

مكتبة أبو غازي

مخطوطة

حاشية ياسين على الألفية

المؤلف

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر (العليمي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ل يجوز الفصل بينهما بمحمول افعل نحو النبي اولى بالمومنين من
انفسهم وقل الفصل بلو وما انفصل بهما ونكت يقوله علي
المبرد القايل ان المجرد بالي بمعنى اسم الفاعل مجردا من معنى
من قياسا وقوله ان جرد اي من ال والاضافة وشذ

نحن بفرس الوردي اعلمنا متابر كفر الجماد في الشدف

وقوله ولست بالاكثر منهم حصى في منعت الاضافة في الاول
والثاني وفصل على تقدير العا المضاف اليه في الاول
وزيادة الى في الاخير قال في الباب الثالث من المغني في الكلام
على ما يتعلق من حروف الجر وعليه اي نيابة ضمير عن ضمير
مع تخالفهما في الاعراب في المنفصل خرج ابو الفتح قوله
نحن بفرس بها اخره فادعى ان ما مرفوع موكد للضمير في اعلم
وسوناتيه عن نحن لنتخلص بذلك من الجمع بين اضافة
افعل وكونه بمن وبهذا البيت استدل علي ابي علي حتى جعله
من تخليط الاعراب وفي النوع الثاني من الجملة السادسة
من الباب الخامس ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين لا يجتمع ال ومن في
اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معتدا به جاريا على ظاهره
والصواب ان تقدر زايدة او معرفة ومن متعلقة باكثر
منكورا محذوفا قاسد لان المذكور او من المذكور على انها بمنزلتها
في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول
بعضهم انها متعلقة بلبيس فتقدير بانها لا تدل على الحدث
عند من قال في اخواتها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل
ومميزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق
بالوسم وفي ذلك ليس راجحة اتبع وبان الفصل بالمميز
قد جاء في الضرورة كقوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

نهم الافزرون من كل خير ونهم الابعدون من كل ذام

لان من هذه ليست الخافضة للمفضول ولا خلاف في جواز زيد

افزر

اقرب الى الخير منك وابعد من الشر من عمرو ويذكر من مرتين
تنبيه من مدة لابتدا الغاية عند بس والمبرد
في الاشتقاق في نحو افضل منه وابتدا الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه الناظم بانها لا تقع بعدها الى واجاب
المرادي بان الانتهاء قد يترك الاخبار عنه ويكون ذلك
ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء انتهى قال
الشهاب ومن هذا الجواب يظهر ان المراد بكون المجرور بمن
هو المفضل عليه انه هو الذي قصد التفضيل عليه اي اظهاره
ذلك والاخبار به والا فالمفضول في الواقع قد يكون اكثر
من ذلك وكذا المراد بكون المضاف اليه هو المفضل عليه
انه المقصود باظهار التفضيل عليه والاخبار به والا فقد
يكون المفضول في الواقع افضل اكثر من ذلك قوله وان
لم تكرر يضف الى اخره لان المجرد شبيه بما فعل في التعجب
وزنا واصلا ودلالة على المزية ومعنى اضلا انهما لا يبنيان
الا من وقع معين وذاك مفرد مذكر دائما والمضاف للنكرة
بمنزلة المجرد في التنكير وقال الشاطبي المضاف للنكرة
كالمجرد لان الاضافة فيه انما تكون على معنى من فكان كما لو
ظهرت معه يلزم الافراد والتذكير وقال المضاف للنكرة
على وجهين مطابق لما جرى عليه افعل لزوما وذلك لا يكون
الا مع كون المضاف اليه مشتقا ومن عدم المطابقة ولا
تكونوا اول كافر به وانما جاز الافراد وغيره في المشتق
لانه مقدر بمن والفعل ومن قد يقع موقع الجميع ويعامل
مع ذلك معاملة المفرد انتهى ملخصا وقال ابن
هشام زعم المبرد ان النكرة المضاف اليها افعل يجوز
افرادها مطلقا وخالفه النحويون هذا ان كانت جامدة
فان كانت مشتقة فالجمهور ايضا يوجبون المطابقة
واجاز بعضهم تركها وقد اجتمعا في قوله

واذا لم طعموا فالام طاعم واذا لموا جاعوا فشر جياع
ومنه عندهم ولا تكونوا اول كافر به واجاب
الجمهور بان التقدير اول فريق كافر والام فريق طاعم
ثم اثبتت الصفة مقام موصوفها وقيل لا تنه في معنى
اول من كفر وقيل اي لا يكن كل منكم اول كافر كقوله كسانا
حلة ولا مفهوم لهذه الصفة اى لا يراد بل كونوا اخر كافر
ولما اعتقد بعضهم ان لها مفهوما قال انها زايدة اي اول
وقال اخر حذف المعطوف اي ولا اخر كافر ونص على الاول
لانه افحش للابتداء به ونظيره قوله
من اناس ليس في اخلاقهم عاجل الخشن ولا شر الجزع
ولا يريد ان فيهم خشنا اجلا بل لا خشن عندهم البتة
وقال ابو البركات ابن الانباري في كتاب البلغة في معرفة
اساليب اللغة قد يذكرون الشيء باحد وصفيه دون الاخر
ولا يكون له دليل خطاب بل يكون الحكم عند ذكره وعدم ذكره
سواء ومثل بالاية والبيت **تنبيهان** الاول
قال ابو حيان في شرح التسهيل زيد افضل رجل اصله زيد
افضل من كل رجل فيتبر فضله لما فضله فحذفت من وكل
واضيف افعل الى مجرور كل وكذا في كل بقية الامثلة قال
بعض اصحابنا لا بد من كون المضاف اليه افعل جمعا لانه
بعض ما يضاف اليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول
زيد افضل الرجال وانما جاز افضل رجل اختصارا للفظ
لفهم المعنى فانه لا يفهم ارادة المفرد ووجب تنكيره
على قاعدة كل مفرد جاء في موضع الجمع لا يكون الا نكرة
فان جيء بال وجعت للجمع لانهم لا يرجعون للاصل في بعض
ويدعونه في بعض وكذا ان جمعت فلا بد من الف اما اسفل
سافلين فالمضاف اليه محذوف اي اسفل فوم سافلين
وقال ابو حيان يجوز ان يكون الجمع باعتبار ان الانسان

الذي

الذي تقدم انما اريد به الجنس ومن ثم استثنى منه
وحسن الحمل على المعنى فقد تناسب رؤس الاي الثاني
قال في الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت
هذا افضل رجل واعقله وهذه اكرم امراة عندنا
واعقله ومولا اكرم منا واعقله وافضل رجال واعقله
تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمونث
على التوهم كانك قلت من اول الكلام فان اضفت افعل الى
معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس واجاز سر الافراد
وعليه قوله وفيه احسن المقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا
كانه قال واحسن من ذكرنا **قوله** اوجرد اذكر في التسهيل
انه اذا اولها لا تفضيل فيه وجرد فالغالب ان يكون كذلك
وقد يطابق فمثال عدم المطابقة اصحاب الجنة يومئذ خير
مستقرا واحسن مقيلا نحن اعلم بما يستمعون به نحن
اعلم بما يقولون ومثال المطابقة
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم
فالايم جمع الام بمعنى ليم وعلى هذا بيت قوله لبواس
كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
ولا يكون لحنا وقال ابن هشام خفي ان يقول بعد قوله
اوجرد اهذا اذا المجرد من معنى التفضيل كما قال هذا اذا اولها
معنى من لخرج نحو وانتم ما اقام الايم وعليه كان صغرى
وكبرى من فواقعها وعليه عندي قوله تعالى اكابر مجرميها
انتهى واجاب ابن ابي الحديد عن لبواس بانا وجدنا
افعل كلمة يجاء بها فعلى كقوله في سعي دنيا طالما قد مدت وكقوله
لا تجعلن بدنيا وهي معتلة وان دعوت الى جلى ومكرمة
وقيل من زايدة على قول الاخفش وكان هذا القايل
توهم ان من اذا كانت زايدة كان الجر بالاضافة وهذا فاسد
لان الجر بها لا بالاضافة وان كانت زايدة واما قول المحقق

وقول بعضهم ان من زايدة وانهما معتاقبان على احد بين ذراعي
وجبهة الاسد بريده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع
تعريف المجرور انتهى فتامل لانه يكفي في عدم القحم التخريج على
قول مخصوص اذا قوى كما مشى فقد اختاره في التسهيل مذهب
الاخفش وعلله شراحه بثبوت السماع بذلك نظما ونثرا

تنبيه لا يخلوا المجرد من مشاركة المفضل عليه
في المعنى غالبا لفظا او تقديرا والمراد بقولنا ولو تقديرا
مشاركته ولو بوجه ما كقولهم في البعيضين هذا احب
الي من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التنزيل رب
السجن احب الي مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا اقل
بغضا واقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل
والصيف احر من الشتا كذا في الدمع ونقل الدماميني في حاشية
البخاري قبيل كتاب الاشعار عن الزركشي ان افعل التفضيل
قد يجيء لا للمشاركة في اصل الفعل لقولهم العسل احلى من الخل
وقال انه كلام اقناعي لا تحريري وتحرير هذا الموضع ان
لافعل التفضيل اربع حالات احداها وهي الحالة الاصلية
ان تدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث
الذي اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفا والثاني مشاركة
محبوبه له في تلك الصفة والثالث تمييز موصوفه على
محبوبه فيها ولكل من هذين فارق غيره من الصفات
فان قلت الحالة الثالثة ان يبقى على معاينة الثلاثة
ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلفه قيد اخر وذلك ان
المعنى الثاني وهو الاشتراك كان يفيد ابتداك الصفة التي
المعنى الاول فيصير مفيدا الزيادة التي هي المعنى الثالث الا
ترى ان المعنى في قولهم العسل احلى من الخل ان للعسل حلاوة وان
تلك الحلاوة ذات زيادة وان زيادة حلاوة العسل اكثر من
زيادة حموضة الخل قال ابن هشام في حواشي التسهيل

وهو

وموضع جدا انتهى وحاصله ان افعل في هذه المثال
للمشاركة لا لغير مهما ر ما قاله ابن هشام ماخوذ من كلام الكشاف
عند قوله تعالى في سورة مريم والباقيات الصالحات خير عند
ربك ثوابا وخير مردا فان قلت لم اوجبه التفضيل
في الخير كان لمفاخر لهم شر كما في قوله هذا اسرع وجيز
كلامهم يقولون الصيف احر من الشتا اي ابلغ في حره من الشتا
في برده انتهى بفصه **قوله** هذا اذا تجرد معنى من بما اضيف
للمعرفة ثلاثة افتقار احدها ان يكون مطلقا له التفضيل
فلا يتوجه بعده من البتة لانك لم ترد انه فضل شيا بعينه بل ان
له زيادة فضل في ذلك الشي وذلك كقولك يوسف احسن
تريد ان حسنه ذو زيادة وعلى هذا فتح اضافته الى اخوته
الثاني ان يوول بما لا تفضيل فيه البتة فيكون معناه كمعنى
اسم الفاعل كقوله تعالى وهم امنون عليه وقول امامنا
الشافعي رضي الله عنه قتلك شهيد لست فيها واحد وهذا
النوع انما ذهب اليه بعض المتاخرون والباقون يوولون
والثالث ان يكون للتفضيل على من اضيف اليه فالاولان يطابقان
كاسم الفاعل والثالث مختلف فيه فمنع ابن السراج المطابقة
وجوزها الجمهور وهو الصحيح ثم قيل المختار تركها كقوله
تعالى احرص الناس وقال الجوابيني المختار فعلها كقوله تعالى
قالت اولاهم لاخراهم الا الذين هم اراذلنا اكابر مجرميها ولا
دليل في شيء منهما لاحتمال كون الاول لاجل المزاوجة فان اخرى
ليست للتفضيل وطوبى بينه وبين الاول سبع سماوات وما حولها
واراذل لغير التفضيل لانهم لا يوصفون انفسهم بالرذالة
واكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول اول منصوب
لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في اكابر لانه لغير تفضيل
فهو كقوله وانتم ما اقام الاليم وله سمسن وهو شبيه بالمضاف
في اللفظ واعلم انه لاعتقاد الجوابيني ان المختار المطابقة رد

على صاحب الفصيح وقال كان الاولى ان يقال فضلا من لان الافضل كما اشترط في الكتاب وان ما نصه من ان المضاف لمعرفة له ثلاث احوال كله يفهم من كلامه لانه قال ذو وجهين عن ذي معرفة فاشعر قوله ذي معرفة بالخلاف ثم قال وان لم تتوال معينة من وذلك اما لانك اردت تفضيلا مطلقا او لم ترد تفضيلا البتة **تنبيه** قال ابن هشام في الحواشي فولهم ان الاضافة في هذا الباب تكون على معنى من اما ان يريد وامن الداخلة على اسما الاجناس في نحو خاتم فضة وخاتم من فضة او يريد وامن الجارة للمفضول فان اراد والاول فذلك باطل لما مضبوطه من ان الاضافة انما تكون بمعنى من اذا كان الاول بعضا للثاني وصح اطلاق اسم الثاني عليه وانتفى قلت في الافضل المفروض هنا الناس او ناس على جهة الحقيقة لم يصح وان اراد والثاني فذلك باطل لانهم يقولون لابد ان يكون افعل بعض ما يضاف اليه وان الثاني يكون كلا له والمفضل عليه المجرور بمن لا يصح فيه ذلك بل لابد ان يكون غيره والدليل على ان هذين المعنيين متغايران انك لو قلت زيد افضل الناس كان جايزا ولو قلت افضل من الناس كان ممتنعا لانك بتفضيلك اياه عليهم اخرجته منهم ضرورة ان المفضل والمفضل عليه غيران وباضافتك اليهم في الاول اثبت انه منهم وهذا صحيح والاول باطل لغة لابد من اعتقاد مشاركة المجرور بمن للمفضل في ذلك المعنى ضرورة افعل لاي الجنس فقول الناظم وغيره ان الاضافة تكون بمعنى من ليس له صحة على كلا الوجهين وانما اراد واشيا واخطا واية التعبير عنه وذلك انهم اراد وا ان يكون على معنى من ان يكون للتفضيل ويكونه ليس على معنى من ان لا يكون له وانما مضبوطه بمن لانه الذي يخص التفضيل انتهى وبه يعرف حسن كلامه في التوضيح قدس سره **قوله**

وان

وان تكن بتلو من مستفهما الخ قال الناظم بعد ان ذكر ان الفارسي وتبعه من المتاخرين المفعول عنها قال ابو حيان وينبغي ان ينبه على انه يسبق بما افعل خبرا له كما مثل لانه قد ترد من ومجرورها على المبتدا وهو انت وحينئذ فيمكن ان يكون مراده مقدما على افعل وما افعل خبرا له هذا ونقل في الارتشاف ان اما على في الجليات منع من جواز هذه المسالة لان افعل لا يبني فوة الفعل فيعمل فيما قبله وقدم في التوضيح المبتدا في التمثيل فقال شارحه انه احسن من تمثيل الناظم لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ما له الصدر عن صدارته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط انتهى اقول قد يقال رضي في هذه المسالة امران تاخير ما له الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدر معموله الا ان الناظم رجح القول بالتقديم محافظة على تقديم ما له الصدارة لان تقديم معمول افعل عهد جسما اشار له بقوله ولد اختبارا لما حكره وفيما سلكه الموضح بقا المحذورين وقول شارحه اذ لا يلزم تاخير ما له الصدر الى اخره كلام غير محرر لامرين الاول ان المضاف لما له الصدر يتقدم عليه مع عمله لفظا فيه نحو صبيحة اي يوم سفرك ونحو ذلك الثاني انهم صرحوا في صور يمتنع تقديم معمول ذي الصدر ليلا يخرجه ذلك عن صدارته من ذلك خبر ما النافية فكيف يصح الحصر الذي ذكره واما لزوم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فاغتفر للضرورة وكلامهم محمول على ما اذا لم يوجد مقتض لذلك لكن بقي شيء خطر بالبال وهو ان افعل ومعموله اذا كانا بمنزلة المضاف

والمضاف اليه فالمناسب ان يقدر ما على المبتدا ويقال ان
افعل اكتسب الصدارة من معموله فيقال افعل من ابت ولا يلزم
شيء من المحذورين الان يقال اكتساب العامل من معموله
الصدارة لو ثبت عاد بالبطلان على ما قرره في احكام ما له
الصدر في مسائل كثيرة والمناسب ذلك الاكتساب في الاضافة
خاصة لانه لا يمكن تقديم المضاف اليه على المضاف ويرده انه
اذا لم يستحق التقديم فهلا تقدم معموله عليه وقد مناعلى
المبتدا المقرر من ان الخبر اذا استحق التصدير قدم على المبتدا
قال فان قيل ذلك اذا كان نفس الخبر مستحقا للتصدير اما اذا
اشتمل على المستحق لذلك فالواجب تقديم ماله الصدر في جملته
قلنا ذاك اذا كان الخبر جملة نحو زيد ابن داره وافعل
مع فاعله المستتر ومعموله في حكم المفرد كاسم الفاعل المتقدم
قوله ورفعه الظاهر تر قال ابن هشام اي المصرح
به اعم من الاسم الظاهر والضمير المنفصل وفهم منه ان
رفعه المستتر كثير مطرد والظاهر هنا مسئلة في قوله في باب
الفاعل فان ظهر قوله ومتى عاقب فعلا لم يشبط مظنة
حصول المعاقبة وقال الشارح اذا انتفيا وكان مرفوعه
اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين انتهى وتمثيل هذا الافعل
مرتا ولا افعل في جميع الاستعمالات الاظهر الثاني وكالنفي
النفي والاستفهام كما في التسهيل واعترض بعدم السماع
في ذلك وليس موضع قياس واجيب بانه قد استقر
ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في احوال
كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح
ولم يذكر في الضابط اعتبار موصوف له واعتبره ابن الحاجب
والناظم في التسهيل كما هو ظاهر عبارته وقيل وجه ذلك
ليتاتى التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسماء
العاملة لابد لها من الاعتماد واعترض بانه يكفي فيه النفي

واجيب

واجيب بانه افعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه
لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط
رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واشتراطه الاجنبية
مخالف لاشتراط ابن الحاجب السببية قال ابن الصايغ فان
اراد بالاجنبي في السببي الذي انتفل بضمير الموصوف كما مثل
به في اثناء كلامه من ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك
ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا الفعل
كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان
اراد به في السببي الذي للموصوف به بقولنا ما قلناه ليس كذلك
بل لابد من ان يكون سببيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل عليه
كلام ابن الحاجب وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج نحو
ما رايت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من
قيد اخر وانما اشترط ان يكون مفضلا على نفسه باعتبارين
بعد الاتحاد في الذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحلا منه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المفيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليشمل اخراجه عن معنى التفضيل بالبقي فاذا
زال البقي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه وانما
اشترط كونه منفيا لكونه حينئذ بمعنى الفعل فاحسن عند
استيفا الشروط المتقدمة بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استوفى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو
الزيادة فمفيد انه ليس كحل عين رجل زايدا عليه كحل عين
زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بانها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن الكحل في عين كل احد دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن من النفي بمعنى حسن فاندفعت

نسخة الألوكة www.alukah.net

٢٥٩
مكتبة ابن غازي

منافشة ابي حيان بانه اذا وضع الفعل مكان اسم التفضيل
تغير المعنى وعلم بهذا ان تغليل رفعه في هذه الصورة بمغايرة
للفعل صحيح ولا يتعين التغليل بعدم امكان جعل الاتم الطاهر مبتدا
وافعل التفضيل خبره ليلا يفصل بين افعل التفضيل ومن وذلك لا
يجوز وانه انما لم يجعل في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد كان
المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات كما هو الاصل في اسم
التفضيل فلا ضعف في معناه التفضيلي فاذا زال ما يفيد له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وبهذا عرف جواز عمله في المظهر
وتفصيل المقام يطلب من حاشية الفاكهي قوله اولى به
الفضل قال ابن هشام الذي يظهر انه اولى بهذا لا افضل له لان
الفعل المستعمل من هذه المادة وليت المدينة وتوليت
امرها وولي زيد عمرا اي جاء بعده ولم يستعمل بمعنى الاحقية
كما ان فتن واجرى بمعنى اجرى شيئا من غير فعل وبهذا يعلم
حسن قوله فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل ليلا يخرج مثل هذه
قوله من الصديق اصله من الفضل بالتصديق الا انه اضيف
الفعل اليه للملابسة فصار من فضل الصديق ثم حذف المضاف
وقيل من الصديق واراد بالصديق سيدنا ابا بكر كرم الله وجهه
صاحب الصادق الصدوق محمد سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام
وعلى اله وصحبه الكرام بلغنا الله ببركتهم المرام ويسر لنا حسن الختام
ان ولي ذلك ومفيض الجود والانعام تم القصف الاول
من حاشية سيدنا ومولانا واستاذنا وشيخنا العلامة
الشيخ يس الشامي حفظه الله على مغني
اللبيب ابن هشام سلك الله سبحانه وتعالى به احسن المسالك
انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
اجمعين والحمد
لله رب العالمين

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الحمد لله الموصوف بصفات الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنعوت بمحاسن الخلال وعلى اله وصحبه الذين سعدوا به في كل الاحوال اللهم بك استغيث وعليك اتوكل فيسر لي التمام ووفقني للخير واصلح احوالي كلها مدا الايام

النعت

التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو اما ان يكون في الحقيقة نحو والمعيب انما هو النقص عن الترجمة او اريد به التابع بقرينة ما بعده يجوز اطلاق الخاص على العام قال ابن هشام ووجه ذكر باب النعت هنا انه

لما فرغ من ذكر الصفات الاربع وكان الغالب عليها ان لا تقع الا نعوتا والغالب على النعوت ان لا تكون الا مشتقا ناسب ذلك ذكر باب النعت هنا واستتبع ذكر باب النعت ذكر بقية التوابع ولهذه العلة قدم النعت هنا على غيره مع انه في التسهيل قدم التوكيد

قوله في الاعراب اي لفظا او تقديرا او محلا اتفق في التابع والمتبوع او اختلف حقيقة او حكما فلا يرد يا زيد العاقل لان ضمة زيد تشبه الاعراب فهي في حكمه من حيث حدوثها بحدوث العامل او المراد تتبع وليو في بعض الاحوال في اعرابه المحلي وهو النصب لا يقال لا حاجة لتقد لانه ليس في كلامه ان كل نعت يتبع بل يصدق ببعض النعوت لانا نقول ليس المراد ذلك لانه لا فايدة معتد بها في كلامه حينئذ وانما مراده ان كل نعت حكمه التبعية

قوله الاسما مفعول قدم للاستثمار دون الاختصاص وهو لغب فلا مفهوم له عند الجمهور او التقييد بها لانها التي يتصور فيها الجميع او ذكر كالاعراب للغالب فلا يرد ان التوكيد اللفظي يكون في الحروف وانه وعطف النسق وكذا البيان على ما هو ظاهر عبارة التلخيص يكون فعلا وجملة تابعا لمثله وانه فد لا يكون للاول اعراب كالاستيناف واجيب ايضا عن هذا بان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما

قوله الاول اي بحسب الرتبة لا الذكر فلا يرد انه وقع تقديم التاكيد في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة ... فكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام لانه بحسب الذكر او المراد الاول اختيارا وهو عند الجمهور ضرورة لمنعهم تقديم التابع مطلقا لكن اجاز ما في البديع تقديم نعت سببي او مجموع تقدم احد متبوعيه وجوز تقديم بدل الاشتمال والبعض لكن الاحسن عند التقديم

اضافته نحو اعجبني حسن زيد اكلت تلك الرغيف ويجوز اعجبني حسنه زيد واكلت تلثه الرغيف قاله في الارتشاف في باب البدل قوله نعت الخ فاعل ومعطوف عليه والمراد بتبعيتها ان يكون اعرابها من نوع الاعراب المتبوع وباعتبار عين جهته بان يكون التبيين في اعرابه هو عين التبيين في عين اعرابه متبوعه كما في جاءني زيد العالم فان التبيين في رفعهما هو فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب لزيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا مطلقا بخلاف خبر المبتدا الا ان قلنا ان المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر بالمبتدا اذ ذاك وان قلنا رفعهما بالابتدا فالجهة مختلفة لان الابتدا من حيث اقتضاوه المسند اليه عامل في المبتدا ومن حيث اقتضاوه المسند عامل في الخبر فليس رفعهما باعتبار جهة واحدة وبخلاف ظننت زيدا قايما فان ظننت من حيث اقتضاوه مظنونا نصب زيدا ومن حيث اقتضاوه مظنونا نصب قايما فليس نصبهما من جهة واحدة كذا قيل وناقش فيه الرضي بان ارتفاع الخبر والمبتدا من جهة واحدة وهي كونهما عمدا في الكلام وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات قال وان قلنا بتغيير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه صفة وكذا في التوابع ثم الاخبار المتعددة لمبتدا وكذا المسندات والاحوال والمستثنيات لا بتغير اسماوها والجهات اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع ولو قال يعني ابن الحاجب كل ثان اعرب باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا .

تنبيهان الاول في ترتيب التوابع اذا اجتمعت خلافا قال الرضي واذا اجتمعت التوابع بدي بالنعت ثم بالبيان ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق والما قدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول

التوكيد

التوكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة مفهومة الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من تابعه وفي التسهيل عطف البيان بين النعت والتوكيد وحينيذ فترتيبه هنا ظاهر لانه البدل وعطف البيان فيمكن كما قال الشهاب ان يقال قدم العطف للاحتياج لما تاخير البدل للقاعدة وجمع نوعي العطف في عبارة واحدة للمناسبة الثاني يجوز فصل التوابع بغير مباين بالكلية كمدلول الوصف بحمد لله حصل علينا بتيسير وغيره ذلك مما بيناه في حاشية الفاكهي قوله فالنعت تابع النعت بمعنى الصفة الخاصة وهي تطلق باعتبارين عام وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فخرج اسم الجنس نحو رجل لانه وان دل على ذات باعتبار الذكورية الا ان المقصود منه الذات لا المعنى وخاص وهو المراد بقوله تابع الخ والمراد ما سبق ولو تقديرا فيشمل المنعوت المقدر وقوله بوسمه اي وصفه اي بدلالته على معنى تابعه متبوعه وقوله او وسم ما به اعتلق اي منتمى ما سبق بدلالته على وصف ما يتعلق به وحينيذ يجب تقييده بذلك المتعلق فنحو بهذا الاعتبار يدل على ان قايم بالمنعوت ايضا فلذا جعل يقتاله كقولك هذا رجل حسن الغلام فان الحسن حال الغلام لكن لما سبب اليه نهم منه بهذا الاعتبار حالة اعتبارية ثابتة لرجل وهو كونه حسن الغلام فلذا صح جعله يقتاله فالنعت حينيذ الحسن المقيد من حيث انه مقيد والتابع جنس وقوله منتمى ما سبق فتره الشر والموضح والمرادي بالموضح للمعرفة والمخصص للنكرة واخرجوا به التوكيد والبدل لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ويجي البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وبتسليم قصد الايضاح من البدل على ما قاله الرضي فهو ليس منها لما قبله لانه المقصود بالنسبة واعترض الموضح الحد بانه غير شامل لانواع النعت

فانه يكون لمجرد المدح والذم والترحم والتوكيد واجاب
المرادي بانه لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح والتخصيص
افتقر عليه قال الشاطبي واولى من هذا ان يقال لم تخرج
النعوت المذكورة كونها ممتهنة ما سبق قال وكذا نعت الابهام
الذي زاده المص نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة انتهى اقول
وكذا غيره مما زاده ونحو الكاشف نحو الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج لما فراغ يشغله وان اورده الشهاب في حواشي
الشفا ولم يجب عليه ولا ادري ما وجه تخصيصه بالابراد وما
سبب عدم الجواب ثم الفرق بينه وبين الموكد ان الموكد
يؤكد بعض مفهوم المنعوت كمس الدابر والكاشف يكشف
تمام الماهية وفسر الاشموني المتمم بالمفيد ما يطلبه المتبوع
بحسب المقام من توضيح او تخصيص او غيرذلك ويرد عليه
المفيد خلاف مقتضى المقام فانه نعت الا ان يريد جنس المقام
لا المقام المطلوب وفيه تامل على ان اعتبار مقتضى المقام بعيد
من اعتبار النحاة وقوله بوسمه الخ يخرج التوكيد وعطف
البيان لانهما وان شاركا النعت في اتمام ما سبق اما البيان فللجيء
للايضاح واما التوكيد فلان زيدا في جاءني زيد نفسه لما احتمل
ذات زيد شيئا اخر يتعلق به كان قوله نفسه اي ذاته مبينا
للمراد وموضحا الا انهما لم يوضحا بد لانهما على معنى في المتبوع
او في متعلقه لكن يرد التوكيد المفيد للاحاطة نحو كلهم في جاء القوم
كلهم لانه بدل على الشمول الذي في القوم وبدل الاشتمال
نحو اعجبني زيد علمه وعطف النسق في مثل اعجبني زيد وعلمه
ويجاب بان التوكيد لم يقصد به الا الدلالة على ان بعضهم
لم يخرج ولزم منه بحصول الشمول وعلمه في المثالين لم يقصد
به الدلالة على معنى في متبوعه ودلالته عليه من قضية عقلية
وهي كون العلم لابد له من محل ولا محل له الا زيد او المراد
انه يدل على معنى في متبوعه من حيث انه في متبوعه

وعلمه

وعلمه في المثال يدل في الواقع على معنى في متبوعه ولا يدل على
انه في متبوعه وان استفيد ذلك من اضافة العلم لما ضمير
زيد هذا وقال الشاطبي ان البدل والبيان داخلان عليه
ولا يخفى ما في ذلك قوله بوسمه لان الوسم كما يقع بالصفة
المشتقة المودية لمعنى من المعاني الزايدة على الموصوف
كذلك يقع بالاسم الجامد الذي يودي معنى الاول ويعينه
لان الاسم على الاطلاق سمة على مسماه واطلاقه على مسماه وسم
له به قال والجواب ان مراده بالوسم المعنى المصدري اي
بان تسم الاول بسمة وانت اذا اجريت الاسم الجامد على الاول
انما اتيت باسم اخر اوضح لانك وسمت الاول بما يعرف به
بقي ان الشهاب قال هذا الحد يتناول بالهذا ذا الجثة مع انه
عطف بيان عند س انتهى يعني ان الاسم المعرف بال يعد
اسم الاشارة عند س عطف بيان ولا ادري لم خص التناول
بهذا المثال وبس وكان الظاهر ان يقول انه يتناول الاسم
المعرف بال بعد اسم الاشارة فانهم اجازوا فيه النعت والبيان
ويجاب من حيث انه بيان ليس ممتهنا بوسمه لانه
جامد ومن حيث انه نعت ممتهن بوسمه لانه موول بالمشتق
واشكال ابن عصفور وجوابه مشهوران يعلم منهما ما
ذكرنا قوله ولبعط في التعريف الخ لم يذكرا لاعطاء الاعراب
للعلم به من قوله بينع في الاعراب ومن قوله فالنعت تابع
لان الموافقة في الاعراب معتبرة في التابع وقوله في التعريف
متعلق ببعط ويجوز ان يكون حالا من ما وقوله والتنكير اي ولو
حكما لتشمل الجملة وشبهها في قوله ما موصوله وهي صفة لموصوف
محذوف بتقدير مضاف والجار والمجرور في قوله لما يتعلق بمحذوف
صلة الموصول والعايد فاعل الظرف والمجرور وهو ما موصول
ايضا وجملة تلا صلته وفاعل تلا عايد على النعت والعايد محذوف
والتقدير فلبعط في التعريف والتنكير التعريف والتنكير انه نوع

الذي ثبت للمنعوت الذي تلا النعت اياه فالصلة جرت على غير
من هي له وافاد كلامه انه لايجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو
كذلك عند الجمهور قال المرادي لانه في النكرة ابهاما وفي المعرفة
ايضاحا فتدافعا انتهى يعني ان النكرة انما تورد لغرض
الابهام والمعرفة لغرض التعيين وتما عرضان متنافيان
فاذا دفع ما افادته ورد من المبهم يمكن حمله على المعين فلا تدافع
فان قلت يرد على ذلك البدل والمبدل منه فانه يجوز
تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما التوضيح قلت قد
يفرق بان النعت والمنعوت واحد بالذات فلا يليق تباينهما
بما يتنافى فيه الغرض قال الشهاب وينبغي ان يستثنى من
عدم جواز تخالفهما ما يأتي في النداء من نحو يا جليلا لا يجهل ونحو
يا رجلا كريما اقبل لمعين فانهما لم يقعا في التعريف وانه يجوز
نعت المعرفة بما هو اخص او اعرف من المنعوت وهو ما صححه
الناظم خلافا للجمهور قلت وسيأتي ما ذهبوا اليه ان
الاختصار يوشك ان يكون على التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاخص
ليقع الانتقاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا
المساوي تنبيه استثنى الشارح من المعارف
المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة اي
من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد يجوز نعته بالنكرة
المخصوصة ولذلك سمع النحويين يقولون في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ان يسبني صفة لاحال لان المعنى ولقد
امر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان
يفعل كذا انتهى وفي قوله على اللئيم الخ اشارة الى ان المراد بلام
الجنس هنا المسماة في المعاني لام العهد الذهني وهي المشار
بها لما فرد ما كادخل السوق واشترى اللحم وهو ظاهر لان المعرف
بها في المعنى نكرة بخلاف لام الجنس والحقيقة لانه اشير بها

لما الحقيقة وتعيينها فتكون نكرة معرفة حقيقة وبهذا القلم
حفا المعنى الاولى في الآية اذ حمل الليل على فرد ما من افراد
الليل غير مناسب هذا وذهب الاخفش الى تنكير الرجل
في المثال على زيادة ال والخليل الى تعريف خير على تقدير
الكف اقتصروا في النقل عنه وينبغي ان يزاد وتعرف مثل
باضافة وقال الناظم اسهل من ذلك الحكم بالبدلية ولا
يخفى ما في دعوى الزيادة والتقدير من التكلف والبدل بالجامد
قليل فكلام الشارح اظهر قوله ويولى التوحيد الى آخره
اي النعت عند ارادة الافراد والتذكير والتثنية والجمع
والتانيث كالفعل فيجري النعت به في مطابقة المنعوت وعدمها
مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على من هو له رفع
ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتذكير وفروعهما لمشابهته
الفعل في لحوق العلامة والتجرد منها لكن يميز فيه الشهاب
كالعصام لان الالف او الياء مثلا اللاحقة للوصف علامة
تثنية او جمع بخلاف اللاحقة للفعل فانها من تمام الفاعل والفعل
مفرد فالفعل لا يكون الا مفردا بخلاف الوصف وان كان جاريا
على ما هو من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجاري على
ما هو له في مطابقة المنعوت لانه مثله في رفع ضمير المنعوت
وان رفع السببي فيتظر لما فاعله سواء كان ظاهرا او ضميرا
بارزا فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل
وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله غير حقيقي
او حقيقيا او مفصولا بذكر او بونث جاز لغير مجوز في الوصف
ان يجمع جمع تكسير وهو الافصح لبعد شبهه جمع التكسير عن
الفعل وقربه من شبه الواحد ومن ثم اعرب باعرابه مع دلالته
من اول الامر على خلاف فاعله من الجمعية واعلم ان الوصف
الرافع للضمير البارز هو نفس النعت فهو من النعت بالمفرد

لا الجملة لان الوصف مع مرفوعه انما يكون من حيزها اذا كان مستقلا بخلاف غيره كالخبر والبغت كما يفيده كلام الرضي في باب العطف وقد حققنا المسئلة في حواشي الفالي ومختصر المعاني **تنبيهان** الاول ما قررناه من ان تشبيه البغت بالفعل عام هو ما جرى عليه المرادي وظاهر صنيع التوضيح ان التشبيه بالفعل في عين رافع الضمير المستتر وليس ذلك لان الاول ليس كالفعل بل لانه لما كان تابعا للمنعوتة في جميع الوجوه لم يفتقر لضابط والثاني لما خالفه في عدم التبعية من بعض الوجوه وعدم التبعية غير منضبط احتيج لبيان تشبيهه بالفعل الثاني لا يرد على التشبيه بالفعل افعل التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف لنكرة فانه لازم الافراد ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث كجريح ولاذ وتاجر على المذكر كربعة للعلم بها من ابوابها ولا نحو من نطفة امشاج لان جمع امشاج باعتبار اجزايه لان النطفة مركبة من اجزاء كل منها مشيج اي مخلوط بقسم لا يظهر كونه كالفعل اذا كان جملة اسمية او فعلية نحو جاز رجلان ابوهما قايم او جاز رجلان بعض بان فينبغي ان يحمل الكلام على البغت المقرد الثالث ما ذكره شارح التوضيح من ان الرافع للضمير المستتر اما ان يكون حقيقيا او مجازيا لا بينا في ما اشتهر من قولهم ان البغت اما حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما فاعل السببي سوا كان الاسناد فيه حقيقيا نحو جاز يد القايم او مجازيا نحو جاز يد القايم الاب المحول عن القايم ابوه فتفطن الرابع الجمع مسبوق باصله وهو الافراد والصفات موزعة على الموصوفات في التقدير وحينيذ يشكل قوله واخر متشابهات لانه في بعض اخر متشابهة واخر متشابهة واخر متشابهة والتشابه تفاعل فلا يكون الا من اثنين فكيف صح اخر متشابهة ومن اسناد التشابه للاثنين

تشابه ديج اذ جري ومد امتي فمثل بيا في الكاس عيني تشكب
واستشكل في هذا الشعر انه جي نيه بالتشابه وهو يفارق التشبيه بانه ليس فيه اصل وفرع ويجاب ذلك انشده الصنعاني وهو مرد ود بقوله فمثل ما البيت فقد صرح بالتشبيه وذلك يبقي ما اثبته من التشابه او لا وفي اعراب ابي البقاء في قوله سبحانه اموالكم التي جعل الله الجمهور على افراد التي لان الواحد من الاموال مذكر فلو قيل اللواتي كان جمعا كما ان الاموال جمع والصفة اذا جمعت من اجل الموصوف كان واحدها كواحد الموصوف في التذكير والتانيث وقرئ شاذا اللواتي باعتبار لفظ الاموال قال ابن هشام القاعدة التي قعدها تشيد قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد الخامس قال ابن هشام فايدة لا يجوز مررت برجلين الا يقوم ويقعد والمايقال احدهما يقوم والاخر يقعد فيكون كل من الجملتين صفة لمجموع النكرة لا لجزء مفهوم منها وقول البقاء هذا من شيعته ومد امن عدوه اما يجوز كون الجملتين صفة لرجلين اي صفة ثانية مرد ود انتهى ووافق السمين ابا البقا **قوله** فاقف ما فقوا اي لا تخرج عنهم في ذلك لانه حكم لازم فقوله فع توهم ان المراد الاباحة فيما ذكر **قوله** وانفت مشتق الامر للاباحة او المراد اذا اردت البغت او الامر بالاضافة للبغت لغير المشتق والمشتق في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر كما يستعمله الصرفيون والمراد به هنا ما دل على حذف وصاحبه مجازا من اطلاق العام وارادة الخاص والقرينة التمثيل ومد امراده في شرح الكافية والا فمجرد ان يراد باللفظ غير معناه لا يسوغ فلا حاجة في اخراج اسما الزمان والمكان والالة الى التغيير بدل مستق بوصف كما قال الشارح فتعمد عواه ان التغيير بذلك اسهل مسلمة لعدم احتياج التغيير به الى تكلف وقال الشاطبي تمثيله

بصعب وذرب مقصود اخراجا لغير المشتق عن المقصود كالمتدفق
والغاروق والصعق ونحوها مما لا يرفع ظاهرا ولا مضمرا واخراجا
لاسما الزمان والمكان والالات فلا يحتاج لقوله ابنه لو قال
والنعت بوصف مثل صعب وذرب لاخرجها بل لو لم يقيد
بالمثال لاجزا قوله بوسمه او وسم ما به اعتلق اذ لا يحصل
الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والالات والاسماء
الغالبة وايضا فان مراده بالاشتقاق الذي يسميه بعض
العلما بالاصغر وهو ان يدل المشتق على معنى الفعل ويجري
مجراه دون المسمى عندهم بالاكبر وهو الذي يدل فيه المشتق
على معنى الفعل في الاصل لا في الاستعمال ويستدل به على
الاصالة والزيادة والصحة والاعلال بالقلب والحذف والابدال
كالاشتقاق ومن من الرمز وخاصل ما اشار اليه او لا
ان المراد مشتقا مثل ما مثل به ومعلوم ان المراد المثلية
في الدلالة على الحدث وصاحبه لا في عموم الاخذ من المصدر
والا لم يخرج ما اورد ولا في خصوص كونه صفة مشبهة
والا لخرج غيرها فيرجع هذا الجواب الاول فنزا العجب ظن انهما
جوابان متغيران وخاصل ما اشار اليه ثانيا ان المراد
مشتقا خاصا باصطلاح معين لكنه ليس اصطلاحا خاصا كما هو
ظاهر كلامه فدعوى بعضهم ذلك يحتاج لنقل ولو كان كذلك
لم يحتاجوا لما تكلفوا وبقي الكلام في القرينة الدالة في كلام
الناظم على هذا الاصطلاح فان قيل التمثيل رجع لما تمثله
فتدبر **قوله** وذرب قال الشاطبي يحتمل ضبط ذرب
بالمعجمة من قولهم لسان ذرب اي حاد وامراة ذربة اي صحابة
وبالمهملة من درب بالشي بالكسر دربة ودربانة اذا اعتاد
وضري به **قوله** كذا وفروعه من اسما الاشارة غير المكانية
بخلاف المكانية كهنا والنعت هو رجل هنا في الحقيقة المتعلق
وهو اما مفرد فيدخل في المشتق او فعل فيدخل في الجملة ومن

ثم لم يذكر الظرف والمجرور اذ الكلام فيما يكون نعتا بنفسه
حقيقة والا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه **قوله** وذي
بمعنى صاحب ومثلها فروعها وكذا ذو الطايية وساير الموصولات
المبدوة بهمزة وصل كما في التسهيل فخرج ما ليس مبدوا بهمزة
كمن وما وما هو مبدوا بهمزة قطع كاي وادخل الشارح ذو
الطايية في النظم وفيه ان الاشهر بنا وها وذرب في كلامه
معربة ولذا اجرها بالبا ومنه يعلم ما في قول ابن هشام
ذي يحتمل ان تكون اسم اشارة وان تكون بمعنى صاحب
وهو احسن لتقدم ذكر ذا والمراد به الاشارة ويحتمل
ان يكون ذا بمعنى الذي وهذا الاحتمال مسا ولاحتمال ان
تكون بمعنى صاحب لما ذكر وما ذكرناه اولى من قول شرح
التوضيح ان الموصولات المذكورة مقيسة على اسما الاشارة
اذ مع التصغير على ذي الطايية الا ويا جعل الموصولات
مثلها ومع الحاقها بالصاحبية فالاولى جعل الموصولات كذلك
وينبغي ان يقيد النعت بذي الصاحبية بالنعت الذي هو
صفة المنعوت فلا يجوز مررت برجل ذي مال ابوه وعلة
ذلك مذكورة في حواشي الفاكهي **قوله** والمنتسب اي المقصود
انتسابه كما في التسهيل فخرج نحو قرشي مما هو منسوب في
الاصل لكنه غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب ويمكن
استفادته من التغيير بالمنتسب لانه مفتعل من النسب
فيقتضي اكتسابه النسبة وعملها **قوله** وانعتوا بجملة
لانها تدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك صح النعت
به الا لمانع والما يصح الوصف بها بعد تجريدها عن المعنى
الذي يصح السكوت عليها به عنها لدلالتها على حصول مضمونها
للغير والوصف بالفعلية اقوى منه بالاسمية لان الفعلية
ادل على المعاني المنسوبة لدلالة الفعل على الحدث المنسوب
لما فاعله بالوضع **تنبيه** اذا اجتمع النعت بالمفرد

والجملة فذهم المفرد استحسانا لا وجوبا خلافا لابن عصفور
وهو محجوج بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق لا يقوله وهذا كتاب
انزلناه مبارك لاحتمال ان يكون مبارك خبر المحذوف
وقيل الوجه او الاحسن تقديم المفرد لولا ما عارضه
من المعارض المقتضي جعل تقديمه مرجوحا وهو ان هذا الكلام
جار مجرى من قال ما انزل الله على بشر من شيء فكان تقديم
الاخبار بالانزال مساهم قال ابن هشام ورد به اية
ص كتاب انزلناه اليك مبارك لانه لم يذكر في مقابلتها
انكار هم للانزال فان قيل تقديم الانزال في الجميع اهم
نقض بآية الانبياء وهذا ذكر مبارك انزلناه قوله منكرا
اي لفظا ومعنى او معنى لا لفظا كالمعرف بال الجنسية
المشار بها الى افراد مبهم ويعلم من الكشاف ان الموصول
كالمعرف باللام وانما اختص النعت بها بالمنكر لانها في حكمه
قال العصام وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها
لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة مجهول واذا
جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين الموصوف
عنده قال الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة مجاز
على خلاف وضعها انتهى قال السيد الصفوي ولو قلنا ان كونها
في حكم النكرة من حيث انه يصح تاويلها بالنكرة فان قام ابوه
بمنزلة قايم ابوه كما فصله الشيخ الرضي لا يتوجه النظر اصلا
انتهى وعبارة الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل
الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا
يشار بها الى خارج في الوضع واذ لم تكن الجملة ذاتا تكيف بعرض
لها التنكير والتعريف فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت

في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم
تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون
المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما تقول في رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل
ذاهب ابوه انتهى قال الشهاب وقد يشكل الاكتفاء بالتغيير
الطاري على الوضع في صلة الموصول دون النعت حيث لم
يبعث بها المعرفة فليتامل تنبيه قال الرضي لا
يبعث المعرف بال التي للجنس بكل جملة بل بالجملة المصدرة
بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قايم وذلك
لان اللام في الوصف مقدرة فتطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر
اللام في الاسم والمضارع يقتضي ان اللام تدخل عليه وكانه
اراد الدلو موصولة والموصولة تدخل على المضارع قليلا او
ضرورة وقد ذكر ابن مشام في شرح بانت سعاد عند قوله
شجت بذي شيم انه يجوز ان يكون جملة شجت في موضع خفض
صفة للراح لان تعريفها تعريف الجنس وصرح في انه
لا يشترط ما قاله الرضي ولعله مبني على غير قول الخليل وحينئذ
فتجعل هذه المسالة تنبيهة للخلاف فاحفظ ذلك قوله
فاعطيت ما اعطيته خبرا من وجوب الرابط مذكورا ومحذوفا
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وشبيها للربط كقوله تعالى واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه بخلاف سرني شهر صمت
منه فلا يحذف لاحتمال صمته وشرط في التوضيح ان يكون
الرابط ضميرا او في الكافية وتلزم الضمير قال الجامي لانه
اذا لم يوجد تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان يقع صفة له قال العصام ومعنى تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له قال العصام
في بادي النظر فلتزام الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب

اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يجز ذلك في الخبر
الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
فوق توجهه الى الصفة فليس بمنزلة العقلة عما لا يظهر الا
بمزيد توجه فلذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة
الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل انه في الملازمة منافشة لجواز
حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا انتهى والطلاقة ان التوجه
الى الخبر فوق التوجه الى الصفة محل نظر لانه لا يتطبق على اخبر
المبتدا النكرة بشهادة قولهم انها تطلب الصفة طلبا حثيثا
ومنعهم تقديم خبرها الظرفي بشرطه عليها مع انه يشكل
عليه ان حذف العايد هنا كثير وفي الخبر قليل ومقتضى ما ذكره
العكس ودعواه ان رابطة الحال وهي الواو اقوى ممنوعة
وتقدم في باب الحال ما يتضح به الحال وبالجملة فمراد الناظم
بما اعطيته خبرا الرابطية الجملة وبهذا يعلم ما في قول الشاطبي
انما الحال على الجملة الواقعة خبرا دون الواقعة صلة ليلا يتوهم
ان التفصيل الذي في عايد الصلة جار هنا وليس كذلك
انتهى لانه لو اخال على جملة الصلة امكن ان يقال ان المراد بما
اعطيته في الجملة وفي التسهيل ان حذف العايد في الخبر قليل
وفي الصلة اكثر وسئله في الرضي وعلله بان اتصال الصلة
بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها والصفة ليست من ضروريات
الموصوف ثم جملة الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
غير الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة والتحقيق فيما سوى
غيره كالكلمة او بمنزلتها وقال ابن الصايغ في شرحه ولا يتقيد يعني
الرابط بالضمير كما هو ظاهر النظم خلافا لتقييد ابن الناظم
ومتابعيه بذلك فقد تقول مررت برجل اكرمت ذلك الرجل
او نعم الرجل انتي ومن خطه نقلت وقال ابن هشام في الحواشي
عندي ان الرابط باعادة الظاهر في نحو كثير
بكل وصل عرة الا وصل غانية ٭ في وصل غانية من وصلها خلف ٭

وبذا

وقلنا الحاجبية اولى
وهذا البيت مناقض لقوله نفسه اذا وصلتا خلة كي تزيلنا ايضا
وللبيتين حكاية اتفقت للمحكم بن صخر الثقفي في طريق مكة مع جاريتين
بديعتي الجمال رآهما فكسامهما واحسن اليهما ثم رجع ثانيا فرأى
احداهما مسقردة فسألها عن اختها فقالت هلكت واخبرته انها تزوجت
ابن عم لها وانه ارتحل بها فقال لو ادركتها تزوجتها فقالت فما سفك
من شريكتها في جنسها وشقيقتها فقال قول كثير وانشد البيت
الثاني قوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب لما اوهم قوله ما اعطيته
خبرا جواز التعبير بالجملة الطلبية من غير تاويل ودفع ذلك بما ذكر
فالمقصود من قوله هنا انما هو الاحتراز عن الجملة الخبرية فلا
يرد ان جملة الصلة والحال كالمعبر عنها بالمفرد اذا كان فيها
تفصيل لا يعترض به فان قيل كانت الاخالة على جملة
الصلة او في لعدم وقوعها طلبية فيسقط عني عن رفع الايهام
قلت هو متنبه التنبيه على هذه المسالة التي لم تتقدم
له وان ما اتهم خلاف ذلك سهو وله واما قول بعضهم ان ذلك يوهم
مجيء التفصيل في حذف عايد الصلة فقد عرفت ما فيه قال
عبد القاهر انما جاز ذلك في المبتدا لان معنى قولك زيد اضربه
واضرب زيد واحد فلما صحت الفايدة جاز ان يكون الخبر اسما
في اللفظ اذ كان زيد في المعنى مفعولا ولو قلت مررت برجل اضربه
لم يكن له فايدة اذ لا يقدر على ان تجعل رجلا مفعولا فتقول
مررت برجل اضرب رجلا وكذا لو قلت جاني الذي اضربه لم يمكنك
ان تجعل الذي مفعولا بوقوع اضرب عليه فتقول جاني اضرب
الذي لان الذي لا يستقل بنفسه فلا بد من صلة فاذا قلت
اضرب كان حالا ولو قلت بدل قولك زيد اضربه اضرب زيدا
كان ابتداء الكلام فاعرفه فانه موضع مشكل قال ابن هشام
في التذكرة بعد نقل ذلك قلت ذكر ابو الفتح في المحتسب
انك اذا قلت زيد ضربته فانما اصله ضربت زيدا ثم اعتني
بالمفعول فقدم فصار زيدا ضربته ثم اعتني به فبني الفعل

عليه فصار زيد ضربته وبهذا يحسن قول عبد القاهر ويتضح انتهى
ومن خطه نقلت وفيه انه لا يظهر في منع الانشائية التي ليست
طلبية كزيد يعتكف فتقديل الشرط لعمومه اظهر ولهذا تبعه غيره عليه
واشتهر **قوله** ونغتفر اضمار كثيرا مع كثرة لا يقاس عليه خلافا
لابن درستويه قال قلت فما فايدة الشروط التي ذكر
شارح التوضيح وغيره سركونه غير مبهم الخ لان ما انتفت فيه الشروط
غير مسموع قلت فايدته ضبط ما سمع قال المرادي
في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان تقصد المبالغة فلا يقدر
مضاف والاخرى ان لا تقصد فيقدر والكوفيون يجعلون ضربا
وعدلا واقعين موقع مضاربا وعادلا انتهى وظاهره ان الطريقين
للبصريين وان ضربا وعدلا عندهما بمعنيين وهو الموافق لقصد
المبالغة واعلم ان المصدر المذكور من المولد بالمشتق
على تقدير المضاف ونحوه والصاحبيه وفروعها لان النعت
بها في الحقيقة وهي من الاول كما تقدم وبهذا يعلم انه لا تخليط
في قول الشارح ان النعت بالمصدر على تاويله بالمشتق وكونه
على تقدير المضاف وان المصدر ملتزم الافراد والتذكير مطلقا
وكلام ابن هشام في التوضيح يوهم خلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل
وقال في الحواشي رجع كل من الفريقين عما قرره في الحال
في نحو انيته ركضا فعند البصريين ان ركضا بمعنى راكضا وعند
الكوفيين انه مصدر لمحذوف اوله وفي النهاية اذا قلت
جاء ركضا فهل يجوز لك اعمال هذا المصدر فتقول ركضا الخيل
يجوز عند البصريين لان ركضا عندهم بمعنى راكضا ويمتنع
عند الكوفيين لانه من باب ضربته ضربا اذ التقدير بركض ركضا
ولم ار من جوز في باب الحال تقدير المضاف وكل ذلك سائغ
انتهى وسلف عنه في باب الحال ما يقرب من ذلك قال الشهاب
ويمكن ان يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن
جوازه فلا يباين ما هنا **تنبيه** رايت بخط الموضح

في

في التذكرة ما نصه مسالة يدل على ان الاصل في المصادر ان لا يوصف
بها قوله سبحانه واشهدوا ذوي عدل منكم اي رجلين ذوي عدل
فتوصل الى وصف الموصوف المقدر بعدل بذوي كما يتوصل باسما
الاجناس غير المصادر بذو وما تصرف منها فيقال برجل ذي
مال وبرجلين ذوي علمان وبرجل ذي ثياب وكذلك ذو علم وذو فضل
ولولا ذلك لم يجز المجيء بذي الا ترى انه لا يجوز برجل ذي عالم
كما لا يجوز يا بهاز يد لان زيدا بهاشر الذ بنفسه فلا يحتاج
للواسطة وقد ترجح بهذه المسالة ونحوها قول من يقول في مررت
برجل عدل انه على حذف مضاف لا يجيء التاويل باسم الفاعل **قوله**
ونغتفر غير واحد الخ قال الشهاب في حواشي الشارح قال
الدماميني في شرح التسهيل والمراد به ما دل على متعدد جمعا
او اسم جمع او اسم جنس او اسمين او اسما متعاطفة فخرج الاسد لان
بقوله

فوافيتهم منايحمع كاسد الغاب سردان وشيب

انتهى وحينيذ يتناول قوله لا اذا ايتلف نحو اعطيت زيدا
اماه مع انه يمتنع جمعهما في نعت مؤتلف كالكريمين بل يفرد
كل نعت او يجمعا في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع فلا
يكون اسما واحدا او شيئا يضرب على ذلك الرضي فقوله المصنف
لا اذا ايتلف فلا يغتفر محله ما لم يمتنع منه مانع انتهى واقول
الظاهر تقييد الاسمين بالمتعاطفين كما قيدت الاسما بالمتعاطفة
او القيد راجع للجميع وبهذا فلا يتنا ولد كلام الناظم
ما ذكر كما لا يتناول ما لو صفت ناقة فضيلها فلا يقال الرائقان
ولا رائقان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
فاما ان يفرد كل بنعت او يجمعا بنعت مقطوع وعلى تسليم ان لا
يقيد الاسمين بالمتعاطفين وهو الصواب والا يلزم خروج
كثير من امثلة المسالة بل ينبغي ترك تقييد الاسما بالمتعاطفة
ليشمل نحو ظن زيد عمرا خالدا فقد يعتنوا بمؤتلف ومختلف ولكل

حكمه فيكفي في صحة الكلام جواز الجمع مع القطع لان كلامه هنا في الجمع
سواء كان مع قطع او لا ومسئلة القطع ستاتي بعد وخلط احدهما
بالاخرى وان اشتركا في بعض الامثلة تخليط كما وقع لشارح التوضيح
وعجيب من اطلاق قوله مع انه يمتنع جمعها في نعت غير مقطوع وح
يقال ليس في كلام الناظم تقييد بعدم قطع ولا بقطع وبه
يعلم انه لا يشكل عليه بهذه ناقة وفصيلها وان كان فيه عطف
ونحو جاز زيد وذهب عمرو الظريفين مما كان المؤلف فيه تابعا
لمعمولي عاملين مختلفين لان القطع في كل هذا سياتي بعد اما
منطوقا او مفهوما ويعلم من اشتراط توافق النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا نعم يشكل على الناظم ان كلامه يقتضي انه
يتعين الجمع وهو واضح اذا اتحد غير الواحد مثنى او مجموعا فان
تعدد كجاز زيد وعمرو لم يجب التفريق بل العطف بل يجوز نعت
كل تجنبه نحو جاز زيد العاقل وعمرو العاقل وقد يكون اولى
وذلك اذا اختلف المنعوت تعريفا وتنكيرا كما مر ولا يصح ان
يشمله كلامه واذا دعى الشهاب في حواشيه الاشموني امكان ذلك
لان الناظم قيد التفريق بالعطف ويمكن ان يقال معنى قوله
لا اذا ايتلف فلا يجب التفريق كما في المختلف بل اما ان يجمع او يذكر
نعت كل لما جانبه وبهذا لا يناقض انه قد يجب الجمع فيما اذا كان
النعت مثنى او جمعا لا مفردا والحاصل ان قوله لا اذا
ايتلف شامل لقسمين ما يجب فيه عدم التفريق وذلك اذا
كان المنعوت متعددا او لا يقال جا الزيدان الفاضل والفاضل
كما صرح به الشاطبي ولعل ذلك سر قول السلم والموضح استثنى
بتثنيته او جمعه وان نتع متعددا جاز الامران واذا قيل
جا زيد وعمرو الكريم والبخيل يكون كالحال فيكون الاولى
كون الوصف الاول للثاني كما صرح به الرضي فيما ياتي مع ما فيه
تنبيه اعرب الشاطبي قوله ونعت مبتدا اخبره
جملة اذا اختلف فعاطفا فوقه واورد عليه انه يلزم

ان

ان يعمل ما قبل الفا فيما بعدها بنا على قول الاكثرين ان العامل
في اذا جوابها ويجاب بان الفا جواب اذا زايدة كما قاله
الرضي وبهذا يجاب عما اورد على اختيار المكودي ان نعت
معمول لمحذوف نفسيره فرقته مع ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها
وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بان مجرد التفسير
يجوز وانما اشترط صحة العمل فيما قبل في التفسير على وجه الاشتغال
كما نبهنا عليه في باب الاشتغال **قوله** فعاطفا فرقه
يستثنى نعت الاشارة فلا يجوز فيه التفريق قال عبد القادر
لان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفته فلم يجز فيهما التفريق
فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير قال الزيادي فان
قدرته بيانا او بدلا جاز ورايت بهما مش شرح التسهيل لابي
حيان بخط ابن هشام ما نصه هذا خطا لان عطف البيان شرطه
الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف فلا يتبع الا فدام
على اجازته **قوله** لا اذا ايتلف اي فلا تفرقه واستغن عن
ذلك بمثنيته او جمعه او اذكر نعت كل بحسبه وعلى الاول قال
في التسهيل ويغلب في التذكير والعقل عند الشمول وجوبا
وعند التفصيل اختيارا انتهى والتغليب بالتذكير يقع في التثنية
نحو مررت برجل وامراتين صالحين وبعض امثلة التكسير
نحو مررت برجل وامراتين صوام ويمتنع صوايم ويجوز صوم
والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر لانه الذي يشترط فيه
العقل نقول مررت برجل وافراس سابقين ويمتنع سابقات
قاله الدماميني قال ونقول في التفصيل على التغليب بعبيد
وافراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات
انتهى وقد مثله ابن عقيل باثنين صالح وصالح او صالح وصالحة
ومنه يوخذ جواز كون النعت الاول للاول وهو موافق لما مر عن
الرضي **تنبيه** قال ابن هشام ليست هذه المسالة
من موضوع باب النعت لان تفريق الاسمين اذا اختلفا او الاسما

الألوكة
www.alukah.net

اذا اختلفت وجمع الاسمين اذا اتفقا او الاسم اذا افترقت من
موضوع باب التثنية او الجمع لان الجمع والتفريق لا يعرضان
للاسماء عند التركيب بل قبل التركيب وقبل التركيب لا يوصف
الاسم بكونه نعتا قوله ونعت معرب وحمدي معنى اي
جوازا لظهور جواز القطع مما ياتي فتقول انطلق زيد وذهب
عمرو العاقلان على الاتباع والعاقلين على القطع قال الشهاب
وهل يجوز العاقل والعاقل على ان الاول للثاني وبالعكس وايضا
تعدد الجملة والا لامتنع العاقلان فتنبه ما تقدم عن الشاطبي
انه لا يقال برجلين كريم وكريم المنع وخرج معمول العامل
الواحد فان اتحد العمل والنسبة كررت يزيد وعمرو الكريمين
جاز الاتباع والا بان اختلفا كضرب زيد عمرا واختلف العمل
دون النسبة كخاصم زيد عمرا او النسبة دون العمل كاعطية
زيدا اياه فان الفعل منسوب لهما زيد على انه اخذ وعمرا به على
انه مأخوذ فلم يجز الاتباع بل يجب اما القطع او افراد كل بنعت
وقول ابن سعدان يجوز الاتباع لان كلا منهما خاص ومخاصم
فهو فاعل ومفعول رد بانه لا يجوز ضرب زيد هند العاقلة
بالرفع على الاتباع فكما لا يجوز في نعت الاسم اذا افرد الحمل على
المعنى لا يجوز اذا ضمنته لما غيره ويمكن ان يجاب
بانه يغتفر في غير المستقل ما لا يغتفر في المستقل فاذا افردت
فالاولى في مختلفي الاعراب كما قال الرضي ومثله مختلفي النسبة
كما هو ظاهر ان يكون نعت كل واحد بجنبه نحو يغني زيد الظريف
عمرا الظريف ويجوز جعلهما نحو يغني زيد عمرا الظريف الظريف
نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان
لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه
اولى من فصلهما معا قاله وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا
معنى نحو ضارب زيد عمرا اليوم وغدا ما وعدنا بجيبه وفيه
مخالفة لما مر عن الشاطبي من انه لا يقال جاء الزيدان الفاضل

والفاضل

والفاضل اذ الظاهر انه لا فرق اذ حيث امكنت التثنية ولو مع
القطع لا يعدل عنها اختبارا لا بعطف ولا بغيره فليحرر وخرج
ما لو اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما فلا يجوز
الاتباع لانه يؤدي الى تسلط عاملين مختلفي المعنى والعمل
او احدهما على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل
في النعت هو العامل في المنعوت بل يجب اما القطع رفعا او نصبا
واما افراد كل بنعته بجانبه قال الشهاب وهل يجوز في المثالة
الاولى تفريق النعتين وتاخيرهما نحو جاء زيد ورايت عمرا
الفاضل والفاضل على ان الاول المنصوب للثاني والثاني المرفوع
للاول كما ذكره الرضي في نحو زيد عمرا الظريف الطريف ولا يبعد
في ذلك تقليل المنع فيما قبله لان المعمول ليس واحدا بل
متعددا انتهى اقول وان لم يبعد ذلك التقليل لكن فيه
العدول عن التثنية مع امكانها اختبارا تنبيه
قال الشاطبي لا يكفي في الاتباع اللذان اشار اليهما المصنف
بل لا بد ايضا من اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز
جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة
بالمعرفة وبالعكس وان لا يكون احد المنعوتين اسم اشارة
فلا يجوز جاء هذا وجاء عمرو العاقلان لما يلزم من الفصل
بين المبهم ونعته وذلك لا يجوز اذ لا يقال جاء هذا
من الدار العاقل كما يقال جاء زيد من الدار العاقل لانهم
صيروا الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان
المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسم وصفته غير اسما الاشارة
ليست في الامتزاج كاسما الاشارة قال ولا يجوز ايضا ان
تاخر اسم الاشارة لانه اذا نعت بالمشتق فهو على حذف
الجامد فتقول هذا العالم على حذف اي الرجل العالم والاسم
الظاهر غير المبهم اذا نعت بالمشتق فليس على حذف جامد فتدافع
الامران وكذلك لا تقول جاني هذا وجاءك الرجلان الفاضل

اللازم وان لايكون احد المنعوتين في جملة خبرية والاخر في جملة
غير خبرية نحو جاءني زيد ومثل بها اخوه الصالحان او الصالحين ونحو
اكرمت اخاك ومثل اكرمت اباك الصالحان او الصالحين فلا يجوز
هنا الاتباع ولا القطع فقد منع سيبويه ان تقول من عبد الله وهذا
زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لان الاستفهام يستلزم
الجهل بالصفة والخبر يستلزم العلم بها من حيث هو ممدوح ح
فيجتمع فيها العلم والجهل معا ثم اجاب عن الاول بان
اشتراط المعرفة تقريبا وتنكيرا يخرج ذلك قال الشهاب
ولك ان تقول بين ما قدمه المص وبين ما هنا عموم وجهي
وهما متعارضان في تلك الصورة فلابد من ترجيح وعن الثاني
بان المص يجيز نعتنا اسم الاشارة بالمشتق وظاهره انه ليس
على حذف الجامد فيمكن ان يجيز جاءني عمرو وجالسني العاقلان
اي فيوخذ اسم الاشارة حذرا من الفصل وذكر ايضا ان الجامد
الجاري على اسم الاشارة عنده ليس نعتا بل عطف بيان ح
قوله وان نعوت كثرت المراد بالكثرة ما قابل الوحدة
فيشمل ما زاد على الواحد وهو اصطلاح الحساب اذ يقولون
في العدد انه الكثرة المولفة من الاحاد والاثنان من العدد
فسقط توقف الشهاب في دخول الاثنين في كلامه فتيل
وانما اعتبر الكثرة بمعنى التعدد مع انه ليس بقيد اذ نعت
الواحد يجب اتباعه ان افتقر لذكره وعدم ذلك ان لم
يفتقر اليه لتاتي الاقسام الاتية وفيه انه يكفي في تاتي
الاقسام التغيير بالنعوت بصيغة الجمل ولا حاجة لوصفها
بالكثرة وشمل كلامه النكرة لانه يجوز قطع نعتها احتياطا الا
انه اذا كان قبله نعت اخر ولا يلزم من دخولها في كلامه جريان
جميع الاقسام فيها حتى يقال يلزم عليه جواز قطع جميع نعوتها
وذهب الزجاج الى ان شرط القطع تكرير النعت ورد بقوله
تعالى حمالة الحطب بالقطع وقيل كلام الناظم يوهم موافقته

قوله

قوله اتبعت وجوبا لتنزيلها منزلة الواحد وقول المرادي
وان كان للتخصيص وليس احد الثلاثة يعني المدح والذم
والترحم جاز قطعه لايدل على جواز قطع ما يكون للتخصيص مع
الاحتياج اليه في التعيين لانه محمول على ما اذا حصل التعيين
بدونه وان حصل به زيادة تخصيص هذا وقد يشكل وجوب
الاتباع كما قال الشهاب بانه مع القطع يحصل من بيان المنعوت
لان تلك النعوت المقطوعة بالواو والدالة في المعنى متعلقة
بالمنعوت وجارية عليه والتركيب يفهم منه ذلك الا ان يقال
لما كان القطع يشعر بالاستغنا منعوه عند الحاجة لاستقباح
ما فيه من التنافي اذ الغرض الاحتياج مع الاشعار بعدم
الاحتياج ولهذا يجاب عما قد يقال ان القطع لابد فيه على ترك
النعت راسا وذلك لانه اذا ذكر وقطع فقدات الغرض من
ذكره فالقطع مناف لذكره قوله واقطع الاعرف يجي النكرة
المقطوعة بالواو والدالة على القطع والفضل اذ ظاهر النكرة
الاحتياج الى الوصف فاكد القطع بحرف موضوع في القطع اعني الواو
كقوله

ويا وي لابنة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو نحو والطيبون معا قد
الا زرقال الرضي وربما قطع النعت بالواو والاتباع باق بحاله
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج ولكن العرس من الى قوله
والموقون ان الموقون صفة من امن قوله او اتبع موجود
قوله ان يكن معينا اي من حيث معناه ولو ادعى بان لا
يحتاج في تعيينه ورفع المشارك لها فلا ينافي ما فهم من تعريف
النعت انه ابدا متمم للمنعوت لان معنى الاتمام دلالته على معين
فيه سوا توقف التعيين عليه فسقط توقف الشهاب وافهم
كلام الناظم انه يتعين في الاول من نعوت النكرة الاتباع
ليحصل به تخصيص ولانها اشد احتياجا اليه من المبهم

www.alukah.net

فوجب فيه الاتباع ما عداه يجوز فيه القطع وان لم يتعين المسبب
بدونه لان المقصود من نعت النكرة التخصيص وقد حصل
بتبعية الاول وفي كلام الرضي ما يخالف ذلك ويمكن تاويل
كلامه وعبارته لانه اذا احتاجت النكرة الى الف وصف
لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة انتهت وقال
الشهاب الذي يتحصل من كلامهم في النكرة انه يجب اتباعها
نعتا واحدا مطلقا ويجوز قطع ما عداه مطلقا وان احتيج
اليه قيل يجري هذا في المعرف بال الجنسية لانه في المعنى
كالنكرة فيه نظر انتهى وكلامه يوهم انه يجوز قطع الاول
واتباع ما بعده وليس مرادا لوجوب تقديم التابع على المتبوع
قوله او بعضها اقطع الظاهر انه نصب بعضها باقطع بعده
وفيه احتمالان احدهما انه من تتمة مسئلة تعيينه بدون الجميع
فيكون هذا اشارة الى جواز قطع البعض واتباع البعض وما
قاله اشارة الى جواز قطع الجميع واتباع الجميع ومسئلة تعيينه
ببعضها مسكوت عنها مفهومة بالمقايسة وثانيهما ان يكون اشارة
الى مسئلة تعيينه ببعضها والمعنى اقطع بعضها ان يكن معينا بدونه
اي واتبعه او بعضه ان تعدد ويجوز ان يكون مجرورا عطفا
على ضميرها او على الهاء في دونها بناء على ما اختاره الناظم من جواز
العطف على ضمير الخفض بدون اعادة الخافض وحينئذ فالمتن
مشتمل على المسئلتين هذا وحيث وجد اتباع وقطع فيشترط
تقدم الاتباع على الاصح قال الشاطبي وعلل ذلك بوجه ثلاثة
لزوم الفصل بين النعت والمنعوت او بين النعتين بجملة اجنبية
الثاني انطباع العرب على الرجوع الى الامر بعد الاضراب عنه
الثالث لزوم التسفل بعد التصعد والقهقرى بعد الكمال
لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل
قال الشهابي في حواشي الشارح بعد نقل ذلك فان قلت
هلا جاز تقديم المقطوع وعناية الامر انه اعتراض وهو جايز

قلت

قلت لعل المانع ان الاعتراض جملة لا تكون من الكلام
وهذا منه في الاصل ولو تقديرا انتهى وانما يحتاج لذلك لو اقتصر
على التعليل الاول ثم قوله وهذا منه بناء على قول الشاطبي اجنبية
فتامل وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارضه لفظي ولا حكم
له وقد قال الله تعالى والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة ۝
وقال الحرنق

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الازر

يروى برفعها ونصبهما وذهب الاول ورفع الثاني وعكسه
واجيب بان الرفع فيه على اراده نصب الاول وفي الاية
على الابتداء وفي الشاطبي بعد توجيه المنع بما تقدم ووجه
الجواز التزام جواز الفصل وايضا فالمقطوع في حكم المتبع لان
الجميع مستغنى عنه تنبيه جواز القطع مشروط بان
لا يكون النعت للتاكيد لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به
معنى لان الموصوف في مثله نص في معنى الصفة ودال عليه ولهذا
لم يقطع التاكيد في مثل جاني القوم اجمعون اكتعون قال
الشهاب ويوخذ منه امتناع القطع في النعت الكاشف ويرد
على التعليل جواز قطع عطف البيان مع انفصاله بالمتبوع معنى
وبان لا يكون ملتزم الذكر كالشعري العبور قال الدماميني
وقد مر الاعتراض بانه قد يفرد نحو وانه هو رب الشعرى
انتهى وقيل الشعرى في الاية ليست العبور وتقدم
انه في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف يجب القطع في صور
فلا تغفل عنها قوله معلنا تنكيت على من راى ان القطع لا
ياتي الا بعد الاتباع كما مر قوله لن يظهرا اي وجوبا ان
كان لمجرد مدح او ذم او ترحم وان كان لغير ذلك جاز ذكره كما
يفيده كلام التسهيل وعلل بعضهم وجوب الاضمار بان بين
النعت والمنعوت شدة اتصال فيكون في صورة منعلق من

متعلقات ما قبله وهذا يقتضي عدم تخصيص وجوب
الاضمار باحد الثلاثة فالاظهر التقليل المشهور فان الاضمار
بياسب ما قصده من الاشتغال العام ومنه قوله فيما تقدم
سواء بن مالك وعبارة المرادي وان كان النعت للتخصيص وليس
لاحد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه وقوله
للتخصيص مع ان النعت في المعرفة مبني على ان التخصيص
يكون في المعارف والنكرات وفي التوضيح فان كان لغير ذلك
جاز ذكره بقوله مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب قال
واعلم ان الشاطبي ورد على المصنف اشتراك شروط القطع
منها ان يكون لمدح او ذم او ترحم فان كان لغير ذلك لم يجز
القطع الا على ما قاله ابن ابي الربيع وليس ذلك من القطع ان
المذكور في باب النعت واجاب بان الضابط الذي
ذكره يجمع له مقصوده فلا يحتاج الى شرط سوى ما ذكر
وذلك ان نعت البيان مقصود بلا شك لانه مفتقر اليه
ولذلك لزم اتباعه من جهة ان رفع الاشتراك في المعرفة
وتخصيص النكرة انما يحصل بالاتباع انتهى ولا يخفى ان حاصله تخصيص
النعت بنعت المدح او الذم او الترحم وحينئذ فيحتمل ان الناظم
ذاهب الى ذلك فلذا اطلق امتناع الاظهار تنبيه
جملة النعت المقطوع مستانفة لان الصفة مع المفسر
بمنزلة جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب فان قلت
مثل هو عام او محله اذا لم يقترن النعت بالواو فان قرن فقد
يكون للجملة محل بحسب ما عطفت عليه قلت هو
عام لان الواو هنا ليست للعطف بل اعتراضية كما قال الرضي
او لتاكيد اللصوق وجوز بعضهم كون الجملة حالية لازمية
وتدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة احوال
قوله وما من المنعوت حال من فاعل عقل ومعنى عقل
علم وعلمه اما بتقدمه نحو الا ماء ولو بارد او باختصاص

الوصف

الوصف به نحو ابصرت كاتبا وركبت صاهلا او بالعامل نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا او بالمعمول نحو النالة الحديد
ان اعمل سابغات ومن الثاني نحو وعندهم قاصرات الطرف
لان قاصرات الطرف للنساء قطعا وذكر ابن هشام لجواز
الحذف شرطا اخر وهو ان لا يكون النعت دالا على الكمال
وبذا ذا حارب الحجاج اي مناف قوله يجوز حذفه بكثرة
في المنعوت بشرط ان يكون صالحا لما شرة العامل جملة
او لشبهها او يكون احدهما والمنعوت مرفوعا او بعض اسم
تقدم مجرور من او في ويمتنع في غير ذلك غالبا الا في الضرورة
ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاك من نبا المرسلين اي نبا
من نبايهم بنا على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تحمل على معرفة
فان قلت يلزم على ذلك حذف العامل في غير المواضع
المستثناة قلت حذف العامل الممنوع الا في
المواضع المستثناة هو حذف العامل من غير شيء يقوم مقامه
في اللفظ وان لم يصح في العامل بنفسه فليتامل قاله الشهاب
وفيه نظر لا يخفى لان بعض المسائل المستثناة فيه ما يقوم
مقام العامل وهو مطرد مطلقا وقول الشارح في الشيء معترض بقوله
تعالى وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك قال الرضي وانما كثر
حذف المنعوت بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر
ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور قوله وفي النعت
بفعل قال ابن هشام من حذفه قوله عليه الصلاة والسلام
لم يبق من مبشرات النبوة الا الرويا يراها المسلم او ترى له
اي الرويا الصالحة فحذف النعت وقد ثبت من طريق اخر ذكر
هذا النعت ولو اراد ته عند عدم ذكره لتناقض الحصر
وهذا احد غريب اعني حذف شيء مقصود بالحصر اذ الحصر
مانع من حذف المحصور ويحتمل ان تكون اللام من الرويا للعهد
ذكري او دمني فلا تكون الصفة والحالة هذه محذوفة

البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر
انه ليس هو المسند بل المسند اليه مضاف محذوف توسعا
نعم كونه على حذف مضاف اقرب من حيث ان زيدا نص
في معناه و قد صرح في جمع الجوامع بان المجاز لا يكون في الاعلام
فالاولى التمثيل لاحتمال هذا التجوز في الحقيقة نفسه و انه
يحتمل قولنا جاز زيد نفسه كون المجاز المرفوع عقليا بان يكون
المجيء في الحقيقة انما هو ثابت لغلامه واسند اليه للملابسة
فالتجوز في الاسناد لا الطرف وهذا ان المجازات جاريان في جميع
اسد بلا فرق نعم هذا اسد لا يتصور فيه المجاز العقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا او معناه كما نقله
شارح التوضيح عن المصنف تحرر فتدبر **تنبيه**
قال الشاطبي في قوله لاسم اكد اشارة الى معنيين تقصد
التوكيد بالنفس والعين وهو اثبات للحقيقة وذلك ان
معناه ان التوكيد راجع الى النفس الاسم لا المعنى فيه وهو معنى
اثبات حقيقته في نفسه ليلا يحتمل ان يكون المراد غيره
بخلاف توكيد الاحاطة فانه راجع الى احاله دلالة الاسم
من كونه شاملا لجميع ما ينطبق عليه او غير شامل الا باثباته
في نفسه فاذا قلت خرج الامير نفسه عينه رفعت بذلك
توهم ان المراد جسمه او خدمه او عماله لان العرب تطلق
ذلك اللفظ وتريد المحترز منه بخلاف المجاز وكان نفس
الاسم غير مراد فجا توكيد اثبات الحقيقة بحققا لذلك الاسم
انه المقصود بالاخبار لا ما يضاف اليه وكانه اراد والله اعلم
بقوله اكد هذا المعنى والحامل على هذا التاويل ان كان
فيه بعد انه ذكر في الضرب الثاني ما يراد به حيث قال وكلا
اذكر في الشمول فيبعد ان يذكر احد القصدين نصا ويحمل
الاخر جملة والمعنى الثاني في التنبيه على ان هذا القسم هو
المختص بالاسم دون التاكيد اللفظي فانه يكون في الاسم

وفي

وفي غيره قال الشهاب واذا تاملت تاملا صحيحا ظهر لك
ان ما قرره في المعنى الاول مشكل جدا الا ان تقول جاء زيد
كما يحتمل ان المراد غلام زيد مثلا كذلك جاء القوم يحتمل ان المراد
اكثر القوم او بعض القوم فكما ان التاكيد لاثبات الاسم
في الاول فكذلك في الثاني بلا فرق وقوله وكان الاسم غير مراد
اي بالذات والا فهو مراد ايضا على الجملة وان كان التقدير
غلام زيد مثلا لان المسند اليه على هذا التقدير غلام زيد
لا غلام غيره تامل **قوله** مع ضمير الى مضاف اليه النفس
والعين قال حفيد الموضح لك ان تقول يلزم من هذا المعنى
الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع
بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه فليتامل واشترط
الضمير ليكون عائدا لذلك الاسم المؤكد ولهذا اشترط مطابقته
له واما جاز زيد نفسه ونفسك على مراعاة اللفظ
تارة والمعنى اخرى **قوله** واجمعها الاشهر مستعمل في
معنييه من الوجوب بالنسبة للجمع والاولوية للمثنى
قوله بافعل اي حال كونهما ملتبسين بهذا الوزن
او المعنى على افعل فالباصلة اجمع لمعنى على ولو مجازا واعلم
انه لا يجوز على نفوس وعيون واعيان لكن في شرح العمدة
للناظم كالمفصل وكفاية ابن الحباز جواز اعيان في هذا
الباب **قوله** لكن مستغنا قال الشاطبي له فايدة عامة
وهي التنبيه على انه في الاقتصار على استعمال بعض الجموع ان
هنا دون بعض استغنا من العرب عن بافيها الجايز في غير
هذا الباب وان الملتزم لذلك تابع لهم غير مخالف لطريقهم
وخاصة وهي التنكيت على قول ابن معط اكد ذلك في نفسيهما
عينيهما وفي بعض النسخ نفسهما عينهما بالافراد وكلاهما خطاء
وبه يعلم انه لا يصح الجواب عن توهيم ابن حيان للشيخ في اجازته
الافراد والتثنية اذا اكد بهما مثنى وانه لم يقل احد من النحويين

وتحو فلن اعطك شيئا ولم امنع اي شيئا طايلا لانه اعطى شيئا
بدليل ولم امنع وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض
بان عدم الاعطاء لا ينافي تقرر عدم المنع كذا في شرح التوضيح
ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه اعطى شيئا
حتى يكون قرينة على انه اعطى شيئا طايلا ومراد المغني ان
عدم المنع المراد منه اعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار
المراد منه ينافي تقرر عدم الاعطاء مطلقا تنبيهان
الاول كلام الناظم يشمل حذفهما معا نحو لا بيوت فيها ولا يحيى
اي حيا ناقعة اذ لا واسطة بينهما الثاني كلامه شامل
لما يكون من ذلك للمدح او الذم او الترحم او التاكيد
ويحتمل ان يجيء فيه تفت التاكيد ما تقرر في المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد من الخلاف في حذف عامله التالك
قال جمع يجب حذف المنعوت في مواضع كالصاحب وتقول
جا الفارس اي الراكب الفارس ولا تقول جا الراجل الفارس
ويمكن حمل كلامه عليه لجوازه بعد الامتناع بما ان في الوجوب
نظرا فقد صرح بعضهم بجواز ذكر الموصوف معها الرابع
قد يلي النعت او اما فيجيء نكرة ربما مفردة ونعت بالواو ونحو
مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو انتي برجل اما كريم واما شجاع

التوكيد

قوله بالنفس او العين الخ ان كان اكد حتم ابتدائيا انه
فعل ما من مبني للمجهول اي يؤكد الاسم اما بالنفس او بالعين
اي لغير الشمول بدليل قوله الاتي وكلا الخ وما ذكره في الشمول
فاو للانفصال ونهي بانية خلو فتصدق بالجمع وان كان
طلبيا بناء على انه فعل امر واصله اكدن بالنون الخفيفة
وقف عليها بالالف فاو للاباحة ونهي لا تمنع الجمع والطلاق
المعرب ان او للتخيير مع تجويزه اكد الوجهين لا يخلوا عن نظر

لان

لان التخيير انما يكون بعد الطلب وكون اكد بصيغة الطلب
انسب بما بعده قيل واسلم من تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدا وفيه ان في الطلب نقديم معمول الفعل المؤكد بالنون
ومحل التوكيد بالنفس والعين عند استعمالهما بمعنى ذات
الشيء فان استعملا في معنى اخر كاستعمال النفس بمعنى الدم في نحو
ارفقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت
زيدا عينه لم يكونا تاكيدا بل بدلا في المثالين ويفرد احد
سابر الفاظ التوكيد بجواز جرهما بيا زايدة واما حاوا باجمعهم
بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان
بالضمير ولو كان تاكيدا لكان وروده بدون الباء غالبا وبدون
الضمير واجبا وانما هو جمع كقولك جمع كافلس في جمع فلس
واعلم انه ذهب جمع الى انه يؤكد بهما لدفع توهم
سهو او نسيان او غلط وبين الدماميني ان الذي يرفع
ذلك انما هو التوكيد اللفظي وهو ما حققه السيد كالسعد وانما
يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات قال ابن هشام والظاهر ان
التاكيد بهما يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا ياتي الاثنان
بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد انتهى ويمكن ان
يريد والرافع قوة احتمال الخ فلا يخالف ذلك لكن يخالف ذلك
قول الشارح ويصير به الكلام نصا ويوجد قولهم ان العرب
قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد
كل ولا احتمال يرفع بما لرفعه بكل ويمكن توجيه ذلك بالاحتياط
في التاكيد فربما يغفل السامع عن الاول او يحمل المتكلم على السهو
فيه واعلم ان المتبادر من قول ابن هشام لرفع المجاز عن
الذات ارادة المجاز اللغوي فاذا قيل مثلا جاز زيد فاذا اريد
به خبره فقد تجوز باسم الذات البتة حيث استعمل في غير معناه
الموضوع له وقول شارحه انه يحتمل انه على حذف مضاف
فيه نظر لانه اذا كان على حذف مضاف فلا تجوز في اسم الذات

www.alukah.net

به بان الشارح تابع لابن معط كما لا يصح الجواب بان ابن اياز
قاله لان ابن الحاجب لا يعد ابن اياز من النحويين مع انه متاخر
عن الشارح نعم نقل الرضي ذلك عن ابن كيسان وان
بعض العرب نطق به وصرح النحاة بان كل مثنى في المعنى مضاف
الى مستغنية يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والاول
هو المختار فتامل قوله في الشمول اي حال بيان ارادة
الشمول فان الشمول ثابت لهذا اللفظ فالمبين ارادته
لا نفسه قال الشارح هذه الالفاظ تذكر في التوكيد المقصود
به التنصيص على الشمول ومقتضاه ان التوكيد بكل منها
يرفع الاحتمال ولا يشكل عليه جواز التاكيد مع كل لما ياتي لانه
تابع كوالده للجمهور في ان العرب تؤكد حيث لا يراد رفع
الاحتمال ولهذا لم يشترط في المؤكد بكلا وكلتا ان يكون مما لا
يصلح موضعه واحد واجاز اخضم الزبيدان كلاهما وافقه
الشم فاطلق فيه واجاب ابو حيان بان المعنى اذا
كان بعيد اللفظ حقيقة فلا حاجة لما لفظ بوكده اخرا لا اذا
قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك يجئ في التوكيد
بكلا وكلتا لما لا يصلح موضعه واحد لم يسمع هذا وجه
جا الرجال كلهما انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله في جمع
التصحيح لان له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كلهما انه
على معنى الجمع فتامل قوله وكلا وكلتا قال الشاطبي
فان قلت اني الناظم بهذه الالفاظ مرسلة ارسالا
فلم يخص لفظا منها بمفرد دون مثنى او مجموع فاقتضى انها
تستعمل في الجميع وذلك غير صحيح فالجواب ان هذا
كله سيأتي بيانه ووجه الاعتراض فيه عند قوله واعن بكلتا
قوله بالضمير موصلا في التشهيل انه قد يستغنى
بالاضافة لما مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة بضميره واستشهد
له بنحو • باشبه الناس كل الناس بالقمر •

قال

قال في المغني وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت
مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله
بشيء لان التي بمعنى بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد انتهى
فلا حاجة لقول الشهاب وقد يجاب بان هذا الاحتمال
خلاف المتبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظاهر
انتهى مع انه يفهم صحة هذا الاحتمال وافهم كلام الناظم
عدم جواز قطعها عن الاضافة وانه لا بد من الاضافة
لما الضمير لفظا لان الاتصال من عوارض الالفاظ وهو كذلك
قال الشاطبي فان قيل قد استقرئ في كل جواز قطعها
عن الاضافة نحو كلانا في ذلك يسجون ومي وانا بين الموضعين
من العرف الجريان على المؤكد وعدمه واما معنى التوكيد فلا
ينفك عن كل منهما فكما يجوز هناك يجوز هنا وقد ظهر ذلك
في الاية المقررة كذلك فلا مانع من القول به فالجواب
ان العرب تخير بين استعمالين فاكثر في موضع اذا خرجت
الى غيره التزمت احد الاستعمالين واهملت الاخر وهذا شايع
في كلامها الا ترى انها اذا استعملت نعم وبيس في الاصل
على اوجه وكل فعل ثانيه على حرف حلق ثم لما نقلتها الى انشاء
المدح التزمت فيها وجها واحد وكذلك حبذ بفتح خايها وتضم
في النحيف فاذا حامت بذا التزمت الفتح والعمر والعمر مستعملان
فاذا قالوا لعمري التزموا فتح العين لما غير ذلك مما يجيء
قال الشهاب بعد نقله يمكن الفرق بين الجاري على المؤكد
وغيره من وجهين الاول ان الجريان على المؤكد يحوج الى
الربط به فناسب التزام الضمير حينئذ وغير الجاري صار
مستقلا مستغنيا عن الربط فلم يلتزم الضمير والثاني ان
التاكيد في الجاري على الضمير فضدي وفي غير الجاري يتبع ويباح
في التبع ما لا يباح في المتبوع فضدي قوله فال
ابن هشام ان في الضمير للعهد في قوله مع ضمير طابق المؤكدا

كلكم وكلهم على مراعاة المعنى واللفظ وبمثل ليبنظر يجوز يا تميم انفسهم كلكم او بالعكس كما جاز فلله اجره عند ربه ولا خوف عليهم واذا جاز الوجهان يتعين تقديم مراعاة اللفظ هنا عند من قال باشتراطه ثم اعلم انه يتعين وقال ايضا اذا قلت جاء زيد او جاء السلطان واردت تقليله وما يتعلق به فهل يجوز ان تقول كله محل نظر وموجب المنع الفتح اللفظي وان كان المعنى صحيحا وانه يرجع الى تاكيد المحذوف وموجب الجواز النظر الى جانب المعنى انتهى وايضاحه ان كلا يؤكد بها ما يجوز بنفسه او بما يتعلق وكل من جاء زيد والسلطان غير مجتمعين وقلته وما يتعلق به متجزئان بنفسهما تنبيه في القاموس ابن سيحان وارفع او اضبب يا تميم جمع قال ابن الخباز وليس بجيد لان جمع المانث يجمع على جماعة الاناث والذي يحتمله ثلاثة امور الاول ان يقال يا تميم اجمع فيفرد التوكيد حملا على اللفظ وهو الصواب في ر وابنة البيت الثاني يا تميم اجمعون ويجمع حملا على معنى تميم لان المراد الحي الثالث يا تميم جمعا لان المراد القبيلة قال ابن هشام ليبنظر بكل افراد اللفظ صحيح لافراد التاكيد وبمثل يجوز جاء القوم اجمع او يقال القوم مخالف لتميم وانه مثل يجوز لحظ القبيلة مع كون الكلمة مصروفة فان الصرف انما هو على لحظ الحي ومثل يجوز جاء الرجال اجمع لكون الرجال بمعنى الجمع انتهى والظاهر انه يجوز لحظ القبيلة مع ذكر ويشهد له بجواز شارح التوضيح في باب الفاعل ولا ارض انيل ابقالها ان تذكير ابقل مراعاة للمكان وتانيث ابقالها مراعاة للبقعة واما جواز جاء الرجال اجمع فقد نصوا عليها يوخذ منه وهو قولهم في كلا انه يقال جاء الرجال كلهن او كلها او كله ونقدم توجيهه قوله واستعملوا الى اخره اي استعمل العرب موازن فاعله من عمم وهو عامة كل في افادة الشمول والاحاطة والاتصال بالضمير وان لم يقبل استعملوا عامة لان الحرف المشدد لا يكون في تفاعيل

الشعر

الشعر واذا وقع فيها خفف وقوله مثل الناقلة نقل الشاطبي في معناه كلام الشارح ثم قال وهو توجيه ضعيف لان معنى الناقلة اذا كان يقتضي ان ذكره زيادة غير مفتقر اليها فتكون عامة كذلك غير صحيح والا لزم ان يكون سائر الفاظ التوكيد كذلك وايضا فان جميعا فد اعقله الجمهور ولم يذكروه والما ذكره س فكان اذن من حقه ان يقيده بمثل ما قيد به عامة ولم يفعل ذلك فدل على ان ما فسر به غير مراد انتهى وما قرر ه اولا في معنى كلام الشارح لا يدافعه كما هو جلي او لم يذكر انه زيادة غير مفتقر اليها والما قال ان عد عامة من الفاظ التوكيد كالزايد على ما ذكره النحويون لان اكثرهم اعقله وما ذكره ثانيا يمكن دفعه كما قال الشهاب بان جميعا لما كان انسب بالتاكيد من عامة لاحتمال عامة غير المعنى المناسب للتاكيد كان في عامة من الاحتياج الى الاهتمام بحكمها مع الرد على المبرد في قوله المراد بعض اكثرهم ما ليس في جميع قوله وبعد كل اكدوا بها جمعا قال الشاطبي اي للمذكر ثم المونثة ثم المذكرين ثم المونثات واما المثنى فقال فيه بعد بعد واعتنت بكلتا البيت انتهى وفي قوله وبعد اشارة لان المؤكد متنوع والا لقال واكدوا كلا بها جمعا ولان اجمع لا يتقدم على كل قال الشاطبي لان كلا اقوى من حيث كان يستعمل تابعا وغير تابع بخلاف اجمع فانه لا يستعمل الا تابعا قال الشهاب ومراده لا يستعمل الا تابعا في الاكثر انتهى وكانه فهم ان المراد لا يستعمل الا تابعا لكل فاوله ليلا يشكل بانه قد يجيء بدون كل والظاهر ان المراد ان كلا يستعمل مبتدا او لا يلزم التوكيد بخلاف اجمع قال في التسهيل ولا يلي العوامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جمعا وعامة مطلقا وكلا وكلتا مع الابتدا بكرة ومع غيره بقلة وقال الرضي انما قدم على اجمع لكونه جامدا او اتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو فعل انتهى

وقال الشاطبي الشهاب في حواشي الاشموني انظر اذا اجتمع كل وعامة انتهى اقول مقتضى تعليل الشاطبي جواز تقديم عامة على كل وتعليل الرضي المنع فتدبر قوله اجمعين زعم الفراء انها تفيد اتحاد الوقت ولعل مراده اذا وقعت بعد كل لتفيد معنى لم يفده كل فلا يرد عليه لاغوينهم اجمعين قوله ثم جمعا عبر بثم للضرورة لا بقصد الترتيب فهي لمجرد العطف بمعنى الواو ولم يذكروا ما صيغ من اكتع وابصع وابتع مع ذكر ارباب المختصرات له لقلة استعماله وعدم تداوله كما يعرف باستقراء كلام العرب ثم هي اما اتباعات لاجمع لفظها شدة التاكيد كبصر بعد حسن واما مشتقة من معان تسوغ في التوكيد فاكتع من حول كتبع اي تام وابصع من بصع العرق اذا سال وابتع من البتع وهو طول العنق وفي تذكرة ابن هشام واذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اثبت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تات بابصع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يوتى به بعد وبما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل قال الشهاب وفي كونه تاكيدا لاجمع نظر ويكفي ان استعماله مشروط بتقدم اجمع وفي كلام الشارح ومن تبعه ما يخالف ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور ويقتضي الترتيب بين اتبع وابصع وقال الناظم في نكت الحاجبية لك ان تبتدا بعد اجمع بما شئت قوله قال في التسهيل واجري في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه من الفرع والزرع والستمل والجميل قال الدماميني وهذا في الاصل من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه فاجرب مجراه في التوكيد قوله ودون كل الى اخره فيه تقديم دون مجا عامله وهو مجي وحذف الجار

وهو

وهو الناس دون وحذف عامله جمعا واجمعين واقامة ثم مقام الواو واقامة اربع ظواهر مقام المضمر وايهاما ان الحكم تعليل مطلقا وانما هو بالنسبة الى التاكيد بكل والا لوس مجيبة في التنزيل وان جهنم لموعدهم اجمعين وقول ابي البقاء انه منصوب على الحال قال ابن الحباز عجيب غريب قوله وان بعد توكيد منكور لا يشترط كونه زمانيا كما يدل عليه تعبير الشاطبي وتمثيل الرضي ان بعد بينار ودرهم وان فسر شارح التوضيح المحدود بالزمن ومثل بيشمل المفيد اذا كان العامل نحو اشتريت عبدا كله فانه يرفع توهم شراء البعض وعلل الشاطبي امتناع توكيد النكرة اذا لم تفد نحو رايت رجلا نفسه بعد ان اشار الى تعليله بانه لا يحصل فايدة بان التوكيد انما يفيد فيما حصل معناه عند المخاطب والنكرة لم تحصل بعد فكيف توكد وايضا فان التوكيد شبيه بالنعت وقد تقرر ان الفاظ التوكيد معارف فكما لا تنعت النكرة بالمعرفة لا يوكد بها وهذا التعليل الثاني جار على طريقة البصريين قال الشهاب والتعليل الاول يقتضي الجواز اذا تخصصت النكرة باوصاف تغنيها فلينظر ثم قال الشاطبي وما ذهب اليه الناظم حسن ان ساعد قياسه سماع يعتد به في القياس ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التاويل والافلا محاة البصرة ان يقولوا ان النكرة لا يصح توكيدها قياسا اذ ليس لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ان لا توكد لان توكيد ما لا يعرف غير مفيد وايضا فالنكرة شايعة في جنسها والتوكيد يقتضي التخصيص وهما كالمتنافيين فلا يجتمعان ولهذا كله شمل المنع ما افاد ما لم يفد عند نحاة البصرة فان الفايدة عندهم ليست هي المنافاة فقط بل شيء عندهم امر اخر زايد عليه وهو الموضع العربي فان كان الموضع لم يتبين استمراره لم يصح ان يعتمد عليه مجرد الفايدة فيه كما لم يعتمد واعليها في نعت النكرة بالمعرفة وبالعكس قال الشهاب فانظر قوله

لان توكيد ما لا يعرف غير مفيد فانه يرد عليه ان الغرض انه مفيد
وقوله وايضا فالنكرة شايعة الى اخره فانه يرد عليه نعت
النكرة بالنكرة فليتامل **تنبيه** ظاهر كلام النظم ان
هذه المسالة خاصة بالتوكيد المعنوي وهو مقتضى تعليل الشاطبي
الثاني وفي الرضي بعد ان منع تاكيد الاسم النكرة ما نصه ويستثنى
من منع تاكيد النكرات مثنى واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة
محكوما به لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها
باطل باطل ومثله قولهم تفايا دكاد كا الى اخر ما قرره وهو يفيد
ان التوكيد اللفظي اذا لم يكن حكما لا يجوز في المنكر فاحفظه وقد
استثنى كله بعضهم بانه بخالف لحكاية غيره الاجماع على جواز
تاكيد النكرات التاكيد اللفظي ولم يفرق بين كونها محكوما بها او عليها
وسئل عنه الناصر اللقاني فاجاب بما حاصله ان دكادكا
وباطل باطل من التاكيد المعنوي الذي قصد به المتكلم دفع ظن
السامع التجوز في اللفظ الاول وان الدك الاول المنسوب
الى الارض بمعنى زلزلتها لا ترد الماء عن مكانها الى اسفل وبباطل
الاول عدم كمال النكاح لاعدم موافقته الشرع قال وهذا
مبني على ما حققته اول بحث التوكيد انتهى وهذا امر غريب فان
التوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة النفس والعين وكل واخواتها
وكون التاكيد يفيد ما ذكر لا ينفي كونه لفظيا كما قررناه سابقا
قوله وعن نحاة الخ قال الشاطبي عن نحاة متعلق بمحذوف
هو حال من فاعل شمل لتقديره المنع شمل منقولا عن نحاة البصرة
او يكون المجرور خبر المبتدا او شمل جملة حالية قال ولا يجوز
تعلق المجرور بالمنع لانه مصدر لا يتقدم معموله عليه انتهى واجيب
بان ذلك بالمصدر الذي يحل الحرف مصدري وفعل لا غيره واشتراط
امتحلاله في عمله انما هو في غير الظرف والمجرور ولانهما يكفيهما
رائحة الفعل او انه لا يلزم من كون المصدر في معنى الحرف المصدري
ان يعطيه حكمه كما قاله الرضي كما اوضحناه في حواشي المختصر **قوله**

واعن

واعن يكلتا في مثنى الى اخره اي في تاكيد مثنى للشمول قال الشاطبي
فان قلت من اين يفهم تعيين كلا للمذكر وكلتا للمونث وهو
قد قدم كلتا عليه كلا والتقدير بهما ما يستحقه المذكر فالجواب
انه يفهم من قوله عن وزن فعلاء ووزن افعلا لان وزن فعلاء
للمونث ووزن افعل للمذكر وقال ايضا مقتضى قوله اولا وكلا اذكر
في الشمول وكلا وكلتا جميعا بالتعميم موصلا ان جميع هذه الالفاظ
تستعمل للشمول في المثنى والمجموع لكن خصصها كلا وكلتا بالمثنى فبقي
ما عداهما مستعملا في الجميع وهذا غير صحيح فان المثنى لا يوكد بكل
وجميع ولا عامة قال الشهاب فان قلت لم لم يستغن
في الجمع عن اجمعين بكل وما الفرق بين الجمع والمثنى قلت
يمكن ان يفرق بان الجمع احوج الى التاكيد والاحوج بما سبه تكثير طرق
التاكيد اهتماما به وتوسعة في تحصيل تاكيده وتوصلا الى
المبالغة فيه بالجمع بين طرقه الكثيرة فوسع في طرق التاكيد واختصر
في تاكيد طرق المثنى فان المعنى المجازي يدفع بالتوكيد الجمع وهو ارادة
احد الاثنين يخرج عن معنى التثنية قطعا مطلقا فتوهمه ضعيف
لم يزد بعده بكونه يخرج عن اصل وضع اللفظ بالكلية فليتامل
قوله عن وزن فعلاء الى اخره اي عن تثنية وزن فعلاء
الى اخره اذ نفس وزن افعل الى اخره لا يصلح للمثنى فكيف يستغني
فيه بغيره عنه قاله الشاطبي واجاز الكوفيون والاخفش
ذلك قياسا سمع اعترافهم بعدم السماع واشار ابن خروف الى انه
لا مانع منه قال الشارح وعندي ما يمنع منه وهو ان من شرط
صحة استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية وعطف
مثله عليه وعلى هذا لا يصح جاءني بكر وعمرو اجمعان لانه لا يصح ان
تقول جاءني اجمع واجمع لان الموكد باجمع كالموكد بكل في كونه لا بد ان
يكون ذا اجزاء يصح وقوعها موقعه فاذا قلت جاءني الجيشان اجمعان
لم يجز اباه قياس قال الشهاب وقد يبحث في هذا الدليل بانه يقتضي
ان لا يجوز جاءني الزيدون اجمعون اذا اريد به اقل الجمع ثلاثة اذ

المكتبة الألوكة www.alukah.net

الاضعف للاقوى ما لا يحصل من الاقوى وحده قوله عينيته
ذا الرفع بخلاف المنصوب يخوض بنتم انفسهم والمجرور نحو
مررت بهم انفسهم فلا يجب توكيده بالضمير المنفصل لعدم
اللبس بل يجوز نحو ضربتهم اياهم انفسهم قوله والقيد لن
يلتزما بل يوجبا يز لانه اختص بالنفس والعين لشدة استقلالهما
فانهما يستعملان في غير تاكيد بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها
من القوة في الاستقلال ما لهما فلم يستنكر هنا تاكيد المنفصل بهما
قوله وما من التوكيد الى آخره قال ابن هشام ظاهره ان
التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الاول بعينه وفي التسهيل التوكيد
اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه وفي شرح ابنه يعني
ان التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه او تقويته
بمرادفه لقصد التقرير خوفا من التسامح او عدم الاسهاب
او لاعتناء انتهى فجعل قوله مكررا على معنى مكررا المعنى او يجيء بمعناه
مكررا فحذف المضاف وذلك لتشمل العبارة النوعين ثم اعلم
ان قول الناظم اعادة اللفظ او تقويته كذلك مردود لان التوكيد
شيا من هذه الامور لا يصدق على التوكيد النحوي لان النحوي
لفظ والتكرير والتقوية ليس بلفظ انتهى ولذا قال في التوضيح
واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله انتهى والمراد
المكرر ولو حكما فشمل اعادة اللفظ بمرادفه فيدخل في التقريب
ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك وحقيق لمن ونزل
نزال وخرج عنه زيد نفسه لان زيدا والنفس ليسا مترادفين
ولا الكتعون ابصعون ابتعون لعدم ترادفها كما صرح به السندي
وغيره وان اقتضى كلام الرضي خلافه لكن يبقى ان اياك في ضربتك
اياك بدل عند البصريين وتوكيد عند الكوفيين قال الناظم
وقولهم عندي اصح فيرد حينئذ الا ان يلزم ان التقريب بالنظر
لمذهب الكوفيين وقد يجيب الرضي من هذه التفرقة بقال
قال النحاة ان المنفصل في ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك

اياك

اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول
بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق
بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر في احد كلاميهما وقال الزمخشري
في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو
صريح التكرار لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب
المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي
وسيأتي عند قوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل الى آخره الجواب
عن تعجيب الرضي وشمل كلام الناظم المعرفة والنكرة وتقدم عن
الرضي المنع في النكرة الا اذا كانت محكوما بها لتتيهات
الاول قوله مكررا اعم من المرة فما فوقها نحو لك الله على ذلك
لك الله لك الله قال العزيز عبد السلام اتفق الادباء ان التاكيد
في لسان العرب اذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات
واما قولهم الاريكما تكذبان فكل واحد متعلق بما قبله وكذا
ويل يوميذ للمكذبين الثاني قال ابن هشام في التذكرة لنا
موطن لا يجوز فيه التاكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد
لا يجوز ان يكرر الاسم المحذر منه ليلا يجتمع البدل والمبدل
منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل الثالث
ما مبتدا ومن التوكيد حال من الضمير في قوله لفظ وهو خبر
لمبتدا محذوف اي هو لفظ والجملة صلة ما وحذف صدرها
لطولها بالجار والمجرور وخبر المبتدا جملة يجي واتى به محذوف
اللام للضرورة مع انها لغة لبعض العرب كيستحي وقوله
مكررا حال من فاعل يجي والتقدير والذي هو لفظ كائنا من
التوكيد يجي في حال كونه مكررا والظاهر ان التوكيد اللفظي
اسم للثاني وعليه يدل كلام التوضيح نكرة اسم مفعول
والصفة محذوفة اي به او المعنى مكررا بغيره وهو الاول.
لان كلا من اللفظين مكرر بالكسر للاخر فهو مكرر بالفتح وعلى كل
لا يشكل وصف التوكيد به سوا اريد به المعنى المصدري

الألوكة
www.alukah.net

او اللفظ ووجه الاشكال ان المكرر هو المتبوع لا التابع وقوله
ادرج ادرج تمثيل بالجملة واقتصر على ذلك ابن هشام كالشارح
وقال الشاطبي وقد يكون للمذكر ادرج ادرج يا زيد بضم الجيم
وكسرها وعلى الاول يستوي لفظ المذكر مع لفظ المونث في ادرج
الاول انتهى ويجوز في كلام الناظم ان يكون من تاكيد الضمير
المتصل باعادة ما اتصل به وذكر الشارح انه اجتمع في اتاك
اتاك اللاحقون احبس احبس تاكيد الفعل بدون فاعله وتاكيده
بفاعله وكذا اذكر والده وفيه نظر لان الفاعل في احبس احبس
لا ينفك عن الفعل فهو من ضرورته وانما يحسن التمثيل بمثل
قام اخواك او قام اخواك قاما واعلم ان الاكثر في الجملة
المؤكدة الاقتران بعاطف وهو ثم كما اقتصر عليه في التسهيل
وكذا في الارتشاف والجامع ولم ينصوا على الاختصاص وزاد الرضي
الفا قال ويحسن التكرار اذا ذكرت ما يطلب سببين او لهما له
دليل فتكرر بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بالتا ايضا بمفازة من العذاب فكانه طال المفعول الاول بطلبه
وهو ماخوذ من كلام الزمخشري وقد نقل ابن هشام كلامه
في المغني في بحث عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واقتره وبالجملة
فالجملة التاكيدة انما تقترن بثم فقط او بها وبالفا وقولا مثل
المعاني في بحث الفصل والوصل يجب ترك العطف في الجملة
المؤكدة محمول على عاطف غيرهما ويوميده انهم قالوا في بحث
الاطناب انه يكون بالتكرير ويقترن بثم وتمثيلهم كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقد بسطنا القول في ذلك في
حواشي الفاكهي وقال الشيخ ان ثم في التاكيد ليست عاطفة
قوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الى اخره اي اذا اردت
توكيده بصورة اتصاله فتقول قمت قمت ورايتك رايتك ومررت
بك لان اعادته بدونه يخرجه عن الاتصال قال الشهاب

فجملة رايتك من رايتك الثانية لم يقصد بها تاكيد فليست
تابعة للاولى والا لكانت موكدة لها والغرض ان التاكيد ليس الا
للكاف كما تقرر وفضية ذلك انه لو كان للاولى محل كما في قولنا
انا رايتك لم يكن للثانية محل لانها غير تابعة بقضية انها ليست
توكيدا للاولى لانه انما اتى بها للتوصل الى توكيد الضمير وبحثل
خلافه قال وكذا الكاف في مذك الثانية مثلي مفعول لمن الاولى
جريا على قاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع او بين
الثانية اخذا من قاعدة ان الضمير لا يفصل الا بعامله ويستثنى
منه اخذا من تلك القاعدة او يقال ان من الثانية كالتي بينة عن الاولى
فهو معمول للاولى حكما فيه نظر والقلب الى الثاني اميل ويجري
ذلك في قمت قمت اذا كان المقصود تاكيد مجرد التا قوله
كذا الحروف في انك لا تعد لفظها اذا اردت تاكيدها الا مع
اللفظ الذي وصل بها لانها كالجزء من مصحوبها على تفصيل في الشروح
وزاد في التسهيل اعادتها مع فاصل ما فلا يكون الا كتقدمه
شاذا كما في التوضيح قال الشهاب وكلامه اقرب الى التسهيل
فليحمل عليه وقال ابن هشام الحق ان الضمير المتصل ان اكد
بمرادفه فهو المرفوع المنفصل او بلفظه وجب عمده بما عمد
المؤكد به وان الحرف ان كان جوابيا او مفصولا بسكتة او باعتراضية
او بعاطف فلا شرط نحو لا ابوح بحبه بشنة انها وبحوها ما من حمام
احد معتصما وبحو ليت تستعرني بل ثم بل انتبهما او كان غير ذلك
شرط امران احدهما في المؤكد وهو حوله على معمول او ٥٢
والثاني ان يوصل بالمؤكد عين ما اتصل بالمؤكد ان كان ضميرا
نحو انكم انكم في الاتية او نفسه او ضميره ان كان ظاهرا هذا
تحقيق القول ولم يتحقق لاحد قبلي والحمد لله الذي هدا لي
اليه بمنه وقال انما لم يشترط في الجوابي ذلك لانه قايم
مقام الجملة وهي لا يشترط فيها ذلك وقال الظاهر ان الثانية
في نحو ان زيدا فاضل لعمر انما خص اذا لم يبوت بها الا المجرد

التاكيد واما زيدا المنفصل به فانما اتى به للتوصل الى التاكيد بها
لعدم استقلالها لانه يجتمل انه ليس منصوبا بها اذ الحروف
بها الفعل بدليل انه لا خبر لها بل هو مرفوع نصب ويحتمل انه
منصوب بها واعملت فيه فقط لضرورة الاحتياج الى ما ذكرها انتهى
وقال ابن هشام سئل الحروف الموصولات فلا تؤكد الا باعادة
الصلة تنبيه مثل الموضح وغيره للتوكيد بالحرف
الجوابي مع اعادة ما اتصل به من المضمر المتصل بقوله تعالى
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان الثانية
مؤكدة للاولى واعيد مع الثانية الضمير المتصل ورايت
بخط الموضح رحمه الله في التذكرة ما نصه قد مضى لنا ان شرط الاتباع
تمام المتبوع وعلى ذلك استشكل قول سيبويه ايعدكم الاية ان الكم
الثانية بدل من الاولى مع ان الاول لم يتم بعد فاذا لا يكون
خبرا عن ضمير المخاطبين قال ابو علي في التذكرة وتصحيح الكلام
باحد ثلاثة اوجه الاول ان يقدر مضافا اي ايعدكم ان اخراجكم
او بعثكم او حشركم فيصح الاخبار بانكم الثاني ان يضمر خبرا
بعد انكم بحذف بطول الكلام اي انكم تبعثون اذا متم ويكون
معمول الخبر سد مسده او تكون اذا شرطية والجواب محذوف
اي اذا متم بعثتم لان الشرط يدل على الجواب كما ان المبتدا يدل
على الخبر واما ابو الحسن فجعل انكم مرفوعا بانها كما تقول
ايعدكم انكم بوم الجمعة انطلاقكم واذا على هذا متضمنة للظرفية
وقال ابو عمرو انه من التكرار لتزاحم العوامل فالخبر مخرجون
ويدل عليه لا تحسبن الذين يفرحون ثم قال فلا تحسبنهم
بمفازة فهذا على التكرار لان المفعول الثاني لم يجيء الشرط
بعد فلم يتم الكلام ولا يكون رفعا بالظرف اذ لا ظرف في فان له
ولا يقدر لانه عامل غير قوي وايضا فاذا كان من الظرف الظاهرة
ما لا يعمل رفعا الله نحو اما بعد فان الله قال في كتابه فالمقدر
اولى اذ لا يعمل والرفع باذا في الاية الاخرى فاسد لانها لم يات لها

جواب

جواب وهي تطلب الجواب واذا لم تتم لجوابها لم ترفع كما لم ترفع
بعدها لم تتم واذا امتنعت هذه الاشياء حتى على التكرار وقوله
والرفع باذا في الاية الاخرى فاسد لانها لم يات لها جواب
انما يلزم اذا جعلت شرطية لا اذا جعلت ظرفا محضا والمانع
الابد الذي في اية من يجاهد قبل تمام الشرط لجوابه لانه اذا سقط
الشرط والفاء التي تكون جوابا فكان الكلام قد تم لدلالة الشرط
عليه فكانه قال من يجاهد الله ورسوله يعذب فحسن البدل
من حيث كان لم لو يذكر جواب البتة صح الكلام لدلالة الدليل
عليه وقال ابو الحسن في كتاب القرآن في اية من عمل منكم
سوا الاية يشبه ان تكون الفا زايدة كزيادة ما وان بعد
بدل من التي قبلها واختار الكسر وجعل العاجز فاجاز البدل
كما اجازه من انتهى ملخصا فاحفظه فان فيه فوايد منها ان من
وابا الحسن اجاز البدل في الحروف قوله ومضمر الرفع الخ
قال ابن هشام ينبغي لمسائله ولا تغفل لفظ ضمير البيت اي
فان اردت تاكيد الضمير المتصل لا باعادة لفظه بل بذكر مرادفه
فالتتمة لتابع الجواب انك تاتي بالضمير المرفوع المنفصل فتؤكد به
المتصل مطلقا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا ومثل ذلك على سبيل
الجواز او الوجوب قال البصريون على سبيل الوجوب قالوا فاذا
قيل رايتك اياك كان من باب البدل لا التاكيد وقال الكوفيون
ان ذلك تاكيد لا بدل ووافقهم الناظم في تسهيله واحتج بان
منزلة اياك من الكاف منزلة انت من التا وانت اذا قلت فعلت
انت كان تاكيدا بالفاق فكذلك رايتك اياك وقوله كل ضمير اتصل
يقتضي انه لا يجوز اياك انت اكرمت وما اكرمت الا اياك انت
انتهى واعلم كلامه ان الاتيان بالمرفوع المنفصل عند تاكيد
المتصل لا باعادة لفظه جايز عند الكوفيين والناظم وذلك يصدق
باعادة المرفوع منصوبا ولا قايل به واعلم ان الحق ما ذهب
اليه البصريون لان البدل في حكم تكرير العامل فاذا قلت رايتك

www.alukah.net

لايصح ان تقول يا اجمع واجمع واجمع لما ذكره الا ان يلتزم المنع ح
وان كان خلاف ظاهر كلامهم اى لانهم اطلقوا انه يوكد باجمعين
ولم يقيد واذلك بان يكون الموكد ذا اجزا قوله وان توكد
الضمير المتصل اي بارزا او مستترا احترازا في جعله من المتصل
من الخلاف قوله بالنفس والعين اي اجتماعا وانفرادا فاندفع
ان كلامه يقتضي ان الحكم مشروط بهما معا وفي نسخة او بالعين
فبعد وهي حسنة الا انها غير موزونة وفي نسخة بالنفس
او بالعين جي بالمتصل وهي احسن النسخ لكن يعوث عليها التضمير
على ان الضمير يكون بعد الضمير المرفوع وقيل النفس والعين ٥
قوله فبعد المتصل اي وجوبا غالبا ومن غير الغالب ما حكاه
الاخفش انه يجوز بلا ضعف قاموا انفسهم ووجه اختصاص
هذا الحكم بالنفس والعين كما قال الرضي في باب العطف بهما
كثيرا ما لامكان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان
وقرت عينه فلو لم يوكد معهما او لا بالمتصل لالتبس الفاعل
اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وسعدا جاءتني
نفسها شرط الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو زيد جاءتني
انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل
في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا المضافة للضمير لاتلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلهم ولا مررت بكلهم انتهى ويوخذ
منه ان الالتباس يكون مع الذكر ووجه ان النفس والعين
من مجازي التانيث فلا يلزم علامة التانيث في رافعهما فاذا قيل
زيد خرج نفسه وعمي عينه والمال قبض عينه احتمل الاسناد الى
النفس والعين فتقييد شارح التوضيح الالتباس بالمونث
ليس بظاهر ووجه اختصاصه بالمرفوع المتصل انه منزل منزلة
الجزء فكرهوا ان يوكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا
ان يوكدوا او لا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم جيء باسم المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيد المرفوع

وارد

واورد عليه انه يلزم منه ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس
والعين من غير تاكيد بالمتصل لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل
بالفعل فيوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك انه تاكيد الحرف
بالاسم هذا وما افهمه كلام الناظم من اشتراط الفصل بالضمير ليس
مرادا بل يجوز بفاصل ما فيجوز هلم لكما انفسكما قال السيوطي
بلا خلاف وهذا لا يناسب تعليل الرضي ولذا ما علل به في شرح
التوضيح قال فانه يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذكر
في العطف انتهى ووجه الابطال ظاهر لان اللبس في الغايب
والغايبة لا يندفع بالفصل كما يندفع بالتاكيد والبواقي انما وجب
فيها التوكيد حمدا عليه سلم ان كلامه يقتضي ان تثنية الفصل
بالتوكيد انما هي قول الصفار وليست محل اتفاق فان قلت
قال في المغني قالوا مررت برجل اي عشرة نفسه وقوم عرب كلهم
وثقاع عرفج كله فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه لما لحظوا
فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحا والعرفج بمعنى الخشن
والاب بمعنى الوالد انتهى وهذا يدل على انه لا يشترط الفصل
بالضمير المنفصل ولا غيره قلت هذا ضعيف نادر فلا
يرد هذا وقال ابن هشام في الحواشي فرع ايا ك نفسك قال
الخليل رحمه الله ان قابل ذلك لا يضعف وان اكدت المرفوع المستتر
في باعد المقدر قلت اياك انت نفسك فجيء بانت فهذا مثال
اجتمع فيه تاكيد الضمير بالنفس انتهى وهو امر مبني على ان الكاف
ضمير جر والصحيح انها حرف خطاب وقوله ان التاكيد للمرفوع المستتر
في باعد يخالف ما قاله ابو حيان ان الضمير مستتر في اياك كما في
التصريح في باب الفاعل وخرج بالضمير الظاهر كجاء الزيدون انفسهم
لان الضمير اقوى من المظهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون مكملا لما هو اضعف
منه ويشكل عليه جواز توكيد النكرة بما رايته نقلا للكوفيين مع ان
التاكيد معرفة فقد كمل بما هو اضعف منه وايضا فالنعت يكمل
المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف بما انه يحصل من انضمام

اياك فالمعني رايتك رايتك فلما لم تذكر رابت تعذر التلفظ بالمتصل
فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لاينافي وضعه هذا الوضع
لان المقدر يستدعي تكريره منصوبا هذا والذي يظهر في شرح
هذا البيت ان يقال لما ذكر الناظم اولا ان المتصل يعاد منفصلا
وفي ذلك صور اشار اليها منطوقا ومفهوما لان الضميرين اذا كانا
متصلين لابد من تطابقهما في الاعراب المحلي ولذا شرط ان يعاد
مع الثاني ما اتصل بالاول وكذا ان كانا منفصلين لان التوكيد
من جملة التابع المشروط فيه الموافقة في الاعراب فالمتصل
يوكد المتصل بشرطه والمنفصل منفصلا موافقا له في الاعراب
وان اختلفا فلا يمكن ان يكون المؤكد بالكسر منفصلا والمؤكد
بالفتح منفصلا بل الممكن العكس فان كان المؤكد بكسر الكاف
منفصلا امر فوعا اكد المتصل مطلقا وان كان منصوبا لم يؤكد
مطلقا عند البصريين واكد المنصوب عند الكوفيين والناظم
يمكن ان يستفاد جميع ذلك من قوله ولا تعد الخ وقوله
وضمير الرفع الى آخره لان الاول افاد تاكيد المتصل لمثله والثاني
افاد الثاني لانه افاد توكيد المرفوع المنفصل للمتصل مطلقا منطوقا
وللمنفصل مرفوع مثله بمفهوم الاولوية وسكت عن توكيده ان
بمنصوب فاشعر بالمنع وتقييده المنفصل بالمرفوع يخرج المنصوب
فانهم اباه لا يؤكد به كل ضمير اتصل ويؤكد به منفصلا وفي ذلك
تفصيل فلا يعترض عليه فالاول مقيد بما اذا كان منصوبا مثله
فيجوز عنده تبعا للكوفيين والثاني لما اذا كان منصوبا نحو فاياك
اياك المراء لان المرفوع المنفصل انما اكد مخالفة في الاعراب
لعلة اختصت به تنبيهان الاول بينوا ان توكيد
المتصل المرفوع للمتصل المنصوب والمجرور على طريق الاستعارة
اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض لكن لما كان تاكيد المنفصل
المنصوب بالمنفصل المنصوب يلتبس بالبدل كما سر استعاروا امكنه
المرفوع ولما لم يكن المجرور منفصل يؤكد به المتصل المجرور ووقع المرفوع

تاكيدا

تاكيد المنصوب اتبع المجرور للمنصوب لان النصب والجر من واد
واحد واكد بالمرفوع اولقوة المرفوع واصالته لانه قبل المنصوب
وان كان لم يكن تاكيده بمنصوب منفصل وفيه مناسبة لما بينهما
من المواخاة بقي انه هلا استغني عن الاستعارة المذكورة باعادة
ما يتصل بالضمير كما فعلوه في المنفصل لا يقال هذا اختصروا وضع
الضمير على الاختصار لانا نقول ما لم يمنع مانع ومهما امكن استعمال المرفوع لغيره الثاني قد عرفت ان في تاكيد الضمير
للضمير اشتباها ومعلوم ان الظاهر يؤكد الظاهر وفي توكيد الظاهر
للضمير وهو ممتنع لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية وتوكيد
الظاهر للضمير وهو جايز نحو ما ذهب الا موزيد

العطف

قوله او نسق يجوز جره عطفا على بيان ورفعه عطفا على ذو
قوله شبه الصفة اي افادته ما يفيده من توضيح او تخصيص
او غيرهما فقد جعل الزمخشري البيت الحرام صفة للكعبة جي به
للمدح وافاده التمدح وجعل جماعة بادخر نصرا من البيان للتوكيد
وجرى عليه في الشذور وتحقيق ما يتعلق به في الباب الرابع
من المغني وشروحه وكلام الناظم ظاهر في خلافه كما ياتي وبالجملة
فقصر الشبه على التخصيص والتوضيح قصور قوله حقيقة
القصد اي المقصود وهو مسمى الذات فهو مصدر بمعنى اسم
المفعول واعلم ان قوله تابع جنس وقوله شبه الصفة
مخرج لما عداها ويجي التوكيد والبدل للايضاح عرضي وعلى تسليم
ان البدل يقصد للايضاح كما قال الرضي فيخرج بقوله حقيقة الخ
لان المراد ان البيان لا يقصد به الا كشف حقيقة المتبوع كما هو
المتبادر من بيان الغرض من اليي والبدل يقصد به الاسناد
اليه ايضا وجعل السلطي البدل خارجا بقوله شبه الصفة
ووجهه بانه هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

بخلاف عطف البيان فان متبوعه هو المقصود بالحكم وانما اتى بالعطف
زيادة بيان له ولهذا المعنى اشبه النعت اذ كان النعت غير مقصود
لنفسه وانما جيء به تتميما للاول والاول هو المقصود بالحكم انتهى
وعلى هذا فيزاد في بيان وجه شبهه للنعت ذلك ويقال في افادته
ما يفيده مما تقدم وفي كونه متمما للمقصود لا مقصودا وقوله
حقيقة القصد الى اخره مخرج للصفة لانها لا تكشف الذات
بل تميزها ببعض اوصافها وتمييز الشيء غير كشف حقيقته
لكن يرد النعت الكاشف وهو ما فيه وقيد الصفة خرجت بقوله
شبه لان الشيء لا يشبه نفسه وقوله حقيقة القصد ذكر
لبيان وجه الشبه **تنبيه** اشتراط انكشاف
حقيقة المتبوع بالبيان يفيد انه لا يجوز ان يجعل بانضمامه
مع الاول زيادة بيان ووضوح لا يحصل ذلك بدون المغايرة
في اللفظ اذ اللفظ علامة على معناه وزيادة العلامة بعينها
لا تزيد في وضوح المعنى شيأ نعم قد يدفع احتمال نحو السهو والغفلة
وحينئذ فلا حاجة الى زيادة الشارح هذا الشرط لاخراج نحو ما نص
نصا من البيان لانه تاكيد لكن مقتضى ذلك ان يكون المراد في
عطف بيان لوجود المغايرة وتقدم انه تاكيد لفظي الا ان يقال
بامكان الامرين باعتبارين فان قصد مجرد التقوية فتاكيد
او زيادة الوضوح فبيان **قوله** فاولينه الى اخره الفاء
للسببية اي بسبب انه اشبه الصفة اعطه هذا الحكم لا يقال
لا يلزم من المشابهة اعطاء الاحكام لانا نقول يكفي في السببية
صحة الترتيب والمشابهة تصحح ثبوت احكام احد المتشابهين
او بعضها للاخر ويجوز ان تكون الفا للاستيناف ولمجرد العطف
بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وما موصولة وجملة ولي بمعنى
اخذ صلة والعائد محذوف اي اعطه الحكم الذي اخذه النعت
من موافقة المنعوت وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في الامور
التي اشترط موافقة النعت للمنعوت فيها وهي الافراد والتذكير

دفروعها وذلك لان المشبه به النعت الحقيقي بدليل قوله
حقيقة القصد الى اخره وبذلك يندفع قول ابن هشام ان الموافقة
فيما ذكر غير داخلة في قوله فاولينه الى اخره لانه احال على النعت
وهي غير لازمة فيه لانها لا تلزم في السببي واما ما يستوي
فيه المذكر والمونث ونحو ذلك مما لا يوافق في الحقيقي فلا امر
عارض كما سلف والظاهر انه غير مراد لابن هشام وان فهمه
عنه الشهاب واذا تقرر ذلك فقول الزمخشري مقام ابراهيم
عطف بيان آيات بينات مشكل من وجهين ولا يصح اعتذار ه
عنه في الباب الخامس من المغني بانه عبر عن البدل بعطف
البيان لتاخيهما لان البدل ايضا لا يصح لانه لا يتخالف مع المبدل
منه افرادا وجمعا ولذا قطع وجوبا اذا تبع مستقلا واورد عليه
وانما مقام ابراهيم مبتدا احذف خبره اي منها او خبر
مبتدا محذوف اي بعضها مقام ابراهيم الا ان يقال
سمي بذلك نظرا للاصل ولان وحدته باعتبار كونه
بمنزلة آيات كثيرة او باعتبار اشتماله على آيات كثيرة كل واحد
منها آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد او ارادة
بدل البعض وسكت عن تقدير الرابط لوضوحه وافهم
ايضا انه لا يشترط كون البيان اعرف من المبين خلافا للزمخشري
والجرجاني وفي التسهيل ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع على الاصح
قال ابن هشام لا اعلم احدا منع هذا وكانه التبس عليه
بمسالة النعت وقد شرحها على الصواب قال في التوضيح لانه
يرد ذلك قولهم في يا هذا ذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان
مع ان الاشارة اوضح من المضاف اي اذي الاداة انتهى وقال
الشهاب هذا المثال مشكل من جهة اشتراطهم في البيان
ان لا يكون مشتقا ولا سورا لانه الا ان يستثنى هذه الضرورة
اذ اسم الاشارة لا يبقى الا ما فيه الالف واللام انتهى اقول
في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني وزعم ابن

الفعل والمصدر في باب التنازع قوله وبخو بشر الى اخره
مما كان تابعا لمجرور باضافة صفة مقرونة بال وبغير صالح
لاضافتها اليه وبهذا شرح به المرادي وقال الاشموني في محل
الكلام في غير ما يمتنع احلاله محل الاول كما في نحو يا غلام بعمرو ونحو
يا اخرينا عبد شمس وبخو بشر الخ وصنيع المرادي اظهر لاعادة
الناظم نحو في الثاني ولو رأى اندراج المثالين فيما يمتنع احلاله
محل الاول لم يعد نحو كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام واعلم
ان الشراح زاد واصورا بعضها في المغني في الباب الرابع ه
ونقلها في شرح التوضيح وقال قال الموضح في الحواشي ومن هذه
المسايل المستثنيات مبنية على ان البدل لابد وان يكون صالحا
للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا
يغتفرون في الاوايل وقد جوز واني انك انت كون انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت قال ابو سعيد على بن مسعود
في كتابه المسمى باولى ما يقال في نحو الرجل زيد ان زيدا بدلا
من الرجل ولا يلزم ان يجوز نحو رب زيد انتهى وفيه امور الاول
ان ما جعله مبنى المستثنيات من ان البدل لابد ان يكون صالحا
للاحلال محل الاول وما وجهه به النظر لا يظهر في نحو مند قام
زيد اخوها وانما وجهه عدم ارادة الاستقلال مرتبة على الاحلال
محل الاول الثاني ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل
المفرد اذا تبع منادى منصوبا لان اصل البدل من الثواني وهذا
يرد قولهم ان البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز في المعطوف
على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان
المعنى الذي نظر اليه فيهما بضعف اسقلال المعطوف على البدل
لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الثالث
انه قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى انت
مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن
فيه وكذا يقال في الفرق بين ما هنا وبخو رب شاة وسخلتها مع

ان

ان رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها في الجملة كقولك وسخلة
لها يا لجدب ولا يرد نحو اضرب انت فانت توكيد لفظي مع ان الامر لا يعمل
في البارز فقد اغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول وذلك للتسامح
في التاكيد اللفظي لانه غير مقصود للحكم اصلا قوله وليس ان يبدل
بالمرضي يصرح بما فهم من الاستثنا اشارة للرد على الفراء في اجازته
انا الضارب زيد

عطف النسق

قوله تال بحرف الى اخره تال بمعنى تابع من حيث الرتبة
لا الذكر كما مر جنس وقوله بحرف اي بسببه او معه ولو
تقديرا فلا يرد عليه المعطوف مع حذف العاطف كما يقع له
كثيرا ولا يختص حذفه بالضرورة قال في التسهيل ويحذف
الواو مع معطوفها ودونه وذكرا او تشاركها في الثاني
يخرج ما عدا عطف النسق وبخو جاز زيد بنفسه وعندي عسجد
اي ذهب وقوله متبع اي دال ومنعا على تبعية ما بعده
لما قبله في اللفظ والمعنى او في اللفظ فقط يخرج هذين الاخيرين
لان الباء واي ليستا متبعين وليست اي من حروف العطف
على الصحيح واورد الحفيد جملة التاكيد المعطوفة بثم وقال
الا انه يقال انها لم يثبت بها للعطف في هذه الصورة انتهى
وسيوافق كلام السنى في حواشي المغني كما مر وشمل التعريف
النعوت المعطوفة وهو صحيح لان اعرابها بالعطفية لا بالتبعية
لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح لكن قال ابن هشام
في الحواشي قد يورد عليه النعوت المتعاطفة بخو ايا الملك القرم
واين الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ولعله لهذا قال
في التسهيل هو المجعول تابعا باحد حروفه والا فلم يقل
هو التابع باحد حروفه ولك ان تقول اجعل الباء في قوله بحرف
بالسببية لا بالمصاحبة وقد خلص من الاشكال انتهى
ومن خطه نقلت وزاد ابن الحاجب في التعريف مقصودا ه

ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك يعني مررت بهذا
الرجل الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف
من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو وهو
مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا
واجاب بانه اذا اقتضى نعتا فاللام فيه للعهد والاسم
موول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام
لتعريف الحضور فيتساويان في الاشارة بذلك ويزيد عليها
بافادته الجنس المعين فكان اخص وبهذا امتنع قول من انتهى
وفيما قاله نظر لان الذي تاولوه النحويون بالحاضر او المشار
اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيتساويان في
الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان
اخص وبهذا امتنع قول من انتهى وفيما قاله نظر لان الذي تاولوه
النحويون بالحاضر او المشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت الاسم
الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف
يكون بجعل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى واقتصر في بحث
على نقل الاشكال من الوجه الاول واوضح الجواب وبالجملة فيؤخذ
من جوابه انه لا تاييد فيما قاله سم في بهذا ذا الجمهة لاحتمال
انه على ان اللام لتعريف الحضور نعم عندي في ذلك نظر
لانه يخالف لاطلاق القوم ان اسم الاشارة اعرف من معموب
اللام ولم يفصلوا بين الحضورية وغيرها واله لا يظهر قول
الشهاب ان البيان لا يكون سببا لا بالمشتق فان كلام ابن عصفور
صريح في خلافه وغاية ما نافشه في المغني بان هذا التاويل
المخصوص لا يظهر لما ذكره وعندي انه لا يظهر تاويله بالحاضر
لانه انما يناسب لو كانت الحضورية على تقدير النعت فلو اول
بالمعهود كان له وجه ثم قول الشهاب الا ان يستثني الى اخره
غير مطابق لما قبله لان المستشكل كونه بيانا لا نعتا فتدبر

قوله

قوله فقد يكونان الى اخره تفريع على التفريع قبله وبذلك
يندفع قول ابن هشام بعده مسالة اخرى مفرعة على كونه
كالنعت فيجيء عطفها بالواو دون الفا قال في شرح الكافية
المنقول عن اكثر النحويين سبعة في النكرات ولبيك يجيء واستدل
عليه بالسماع والقياس لان الحاجة اليه في النكرات اشد
من الحاجة في المعارف وبالقياس اشار هنا بقوله كما يكونان
معرفتين وللاشارة الى الخلاف نص المصنف على ما ذكر وان علم
مما قبله قوله وصالحا للبدلية يرى اي مع اختلاف الاعتبار
كما قاله الشارح ومتبعه الشاطبي وفيه خفاء ولذلك لم يفرق
بينهما جماعة منهم النحوي الرضي ثم المراد ان عطف البيان صالح
للبدلية الكل من الكل لا المطلق البدلية كما لا يخفى ولهذا لم يقولوا
في وقت ما يصلح للبدلية يصلح للبيان لان ما عدا البدل
المذكور لا يصلح للبيان ولان النكرة تبدل من المعرفة ولا تكون
بيانا لها فاحفظه فقد يقع فيه الاشتباه وبما قال في البهجة
وبالغ في خطبة دعا قال الشهاب دعا بدل اشتمال لكن ادخال
الشارح اي التفسيرية حيث قال اي دعا يقتضي انه عطف
بيان انتهى فاعترضه بعض الفضلاء بان ما جاز كونه بيانا جاز
كونه بدلا وقد مر جواز الامرين فيما بعد اي وهذا
الاعتراض ساقط لما علمت ان الصالح لمغايرة البيان بدل كل
من كل وما هنا بدل اشتمال وصالحا مفعول يرى الثاني
ان كانت علمية والمفعول الاول نائب الفاعل او حال من نائب
فاعلها ان كانت بصرية كما قيل وفي صحة كونها بصرية هنا نظر
فليتامل قوله في غير ما علم يعني اما كان مفردا معرفة معربا
ومبنيا عند منادى لان البدل في النداء حكمه حكم المستقل يجب
ضمه اذا كان مفردا ويعرب منصوبا مع انه مفرد ومن هنا
يعلم ان الكلام في الصلاحية للبدلية بالفعل وقوله في غير متعلق
بيرى او بصالحا او بهما على التنازع ومر ما يتعلق بمثل هذا مما اجتمع

بالنسبة مع متبوعه وقال انما زاد ذلك لان الصفات يعطف بعضها على بعض ويطلق عليها انها معطوفة قال الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز انتهى والحق ان لها جهتين كونها صفة تابعة بتبعية المعطوف عليه وكونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق عليها من جهتها الاولى انها تابع بحرف متبوع ويحتاج للجواب عنها بما تقدم وادعى انها تخرج بقوله هنا متبوع فتدبر

قوله عطف النسق يجوز كون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا حاجة لتاويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق وفي كلامه تقديم المحدود على المحدود وهو خلاف المالوف وقال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق لحد لانه تابع بادوات محصورة ولا يخفى سقوطه كما بيناه في حاشية الفالي

قوله كاخصصر بود الى اخره اى مثل وشبه من قولنا كاخصص الى اخره

قوله مطلقا اى غير مقيد بكونه تابعا لمتبوعه في اللفظ فقط بل اريد كونه تابعا في اللفظ والمعنى كما يدل عليه قوله واتبعت لفظا فحسب ومطلقا حال من الضمير في المجرور وبعده وتقدم بعد الحال على عاملها المعنوي معنى الفعل دون حروفه جايز عند الناظم

قوله بواو الى اخره لم يذكر غيرها فدل على ان ما عداها عنده ليس بحرف عطف اذ ثبت له ذلك غيره والذي اختلف فيه سبعة اما المكسورة وسيبين له رايه فيها والاذنب الاخفش لها جوار كونها حرف عطف بمعنى الواو كقوله تعالى ليلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم وليس ذهب الكوفيون الى انها تجي للعطف فيقولون قام زيد ليس عمرو واستدلوا بقوله • والاشرم المغلوب ليس الغالب •

قال الشارح ولا حجة فيه لجواز ان يجعل الغالب اسم ليس نه وخبرها ضمير مستتر عايد على الاشرم ثم حذف لدلالة له

قال ابن هشام في الحواشي قلت لاى شيء قدر الضمير في البيت مستترا وجعل الحذف متوقفا على ذلك وقال في المغني

ومقتضى

ومقتضى كلامه انه لو كان تقديره منفصلا لم يجز حذفه وفيه نظر

قال الشهاب وقد يوجه كلامه بان الضمير انما ينفصل لاغراض ومع حذفه لا يعرف انه سينفصل فيفوت الدلالة على تلك الاغراض فليتامل وابن وكيف وسلا حكى السيرافي عن الكوفيين جواز العطف بهن فيقولون ما مررت بزيد ههنا فابن لي عبد الله وما مررت برجل فكيف بامراة وما مررت بزيد فلا عمرو واى حكى الناظم عن صاحب المستوفى انها عاطفة واورد على ان الواو تشرك لفظا ومعنى الجر على المجاورة نحو ارجلكم فانها شركت لفظا لا معنى واجيب بالمنع لان ارجلكم على هذا منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والمراد بالتشريك لفظا ثبوت اعراب الاول للثاني لفظا او تقديرا او محلا وقيل الارجل معطوفة على الرؤس على حذف مضاف اي حفاف ارجلكم او على ان المراد بالمسح الغسل الخفيف اشارة الى الاقتصاد في غسلها فعلى هذا يراد بالتشريك في المعنى ما يشمل ما بعموم المجاز ونحوه فان قلت اى تشريك لفظا او معنى للواو وسلا في عطف الجمل نحو قام زيد وقعد عمرو قلت اجاب الشاطبي بان الكلام في هذا الباب في عطف المفردات لان التبعية لا تكون الا بها وعليه يدل مثاله وكلامه انتهى وقال ابن هشام فان قلت فابن التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفردات فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف يعني بالواو لا بد شرط لكن ان لا تقترن بالواو وهنا مفرد على مفرد ولا تشريك قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل انتهى ومن خطه نقلت ولا يخفى ان حصر التبعية في المفردات محل نظر وقد صرحوا بان من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في باب النسق والبدل والاولى بما اجاب به الشهاب ان المراد بالتشريك في اللفظ

حيث امكن او الالماع في المعنى ولو مع ثبوت المضمون وتحققه
في الوجود قوله ام او قال الناظم اكثر النحويين على انهما يشركان
في اللفظ او المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا
امرا ما لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار
احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي
قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفايه
وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما
بعدها فيما يجابهما لاجله من شك او غيره قال الشاطبي
واقول لم يتوارد مع النحويين على وضع واحد لانهم انما تكلموا
على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى
العامل في محل النزاع انما هو لاحدهما دون الاخر لكنه غير
معين وعدم التعيين لا يجز في هذا القصد والمعنى تكلم بما يوفي
به الكلام في قصد المتكلم من عدم التعيين وعدم التعيين
لمعنى العامل فذ يساوي فيه ما قبل او وام وما بعدهما
انتهى واعلم ان الناظم لم يقيد ام واو بما اذا لم يقتضيا
امرا ما لان كلامه هنا مطلق فيبقيه ما بعده اذ تكلم على كل
واحد منهما واذا كان مقيدا لم يرد عليه اعتراض قوله
كقولك صه صه ود ونا تمثيل لقوله فالعطف مطلقا وقوله
السابق كما خصص يود الى اخره تمثيل لاصل العطف وهما غرضان
مختلفان قوله فحسب قال الكودي اسم فعل بمعنى قط
ورد بانها تدخل عليها العوامل اللفظية وهي لا تدخل على اسما
الافعال وما يقتضي ان ذاك في عامل يطلب فاعلية او مفعولية
وقوله بمعنى قط غير جيد والجيد ان يقول بمعنى يكفي لان اسم
الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم والكلام على حسب مبسوط
في التوضيح في باب الاضافة قوله فاعطف بواو الى اخره
قال في التسهيل تنفرد الواو ويكون مستقبلها في الحكم محتملا للمعية
بر جحان وللتاخير بكثرة وللتقدم بقلة فينبغي ان يحمل كلامه هنا

عليه

على وقول ابي حيان انه ليس مذهب البصريين والكوفيين
بل قول ثالث خارج عنهما فيجب اطراحه قال الشهاب يجب
اطراحه لان الناظم ناقل وموثقة او مستنبط من اللغة وهو
اهل للاستنباط انتهى وفي شرح التوضيح هي عند الاحتمال
والتجرد عن القرايين للمعية وللتاخير بر جحان وللتقدم بر جوحية
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث انتهى والمراد
بالحكم في عطف المفردات ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتفاوه
عنه وفي الجمل تحقق ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتفاوه
الذي اشتمل عليه كل من المعطوف والمعطوف عليه والحاصل
انه تحقق النسبة الخارجية في كل منهما او يقال في كل من القسمين
هو الثبوت او التحقق المذكور او انتفاء ذلك وهذا كله بنا على ان
الكلام غير خاص بعطف المفردات وفي للسببية اي لاحقا بسبب
ثبوت الحكم بان ثبت له بعد الاول لا بسبب وجود ذاته
وكذا الثانية ويجوز ان يكون بمعنى اللام ويتازع الجار والمجرور
ما قبله لانما بعده لمنع
يتنازعه فلا حذف قوله واخصص بها عطف ٢ معنى المصدرية
قوله كاصطف هذا وابني فان الاصطفاف من المعاني
النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا ولا يجوز اخذ ضم
الزيدان ثم عمرو وان جاز الاقتصار على قولك اختصم الزيدان
لان الزيدان في المثال الاول بمنزلة الواحد واما نحو سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم مع ان المساواة من الامور النسبية
فكلام مستطرد فيه الحالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار
وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو واعلم ان الواو
تنفرد بامور ذكرها في المغني وزاد عليه في شرح التوضيح فلا
نطيل بها وزاد بعضهم جواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
على قول والاصح الجواز مطلقا واعلم ان المراد ان الواو تنفرد
بكل واحد من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني

فتصبح الارض مخضرة علما ما في بحث الروابط من المغني وقال
في الكلام على الجملة السادسة يجب ان يدعى ان الفاء في ذلك دخلت
لتأخيره اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف وان ذكر
ابو البقاء في الكلام على هذه الاية انها عاطفة تجوزا وسهو واعلم
انهم صرحوا بان من خصائص واو العطف المفرد السببي على
الاجنبي عند الاحتياج الى الروابط نحو مررت برجل قائم زيد
واخوه قال الشهاب وقد يقال كان القياس الاكتفا بالفا
احدا ما تقدر في الجملتين لانها اذا اكتفت في الجمل في الواحدة
اولى واجاب بعض الفضلا بان الفاء تفيد الترتيب
بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا يخفى فصلحت دونها
قال ومقتضى ذلك صلاحية الفاء عند فقد الترتيب وهو
ظاهر انتهى فان قلت هلا اكتفي بالواو وبالربط
بين الجملتين اللتين لا تصلح احداهما للصلة ونحوها قلت
قال في المغني في بحث الروابط بعد ان نقل عن هشام انه اجاز
الربط بالواو في نحو زيد قام هند وكرهها واجابه بناه على
ان الواو والجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفا فانه قد والما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا ان قام وقاعد
دون هذا هذا يقوم ويقعد قوله بعضا بحتى اعطف اي
فردا او جزا او لو تاويلا كقوله

الفى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال ان حتى فيه ليست عاطفة
بل تشبه العاطف ونصب نعله بمضمر على شريطة التفسير
واجيب ببنا الكلام في المحلين على اعتبارين وقد
اشار المرادي لهما ان الامرين جايزان وقد حققنا المقام في
باب الاشتغال في حاشية الفاكهي واعلم انه بقي للعطف
بحتى شروط الاول ان يكون المعطوف اسما لا فعلا ولا
جملة لانها منقولة عن حتى الجارة وهي مختصة بالاسما ولو

تاويلا

تاويلا او التعبير بالاسم او بما من قول بعضهم ان يكون مفردا لان
الفعل معرد فلا يستقاد انها لا تعطفه وعلة في المغني كونها
لا تعطف الجمل بان شرط معطوفها جزء مما قبله او كجزء ولا يتاتى ذلك
الا في المفردات ولهذا قال بعض الشارحين ان اشتراط الناظم
البعضية اغناه عن هذا الشرط لكن اورد الشهاب عليه ذلك
بالتعليل انه لو قيل قعدت مع زيد كل ما اقدر حتى خدمته بقسي
كان ما بعد حتى بعضا مما قبلها مع انه جملة اقول مما
يدل عليه اطباق النحاة وانثل المعاني على ان الجملة تبدل مما قبلها
بدل بعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وصرح
النحاة بان الفعل يبدل من الفعل بدل بعض نحو من يفعل ذلك يلق
يضعف لك هذا ووقع في المطول ما يقتضي انها تعطف الجمل
فانظر حاشية الفاكهي الثاني كونه ظاهر الاضمير او هذا
الشرط نقله ابن هشام عن ابن هشام الخضراوي وقال
في المغني انه لم يقف عليه لغيره اقول علل في المغني اشتراط
كون مجرور الجارة ظاهرا بثلاثة الامور رد اثنين منها واحدا
يقتضي عدم اعتباره وهو الفرق بينها وبين العاطفة ولو
نظر لكونها منقولة عن الجارة ظهر وجهه بلا استنزاف فتدبر
الثالث ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام
حتى يوم الفطر بالنصب لانه بعد فرغ منه يوم فطر يستحيل صومه
ويمكن ان يقال اشتراط الغاية في المعطوف يغني عنه الرابع
حصول الافادة ذكره في التسهيل فلا يجوز انتظرك الايام
حتى يوما ورد بان الفايدة شرط في الكلام النحوي معلومة
فيما تقدم في صدر الكتاب لا خصوصية لحتى بذلك قوله
وامر بها اعطف بعد همز التسوية اي المتصلة بدليل قوله
بعد وما انقطاع الى اخره قوله او همزة عن لفظ اي بمعنى
اي همزة يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين وجملتين
اسميتين او فعليتين وبين مفرد وجملة على ما قال الشارح

واستشكل عد المغني فيما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة بان حتى تشارك لها في ذلك وكلام المغني وشرح التوضيح
صريح في ذلك لانهما لما ذكرا فيما انفردت به عطف العام على الخاص
قالا فاما عكسه فتشاوبه فيه حتى **تنبيهان** الاول
حقه ان يذكره هذا فيما يأتي عند الكلام على خواص الواو والفا او يذكر
ما يأتي هنا لتكون الخواص على التوالي الثاني الباء داخلته هنا وفي
قوله بعد واخصص بها على المقصور عليه على اصل وضعها
بعد الاختصاص وما تصرف منه لكن اشتهر في الاستعمال
دخولها على المقصور نحو قوله تعالى يختص برحمته من يشاء
قوله والفا للترتيب بمعنى الترتب والا فالترتيب على حقيقته
غير حاصل لامن المتكلم ولامن الفاعل وكذا التعقيب ثم يحتمل ان
يجري بالمعنوي ويكون المراد بيان حالها على حسب الغالب وان
يراد ما يشمل الترتيب في الذكر والاخبار وهو ما سلكه الشارح
وظاهر صنيعه ان الترتيب في الذكر مدلول للفا حيث انها
مستغلة فيه قال الشهاب وقد سيتم لاسيما وهو معلوم
من ذكر احد اللفظين بعد الاخر بدون الفا فاستغنى بها كالمستدرك
ويمكن ان يكون في كلامه شيء والمراد انها لما هو سر الترتيب
في الذكر كالتفاوت في الرتب وظاهر صنيع التوضيح حمل الترتيب
على المعنوي فقط بدليل انه اورد عليه قوله تعالى اهلكناها
فجاءها باسنا وبيتوتا فقيل وجهه فيديه واجاب
بان المعنى اردنا اذ لو حملناه على ما يشمل الترتيب الذكري لم يرد
الاعتراض فحمل شارحه الترتيب في كلامه على الاعم غير ظاهر
والعجب انه جعل كون الفا للترتيب الذكري جوابا ثانيا عن الاعتراض
قوله بانتقال الى تعقيب وسواء يكون المعطوف بها
متصلا بالمعطوف عليه بلا مهلة قال في المغني وهو في كل شيء
بحسبه والظاهر انه في التوضيح حمله على ما يتبادر منه لانه
اورد عليه قوله تعالى فجعله غثاء احوى واجاب

بان التقدير فصارت مدة فجعله غثاء ولو حمل على ما في المغني
لم يحتج لذلك لانه نظير تزوج زيد فولد له ولم يبتنيه شارحه
لذلك فشبهه بكلام المغني **قوله** وثم للترتيب بانفصال
المعطوف في الزمان بان يترا خى احد جزئيه واعترض على كلا المعنيين
واجيب عن الاعتراض بما هو مشهور لكن مما ينبغي
التنبيه عليه ان شارح التوضيح نقل صاحب المغني ما لم يقل
وبتقدير قوله لا يكون معتمدا في المقصود وذلك انه بعد
ان ذكر ان ثم تتخلف عن التراخي قال وجعل منه ابن مالك
ثم انتبا موسى الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم
فيه واقعة موقع الفا انتهى ولم يقل ذلك في المغني وانما قال
ذلك في جري في الاتاهيب ثم اضطرب كما لا يخفى على من راجع كلامه
وكون ثم بمعنى الفا لا يدفع الاعتراض لان الفا ايضا للترتيب
تنبيهان الاول قد تلحق ثم التاء كما تلحق اللفظ وتختص
بعطف الجمل ذكره الشمني في بحث الجمل ذوات المحل والعناري
في المطول في بحث المعرف باللام فاحفظه فقد يقع السهو فيه
الثاني قال الشاطبي حدث قاسم بن اصبغ ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عن قول الرجل ما شاء الله وشئت
فقال لا تقولها وقولوا ما شاء الله ثم شئت وكذا لا يجوز
ما شاء الله فشئت انتهى واقول هذه المسألة مذكورة
في اول الشفا وعلل الشراح المنع بان الواو لمطلق الجمع من غير
دلالة على تاخر ولا تقدم ولا معية فليس في ذكرها رعاية ادب
ولا دلالة على عدم مساواة واء لما كان حق حقه وظاهر كلامهم
المنع من الواو فقط وقد يوجه المنع من الفاء بدلالتها على
التعقيب وصرح جماعة بكراهة اعود بالله وبك ولولا الله
وفلان **قوله** ما ليس صلة عطف ما ليس صلة مقصور
على الفا لا يجاوزها لا العكس وهو اصل وضع الما كالصلة
الخبر والصفة والحال ومن ذلك المر تر ان الله انزل من السماء

ومثله في المغني واسقطه في التوضيح والاشموني ومثل الشارح
الاولي بقوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
قال الشهاب قال السمين ما توعدون يجوز ان يكون
مبتدا وما قبله خبره عنه ومعطوف ويجوز ابو البقاء ان يرتفع
فاعلا بقريب قال لانه اعتمد على الهمزة قال والارجح على
قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه اقرب اليه قلت
بمعنى انه يجوز ان تكون المسئلة من باب التنازع فان كلا من
الوصفين يصح تسلطه على ما توعدون من حيث المعنى انتهى
كلام السمين فاتضح به كلام الشارح من وقوع امر في هذه الاية
بين مفردين واضح على التقدير الاول وهو ان ما توعدون
مبتدا وما قبله خبر ومعطوف عليه واما على تقدير التنازع
فيحتمل انها بين جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله الظاهر
جملة ولا يضر ان قريب فاعله ضمير مستتر لان ذلك عارض
بسبب التنازع ويحتمل انها بين مفرد وجملة نظرا الان فاعل
الاول مستتر ويحتمل انها بين مفردين ويحمل قولهم ان اسم
الفاعل مع فاعله جملة على ما اذا كان المجموع مستقلا بخلاف
ما هنا ويؤيد هذا المثيله الاتي للموافقة بين مفرد
وجملة بقوله تعالى قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل
له ربي امدا مع فان الظاهر انه مبني على ان ما توعدون
مرفوع بقريب على الفاعلية له انتهى واقول لا حاجة
لهذا التطويل فان المراد بالمغايرة بين المسول عنهما وان توسط
بينهما غير مما لما في التوضيح والاقاي فرق بين المبتدا وخبره
والوصف مع فاعله وقد مثل في التوضيح لوقوعها بين مفردين
بقوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السما بناها لان المسول
عنها انتم والسما والكلام على ان الوصف مع مرفوعه جملة
او لا مذكور في حاشية الفاكهي كما نبهنا عليه في باب النعت
والحق انه ان استقل جملة نحو اقايم زيد والا فمفرد نحو زيد

الظاهر

قايم

قايم ابوه واما قول ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له
ربي امدا فالمسول عنه الثاني جملة ام يجعل له ربي امدا اذ ليس
فيها مفرد يصلح للسؤال عنه ويلزم عنه الشهاب ان تكون ام
فيه بين جملتين الا انه قال يجاز عنه ان التمثيل به مبني على ان
ما توعدون فاعل فتدبر **تنبيه** اما لم تكن ام
المنقطعة بعد ما من الاستفهام عينة الهمزة لانها اعني ام المنقطعة
اما تاتي في مكان قد علم فيه ثبوت احد الامرين وانت تريد
طلب التعيين قلت لذلك كان المقدر عليها حرف استفهام يدل
على الثبوت في الجملة ويطلب به مع ام التعيين وذلك الهمزة
خاصة وبهذا الكلام لما علمت من الايضاح قال رحمه الله وما يكون
فيه ام الا المنقطعة مثل عندك زيد ام عمرو فقد علمت ان
بمنزلة اي لابد في اي تثبت احد الشيئين او الاشياء وتدعي احدها
وهذا المعنى ما يكون في الهمزة بدلالة انك تستفهم بها
وانت مثبت كقولك اطربا وانت تنسرى ولا يكون في هل لو قلت
هل طربا انت ثم لو بدا لم يكن مع هل الا المنقطعة انتهى كلامه بعضه
قاله ابن هشام في التذكرة ومن خطه نقلت **قوله** وبعني بل
اي وهي بمعنى بل اي وام وافتقر على ذكر بل لان اقتضا المنقطعة
للاضراب لازم بخلاف الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه
موافقة الكسائي ومسامر ان المنقطعة للاضراب لازم بخلاف
الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه موافقة الكسائي ومسامر
في ان المنقطعة بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب
البصريين انها تفيد بل والهمزة جميعا واستظهر ابن هشام
في المغني مخالفة الكوفيين للبصريين قال اذ المعنى في نحو ام
حسبوا انه شركا لبين على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى
التاكيد في نحو ام هل يستوي الظلمات والنور وقال الدماميني
لا مانع من جعلها لمجرد الاضراب **قوله** ان تلك مما فندت
به خلت وهو البعدية لاحدى الهمزتين لفظا او تقديرا نحو

الألوكة
www.alukah.net

امن هذا الذي هو حينئذ لكم امرا ناخير من هذا الذي هو مهين
وهي مبنا للاضراب فقط فهي بمعنى بل وحدها لان الاستفهام
لا يدخل على مثله وجعلها بعضهم مثل ذلك زايدة ومذهب
الجمهور انحصارها في المنفصلة والمنقطعة ووجه المعادلة
في الاية الاخيرة ان الامثل امر تبصرون ثم افيتت الاسمية
مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت
خير كانوا عنده بصرا فالمعطوف جملة انا خير بهذا الاعتبار
قال في المغني واجاز بعضهم حذف معطوفها بعدها فقال
ان الوقف على ام وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدئ انا خير
وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه انتهى
وقوله اذ لم يسمع حذف معطوف اي بتمامه بحيث لا يبقى شئ من
متعلقاته كما لزم بعد البعض لانه جعل انا خيرا مبتدا كلاما
والا فيجوز حذف المعطوف اذا بقي شئ من ذلك كما ياتي في قوله
وحذف عامل مزال فتدبر في معوله ولا يختص بالواو كما مال
وغوانيا لابل امرشا وهي مبنا بمعنى بل والهمزة التي للاستفهام
الحقيقي وغوام يقولون افتراه وهي مبنا بمعنى بل والهمزة
التي للاستفهام الانكاري تنبيه جوز الناظم
دخول ام المنقطعة على المفرد بقلة واستدل بقول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب واعترضه ابو حيان وابن هشام
بانه خرق الاجماع لانهم اتفقوا على امتناع سيدا واولا النصب
قال الشهاب وللناظم ان يمنع ولا ان تقدير المبتدا يقتضي انه
على سبيل الوجوب وثانيا ان جميعهم ارتكب ذلك بحيث
لم يتخلف منهم احد وثالثا ان اجماعهم فيما لم يثبت مرجحا
عن اللغة حجة يمتنع مخالفته على انه اجماع سكوتي لانه مجرد
تقدير ما ذكر ليس مرجحا يمنع غيره ولا يلزم من هذا التقدير
انتهى وقد نازع جمع في كون اجماعهم حجة كما نقله الدماميني
وعارض ابن هشام بمثل قوله نقلا انه خرق اجماعهم في قوله

ان

ان ليالينا بمعنى فالعطف وقال لانتم
لانتم من خلق وناتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
واعلم انه اذا قبل ام المنقطعة عاطفة فهي تولهم اما شاعطف
الانشاء على الخبر اما بناء على جوازه او بجعله من عطف القصة
على القصة قوله خبرا الخ قال الشاطبي اطلق القول في او بالنسبة
الى استعمالها في هذه المعاني اي السبعة التي ذكرها ولم يقيدها
وهي مفيدة في الاستعمال فالتخيير والاباحة يختصان بالطلب
وما ادي معناه والشك والابهام يختصان بالخبر ولا يدخل
احد القسمين على الاخر فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للاباحة
ولا تكون في الطلب للشك ولا للابهام واما الثلاثة الباقية
فظاهر انها لا تختص بالموضعين والجواب انه
انما تعرض لمعانيها في الجملة ولم يقيد مواضعها طلبا للاختصار
ولان التخيير والاباحة حكمان يقتضيان طلبا نفسيا كالوجوب
والتحريم واما الشك والابهام فيقتضيان تردد او نحوه فيما من
شانه ان يقع في الخارج او لا يقع وكان ترك ذلك لعدم تاتي خلافه
واما سائر الاقسام ففيها مقتضى الاطلاق وقوله يقتضيان
طلبا نفسيا يشعر بان هناك طلبا غير نفسي وهو ممنوع اذ لا طلب
في الاباحة والتخيير بل المراد بالطلب في هذا المقام صيغة
الطلب ثم الحمل على الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف
غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام وغيره كما بيناه في حاشية
الفاكهي تنبيه التحقيق ان اضافة التخيير والاباحة
لا وعلى سبيل التجوز اذ لو كانا معنيين لها على الحقيقة فان كانا معنى
لصيغة الامر فهو مستفاد للقطع بعدم تزاد فهما وعدم تشاورهما
وان لم يكونا للصيغة ايضا لزم خلوها عن المعنى اذ لا يتاتى استعمالها
في مثل هذه الاستعمالات في غير هما من بقية معاني الصيغة وعلاقة
التجوز انها قرينة على ارادتهما من صيغة الطلب وقد اشار لذلك
في التلويح وبه يعلم ان اضافة الاصوليين الاباحة والتخيير للصيغة

تارة ولا اخرى لانتفاض فيه قوله فتسمع عدل عنه في التسهيل
الى التفريق المجرد وقال في شرحه ان التعبير به اولى من التعبير
بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود بمعنى تقسيم
الكلي الى جزييانه فلا ينافي قوله ان الواو تستعمل بمعنى او في مواضع
كلاثة منها التقسيم لان ذلك لا يقتضي انها ليست بمعنى او ومراده
مغايرة هذا التقسيم لتقسيم الكل الى اجزايه فانه لا يكون
الا بالواو وكلمة ذلك بيناها في حاشية العلامي في بحث الكلمة
وقال بعضهم انما كانت في التقسيم اجود لان او قد تترد للشك
وفاعل التقسيم ليس بشاك وقال الدماميني لم اتحقق الى
الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به
متباينين حتى اذا وجد تمام لول التقسيم ثابتا في محل قلما
سيوقع الاتيان بما شئت من الواو واو لكن استعمال الواو اجود وقال
الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشي اقساما يستند عي
نقدم ما ينتاول الاقسام سواكان كلما نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف او كلا نحو انثان مذكر ورماح اوسلاسل واما التفريق
فهو قطع اتصال بين شيين فاكثر وذلك لا يستدعي نقدم ما
ينتاول لهذا اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم
يقع في كلا المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات
هذا وظاهر صنيع التوضيح ان التقسيم غير التفصيل
لانه جعلهما معنيين وقال في المغني بعد ان نقل ان الناظم عبر
بالعبارتين المتقدمتين وغيره عدل عن العبارتين وعبر بالتفصيل
ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى انتهى وقد مثل
الشارح بهذه الاية للتقسيم وقد مر من تبعه مخالفة المغني
للتوضيح تنبيه نقل عن الناظم ان الواو تستعمل
بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها التقسيم قال الشهاب وانظر
نسبة هذا للمعه مع تقلهم عنهم ان الواو في التقسيم اجود
من او فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى او انتهى وقد علمت

مما حققناه فتربيا صحة النقل وانه لا يرد على ما ذكر قوله
واضراب بها ايضا ظاهره انها مع ذلك عاطفة وصريح كلام
الرضي انها غير عاطفة فانه قال ويجي ايضا للاضراب بمعنى بل
فلا تكون اذن بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف
استيناف قال الشهاب ويؤيده الامثلة المذكورة للاضراب
وكثير منها اذ العطف لا يظهر فيها الا بتر قوله تعالى وارسلناه
الى مايئة الف او يزيدون لا يظهر له معطوف عليه الا بتكلف وتقدير
فتامله انتهى وكلام الرضي يشعر بان العطف لا يكون في الجمل
وسوما مر عن الشاطبي وقد عرفت ما فيه قوله اذ الم
بلفظ ذو النطق للبس منتف قال الشهاب لك ان تقول
اللبس لا يعتبر بالنسبة لذي النطق لانه لا يتصور في حقه
لبس لانه يعلم مراده وانما يعتبر بالنسبة الى السامع وايضا
قد لا يجد ذو النطق اللبس ويكون موجودا بالنسبة للسامع
ويجاب بان المراد للبس على السامع قوله وربما
عاقبت الواو وما افاده ربما من ان ذلك قليل محمول على معاقبتها
لها في عطف مصاحب او موكد لا في الاباحة فان ذلك كثير كما صرح
به في التسهيل فلا تنافي بين كلاميه واعلم ان ابن هشام في المغني
نازع في كون او للتي للاباحة قال محل الواو بانه لو فعل جالس
الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج عن
العهدة بمجالسة احدهما قال هذا هو المعروف من كلام النحويين
ثم نقل ما يخالفه عن الزمخشري فراجعه ونازعه الدماميني
في قوله ولم يخرج عن العهدة بان هذا الامر للاباحة فلا عهدة
فيه قوله واول لكن بقيا او نهيا اشار الى ان شرط كونها
عاطفة ان يتقدمها نفي او نهي ويقي عليه شرطان اخران افراد معطوفها
وان لا يقترن بالواو وقد سبقت ما يجاب او تلتها جملة او اقترنت
بالواو وتمحرف ابتدا او الواو في القسم الاخير عاطفة لجملة حذف
بعضها نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وسيأتي

ان الواو تعطف عاملا حذف وبقي معموله وافاد كلامهم هنا ان
كان تحذف كثيرا في عرف الموضعين المشهورين وبهما بعدان ولو
فينبغي ان يضم هذا اليهما لان هذا التركيب مشهور فلينتبه له
واما لم يكن المنصوب معطوفا بالواو ولان مقاطيع الواو والمفردين
لاختلافات بالايجاب والسلب واما جاز ذلك في الجمل لاستقلالها
استقلالا تاما واعلم ان لكن اذا تلتها جملة تكون بعد النفي
والنهي والايجاب والامر قال في التسهيل لا بعد الاستفهام
فلا يجوز مثل زيد قايم لكن عمرو لم يقم **تنبيه**
قال ابن هشام مثل وقوع لكن بعد النهي هنا وقوع ولا بعده
في قوله تعالى ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وفيه دليل على
ان النهي شبيه النفي لان ولا انما تقع بعد النفي قال في قايل انا لا
هذن ناهية مثل الاولى فقلت لا الناهية من خصايص الافعال
لانها من عواملها قال دخلت فعل محذوف قلت فالمعطوف
جملة لا مفرد وانت لا تقول جاني زيد وعمرو انه من عطف
الجمل قال لاني لما احتج اليه بمنة ومنا احتجت اليه قلت يدفع
هذا من اصله ان الجازم لا يحذف معموله ويبقى الا في لا تقط
بكثرة وفي لم في الضرورة وفي ان الشرطية في نادر **قوله**
ولا تدا الى آخره اشارة الى ان شرط العطف بها ان يتقدمها ما ذكر
وفي معنى الامر الدعا والتخصيص كما قاله ابو حيان واقره الشاطبي
وجزم الرضي بخلافه فلا يعطف بها بعد النفي ونقل عن الكسائي
جواز ذلك والسماع يمنع من ذلك واستدل له على الجواز بقوله
تعالى لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها وهذا ليس
مما نحن فيه بل الجملة الثانية بيان للاولى او بدل منها وليست
لا الثانية عاطفة قاله الشاطبي وفيه تصريح بان البيان يكون في
الجمل ولا بعد الاستفهام لا يقال ما ضربت زيدا لا عمرا وبقي عليه
من شروط العطف بها ان لا تقترن بالواو نحو ما جاني زيد ولا عمرو
وافراد معطوفها ولهذا لا يعطف بها الماضي على الماضي فلا يقال

قام

قام زيد لا قعد قال الرضي وقد يعطف بها مضارع على مضارع
على قلة وظاهره انه يقال يقوم زيد لا يقعد فيستثنى بهذا
من اشتراط افراد المعطوف فان اراد المضارع الذي لا تميز فيه
نحو يقوم لا يقعد زيد ورد ان مثل ذلك ممكن في الماضي نحو قام لا قعد
زيد فلم اطلق متبعه وعلله بانه جملة واطلق المرادي انها تعطف
الجملة التي لها محل من الاعراب ولم يفرق بين اسمية وفعلية
وايا ما متوبة وامتناعية وان لا يصدق احد معطوفيها على الاخر
قوله وبل كلكن قال ابن هشام رحمه الله اليها في المعنى يريد
قوله وانقل بها وهذه حوالة على مجهول لانه لم يذكر ولا معنى
لكن قال الشهاب في موضع المحال عليه ظاهر ومفهوم من قوله
وانقل الى آخره فلذلك صحت الحوالة انتهى ولا يخفى ما فيه فان المفهوم
مما قاله ان بل كلكن في المعنى واما المعنى فغير ظاهر لانه لم يذكره
في لكن واما قوله رحمه الله في موضع آخر المحال عليه امر ظاهر معلوم
بادني تامل في تركيب لكن فيجوز الاحالة عليه كرجوع ضمير الغيبة
للمعلوم غير المذكور وقوله فايدة الحوالة هنا على المجهول ان من
راجع معنى لكن علم معنى بل انتهى فلا يخفى ما فيه من التعامل
والتعسف ولو ارتكب امثال ذلك لم يبق اشكال في مقال
والحاصل انها تقرر النفي او النهي الذي قبلها وتثبت لما بعدها
نقيضه **تنبيه** قال الشاطبي يرد على قوله وبل كلكن
انها بقية قال الاستربي ان بل يستدرك بها الغلط والنسيان
بخلاف لكن واجاب بان الكلام فيها بعد النفي والنهي وليست
بل بعد هما يستدرك بها غلط ولا نسيان وانما تثبت ما ينفى عن
الاول فهي كلكن من كل وجه **قوله** والامر الجلي فيد بكونه جليا
مع انه يعطف بها بعد التخصيص نحو ما اكرمت زيدا لا عمرا
والغرض نحو لا اكرمت زيدا لا عمرا على الغلط والنسيان والجواب
انه ليس بقيد للاحتراز بل لحسن **تتمة** قال ابن
هشام قال ابن هشام من حروف العطف بل ومعناها الاضراب وحالها

نسخة الألوكة
www.alukah.net

فيه مختلف فان كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض
واستيناف غيره وهي في شرح الكافية واما بل فللاضراب ان
وخالها فيه مختلف فان كالواقع بعدها جملة الى آخره افتتح نص
ابنه انها تكون عاطفة مع الجمل وكلام ابيه لا تصريح فيه بل قال فان
كان الواقع لم يقبل المعطوف فان قلت وقال ولده شيا
لم يذكره هو وهو انها في القرآن لا تقع الا على هذا الوجه ومراده
انها لا يقع بعدها في القرآن الا الجملة او انها لا تكون فيه الا
لاستيناف خبر لانهما متلازمان قلت هو لازم عن
كلامه بعد ان قال انها في القرآن لا تدخل الا على جملة وعندي
انهما غالطان في ذلك لقوله سبحانه وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون فانه اخطأ في ذلك مرة اذ جعل به ذلك
معنا ما مع الجملة دائما وهو اخطأ في ذلك مرتين احداهما هذه
المرة والثانية حين ادعى في القرآن ما ذكر كذا في الحواشي
وفي المغني والصواب انها تقع فيه على غير هذا الوجه ويكون
معنى الاضراب فيها للابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون اي بل هم عباد اي ونحوهم يقولون به جنة بل
جاءهم بالحق وهي في ذلك حرف ابتداء لا عاطف واجيب
بان الاضراب في الآية لا يتعين كونه للابطال لاحتمال انه للانتقال
من جملة القول لاخرى جملة المقول وجملة القول اخبار من الله
تعالى عن مقالتهم صادقة لم يبطلها الاضراب وانما افاد
الاضراب الانتقال من الاخبار عن كفارهم الى الاخبار عن وصفه
من رفع الكلام فيه من النبي والملئكة صلوات الله وسلامه
عليهم اجمعين قوله وانقل بها الى آخره قال ابن هشام
تقييد بل بعد النفي والنهي امرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها
وتاسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما امرين ①
تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وقال ايضا اعلم
ان بل في نحو جاءني زيد بل عمرو لنقل الحكم عن الاول الى الثاني

لا لنقل

لا لنقل المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في
نقيض الحكم وهو لا حكم وكونه دخل في نقيض القيام وهو لا قيام
وهذا معنى قوله حكم الاول ولا ينبغي ان يجعل على المحكوم به كما يشمول
قام حكما مجازيا ونظيره قول الحنفية في قام القوم لا زيدا ان الا
اخرجت زيدا من الحكم لا من المحكوم به فصار مسكوتا عنه وقال
البصريون اخرجته من المحكوم به فصار منفيا عنه القيام فان
قلت فهذا يصح قولهم لان كلا من الحرفين للابطال والذي
ابطل بل انما هو الحكم قلت يمتنع القياس لما ثبت من
تخالفهما الا ترى ان بل تتبع ما قبلها والا لما بعدها قوله
وان على ضمير رفع خرج ضمير التصب المتصل فيعطف عليه بلا شرط
نحو جمعناكم والاولين وقوله مستترا اي متصلا كان او بارزا
كما هو المختار ان المستتر من المتصل وقول الشارح ان المتصل
المرفوع هو والمستتر سواء يقتضي حمل المتصل على غير المستتر وهي
طريقته كما مر له في بحث ان هما بيراخرج المنفصل فيعطف عليه
بلا شرط نحو اياك والاسد والمراد منفصل غير ضمير الشان
اذ هو لا يعطف ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه قوله
فاصل ظاهره الايجاب اذ الاصل في عرف المصنفين للوجوب
لكنه قال في شرح الكافية الجيد الكثير ويستفاد من كلامه
مزية الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه او لا مع شمول قوله
او فاصل ما فاته من ذكر العام بعد الخاص وذلك مشعر بمزية
الخاص ونقل الشارح عن صاحب الكشاف انه جعل في قوله
تعالى اوابا ونا في قراءة فتح الواو والعطف على ضمير سيعودون
والفاصل الهمزة قال ابن هشام ورد بان الاستفهام لا يدخل
على المعزد واجيب بانه لو لم يذكر لم يجئ اليه وانما اعيد
نظرية وتاكيدا وهذا احسن ويدل على خلاف ما ذكر قراءة ابا وا
بسكون الواو اذ لا فصل فلا عطف وانما هذا عندي مبتدا حذف
خبره ولا يشترط كون الفاصل قبل العاطف كما مر عليه في التوضيح

الألوكة
www.alukah.net

النهار كلما اوتوا بشيء منها اوتوا به من قبل واتوا به متشابها الخ قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وهذا يقتضي انه قدره بحذف ثم ومعطوفها والمعنى فلما رزقوا ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وفي الكلام ما يرشد اليه قوله اذ لا لبس شرحه في التوضيح بقوله للدليل قال الشهاب رحمه الله ومثل بما يشترط دلالة الدليل على خصوص المعطوف وخصوص المعاطف او لا فيه نظر ولا يبعد ان لا يشترط ذلك في صحة التركيب في الجملة اما لو اريد افادة الخصوص فلا بد من الدلالة عليه الخصوص **تنبيه** لم يذكر حذف حرف العطف وحده فقيل بابه الشعر وحكى ابو زيد اكلت لحما خبزا قيل على حذف العاطف وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على امتناع او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على حذف الواو ايات فانظر المغني وافتقر كالتسهيل على حذف الواو واو ومما خرج على حذف او قول رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقباء وعلى هذا يخرج ما في شرح صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من اكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه اذ هذا يقتضي تقدير او شرب وقيل في بابا بابا انه بتقدير بابا فبابا ويشهد لذلك اوخلوا الاول فالاول فالعاطف محذوف ايضا قوله وهي انفردت بحذف عامل الجار اخره يعني ان الواو انفردت بعطف عامل حذف ويبقى معموله على عامل اخر قال في المغني يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولهذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا ثم لا فرق في المعمول بين ان يكون مرفوعا نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن زوجك او منصوبا نحو تبوا الدار والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة هكذا المثل وغيره فقدم واخر وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام ليلا يلزم في الاول رفع افعل للاسم الظاهر قال في التسهيل لا يشترط في صحة

العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بعضه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا اذ لا يصح قام انا لكن يصح قمت وانا فان لم يصلح ذلك لمباشرته اضمر له عامل يدل عليه بما قبله وجعل من عطف الجملة قال وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او التاء الخطاب او قبل الامر قال ابو حيان وما قاله مخالف لنصوص النحويين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا نعلم خلافا في جواز نقوم هند وزيد وانه من عطف المفردات ومنه لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده انتهى اقول جواز ذلك مبني على قاعدة اسلفناها في باب الفاعل وهي انه اذا اجتمع مذكر ومونث الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما وعد ذلك بعضهم من التغليب واشار له الكرماني اول باب الغسل هذا وقال في شرح التوضيح وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا واعلم انه نقل بعد ذلك عن التسهيل كلاما اقتضر عليه بعضه فاوهم الحكم لانه اقتضى انه تابيد لقوله وقد يقال الى اخره وكلام التسهيل كالنظم لان نص التسهيل انه لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية المعطوف او ما يعناه لمباشرة العامل انتهى وافتقر شارح التوضيح على ما قبل وانا فتامل بقي انه يلزم على تقدير تسكن حذف الفعل وحرف الجزم وهو شاذ كما ذكره ابن هشام في باب الاعراب وسيأتي ما فيه في بابه قال الشهاب رحمه الله ويمكن ان يقال انما اراد من قدر ذلك بيان المعنى المقدر لا نفسه ويكون المقدر حقيقة الفعل فقط اي وتسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى وليلا يلزم في الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل اذ التبوء التهيو لكن ذكر الحوفي انه يقال تبوا الدار اذا لزمها وحينئذ فلا حاجة لتقدير

ومثله بقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وفيه رد لقول مكي
ان الاية من قبيل العطف بلا فاصل لان لا الما دخلت بعد واو
العطف والذي يفصل به انما يوتى به قبلها والظاهر انه لا يكفي
الفصل بدون الرفع في المضارع لانها كالجزء منه وكالوصف فيه
لانها اعرابه وقال ابو حيان لا يكفي الفصل بكاف رويدك
بل لابد من التاكيد نحو رويدك انت وزيد وانما اشترط الفاصل
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا فلو عطف عليه كان
كالعطف على بعض حروف الكلمة فاذا اكدا ولا بمنفصل ظهر ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة فيبيح جواز افراده بما
اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف تاكيدا للمتصل وهو محال وانما جاز
العطف مع فقد التاكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره
لان طول الكلام قد يفني عما هو الواجب طلبا للاختصار نحو
حضر القاضي امراة والحافظ عورة العشيرة بالنصب قوله
وضعفه اعتقد اي عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على البدل والفرق ان البدل هو المبدل منه في المعنى فجاز
من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني غير الاول فلابد من تقوية
للاول ليدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف
البدل لاحتياج الى التقوية لعدم المغايرة وكما يبدل في الفرق المذكور
التاكيد الا النفس والعين لما تقدم في بابه قوله لانه قد
حملا اي عند البصريين فيمتنع العطف عليه بدون ذلك قال الشر
لان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له وكونه على حرف
واحد قال ابن هشام الثاني خطا لقولك بكم وبكما وبكن وبهم
وبهن والاول قد يرد بمشاركة المعطوب له في ذلك نحو ضارب بك
والضارب بك وهو غلط لان الاول معوض والثاني لا تنوين فيه
انتهى وفي قوله والثاني خطا لقولك الى اخره نظر لان الضمير انما ذكر

الكاف والها فقط على الصحيح فان قيل لو كانت المعاقبة
مقتضية للتشبيه لزم ذلك في المجرور الظاهر لانه معاقب
ايضا للتنوين فالجواب ان الشبه بمجموع الامرين وليسا
للظاهر فاندفع بما اورد انتهى وقال الناظم ان شبه الضمير
بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه
ولا يمتنعان باجماع واجاب الشارح عنه بما يعرف بمراجعته
وبعضهم بما يعلم مما مر واحتج البصريون ايضا بان حق المتقاطعين
ان يصلحا لحلول كل منهما محل الاخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل
المعطوف عليه وسيأتي ما يتعلق بذلك عند قوله وفي انوثت
بعطف عاصل الى اخره تنبيه قال ابن هشام في التذكرة
يجب ايضا اعادة الخافض اذا عطف الضمير المخفوض على الظاهر
عكس المسالة نحو مررت بزيد وبك ونحو واذ اخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح وبهذا استدل على وجوب اعادة الجار
في الاولى لان حكم المعطوف بالاستقرا وتكونه معمولا للاول
ان يصح احلاله محل المعطوف عليه وهذا اذا احل محله لم يكن بد
من الجار ولم يخالف بين المسالتين ان يقول الفرق انه لو
قيل بزيد وبك لم يجز من حيث ان الضمير المجرور لا ينفصل من الجار
للطافته ومن ثم حذفت التنوين في ضاربك وضاربك بخلاف
بك وزيد تحقيق بحتمل ان نوحا معطوف على النبيين فيكون الاتيان
بالجار جايزا لا واجبا في انهم كفروا بالله وبرسوله ويحتمل انه معطوف
على الكاف في بك فيكون الجار واجبا وتنتفي الاية الاستدلال على
المسالتين او التمثيل بها اذ ليس في الاية ما يشهد بالايجاب
ويويده قوله سبحانه بعد وابراهيم وموسى بغير اعادة الجار
لعطفهما على نوح وهو اسم ظاهر قوله والفا الى اخره شروع
في ذكر خواص بعض حروف العطف فذكر ان الفا والواو يحذفان
مع معطوفهما وقيل ايضا ان امر يحذف مع معطوفها كقوله
لما اردت ارشد طلابها اي امر عمي وبحث فيه في المغني وفي تقرير

عامل ونقل السيد السمهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس
ان من اسمائها الايمان واستشهد بالاية وعليه ايضا لا تقدير
وليلا يلزم في الثالث العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه
خلاف قوله وحذف مستتبع بدا هنا اي في هذا الموضع وهو
العطف بالفاء والواو لان الكلام فيهما مثاله مع الواو وقوله ويلمه
واهلا وسهلا اجوبة لمن قال له مرحبا والتقدير ومرحبا بك واهلا
ومع الفا فتضرب الذكر صفحا اي انهملكم فتضربه كذا في التوضيح
وهو مبني على قول الزمخشري ان العطف على جملة مقدرة بين
الهمزة والعاطف وان الهمزة في محلها الاصلي وحبذا اختار
قوله فكان عليه ان يقول ليزيد ثم لانه قال في المغني مما تختص
به الهمزة انها اذا كانت في جملة بالواو وبالفا او بثم فدخلت
على المعطوف تنبيها على اصالتها في التقدير ومثل ثم بقوله تعالى
اثم اذا ما وقع امنتم به ثم ذكر ان الزمخشري وطائفة يقولون
ان الهمزة في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها
وبين العاطف هذا وقد قال في الكلام على قوله تعالى خلقكم
من نفس واحدة الاية في بحث ثم ان ثم عاطفة على محذوف
اي من نفس انشاها ثم خلق منها زوجها انتهى وهو مرجح
في ان المعطوف عليه بثم محذوف وزيد ام المنفصلة في نحو
قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة
حفت بالمكاره ام حسبتم وتدرج او كقوله فهل لك ام من
والد لك بعدها اي فهل لك من اخ ومن والد وبما فسرنا
به قوله هنا اندفع قول شيخ الاسلام زكريا رحمه الله ظاهر
كلامه ان ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك انما
ورد في الواو والفاء وثم وفي او وقليل قوله وعطفك
الفعل على الفعل يصح قال ابن هشام في تعليقه لا يتصور لهذا
مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف جملة لا الفعل وكذا
قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبني

ان

ان تقوم وتخرج ولم تقم ولم تخرج ويعجبني ان يقوم زيد ويخرج
عمرو فما لها جملة وقع فيها انتهى وجه ما ذكره في تصوير ذلك
ان الفعل المعطوف منصوب او مجزوم قلنا لا ان العطف للفعل لم يناسب
نصبه او جزمه لكن في المغني في بحث الجملة المفسرة ان الشلوبين
زعم انها يحتسب ما تفسره وانه استدل بظهور الجزم في قوله
لمن يحن نؤمنه يبيت وهو من فظهر الجزم انتهى المقصود منه
وفيه دليل على ان ظهور الجزم في الفعل لا يدل في كون جملته هي
المرتبطة بما قبلها لا الفعل وحده وسيأتي عنه نحوه تنبيهان
الاول قال الزمخشري في قوله تعالى اولم يهد للذين يرثون
الارض من بعد اهلها ان لو نشا اصبناهم بذنوبهم ونطبع
ان نطبع معطوف على معنى اولم يهد كانه قيل يغفلون ونطبع واجاز
عطفه على يرثون ونعقبهم بوجهين ضعف الاول قال لانه اضمار
لا يحتاج اليه وخطاه في الثاني لانه معطوف على الصلة فيلزم
ان يكون صلة وقال انه معطوف على مجموع الجملة المصدرة باداة
الاستفهام والاقرب انه معطوف على اصبناهم لانه بمعنى
نصيبهم الثاني سئل الشارح لعطف المستقبل على الماضي
المختلفين دون الزمان بقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك
خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
قال الشهاب رحمه الله وههنا بحث وهو ان الظاهر ان جواب
الشرط الجملة لا الفعل وحده ويدل على ذلك قول المغني الجملة
الخامسة اي مما لا محل له الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا
او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب
لو ولولا وكيف ولما والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما
الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها انتهى فانظر تصريحه
بان الجملة واقعة جوابا وبان المجزوم او المحكوم لمحله بالجزم
الفعل وحده فانه يفيد ان الجملة الفعلية وان جزم فعلها لفظا

او محلا بان جعلتها جواب الشرط وحينئذ فجزم يجعل في مثال الشارح
لعطفه على جعل الواقع في جواب الشرط وهو الذي في محل الجزم
لكن فقتضية كون هذا من قبيل عطف الفعل على الفعل ان لا يكون جملة
يجعل معطوفة لانه بناني ان ذلك من عطف الفعل وهذا يشكل
الحال لان جواب الشرط انما هو الجملة فاذا عطف عليه جواب اخر وجب
ان يكون جملة ولا يمكن جعل يجعل وحده جوابا لانه مفرد ولا جعل
جملته جوابا لانها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تبعية
للجواب اللهم الا ان يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها ويجعل الباقي
داخلا في الجواب بتبعيته وقد ظهر من ذلك ان اداة الشرط
تؤثر الاعراب في جزء الجواب وما عطف عليه دون جملتها فليتامل
انتهى وقد يقال المعطوف في الحقيقة هو الجملة وهي الموافقة
جوابا فاطلاق ان المعطوف الفعل يتسمح قال المرادي فان
قلت هذه المثل ليست من عطف الفعل على الفعل
بل من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض
منها انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف
الفعل انتهى وقد نقله الشهاب واقره قوله واعطف على
اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل مثالي الاول بقوله تعالى
صافات ويقبضن قال مولانا ابن كمال باشا توضيحا لكلام
الزمخشري لما كان الحث على الاستدلال على قدرة الله تعالى
بالطيران والاصل فيه بسط الاجنحة واما القبض فطار للاستظهار
على التحريك للبسط على الاتحريك لم يقل وقابضات ليدل على ان القدرة
على ما هو خلاف الطبع انما هي في البسط واما القبض فيطرا وقتا
بعد وقت لاحتياج البسط اليه في التحريك فان الطيران في
الهواء كالسباحة في الماء كان الاصل في السباحة مد الاطراف
والقبض انما يكون في نادرات الاستعانة على البسط فكذلك
في الطيران ومثل الثاني بقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وقول الشاعر اوصيني فتحمي او داج

قال

قال الشهاب المتبادر في الاية ان جملة يخرج هي الخبر الثاني لقوله
ان الله فالق الحب والنوى وانها التي في محل رفع على الخبرية
لا الفعل وحده ولهذا عد والجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها
محل من الاعراب وكذا قوله في البيت فذحبا المتبادر ان جملته
هي النعت لصبي وانها التي في محل الجر ولهذا عد والواقعة نعتا
مما له محل من الاعراب وحينئذ يشكل ان ومخرج وداج من عطف
الاسم على الفعل لانه يقتضي ان الخبر والنعت انما هو الجملة على ما تقرر
الا ان يجاب بان الجملة لما كانت في محل الرفع او الجر كان جزوها
كذلك فصح مراعاة ذلك في العطف عليه او يلتزم ان الفعل وحده
قد يكون خبرا او نعتا فيكون المحل له ويجوز العطف عليه بذلك
الاعتبار فيكون عطف المفرد المعرب بذلك الاعراب الخاص دليلا
على ان الواقع خبرا او نعتا هو الفعل وحده ولا يخفى بعده واما
الجواب بان الاسم معطوف على الجملة وهي ذات المحل فخروج عن
صورة المسالة فليتامل وقد يمنع الخروج عن صورة المسالة
بناء على ان المعطوف عليه الجملة لكن الطلق ان العطف على الفعل
لانه المقصود في المعنى بالعطف عليه انتهى وهذا الاخير ماخوذ
من الجواب السابق في كلام المرادي في عطف الفعل على الفعل
بقي ان هذا كله انما يقتضي التجوز في كونه من عطف الفعل على الاسم
وعكسه وبالعكس وفي الحقيقة المعطوف جملة على مفرد وبالعكس
فكان ينبغي التعرض لذلك فلم يذكره الناظم وشراحه وعدي في المغني
من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد قال وهي ثلاثة
انواع وجعل احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب
ان قدرت الواو عاطفة وقد نص على ذلك السعد في ارشاده
على اختياره والسيوطي في جمع الجوامع ومثله في شرحه بقوله
تعالى دعانا لجنبه او قاعدا قال فقاعدا عطف على لجنبه لانه
حال فهو في تاويل المفرد وبقوله تعالى بياتا وهم قايلون وافتقر
في الارتشاف على هذا ولعله لان مثال الاول لا يخلو عن نظر

الألوكة
www.alukah.net

لان المعطوف عليه الجار والمجرور وهو ليس بجملة نضاوي حاشية المطول للسيد مانصه فان الجمل التي لها محل من الاعراب موافقة في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه وبحث اذا روعي في التقنن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس فان وجيها ومن المقربين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في التكليم الى صيغة الفعل تنبيها على تجدده انتهى

البدل

قوله التابع المقصود بالحكم الى اخره فيه تقديم المحدود على الحد وهو خلاف المالوف كما مر التنبيه عليه ومع ان الحد قد شرحه في التوضيح بما لا مزيد عليه حسنه ومع ذلك فالامر فيه سهل فلا يحتمل الابتهاج به وعدل من جعل التسق برمته خارجا بقوله بلا واسطة جمع الاقسام المندرجة تحت شيء واحد في الخروج بقيد واحد وانتظار الشارح في الخارج به على المعطوف ببيل ولكن سيعرف ان ما عداه من اقسام العطف خارج بما قبله فقد تحامل عليه ابن هشام وتقييد التوضيح والاتموني العطف بلكن بكونه بعد الاثبات المنافي على قول الكوفيين القائلين بعطفها في الاثبات تنبيهات الاول صرح العصام في تعريف الفاعل بانه لا استاد في التوابع الا في النسق والبدل ونظر فيه الاستاد الصفوي الثاني قوله هو المسمى بدلا قال الشاطبي يعني المسمى في الاصطلاح الاشهر للنحويين وفي هذا اشارة الى ان تسمية المعطوف ببيل ولكن واوبد لا ليس باصطلاح نحوي اشتهر وانما هو اعتبار معنوي حين اسنوت مع بدل الاضراب في المعنى الثالث قال الشهاب اعلم ان قوله المقصود بودن بالحصر لانه اسم معرف بال فالمعنى التابع الذي

فقد

قصد دون متبوعه وحينئذ فقد يشكل فقد صرح الشيخ الرضي بمنع كون المقصود فيما عدا البدل الغلط هو الثاني فقط لان الاول منسوب اليه في الظاهر ولا بد من فايدة في ذكره صونا لكلام الفصحا عن اللغو لاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة خلاف الظاهر ثم بين ان الفايدة في بدل الكل واحد من ثلاثة لا استغراما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول متصفا بصفة والاول اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد واما التفسير بعد الابهام نحو برجل زيد ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير وفي بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ويجاب بان مراد المصنف وغيره بالمقصود هنا المقصود بالذات بالحكم فلا ينافي ان الاول مقصود لكن بالتبع للفوايد التي بينها فان قلت يرد على بدل الاضراب فان الاول فيه مبتدا بالذات للحكم فهو مقصود بالحكم ايضا قلت المراد بالمقصود بالذات للحكم قصدا باقيا معتبرا فخرج الاول من بدل الاضراب لان الاعراض عنه مما يبقى بقاء قصد والاعتداد به فتبين ان البدل مطلقا هو المقصود بالحكم دون غيره قلا اشكال قلت بل الاشكال باق فيما اذا عطف على البدل وكان المنسوب في الكلام مما لا يتبين ولا يتضح نسبته الا لمجموع البدل وما عطف عليه كما ختم رجلان زيد وعمرو اذ البدل حينئذ اصطلاحا هو المعطوف عليه وحده دون المعطوف اذ البدل لا يكون بحرف العطف وان كان له حكم البدل ودون المجموع والا لم يعرب كل واحد منهما بالبدلية اذ جزء البدل لا يستحق الاعراب بالبدلية ونظير ذلك ان تابع الخبر ليس خبرا لكن له حكم الخبر وكذا تابع النعت والحال ولذا اطلق في التوضيح الاعتراض على السكاكي حيث جعل المعطوف والمعطوف عليه

فقد اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل الاول مشتمل على
الثاني بدليل اعجبني زيد علمه وقيل العكس بدليل سلب زيد
ثوبه فان الثوب قد اشتمل على من لبسه ومن قال ان الاول يشتمل
على الثاني فيكون اشتمال زيد على الثوب بطريق الملك وتوقف
ابو حيان في ذلك قال ويلزم على ذلك جواز ضربت زيدا عبده على ان
عبده بدل اشتمال ولم يقل به احد وقيل شيء اشتمالا للقدر
المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق وقيل كل واحد
منهما مشتمل على معناه بطريق الاجمال وهو التحقيق وقال
الشاطبي معنى اشتمال العامل ان معنى العامل يتعلق به وان تعلق
في اللفظ بغيره ويرد عليه بدل البعض فيلزم ان يسمى بدل
اشتمال **تنبيه** قال ابن هشام رحمه الله بدل
الاشتمال ضربان احدهما ان يكون مصدرا وهو الغالب وفيها اربعة
اقسام احدها ان يدل على معنى قايم بمسمى المبدل منه كعجبت
من زيد حلمه وقوله ومما الغينني حلمي مضاعا الثاني ان يكون صادرا
منه نحو عجبت من زيد قرائته وقوله

يعجبك الاحسان كل الناس ومن رجاك امن من باس

الثالث ان يكون واقعا فيه نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وقوله لقد كان في حول ثواء ثويته الرابع ان يكون
غير مصدر بشرط كونه ملابسا له صالحا للاستغناء نحو قتل اصحاب
الاخدود النار بخلاف عجبت من زيد اخيه فانه وان كان ملابسا
له لكنه لا يغني عنه فاما هذا بدل اضراب ونحوه **قوله** او
كمعطوف بل هذا اشارة الى ان بدل المباين وهو ثلاثة اقسام كما فصله
الشراح ان هنا امرين الاول ان الاقسام الثلاثة على التقدير بن
يتصور مثلها مع كون الثاني بعضا وما يستدل عليه بان يصدر
بلفظ الكل والمشتمل بلا قصد او مع قصد تنبيه فساده بان يعتقد
ثبوت الحكم للكل حقيقة مثلا كما لو قال اكلت زيدا الرغيف معتقدا
ان زيدا اكل جميعه ثم تبين فساد هذا الاعتقاد او لا مع تنبيه

فساده

فساده فهل يسمى مثل ذلك بدل اضراب وغلط كما يسمى بعضا واشتمالا
فيكون بين الاضراب والغلط وبين البعض والاشتمال عموم وخصوص
من وجه فضمنية قول التسهيل وبدل اضراب او بدا ان بين الاول
مطلقا اي لا يكون موافقا ولا جزءا ولا ملابسا له انه لا يسمى بما ذكر وقد
يستشكل لوجود معنى الاضراب والغلط فيه وعدم فايدة بدل البعض
والاشتمال السابقة عن الرضي لتوقفها على فقد الاول ايضا فقدا
معنى او حينئذ فقد لزم خروجه عن سائر اقسام البدل فاما
ان يكون قسما اخر ولم يقولوا به واما ان يكون التركيب فاسدا وهو
ابعد ليعتمد ولعل الاوجه حذف تقييد التسهيل بقوله مطلقا
فيدخل في البدل المباين ما لو كان الثاني جزءا وملابسا كما هو مقتضية
التوضيح ويندفع الاشكال ثم اما ان يعتبر في بدل الكل والبعض
والاشتمال ما يخرج البدل المباين عنهما على التقدير فتتباين الابدال
الثلاثة واما ان لا يعتبر ذلك فيكون بين كل من بدلي البعض والاشتمال
والمباين عموم وخصوص من وجه الثاني كلام الشارح كالصريح
في تخصيص قول الناظم او كمعطوف بل على بدل البدا وعدم تعلقه
ببدل الغلط والنسيان ومدا غير مستغنين بل يصح تعلقه بالاقسام
الثلاثة بناء على ان المراد بكونه كالمعطوف بل تبعيده مع الاعراض
عن متبوعه ولا شك في شمول هذا المعنى لجميع تلك الاقسام
وحينئذ فتقدير قوله وذا الى اخره واعزوا الى المماثل للمعطوف
بل للاضراب اي اشبهه له وسمه به ان صحب قصد المتبوعه
وذا دون قصد غلط اي والمماثل للمعطوف بل اذا لم يقصد
متبوعه غلط او يسمى غلطا او بدل غلط **تنبيه**
زاد بعضهم بدل كل من بعض بقوله

كاني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونقله الجمهور وتاولوا البيت بان اليوم بمعنى الوقت فهو بدل كل
وفي شرح بانت سعاد عند قوله فقلبي اليوم متبول ان اليوم
يطلق على اربعة امور مقابل الليلة ومطلق الزمان ومدة القتال

شبكة الألوكة www.alukah.net

من تعدد الخبر ولا يخفى ان المعطوف عليه وحده فيما ذكر ليس مقصودا بالحكم وفضلا عن كونه المقصود بل المقصود المجموع وليس بدل على ما تقرر قلت الحضرامي اي الذي قصد دون منتوعه والمراد انه الذي قصد كذلك ولو في ضمن غيره او ولو مع تابعه فان قلت كون البدل المعطوف عليه دون المعطوف يشكل في البدل المطابق اذ البدل حينئذ غير مساوية المعنى للمبدل منه بل المساوي له كذلك دون مجموعهما قلت يمكن ان يكون المراد بالمساوي له في المعنى اعم من المساوي مع تابعه ثم رايت الدماميني في قول التسهيل وطابق اي بدل الكل ايضا في التذكير والتانيث والافراد وضديه ما لم يقصد التفصيل اي كما في ادن لها ينفسين نفسي في الشتاء ونفس في الصيف قال وقد يقال ان المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق ثم قال غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فانما هو العامل في كل واحد منهما مع انه بمفرده غير بدل انتهى وما ادعاه من ان البدل المجموع فيه نظر والظاهر ان المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتامل انتهى بحروفه وانما سقناه برمته ليتجلى الذكي الممارس للفن منه فانه من قوله فان قلت بل الاشكال باق الى اخره كلام غير محرر لان البدل هو المجموع لكنه من حيث هو مجموع لا يكمن اعرابه وان كان هو المستحق للاعراب واعراب احد الجزين دون الاخر تحكم فاعرب كل جزء باعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم وبه يندفع بحث الدماميني كما لا يخفى وكون البدل لا يكون بحرف العطف مر في النعت مافيه وافاد هنا في الحال ما يتعلق به واعتراض الموضح على الشارح غير مسلم فتدبر القول ولا تغتر بجلالة القايل بهذا وكون المبدل منه في حكم الطرح او لا حررناه في حاشية القاسمي وسياتي اشارة عند قوله كان

انتهاجك

انتهاجك استمالا قوله مطابقا هو الذي تكون ذات عين ذات المبدل منه وان كان معنوما مغايرا بين فهما كالمبتدا والخبر فقول الشارح المساوي له في المعنى لا يخلو عن نظر قال في التسهيل وقد يتحد ان لفظا ان كان مع الثاني زيادة بيان انتهى مثاله قراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها قال ابن جني ابدل الثانية من الاولى لانه في الثانية ذكر سبب الجثو قوله او بعضا كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير منهم بدل من الواو الاولى والثانية عايدة عليها كثير لانه معتمد رتبة وانما لم يجعل مبتدا والجملة قبله خبرا لانه كما قال السيوطي ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع كذا في شرح التوضيح وفيه نظر لان التقديم في مثل هذا جايز وانما يكون ممتنعا اذا كان الفعل رافعا لضمير مستتر ويجيء في الاية احتمالات اخر ذكرها وردها في شرح التوضيح ولا بد من استمال هذا البدل وبدل الاستمال على ضمير مذكور او محذوف وقال الناظم الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه قال في الكافية وظاهر التسهيل انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه كال وقول الشارح وقد يخلوان بعني البعض والاشتمال عنه بعيني الضمير ظاهره انه لا يقدر وفي شرح التوضيح في باب الاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير بعد قوله لان قوة الى اخره قد يفهم منه انه لا ضمير لا لفظا ولا تقديرا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره ولا يجوز ان يكون الرابط هنا غير الضمير كما في المغني قوله او ما يشتمل اي بدل الاشتمال فما مصدرية والقايم مقام فاعل يشمل الجار والمجرور وضمير عليه الاظهر عوده للتابع لا للمتبوع اي هو مشتملة وضمير عليه الاظهر يشمل للتابع وعليه للمتبوع او بالعكس او ضمير يشمل للحكم وعليه للتابع

والدولة قوله كذا ره خالد انظر الشاطبي هنا بان الناس
شرطوا في بدلي الاشتمال والبعض شرطين ان يكون الفعل عند
اسناده الى الاول يستدعي الثاني ويكاد يطلبه وان يصح
اسناده الى الاول مقتضرا عليه مع ارادة الثاني فيجوز في بدل
الاشتمال اعجبتني الجارية حسنها ولا يجوز اسرحت القوم
دوابهم اذ لا يصح الاقتصار على اسرحت القوم وفي بدل البعض
جذع زيدا نقه دون قطع زيدا نقه لانك تقول جذع زيد وانت
تريد جذع انقه ولا تريد قطع زيد وانت تريد قطع انقه وقد
اهمل الناظم هذا الاشتراط ومثل ما يقتضي خلافه وهو قوله
اعرفه حقه اذ يستقيم ان يقال عرفت زيدا اذا عرفت حقه لصحة
تسلط العرفان على نفس زيد وان لا يراد الثاني وقوله قبله
اليدا اذ لا يقال قبلت المرأة اذا قبلت يدها كما لا يقال قطع زيد
اذا قطع انقه ثم اجاب بانه لعله لا يقول باشتراط
ما ذكر قال الشهاب ولك منع ان ما مثل به المصنف يقتضي
خلاف ذلك الاشتراط اذ ليس المراد الا دلالة الاستدعاء الى الاول
على الثاني على الاجمال لا على التعيين كما صرح به الرضي وغيره ولا حقا
انه يفهم عرفا من قولنا عرفت زيدا معرفة ما يتعلق به لا معرفة
لحمه ودمه ومن قولنا قبلت زيدا تقبيل شيء من اعضائه مما جرت
العادة بتقبيله لكرامته كيده ورأسه دون ظهره ومنكبه
على ان التمثيل كثيرا ما يكون على سبيل الفرض لمجرد التوضيح فلا يدل على
ما يدل عليه مما ليس بمقبول انتهى قوله ومن ضمير الحاضر الظاهر
لا تبدله الا ما احاطة الخ يبدل الظاهر من الظاهر والظاهر من الضمير
نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره بدل من الهاء
ثم ان كان ضمير غايب كما ذكر فبلا شرط وان كان ضمير حاضر فبالشرط
الذي ذكره الناظم وان لا يكون لازم الاستتار كما نقله الرضي
عن الناظم قال واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس
الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك استقبحا لابدال الظاهر مما لا

يقع

يقع ظاهر او لا ضمير ايا رزا ولا يبدل المضمر من الظاهر كما في التسهيل
وان ذكر ذلك الشارح قال الموضح وقول التوضيح النحويين رايت
زيدا اياه مصنوع ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو رايتك انت
ومررت بك انت مما اختلف فيه الضميران في حكم الاعراب من التوكيد
لا البدل اتفاقا ونحو قمت انت مما اتفق فيه الضميران فيما ذكر عين
البصريون فيه التوكيد واجاز الكوفيون التوكيد والبدل قال
المفيد والظاهر في رايتك اياك جواز الوجهين والالف الفارقة
بينه وبين قمت انتهى واقول قال الشاطبي نبئت عن العرب
انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقال جيت
انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا اردت البدل وافقت
بين التابع والمتبوع فقال حيث انت ورايتك اياك ومررت به
به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل
س ونقلناه عنه ونحن المامون عما يقولون فهم المشافهون للعرب وعرفوا
مقاصدها فلا يعارض بقياس بان يقال نسبة المنصوب المنفصل
من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل والمرفوع توكيد باجماع
فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق تحكم انتهى وهو صريح في تجويز
البصريين التوكيد والبدل في جيت انت ومنعهم التاكيد في رايتك
اياك بدلا لا توكيدا انما هو احسن مما قال الشاطبي لان كلامه
مشكل لاقتضائه ان مررت به به بدل لا توكيد عند البصريين
وهو خلاف ما صرحوا به في باب التوكيد كما مر قال الناظم ولا
بد لفظ ضمير منفصل الا مع اللفظ الذي به وصل ولذا اطلقوا انه
لا يبدل ضمير من ضمير لكن ينبغي ان يكون المراد وجوبا لما علمت من
جواز الوجهين في قمت انت ولذا قال بعضهم اقتضى كلام التوضيح
اي لقوله لا يبدل المضمر من المضمر ان مررت بك بك توكيد وصرح
الرضي به خلافا للزمخشري في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين
بين المنصوب والمجرور ان المجرور لو كان بدلا لم يجد معه العامل
فاعادة العامل دليل على التاكيد انتهى لكن في قوله لو كان بدلا لم يعد

معه العامل نظرا لان العامل قد يعاد مع البدل نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وفي المنهل الصافي للدماميني وقد يكرر عامله حالة كونه حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم قوله الا اما الخاطئة جلا كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذا اعيد اللام مع البدل فان قيل اذا اعيدت اللام كيف يقال انه بدل مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تكرار العامل اي نقديره وقال في التصريح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه قلت وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي انه بدل وكونه على تكرار العامل لا ينافيه بل يقتضيه والظاهر ان العامل هو الاول لا الثاني لانه موكد وقولهم العامل في البدل مقدر محمول على ما اذا لم يظهر موكد الاول وسبق في بحث التوكيد اللفظي نحوه وسيأتي في مسئلة البدل من اسم ضمن معنى الشرط وخرج بقوله ما الخاطئة جلا ما لم يكن فيه معنى الاخاطة ففيه مذاهب ثالثها انه يجوز في الاستثنا وذكر لاشوني الاقوال قبل قوله او اقتضى الى اخره فقال الشهاب ذكر الخلاف في بعدا قبل قوله او اقتضى الى اخره يقتضي انه لا خلاف في البعض والاشتمال مع انه غيره كالسيوطي لم يحك الخلاف الا بعد ذكرهما **تنبيهان** الاول قال ابن هشام في التذكرة مثل المفيد للاخاطة المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا او قال الشاعر بنا تميما يكشف الضباب الخ فيه من البيان ما ترى عندي ولم ار بعد الاحد اثنتي ويدل عليه ما سمعه الكسائي بكم ترتيش كعبا كل معضلة الثاني قال ابن هشام في الحواشي كيف يتصنع بما جا في الذكر المشهور خشع لك سمع وبصري ونحي وعظمي

وما

وما استقلت به قدمي لله رب العالمين قوله او اقتضى بعضا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي لكن قال ابن هشام في التذكرة هذا غلط لانه يصير معناه اوعدني رجلي بالسجن والقيد وانى لا توعد بالسجن فان قلت اجزه على سبيل شراب البان وسمن واقط قلت شرطه تاخر المتجوز فيه وقد ردوا على المنتبي في بيته لم يراع فيه ذلك وانما البيت من باب العطف على معمولي عاملين فالرجل عطف على اليا والاداهم عطف على السجن وقدم الرجل ليلي المجرور كما في قولك في الدار زيد والحجرة عمرو فان قلت يلزم على ما قلت اوعدني رجلي والرجل لا تواعد قلت هو لازم على البدل ايضا لانه في تقدير التكرار فان قلت على قول ابن مالك يقال اخبر عن المبدل منه بالسجن وعن البدل بالاداهم قلت لا يصح الا ان يخبر عن احدهما الثاني وهو الكثير لانه المقصود واما الاول وهو قليل واما ان يجمعوا بينهما فلا يعرف انتهى قوله كانك ابتهاجك اشتما لا اعلم ان الكثير كون البدل معتمدا عليه نحو ان زيدا عينه حسنة وان عينة احفتها بنصب العين والحفن فانت المخبر في الاول وذكره في الثاني ولو لان المعتمد عليه هو البدل دون المبدل منه لوجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني وقد يكون الاعتماد على المبدل منه كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب

ولم يقل تركا هذا حاصل التسهيل وشروحه ومر انفا عن ابن هشام في التذكرة وحينئذ فليس المبدل منه في نية الطرح وانما بل هو الكثير واذا علمت ذلك فقول الناظم اشتما لا بطريق الغيبة جري على الكثير والا لقال استملت بالخطاب فلا وجه لما قيل لعل ضمير الغيبة بملاحظة البدل او التقدير شخص اشتما لا قوله وبدل المضمن الهمز الى اخره اي اذا ابدل من اسم ضمن معنى همزة وجب في البدل ان يلي همزة الاستفهام ليستوي البدل والمبدل منه

في لفظ الاستفهام كقوله تعالى ما جيتم به السحر فبين مد فهو بدل من ما وهي استفهامية مبتدأ وجيتم به خبر ومن قصر فهو خبر عن ما وهي موصولة مبتدأ وقيل غير ذلك وقد حذف الهمزة في قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم حيث لم يقل اعن النبأ العظيم وقيل ان عن الثانية متعلقة بفعل محذوف اي ليتساءلون عن النبأ العظيم وحذفت الهمزة بمباشرة هذا البدل لانها ام الباب وخرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلي البدل ذلك نحو هل جاك احد زيد او عمرو ومثل المضمن معنى همزة الاستفهام المضمن معنى ان الشرطية نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وقيده في شرح التوضيح بقوله بدل تفصيل ثم قال وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومين بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الها وكذا قال ابو البقاء ولذا اقتضر الناظم على الاستفهام وكذا التسهيل على ان مسألة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتدا فيكون البدل مرفوعا بالابتدا ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جايز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان ما يفسره وجوابه ان انما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور قال الشهاب ويؤخذ من ان البدل هنا للتفصيل اختصاره هنا في بدل الكل اذ التفصيل يقتضي ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود اقصدا تاما فيما مطابقا للاخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود وبدل النسيان لان الاول غير مقصود قصدا تاما فيما لتبين فساده وبدل البعض وبدل الاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحونا الكلت اثلث الرغيف اخر نصفه من بدل الكل لان المراد بما المفهوم الشامل للثلث الرغيف ونصفه فيهما

مطابقان والثاني بتفصيل للاول ويجاب عما اورده من الاشكال بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا استعملت في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده من كلامه وان اوهم قوله لبيان المعنى خلافه لايهامه انها مستعملة في الشرطية هذا ويمكن ابن هشام وغيره ممن يسوي بين الاستفهام والشرط ان يتخلص عما قيل عن الكشاف اما بمنع البدلية فيه واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واعلم ان ظاهر قولهم ان ان جيء بها لبيان المعنى لا للعمل يرد بان ذلك على القول بان البدل من جملة اخرى فيكون زيد في المثال مرفوعا بالابتدا على ذلك القول ويقدر له خبر وقضية ذلك انه لو قدر خبره فعلا لم تواقر معه لا يجوز ذلك الفعل لعدم الجازم لان ان لا تعمل لها وقد يشكل بهذا بفوات معنى الشرطية وقد يمنع ذلك لانه يفهم من اقوم معه شتيبة فتمامه لقيامه ومعه معنى التعلق او يجعل التقدير فتاتي متعلق بقيامه مثلا انتهى بنوع تغيير قوله وبيد الفعل من الفعل ذكر الشاطبي ان الاقتسام المذكورة في بدل الاسم من الاسم يجري فيه وقد ذكرها في شرح التوضيح واقتفى كلام المرادي والاشموني ان بدل البعض غير جايز فيه وادعى السيوطي عدم الخلاف في ذلك قال لان الفعل لا يتبعض فالاسم لذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل اي الحدث بالاشتمال ومثل لبدل الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيما عف بدل من يلق قال بعضهم ولهذا اجزم وبه يندفع قول المفيد الظاهر انه من ابدال الجملة من الجملة الذي هو تسمية ابدال الفعل من الفعل انتهى ومر في عطف الفعل على الفعل ما يعلم منه تحرير القول في ذلك وعلل التمثيل كون ذلك من بدل الكل بقوله لان مضاعفة العذاب تحيق الاثام وجعل المرادي والاشموني الاية من بدل الاشتمال وقال بعض شيوخنا ينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة

على المشتمل الاول او الثاني او العامل وينبغي تحرير هذه المسألة
فان قولهم وانما اسند اليه على قصد غيره غير بيّنات هنا ومثل لبدل
الاشتمال بقوله

ان على الله ان تتابا ... فواخذ كرها او يجيء طايعا

قال لان الاخذ كرها والمجيء طايعا من صفات المتابعة ولا يخفى ان فيه نظر
ان يتعاقب في الاية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات فاعل الاثام
وقد قال ابن الخباز بعد انشاد البيت وينبغي ان يكون هذا من بدل
الكل من الكل لان المتابعة اما كره او طوع ومنهم من يسميه بدل
اشتمال انتهى وتلخص ان الاية والبيت يصلحان للمبدلين لامكان جريان
كل من التعليلين فيهما قال ابن هشام في الحواشي ينبغي ان يشترط لابدال
الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمن
فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جيبني تمشي الي اكرمتك انتهى
وقال ايضا ما نصه قوله لكن يميل الينا مقتضى كلام ابن معط
وابن الخباز انه لا يجوز هذا المثال لان ابن معط قال ويبدل الفعل من
الفعل اذا كان بمعناه وقال ابن الخباز وانما يكون ذلك اذا تزادف
اللفظان كقولك من باتني يميل الي اكلمه لان يميل في معنى بات فان قلت
من باتني يضحك رفعته وجعلته حالا لانه ليس في معنى بات انتهى
وهذا كله بعد ثبوت بدل الاشتمال والبعض في بدل البعض من الفعل
لا يرد وكانهم لم يثبتوا فيه الابدال كلي من كل والا لم يكن لما ذكروه وجه
فتدبر وذكروا ان الجملة تبدل من الجملة ومثل يشترط اتحادهما بالاسمية
والفعلية قال في المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس وقال
بعض المتاخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز
كون الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع
ذلك انتهى فانظره مع ما نقدم عنه في ابدال الفعل من الفعل من اشتراط
الاتحاد في الزمان وقال في شرح التوضيح ان الاقسام يجري فيها الا في بدل
الكل لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وهو المقصود هو الثاني
وهو لا يتحقق في الجمل سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني

في

في شرح التلخيص انتهى اقول تحقيق هذا يطلب من حواشي شرح
التلخيص لكن ينبغي التنبيه على انه قال في شرح الفوايد الغياثية ان
قولنا فتقنا بالاسودين فتقنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطية لها كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل
من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت
الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قال الشهاب وعلى هذا
فلعل المراد يكون البدل مقصودا بالنسبة ما يعم قصد الاخبار بن
والاثبات فيشمل الجملة التي لا محل لها وان الجملة تبدل من المفرد كقوله
يا لله اشكوا بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان قال
في شرح التوضيح بدل كل وافتقاره عليه يفهم ان بقية الابدال الاتية
هنا قال بعض شيوخنا ولا نسلم ان الجملة المؤولة بالمفرد عين المفرد بين
قبلها والظاهر انها بدل اشتمال منها انتهى واقول ذكر الفارضي
انه بدل اشتمال لكن فيه بحث كون بدل المفصل من المجمل بدل كل
ان ما هنا كذلك لان ما منا كذلك لان ما منا عكسه في العبارة والمعنى
واحد فتامل ويبعد المفرد من الجملة نحو لم يجعل له عوجا قيما لان
جمله لم يجعل له عوجا قيما لان جمله لم يجعل له في معنى المفرد اي جعله
مستقيما فيما ذكره في البحر والله اعلم انه قال في المغني في بحث الجملة
المفسرة ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة
انتهى فاحفظه فلم يذكر ذلك الا في هذا الموضع وفي المرادي
ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح
بقوله اقول له ارحل لا نقيم عندنا الا ان قال وفي الارتشاف
وما استدلوا به لا تقوم به الحجة انتهى وقضيته ان الجمهور يثبتوا
وقوع البدل جملة فليحرر وينبغي انه ينبغي كما قال ابن هشام ان يجوز
ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في الفعل نحو زيد مستق
يخاف الله او يخاف الله مستق انتهى وكون الفعل هو البدل او المبدل
منه وحده دون الجملة يحتاج اليه الا عند امر عنه بنظير ما مر في عطفه
على مثله وعلى اسم يشبهه فتذكر قال الشهاب وسكتوا عن البدل

www.alukah.net

رحمه الله تعالى وتبعه ابن الحشاب بل جعلها كلمة مستقلة
اذا الابتداء بتعريف والجرف بريء منه وتبعهما الموضح لكن قال
في المغني يحتمل ايا وقد نقل بعضهم ذلك قال فاما صاح يرجوان يكون
حيا ويقول من فرح هيارب قوله لذي اللبس اجتنب فان حقيق
اللبس تغيبت وانجيب عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك
من اسمه زيد ان تقول وازيدا اذ لو انبئت بيا قلت يازيد لم يرد
به مندوب او غيره والتغيير الندبة بالالف نحو يا زيدا الان
الالف مشترك بين المندوب والمنادى المستغاث قوله وغير
مندوب الى آخره اشارة الى مسئلة حذف حرف النداء اما حذف
المنادى وابقاء حرف النداء الجزم الناظم بجوازه قبل الامر والدعاء
وخرج عليه قوله تعالى الا يا اسجدوا وقوله يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على جمعان من جار قوله وضمر نداوه
شاذ وورد بصيغتي المنصوب نحو يا اياك قد كفيتك والمرفوع
يا انت وصرح المرادي بان الاول هو القياس والثاني من نيابة
بعض الضمائر عن بعض انتهى وقد يقتاد لي الذهن عكس
ذلك لان الضمير كالمفرد المعين فيستحق الضم فصيغة المرفوع
هي الاصل وقد صرح الشاطبي بان الضمير اذا نودي قدر فيه
الضم لانه ذكره في شرح قوله وانو انضماما مرما نوا قبل النداء الكن
اقتصر على صيغة المرفوع تنبيه مما يلزمه
معه الحرف ايضا لفظ الجلالة كما قال في التسهيل قال الحفيد
وانما استنع حذف حرف النداء من اسم الله والضمير لان نداء كل منهما
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل
والحذف انما يكون لدليل قال الشهاب فانظر وجه مخالفة
القياس في الله بل هو ان فيه الى آخره وما علل به الحفيد
عدم الحذف في الجلالة محل نظر قال ابن الخباز منع يجيء
الحذف من اسم الله واحتج باستنباه النداء لغيره وفيه نظر
لانه اذا قيل الله اغفر لي لم يشتبه وانما الصواب انهم لما عوضوا
الميم في آخره لم يجز الحذف لئلا يذهب العوض والمعوض منه

كما

كما انهم لما قالوا في فرازين فرازنة لم يجز فرازن انتهى وقال
بعضهم لما كان اصل قبيه لام التعريف ان يوصف به اي عومل
معاملة ما وصف بها وذكر في شرح التوضيح مما يمتنع فيه حذف
حرف النداء المنادى البعيد وعلله بان المراد فيه اطالة الصوت
وفيه اشكال لان يا للبعيد ولا يقدر عند الحذف سواها فلا يحذف
الا اذا لا معنى لحذف الشيء وتقديره غيره وبهذا ذلك اختص
الحذف بها وحينئذ فجواز الحذف ينافض امتناعه في المنادى البعيد
اذ لا بد حل عليه سواها وقد تبين انه لا يحذف سواها ويجاب
بان البعيد الذي له يا اعم من البعيد حقيقة والبعيد حكما او البعيد
حقيقة وحكما والبعيد الذي يمنع الحذف الحذف معه البعيد
حقيقة وحكما كما في الغافل البعيد المسافة وبعض افراد البعيد
حكما كالغافل الشديد الغفلة والنائم الشديد النوم وبعض افراد
البعيد حقيقة فقط كان طالت المسافة بينك وبينه بخلاف
ما عدا المذكورات فيجوز الحذف فيه على انه يجوز نداء القريب
بما للبعيد توكيدا فاذا نودي القريب بها جاز حذفها فان قلت
جواز الحذف بناء على التوكيد المقصود حينئذ قلت
قد تقدم ما في ذلك من النزاع لمن يقول بعدم التنافي يقول
بمثل ذلك هنا قوله وذا في اسم الجنس والمشار له قل قال
بعضهم انه ممتنع وانه انما امتنع حذفها معه اي اسم الجنس لانه
ان كان نكرة لا يجوز حذفها معه اي اسم الجنس لانه ان كان نكرة
لا يجوز حذفها لانه انما يستغني عنها اذا كان المنادى مقبلا على
المنادي وعنها انما يقوله له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان
معرفا بحرف التعريف فكذلك لان حرف التعريف لا يحذف مما لا يوقف
عليه لئلا يظن فيه حال التنكير وقال بعضهم لا يجوز حذفها
من اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار به الى المخاطب
وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا تنافر
فلما خرج عن وضعه بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج لبيان علامة

ظاهرة دالة على ذلك وبحرف النداء تنبيهان الاول
لا يبنى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان
عن س وستعرف وجه ذلك عن قريب الثاني مما سئل به
الشارح للمحذف قوله نعايا تراهنتم هو لا خبرا او تقتلون حالا لما فيه
من لزوم الحال التي بانها ان تكون غير لازمة ومن ان يجعل خبرا
ايضا وهم اشيرو موصول صلته تقتلون لان الموصول اذا وقع خبرا
عن ضمير حاضر كانت صلته بلفظ الغيبة كان حقه على هذا التقدير
ان يكون يقتلون باليا ما تنتين من تحت ولا يكون صلته والحالة
هذه بلفظ الحضور الا في شذوذ ذلا يلتفت اليه قال ابو عثمان
لو سمعناه ما قلناه قوله وابن المعرف الخ قال ابن هشام
لشبهه بالضمير في ثلاثة اوجه الافراد والتعريف وتضمن
معنى الخطاب ذكره ابن يعيش ونحن اسرا لفظي وهو الافراد وامران
معنويان وهما التعريف والخطاب فان قلت
التضمن وقد اعربوا كلهم الظرف مع قولهم انه بما تضمن معنى في
قلت المؤثر مجموع الامور الثلاثة انتهى وتقدم
في باب الظرف ما يغني عن الاعادة فلمن تذكر واعلم انه لا يشكل
علينا ما قاله السهيلي من ان الاسم لا يبنى الا لشبهه الحرف لا لمشابهة
الاسم المبني لان ذاك الاسم لا الا لعارض كما هنا فلا حاجة
للقول بانه انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولا فرق في التعريف بين ان يكون
سابقا على النداء وعارضا فيه خلافا لمن قال ان تعريف العلمية
يزول بالنداء ان قلت العلم اذا اريد اضافته
نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود
من الاضافة التعريف المضاف اليه اذا كان المضاف اليه
معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقاء تعريفه
كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة لها وليس المقصود من النداء التعريف
بل طلب الاصغاء لما يلقى الكلام الذي فلا حاجة لما تنكير المنادى اذا كان

معرفة واعلم انه يفهم مما ياتي في الاستغاثة ان محل البناء هنا ما لم
يجر باللام تنبيهان الاول قال في التسهيل يجوز نصب
ما وصف من معرف بقصد واقبال انثى ويتساوى للوصف
بجملة والوصف بظرف والوصف بمفرد وقد مثل له شراحه بجميع
ذلك وفي قوله يجوز اشعار بعدم وجوب النصب وهو كذلك فيجوز
البناء على الضم وذلك باعتبارين مختلفين لان النداء ورد على
الموصوف وصفته وجب النصب وان ورد على الاسم غير موصوف
فلا يمنع من البناء على الضم لان الصيغة انما تزد على المنادى وحده
وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز
الامران فيجعل الصفة سابقة على النداء يندفع الاشكال
بان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف فكيف وصف
بهما ما هو معرف بالقصد والاقبال بل وصريح النكرة في مثل يا رجلا
عالما ومقتضى ذلك انه لا يجوز الوصف بالمعرفة فلا يقال
يا رجلا الظريف اقبل بخلاف الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين
فيجوز وصفه بالمعرفة فلا يقال لان الشبيه حصل فيه بغير
اللفظ وقصد به معين قبل اللفظ قال الرضي واذا لم نجعله
علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لتقدم
القصد كما في رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه طريقا وثلاثة
وثلاثين ظرفا ويا عبدا حارسا شعبي غريبا وتقول في المعرفة
يا حسنا وجه الظريف وثالثة وثلاثين الظرفا وكان القياس
في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل
القدوس واذا ابجزوى الدراسة لكن كره وصف الشيء بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير
انه كان موصوفا بتلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول
يا حليما لا يعجل اغفر الذنوب انتهى ومقتضاه ان الموصوف
اذا اعتبر ورود النداء عليه قبل الصفة وبني على الضم يتعين
وصفه بالمعرفة وفي شرح التوضيح ما يخالفه حيث قال

فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف
بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكي يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث واخبرس بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة
الطارية ما لا يغتفر في الاصلية فتامل ونقل عن ابن هشام
جعل الجملة في نحو يا خليليا لا يجعل في موضع الضمير المستتر في الوصف
ومو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو قال مناجيها فهو من السببية
بالمضاف واعلم ان النكرة الموصوفة بمفرد ان نصبت وجب
نصب وصفها وان بنيت على الضم وجب في وصفها الرفع والنصب
كما دل عليه كلام الدماميني وقال السيوطي في شرح جمع الجوامع
اما النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز نداؤها وفاقا
ومي من شبيه المضاف فتنصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجى لكل
عظيم الا ما تحلة من ذات عرق وقيل يجوز فيها البناء والنصب
قاله الكسائي انتهى وقضيته استواء البناء والنصب
بالنكرة وينصب وان بناؤها على الضم انما يجوز عند الكسائي وانه
مع كونها من شبيه المضاف والتحرير ما سلف فتدبر ومن نداء
المفرد يا ادا اقوت بعد انزالها وليس افوت صفة والا لقيل
اقويت ومن المفرد انثى عشر فاذا ناديت من سميته بذلك قلت
يا اثنا عشر بالالف لان الاشتهر بيني هنا عاما يرفع به ولا يتوهم
انه بمنزلة المضاف سواء حذف النون لان النون لما حذفت
نزلت عشر منزلتها فصار في الحكم بمنزلة فوك اثنان ولو ناديت
هذه الكلمة لقلت يا اثنان وكذلك اثنا عشر ونقل عن
الكوفيين انه يلحظون فيه الاضافة فيجيزون يا اثني عشرة
بالياء مسايمة للمضاف في حذف نونه واجازا بن كيسان الوجهين
الثاني في شرح التوضيح ان المثنى والجمع كواحده يبني على
ما يبنى الضمة وما الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وفي دعوى
الاتفاق نظر ظاهر والظاهر ان من يجعل اعرابهما بحركات مقدرة
يجعل الضمة هنا مقدرة وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر

ان

ان بناءهما على الالف او الواو ما نضه او يقال الضمة مقدرة عليهما
عند من لم يجعلهما حرف اعراب قوله انوا نضمام ما قبل
النداء يعني انه اذا نوى المبني كاسم الاشارة والمزجي المختوم
بويه قال الشاطبي وبا انت وبا من فعل كذا انتهى والاسنادي
بناء على انه مبني كما قال في شرح التوضيح انه المنقول وان اقتضى
قول الموضح والمحكي كالمبني انه ليس مبنيا وكلام السيد في حاشية
المتوسط في موضعين صريح في انه معرب تقديرا فدر فيه
البناء على الضم فتقول يا هذا ويا جذام ويا بارق نحره
فتحكيها بلفظها وتقدر ضمة البناء في اخر الكلمة فان قيل
المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب
ان المقدر هنا حركة بناء لا اعراب كتقدير الفتحة في الماضي اذا اتصل
به ضمير الرفع المتحرك او واو الجماعة وبهذا يعلم انه لا يقدر الضم
في المبني المذكور لو اضيف نحو يا سر الزمان لانه لا يستحق البناء
على الضم وان شمله عموم قولهم يبنى على الضم المبني قبل النداء
يشمل قولهم ما كان مبنيا قبل النداء ما كان بناؤه عارضا بسبب
الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد يقال كلامهم انما هو
في المفرد والمضاف منصوب لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان
مبنيا قوله والمفرد المنكور ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع
كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين
او يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة قوله
والمضاف لا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو غلامك لان المنادى
حينئذ غير مخاطب ولا ينادى من ليس بمخاطب قوله وشبهه
قال الشهاب عبر في التسهيل عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل
فيما بعده ولا ما قبل النداء بعطف بسق انتهى ظاهر ذلك ان الموصول
نحو يا من فعل كذا من باب المفرد فيقدر ضمة ويويده ما ذكره
الشيخ خالد في باء ظلما يرجى لكل عظيم من الفرق بين كون الجملة
صفة وكونها حالا معمولا لعظيما انتهى وقال شيخنا الغنيمي وبقي

في الحروف لايقال لانه يقطع بانه لايتصور فيها اذ لانسبة فيها لانا نقول البدل يدخل الجمل وقد لايكون لها نسبة انتهى ومر عنه ما يفيد الجواب عن قوله وقد لايكون لها نسبة فتامل وقد اسلفنا في باب التوكيد عند قوله كذا الحروف غير ما تحصل به جواب ان س وابا الحسن اجاز البدل في الحروف

تنبيهات

الاول يجوز قطع البدل بل هو اقوى على القطع من النعت كما سلف عن ابن هشام في باب العلم وقد صرح في الجامع بانه يقطع وجوبا واستحسانا وجوازا وتقل الفاكهي عبارته ولا يختص القطع ببدل التفصيل كما يعلم من كلامه خلافا لما يوهمه كلام الاشموني وقال السيوطي وكذا غير التفصيل يجوز فيه القطع نحو مررت بزيد اخوك نصر عليه س والاخفش الثاني اجاز الناظم حذف المبدل منه وابقاء البدل نحو احسن الي الذي وصفت زيدا اي وصفته فزيدا بدل من الها المحذوفة وكلام التسهيل يقتضي انه لاحذف وان لفظ البدل اغنى عن لفظ المبدل منه وتبعه الاشموني وفي المغني في مباحث الحذف من الباب الخامس انه قيل بذلك في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم بنا على ان ما في كما موصول اسمي ورده ونقل في الكذب اقوالا ثم قال وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف وقال في الباب الثاني في بحث الجملة المفسرة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه ثم نقل عن البغداديات لابي علي انه لم يثبت حذفه الثالث قال في المغني في الكلام على الجملة التابعة لمالا محل وهي التابعة لجملة لها محل بعد ان ذكر ان ذلك يقع في باب النسق والبدل ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم فانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك وبينه في النوع الخامس من الجملة السادسة من الباب

الخامس

الخامس سبب زعمه بما يتعلق به مما مر عند قوله وهي المفردات بعطف عامل من الخ الى آخره آخر باب العطف فراجعه

النداء

قوله اوكالما قال الشهاب اقتضر واعلى رتبتين بعيد وقريب ولم يتعرضوا للمتوسط فراجعه ومر اجع القرب فبقليل الفضل والوصل انتهى وكانه اراد بقوله اقتضروا الجمهور فقد نقل عن ابن هشام للمتوسط كما في شرح التوضيح وفي المغني لابن الخباز نقلا عن شيخه ان الالف المفردة للمتوسط وان الذي للقريب يا قال ومن اخرق لاجماعهم هذا وقال الشارح اجمعوا على جواز ندا القريب بالبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشهاب ظاهره الامتناع وان كان البعيد في حكم القريب واعتبر انه في حكمه كبعيد المسافة شديد الادراك وهو ظاهر كلام الشاطبي فانه قال ولم يقل هنا او كالدا في كما قال في القسم الاول وكالتالان هذا لاعتبار معه وهو في ندا القريب بالهمزة فان العرب لاتنادي البعيد ندا القريب كما ينادي القريب ندا البعيد قال س وقد يستعملون هذه التي للمد يعني ادوات البعيد في موضع الالف يعني ادوات البعيد في موضع الالف يعني القريب ولا يستعملون الالف في هذه المواضع التي يبدون فيها انتهى وفيه نظر وما حكاه عن س ليس صريحا ولا ظاهرا في المنع مطلقا والمتجه الجواز اذا كان في حكم القريب واعتبر كونه كذلك الان يوجد نص بالمنع قوله يا هي مثل حروف النداء ولهذا اختصت بامور منها انه لا يقدر عند الحذف سواها كما نص عليه في المغني في حرف يا وانا وسيم كلامه في بحث الحذف خلافه لانه لما ذكر ان من شروط الحذف ان لا يكون عوضا من شيء قال ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفها قوله ثم هيا لم تجعل هيا مبدلة من يا كما ذهب اليه ابن السكيت

الكلام في من اذا كانت نكرة موصوفة اقول نقد مر عن
الشاطبي انها تدرج في قوله وانوا تمام الى اخره باسم فعل
كذا لكن عرف في التوضيح الشبيه بالمضاف ما انتقل به شي من
تمام معناه ولا يخفى ان الانتقال اعم من العمل والعطف قبل
النداء والاقتصار عليهما في بيانه كما في شرح التوضيح فصور فيشمل
انتقال الموصوف بصلته والموصوف بصفته وقد ذكر الرضي
في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه المضاف وكلام
ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه واعلم انهم سئلوا لما عمل
فيما بعده بياطا لعاجبلا وفيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو
شرط في العمل وان قدر له موصوف صار مفردا معرفة وجب
تعريف طالعا فتدبر ومثلوا للعطف ببيا ثلاثة وثلاثين فيتعين
سمينة بذلك ومثله اذا جعلت زيدا وعمرا اسما ثم ناديته
فيجب النصب للطول بالعطف وانت خبير بانه حيث وقعت التسمية
بالكلمتين فاعراب كل واحدة تشكل الان يقال بانه نظير
الرمان حلوا حامض ومر عن قريب بيانه قالوا واذا ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت
معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته
الان عدت بانجيب ضمه وبجر يده من ال قال الحفيد والظاهر
ان هذا الحكم فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وانما قلت
ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا لا يجوز
في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا
اريد به معين بالمجموع معين لا يستحق كل منهما بنا بل الظاهر
فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين انتهى وعلل في شرح
التوضيح تعريف الثاني بانه اسم جنس اريد به معين فوجب
ادخال اداة التعريف عليه وبه ك انتهى وافاد انه لا يكفي
حرف النداء لانه لم يباشره وفصيحه فعليه امتناع ان يقال
يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش حيث قال

ومنع

ومنع الاخفش عطف نكرة مقصودة او اشارة يا المنادى فلا يقال
يا زيد ورجل ولا هذا وجوزهما المبرد في المقتضب كما لا يبعد لان
ايما النكرة المقصودة والاشارة ولا ذا والى من المنادى وقياس
قول المبرد الجواز في مسئلة التنابذ دون اعادة ال وقوله المقصودة
يخرج غير المقصودة هكذا في حواشي الشهاب للاشموني وفيها ان
من الشبيه بالمضاف يا رجلا وامراة فان اريد بهما معينين فتيل
يا رجل وامراة كما ذكره الرضي انتهى فليحرر وقوله فان اريد بهما
معينين الى اخره انظر هلا وجب التعريف بال قوله انصب
عاد ما لم يعتد باجازة تغلب الرفع ان كانت الاضافة غير محضة وما
احسن قول بعضهم وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ
من النظر قوله ويحوز ضم الى اخره المنادى المستحق للضم
يجوز فتحه في مسئلة التنبيه لحد ما مذه واختلف في الراجح منهما والناظم
يختار الضم مطلقا تبعا للمبرد وان كان توكيد افتح بالنون المشددة
واخلاصه من ذلك يوم خلافه الثانية مسئلة سعد سعد
الاوس وكان مقتضى الظاهر ان يذكرها اثر هذه المسئلة قال
ابن هشام في الحواشي ولم ار له ولا لغيره نقلا على الارجح من الوجهين
وضابط المسئلة الاولى ان يكون المنادى علما موصوفا بابن متصل
به مضاف لما علم اخر وأعلم ان الحكم على ابن بانه صفة بنا على
تاويله بمولود كذا وبل عمرو في بخش والا فهو جامد ولذا قالوا انه
ان كان بدلا او بيانا لا يجوز الفتح والبيان انما يكون بالجامد الضم
على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الجائز بينهما ساكن فهو
غير حصين لكن المشهور ان الثاني يتبع الاول لا العكس او بتركيب الصفة
مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا وعلى هذين القولين يكون الضم
مقدرا منع من ظهوره حركة الاتباع او التركيب والقياس انه يجوز
في تابعه حينئذ الرفع اتباعا للحركة المقدرة لكن في حواشي الجامي
لعبد الغفور وكذا لا يجوز الرفع في توابع العلم الموصوف بابن
اذا كان مفتوحا وفي حواشي العصام في يا زيد ابن عمرو العاقل

وليس كذلك اذ لا ضرورة تدعو اليها ذلك لانه اما مبني او معرب
وعلى كلا التقديرين حذف لالتقاء ساكنين شابع التنوين فلم يبق
التنوين في وزن الشعر شيئا كما اقاده اذ كانت الضمة ظاهرة
قال وفي هذا البحث نظر بينته في باب ما لا ينصرف وحاصل
ما ذكره هناك حكاية خلاف في ذلك والاحتجاج له وبيان ان
عبارة المصنف هناك شاملة لما اخره الف هذا ولا يخفى ان ما
بني عليه تقييد عبارة الناظم هنا من ان بين بمعنى اظهر صفة
يضم عنها متقين بكل يجوز ان يكون صفة لاستحقاق او لضم
تنبيهان الاول قال السيوطي وفي نعت المعتمر
المنون ضرورة المفرد الوجهان وفي نعت المنصوب المفرد المنون
ضرورة النصب فقط لان المنادى حينئذ معرب مصوب
لفظا ومحلا انتهى وقوله لان المنادى حينئذ معرب اي لانه
شبيه بالمضاف كما تقدم قال الشهاب بل لو فرض ان نصبه
ليس اعرابا تعين في تابعه ايضا النصب على ما مر في نحو
من حوائي الجامي انتهى اي في مسألة العلم الموصوف بابن اذا فتح
وتقدم ما في ذلك الثاني **سئل** عن هذه المسألة بشواهد من
جملتها اعبد احل في شعبي غريبا وقال الشهاب لا حاجة
لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المعرب في التسهيل ان المعرف
يجوز نصبه ونصر الرضي على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه
لذلك لا الضرورة الثالث **اختلف** في المختار من النصب
والضم على اقوال ثالثها المختار في العلم الضم وفي اسم الجنس النصب
قال ابن مالك لان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير
مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير فلا حاجة لما نقله
الشهاب عن الجعفيد ان اسم الجنس اصل بالنظر الى البناء والعلم فرع
عن اسم الجنس والبناء فرع الاعراب فلما اضطر الشاعر اعطى الاصل
للاصل والفرع للفرع **قوله** خص جمع بالذي مثلا لظهور ان سائر
احرف النداء كذلك ومثلوا لذلك بقوله

يا التي تيمت قلبي فيا الغلامان اللذان فرا

قال ابن هشام وينبغي ان بعد ذلك من باب قوله ربي
يكفي كل من ابى البشر على ان الاصل يا ايتها التي يا ايها الغلامان
وكذا فعل ابن عصفور في باب الضمائر مسئلة قال
الجعفيد ذكر بعضهم انه اذا نوى العلم الذي فيه الذي توصل
اليه ببنداء الموصول الذي هو من ويجعل العلم خبرا عن مبتدأ
الجملة الواقعة صلة فتقول يا من هو الرجل حال كونه علما فقد
ناداه ثم ذكر عن ابن الخباز ان النحويين مختلفون في نداء العلم
الذي فيه ال كالحارث وان كلام التوضيح في باب اذا التعريف
يقتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع لانهم انما منعوا نداء ما فيه
ال ليلا يجتمع التعريفان وذلك غير لازم هنا قال الا ان يكون
المنع لاجل الصورة اللفظية الا انه ينقض بالمطلق زيد انتهى
بمعناه قال الشهاب يؤيد الجواز ما تقدم عن المبرد فيما سمي
به من سيد وبالك نحو الذي والتي الا ان يفرق بان اسقاط
ال في العلم المذكور لانها زايدة على العلم بخلاف نحو الذي والتي
سمي به وفيه تامل قلينا تامل انتهى وقال ابن هشام في الهوايي
ابن الخباز قاله كان الاسم صفة غالبة كالحارث والعباس
فنداوه مشكل لانهم لا يجيزون يا ايها الحارث لانه في مذهب
العلم ولا يجدون الا لانه غلب وما قاله قال ابن الدهان
فيجاب بان الموصولة ونحوها يا من هو الحارث **تنبيه**
قال الشاطبي يمكن على طريقة ابن مالك قايل فيا الغلامان ان
يقول فيا غلامان واما يا الاسد شدة فقال في شرح التسهيل
انما جاز لانه على تقدير يا مثل الاسد شدة وفيه نظر اذ يلزم
ان يقول مثلا يا العزيزة على تقدير يا مثل العزيزة ويا الرجل
لانه في معنى يا ايها الرجل والاكثر اللهم بالتعويض
اي الاكثر ان يجذف حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة ولم
يجعل مكان المعوض عنه ليلا يجتمع زيادة الميم والف الاول

الجزم بانه لا يجوز في العاقل الا النصب واما على الفخامة الابن واضافته
الى زيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه وهذا بنا
على جواز الفخامة الاسماء الاكرم يا اباه كما نبهوا عليه في المسئلة الثانية
وان سكتوا عنه هنا بقي ان يبدا التوجيه لابناسب غرض المسئلة
لانها مصورة بان يكون الابن وصفا فتدبر تنبيهان
الاول اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة
وعبارته ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فتحو يا عيسى
ابن مريم بثلثين فيه نقد بر الضم اذ لا فايدة في تقدير الفتح
قال ابن غازي يلزم مثله في ياس ابن عمرو الثاني شمل
قولهم ان يكون المنادى علما ما سمي به من جمع مونث او مثنى او جمع
على حد قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين حاكيا
اعرابه قلت فيهن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو
بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم
تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن
عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال
فيفتحها او يضمها انتهى قال في التفريج وهذا مبني على
القول بالتركيب وجهه ان القايل به يجرك المنادى بحركة نصبه
فاندفع ان حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضي كسر التا وسياتي كلام
النهاية على القول بالتركيب بثلثين بالنظر لما فصله على حكاية
الاعراب لما بيناه واما النظر لقوله لعمرو ابن اجرى الاعراب
الخ فلا يتعين لكن المناسب ان يكون على ما سنوالد ساذكره فيما قبله
فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع ايضا فقوله
واما على القول بالاتباع فلا الى اخره ناظر لما فصله على حكاية
الاعراب والقياس عليه ان يفتح الاخر فقوله ولا في المثنى والمجموع
على حده اي اذا حكي اعرابه فاندفع قول شيخنا الدنوشري
في كلام النهاية نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضي
كسر التا اتباعا بل على القول بالتركيب ينبغي الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب

النهاية

النهاية جواز الكسر وفيه نظر واما نحو زيدين وزيدين مسمى
بهما فهما ملحقان على قياس يا زيدين سعيد لتعذر الفتح هنا بخلافه
في مسلمات فبطل قول الشارح ولا في المثنى والمجموع على حده انتهى
الثالث قال في التوضيح الوصف بابنه كالوصف بابن
نحو يا هند ابنة عمرو ولا اثر للوصف ببنت فنحو يا هند بنت
عمرو واجب الضم انتهى فان قلت الاحكام المذكورة
على حركة الاخر ونون ابنه التي انتفت ليست اخر اقلت
تا التانيث في حكم الانفصال كما في التفريح ولما لم يجعل الاتباع
لتا ابنه لان النون تكون حينيذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما فسقط
ما للشهاب وغيره في المقام الرابع لم يشترط الكوفيون الوصف
بابن واستدلوا بقوله باجود منك يا عمر الجواد اوخرجه ابوحيان
على انه نون ضرورة ثم حذف للساكنين قال ابن غازي كان هذا
من تلقا نفسه ليحبان واما ينبغي ان يحمل ما جا من ذلك على انه
نصب المنادى لما اصطر لها لتنوينه على حد قوله باعد بالقد
وفتكه الاواة ثم حذف التنوين على حد عمرو الذي هشم الثريد
لضيقه انتهى ولا يخفى ما فيه من البحث قوله واضم او انصب
بقيره بالنصب دون الفتح يدل على انه معرب ويوافقه قول الشارح
الشهاب تشبيها بالمضاف ووجه المناسبة طوله بالتنوين
وجعل الموضح له قسما مقابلا لما يجوز فيه الفتح وان جعله في الحواشي
مما يجوز فيه الفتح وجعل مقابله ثلاثة ثم ظاهر كلام الناظم
جواز الوجهين ولا فيما منه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم
بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير وكذلك
ما هنا وبذلك صرح السيوطي حيث قال فان نون مقصور نحو
يا فتى بني النعت على ما نوى في المنادى فان نوى الضم جاز الامران
او النصب تعين لكن قال الشاطبي ان فايدة قوله بنيا التحرز
من الضم المقدر فانه وان كان مقدرا يلحقه التنوين على الجملة
كقاض وفتى فاخرجه من هذا الحكم ليلا يتوهم انه بنون مزورة

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

مضافا دون ال كان اولى وخرج تابع المعرب فانه منصوب دايما
الا ان كان التابع بدلا او عطف نسق فاحكمهما بعد المعرب كحكمهما
بعد المبني وشمل قوله تابع النوابع الخمسة لكن قوله بعد ذلك
واجعلا كمستقل نسقا وبدلا يخصصه بغير بدل فنحو عاهرا يزيد
به الخصوص قال الشهاب في حواشي الاشموني لم يبين شمول التوكيد
للفظي كيا زيد زيد انتهى قال ابن هشام في الحواشي ابن عمرون
مراد ناما عدا التوكيد اللفظي لان ذلك قد استقر انه بلفظ الاول
وقيل لا يجري التوكيد اللفظي في هذا الباب لان المنادا طلب اقبال
المنادي والتنبيه له وفيه يخل بهذا الغرض بخلاف الاخبار ابن
عمرون هذا باطل يقول رس في باب تيم عدي انه تاكيد وهو
لفظ قطعا قوله لزمه نصبا لان الاصل في تابعه النصب
لكونه منصوب المحل وتاكد ذلك بالاضافة واجاز الفراء رفع
التوكيد والمتسوق المضافين قياسا على النعت المذكور عنه
وعن اصحابه فيه الرفع نحو يا زيد صاحبنا واجاز الكسائي
في يا تميم كلهم الرفع وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع قال
الشهاب وفضيلته جواز قطع التاكيد لكن جزم شيخ الاسلام في
حاشيته الشريفية في باب التاكيد بالمنع انتهى قوله وماسواه
ارفع او انصب بيدخل فيه الشبيه بالمضاف فيجوز رفعه ونصبه
وبه صرح الرضي لكن جزم السيوطي بانه كالمضاف قال الشهاب
ووجه جواز الامرين في المضاف المفرون بال والشبيه بالمضاف
الحاقهما بالمفرد لان اضافة المفرون كلا اضافة فان قلت
فلم لم يلحقا به اذا نودبا مستقلين قلت محافظة على
اعرابهما الذي هو الاصل المحتاج اليه والحقا به تابعين للمشابهة له
لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب فروعي الاعراب في الحالين
وهذا اظهر من قول الحفيد لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف
ايجاب نصب النعت المضاف لمفرد انتهى لانه لم يبين وجه عدم
اللزوم فهو دعوى بلا دليل وقال الشهاب بعد نقله الاولى

ان

ان يقال انما تعين النصب في المنادى لانه اعراب المفعول به ولا
موجب من اعراب اخر وبنا والمجوز والرفع ايضا في التابع لامكان
التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتامل ويدخل تحته ايضا
المضاف بدون ال اضافة غير محضة نحو حسن الوجه ويبقى
منع الوصف بها لانها نكرة والموصوف معرفة تنبيه
ظاهر كلام الناظم ان الوجهين على السواء وفضيلة كلام الاشموني ترجيح
النصب وعليهما قد يفرق بين هذا والمنسوق مع ذي ال الاتي
حيث رجح الرفع بان ذاك اقرب الى الاستقلال وكانت الحركة الواجبة
عند الاستقلال او ما ينبغي حالة الرفع ان لا يكون محله نصبا
لانه لبيس مفعولا به بل تابع له قوله منسقا وبدلا لان البدل
في قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وانظر هل يشكل
هذا التعليل على مذهب الناظم ان العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه ومثل المرادي للبدل غير المعين بيا زيد رجلا صالحا
قال ابن غازي وفيه بحث من جهة قصد شخص وعدم قصده
في حالة واحدة لان زيد مقصود ورجلا صالحا غير مقصود الا ان
يكون بدل اضراب وامابدل النكرة من المعرفة فلا ينكر هذا
ولم يقيد البدل ايضا بالخلو من ال فاقتضى جواز ايدال ذي ال وانه
لا فرق في الحكم لكن قال في جمع الجوامع وشرحه كالابيد لان اي
النكرة المقصودة والاشارة ولاذا والمنادى انتهى وكان وجهه
ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه
ال لكن قال الشهاب قال الدماميني قال المعز ويجوز عندي ان يعتبر
في البدل حالان حال يجعل فيها مستقلا وهو الكثير نحو يا غلام
زيد وحال يجيء فيه الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد وعطف
البيان والنعت وعطف النسق المفرون بال في عدم الصلاحية
لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسالة
مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه انتهى ويوخذ
من قوله وصحة هذه المسالة الخ فرق بين البدل والمعطوف عند

الألوكة
www.alukah.net

او نتركا بالبداءة باسم الله تعالى فان قلت
ما المناسبة بين حرف النداء وبين الميم حتى وقع الميم عوضا
عنه قلت هي ظاهرة فان الاسم النكرة يتعرف
بدخول حرف النداء عليه كما في يا رجل والميم يقوم مقام حرف النداء
كما في قوله وامرسلمة فناسب ان يعوض عنه فان قلت
فقلا اكتفوا بميم واحدة قلت المنادى واعليها ميما
اخرى تحقيقا للمقابلة في عدد حروف العوض والمعوض عنه
وقال الخليل ليلا يختلط بالاسم كل الاختلاط تنبيهان
الاول لفظ اللهم منادى مفرد لكنه مبني على الضم الظاهر على الميم
لا مقدر على الميم وان كانت عوضا وقد اجروا الاعراب على العوض
في نحو عدة لان الميم عوض عن كلمة مستقلة وهي يا والهاء في عدة
عوض عن حرف اصلي من اجزاء الكلمة فاعطى العوض حكم المعوض
في كونه من اجزاء الكلمة او ليس منها الثاني اجاز
الكوفيون الجمع بين يا والميم في الاختيار لان الميم عندهم
بقية جملة محذوفة والتقدير اللهم امنا بخير فحذف حرف النداء
وبمر امنا والمفعول والجار والمجرور واتصلت الميم المشددة
بالاسم الكريم فامتزجا وجعل اللهم ورد بان الاسم الكريم
لا يركب مع الجملة ولان الكلام كان يفتقر الى عاطف في نحو اللهم
اغفر لي ليعطف اغفر على ادعو فعل على فعل قوله وشذ
يا اللهم في قريض قال ابن دريد فرمت الشعر افرضه فرضا
كانك تفرضه من الكلام كما تفترض الشيء بالمفراض قال الشعر قريض

فصل

اي هذا فصل في توابع المنادى وحكمها قال ابن الربيع في شرح
الايضاح اعلم ان المنادى المنصوب لا خلاف في جواز وصفه
لانه لم يتنزل منزلة اسم الخطاب واما المبني فللنحاة فيه ثلاثة
مذاهب جوازه مطلقا ومنعه مطلقا والتفرقة بين ما غير

في النداء

في النداء وجي به على حالة لا يكون في غيره نحو يا هناه ويا ملامان
وقل وغيرها وستعمل في غير النداء على غير هذه الحالة الا ترى
ان ملامان لا يوجد الا في النداء فاذا زال عن النداء جي به على غير
هذه الطريقة فقيل لهم فما كان هكذا لا يبنيت وما جاء في النداء على
لفظه في غير النداء هو الذي يبنيت ويومئذ سبب قال في قوله
تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ليس فاطر بنعتا وانما هو
منصوب باضمار فعل او على حذف حرف النداء واما من قال انه
لا يبنيت مطلقا فقد رده ابو علي بان العرب تقول يا تميم
كلهم وتاتي بلفظ الغيبة ووجه الدليل منه ان العرب لم تات
بلفظ الغيبة الا مراعاة لاصله وانه اسم ظاهر فاستعمل
في النداء على حاله لم يغيره النداء ولو لم ينظر الى هذا ونظر الى انه
واقع موقع حرف الخطاب لم يقل الا كلكم فما الوجه الذي قبل
كلهم يجوز ان يبنيت وهذا المنع منقول عن الاصمعي واذا تبين
الرد على هذا تبين صحة ما ذهب اليه سر لان الاسم الذي جي
به في النداء على غير حاله في غير النداء فتحمل الوقوع فيه موقع
حرف الخطاب من جهة بنائه على الضم ومن جهة تغيير بنائه
وهو الصحيح انتهى قال ابن هشام ورد هذا القياس نظر
لان القايل ان يقول وقوع الاسم موقع اسم الخطاب مانع من
نعته لان اسم الخطاب مانع من نعته لا ينعت فكذلك ما يقع
موقعها لكن رد عليه اضافة التوكيد الى ضمير الغيبة لفظا الموكد
وهذا حلي بيبنت بنقل صحيح خارج عن حد القلة الى حد الكثرة
عن عربي فصيح نحو يا تميم كلهم والظن بل العلم محيط بان ذلك لا يوجد
قوله تابع ذي الضم شمل العلم والنكرة المقصودة ومثلهما
المثنى والجمع فتقول يا زيد ان صاحبي عمرو ويا زيدون اصحاب
عمرو ويشبه التابع ايضا وقوله ذي الضم لا يشمل هذين على
ظاهره وقد يشمله بتاويل لان بعضهم يجعل يا زيد ان ويا زيدون
مبنيا على الضم فتجعل الالف والواو نفس الضم ولو قال تابع مبني

غير المنادى وهو ان حرف العطف قايم مقام العامل فلينا مل واقول
ما نقله الدماميني عن الناظم قائلا في مسئلة غير هذه لانه نقل
في التسهيل ان المازني اجاز يا زيد وعمرا ويا زيد وعمرو كما يقول
الجميع في يا زيد والضحاك وقال في شرحه وما رآه غير بعيد اذا لم
يتواعادة حرف النداء وبقوله قال الكوفيون لان المتكلم قد يقصد
ايقاع ندا واحد بهما اسمين كما يقصد نسبة حكم الى عامل واحد نحو
حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان الخ وقال الدماميني بعد نقله وما قاله غير ظاهر لانك
لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم
الواحد المثنى وذلك يصير مطولا فلا يتبوع فيه الا النصب لانه
يشبه ما اذا سميت بزيد وعمرو فانك تقول يا زيدا وعمرا
فصار مثل نداءك ثلاثة وثلاثين رجلا فانك تقول على كونهما
كاي الواحد يا ثلاثة وثلاثين انتهى مختصرا ويمكن ان يجاب
بالفرق فان الاسمين فيما نحن فيه مستقلان في المعنى غاية
الامر انه قصد ندا واحد لهما فلم يبعد ان يقال بالاول
ما هو من تمام معناه حتى يكون مطولا واما زيد وعمرو مسمى
بهما فمعناهما واحد وكذا ثلاثة وثلاثون معناهما واحد
لان المراد جملة المعنى المعبر عنه بهما فصدق عليهما انه اتصل
بالاول في كل منهما ما هو من تمام معناه فلينا مل قوله ففيه
وجهان الامتناع نظير حرف النداء اذا قبله فاشبهه اللغت ولم يجعل
كالمستقل واختلف في المختار من الوجهين على اقوال ثالثها قول
المبرد ان كانت ال معرفة فالنصب وان كانت للمح الصفة فالرفع
قال الواو وجهان المعرف بال يشبه المضاف قال الشهاب لم يكن
ان يكون وجه الشبه الطول بال فتراجعه واقول الاظهر ان وجه
التعريف بال كالاضافة والا فالطول يحصل بال ولو لم تكن معرفة
وقال بعضهم وجه الشبه كونه لا ينون وفيه ان ذلك لا يختص
بال المعرفة واعلم ان الوجهين يجمع على جواز هما الا انهما عطف على

نكرة

نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش
ومن تبعه الا الرفع كما في المرادي والاشموني قال الشهاب
ويرد عليه الاية فان المعطوف عليه وهو جبال نكرة مقصودة
مع انه يختار النصب الا ان يمنع عطف والطير على جبال قوله
وايها الى اخره قال الشاطبي اعترض بان قضية اطلاقه
اباحة جواز تذكيرها وان كان الوصف مونثا وليس بصحيح وقد
يجاب بانه اتكل على ظهور ذلك او مال هنا الى القول بالجواز
قال السيوطي وتونث لتانيث الصفة قال تعالى يا ايتها النفس
المطمينة وفي البديع ان ذلك اولى لا واجب فيجوز يا ايها المراة
ولا يلحقها من علامات الفروع غير التا لا علامة تثنية ولا جمع
قال تعالى ايها الثقلان ايها المومنون واعلم ان ايا وابة
مبنيان لتضمن العلم لكون كل منهما منادى مفرد اوها التنبيه
فيهما زايدة لازمة للفظ اي عوضا عن المضاف اليه مفتوحة
ابدا ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة وقرا ابن عامر
ايه الثقلان ووجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة
حتى تدخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جرى اولا مجرى الجزء جرى
ذلك المجرى اخرا فحذفت الهه وجعل الما محل الاعراب
فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كما سيرد
وان ما بعدهما مرفوع على التبعية ووجها مراعاة للفظهما وانما
جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه يشبه المعرب
في حدوث ضمة وما قررنا من ان ضمة الها ضمة بنا وضمة اي
اتباع عكسها بتخييل الناس ووجهه ان التنبيه تزل مع
اي منزلة الي الواحد فصار المجموع كالاسم الواحد المفرد
المعرفة المنادى فاستحق به الها بعد حذف الالف ضمة
البناء واستحقت التاء عدم الضم لكنهم اتبعوا قوله مسموب
الاطلاق وشرط في التسهيل ان تكون جنسية فقال
ويوصف بمصحوبها الجنسي قال الدماميني وليس المراد بالجنسي
هنا ما يقابل الوصفي لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم

الألوكة
www.alukah.net

فلا يقال يا ايها الصعق ويا ايها الحسين لانهما علمان والتي الاول
للعلمية وفي الثاني للمح وكذا لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم
في الرسالة الترشيدية لان الها للتعريف العهد لا للتعريف
الجنس وقال المرادي فاذا قلت يا ايها الرجل فالجنسية وصارت
بعد اي للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة انتهى
ويحتمل ان المراد بانها صارت للحضور ان الجنس لما وقع صفة لاي
المفيدة لحضور معناه لكونه مخاطبا مقصودا كان معناه حاضرا
لان المراد بانها للعهد ليلا ينافي قوله الا ما سيجيء لان الها للتعريف
العهد فانه يدل على استتباع كونها لذلك ولا يخفى ان المراد بعيي اي
الحاضر اعم من ان يكون فردا كايها الرجل خطابا لفرد معين او
جنسا كما في قوله تعالى يا ايها الانسان يا ايها الناس فليتامل
والاضافة بين ارادة الفرد وكون الجنس كما علم مما تقرر
قوله بعد صفة ولا يتبع ايا غير الصفة من التوابع كما قاله
الناظم لكن قال ابو حيان واطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع
بعد ان تستوفي صفتها انتهى وقيل ان معطوف الا بعد اي ان
تستوفي صفتها انتهى عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر
وقيل ان كان مشتقا نعت وان كان جامدا فعطف بيان
وعليه الشم قوله يلزم بالرفع الخ اجاز المازني نصبه قياسا
على صفة غيره من المنادى بات المضمومة قال الزجاجي ولم يجزه
احد قبله ولا اتابعه عليه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود
بالنداء هو التابع واي وصلة لها الا ترى انه لو قيل يا ايها الطويل بدا لك
المازني اشار الناظم بقوله لدى ذي معرفة واعلم انه مع كون
المقصود بالنداء هو التابع ينبغي ان لا يكون محله نصبا لانه
بحسب الصناعة تمييز مفعول به بل تابع له ويويد ذلك انه
لو وصفت صفة اي نقيض الرفع لما نص عليه الشم وغيره هذه
وقال الشهاب لا يقال ذكر اللزوم هنا فيه قوله وايها ذا الخ لانا
نقول قوله المذكور قرينة على ان المراد لزوم محبوب الا احد
هذين الواردين او نقول هو لزوم اغلبي بقرينة ما ذكر انتهى

تنبيه

تنبيه قال ابن هشام اخبر عن محبوب الا لواقع
بعد اي باربعة امور احدها انه صفة يعني مطلقا كانت الكلمة
مشتقة او جامدة الثاني انها لازمة لا تجيء بخلاف الصفات
الثالث انها واجبة الرفع الرابع ان في المسالة خلافا
انتهى ومن هذا يقتضي انه اعرب قوله وايها مبتدا اول وقوله
محبوب الى مبتدا الثاني وما بعده اخبار له متعددة والجملة خبر
المبتدا الاول والعايد محذوف اي بعدها وفي الشراح اعاريب
غير هذا قوله وايها ذا قال الشاطبي اطلق الوصف ندا وهي
عند سيبويه وغيره من النحويين المانوصف ندا التي وصفت بذي الالف
واللام وقد يلتزم فقتضيته الاطلاق فقد نص عليها بعض النحويين
وانك تقول يا ايها الان ذا يجري مجرى ما فيه الالف واللام
الا ترى ان قولك مررت بزيد هذا في معنى قولك مررت بزيد
الحاضر فكما تدخل على ما فيه الف ولام على معناه وقد اشار في شرح
التسهيل الى عدم التزام وصف ذا واشد على ذلك ايهذان ان
كلا زادكما انتهى وفي الحواشي لابن هشام ما نصه ابن جني
اصحابنا يستضعفون وصف اي في النداء بهذا لانها مبهمة ومحتاجة
الى الصفة ومن ايهما محتاج الى موضح فلم يكن في القياس ان يفي
الابهام بمعرفة في الابهام لكنه لما كان هنا موصوفا بما فيه
الالف واللام صار الاعتماد على الصفة واستهلك هذا بينهما انتهى
وفيه مخالفة لكلام شرح التسهيل فتامل تنبيهان
الاول قال الشهاب الظاهر انه براد بحال المراد بايهذا من
تثنية وجمع فيقال ايهذان او اللذان بخلاف اي ومنه قوله
ايها ذان كلا زاديكما انتهى وقد يوهم انه سمع غير التثنية وغير
التذكير وقوله بخلاف اي فانه لا يجوز فيها ذلك وقال الشاطبي
في قوله ورد تنبيه على ان بين اللفظين مما المسموع ان دون
يا ايهذا ذي ويا ايتها التي وبقية الفروع التي اورد الشاطبي
ان كلا من ذا والذي سمع فيه الموضع كالمعرف بال وكلامه يوهم

خلاف ذلك واجاب بانه يغتفر رفعهما من فرقهما بالرفع
او نترك ذلك للناظر القايس اذ لا فرق بينه وصفها بين الرجل وغيره
باعتبار الاحكام اللفظية قوله ايها الذي عطف على ما قبله
وسقط العاطف للضرورة او بناء على جوازه اختيارا قوله ورد فعل
وفاعل والجملة خبر عن المبتدا وهو ايها ذا وما عطف عليه ووحد
الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ ايها ذا
وايها الذي او لان فيه خير امحذ وفاز وهو تطير زيد وعمرو قايم
وفيه اقوال ثالثها التخيير وليس مثل عن بما عندنا وانت بما
عندك راض كما قال الاشموني لان ذاك الحذف فيه يتعين من الاول
قوله ووصف اي الخ اورد الشاطبي ان هذا لا فايدة فيه
وبجاب بانه لما علم بقوله وايها ذا الخ ان اللزوم ليس على
ظاهره كان مظنة توهم في اخر فرفعه بهذا قوله وذو
اشارة كاي في الصفة قال الشهاب الظاهر انه ليس كاي في
افرادها مطلقا بل براعى حال المشار اليه تحويا بهذان الرجلان
وبامثالهما الرجال وقوله في الصفة اللتفهد اي المذكورة في اي
الا انها تتناول اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة لا يوصف
باسم الاشارة وكانه ترك استثنائه لظهوره ثم في التقييد
بالصفة اشعار بالفرق بينهما فان ايا لا تتبع عند الناظم بغير الصفة
بخلاف اسم الاشارة وايضا فالصفة لا تفارق ايا والاشارة
تفارقها الصفة اذا قدرت غير وصلة كما قاله الدماميني قال
في التوضيح ولا يوصف اسم الاشارة ابدا الا لما فيه الوجوزوا
فيه ان يكون بيانا واستشكله ابن عصفور بامرين ومر
في باب النعت ما يتعلق بذلك قوله ان كان تركها يفيت المعرفة
اي بان جعلت اسم الاشارة وصلة لي نداء ما فيه الالف واللام
كما فسره الشم وفسره الشاطبي بقوله يعني ان اسم الاشارة
حكمه حكم اي في التزام وصفه لكن بشرط ان يكون اسم الاشارة
محتقرا الى التفسير لابهامه عند المخاطب لفوت فيت ترك الصفة

معرفة

معرفة المشار اليه عنده فحينيذ لابد من وصفه كما لابد من وصف
اي على الاطلاق وبهذا المعنى قوله ان كان تركها يريد ترك الصفة
يفيت ترك المعرفة ووجه ذلك ان اسم الاشارة مبهم كاي في الاصل
فيلزم من التفسير بما يلزمها الا ان يكون معه ما يعينه ثم قال
واما اذا كان اسم الاشارة مستغنيا عن الصفة لكون تركها لا يفيت
المعرفة بل هي حاصلة وبها فتلزم الصفة قوله في نحو
سعد سعد الاوس الخ هذا هو القسم الثاني من المنادى المستحق
للضم الجايز فيه الضم والفتح كما تقدم التنبيه عليه وضابطه
ان يتكرر المنادى مضافا فالثاني واجب النصب ما لم يحب ان
نحو يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع ايضا والوجهان في الاول
فان صمت فالثاني بيان على الموضع او نعت قال الشاطبي كانه
قيل يا سعد المنسوب للاوس وبهذا الوجه ضعيف لان الوصف
بالجامد يلزم الاشتقاق موقوف على السماع فلا يقال فيه ما وجد
عنه سند وحة وقد وجدنا ذلك لجوازا ما ذكر من الاوجه قال
الشهاب وجود السند وحة لا يمنع الاحتمال او بدل منه او منادى
باسم ما والفرق بينه وبين هذا وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف
النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل
اذ هو عند ذلك القايل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به بخلاف
الاول فانه تقدير لفظ كما قرره الشاطبي وغيره وقد علمت في باب
البدل ما فيه او باضمار اعني او تاكيد كما قال الناظم واعترضه ابو
حيان بانه لا يجوز لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف العلمية
والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى يسلب تعريف العلمية وقال
ابن هشام يمنع ما هو اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم ينفصل
به الاول قال الشهاب ولا يخفى ان كلا الامرين انما يرد على الناظم
اذا سلم انه مانع والا فقد يتمسك الظاهر بتعريف التاكيد اللفظي
فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم
ينفصل به الاول وان فتحت الاول فالثاني معمول اي زايد كما قال

في التشريح او تاكيد لفظي كما قال الخفيد وقال في التشريح بهما على تفسيره وبهذا استبى على جواز اقحام الاسما واكثرهم ياباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وبما كاليي الواحد وكان يلزم ان يبنون الثاني لعدم اضافته وبهذا الاخير اورد حتى على تفسير الخفيد وقيل الاسمان مضافان ليا المذكور وضعف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقد يجاب بان العاملين هنا بمعنى واحد وعملهما مستند فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد واتى عمرو العاقلان وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني قال ابن هشام في الحواشي وما اورد عليه مردود اما بانه من باب التوكيد فلا يكره فيه التكرار واما بان الاصل يا زيد العلات زيدها فلما حذفت العلات رجع الضمير ظاهرا لعدم ما يرجع اليه **تنبيهان** الاول قال ابن عمرون فتجوز وجه ثالث هو يا زيد زيد عمرو باضافة الاول للثاني والثاني للثالث من غير زيادة ولا حذف الثاني قال الشهاب مثل يجوز بحمد الله التركيب في غير النداء فيقال جا سعد سعد الاوس بينبغي الجواز لكن لا يتاتى فيه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصبه على الاتباع ولا على تقدير حرف النداء ولا تقدير المضاف اليه في الاول لعدم الشرط المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف واضافة الخ فاما ان يرفع على البدل او ينصب بتقدير فعل اعني وقد يرفع على التاكيد على ما تقرر فيه

المنادى المضاف الى يا المتكلم

قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا الى اخره قال ابن هشام يجوز اللغات في المضاف للياء في باب النداء بشروط احدها ان يكون المنادى صحيحا فانه اذا لم يكن صحيحا تعين اثبات الياء وفتحها ولم يجز اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا حذفها لانه لا دليل ولا قلبها الفا خلافا لقول الشلوبيني رحمه الله

وبشراي حذف الياء ثابتة ومعتلا فقيه يجوز ونص ابو البقاء على انه من قال يا بشرا فيها الا لغة مقدرة على القاعدة في المفردات الثاني ان لا يكون وصفا عاملا عمل الفعل كصالحي ومكرمي فانه ان كان كذلك لم يجز ابدا الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة قال ابن السراج اذا قلت يا صالحي فاردت به المعرفة كان فيه تلك اللغات فان اردت النكرة لم يجز الا الاثبات الثالث ان لا يكون اخره ياء مشددة قال في شرح الكافية واذا كان اخر المضاف الى الياء ياء مشددة كنبي قيل يا نبي بالكسر على التزام حذف يا المتكلم فرارا من توالي اليا آت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الشتين وليس بعد اختيار الى الا لزوم والفتح اما على ان اليا ابدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل او على ان ثانيه ما يبن حذفت ثم اعدت او لانها في يا المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح كما فتحت في يدب ونحوه وقال ايضا المعروف في نسخ هذه الارجوزة وعلى لسان قرابها فتح ان من قوله صح ان يضف وليس بواضح اللفظ لكون ما وما ان على صورة المجزوم فيجوز ان يكون مجزوما والحال تهذه على لغة من يجزم ما بعد النواصب وهي لغة حكاها جماعة من النحويين وقد جا عليها شي صالح من السنة والشعر ويكون ان وصلتها في موضع رفع بصح ويكون فايدة اسناد صح اليا ان يضف التنبيه على ان من الاسما ما لا يصح ان يضاف لليا ويجوز ان تكسر ان ويكون فاعل صح ضميرا عايدا على منادى وفايدة وصفه بالصحة الاحتراز عما حرف اعرابه الف او يا نحو عصى وفتى وزيدي وزيدي فانه لا يجوز فيه كل هذه اللغات وجواب الشرط محذوف دل عليه جعل ومعموله **قوله** عبد اي بحذف الالف والاجتزا بالفتحة وهذا الوجه اجازه الاخفش والمازني والفارسي وذكر بعضهم اشكالا لاجل نظير ذلك وهو ان الالف عوض اليا فيمتنع حذفها لاجتماع بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز وقد يجاب بانها بدل اليا وفرق بين الابدال والتعويض بهذا

على ما ينبغي واما ما عداهما فالاسمان مركبان جعلا كاسم واحد لكثرة
الاستعمال حتى انهم يستعملونهما للاجنبي فصاعدا ومما كخمسة
عشر ولذا يجوز كتبهما موصولين كما وقع في رسم المصحف ثم
منهم من ابقى الاسم على كسرة بعد حذف الياء ومنهم من قلبها
الفا ومنهم من حذف وفتح الاخر اتباعا على العكس من يا زيد
ابن عمرو او بنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر انتهى ملخصا
وفيه فوائد منها التصريح بان مجموع الكلمتين مع تركيبهما وتضمنهما
مضاف اليها المحذوفة لا كما قد يتوهم من عدم الاضافة بقي
ان المركب المزجي يجوز اعراب اخره فينبغي جواز الاعراب هنا
فيكون اعرابه مقدرا ان فتح لنحو الاتباع وقول الشاطبي وفتح
الاخر اتباعا الخ مقابلة بقوله او بنى الخ ظاهر في الاعراب
وان شان المركب المزجي ايجاد معناه كلفظه حيث صار اسما واحدا
وكلمة واحد والمعنى هنا متعدد كما هو ظاهر لدلالته على الابن
والام والعم **قوله** يا ابن عم استشهد في التوضيح بقوله
يا ابنة عما لا تلومي واتجيعي قال الحفيد استشهاد به لهذا البيت
يدل على انه لا فرق بين ابن عمي وابنة عمي وينبغي ان يكون الحكم
كذلك في ابن امي وابنة امي **قوله** وفي النداء ابت امت عرض
اي زيادة على الوجوه المتقدمة منها في عبد ولا يستفاد من عرض
خلافا للاشموني لان العروض لا بناء في اللزوم قاله الشهاب
كل من يا ابت ويا امت مضموب لانه معرب فانه من اقسام المضاف
بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة
لاجل التا لاسنادها فتح ما قبلها لا على التا لانها في موضع الياء
التي يستحقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر وقال ايضا عند
قول الشارح في يا ابت تا تانيث فيه تصريح بان التا حرف لا اسم
اذ لم تنقلب الفا كالتي بخلاف الالف في ياعبدا ولكون التا عوضا
من يا المتكلم لم يجمع بينهما اي بين التا واليا ثم اشار الى انه
يرد عليه يا امتا واجاب عنه وقد يقال ليس في هذا جمع

بين

بين اليا والتا الا ان يقال بدل اليا وهو الالف مثلها والمراد
لا يجمعون بين التا واليا ولو ببدلها او بني بعد الكلام على ان الالف
بدل اليا وانما تغيرت صفتها وقد يوافق هذا قوله ذهاب صورة
المعوض عنه ولم يقل ذهاب المعوض عنه هذا وقال المفيد
الما عوضا التانيث عن اليا اذا اضيف اليها الاب او الام لان كلا
منهما مظنة التغيير والتاثل عليه كما في علامة ونسابة انتهى
وقال ابن عصفور تا ابت للمبالغة في معنى الابوة واما تا امت
فللتانيث لان الام مؤنث ويجيء عوض **تنبيه** قال
في التوضيح وربما جمع بين التا والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وسبب ذلك
الشعر انتهى وظاهره عدم الاختصاص بالشعر

اسما لازمة النداء

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا وكونه اسم فاعل منونا ناصبا المنادى
على المفعولية او غير منون مضاف للمنادى واعلم ان لنا اسما لازمت
غير المنادى منها نحو غلامك قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف
هو المخاطب والمخاطب يجب ان يكون هو المنادى والغلام هو المنادى
فلم يجز واجاز بعضهم ذلك واستقبحه بعضهم ومراد التنبيه على
هذا وتلخص ان الاسماء المنسوبة للمنادى اقسام ما يستعمل في
المنادى وغيره وما لازم المنادى وما لازم غيره **قوله** وقد يعرض
ما يحضر بالمنادى فلا يستعمل في غيره قال الشهاب ومثل شرط استعمالها
فيه الصورة التي وردت عليها فلا يجوز اضافتها الى ياء المتكلم نحو يا فتى
كما يقال زيدي ومثل يمتنع حذف حرف النداء معها لانها انما وردت
به ومثل يجب في قل بنا على انه كناية عن النكرة ان يراد به نكرة غير
مقصودة وحينئذ فهل ينجيب في ذلك نظر وقد يسبق الى الذهن امتناع
اضافتها الى تا المتكلم لانه لا تقرب الى ذهن ذلك على السماع وانه لا يستعمل
قل بنا على ما ذكر الا استعمال النكرة المقصودة واقول جوابهم عن قوله

الطوف ما الطوف ثم اوى الى ... بيت فقعدنه نكاع

وقال الشاطبي ينبغي ان يضبط عبد بالضم لانه الذي حكاه سر بخلاف
الفتح بلا الف فانه ضعيف قوله عبد اقال الشهاب ينبغي ان
يكون مضبوطا بفتحة مقدرة على الدال لانا لفتحة الموجودة
لانها لاجل الالف نعم على قول المعم من ظهور اعراب المضاف الى
اليا حالة الجر مثلا يمكن ان يكون اعرابه بالفتحة الظاهرة فيه
نظر وقال ايضا الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم
وينبغي ان يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر وظهر اثره
في التابع بزيادة يد عمان هذه الالف يا المتكلم غاية الامر انه
تغيرت صفتها تنبيه ذكروا ايضا وجها سادسا
وهو الاستغناء عن الاضافة بينهما وجعل الاسم مضموما كالمنادى
المفرد ومنه قراءة رب السجن احب الي وحكي يونس عن بعض العرب
يا امر لا تفعلي وفي اللباب حكى يونس يا امرا قال سارحه حكى يونس
جواز حذف التاء المبدلة من الياء للترخيم ولزوم فتح ما قبلها ليلا
يلتبس هذا الاب والامر بلا تاء وقال في اللباب ايضا والوقف
عليها بالهاء عند اصحابنا وقال لانها تاء تانيث والفراء يقف عليه
بالتاء لانه ليس لحمزة تانيث انتهى وفيه ان الالتباس موجود
ايضا لان الفتح من جملة لغات المضاف هذا وقال الخفيد ونظير
ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم
المفرد فيضم اخره وعليه فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما
قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المهم فرض الكلام في المنادى
المضاف لياء المتكلم انتهى وفي المرادي نقلا عن ابي حيان ان حكمه
في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء ثم
نقل عن صاحب النهاية ان تغريفه بالقصد والاقبال
واستظهر الاول بثلاثة اوجه ثالثها انه لو كان غير منوي
الاضافة لكان في الاصل صفة لاي واسماء الله لا توصف بها
اي فينتفي كون الاصل يا ربي انتهى وليتامل هذا والظاهر
ان ما رجحه لا مبنافي ما نقله عن ابي حيان لجواز ان يكون حكمه

في الاتباع

في الاتباع على ما عرض له من البناء على الضم تشبيها له وان كان من افراد
المضاف قاله الشهاب والاقرب انه على القول بان تغريفه
بالاضافة المعنوية بضمير مقدر كما في سائر المضافات لليا منع
من ظهوره الاشتغال بحركة مناسبة للنكرة المقصودة وان حكمه
في الاتباع حكم المضاف وعلى القول بان تغريفه بالقصد والاقبال
في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف
فتدبر قوله والفتح والكسر اي للميم واجاز قوم ضمها قوله
وحذف الياء اقتصر عليها ولم يقل والالف لان ذا ان مبني على القول
بان الفتح بناء على ان الاصل اما وعما فقلبت الياء الفا وحذفت الالف
وبقيت الفتحة دليلا عليها ومذهب سيبويه والبصريين ان الاسمين
جعلا اسما واحدا وبني على الفتح واقتصر على هذا القول في التوضيح
جار نائبه ويؤيده منع الجمهور يهذا في غير هذه الصورة نحو
يا عبدا وعلى تقدير ان الجمهور لا يمنعون ذلك هنا يمكن الفرق
بثبوت السماع الصحيح هنا تنبيه قال الشاطبي قوله
وحذف الياء قيد للكسر فقط لان الياء لا تثبت مع الفتحة فلا يصح
بقيا ما لا يصح بقاء ثبوته حقيقة او توهما ويمكن ان يرجع حذف
الياء لما الفتح والكسر معا لان الالف امثلها الياء فكانه اعتبر مع
الفتح امثلها ان قال ومثل هذا في الطلاق لفظ الياء على الالف المنقلبة
عن الياء الطلاق سر على الالف لفظ الياء لما ان قال قال ابن خروف
بريد س بقوله حذفوا الياء قلبوا الياء الفا ثم حذفوها فعلى هذا
يكون قول الناظم حذف الياء من هذا القبيل قوله اسمرا اي
اطرد وفي نسخة شرح عليها الشاطبي اشهرا اي في الكلام قال
واقتضى هذا ان هناك من الاوجه ما ليس بشهر وهو صحيح فقد
قالوا يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات الياء ويجوز فيها الفتح
والاسكان وقالوا يا ابن اما ويا ابن عما فالمجموع خمسة اوجه
هذه الثلاثة منها قليلة ثم قال والاسمان يعني بهما بين اللغتين
اعني لغة فتح الياء ولغة اسكانها غير مركبين يجاريان بالاعراب

بانه على اضمار القول او الدعاء وحرف النداء اي يقال لها او ندعي
بالكاع بدل على ان حرف النداء يضمر فيها قالوا انه ملازم للنداء
وقال اعلم ان ما قاله المص كغيره من انها كناية عن العلم امر
محتمل لم يقم قاطع على تعيينه فالحكم عليه بانه وهم لما في التوضيح
ممنوع لا وجه له ووجه الرد على الكوفيين انهما ترخيم فلان وفلانة
انهما لو كانا كذلك لقيل فلا ولما قيل فيه التانيث قلنا لانا التانيث
تحذف للترخيم مع احتمال ان يكون ترخيمها على هذا الوجه على سبيل
الشذوذ قلت وجهه انه لم يقم دليل على ان هذا ترخيم
ولا ضرورة الى حمله اليه مع مخالفته للقياس وامكان وجه اخر
قوله والامر هكذا من الثلاثي اي التام فخرج الناقص قال
الشهاب نقل المحقق زعنه ما لم يكن ان يكون ناقصا وان استعمل
تاما قلا يوخذ من كان التامة فيه نظر ولعل قوة كلامهم تدل
على الامتناع مطلقا انتهى اقول صرح في شرح التوضيح بهذه المسالة
في باب اسما الافعال فقال ويجوز من التامة واعلم ان بعضهم
جعل قوله من الثلاثي مختصا بقوله والامر هكذا مع انه يعود لما
قبله ايضا فالوجه تقييده باطرد وفيه بعضهم الثلاثي بان يكون
مجردا وقد يقال لا حاجة لذلك لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل
المزيد قوله وشاع في سب الذكور فعل بحو يا فسق بالكع وامما
حديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس بالدنيا لكع بن
لكع فليس بهذا المختص بالنداء ولا مفعولا لانه منصرف فهو وصف
كحطم قاله السيوطي وفيه تامل والاظهر قول ابن الاثير في النهاية
ان استعمال لكع في الندرة الكثرى وليس بواجب دايما

الاستغاثة

هي ندا من يخلص من شدة او يعين على مستغاثة قوله اذا
استغيث اسم الحا ايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي فان
المستغاث حقيقة المعنى او التقدير مدلول الاسم وتقييد الاسم
بكونه

بكونه منادى مع انه لا يكون الا منادى بل ذلك معلوم مما تقدم
في باب النداء ليلا يغفل عن ذلك لتقيد العهد واحترازا عن الاستغاثة
اللغوية نحو استغثت بك ومثل كل منادي يصلح للاستغاثة ولو نكرة
غير مقصودة ترددي ذلك الشاطبي ولم يقيد النداء بحرف ولا بد
من كونه بالما يشعر به قوله كيا للمرتفي وقوله اذا كررت يا لكن
مرات للمنادي البعيد او كالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب
الا اذا كان كالبعيد او يقال الاستغاثة لاحتياجها لمد الصوت
كالبعيد واستغيث من قوله مقتضا باللام انه معرب مطلقا سواء كان
مضافا او لا كما قاله الاشموني وغيره والمراد انه كذلك ان جر
باللام وكان معربا فقبل الندا المبنيا انه فتحوا من اللام والالف
المعاقبة لها فيكون نحو كمساير المنادیات ولانه قد يكون مبنيا
قبل الندا نحو يا لندا او يا لرقاش كما صرحوا بذلك ولا يتصور في المبني
قبل الندا والاستغاثة ان يصير معربا بعدها واذا وصف
المستغاث المجرور باللام نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم فليس في تابعه
الا الجر كما صرح به الرضي في النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا
على الموضع وجوز المرادي الوجهين وفي الهمع النا عرب المستغاث
والمستغيث منه مع كونه منادى وعلة البنا موجودة فيه لدخول
اللام التي هي من حقها ان يصرا الاسما فترجع الى اصله وعلى هذا الموضع
رفع له فتبقت بالجر والنصب وقيل لان يا صار حكمها في النداء حكم
العامل اذا البنا فيهما مشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال
عمل بالفظا وصار بمنزلة ما زيد جبان فعلى هذا له موضع رفع
فتبقت بدلالة اوجه وانما فتحت اللام لان المستغاث واقع موقع
المضمر ولام الجر تفتح معه قال ابن هشام ويرد عليه زيد قمت
لزيد على احد لانه يستغني الموت بيني ويجاب بانه غير مطرد
فالموضع بالضمير احق فالفتح اقوى وبعضهم علل الفتح بالفرق
بين المدعو والمدعو له وقد يورد عليه يا لزيد لعمرو فانه
لا التباس فيه ويجاب بان الالتباس يحمل اذا اقتضى

الألوكة
www.alukah.net

كونه ذا تعجب مألوف وعلة ذلك تشبيه علة المندوب التي تذكر
في بابه فان قيل فقد اسقط الناظم هذا الشرط من المستغاث
وهو مفتقر اليه كما في المتعجب بل المتعجب قرع الاستغاثة
والمعنى فيهما واحد لما ان قال فالجواب اما ان يقال ان ذلك
غير شرط لا في المتعجب ولا في غيره الا في المندوب لان النحويين لم
يشترطوه هنا واشترطوه في المندوب ولو كان معتبرا هنا لذكروه
ويحمل قول الناظم على اطلاقه وقوله الف لا يريد به زيادة واما
ان يكون عنده معتبرا حسبما تقدم في المتعجب واعتمد على ما
يعطيه مسألة وهو قوله يا للمرتقى والمسألة بعد محل نظر لم اجد
فيها ما اعتمد عليه قال ابن هشام ويؤيد عدم الاشتراط في
الاستغاثة تمثيلهم بهذا النكرة غير المقصودة بنحو قول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي مع انه استغاثة في المعنى

الندبة

هي ذا المتفجع عليه او المتوجع منه والتفجع يقع للمتوجع من مصيبة
فادحة وربما للجوارح جارحة قوله ما للمنادى احمل
للمندوب بقيتي من احكام واقسام الا ما استثنى كقوله وما نكر
لم يندب كذا فعله في سبك المنظوم وكان ينبغي ان يقدم الاقسام
على الاحكام في اللفظ لكونها معتدا عليها بالطبع قال ابن هشام
ومن الاحكام بناؤه مفردا واعرابه مضافا او شبهه ومنها انه
يكون نصا وروقعا في الضرورة ومنها احكام التابع ولم يذكر
ذلك ابنه ولا هو ايضا ويدل على ان المندوب يتبع واجمعتني
الشامية تياه واجازه يونس واريد الطويلاه انتهى وسئل
في المفتاح للطول الذي ينصب بيا مناديا عمرا وهو محمول على
المتفجع به كما قيد بذلك الشاطبي ويدل له قوله بعد ذلك ولا
يندب الا المعرفة ويستثنى من الاحكام لحوق كاف الخطاب
فيجوز في الندبة واغلامك وتقدم انه لا يجوز في النداء لان

المندوب

المندوب ليس منادى حقيقة بل بصورته ويدل لذلك انه
لا يراد منه اجابة ولا يطلب منه اقبالا ومنع ذلك السيرافي
قال بعد تفرغ المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون
ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته واجمعه لان الحاق لا لف
هنا كالحاق الالف او الواو هناك وفرق البصريون بان هذه
الالف لا تغير الملفوظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئا بخلاف
حرفي التثنية والجمع وقال الشهاب قوله ما للمنادى اجعل للمندوب
يفيد ان المندوب المضاف لها يا المتكلم يجوز فيه الوجوه السابقة
اذا كان منادى فيجوز واعبد بكسر الدال وفتحها واعبدا بقلب
الياء الفا واعبد بضم الدال نقوله الاخير وقابل واعبديا واعبدا
الى آخره بيانا لما لك اذا اريد الحاق الف الندبة لا مطلقا ويحتمل
من الموضعين ان نحو واعبدا يحتمل انه على طريق المنادى فيكون الالف
بدلا من يا المتكلم ويحتمل ان الالف للندبة وان الياء التي هي المضاف
اليه محذوفة ولا يضر احتماله للامرين للعلم بانه مندوب بمجرد
لوجود ما يختص بالندبة وهو وان اريد تعيين احد الامرين
وجب نصب قرينة تدل عليه فليتامل قوله وما نكر لم يندب
الى آخره قال الرضي ولا يندب الا المعروف علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب انتهى وقد يؤخذ منه جواز ندبة النكرة
المعروفة لشمول قوله او لا لذلك وهذا ما يوافق قول ابن جروف
انظر بندبها عند جازت والا فلا كالموصول واجاز الكوفيون
ندبة النكرة مطلقا وهذا ما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه
فانك تقول فيه وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة
وعلى هذا قول الناظم وما نكر لم يندب استثنى من قوله ما للمنادى
اجعل كما اشرنا اليه لكن بالنسبة للمتفجع عليه فتدبر وقوله
ويندب الموصول لبيت استثنى من قوله ولا ما بهما لان المبهم
يشمل الاشارات والموصولات قال ابن هشام رحمه الله
المبهم المطلق قال القارجواباب الامير المبهم

على احدهما وحذف الاخر بشرطه راجع الباب وزعم الكوفيون ان اللام بعض ال فلا سؤال على الفتح ورد بوجوب الكسر في المعطوف الذي لم يتقدم معه يا وبقولهم يا للناس ولا تدخل الا على اسم قال الناظم وبقولهم يا لله قلت وقد جاء بحذف آلف الله في بلد تنا قالوا اذا الداعي المثوب قال يا لا فضلنا خلطت اللام مع الاسم كله تثنويت ومع لم قال الفارسي الالف من يا لا عن واو لانها صادت كقال وقال الناظم لانافية او ناهية والمنادى محذوف اي يا قوم لا فرار ولا تفر كذا بخط ابن هشام والكلام على استغاث اللام الداخلة على المستغاث والداخلة على المستغاث له في الفاكهي وفي حاشيتنا عليه ما يتعلق به مسألة يا لزيد ذكر اللام جايز ويا لزيد ذكرها واجب لانها اذا حذفت لا يبقى مجرورها منادى

قوله وفي ذلك بالكسر اينبغي شامل للمستغاث من اجله والاكان تكرارا مع مفهوم الشرط فاللام معه مكسورة وجوبا على الاصل وهو ظاهر في الاسم الظاهرة واما المضمر فتفتح معه الاسم اليا نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين قال الشهاب رحمه الله ومثل يجوز اتحادهما بالذات نحو يا لك لك ويا لي لي انتهى اقول نعم يجوز تنبيه قال ابن هشام في الحواشي زعم الناظم ان المستغاث له قد يجر باللام وقد يجر بمن وعندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به او مما يتوقع نزوله به فالحال الاول يصح المجيء باللام والمجيء بمن نحو يا لزيد للظالم ويا لزيد من الظالم قال

يا للرجال ذوي الالباب من نفر ... لا يبرح السفه المردي لهم دينا

وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى يا لزيد للظالم ادعوك له لتخلصنا منه والدليل على استعمال اللام في ذلك قوله

يا لناس ابو الاشابرة ... على التوغل في بني وعدوان

وفي شرح الكافية قد يغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة معنى التعجب نحو لخطات ليلى البيت فقيد المسألة بالتعجب واطلاقها

في التسهيل وشرحه والحق عندي ان المرجع ما ذكرت انتهى وفي الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من لام الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من ادعاء اي استغيث يا لله من لام الفراق انتهى قوله ولا مر ما استغيث عافت الف قال الشهاب في حواشي التسهيل ولا يبعد انه حينئذ مقدر الضم فيرفع كما انه يجري على محله بلا اشكال فليحرر واعلم انه عبر في التسهيل بقوله وبعافيها الف كالف المندوب وانتهى وقد يؤخذ من هذه العبارة بيان محل تلك الالف على تفصيل المندوب حتى يدخل اخر المضاف اليه نحو يا امير المومنينا وكذا اخر الصفة او الموصوف دون الموصوف على الخلاف في ذلك ثم رايت الرضي صرح بانه لا يكون تابعه مرفوعا وقال في حواشي الشارح وكلام الرضي مصرح بانه لا يرفع تابعه حينئذ وفائدة ذلك انه لا يقدر الضم في اخره وعبارته في تعليل ما ذكره فان توابعه اي المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة لا ترفع نحو يا زيد او عمرا ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح آن الف الاستغاثة اذا الحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين اي على الياء فليراجع انتهى وصرح الشاطبي في الندبة بان ما يلحقه الالف يقدر فيه اخره الضم وعلى قياسه فالضم هنا مقدر وسيأتي في الندبة الكلام فيه قوله ومثله اسمر دو نفجب الف يمكن ان يكون اشارة الى التفجب الاصطلاحي قال الشاطبي وقوله الف في موضع الصفة للتفجب كانه يقول ذو تفجب مالوف في ذلك الاسم مخرزا من ان يكون غير مالوف في التفجب وهذا مبتور حيث لا يعرف السامع ما اراد بذلك الندا اما بان يكون المتفجب منه نكرة نحو يا لرجل فان هذا لا تالفه العرب في التفجب كما لا تالفه في الاستغاثة فلا يجوز ذلك واما بان يكون معرفة ولا قرينة تدل على قصد المستغرب فيها ان قال فلا بد من اشتراط كونه معروفا في المتفجب منه وهو معنى

وكذا توابع المجرور باللام لا تكون الا مجرورة

والابهام الاغلاق وما يحتاج الى التفسير والبيان مبهم لان المراد
منه كائنه مغلق عليه فنوكا لمغلق على معناه قوله ويندب
الموصول بالذي اشتهر قال ابن هشام ارسل الكلام في الموصول
هنا وقيده في سبك المنظوم قال لا يكون مبهما غير من الموصولة
بمعين كمن حقر يسير زمزم وفي مثل هذا الاستعمال خلاف اعني ان
يطلق العام ويخصص الى ان يبقى واحد والجمهور على منعه انتهى
وفيه نظر والمذاكي في الجمع لا في العام اذ المركبين جميعا والذي في الموصول
موصول والموصول صلة والهذه في قولي الموصول صلة للتعريف
وقصدت بهذا الكلام التلميح والالغاز بالذي متعلق بموصول
وهو الذي دلنا على ان الى النظم موصول لا حرف تعريف وفي قوله
بالذي اشتهر حذف العائد المجرور بالحرف ولم تكمل شروط الحذف
لان التقدير بالذي اشتهر به ولا يجوز ان يكون التقدير والمعنى
بالصلة التي اشتهرت فلا يحتاج الى مجرور لان شهرة الصلة وجدت
في نفسها لا تتعلق في ندبة الموصول بل لا بد من شهرة الموصول بها
قوله صله بالالف اي جوازا لا وجوبا بدليل قوله ولا ما
للمنادى اجعل للمندوب فانه يقتضي انه ان كان مفردا معرفا
مبني وذلك لا يتاتى مع الالف وقوله بعد فالمد والها لا تنفرد
لكن قال الخضيد قال الاندلسي يجب لحاق الالف مع يا الميلا يلتبس
بالندا المحض وذكر الجامي ان المندوب حينئذ نظير المستغاث
بالالف وقضيته انه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدر
فيها الضم وسيأتي عن ابن هشام ما يقتضي ذلك والفرق بينهما
وبين المنادي المبني قبل الندا ان البناء فيهما بسبب الندا فلم يجتمع
لهما اخر بخلاف المبني قبل الندا وقال الشاطبي ان الضم يقدر مع
الف الندبة فقال اذا قلت يا زيداه مثلا فالضم مقدر في اخر
الاسم والبناء مبني على السكون او الالف انتهى وكون فتحها قبل
الالف بناظاهرا اذا اتصلت الالف باخر المندوب حقيقة دون اذا
ما لحقت ما اضيف المندوب اليه نحو وا امير المومنينا واغلام زيداه

وليبظر

وليبظر في نحو واغلام احمد اهل هو مجرور بالفتحة الظاهرة كما هو
مقتضى ما ياتي عن ابن هشام من ان الفتحة لا تحذف واما نحو
واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما فتبنيغي الجزم بان فتح ما قبل الالف
بناء عند الرضي واتباعه لان مدلول المجموع مندوب حقيقة وان
وقع المضاف خلافه فلا يعول عليه وعبارة ابن حمد الله رحمه الله ينبغي
ان المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال انه
مبني على الفتح كما في واز يدا لانه غير مندوب فليبن مناداي حتى
يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فتقدر
الجر فليتامل انتهى وعلى قياسه يقال فيما اذا الحقت تابع المندوب
فانها تلحق اخر الصفة عند يونس وقال الخليل وسر اخر الموصوف
قال ابن هشام وبدل ليونس قولهم واجمعي السامعينا ه
وجواز ان الموصوف الذي تقرون منه فانه ملاقيكم وقوله
• لا تركنن الى الامر الذي ركبت • انبا بعصر حين اضطرها القدر
انتهى بقي ان الفاء في الابيات دخلت في الخبر لان المبتدا اوصف بما
يدخل الفاء في خبره وحذف العائد المجرور في البيت وان لم يكن
الموصول مجرورا بالجار به لكون موصوفه مجرورا بذلك على ان الصفة
والموصوف كالشيء الواحد وقال في موضع اخر وقاس يونس لحاق
علامة الندبة للصفة على لحاقها للمضاف اليه قال لان الصفة
قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد نحو واغلام ظريف لك وهذا
زيد بن عمرو وله ان يحتج بيا ايها الرجل وجاوا الجما الغفير فجاءت
الصفة لازمة وان يقول الصفة غير الموصوف والمضاف اليه
غير المضاف وقول الناظم ومنتهى المندوب يفهم انها لا تلحق اخر الصفة
وتلحق البدل والعطف النسق كما قال ابن الخباز وظاهر كلامه انها تدخل
المبدل دون المبدل منه قال الشهاب ولا يبعد دخولها على كل منهما
وكذا يقال في عطف النسق وقياس قول سر انها لا تلحق البيان والتوكيد
وقد دخل التوكيد اللفظي وان امكن ان يقال في الجميع انه حيث ساغ
دخولا لا لحقه على غير المندوب حقيقة لتنزيله منزلة ساغ البنا

على الفتح **تنبيهات** الاول في المرادي وغيره هنا ان اطلاق النحاة يقتضي جواز الحاق الالف لما اخره الف وسماوه صرح بعض المغاربة وابن معط في الفصيحة وابن الحاجب فقال في عبد الله واعبد اللاهاه وسمعه الناظم لاستثقال الف وما بعد الالف والها لكن هذا انما يقتضي المنع من الحاق الالف والها الالف فقط فينبغي ان يذكر عند قوله ووافقاردها سكت الحكما قول ابن هشام في الحواشي الثاني اتهم قوله ومقتضى المندوب صله بالالف ان الكثرة تحذف نحو وارقاشاه وكذلك الضمة نحو وازيداه وان الفتحة لا تحذف نحو واغلام احمدا واامير المومنينا الثالث قال سعيد اذا اراد وازيادة المد جعلوا الاسمين بين مدتين وخصوا الالف لانها البعد في المد والياس الحابيا المتكلم وان الواو تودي لما البيت مسئلة الرابع قال ابن هشام في التذكرة لم يوصل بواو في يا زيد وبيا في يا غلام الطريف كما تقول في مدة الانكار ازيدنيه وآاحمدوه واغلام احمداه توجيه احدهما ان المراد مع الانكار حكاية اللفظ الذي يثبت اليه معنى الانكار فوجب ان لا يغير الف الندبة ومن ثم حذف التنوين لالف الندبة دونها ولم يبق فاصلا بينها وبين المندوب فلذلك غلبت على الاسم بخلاف الف الانكار فلذلك غلبها الاسم فعمرها والوجهان لابن جني قوله مثلوها ان كان مثلها حذف بان كان الفا نحو واموسا وان كان همزة تانيث فتر نحو واحمراه وجوز الكوفيون حذفها وعليه تحذف الالف ايضا للساكنين وقولهم حسن لانه في قولك واحمراه اجتماع شبيه ثلاث الفات وتوجيه منع ابن مالك من الحاق الف الندبة ما اخره الف وما هذا وقال الشهاب ولا بعيد تقدير الضم على المحذوف انتهى وموظاهر على كلام الشاطبي فتدبر وقال ايضا لا فرق في المثل المحذوف بين ان يكون جزء كلمة او كلمة كالمضاف للياء على لغة من يقلبها الفا كما يستفاد من كلام الشارح اخر الباب انتهى وقال ابن هشام انما كان المحذوف الف المقصور

لان

لان الطاري يزيل حكم الثابت ولان الف الندبة كلمة والف المقصور جزء كلمة ولانها اجتلبت للمد فحذفها بعد ذلك غير لايق ولانها ثابتة في نحو وازيداه والاصل مساواة المعتل للصحيح وهذا ينعكس بالنسبة الى ان اللام في الصحيح فتيقسه ولانها تزيل التنوين فاز النها للالف اولى انتهى وقوله لان الف الندبة كلمة الخ يعارض ما قاله الشهاب الا ان يقال بقليل ابن هشام نظر للغالب قوله من صلة قال في التوضيح نحو وامن جعفر بيرزمزماه قال المفيد فان قيل لا تنوين هنا لان زمزم لا ينصرف فيها قيل تنوين مقدر انتهى اي بناء على انه علم على البير وان اعتبر انه علم على القليب فهو منصرف وافاد كلامه ان التنوين المقدر يحذف وبوجه يكون نحو طرد اللياب او بانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق الف الندبة في الجملة فتحذف لان ما قبلها لم يبق تاما قوله تلت الامر قال الشاطبي دعا للمخاطب كمل به البيت وبهذا النوع من التكميل الذي لا يفيد معنى قليل جدا في هذا النظم قوله والشكل ضمنا الخ اي شكل المندوب وصورة المسالة انه اذا اريد زيادة الف الندبة فيما ذكر فاذا اردت ذلك ابدلت من جنس الحركة والا فلو قيل واغلامك صح كما علم من اول الكلام وضمائي والتخيير بقولنا ابدلت وقع في كلامهم قال الدماميني لا ينبغي ان يكون المراد البدل المغربي وانما ينبغي ان يكون معناه يوجد بدلا من الالف بحرف يجانس ما وليته واعلم انه اذا قيل واغلاماهوه ونحوه فيقاس ما سمران يكون علامة في هذه الاسئلة مضوب وان الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري قال ابن هشام وعلم انك لا تقول وارقاه ولا واعبد الملكيه ولا واغلام زيدنيه فلا فاللكوفيين واجازوا ايضا واغلام زيداه وفي التسهيل وقد ذكر الالف ما نصه ولا تقلب بعد كسرة فقال ولا بعد كسرة اعراب ولا يحرك لاجلها تنوين بكسر ولا فتح خلافا للكوفيين وذكروا ايضا عنهم انهم اجازوا وجهين في نون التثنية وان يقول وازيداناه وازيدانيه قال وهو عندي

احسن لان اباحاتم حكى واهانيه ولم يحك واهانا ه قوله
لانها قال ابن هشام اسمر فاعل من لبس الشيء بالشيء خلطه وقال
الشاطبي يعني باللابس الخالط يقال لبشت عليه الامر البسه اذا
خلطته عليه فلم يعرف وجهه اي ان يكن الفتح يلبس المقصود من
الكلام مما يذهب اليه الوهم وهو غير مقصود والوهم ذهاب
ظن الانسان لما اليه وهو يريد غيره يقال وهمت في الشيء بالفتح
اهم وهما بالاسكان اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره واما
وهم في الحساب فهو بالكسر يوهم وهما بالفتح اذا غلط وسهى
فهو غير الاول فاتيان الناظم بالوهم الساكن الها سواب
قوله وواقفا رد ها سكنت لان الالف تجيء بالوقف فاذا حقت
الهاز ال الحقا وقال ابن هشام سبب لحاقها زيادة المد لان
الالف اذا ذاك يقبل زيادة مد بها الطبيعي لما حصل من
التقاء الساكنين فيكون ذلك اعون على ابلاغ الصوت لما حصل
من اطالة المد وخرج بقوله واقفا حالة الوصل فلا يلحق فيها الها الا
في الضرورة وفي التسهيل ان لحاق الهاء في الوقف غالب وهو مخالف
لما يقتضيه ظاهر ما في النظم من التخيير وقال ابن عصفور اجاز
الكوفيون لحاقها في الوصل وانشد واكانك فينا ايا ماه غريب
واجاز الفراء ضم الها وكسرها حينئذ فالضم تشبيها بها الضمير
والكسر لالتقاء الساكنين وحمل البصريون البيت على الضرورة
قوله وان تشا فالمد والها لا تزد ظاهر كلام الشان قوله
فالمد مرفوع سنة او خبره محذوف اي كاف وقال ابن هشام
انما اقر انصب المد دفعا للتكرار انتهى اي لان قوله والها لا تزد
حينئذ يتكرر مع ان تزد ثم قال فان قيل قد لزمك التكرار لانه
لما قال ما للمنادى اجعل المندوب علمت ان زيدا مثلا يضم فلما قال
صله بالالف علمت انه يفتح لها ولزمك من ذلك ان يكون على الجواز
لا الوجوب قلت لانه يمكن ان يقال معلوم تقديرا
وان كان ممتنعا لفظا ويظهر اثر ذلك في التابع فلما نص على انك مخير

اندفع

اندفع هذا الوهم فان قلت لا يصح اطلاق التخيير لانه
اذا لبس وجب لحاق مدات الندبة فلا ينبغي ان يلزم كلامه شيء
يلزم منه الاعتراض عليه قلت اذا لبس وجب كما تقدم
والما نقدم له في قوله وغير والذي للبس اجتنب فالالتباس مندفع
باستعمال واقلم تتقين المدات لدفعه انتهى وفيه نظر قوله قلت
لانه يمكن الجواب المندوب اذا لحقته الالف مبني على الفتح وهو ما اقتضاه
كلام الجامي وقد مر التنبيه على ذلك وقال الشهاب ان قلت
لا فايدة في قوله والها لا تزد لانه معلوم مما قبله قلت بل له
فايدة لانه لو اسقطه لاحتمل ان قوله ووافقا رد ها سكت معناه
زيادة الها وحدها بدون الف الندبة وان قوله وان تشا فالمد
معناه الاتي به زيادة المد فيكون الحاصل الاتي في كل منهما وحد
فلما قال والها لا تزد دل على ان معنى قوله وان تشا فالمد انه يكفي
الاقتصار على المد ومما يدل على ان المراد بزيادة الها زيادتها
مع المد في قوله والها لا تزد بيان لمراده بما قبله فتامله
قوله وقايل قال ابن هشام خبر مقدم لا مبتدا الان الظاهر
ان من معرفة ولانه لا يخبر قايل ذلك فبين ذكره بقوله واعبدا
من لغته فتح يا المنادى ويقولون واعبدا من لغته يا غلاما ويا غلام
ويا غلام ويا غلام وقد يقال المراد الاجتماع ولم يجتمعا الا من
ذكر وقايل ما ض حكى مذ ايا سط ودليل المخ انه اخبار عن لغة
قوم مضوا وانقرضوا ودليل الحكاية الاعمال ودليل الاعمال
التنوين ودليل التنوين عدم الاتزان بدونه ودليل هذا وجدان
ذي الطبع المستقيم والعروض قوله واعبدا قال الشهاب
الظاهر ان عبد اهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا
هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتامل تنبيه
قال الناظم والشارح وغيرهما فان قلت وانقطاع ظهري
على لغة من سكن وجب ان تحرك الها لان الها لا تحذف الا ان كانت

المستغاث اذا المر بكسر باللام كقوله اعامر لك بن مصمصة ابن سعد
كذا مثلوا قال الشهاب وفيه نظر لانهم قالوا ان الاستغاثة
تختص بيا فتامل وفي المرادي قال ابن الصايغ ومتى ضرورة وقد ناداه
بغيرها وذلك ممنوع انتهى **تنبيهان** الاول اذا وقف
على المرخم يجذف الها فالغالب ان تلحقه هاء سكتة فقيل بها اسكت
وقيل بل انما الحذوفة اعيبت لبيان الحركة وقد يعوض عنها الف
وقد يوقف بلا هاء ولا عوض قال ابو حيان اطلقوا الحاق هذه
الها ويقول ان كان الترخيم بلغة من لا ينتظر لم تلحق لانه نقض
لما غرضوا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه على الضم وبويده
ما ياتي في بعلبك الثاني ادعى ابو حيان ان المفرد المعرفة
بختمتا بتا التانيث يجوز بناوه على الضم كما هو مقرر ويجوز اعرابه
بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحة في نحو يا طلحة حركة اعرابية
وان هذا خصوصية له من بين المنادى يجوز بناوه تارة واعرابه
اخرى وعلى اعرابه جا قوله كليني لهم يا اميمة ناصب ولم يبنون لانه
غير مستغرق وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى
على الفتح وعليه جا قوله • يا ريح من نحو الشمال هبي • بفتح الحاء ولا
يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم يبنون مع كونه منصرفا بخلاف
اميمة **قوله** والذي قدرحما بحذفها وفره بعد هذا مذهب
اكثر النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لم يراع المحذوف
قال ابو حيان الصحيح مذهب سيبويه ورد السماع ثم قال والوجه
ان في ذي التا الذي هو اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما
وهو الكثير الشايع ترخيمه بحذف التا فقط والثاني وهو قليل
ترخيمه بحذف التا وما يليها وسمه احاربن بدر وياارط
انك فاعل وهو نظير الحذف في منصور قال الاستاذ ابو
عبدالله الصغير قياس ارطاه على منصور بين لانه مثله بخلاف
حارثة فيحتاج الى نظر انتهى اي لان ما قبل الاخر في حارثة ليس
حرف لين **تنبيه** اعترض بقوله والذي قد رخما

الخ

رخما الحابين ذكر اقسام ما يندب وينبغي ما لا يندب وكان ينبغي
ان يوخره فيذكره مع الكلام في بيان ما يحذف للترخيم فان قلت
فقد قال اول الباب احذف اخر المنادى فهلا اعترضت عليه هناك
قلت لم يذكره هناك لبيان ما يحذف وانما ذكره لتعريف
الترخيم **قوله** الا الرباعي فانه فوق العلم الخ قال الرضي انما اشترط
العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب التخفيف بالترخيم
وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم
نقصا قياسيا مطردا عن اقل الابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة
موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل
غير قياسي والشذوذ لا يجبابه وبخلاف نحو عمرو وشج فانه وان كان
قياسيا لكنه لعلة ظاهرة موجبة للحذف فان قلت
المنادى المرخم مبني والاسما المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف
نحو ما ومن قلت المبنافيه عارضه فهو في حكم المعرب
وضمه مشبه للرفع على ما مر قيل وانما رخم الموت بالها والفرق بينه
وبين ثلاثة احرف بعد الترخيم لان بقاءه على ذلك لبس لاجل الترخيم
بخلاف الها كان ناقصا عن ثلاثة لانها كلمة اخرى لكنها امتزجت
بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب **تنبيه** اجاز
بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياسا على العلم فقولهم اطرق كرا وفي هذا
المثل شاهد على ان اسم الجنس مجردا من حرف النداء وهو قليل كترخيمه
وعلى حذف ستة الاخر بالشروط وعلى عدم انتظار المحذوف لانه
لما حذف النون والالف بقي ياكرو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولو بقي المحذوف لكانت الالف في نية الموجود فلا يجب
القلب لما علمت من قوله بعد ان حرك الثاني بل يقال حينيذ ياكرو
بالفتح **قوله** واسناد اي في الغالب بدليل قوله الا في وفكر الخ
قوله منع كانه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية
قوله ومنع الاخر احذف الخ لانه لما حذف الاصلي وهو الاخر
جاز الحذف على الزايد لانه اضعف كما انهم لما صححوا في الدوران

المكتبة الألوكة www.alukah.net

مضاف اليها المنادي ومعذه قد اضيف اليها غير منادي قال ابن هشام لما حذف لالتقا الساكنين فلا يتوقف على ما ذكروا انتهى ومن خطه نقلت

الترخيم

قوله ترخيما احذف اخر المنادي ظاهر كلام الاشموني ان الناظم اراد بما ذكره تعريف الترخيم وصرح به ابن هشام كما سيأتي وفيه انه حينئذ غير جامع لانه لا يشمل حذف الاخر مع ما قبله مع انه ترخيم كما سيأتي ولا يصدق على هذا الحذف اعني حذف مجموع الاخر مع ما قبله انه حذف الاخر لان المركب من الاخر وغيره ليس هو الاخر لا يقال اراد بالاخر ما يشمل ما قبله ايضا لانا نقول هو مجاز بلا قرينة مع انه يرده قوله ومع الاخر الخ فالوجه ان مقصود الناظم بيان بعض اقسام الترخيم لا التعريف فان قلت قوله ومع الاخر لا يرد ما ذكر بناء على انه اراد ولا بالاخر ما يشمل ما قبله واراد به في قوله ومع الاخر الاخر حقيقة فقط قلت لا يخفى ما في هذا من تمام التكلف وغاية التقا من قرينة فلا يجوز مثله في التعاريف وقد يقال مقصود الناظم التعريف لكن مع حذف القرينة اي اخر المنادي وما قبله بدليل قوله الاتي ومع الاخر الخ وفيه تكلف كثير لتزافي ذلك قال الشهاب ويمكن ان يقال انه تعريف ويراد بالاخر حقيقته والتعريف بالاعم جايز عند المتاخرين من المناطقة ويمكن ان يراد بالاخر ما يشمل ما قبله مجازا والقرينة قوله ومع الاخر الخ وفايدته بيان ما قبل الاخر الذي يجوز حذفه لانه لا يحذف الا بشروط كما انه يشمل الاخر اذا كان كلمة من عجز المركب كما يدل له قوله والعجز احذف من مركب والحاصل انه اراد بالاخر ما يحذف على طريق الاجمال ثم فصله بعد ذلك فتدبر تنبيه جوز الشارح ان يكون ترخيما مفعولا لاجله لانه يتقدم على عامله خلافا للمغلب كما تقدم في ما به

وان

وان يكون ظرفا اي وقت ترخيم وبرده استظهر نفسه ان يدل على تعيين وقت او مفعولا وان يكون حالا سئل خاشعا ابصارهم يخرجون وعليه يحتمل ان يكون ذو الحال الفاعل او ما اضيف اليه المفعول اي مرخما وجا الحال من المضاف اليه على الثاني لكون المضاف جزا من المضاف اليه لكن يرد انه لا يتقدم حال المضاف اليه وزاد غيره يجوز ان يكون مصدرا لاحذف لانه مراد قال له قوله وجوزته مطلقا قال الشارح اي سواء كان علما او غير علم وسواء كان على اربعة احرف فصاعدا او اقل انتهى وبه يعلم ان مراد والده بالاطلاق انه لا يشترط في المونث بالها الشروط التي تخص الخالي منها فهو في مقابلة التقييد الاتي في قوله الا الرباعي لا انه بمعنى انه لا يشترط فيه شيء اصلا والا فله كغيره شروط اخر ان لا يكون نكرة مبهمة ليخرج قول الاعمى يا امراة خذي بيدي وان لا يكون مضافا ولا شبيها به ليخرج نحو طلحة الخير ويا طالعة جبلا وان لا يكون مختصا بالندا ليخرج نحو فله وان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا ليخرج نحو بالعمرة واعمرتا ولا مسبيا فيل الندا كما نص عليه ابو حيان واقره الدماميني والسيوطي قال الشهاب لكن يقتضيه هذه المقابلة جواز ترخيم المونث بالها ولو مع اضافة وليس كذلك فالمراد المقابلة جواز ترخيم في الجملة انتهى وبه يعلم ان تقييد التسهيل المنادى المبني لا يكفي وان قول الشاطبي لو قال

ترخيما احذف اخر المبني ٭ نداسوى المندوب فالحذف كفى

لتضمن ما قاله من شروط ترخيم ذي الها انتهى لا يفي بالشروط واعلم ان ابا حيان قال في شرح التسهيل بعد ان ذكر انه لا يرخم الا المتمكن الملازم للندا واما ملازم فليس ترخيم ملازما بل بنا على مغفل من اللغة انتهى وان اطلاقهم يقتضي عدم ترخيم المندوب ولو بدون الف الندبة كما صرح به المرادي وقال ابن سم عليه فلا حاجة لقول الشهاب انه ظاهر كلام الاشموني ومفهوم كلام الرضي ولا وجه لتقييد السيوطي في الهمع لما لحقته الالف او ابن خروف اجاز ترخيم

والعميان وان لم يوجد الساكن حملا للمعين على اللام اذا كانت اولى بالاعلال وقد صحت واذ كانوا قد اتبعوا زايد اي حيث فاتباع زايد اصلها احق وانما لم يحذف الزايد الساكن لانه يبقى ما قبله بحركته على الحذف واذ لم يجدفوا الهمزة الوقف في رايت القاضي لكونها كانت في الوصل محركة بخلافها في ما القاضي ومررت بالقاضي فلان لا يحذفوا في هيج وقور الحرف حالة تحركه احق واولى ولهذا قال ابن ايا زلو وقفت على بحور رايت القاضي على لغة من سكن الياء في النصب جاز حذفها قال وبقويه مقارنة الحركة للسكون وانما لم يحذف ما لم يكمل اربعة فصاعدا لعدم الطول ولذا خففوا في ما انا بالذي قابل لك سوادون ما انا بالذي هو قايم ولانه يخرج عن اعداد الاصول الى غيرها وفي شرح جمع الجوامع للسيوطي وما فيه زيادتان زيدنا معا جدفان وذلك الف التانيث كحمرا والالف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين فان قلت وله ثلاثة شروط الاول كون زياد تهما معا فلو لم يزادا معا كعلباء لم يحذفا لان الاول يا زيدت لتلحق ما زيدت الاخر له وهو فعلل بينا سرداح وزلزال وكذلك حولايا وبردايا لا يحذفان لانهما لم يزادا معا بل الاخيرة جات للتانيث بعد ما كانت الاولى للالحاق الثاني ان يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على اقل لم يحذفا كيدان وبنون علما الثالث ان يكون اول الزيادتين ساكنا فان كان متحركا لم يحذفا لتقدير بقي انتفى وقضيته عدم اتحاد ذي الزيادة مما يحذف منه ما قبل اخره معه في الشرط الاتي انه مع حذفهما لم يزادا معا وان وجدت فيهما شروط الناظم ولم يعتبر في ذي الزيادة بتين كون الاولى حرف لين بل يجوز سكونها ولذا امتنع من حذفهما من قريبي لعدم سكون الاولى لاجل عدم تركونها لبناء ويمكن ان لا يخالف ما ذكره الناظم بان يجعل مفهوم بعض شروطه تفصيلا لمفهوم ما ذكره في الشرط الثاني صرح الرضي بخلافه فانه لما قال ابن الحاجب فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة

او

او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان شرحه بما بينبغي الوقوف عليه ثم قال وقوله وهو اكثر من اربعة احرف فيه في قوله او حرف صحيح لاي في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بدان ودمان وثبوت وقلون وديمي برخم يحذف زيادتيه لان بقا الكلم فيه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في ثبة وشاة ثم قال وانما لم تحذف زيادتا بنون لانهما غير تابعا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود انتهى فليتامل ذلك ويوخذ من قوله وكان مثل ثمود انه يحذف اخره كما يحذف اخر ثمود وقد يدل ذلك على ان مراد السيوطي بقوله فيما خرج بشروطه لم يحذف احدهما فقط وهو الاخر والا لزم امتناع الترخيم مطلقا ولا وجد له قوله احذف الذي تلا قال الشهاب والظاهر ان حذف معه جايز فيجوز الاقتصار على حذف الاخير فليراجع قوله ان زيد لينا يشمل جمع المذكر السالم سيصرح به مع ان في ترخيمه بالانتياس بالمفرد فهذا يدل على عدم الالتفات لهذا الانتياس خلافا للكوفيين حيث منعوا ترخيمه لذلك وهو معروض في صيغة الرفع لانه بعد حذف الواو والنون يكون الاخر مضموما وقضيته ذكرنا بعد قوله زيد انه يجتزى به عن زايد ليس لينا ومثال شمال فالهمزة زايدة غير لين واخرج الاسنوي بقوله لينا سفرجل وفيه انه لم يدخل فيما قبله وهو زيد بل هو خارج بقوله زيد ولا يتعين ان يجعل الخارج بزيد ولينا ما كان من حروف العلة كما لا يخفى لان الناظم جعل قوله ان زيد فيه اي في حذف الذي تلاه الاخر وهو مطلق قوله ساكنا مكملا اربعة ينبغي ان يشمل يعربان ويبنيان وبه صرح الرضي قال ابو عبد الله الصغير جعل اللين هنا شاملا للمحرك فلذلك اخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكسير ما لم يكن لينا ويجوز فتح لامه مخففا من لين وكسرها اي ذا لين قوله والعجز احذف من مركب يدخل فيه المركب العددي كخمسة عشر

وقد يتوهم انه اذا ارخم يحذف عجزه ولم يبنوا المحذوف كما بنوا اللغة
الثانية لانه يبقى الجزء الباقي على الضم مثل يبقى يبنى ضمة كما هو
حكم المبني قبل النداء وليس كذلك لانه اذا لم يبنوا المحذوف يفيد اسما
مستقلا وهو لو كان اسما مستقلا لكان معربا وحينئذ يستحق
تمام اخره وصرح ابو حيان عن البصريين بتمام اخره وعجزه في المركب
المزجي على اللغتين فقال سواء كان مثل حضرموت او خمسة عشر
او سيبويه واذا رخم اثني عشر واثنتي عشر حذف العجز مع الالف
لان عجزهما بمنزلة النون فكأنك ترخم اثنين واثنتين ومن ثمة
لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته واعلم ان ما مر حوا
به هنا من ترخيم نحو سيبويه مشكل على ما جزموا به من انه
يشترط في المرخم ان لا يكون مبنيا قبل النداء وتصوير ذلك بلغة
اعرابه اعراب ما لا ينصرف كما هو احد لغاته كما قال الشهاب بعيد
جدا وكذا قوله اللهم الا ان يستثنى المركب مما ذا وقال الدماميني
المنصور انك اذا رخمت نحو خمسة عشر فحذفت عجزه ثم وقفت
فانك تقف بالهاء على اللغتين وحكى صاحب البسيط ان بعضهم
وقف بالتاء لما كانت وسطا ستبقيها بتاء بيت واخت وليس بصحيح
واذا رخمت نحو يعلمك ووقفت ففي اللغة من يبنوي ذلك تقول
يا يعلبه بها السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخر
واما على لغة من لم يبنو فيخفه الوقف بالاسكان وذهب الاخفش
الى ان المحذوف من المركب المرخم عند الوقف قوله وذا عمرو وقل
اي في باب الاضافة حيث قال من جملة كلام ويدل على ذلك ان من
العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل ونص في باب الترخيم
على المنع قال في التفريع واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان
فالعمل على المذكور في بابه واقول في المنهل الصافي للبدر الدماميني
لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل
عند اكثر العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة اي النسب
محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب

من

من يفرد ويقول يا تابط اقبل يشعر بما اشرنا اليه انتهى وفصيحة
كلامه انه فهم كلام س في باب الاضافة على ان المراد الافراد على
وجه الترخيم ونقل او لا كلام التوضيح واعترض على تغييره بالزعم
لان المسألة مسطورة في كلام س نفسه قال ولعل ابن هشام راى قوله
في باب الترخيم فاستصعب نقل ابن مالك خلافه انتهى واقول
ابن هشام تابع لابي حيان فانه قال لم ينص س على ترخيمه ولا نعلم
خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الا ما توهم هذا الرجل
على س وقد ذكر ذلك في كتبه وليس بصحيح لان س لم ينص على ترخيمه
وانما اراد ان من العرب من يفرد لا لجهة الترخيم قال الشهاب
ولا يخفى ان هذا رد بالصدر من غير ذكر مستند ومثله خصوصا مع
مثل هذا الامام ملك النحاة الاعلام من الخشن القبايح ونعوذ بالله
من شرور انفسنا ومثل يحتمل قول س لان من العرب من يقول يا تابط
الا نقل الترخيم عن بعض العرب ومثل يفهم من له ادنى عقل فضلا
عن زيادة ادنى فضل غير الترخيم مما يجب احضر ولا حول ولا قوة الا بالله
انتهى وبه يظهر رد كلام المرادي المأخوذ من كلام شيخه ابي حيان
فراجعه قوله وان توبيت بعد حذف ما حذف الخ يشير الى
ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوى المحذوف وهي المشار
اليها هنا وهي الاكثر فان قلت المحذوف لا لعلة موجبة
قياسية يكون محذوفا نسيا ولهذا صار ما قبل المحذوف في نية
ودم منقلب الاعراب والمحذوف للترخيم محذوف لا لعلة موجبة
فكان القياس ان لا يكون الاكثر ابقاء الحرف بعد الترخيم على ما كان
قلت القياس يقتضي ذلك لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء اقتضى ما ليكن صار حذف
الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة عجى وفاض
والثانية ان لا ينوى وهي المشار اليها بقوله واجعله ان لم ينووا الخ
قوله فالتاء في استعمل الخ اخره او رد على اطلاقه مسألتان
ما كان منهما في المحذوف وهو بعد الف فانه يحرك بحركة اصله

شبكة الألوكة www.alukah.net

ان كان متحركا والا فبالفتحة دفعا لالتقا الساكنين على غير حده والثامنة
ما يحذف لواو الجمع نحو قاموا فانه اذا رخم يحذف الواو والنون
رد اليه ما حذف منه ومذهبه لا نزد عليه لانه يختار كابن الحاجب
عدم الرد فان الساكن الاخير كالثابت لفظا قوله واجعله
ان لم ينو الى اخره عبارة التسهيل وبحيط اخر المقدر التمام ما يستحقه
لو تم وصفا وان كان ذو لين ضعف ان لم يعلم له ثالث وجي به ان
علم وقوله لو تم وصفا قال الدماميني فيجب ظهور الفتحة
ضبه ان كان حرفا صحيحا نحو يا معرف ونقدير ها في نحو يا سارى
في ترخيم سارية وشبونة اليا دليل على تقدير الضمة فيها وقوله
وان كان ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث قال الدماميني
نحو لات علما فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يا لا وقوله
وجي به ان علم قال الدماميني فيقال في شاة يا شاة برد الها
الاصلية المحذوفة ولا يجي بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل يراد
الثالث المحذوف سواء كان لاما كشاة او غيرها كما نقول في ترخيم
شيه وديه يا وي ويا ودي برد الفا المحذوفة وبرد العين
الى سكونها عند الاخفش ويا وي ويا ودي برد الفا فقط وابقاء
حركة العين عند سيبويه فتقلب الفا الفا **تنبيه**
قال في التوضيح ونقول على هذه اللغة يا كرا بابدال الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها انتهى فان قلت مقتضى
ما علل به قلب الواو الفا في هذه الحالة ان تقلب الفا على لغة من
ينتظر ايضا فالجواب انها لم تقلب عينها قلت لان من شروط
القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر
وقد اشرنا الى هذا عند قوله الا لرباعي فما فوق العلم فتدبر
قوله فقل على الاول في نمود يا نمو اي على لغة من ينوي المحذوف
وهو حينئذ مبني على ضمة مقدرة على الحرف المحذوف وهل يجوز في
تابعه بناء على ان المرخم يتبع كما اجازه الجمهور وان منعه الفراء
والسيرافي واستقبحه ابن السراج الرفع فيه نظرا لاضم في الحرف

الذي حفته الضم قوله ويا مي على الثاني يبنى اي على لغة من ينوي
المحذوف وهو حينئذ مبني على ضمة مقدرة على الواو المنقلبة
بالنظر لها بقيد ضمة ويجوز في تابعه الرفع والنصب على هذا يا ثمو
لبنا يلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب اخره واو
لازمة قبلها ضمة والمنادى المفرد العلم وان كان مبنيا الا انه
في حكم المعرب لعروض بنائه لان حركته تشبه الاعراب واعلم
ان نظير ثمود قارون فيقول فيه على الثاني يا قاري ولا يلتفت الى
هذا الليس قوله والنزم الاول في كمسلمة اي من كل ما يوهم
تقدير تمامه تذكير مونث كما هو موضح التوضيح وينبادر منه انه
لا يلتفت لما عيره كالتباس المثنى والجمع بالمفرد كما اشرنا اليه فيما مر
ولا لما التباس المركب بالمفرد كما في ترخيم حضرموت اذا كان هنالك
من اسمه حضر موت وحضرو قيل يا حضر بالضم وقال ابو حيان انه
يلتزم حينئذ ترخيمه على لغة من ينتظر وحذف ذلك وكان وجهه
ان الالتباس فيما افتقر عليه الناظم اشد واغلب وذكر في التسهيل
والكافية ان الاول يلتزم ايضا فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير
كطيلسان في لغة من كسر اللام مبنيا به فتقول فيه يا طيلسا
بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل
صحيح اللام الا ماندر وتركه هنا لما فيه من الخلاف لان السيرافي
والمبرد لم يعتبراه كذا في المرادي والاشموني وفيه ان الناظم
لم يهمله هنا بالكلية بل في مسألة منى آتيا اليه كما قال ابن غازي ٥
قوله وجوز الوجهين في كمسلمة اي بفتح الميم مبنيا به وما ذكره
الناظم هنا من التعريف بين العلم والصفة هو الذي دل عليه كلام
س وان سوى في التسهيل بينهما ووجه ما اشار اليه من ان اشتهار
المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب فاذا كان الاسم علما جاز
الترخيم على اللغتين من غير اعتناء بلبس او عدمه قال الشاطبي
لان الاعلام ليست موضع لبس لجواز تسمية المذكر بما فيه الهاء
وتسمية المونث بما لا هاء فيه انتهى وحاصله ان الهاء في الاعلام

لا مدخل لها وجودا او عدما في اللبس ولا عدمه فوجودها لا يرفعه
وعدمها لا يوجبه لكن ليس المذكر بالمونث والا لم تحذفها يوجب
اللبس بشخص اخر كما في مسلمة فانه يلبس بمسلم بفتح الميم مسمى
به لكن مثل هذا اللبس لا يلتفت اليه كما تقدم كما لا التباس في المنسوب
كزيدي اذ لو ضم التبس بذا المنسوب اليه او كسر التبس بالمضاف
الى الياء فتامل وبه يظهر تمثيل المرادي للغة بير العصمة على لغة من
لا يبنو المحذوف اذا كان ما قبل المحذوف معتلا بيانا جي في ترخيم
ناجية مع انه ملتبس لكن يحتاج الى تقييده بما اذا كان ناجيه
علما هذا وينبغي ان يكون الترخيم على اللغتين مستغنيا فيها اذا
التبس كل منهما بموقاة فانه لو رخم بحذف الثاني اخر الباقي ساكنا
فيلتبس بيا في غير مرخم واعلم ان الشاطبي نقل عن سيبويه قال
بعد ما اطلق الجواز في ترخيم الاعلام واعلم انه لا يجوز ان تحذف
وتجعل البقية بمنزلة اسم ليس فيه الها اذ المركب ايضا خاصا
غالبا من قبل انهم لو فعلوا ذلك التبس المونث بالمذكر وذلك انه
لا يجوز ان تقول للمراة يا حبيك اقبلي انتهى وهذا التعليل من
سيبويه انه لا اثر للقرينة الخارجة عن الاسم وان دفعت
اللبس فان اقبلي دافع للبس ولا يتوهم انه محرف عن اقبل اذ الغرض
انه نداء المراة وفي الرضي ما يخالفه حيث قال والحق ان كل موضع
قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ذلك على اغلبية
العلم كان اولا او لا قلا انتهى وسواء يخالف الفرق بين العلم
والصفة ولما اسلفناه من عدم اعتبار اللبس في الصور المتقدمة
فاحفظه **تنبيه** قال المرادي واما نحو غاو فتقول فيه
فيه على الاول يا غاو وعلى الثاني يا غاو ولا تبدل الهمزة لوجهين
احدهما انه لا يتوالى اعلالان لان لامه اعلت والثاني انه
صار كالمشوب اثر على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة
نحو واو وذكره الشيخ ابو حيان انتهى ونازع ناظر الجيش ابا حيان بان
تواليا اعلالين انما يمتنع حيث توافق الاعلالان نحو طوب اما حيث

يختلفان فلا كما في ساء وبان صحة الواو في اوسبه ان الالف
منقلبة فيه عن اصل والواو انما تقلب همزة حيث وقعت بعد الف
زائدة انتهى مدا وقال الشهاب انظر صورته اي ترخيم
غار فانه لم يستوف الشروط فان اريد ان المحذوف التنوين فحذفه
ليس ترخيما او لامه المحذوفة فما معنى قوله لان لامه اعلت انتهى
قوله ما للمذا يصلح فلا يرخم ما فيه الخ وبهذا يخرج من جعل من
ترخيم الضرورة قول الحجاج

ورب هذا البلد المحرم ... قواطنا مكة من ورق الحمي

والمحرم بكسر الراء وتوالطنا مفعوله واراد بالحمى الحمام قال ابن
هشام وفيه اقوال احدها انه من الترخيم ووجهه انه قلب
الكسرة عن الفتحة فانقلبت الياء عن الالف كما عكسوا في مداري
وعذاري وعلة ذلك التخفيف لكونه جمعا وعلة هذا اصلاح
القافية الثاني انه حذف من الاخرين فحذف احد قوله

ودهس المنايا تالع فان ... ثم اعرب ما بقي ثم الحق الفا للقافية
والثالث انه حذف الالف لزيادتها كما يقيس الممدود والجامع
بينهما ان كلا منهما حذف لالف المد ثم قلب المثل الثاني ياء كما في
تظنيت ثم قلبت الكسرة فتحة اصلاحا للقافية وليتماثل الياء
ولتسلم الياء من القلب قال واعلم ان تخويل الفتحة كسرة غريب
لانه تخويل الخفيف ثقيلا ومدة انما تعرف على العكس كتحويل
ضمة فعل كسرة في بيض وعبيس وكذلك تخويل الالف ياء من هذا
النحو وانما المعهود العكس للتخفيف انتهى وبذلك يعرف ما في كلام
ابن غازي من الاختصار المخل حيث قال فقيل رخمه بحذف الميم
الاخرة والالف وكسر الميم الاولى على لغة من لا ينتظر وقيل
حذف الميم الاخيرة وقلب الالف للقافية وقيل حذف الالف كما تحذف
من الممدود فاجتمع المثلان فللزمة المضعف قلبت احدا هما
وكل هذا غاية في الشذوذ

الاختصاص

قوله الاختصاص كنداء المجاء مصورة النداء توسعا وهو خبر
فهو مما خرج على خلاف مقتضى الظاهر كمجيء الايجاب مراد به النفي
نحو انشدك الله الا ما فعلت اي ما اسيلك الا فعلك ولكون الاختصاص
كالنداء يختلفون في مواضع مما يأتي من النداء امر من الاختصاص نحو
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت رحمة الله وبركاته
عليكم اهل البيت فقرأ ابن ابي اسحاق اهل بيتها منصوب على
الاختصاص وهو يغاير المنادى في احكام لفظية ومعنوية
قال في التوضيح وهو اسم معمول لاخص واجب الحذف انتهى
وقد يشعر بجعل الاختصاص في النظم على الاسم المخصوص وهو
المناسب للتمثيل بقوله كنداء اي لمنادى وقوله معمول لاخص
يفيد انه مفعول به وهو كذلك ولا ينافي ذلك قولهم معنى اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصابب
حيث دل على ان النصب على الحال وصرحوا بذلك لان المفعول
اشر الاختصاص والحال جملة الاختصاص من الاسم والفعل
المحذوف ثم الحالية ليست بلازمة فقد تكون الجملة معترضة
ولذا قال الشر وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار
غير مقيد بمحل اعراب انتهى ومن امثلة المعترضة نحن العرب
اسخى من بذل فنحن مبتدأ وجملة اسخى خبر والعرب بتقدير
اخص العرب اعتراض واعلم ان الشاطبي قال وقد يفهم
من تسميته اختصاصا انه على تقدير اخص او اعني وبعد التقدير
ظاهرة المنصوب وجاريها لان موضعه نصب وان كان اللفظ
لفظ المرفوع كالمنادى بغير فرق تنبيه قال في التسهيل
اذا قصد المتكلم بعد ضمير تخصيصا او تبارك فيه تأكيدا لاختصاص
اولاه ايا معطيها ما لك في النداء الا عرفه ويقوم مقامها اسم دال
على معنوي الضمير معرف بالالف واللام او الاضافة انتهى وقوله
تأكيدا لاختصاص يفيد حصول الاختصاص بدون اسم الاختصاص
ووجهه ان تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص كما تقرر في المغاني
عن الشيخ عبد القاهر والسكاكي على تفصيل اختلفا في بعضه فتقول

مثلا

مثلا انا افعل كذا يفيد تخصيص المتكلم بذلك الفعل وتقول ايها الرجل
اي مخصوص بذلك يفيد ايضا تخصيصه به فالمراد بالرجل
والضمير واحد فقد افاد تأكيد الاختصاص وقوله في
كايها الفتى باشر ارجو نبيا اشار الى فرق من جملة الفروق اللفظية
بينه وبين المنادى وهو انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه
او اخره لانه واقع موقع التوكيد ومحل التوكيد بعد المؤكد ومثال
الناظم مما وقع في الاخر في الاثنا كما قال الاشموني وهو سهو ظاهر
قال في التوضيح فان كان ايها او ايتها استعملا كما يستعملان
في النداء انضما ان وصفان لزوما باشر لازم الرفع محلى بال
انتهى تنبيه لا يخفى ان اياوايتها اذا لم يكن هناك نداء
اصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن منهما ما يقتضي
البناء على الضم ورفع تابعهما لان المنادى انما بني مع ان يا تطلب
النصب لما تقرر في بابه ولما احدثت فيه الضم المشبه للرفع ورعي
ذلك في التابع ولا يمكن ذلك هنا اذ ليس هنا نداء ولا يا ولعله
وجه من قال ان الرفع اعراب وان مبتدأ احذف خبره او العكس
وبعضهم لما انه منادى لانه قد ينادى الانسان نفسه فلا يكون
هذا الضم وهذا الرفع الا حكايتة لحالهما في النداء بان نقلا بحالهما
عن النداء واستعملا في غيره وقد صرح ابن الحاجب بان ايها الرجل
منقول من النداء قال الدماميني قال ابن الحاجب المعرف باللام
ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل
منقول عنه قطعا والصاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن
المنادى وينصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل
مقدر كاعني واخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى
ان ينتصب انتصاب المعرف قال الرضي والاولى ان يقال الجميع
منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص
مجرى واحد قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب
اولنا سند وجه عن ان نجعل مثل ذلك منقولا عن النداء اصلا على غيره

مما وجد فيه مسموع وفيه ان ابن الحاجب لو رأى المنذوحة لم يجوز الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضي انه كيف يجوز النقل في المعرف والمنادى لا يكون كذلك **تنبيهان** الاول قال الشهاب ان كان المأمور في قوله ارجوني جمعا قالوا والعامل وان كان مفردا فالعامل مستتر والواو اشباع والا فالقياس حذفها كالواو من اغزانتهى وقد يقال الواو على تقدير ان يكون المأمور مفردا للتعظيم الثاني قال الشهاب لم ار في اتباع ايها الرجل شيأ مثل يوهايز اولا وعلى الجواز يكرر اي المحل وقد يستغرب اتباع المجموع لانه مركب فليس اسما واحدا انتهى وفيه انه مجموع ايها الرجل لا محل له والمحل انما هو له مع الفعل المحذوف لان المجتمع في محل نصب على الحال ولعل مراده ذلك على الاتباع يقال مثلا انا ايها الرجل ومفردا افعل كذا واما الرجل وحده فيتبع لكن بالرفع فقط كما اسلفه الشرح في باب النداء **قوله** وتقديره دا ودون اي تلوا لي يفي عليه واقحما مضافا وعلما فذكر اثنين وترك اثنين فالعلم نحو يك الله ترجوا الفضل والمضاف نحو انا معاشر الانبيا لا نورث بلفظ انا كما في سنن النسائي الكبرى ولنا بلفظ نحن فقال الحفاظ غير موجود فقول ابن غازي ومثال زيادة البيان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الخ محل فظر وسلمان منا اهل البيت **قوله** نحن العرب اصيخ اشار ابن هشام الى انه يجوز ضم عين العرب وتسكين الراء فتمرة اصيخ على اصلها ويجوز فتح عين العرب والراء وحينئذ تنقل حركة الهمزة الى الياء وتحذف

التحذير والاغراء

التحذير كما قال الشارح تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه انتهى وفيه امور الاول يرد على التقييد بالمخاطب تنبيه المتكلم والغايب فانه تحذير وان كان شاذا والتعريف ينبغي ان يتناول جميع الافراد وحينئذ لا نه فصد تعريف نوع من التحذير

وهو

وهو الكثير المفيد ويحتمل انه لم يرد بالخطاب توجيه الكلام نحو الغير الذي هو المعنى اللغوي بل من اورد الكلام في حقه او المتكلم غير الثاني المراد للكروه بحسب اعتقاد المحذور فقط كما هو ظاهر ويحتمل ان يراد بحسب اعتقاد المخاطب فقط الثالث ينبغي ان يكون المراد بوجوب الاحتراز حسن الاحتراز عنه بحسب العقول سواء تحقق معه الوجوب شرعا او لا وفايدة هذا الوصف بعد مكروه الاحتراز عن مكروه لا يجب الاحتراز عنه كالدواء المكروه للمريض وقطع العضو المتاكل الذي يخشى منه فان قلت هذا الميت مكروها قلت لو سلم ان المكروه لا يشمل ذلك فالوصف للتفسير وفايدته بيان المراد بالمكروه الواقع في كلامهم والاغراء امر المخاطب بلزوم امر يحمد به والتقييد بالمخاطب فيه ما عرفت على ما يجيء الاغراء للغايب نحو فعليه بالصوم والمراد يحمد عليه في اعتقاد الامر وان لم يكن مما يحمد عليه في نفس الامر ويحتمل ان يكتفي باعتقاد المامور وحده وما لا يحمد عليه لا يسمى اغراء صحيحا **قوله** اياك والشر ونحوه نصب مجموع اياك والشر مفعول لنصب فقوله ونحوه بالنصب عطف عليه والمراد بنحوه مما هو موجه للمخاطب ومن ثم صح مجيء قوله في آخر الباب وشد اياي قال ابن هشام في الحواشي لهم في التحذير ثلاث طرق احدها ان يذكروا المحذور ويعطفون عليه المحذور نحو اياك والاسد او يقتصرون من لفظ نحو اياك على الاسد او تقدير نحو اياك ان تحذف ولا يقال اياك الشر وفي كلام ابن دلك وقدر له ما يتعدى لاثنين فقدر في اياك الاسد احذرك الاسد وفيه ثلاثة امور احدها تقدير فعل خبري بل الحق انه انشايي والنحويون انما يقدرونه في هذا الباب فعال الطلب الثاني انه قدره معتمدا على الضمير ويعني بذلك انه لما حذف الفعل انفصل الضمير والنحويون انما يقدرونه موخرا عن الضمير الثالث انهم نصوا على امتناع اياك الاسد لامتناع تقدير من ومذا دليل على ان العرب

شبكة الألوكة www.alukah.net

لم يريد وامن التقدير ما ابرزه ابنه من الفعل المتعدي لاثنين والا لقالوه انتهى وفيه انه قدر في التوضيح العامل مقدما وقال ايضا في الحواشي اختلف في الفعل المحذوف فبعضهم يقدره مسندا للمخاطب فهذا يجيب عليه تقدير الفعل مقدما لئلا يتعدى فعل المضمر المتصل لضميره المتصل والتقدير باعد وبعضهم يقدره مسندا للمتكلم فيقدره مقدما ويكون الفصل حادثا بسبب حذف العامل فيقدر احذرك الاسد ولوضح هذا لم يصح ذكر الواو ولان احذر متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز والحق انه لا يقتصر على تقدير واحد منهما بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض والا فالمقدر لبيد امر مستبد ابه حتى لا يعدل عنه وقوله ثانيا لئلا يتعدى الى آخره لا يخلو عن شيء اما اولا فلان في الكلام حذفا والاصل احذر نفسك فلما بسطه في التوضيح واما ثانيا فلان الغرض ان العامل محذوف وجوبا ومع ذلك يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدي فعل المضمر المتصل لضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف الا ان يقال انفصاله نظرا لاصله اذ الحذف عارض

تنبيهان الاول اختلف في اعراب ما بعد الواو في مثل اياك والاسد فقيل معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك قال شيخنا الدنوشري وفيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد بدل الاول وان يدنو الثاني بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لانه المقصود وقيل غير ذلك فانظر الشراح الثاني قال ابن هشام واعلم انهم حين حذفوا الفعل نقلوا ضمير الفاعل الذي كان فيه الى اياك فاياك ضمير منصوب مضاف عند الخليل لضمير مخفوض والفاعل الذي انتقل اليه واستتر فيه ضمير مرفوع ومن ثم قال فاياك انت وعبد المسيح وجوزوا اياك وزيدا وقال الخليل لو ان قائلا قال اياك نفسك لم اعبه انتهى ومر له في باب التوكيد ما يخالفه وبهذا علم رد قوله الآتي العطف اي بالواو خاصة

قال

قال في التسهيل ولا يعطف في هذا الباب الا بالواو وكون ما يليها مفعولا معه جائز قال الدماميني فينبغي ان يقال في نحو اياك والسيف ان الحذف واجب ان قدر العطف وجائز ان قدر المفعول معه قوله او التكرار فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اظهار العامل فان قلت نضوا يلازم الاضمار وان كان مفردا نحو حذرك يا زيد وعذيرك من زيد والعذير يعني العذر والمعذرة وبحيثذا انما هو بمعنى الزم حذرك والزم عذيرك او عذرك وبما لا يظهر فيه الفعل فقد خالف بهذا باب التحذير قلت الجواب ان هذا البيت من باب الزم والما هو من باب المصادر التي عملت فيها افعالها فصارت مثل ضربا زيدا واذا كان كذلك خرجت عن كونها منصوبة من باب الاغراء وبهذا فهذا انما يكون في الاشياء التي يكثر في الكلام استعمالها فتخرج بكثرة الاستعمال عن جواز الاظهار وبقي مع ذلك موقوفة على السماع قوله وشذ اياي اي شذ مجيء التحذير للمتكلم لاختصاص التحذير بالمخاطب ومن مجيئه للمتكلم قول عمر رضي الله عنه واياي وان يحذف احدكم الارنب واختلف فيه فقيل الكلام جملة وبسطه في التوضيح وقيل جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى ففي الكلام النوع البديعي المسمى بالاحتباك ومثلوه بقوله تعالى فمنه تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة والاصل فيه ومنه تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر وهو الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعد وانفسكم والمقابلة بين كلام الزجاج والجمهور محل حقا والظاهر ان المآل واحد لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياه واياكم على كلام الزجاج لا بد لهما من عامل فيجمع

ان يقال على كلام الجمهور حذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى
وعلى كلام الزجاج حذف من الاول المحذوف ومن الثاني المحذر بقي
الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن
حذف الارتب فمن هذا الوجه يفترق القولان لا من الاول خلاف
ما يوهمه كلام التصريح وفيه ايضا تضعيف كلام الزجاج بان فيه
حذف اياكم والاليق حذفها لما استقر اليه في هذا الباب
من انها بدل من اللفظ بالفعل وقضيته ان تقدير الجمهور باعدوا
انفسكم دون اياكم باعد والقصد هذه النكتة والظاهر ان تقدير
النفس لبيان الاصل ولا ينكر الزجاج ذلك الاصل وانه لما حذف
لفظ نفس انفصل الضمير وفيه ايضا ان الحذف من الاول
لدلالة الثاني ضعيف والظاهر ان محله ما لم يندرج في سلك نوع
بديعي كالاحتباك فاحفظه **قوله** واياه اشد نحو اياك ابلغ الرجل
السنبتي فاياه واما الشواب وجه الاشدية ان فيه زيادة على ما مر
فيناسب التحذير من اختصاصه بالمخاطب ان قولك ليقم زيد مثلي
فعلوا التقدير مروا زيدا ليقم فاذا قيل فيه اياه كان فيه
على فعل التحذير وعلى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه
الامر بان يباعد نفسه عن الشواب ويباعد الشواب عن نفسه
فيكثر الحذف واما قول الشارح ان وجه ذلك ان فيه اضافة اياه
الى الظاهر فانما يرجع الى الاشدية بالى جميع المثال لا الى لفظة اياه
وهو خلاف الظاهر كما قال ابن هشام في الحواشي وان تبع السرقي
التوضيح وجعل في الحواشي منشأ الاشدية الجمع بين مجازين وقدره
بما قدمناه واراد بمجازي الحذف وقد علمت ان اجتماع المجازين كثير
على ما اشرنا اليه غير مرة ويمكن ان يكون هذا مراده بقوله في التوضيح
فيه اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر فقصد بالفعل فعل التحذير
لا الفعل المجزوم بالامر لان ذاك استغنى بقوله وحذف حرف
الامر للعلم به من ذلك واما حذف لام الامر مع الفعل المجزوم بها
فليس بشاذ لتم حذف الجازم وحده شاذ كما في محمد تفدكما ان حذف

الجار

الجار وحده شاذ دون حذفه مع المجرور وحينئذ فما ذكره في التصريح في
باب العطف عند قوله ان الواو تختص بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي
معموله نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي ليسكن من انه في ذلك اجتماع حذف
الفعل وحرف الامر وهو شاذ واستدلاله بما في هذا الباب فيه نظر فتدبر
هذا وقال الشهاب في حواشي الاشموني وقد ذكر ان ايا مضافة للظاهر
فقد يقتضي قولهم ان ايا مضافة للظاهر ان اياك في نحو اياه مضافة للها
مع انها حرف عندنا والضمير اياه وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول
او اراد بالاضافة الربط والتعلق انتهى وهو عجيب فان ما ذكره الاشموني
ذكره الجماعة بر منهم وهو والاضافة فيه على بابها الظهور اثرها وهو الجر
وقد وجهوا بذلك الشذوذ وولاد اعجمي لذلك في اياه ولا مقتضى له بكل له
مانع لان الضمير لا يضاف الا على قول الخليل فتدبر **قوله** بلا اياك فتنبه
قول الشارح يعني ان ايا الخ ان السبب في ان ايا لا يكون مغرى به
كونه لا يجوز معه الاظهار وفيه نظر فليتامل **قوله** في كل ما قدر
فصلا قيل عمومه يبطل ان الاغراء للمتكلم والغائب شذوذ وهو غلط
لان الشذوذ في التحذير انما تعلق به اياه وقد استثنى اياه بقوله
بلا اياك فسقطت حكاية الشذوذ وفتح الاغراء للغائب ومنه حديث
فعليه بالصوم والمتكلم كقوله عليه رجلا ليسني وهو قليل ومتاول على ان
الامر للمخاطب كانه قيل دلوه على الصوم واجعلني ونحو ذلك قاله الشاطبي
وقال ابن هشام في الحواشي توجيه ادخال ابن السلاح السلاح
يخرج من هنا لانه قال ما قدر فصلا فشمل تقصيله وتفصيل غيره لانه
لم يهتم الفاعل فان قيل انما يتبادر الذهن لما انه حذف
الفاعل للعلم به فالجواب انه كذلك الا انه يعارض
هذا الفهم ان الذي ذكره في المحذر بغير اياك ان كررت او عطفت
وجب الحذف والاجاز الامران ومثل هذا الحكم اذا احيل عليه
عيه لا يقال فيه في كل ما قدر فصل فلابد ان يكون اراد الاعلام
بان كل حكم ثبت في العربية للتحذير بغير اياك ثبت للاغراء سواء ما ذكر
في هذا الباب وما ذكره غيره من النحويين فان قلت

وينبغي ان يدخل تحت كلامه ولم ينبه عليه اين الناظم على بعض اولي فعليه بالصوم لانه اعرا وان كان باسم الفعل حتى ان ابن عصفور فسر اسم الاعراب بوضع الظرف والمجرور موضع الفعل ووجه دخول هذين انهما نظيرا اياي واياه وقد ذكرنا انهما شاذان وكذلك ايضا هذان شاذان قلت انما كلام الناظم في الاعراب الذي ينتصب فيه من تقدر به بعامل محذوف وجوبا او جوازا لانه كلي والعامل هنا مذكور وهو اسم الفعل

اسما الافعال والاصوات

اي واسما الاصوات كما هو صريح كلام الشارح والموضح وسيأتي ما فيه **قوله** ما ناب عن فعل الخ اي اسم ناب والاسم الذي ناب بدليل التأنيث فالحروف خارجة عن الحد قال الشهاب والنيابة عن الفعل فسرها الشارح بالنيابة في المعنى والاستعمال وفسرا الاستعمال بكونها عاملة غير معمولة واخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج حروف المعاني كهل وليت فانهما نابيان عن استفهم وانتمنى والمصادر في نحو ضربا زيدا وسقيا لك فانها حال النيابة لا تتصرف وقد احترز عن ذلك في الكافية بقوله نائب فعل غير محول ولا فضلة وقال خرج بقوله غير محول ما سوى اسم الفعل والحرف لان كلا منهما غير محول وبقوله ولا فضلة الحرف لان الجملة تتم بدونه فهو ايضا فضلة انتهى وكانه لزيادة الايضاح وبهذا يعلم ان قوله كنيابات تمثيل لا تتميم للحد لتمامه بدونه وعلى ذلك مشى في التوضيح فقال اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان وصه واوه والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول فخرجت المصادر والصفات في نحو ضربا زيدا واقائما الزيدان فان العوامل تدخل عليها انتهى واعلم ان المراد من نيابة هذه الاسماء عن الفعل في المعنى ان تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان كما في التوضيح ولا يلزم من دلالتها على ذلك ان

تكون

ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان فلا ينافي تفسير نيابتها عن الفعل في المعنى بذلك عند الناظم قوله بانها لا موضع لها من الاعراب مع ما ذكره في التوضيح انه على القول بانها اسما المعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واعتمد مرفوعها عن الخبر واذا فسرت نيابتها عن الفعل بذلك لم تدخل الحروف في قوله ما ناب عن فعل بيّن فلا حاجة الى تكلف اخراجها بقوله ما سماعيا انها وافقت على الاسم بقرينة الترجمة لان فيه الاخراج بالجنس ولا يظهر اخراجها بقول التوضيح واستعمالا المقتضي لدخولها في قوله ما ناب عن الفعل معنى كما وقع لشارحه حيث اخرجها بقيد ابدا فقال فخرجت الحروف فانها وان ناب بعضها عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة انتهى مع انه يرد عليه ان الافعال قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة بحو كثر ما وقلما وظالما والحق ان زيادة التوضيح ابدا لاخراج الحروف لكن لا من تعريف اسم الفعل بل من تعريف شبه اسم الفعل بالفعل في الاستعمال لانه لو قيل انه كونه عاملا غير معمول لورد عليه ان الحرف كذلك وبقوله ابدا يخرج الحرف لان الحرف لا يلزم ان يكون عاملا لانه منه ما لا يعمل فزيادة لتحقيق الشبه بين اسم الفعل والفعل في الاستعمال فتدبر فان قلت المصادر والصفات لا تدل على الزمان فكيف تدخل في النيابة في المعنى حتى يحتاج الى اخراجها بالنيابة في الاستعمال قلت قد عرفت ان الدلالة اعم من دلالتها بنفسها او بواسطة ولو بوجه اللزوم والحدث له من زمان ما هذا واقتضى كلامهم ان الفعل ابدا عامل غير معمول والمراد انه غير معمول للاسم والفعل والا فهو يكون معمولا للحرف الناسيه والجازم ولا يراد انه يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا لما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف او المراد كما اشار اليه في التوضيح انه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية وليس المراد انه غير معمول لعامل اصلا ويحتمل انه

انما اشار بذلك لدفع ما يرد من ان اسما الافعال قد تكون مبتدا فتكون الابتداء عاملا فيها ولهذا فقيد الموضع العوامل باللفظية في باب الاضافة في الكلام على حسب فقال فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما الافعال فتدبر واما قوله

ولا انت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر

وقوله ودعوا نزال فكنت اول نازل فمن الاسناد اللفظي وهو مشترك بين الكلم الثلاث **تنبيهات** الاول في كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المعهود كما مر الثاني كون هذه الالفاظ اسما الافعال هو الصحيح لانها لا تلزم الاشتقاق وان فيها التعريف والتنكير والتاني والمركب كحيهل والمصغر كرويد والمؤنث كصه والمحلى بال كالنجاك بمعنى انج وان ما سمي به منها مما هو على فعال يعرب عند التميميين بخلاف المسمى بفعل ذي ضمير مستتر فانه يحكى عند الجميع وان الطلبي منها لا يلحقه نون توكيد وانها لا تتصل بها الضمائر البارزة ولذا قلنا بالفعلية في بعلما وبلموا عند تميم وفي بمانوا وتعالوا عند الجميع واختلف القايلون بالاسمية فقيل يدل لها لفظ الفعل وقيل المصدر وانما بينت بخلاف المصدر لما دخلها من الدلالة على معنى الامر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال وبقية الاقوال فيها مبسوطة في الشروح وانبني على الخلاف في مدلولها الخلاف في انها لا موضع لها من الاعراب او بني في موضع رفع او نصب كما فصله في التصريح

الثالث قال احمد فان قلت فما فايدة تسمية الافعال بهذه الاسما مجرد تكثير الالفاظ قلت لا بل المبالغة قال ابن السراج اذا قال المنفجر ان فكانه قال كثر منجري جدا واذا قال هيهات فكانه قال بعد جدا ولا قصد هم المبالغة لكانت الافعال مغنية عنها انتهى وبه يجاب عما يورد على القول بان اسما الافعال اسما للاحداث مع ان المصدر يغني عنها

قوله كشتان بفتح الثوت وفي فصيح ثعلب ان الغراكان ٥

يكسرها

وحكي في المغرب الوجهين وهو بمعنى افترق وقد عده الزمخشري يكون الافتراق في المعاني والاحوال ولكونها بمعنى الافتراق لا يكون فاعلها مجرورا بها ومثل يقال شتان ما بين زيد وعمرو ونقل ابن العصفور وغيره عن الاصمعي منعه ونقل ابن العلج عنه الجواز وانها بمعنى بعد وعن غيره المنع والمشهور عنه الاول وانه يدعي انه مشتق ست فقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا لحن عند المانع صواب عند المجيز وهو الحق لان ما يجوز ان تكون وافقة لما متعدد ولكن شتان بين زيد عمرو وقول بعض المحدثين شتان بين صنيعكم وصنيع لحن الا ان يقدر حذف ما موصوله بنا على جواز حذف الموصول وهو قول الكوفيين كما في شرح الشذور او موصوفة او برفع بين ويراد بها متعدد قوله ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله ابن هشام قال في التصريح ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستغنى بتعدى انتهى وفيه ان امين خرج عن الغالب لانه لم يكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فامكن جعله من الغالب فلا داعي للخلاف قوله كوي بمعنى اعجب نهوا اشارة لما كان بمعنى المستقبل وانكر هذا القسم ابن الحاجب وجعله بمعنى الماضي وفسروي بعجبت وتفصيل ذلك في شراح كافيته قوله وميهات بمعنى بعد نهوا اشارة لما كان بمعنى الماضي وفي هيهات ست وثلاثون لغة سردها في التصريح وقال ابن هشام في بعض التعاليق وتلخص ان المضمومة والمكسورة جمع للمفتوحة فكان القياس هيهات كارطيات قلنا ذلك في المعرب فاما المبني فتحذف فيه الالف كما في التثنية وانقلب وذلك في ايهان وهيهان ومما تثنية ايها وهيها ومما سمع ان وتان واذا حذفوا في المعرب في قوله وتنتفي السيف باخرانه من دون كف الجلد والمعصم اي باخريانه فالمبني اجدر وهو ايهابد لمن الها وكان القياس ايهين وهيهين لان اليا نظيره

نسخة الألوكة www.alukah.net

كثيرة هيهات لكن ابدلوا منها الفاظا من الامثال والختياري
ان الجميع مفرد اسم فعل وانهم تلاعبوا بالكلمة كما في اف وامين
تنبيه من اسم الفعل الذي بمعنى الماضي هيت
في قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرأها مفتوحة وياء ساكنة
وتاء مفتوحة او مكسورة او مضمومة فانه بمعنى تهيأت لك وقد
اشبع الكلام على هذه اللفظة في المغني في بحث لام التبيين قال
شيخنا الدنوشري وينظر هل ضمير المتكلم بمستتر في اسم الفعل
الماضي اولا انتهى يعني ان المعهود في اسم الفعل الماضي
استتار ضمير الغايب والمستتر في هيت في الاية ضمير المتكلم
اذ التقدير انا لك لا يخفى ورايت بخط شيخنا العلامة احمد
العتيبي سامحه الله في بعض المجاميع ما نصه قال في السدود ان
هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت انتهى وحينيذ ففيه ضمير
مستتر تقديره انا في الاول وانتما في الثاني فان قلت
من اين لك ان الضمير في قايم وقايمان تقديره انا او جوازا فان قلت
انا حيث استتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك
ممنوع الا ترى انا اقول انا قايم وانتما قايمان ففي كل ضمير مستتر
جوازا تقديره انا في الاول وانتما في الثاني فان قلت
من اين لك ان الضمير في قايم وقايمان تقديره انا وانتما بل تقديره
هو عايد على موصوف محذوف تقديره انا رجل قايم وانتما رجلان
قايمان قلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى
المبتدا البد ان تكون على وفق من تعود اليه غايب لغايب ومخاطب
لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو انا اخرج وانت تخرج وكذلك التثنية والجمع
على اي اعراب كان وهو بعمومه شامل لنحو انا قايم وايضا اسم الفعل
له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم
انظر هل بخلقه الظاهر في هيت لك اولا ويحتمل ان يكون الضمير
المستتر في هيت تقديره هي ويقرا بهيئات بسكون التاء ويكون
هذا حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله لا افعلن مع انه

انا

انما قال والله لافعلن انتهى **قوله** والفعل من اسمايه عليكما الخ
اشارة الى ان اسم الفعل ضربان سماوضع من اول الامر كذلك سمي
وما نقل من غيره وهو نوعان منقول من مصدر كرويد ومنقول
من ظرف كدونك وفتحه في النضريح يكونه للمكان وجار ومجرور
كعليك وقول الشارح او حرف جر اي مع مجروره ليوافق كلام غيره
ويحتمل ابقاؤه على ظاهره وان كان ذكر المجرور شرطا للاختلاف
في كاف عليك مثلا هي في محل نصب او رفع او جر كما ياتي قال
ابن هشام في الحواشي اعلم ان الغالب في المجرور بهذه الظروف
وحروف الجر ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول
بعضهم على بمعنى اولي وقد يكون ضمير غايب نحو فعليه بالصوم
عليه رجلا ليسمني وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا
وهو عزيب جدا والاولى في الشذوذ نظير اياي وان مجدف احدكم
الارنب والثاني نظير اخا الجهل واياك واياه والثالث نظير فاياه
واياك الشواب فافهم انتهى وهو مبني على قول البعريين ان محل
الكاف جر منضمن للدليله وهو ظهور الجر في الاسم الظاهر واستفيد
منه ان على فيما حكاه الاخفش مخففة لا مشددة خلافا لما فهمه
الدماميني وابن غازي وغيرهما وبنوا على ذلك ان عبد الله بدل
من الياء وانه شاذ لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلا كل غير مفيد
للاحاطة وان الاقرب انه عطف بيان وعلى كلام ابن هشام يظهر
قول بعضهم وجد العرابة في حكاية الاخفش كونه جار اللظاهر
واما على كلام الدماميني فانما يظهر باعتبار انه اتبع مجروره نظاهر
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع **تنبيهات**
الاول اختلف في الكاف المتصلة بيعلمك واخواته فقيل حرف
خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم قيل في موضع نصب على
المفعولية والفاعل الضمير المستتر ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى
خذ وحذ انما يتعدى لواحد وقال الفراء رفع على الفاعلية اي
على استعارة ضمير الرفع له فاندفع رد الشهاب له بان الكاف

شبكة الألوكة www.alukah.net

ليست من ضمائر الرفع لكن نيابة ضمير عن ضمير اما جات في المتصل
بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا ونوافقهما في الاعراب
وكون ذلك في الضرورة الا ان يقال الفرا لا يشترط ذلك ويلزم
الفرا ان ضمائرها غير مستترة فيها وقال البصريون جر فقيل
على ما كانت عليه فتل النقل وقيل بالاضافة نيابة على انها اسما للمصادر
وفيه انهم اطلقوا ان اسما الافعال لا تقبل الجر بالاضافة الثاني
قال في التصريح وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى ازم عليه اسم
فعل لبلزم والباب كله سماعي عند البصريين انتهى والذي في
الشارح والا يستعمل في الغالب الا مجارا لضمير المخاطب وشذ على بمعنى
اولني ولي بمعنى انحني وعليه بمعنى ليلزم انتهى وهو مخالف لكلام التصريح
من وجهين الاول انه جعل لها اسما لفعل مضارع ولم يذكره
في التصريح وقد نقل ابن هشام كلام الشارح في الحواشي وقال
قوله بمعنى انحني قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى
اذ يوتى بالامر فيقال يحا انتهى الثالث قال في النهاية عليك
نفسك انت نفسك نفسك تقدم توكيد المجرور لان موكده
ضمير ملفوظ به ثم تالي بالمرفوع ثم بالمنصوب لانه فضلة فحقه
التاخير انتهى اي فنفسك الاولى توكيد للكاف لانه في محل جر وانت
فاعل بعليك بمعنى ازم وفي التحقيق توكيد لفظي للفاعل المستتر
ونفسك الثانية توكيد معنوي للفاعل ونفسك الثالثة مفعول
به لاسم الفعل وهو عليك بمعنى الزم الرابع قال ابن هشام
حروف عدل وهي عندك ودونك لديك بمعنى فوالك خذ ومن هنا
لغزية ليقال عندك زيدا ودونك الباب ولديك مالا ويقال
بالرفع الجواب ان كانت ظروفا رفعت اواسما افعال
نصبت قوله كذا رويد قال ابن هشام لرويد اربع حالات
احدها ان تكون اسما لدع ويجوز اقتران مفعولها بما نحو لو اردت
الدرا اسم اعطينك ورويدا الشعر قاله شخص لمن امتدحه
اي دع الشعر لاحاجة لك اليه وتجرده منها كقوله

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان

وهذا الاعراب في كلام ابن عصفور وليس بلازم بل يجوز
ان يكون انتصاب بعض بفعل مضمر يدل عليه رويد لان مع
استعمال الرفق كفا عن بعض الوعيد فكانه لما قال رويد يا بني
شيبان قال كفوا بعض وعيدكم وهذا الوجه ارجح لان الاكثر
فيها اذا كانت اسم فعل ان تكون بمعنى امهل لا بمعنى دع والاصح
امهلوا بعض وعيدكم ومن العجيب ان ابن عصفور لم يعتبره
في المقرب الا امهل وانشد في شرحه البيت وفسره بمعنى دع ونقديره
يبطل قول الفرا انه تصغير رود بمعنى المهل والرفق كقوله

يكاد لا تسلم البطحا وطاته كانه مثل يسعى على رود

ويرجح قول غيره انه تصغير اراد والذي حمل الفرا على ذلك قوله
ان تصغير الترخيم خاص بالعلم ورد بقولهم عرف حمق جعله وله
ان يمنع كونه تصغير احمق بل تصغير حمق كقوله

عسى يغتري حمق لئيم الثاني ان يكون مصدرا معربا نائبا
عن فعله كرويد ازيدا ويضاف لفاعله كرويد زيد او لمفعوله
كرويد زيد نفسه ومعناه تركا نفسه والاضافة دليل المصدرية
لان اسم الفعل لا يضاف ومن ثم كانت الكاف المتصلة باسماء
الافعال حروفا لمجرد الخطاب وبوضحه قولهم التجاك والالتجامع
الاضافة واما لم يكن رويد ازيد دليلا لجواز نون التنوين للتنكير
لا للتمكن ثم قال المبرد لا يضرب لمباينته الفعل بالتصغير كما في
اسم الفاعل وهو الصحيح واما رويدك زيدا فاسم فعل والكاف
خطاب ولا يكون مفعولا لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره
المتصل ولانه ليس في اسما الافعال ما ينصب مفعولين قاله في البسيط
واما رويد نفسه فلا نسلم ان المضاف كان منصوبا بدليل
اضافة اسم الفاعل ماضيا وخالفه الفارسي وحض الجواز بيرويد
واجازه ابن طاهر وخروف وعصفور في كل مصدر ناب عن فعله
وفرقوا بينه وبين اسم الفاعل بان المصدر انما عمل لحلوله محل

الفعل واسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل والتصغير يقدح في التشبيه
دون الحلول وحجة الفارسي في تخصيص زويد انه حمل على عمار زيد
اسم فعل الثالث ان يكون فعلا المصدر نسارا واسيرا زويدا
ثم قيل هذا هو المصدر الذي يضاف وصف به كقولهم رجل رضى
وقيل تصغير مرود وتصغير ترخيم وعلى الاول فلا يتعين ما ذكره
ابو حيان من كونه صفة للمصدر بل يجوز ان يكون حالا منه
كما ذكره ابن عصفور وان كان نكرة لان الحال اذا لم يكن صفة
في الاصل جاز مجيئها من النكرة متاخرة عنها في الفصيح مثل هذا
عوني فحاد وقع امر فجاة ومررت بماقعده رجل وعلى القول
الثاني لا يكون الا صفة للمصدر لانه صفة في الاصل فلا يكون
حالا من النكرة وهو متاخر عنها الرابع ان يكون حالا من سارا
زويدا او زويدا حالا من ضمير المصدر المحذوف اي سار وه
وانما اضمر له لالة الفعل عليه وقول ابن مالك ان التقدير
سار واسرا زويدا قول ضعفه المعربين وهو خلاف نص سيبويه وقول
ابن عصفور لان زويدا صفة غير خاصة بجنس الموصوف
المحذوف لان الاراد ان يكون في غير السير واذا لم تختص الصفة
فتح حذف الموصوف ليس بشيء لان الشرط معرفة جنس الموصوف
لا اختصاص بدليل قليلهما كوا قليلا او ليكوا كثيرا والمسالة
الجديدة ان اعمل سابقات قوله ويعملان الخفض مصدرين الضمير
في يعملان عائد على زويد وبله في اللفظ لا في المعنى فان زويد
وبله اذا كانا اسمي فعل غير زويد وبله المصدرين في المعنى ثم
ان كلامه لا ينافي انهما ينصبان ايضا مصدرين قال في التوضيح
واستغلوه اي زويدا تارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا زويدا
زيدا وقال في الحواشي ربما اوهم كلامه ان مصدريتهما مقيدة
بذلك وليس بذلك بل يكون زويد مصدرا اذا انونت ايضا
انتهى وكذا بله تحويلها عمرا قوله وما لما تنوب عنه من عمل
لها اي ما ثبت لما تنوب عنه من عمل ثابت لها فما موصول مبتدا

خبره

خبره لما واو لما صلة الموصول الذي هو المبتدا وما من لما موصول
ايضا صلته ثبت ومن عمل بيان لما التي هي مبتدا كما هو الظاهر
خلافا للاشموني حيث قال وعنه ومن عمل متعلقان بثبوت
والنقل عن عمل ما ثابت عنه فلا نقل الجر بالاضافة فلذا لم يذكره
كما ذكر ذلك في غيرها مما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم
الفاعل فكانه تحرر اعواما بينهما من شبه الفعل قال ابن هشام
ومن ثم غلط الناظم في قوله في لب انه اسم فعل لانه اضافوه
قال في المغني اذا هدرت لم وانما هو مفرد لب لكنه بني على الكسر
كامس وعاقلة لقلة تمكنه ونصبه نصب المصدر كانه قيل اجابه
قوله واخرما الذي فيه العمل شامل للظرف والجار والمجرور
واجاز ابن الخباز في النهاية تقديم المعمول على اسم الفعل مطلقا
اذا كان جارا ومجرورا نحو اليك عن زيد لان الظرف يعمل فيه
رائحة الفعل قال الشهاب وقياس امتناع تقديم معمولها
امتناع تقديم معمول معمولها اذ الاصل ان المعمول انما يتقدم اذا
جاز تقديم عامله واجاز الكسائي تقديم معمولها قال الناظم
ولا حجة له في قول الراجز ايها المائح دلوي دونكا لصحة تقدير
دلوي مبتدا او مفعولا بدونك مضمرا وفي الاول نظر لان المعنى
ليس على الخبر المحض حتى يجيز عن الدلو بكونه دونه والاخير مبني
على مذهبه حيث جوز اضمار اسم الفعل مفسرا لدلالة متاخر
عليه وقال انه مذهب سيبويه وورده ابن هشام بان اسم الفعل
لا يعمل محذوفا لان من شرط الحذف ان لا يودي لما اختصار المختص
واسم الفعل اختصار للفعل وما استند اليه من كلام سيبويه محمول
على تفسير المعنى لا الاعراب وانما دلوي منصوب بفعل محذوف
دل عليه السياق اي خذ دلوي ودونك الثاني مستانف حذف
مفعوله لدلالة ما قبله عليه ولا حجة للكسائي ايضا في قوله تعالى
كتاب الله عليكم لان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف
وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف تنبيهان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاول ظاهر قوله وان علة تجويز الكسائي تقديم معمول اسم الفعل الحاق الفرع باصله انه يوافق البصريين في ثبوت اسم الفعل وان كان من الكوفيين المنكرين له حيث ادرجوه في الفعل وتردد الشهاب في ذلك وقوفا مع كونه رئيس الكوفيين الثاني توهم المكودي ان لذي اشر موصول فقال والظاهر ان مائة قوله مائة الذي فيه العمل زايدة لايجوز ان تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة وليس كذلك بل موصولة ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدا موخر والجملة صلة ما الثالث لا ابطاء في عمل مع العمل لان احدهما نكرة والاخر معرفة وسر نظيره قوله واحكم بتنكير الخ قال الشاطبي قصد بعني اسكت عن هذا الحديث الذي انت تذكر وصه منونا بعني اسكت عن كل حديث وكذا سايرها انتهى وظاهره ان المعرف منها من قبيل المعرف بال العهدية وهو ما نقله في التصريح عن القوم في بحث التنوين ونقل الشهاب هناك عن شيخ الاسلام واقره ان المراد بالتعريف تعريف الجنسية وان المراد في صه مثلا المعرفة الاشارة الى حقيقة السكوت والنكرة الاشارة الى فرد من افرادها انتهى فتدبر ثم رايته قال في التصريح ان ما ذكره القوم مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وقيل انها كلها معارف ثم اختلفوا فقيل بتعريف العلمية الجنسية لان تنزال علم على معنى وهو النزول كسبحان علم على معنى وهو التسبيح وعبارة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بان التنوين وعدمه سماع اذ لم يقل مثلا اذا اردت التنكير فتنون والتعريف لاتنون واعلم ان هذه الامور التي ذكرها لزم التعريف كتنزال وبله اذا كانت اسم فعل لامصدرا فلا ينافي ما تقدم من انه يقال بلها عمرا الان ذاك على المصدرية ومنها ما لزم التنكير كواها ووبها ومنها ما جاء بوجهين قال ابن هشام لنبطر في قوله

• اية احاديث نعان وساكنه • كيف صح مجيء التنوين مع ان المعول معرفة لانه لم يرد به مسمى ومثل سمع التنوين في اسم الفعل المتقدم انتهى

وقد

وقد يقال لا يلزم من اضافة الاحاديث التي هي المعول لمعين ان تكون معينة لاحتمال ان يكون المعنى زد من احاديث نعمان اي احاديث كانت واما قوله ومثل سمع الخ فصحيح مع استعمال البيت الذي استشهد على ذلك قوله من مشبه اسم الفعل اي في الاكتفاء به كما اشار اليه الشر ولم يتيسر ذلك الا لاكتفايه بمثل باسم الفعل اي وحده ليرد ان اسم الفعل لا يكتفي به وحده بل لا بد من ضمير مرفوعه الى اخره البيه وحبيبه في كونه احترازا عن نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي فانه لا يكتفي به بدليل ان حقيقة الندا كلام اصطلاحي او نايب عنه قوله منونا يجعل قال الشاطبي معناه يسمى منونا كما فسر الجوهري وجعلوا الملبكة ولم يطلق اسم الفعل لانه لم يوضع للدلالة على فعل فليس بكلام ولا قول حقيقة اذ لم يوضع لعاقل يفهم الخطاب ولا له دلالة عليه بمعنى لا مع فعل ولا غيره انتهى مختصرا قال ابن غازي والبحث فيه محال ووجهه ما في التصريح عن ابن هشام من الجواب عن ذلك بان الدلالة هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولو قيل لحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحالة يه من يعقل لانها مع معناه انتهى وفي الرضي ان هذه الالفاظ ليست في الاصل كلمات اذ هي لحيست موضوعة فسميت باسم سارح الصوت لكنها سرعا ملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسما فعرفوها بتعريف الاسما وادخلوا خواص الاسما منها لاحتياجهم اليها استعمالها في الكلام فهي من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها انتهى ملخصا وليتامل قوله انها ليست موضوعة مع انها موضوعة قطعا لكن لم يخاطب بها من يعقل قوله احدث حكاية لقب ابي اعطاها ومثل يغلب احترازا من حكاية الكلام كقلت زيد قايم قوله والزمر بنا النوعين الخ قال ابن هشام في الحواشي اسما الافعال والاصوات لانها اعم فايدة مع امكانه وعدم المانع منه انتهى واشار في التوضيح الى ان المراد نوعي اسما الاصوات لئلا يلزم التكرار في بيان

بنا اسما الافعال لتقدمه اول الكتاب قال الشهاب وقد يقال لم يصرح بها اول الكتاب غاية الاستيفاء او خلما في قوله وكتابة عن الفعل الخ فيجوز ان يريد هاهنا لدفع توهم عدم ارادتها هناك انتهى وفيه ان قوله وكتابة الخ لا يشمل غير اسم الفعل فكان ينبغي ان يقول غاية الامر انه عبر عنها بما يفيد بناءها ويحتمل ان نكتة التنبيه عليها هنا الرد على من قال باعراب بعضها كما سيأتي وتوطئة للحكم بوجوب بنائها ولم يصر بما تقدم حينئذ وان كان كلامه مغرو ومنافيه وسيء على الاول الشاطبي فقال دخل في قوله والزم بنا النوعين عليك واليك ودونك وبعضده عملها للضمائر بخلاف ضربا زيدا او عدم اظهار الفعل معها فلا تقول الزم زيدا عليك كما تقول اضرب زيدا ضربا ولا يبنى البتة اسما فيها كما لا يبنيه في سلكم رجل ولا يلزم من موافقتها المعرب لفظا اعرابها كما لا يلزمه في الاعلامين ولا يضره خرق الاجماع الذي حكاه ابن خروف على اعرابها وتعلقها بالافعال المنوب عنها اما اولا فقد ذكر الغاربي في التذكرة بناءها عن ابي الحسن واما ثانيا فالراجح عند محققي الاصوليين جواز احداث تاويل مع الموافقة في محصول الحكم وهذا مبني على تقدير تسليم الاجماع انتهى قال ابن غازي ولا يخفى ما في استدلاله باضرب زيدا ضربا اذ المصدر المؤكد خلاف الذي هو بدل من لفظ الفعل انتهى وقال ابن هشام وعن بعضهم ان ما كان في الاصل غير اسم فعل فهو معرب كعندو لدي استصحابا لاصله بخلاف ما ارتجل لذلك كصه ورويد عندي رويد زيدا فانه مصدر اراود تصغير الترخيم والمرين بدليل انه لم يبنون

تنبيهان الاول قال في التصريح وربما اعرب بعض اسما الاصوات لتركبه فقط او لتركبه ونقله عن معناه وجعله اسما للحكي صوتة او للصوت له فحي يكون مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالحوب الظلماء الصواديا يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به ومن

حوب

حوب بفتح الحا المهملة وبالباء الموحدة ويروى جر للابل واما حوب بضم الجيم وبالمثناة تحتي لدعا الابل لاناخ جرها والثاني كقوله

اذ المتي مثل جناح عاف • فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله • ووقفت في عدس كاني حمارك • قال الموضح في الحواشي وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى وقوله للحكي صوتة هو فيما احدى الحكاية وقوله او للصوت له به هو في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير للذي صوت له باسم الصوت ولينامل ما الدليل على اعراب عاف في قوله مثل عاف جناح اذ هو مبني على الكسر فكسرته تحتمل البنا ولعل وجه ما قاله الموضح في الحواشي ان النوعين المذكورين خرجا بالنقل عن موجب البنا فقد يقال ملا جاز ان يبنيا سراعاة لاصلهما واما النوع الاول فوجه بنايه ان التركيب لا ينتفي الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل وتباشر محلها بها ومن هنا يسقط السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البنا فتدبر الثاني لما لم يستلزم الامر بملائمة رتبة البتة وجوب البنا فتدبر اذ لك النبي لجواز ان يومر بملائمة الامر الجايز المستحسن عقلا بقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط لان البنا قد يكون على سبيل الجواز كما في الظروف المضافة لمبني

نون التوكيد

قوله للفعل قال الشهاب قدمه للاختصاص انتهى وقال ابن هشام تقدير الظرف المحمول للخبر مودان احيانا بالتخصيص ومنه لا فيها غول ولك ان تحمل عليه هذا الموضع فاما قوله اتاني ليت احضروا الشهودا فما اندره في الضرورة والوجه الذي حاولوه به مشابهة الوصف للفعل قوله مبنيين اي كل منهما وذهب البصريون الى ان كلا منهما اصل لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا

وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة قال الشهاب يحتمل أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث أن التأكيد في الثقيلة أبلغ وانظر فليراجع وانظر هلا قيل بأن الثقيلة فرع لأن الأصل البساطة وعدم التركيب فليحرر انتهى وهو مجيب فيما شرح تصريف العزي للسعد ما نصه ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي إصالة الخفيفة لأن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدل من الخفيفة إليها انتهى وقد نقله في شرح التوضيح فيما سيأتي وهو بعيد معنى الأصالة والفرعية ويصرح بما ذكره الشهاب بقوله وهلا الخ فتأمل **قوله** يؤكد أن افعل لكن أن يقال أي فعل الطلب فشمل الدعاء قال ابن هشام في الحواشي يرد عليه قوله يؤكد أن افعل أحسن بزيد ولا يؤكد لأن معناه الخبر وحاشا ذا فاخر بطول فقوا حربا ووخل تحت كلاسه نحو ما الله مولينك فضلا فاحمده به وبخوفا نزلن سكينة علينا وبخو نقلموها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك وتقول في علم أو ألدت هلمن وعلم بذلك أنه لا فرق بين الأمر والدعاء ولا بين المتصرف والجامد **قوله** أتيا إلى وارد أو جابيا وكلام الشيخ يشعر بأن معناه مستقبلا وفيه أن قول الناظم بعد مستقبلا يرده وقال شيخ الإسلام أتيا بمعنى مستقبلا وهو شرط في الثلاثة بعده فلا يقال في الطلب ليقومن زيد الآن كما يؤخذ من قوله بعد أن النون مختصة بالمستقبل وقول الناظم مستقبلا تكملة وتأكيد ثم أشار إلى جواز أن يكون أتيا بمعنى وارد أو في غاية التعريف فلا يدخلان في الماضي والحال لأن الماضي والحال حاصلان والحاصل لا يحتاج إلى التأكيد وأما المستقبل فإنه عارض الجواز يمكن أن يقع ويمكن أن لا يقع فاحتاج إلى التأكيد لوقوعه انتهى وانظر هلا علل عدم تأكيد الحال بمنافاته للنون المخلصة المضارع للاستقبال كما مر ويرد عليه ما قاله ابن القسم للتأكيد وقد دخل الحال فقد أكد الحال

الآن يريد لا يحتاج إلى مزيد التأكيد وأما قوله دامن سعدك فضرورة سهلها أنه بمعنى الاستقبال لأن الدوام إنما يتحقق في الاستقبال **قوله** أو شرطا أما تاليا معقطة قالوا في الصفة التالية أما يجيء تكرارها نحو لا بد من حساب أما يسيرا وأما عسيرا واتق النار بيرا أما قليلا وأما كثيرا والجواب أن ما المراد بها لفظها لا معناها وكذلك فيما أوردت **قوله** في قسم أي جواب قسم غير مفصول له من لامه بفاصل وهذا أعم من قول الشر ان كان غير مقرون بحرف تنفيس لأنه لا يخرج نحو والله لقد اطن زيدا منطلقا ولا تحولين منتم أو قتلتم لإلى الله تحشرون فإنه لا يؤكد بالنون والتوكيد بالنون في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة لأن القسم محل التأكيد فكرهوا أن يؤكد والفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وإذا تخلف شرط من الشروط لا يؤكد أما النفي فلأن في أدوات النفي ما يخلص الفعل المضارع للحال فينافي النون المخلصة له للاستقبال وطرد الباب في الباقي ومنه يعلم عدم توكيد الحال وأما المفصول فلأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك منافٍ لتأكيد وأما في خصوص المفصول بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فلأنهما يخلصان للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد وقال ابن هشام وقيل في تعليل التنفيس نيلا يجتمع حرفا معنى لأن السين للاستقبال واقول لم يجتمعا فيما كان واللام المرحلقة ثم إن لا النافية تفيد الاستقبال وكذا لام الأمر ومبنية أدوات لام الطلب واعلم أن البيضاوي قال تبعا للزمخشري اللام في ولسوف للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة وهو مخالف لما عليه الجمهور مع أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل **تنبيه** أجاز الكوفيون نحو والله ليقعل زيد الآن ومنعه البصريون

استغنا عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا
يفعل ويشهد للكوفيين فراة ابن كثير لا قسم بيوم القيمة وقوله
بينا لا بغض كل امرء وقوله لين بيك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم
ربي ان بيتي واسع واجاب الدماميني عن القراة بانها
موولة على حذف المبتدا اي لانا اقسم قال والذي يظهر مذهب
الكوفيين اذ لا حاجة لها الاضمار مع كون الحال لا تاتي في القسم
كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية انتهى ولعلهم يجيبون
عن البيتين بنحو السند وذ قوله وقل بعد ما اي النافية او
الزايدة وبه قطع الشارح وقال ابن هشام حقه ان يقيد ما
بالزايدة التي لم تستبق بان ولا يرب وتلخيصه انها ان سبقت
بان فالتوكيد كالواجب او يرب فنادر لانها تصير الفعل كالماضي
قال قوله ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات
وحكي سيبويه ربما يقولون ذلك اولم نستبق بشي ممن قللت قوله
وبعد لا اي النافية وقد يوكد بعد ها تشبيها بالنهي كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وزعم قوم ان
هذا نهي وليس بصحيح لان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية
لا تقع صفة فتحتاج لاضمار القول وقيل لا ناهية والشر الكلام عند
قوله فتنة ثم ابتدا نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم
الفتنة خاصة فاخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محول
لان المقصود النهي عن التعرض للفتنة الذي هو اعني التعرض
لما سبب في اصابة الفتنة قال الشهاب قال شيخ ابن الدماميني
غير بقوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي
عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض
واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين
وذلك لان المعنى في الاصل لما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم
خاصة ثم عدل عن السبب الى المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة
بلفظ الظالم تشنيعا عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض

فثبت

فثبت ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة وينبغي ان يكون من
في قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض ليلا يقتسم المتعرضون
للفتنة الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لان التعرض للفتنة والدخول
فيها طوعا لا يفك عن الظلم انتهى واقول كلا هذا في معنى اللبيب
وفيه بحث لا زيادة على ذلك فراجعه قوله واخر الموكد
افتح اي فتحة بنا التركيبه معها تركيب خمسة ولذا لو فصل بين
الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم ببنايه
وفيه بحث لان التركيب انما يكون سببا للاعراب لا للبنا كما سياتي
عن ابن هشام في باب العدد وزاد بعضهم لدفع هذا انه لما ركب
الفعل مع النون صار اخره وسطا والاعراب لا يكون في الوسط والنون
لاحظ له في الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين انتهى وفيه ان وسط
الكلمة كما لا يصلح للاعراب لا يصلح للبنا لانهما لا يكونان الا في الاخر
وقيل ان الفعل لما لحقه ما لا يلحق الا الافعال قوي جانب الفعلية
ورجع الى اصله من البنا وقيل غير ذلك والوجه ان يجعل هذا
الاخير علة للبنا وكان البنا على حركة دفعا لالتقا الساكنين وكانت
فتحة للخفة فتعادل ثقل التركيب ودميه طايفة منهم سلمها ان
الفتح عارض للساكنين ومما اخر الفعل والنون الاولى قال الشهاب
هذا الامثلة في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن
زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل
به نون التوكيد فاي ساكنين حينيذ يلتقيان وحينيذ فالتقا ضر
بهذا انما يقوى القول الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البنا على
السكون لكن عدل عنه ليلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رايت
الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع انتهى واورد ابن
غازي على هذا القول وعضد الاول بانها لو كانت حركة دفع التقا
الساكنين لم ترجع الواو في قولن والياء في بيعن اذ الاغلب عدم
الاعتداد بحركة التقا الساكنين كما في نحو من يشا الله فمن يرد الله
لم يكن الذين كفروا وحمله على غيره الاغلب ضعيف وبه يقول

جاعلها لالتقا الساكنين ويوخذ من كلامه ومن تبعه ان الفعل
حينيذ مضارعا كان او امرا مبني على سكون مقدر منعه اشتغال
الاخر بحركة دفع التقا الساكنين **قوله** واشكله قبل مضمر الخ قال
الشهاب تخصيص لقوله واخر الموكد افتح بانه يخرج عنه ما اتصل
به المضمر المذكور ويحتاج ان يخرج عنه ما اتصل به نون الاناث
فان اخره لا يفتح ويمكن ان يدل على خروجه باطلاق قوله الاتي والغا
زد قبلها موكدا فعلا لي نون الاناث اسند امع ملاحظة ما فهم
من قوله في اول الكتاب مكبرعن من فتن من سكون اخر الفعل اذا
اتصل به نون الاناث فان بملاحظة ذلك مع ملاحظة الاقتصار
هنا على انه اذا اكد زيد الغا قبل نون التوكيد يفهم بقيا اخر الفعل
على السكون وايضا فيتامل علة الفتح من التركيب او الاحتراز عن
التقا الساكنين وبما اخر الفعل ونون التوكيد يفهم انتقا الفتح
هنا لالتقا الساكنين للفصل بين اخر الفعل ونون التوكيد
قليتامل واعلم ان ما اخره الف تارة تقلب الالف ياء
وذلك اذا رفع الها والوا وحينيذ تفتح الباء ويدخل في قول المصنف
واخر الموكد افتح وتارة تحذف الالف ويفتح ما قبلها فان قطعنا
النظر عن الالف المحذوفة واعتبرنا الباقي اخرا صدق ان اخر
الموكد مفتوح فيدخل في قول المصنف المذكور وان لاحظنا الالف
المحذوفة واعتبرناها اخرا حتى يكون اخره ساكنا كان مخصصا
لقوله المذكور فظهر ان قول المصنف واخر الموكد افتح من قبيل العام
المخصوص بما بعده ولا عبا برد على مسئله قليتامل انتهى واقتضى
التوضيح على استثنا مسئالة المضمر وحصها شارحه بكون الفعل
المسند اليه مضارعا وقال شيخنا عبد الله الدنوشري رحمه
الله انه مردود لان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك فلو
ابقى الكلام بلا تقييد كان سوا با قال واستثنا المصنف يعني
ابن هشام الفعل المسند للالف من فتح الاخر غير ظاهر قال
اخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك اخره بحركة تجانس

ذلك

ذلك اللين وتقييد الشارح تابعا به قول المصنف ويستثنى الخ اخره
الفعل المضارع مرد ود ايضا فان الامر كذلك كما يصرح به قوله
فتقول يا قوم اخشون الخ انتهى وفيه ان ابن هشام لم يستثن
المسند للالف نصا وانما قال ويستثنى من ذلك ان يكون مسندا
الى الضمير وسوى شموله للالف كقول الناظم واشكله قبل مضمر
فانه شامل للالف بدليل قوله والمضمر احذفنه الا الالف
فاستثنى الالف من المضمر وهو عين الاول على الاصل من ان النكرة
اذا اعيدت معرفة عين الاول **تنبيهان** الاول
الفعل المعتل بالواو واليا كالصحيح تقول يا قوم يغزو يغزون ويغز
ترمين بضم ما قبل النون وبا سند يغزو يغزون ويغز ترمي بكسرة فتحذف
مع نون الرفع الواو واليا والاصل يغزوون ويغز ترميين حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقا الساكنين واصلها
قبل التوكيد يغزوين وترميين والاصل يغزوون ويغز ترميين مثل يغزوين
سكنت الواو لاستثقال الكسرة عليها ونقلت الكسرة الى الزاي
ثم حذفت لاجتماع الساكنين ويقال مثل ذلك في ترمين واصله
ترميين بوزن يغزوين نقلت كسرة الياء لما قبلها لثقلها عليها
ثم حذفت لالتقا الساكنين الثاني قال الشاطبي لين اصله
لين مخفف انتهى وتقدم في الترخيم انه يجوز فتح لامه وكسرها
اي كلين ومما يخرج به الضمير المستتر في نحو اضربن ومثل تضربن
يا زيد والضمير البارز في نحو اخشون يا قوم واخشين يا هند
قوله والمضمر احذفنه الا الالف اما حذف المضمر غير الالف
وهو الواو واليا لدفع التقا الساكنين على غير حده بنا على ان حده
ان يكون الالف حرف مد والاخر مدغما وان يكون ياء كلمة واحدة
وما هنا كلمتان وعلى القول بعدم اشتراط ذلك فانما حذف المضمر
المذكور لان الكلمة ثقلت واستطالت والضمة تدل على الواو
والكسرة على الياء هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فليس التقا ويما
على حده اجماعا لان الثاني ليس مدغما ولم تحذف الالف دفعا

مكتبة أبو غزالي
مكتبة الأوقاف
الألوكة
www.alukah.net

للالتباس بالمفرد ولم تحذف في أضربان وان لم يكن لبس لبلا يلزم
زوال العرض الذي جيء بالالف لاجله وهو الفصل بين النونات
واورد عليه تعليل عدم حذف الالف بدفع الالتباس انها حذفت
في وقالا لمحمد ستة مع الالتباس بالمفرد وقال ابن هشام انما حذفت
الواو واليا مع الشدة حملا على الحقيقة ولم تحذف الالف مع الشدة
لان الحقيقة لا تقع بعدها فلا يمكن الحمل تنبيهان الاول
حكم المعتل بالواو واليا كالصحيح في حذف المضر غير الالف كما مر
مثاله وحذف آخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو واليا لا لتوكيده
فهو مسا وللصحيح في التغير الناشئ عن اسناد صحيح التوكيد ولذلك لم
يتعرض له الناظم واما المعتل بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له
حكم آخر قدم بيانه قاله المرادي وتبعه الاشموني قال ابن غازي
وتامله مع ما ياتي في الالف من بعض الاحكام السابقة للتوكيد
وقد تعرض لها الناظم الثاني قال ابن هشام فان قلت
لما مال الواو واليا لم يحذفا في نحو اتخافون واتخافيني قلت
النون الاولى نون الرفع ادغمت في نون الوقاية وليست النونات
للتوكيد فان قلت لا يبقى هذا في قراءة الزهري فاتبعوني
يحببكم الله او لا نون رفع في نحو لا تمرن قلت اما هنا
فالنون الاولى نون التوكيد الخفيفة ادغمت في نون الوقاية ولم
تحذف الواو وتشبيهها بنون اتخافوني قوله رافعا غير اليا قال
المرادي شمل ثلاثة انواع رافع الالف ورافع نون الاناث
والمجرد من الضمير الباوز قال ابن غازي وكذا شمل ما اسند الى الظاهر
نحو ليسجنن زيد قال شيخنا ابو عبد الله الصغير تبعا لشيخه
ابي العباس العقيلاني انما يشمل العاري من الف التثنية ونون
الاناث لان الالف صار فيه بالاجل نون التوكيد فما عدا العاري
منهما فانما صار الفه بالاجلهما لا لاجل نون التوكيد ويكون سكت
عنه لمساواته للصحيح واما حذفه مع الواو واليا المنبه عليه
بقوله واحذفه من رافع ها تين فليس للتوكيد فيه سبب واما

تحريكهما

تحريكهما بكسر مجانس فللتوكيد قوله واحذفنه من رافع ها تين
قال ابن هشام لم ينبه الناظم على ان نون الاثنة الخمس تحذف
في التوكيد وذلك لازم لانها ان كانت شديدة فللاستثقال اجتمعت
او خفيفة فللمثلين لا يمكن ادغام احدهما في الاخر قوله نحو اخشين
واهندن بالكسر وما قوم اخشون واضم والاصل اخشون واخشيين
حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت
اليا لالتقاء الساكنين وبقيا اليا والواو في الاول واليا ان في الثاني
وان شئت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبهذا عندي اولى لانه صرح بان المحذوف
لام الكلمة لا ايا الضمير في اخشين فهؤلاء يوهم حذفهما كما ظنه بعضهم
وبهذا قال السعد بعض الظن قوله ولم تقع حقيقة بعد الالف
اعم من الفا الضمير كما مثلها والف العلامة نحو ليفوما ان اخوالك
او الف الفصل نحو اضربان وفي كلام الشلوبين ما يوهم الاختصاص
بالاول حيث قيد الالف بالمسند اليها هذا وقال ابن هشام
كان صوابه مجاورة للالف ليلا يخرج عنه مثل نضربانن وانحذف
نون الرفع من ذلك وان اجتمع مثلان ليلا يجتمع ساكنان وقيل
بل يجب الحذف لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام بسكون الثاني
وحينئذ فتبطل المسالة للزوم وقوع الحقيقة بعد الالف ويرد
انهم سغوا اذهبن حتى تاتي بالالف فاصلة بين النونين لانك
ان لم تات بالالف ثقل وان اتيت بها فنون التوكيد الحقيقة لا تقع
بعد الالف واجاز يونس والكوفيون وقوعها بعد الالف ورد
بان فيه التقاء الساكنين على غير حده وهذا واضح على ظاهر كلامهم
وتخريج لهم على بان يونس يبقي النون ساكنة وتنظيره بقراءة
نافع محياي ومماتي وتوجيه ذلك انه من الوصل بنية الوقف لاجل
ما ذكره الناظم من ان من اجاز وقوعها بعد الالف يكسرها وحمل
قراءة بعضهم ذلك على ان اصله التشديد فخفف بحذف النون
الساكنة وقيل في الاية الثانية ان الالف فتحة وان الخبر يجيء النهي

الهمزة فذر سكون الراء على الهمزة وفتح الهمزة على الراء التجاوز بما فلما دلت
الهمزة حين اريد تخفيفها القا سكونها في التقدير كما حكي من
قولهم المراة والكماة ولما فعل ذلك التقت ساكنان الالف والهمزة
بعدها فحركت الالف لانقلابها وانقلبت الالف بحركة كما قرا
ايوب السختياني والاصمعي قال وعلى ذلك خرج ابو علي قول عبد
يغوث كان لم ترني قبلي اسير اليمانيا • والاصل عنده ترائي كما قال
المرئ ما الفيت والدهر اعصر وقال ايضا استشكل الطلب
ولا تتضجر من مطلب لفتح المضارع المجزوم واجيب بان
اصله تتضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت وبقيت الفتحة دليلا عليها
وردبان المعهود انما هو حذفها للسببين المذكورين في النظم
واجاب بعضهم بان الواو واو الصرف ولا
نافية وتتضجر منصوب وهذا الوجه كان حسنا ولكن لا النافية
انما تدخل على الجملة لا على المفرد وايضا فقولك ولا
انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره النجم ولا الروم وانما ياتي هنا
لاقامة فيقال لا الروم لان لا للنفي والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت
له الحكم ومنفي عنه الحكم وبهذا الرد امتنع من الرد الاول لانه
يقال في رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على
المفرد قلت قيل فيه بنسبة الى الضمير المستتر قبل النسبة
في تتضجر اظهر لانه فعل هو موضوع للنسبة الى الغيبة ثم كيف
قيل حبذا بلازاد وجاز زيد لا عمرو والذي يخطر لي ان لا انما تدخل
على ذي نسبة مفردا كان او جملة وان لا في قولك بلازاد في غير
موضعها واصل الكلام ما حبيت بزاد فلما كان مبنى الكلام على
اثبات المجيء ونفي الزاد جعل النفي في اخر الجملة وان من يقول
ما حبيت بزاد انما اراد اولا نفي المجيء بزاد لا اثبات المجيء وانه
بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفي ثم لم يجز له ذلك بخلاف الاول
فلهذا استقبح فيه تاخير الثاني واما جاءني زيد لا عمرو فلا هنا
نائبة عن العامل او مقدر بعدها كما يقولون في جاء زيد وعمرو

ان

ان العاطف مقدر بعده عاملا او بعد هو بنفسه نائب عن العامل
انتهى ومن خطه نقلت وفيه فوايد زايدة على ما في المغني فانه
تكلم على هذا البيت في الباب الثاني فتبيل الجملة المفسرة وفي الباب
الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة قوله ما من
اجلها في الوصل كان عدما وذلك الواو والياء ونون الرفع كما في
المرادي وصرح بان النون اذا اعيدت تكون ساكنة وانه لا يضر
التقا الساكنين على غير حده لكونه في الوقف وكذا صرح الموضح في
الحواشي باعادة النون فقال ما حذف من اجلها فان سبب السبب
سبب فاقتضا رشارح التوضيح على الواو والياء ضمور فان قلت
ما سبب حذف النون الرفع مع التوكيد بالخفيفة قلت
كراهية اجتماع المثلين فانه في الثقل كاجتماع الامثال فاحفظه
تنبيهان الاول ان قلت لم ترد المحذوف هنا
في الوقف ولم يرد فيه في مدا قاض مع زوال العلة قلت
يرد ايضا فيه وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق ان المحذوف
هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة اتم منه بجزء منها
الثاني قال ابن هشام ينبغي اذ كتبوا اخواضربن بالالف
اعتبار ا بالوقف ان يكتبوا اضربن واضربن بغير نون اعتبارا
بالوقف ايضا وكما لم يكتبوا المنونين في الرفع والجر صورة لذلك وينبغي
لمن وقف على قاض قاضن بالحذف ويلم الاكثرون ان يقف هنا على
اضربن اضرب وعلى اضربن كذلك وانما ينبغي رجوع المحذوف على قول
من وقف قاضي بالاثبات ويجب عندي اذا وقفت على النهين من قوله
لا تهين الفقير ان تقف لا تهنيا كما انك اذا وقفت يا محمود قلا
الحمد لله وقفت وقلا وعلى محمود رايت زيد الفاضل وقفت
رايت زيدا قوله وقد قال الشهاب يجوز ان يكون ظرفا
على حذف مضاف اي في وقت الوقف انتهى وفيه نظر لان شرط
نيابة المصدر عن الوقت افادة التعيين تنبيه
اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة بالواو واوا المعتل فتقول

وعدمه واما قول الشارح فيمنع من الصرف فليس المراد ان ذلك
ملاحظ الانصراف وعدمه في التعريف بل المراد به بيان امر
رافع **ستبرهان** الاول عرف الناظم الصرف
مع انه ترجم لما لا ينصرف لان معرفة ما لا ينصرف اي لا يدخله
التنوين موقوفة على معرفة الصرف الثاني **يستثني** من كلامه
عو مسلمات قبل التسمية وكذا الجمع والمثنى ولم يوجد فيهما
سبب منع الصرف لان كلا منهما منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور
والتنوين الذي في مسلمات للمقابلة قال **الشهاب** ان المراد
ان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور ولا يخفى ان المنصرف
هو الذي قارنه الصرف فهو في غاية الاشكال لانه لم يتحقق
الصرف في جمع المونث فكيف يكون منصرفا والاستثناء هنا
عن معقول كما لا يخفى على ذوي العقول لان حاصله الحكم على جمع
المونث بانه مستثنى مع القطع بانتفاء مبدا الاستثناء عنه
وذلك لا يجوز ومدار الاشكال وارد في جمع المذكر والمثنى حيث
لم يتحقق فيهما سبب منع الصرف بناء على وضعهما بالانصراف
وعدمه والذي يظهر هنا احد امرين اما حمل هذا الكلام من الناظم
وغيره على المسامحة وان المراد ان التنوين علامة للصرف لا نفسه
كما يشعر بذلك كلام الشارح وحينئذ يندفع الاشكال لانه لا يجب
اطراد العلامة ولا حاجة حينئذ للاستثناء واما حمله على ان حقيقة
الصرف احد امرين احدهما التنوين المذكور امر يصدق على جمع
المونث ونحوه ويكون الاستثناء في التعريف على التنوين من باب
التعريف بالاخص وهو جايز عند بعضهم **الثالث** قال
ابن هشام مما يرد على المفهوم المراد من هذا الكلام من حده بما لا
ينصرف لغة من اذا سميت بجمع مسلمات اعربته بالضمة والكسرة ولم
تنونه ولغة من يجري سنين مجرى حين لكنه لا يثونه وبما لغتان
عربيتان وكانهم لحظوا في الثاني ان نونه شديدة الشبه بنون
جمع التصحيح ومخالفة لها من حيث مجيئها بعدها تغير نظرا لواحد فلذلك

اجرى عليها حكم اللام في تحمل الاعراب وحكم نون الجمع في عدم التنوين
واما اللغة في هند ات فقد يقال ان الاسم غير منصرف وانه انما كسر
لان كسرته كانها فتحة فلم يمتنع بها ذلك الرابع الواسطة بين المنصرف
وغيره وزعمها ابن جني في ذي الـ والمضاف والتثنية والجمع الخامس
المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف علتان فرعيتان مختلفان ترجع
احداهما اللفظ والاخرى المعنى او واحدة تقوم مقامهما فلو
كانا من جهة واحدة كجمع التصغير اجمالي جمع جمل فان فيه فرعية
التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكما يضر طامث
فان فيها فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف
وجهتها المعنى كذا قالوا وفيه بحث لانه يجيء ان يكون الاحتراز
عما فيه فرعيتان من التسع لانها المعتبرة كما فيد بجمع وفي كلام
الشارح اشارة اليه في بيان انواع ما لا ينصرف لا على الاطلاق بل
مع شروط كما ستاتي والمرجع في ذلك استقراء الواضع فاندفع
قول الرضي ان اعتبارهم لنحو ذلك اختيار للعلة مخصصة والتصغير
ليس منها وبه يعلم ايضا ما في قول الشارح ان ما فيه فرعية
اللفظ والمعنى من جهة واحدة كمدرهم ملحق بما لا علة فيه وقال
محشوه علة اللفظ كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى
التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير انتهى اذ التصغير والتحقير
ليسا من العلل التسع السادس ان فرعية التانيث من جهة
اللفظ وان لم توجد علامته وان لم ير في اللفظ وان سموا تانيث نحو
زينب معنويا لانه ليس في اخر كما سياتي فالاوجه ان يجعل قولهم مرجع
احداهما الى اللفظ الخ احترازا عما تعددت فرعية اللفظية كادرياحان
واما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية
وهما لا يجتمعان فتدبر ولا تغتر بشهرة الكلام **قوله** قال
التانيث قيد الالف بالتانيث فخرج غيرها نحو موسى وارطى وقبعثرى
ولكن سياتي ان الف الالحاق تمنع لكن مع العلمية ولا في التانيث
باب بيزان فيه من غير بما ويذكر فيه او زانها المشهورة **قوله**

وقيل الواو والحال وفيه ان الجملة الحالية المصدرة بلا تجرد من الواو
ويلزمها الضمير الا ان يضمر مبتدا اي وانتما لا تنتفعان قوله
لكن شديدة اي لكن تقع شديدة بعد الالف لان التقا الساكنين
على حده او لدفع الالتباس على ما مر قوله وكسرها الف اي دفعا
لالتقا الساكنين كما قيل وفيه بحث لان التقا الساكنين متحقق مع
الكسر لان المكسور انما هو النون الثانية والاولى باقية على السكون
وهي الملاقية للالف وانما علة الكسر الفرار من اجتماع الامثال
اعني الفتحات لان الالف في مقدار فتحتين وذكر ابو البقا وابن عطية
انها كسرت تشبيها بنون المثنى كرجلان قوله والفارق قبلها
اي قبل الشديدة واما الخفيفة فلا توكد الفعل المذكور لانها لا تقع
بعد الالف نعم من اجاز ذلك اجازه هنا ايضا بشرط كسر النون
وكلام ابن الحاجب ومناقشة السعد له مشهورة مذكورة في التصريح
فلا نطيل بها ومدة الالف كالف التدرتم وكالتزامهم بقا المدة
في خليلي وترك اللام في ان زيدا لا يقوم وكاجتلاب ما الزايدة
وفي نحو لما ليوفينهم ولا الزايدة في نحو ليلا يعلم والنافية في نحو
ليلا يكون للناس حجة تنبيه مثل السم لذلك بامثلة
منها اعزبيان قال ابن هشام كذا في النسخ وهو خطا انما هو
اعزونان ببثبات اللام صحيحة كما في ارسبان واخشيبان وانما
لم يصححوا الالف كما لم يفتح في غزوت ورميت لاستدعا الضمير
المرفوع المتحرك سكون ما قبله واشار شيخ الاسلام الى ان
اعزبيان بالرا المهملة من عزبت الشهر اذا طلبته بالغرا
واحذف خفيفة لساكن رد فلما لم يكن لها في الفتح حظ نزلوها
منزلة حرف اللين فحذفوها كما في نحو تغزو الجيش وترمي الغرض
ثم انها تحذف حينيذ سوا تلت فتحة كاضرب الغلام يا زيد
او ضمة كاضرب الغلام يا قوم او كسرة كاضرب الغلام يا هند
وانما حذفت لالتقا الساكنين ولم يحذف التنوين في الاكثر بل حرك
لان الاسم في الرتبة قبل الفعل فما يدخل عليه وما يختص به عدم

على ما يختص بالفعل فضل التنوين على النون بان حرك التنوين عند لقايه
ساكنا وحذف النون عند ذلك ليظهر شرف الاسم بتشريت ما
يختص به واذا وليها ساكن وهي بعد الالف على مذهب الجمهور فقال
يونس تبدل همزة وتفتح قال الشهاب وانظر هل هذا القول
يان الجمهور يبقيها ساكنة او اعتزمنه ومن القول بانه يكسرها وحينيذ
يفرق بين ما وليه ساكن وغيره انتهى واقول كلام المرادي
والاشموني صريح بانه على القول بانه يبقيها ساكنة لانهما ذكرا بعد
نقله ان سر قال ان العرب لم تنقله وان القياس الحذف ومعلوم
ان سر يرى ان يونس يبقيها ساكنة تدبر
من مثل حذفها لابد
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
ومعلوم ان نوى التوكيد انما دخلت بعد لا الناهية واستغنيا بها
عقتضاها وحينيذ فعلامة الجزم سكون مقدر منع منه اشتغال
المحل بالفتح لنون التوكيد المحذوفة والاصل قبل التوكيد لا تهن
ثم لما اكد وفتحت نون الفعل عادت الياء التي بها تتم الكلمة
كما هو قاعدة الفعل المعتل العين وليس الفعل في محل جزم لانه
انما يظهر على شذوذ لحوق النون قبل النهي فتامل قوله وبعد
غير فتحة اذ انتفت قال الشهاب قال ابو حيان الذي يظهر
ان دخولها في الوقف خطا لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف
ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جان له سيبويه انتهى وهو عجيب
فان هذه المراد ورده بقوله قلت يرده قولها بعد الفتحة
في الوقف فعلم ان التوكيد بها لا يختص بالوصل تنبيه
ذكر الناظم لحذف النون الخفيفة شبيهين وقال ابن هشام مسالة
في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر
اول ايضا على حذف نون التوكيد في غير المسالتين المذكورتين للضرورة
وزعم ابو الفتح في سر الصناعة ان عنده فيه وجها حسنا لم
يسبقه اليه احد للطفه وهو ان الرا لما سكنت للجازم وجاورتها

اخشيبي واخشوا ولا تجعل التباس لانك حينئذ تنطق في الوقف بواوين او الفا مضمومة ولو لم تزد التاكيد لم تنطق الا بواو واحدة ساكنة وكذا القول في اخشيبي لانك تنطق بياءين او الفا مكسورة نحو اي في كلام جمع كالبدر الدماميني وفي التصريح نقلا عن ابن هشام انه لا ينطق بذلك لانه يستثقل واوان او الفا مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا الحكم في الياء المكسورة قال ويجعل التاكيد اي لان السامع لا يعرف ان الفعل مؤكدا ولا لعدم ما يدل عليه واعتقر اللبس في مثله لقلته وندرته فان قيل علة عدم اعادة نون الرفع تخالف لما تقدم من انها تعاد في الوقف قلت بدل نون التوكيد في حكمها في حذف نون الرفع معه وان لم توجد فيها العلة وفيه نقلا عنه واذا قلت مثل تخشون يا قوم وصل تخشين يا هند ثم ابدلت حذفت الضمة ثم الكسرة ثم الواو والياء ولم يجعل التوكيد لعدم نون الرفع اي فيعرف السامع ان الفعل مؤكد بدليل حذف النون ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير ناصب وجازم لانه لغة قليلة هذا ونقل عن يونس ابدالها واوا بعد الضمة وبيا بعد الكسرة في الصحيح وانه يقول مثل نضربوا ومثل نقتري ولم تعد نون الرفع لما مر قال الشهاب ويجعل اللبس حينئذ وعنه انه قاس ذلك على لغة ازد السراة في زيد ووزيدي وفيه نظر لانه لا يلزم من جواز ذلك في الاسم لخفته جوازه في الفعل لثقله مع انه يمنع هنا واوان وبيان وهناك واو واحدة وقد يجاب عما اورد ناه من الالباس بان اهل هذه اللغة لم يبالوا بالالباس في نحو زيدي فانه يلتبس بالمضاف الى الياء مع انه الباس مغير للمعنى بالكلية بخلاف الباس المؤكد بغيره فانه اسهل من ذلك فينبغي ان يحمل من باب اولى

ما لا ينصرف

قوله

قوله الصرف تنوين ذكر الشارح قولين في اشتقاق الصرف مما اذا احدهما انه من الصريف وانه يقال صرف البعير بنابه قال وصريفه بغنة تشبه التنوين والثاني انه من الانصراف في جهات الحركات ولذلك قال سيبويه اجريته في معنى صرفته قال ابن هشام فالصرف عند هؤلاء راجع الى استكمال الحركات وعند الاولين راجع للتنوين ويرد عليه امران احدهما انه لو صح الاشتقاق لسمي نحو مسلمات غير منصرف والثاني ان الناظم قال ما نصه والعرب تقول صرفت الاسم اذا نونته ويلزم على الاول ان يسمي نحو يا افضل ويا افضلكم منصرفا ولا يلزم على الثاني فان قلت لكن يلزم عليه ان لا يسمي نحو الرجل وغلام زيد منصرفا قلت هو وان لم يكن فيه التنوين لكن فيه مقابلته وخلفه فكانه فيه قوله بمعنى به يكون الاسم امكنا اي زايدا في التمكن وموكون الاسم المعرب خاليا من مشابهة الفعل وهذا اخصر واظهر من قول الاشموني والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن اي زايدا في التمكن يقاوه على امثله اي لم يشبه الحرف مبنيي ولا الفعل فيمنع من الصرف انتهى اما الاول فظاهر واما الثاني فقال الشهاب اول دانه يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى متوقفة على معرفة انه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف لاحتاده في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف فلزم توقف معرفة الصرف على معرفة الصرف فان قلت هذا تعريف لفظي فلت المخاطب باللفظ يعلمه لكنه يجهل ومنع لفظ المعرف له فلو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له نعم يمكن ان يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بانه يمكن ان يعلم بقاوه على امثله بعلامة اخرى غير ما فسر به الشارح واولى من هذا ان يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن معرفة ذلك بدون ملاحظة الانصراف

مطلقا اي مقصورة او ممدودة وبنى الف قبلها الف فقلبت ياء همزة
فقولهم الممدودة مسامحة اذ الممدود ما قبلها **قوله** كيف ما وقع
اي على اي حالة وقع لافرق بين كونه معرفة او نكرة او مفردا او جمعا
ولا حاجة الى اعتبار علة اخرى ولهذا قال الفارضي في الايضاح ان حمرا
لا ينصرف لاجتماع الوصف والتانيث قال ابن الحباز وهو غريب لانه ينبني
على مذهب الكوفيين انتهى قال في التصريح وانما استقل الف
التانيث بالمنع لان وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة
تانيث ثان فتكون بمنزلة علة تانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في
مفصله بتكرير السبب الواحد انتهى ولا يخفى ان المتبادر من قولهم
او واحدة تقوم مقامهما ان يكون في العلة جهة راجعة للفظ
وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق
ذلك ولعله لذلك ولعله لذلك عدل بعض المحققين عن ذلك وقال
بمنزلة علة اخرى لكنه مجمل والاظهر ان يقال ان اللزوم نزل منزلة
العلمية لان العلم لازم لمسماه وعكس الشارح هذا فقال ان فرعية
اللفظ لزوم الزيادة حتى كانها من اصول الاسم وفرعية المعنى
دلالته على التانيث ولا شبهة انه فرع على التذكير لانه ذراج كل مونث
تحت مذكر من غير عكس انتهى وقد عرفت ما في جعل التانيث راجعا
للمعنى وان العلة المعنى الراجحة لابد ان تكون علمية او وصفية ثم تشهير
بالانه ذراج يتضح والفرض ان كل مونث له مذكر من غير عكس هذا
وقال ابن هشام في الحواشي فان قلت فلم لا منعوا
صرف قايمة للصفة والتانيث قلت لان الثاني تقدير
الانفصال وصالحة للسقوط فلم يعتنوا بها مانعة من الصرف لعروضها
وعدم لزومها انتهى وفيه ان التانيث لا يوثر مع الصفة وانما يعتبر مع
العلمية كما سياتي وانما ينبغي السوال عن عدم حركة كونه بمنزلة علتين
كالالف ويجاب بما قاله فتدبر وافاد ما ذكر ان تا التانيث
ليست لازمة لما هي فيه وكونها ليست لازمة بل مقدرة الانفصال
انما هو في الغالب لان من المونث بالتا ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر

انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان همزة كطم ومسنه مما لا ينفك عنها ان
استعمالا ولو قدرا انفكاكه عنها لم يوجد نظير لحذرية وعرفوه اذ
اذ ليس في كلامهم فعيلا ولا فعلو ولكون الالف لازمة بخلاف التا عوملت
الالف زايدة خامسة في التصغير معاملة خامس اصيل والتا خامسة
معاملة مجرد المركب فلم يبنها تغيير التصغير **قوله** وزايدا
فعلان التقييد بذلك لابنائي ان سبب منعهما شبههما بالفي التانيث
في انهما في بناء محض المذكر كما ان الفي حمراء في بناء محض المونث وانما لحقتها
التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة فان ما اشتهر من ان المانع
زيادة الالف والنون قول الكوفيين ويلزمهم ان ينعوا صرف
عفريت اي لان فيه زيادة الياء والتا فان اجابوا بان المعتبر انما هو
زيادتان باعيانهما سالتهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا
عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون
كما حققه ذلك في الباب السادس من المغني وقوله فعلان بفتح الفاء
لانه المعتبر مع الوصفية بخلافه مع العلمية فان فاه مثلثة
قوله في وصف شرط في العمل وشرحها اصالة الوصفية احترازا
مما عرضت فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي
قاس ولكن كما قال الشهاب ان يرجع قول الناظم الاتي والغير عارض
الوصفية الى هذا ايضا فيفيد هذا الشرط ولا يحتاج رجوعه اليه بهذا
ما فرعه بقوله فلا دم الفيد لان تفريع بعض الامثلة والاوزان
الخاصة لا يقتضي التخصيص **تكميل** قال الشارح
فان قلت لم لم تكن الوصفية في فعلان وحدها مانعة
من الصرف فان في الصفة فرعية في المعنى كما ذكرتم وفرعية في
اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر قلت لانا راينا هم
صرفوا احمر عالم وشريف مع تحقق الوصفية فيه وما ذاك الا لضعف
فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقايا الاسمية والتنكير
ولم يحمر جها الاشتقاق الا كثر من تسمية بعض الحدث بها الموصوف
والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير

الشبكة
الألوكة
www.alukah.net

ان غلبة الاسمية لا تناسب المعنى الوصفي الحالي مطلقا وان العربي
يقول نزلنا بالابطح مثلا ولا يخطر بباله الا مجرد الذات وسوداء
الواوي المعروف لكن خالف الرضي في ذلك وقال ان هذه الكلمات
التي غلبت عليها الاسمية لم تخرج عن الوصفية بالكلية بل في
الجملة وتبعه السيد في حاشية المتوسط فقال في عبارة المتوسط
بيانه ان اسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فباعتبار
ذات الحية في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية
اذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذا الحال في ارفع فانه
اسم للحية الخ كلامه **قوله** وانحى قال الفارسي ليس افنع فعلى
والا لوجب منع صرفه مطلقا لالف التانيث قلنا يجوز ان يكون للالحاق
كارطى والف الالحاق لا تؤثر منع العلمية قال الفارسي هي من باب
يافع ثم قلبت فالوزن اعلف ابو الفتح من قوعة الشعراء ثم
ثم قلب فالوزن افلع **قوله** ومنع عدل الخ قال ابن الحاجب في
شرح منظومته العدل تحقيقي وسيأتي معرفته صرف الاسم
او لم يصرف وتقديري وسيأتي يتوقف معرفته على منع الصرف
فيقدر ليلا يبدو لي الحرف قاعدة معلومة وكلا العدلين لا بد ان
يكون خروجا عن اللفظ الاصلي والمعنى الاصلي والا ادى الى ورود ما لا
يحصى كثرة من المعدولات من جهتي اللفظ فمن التحقيقي ثلاث وثلث
واخواتهما فانها معدولة عن لفظ ثلاثة وعن معناها الاصلي في العدد
الى جميع انقسامات الجملة الى هذه الصفة من الكلية وبعضها وكذلك
اخر جمع اخرى انثى اخر فانه معدول عن الاخر وعن معناه الاصلي في
التاخر الوجودي حتى صار المذكور ثانيا متقدما كان في الوجود او
متاخرا وكذا اجمع بابه ومن ثم لم يقولوا احمدي الاخرى لانه لا
يتعين لبيان التاخر الوجودي وغرضهم في وضع حمدي الثاني الدلالة
على ذلك فمن ثم وجب ان يقولوا احمدي الاخرة كما قالوا اربع الاخر
بكسر الخا ولم يقولوا الاخر ومن ذلك جمع جمع جمعا مونث اجمع
وقياسه جمع لجمر وصغر فعدل الى افعل وعن معناه الاصلي في الصفة

الى جعله تاكيدا للشمول في المتعدد وجودا او حكما غير المثنى ويدل
على انه في الاصل صفة بهيمة جمعا اي سالمة لاعاهة فيها بينة
هل تحسن فيها من جدعا اي مقطوعة الاذن **قوله** في لفظ مثنى
وثلاث قال الدماميني في شرح التسهيل اشتهر السؤال بان الوصف
في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف
باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف فيها ولم يؤثر
في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم
العدد نحو اربع فانه لم يوضع وضعا في الاصل والما عدل الوصفية
له بطريق العروض فافترقا انتهى اي ولا يضر في ان هذا المعدول
لم يوضع الا وصفا ان اصله وسوف لم يوضع وصفا كما ذكره في حاشية
المتوسط للسيد ما نصه الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه
معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية
لازمة للمكرر فتكون اصلية فيما يوخذ منه اعني ثلث وان لم تكن
الوصفية في اسما العدد واحد واثنان الخ اصلية كما سياتي انتهى
وهذا هو الذي صرح به في المغني في بحث امر وفي الباب السادس وذكر
فيه ما ينبغي مراجعته قال الشهاب وقد تتوهم الضعفة انه اذا
كان الوصفية لازمة للمكرر لزم منع صرف اربع لانه من المكرر ففيه
الوصفية ووزن الفعل وهذا غفلة عن ان الوصفية للمكرر الذي
هو مجموع اربع اربع والمجموع ليس فيه وزن الفعل وايضا تلحقه
تا التانيث مع ان شرط الوصف ان لا تلحقه التا **تنبيهان**
الاول قال الشاطبي انما قاله في لفظ فغين اللفظ لاجل اخر
اذ لا يقاس عليه غيره الثاني مثنى في سورة النسا حال من ما
او من ضمير طاب او من النسا لا بدل من ما وفرى وربع بحذف
الالف كما قالوا فيم وام وابنه الثالث لا يقال جاوا واحدا
واحدا واحدا ولا اثنين اثنين لان العرب قد عدلوا عن ذلك الى احاد
ومثنى وكذا اخواتهما فهذا من الاصول المهجورة نص عليه في الدرة

او تقدير المساجد وقد اختار هذا ابن الحاجب وقد عرفت ما فيه
واورد عليه انه لو سئل عن نحو مليكة لما امكنه ان يعلل مرة الا
بان له في الاحاد نظيرا نحو طوعيه لانه لم يتكرر الجمع فيه لا حقيقة
ولا ظاهرا ولا تقديرا اذ ليس بزنة ذلك المكرر لتحرك الوسط
في الثلاثة التي بعد الالف والوجه ان يقال لما كان الجمع المتناهي
بمنزلة علمين لان فيه الجمعية وهي جهة راجعة الى اللفظ وتناهي
الجمعية ووقوفها عنده وهي جهة راجعة للمعنى بمنزلة العلمية
في وقوفها عند تعيين ما وضعت بازائه وعدم تعيين غيره
واورد ابن الحاجب على من قال ان العلة هي خروجه عن صيغ
الاحاد بان افعالا نحو افراس وافعلا نحو افلس اجمعان ولا نظير لهما
في الاحاد وبما مر وفان والجواب عن ذلك من ثلاثة اوجه
منها ان افعالا وافعلا يجمعان نحو اكالب وانامر في اكلب وانعام
واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ومنها انهما يصغران على لفظهما
كالاحاد ومفاعل ومفاعيل اذا صغرا يردان الى الواحد فقد
جرى افعال وافعل مجرى الاحاد في جواز الجمع قال الشهاب
فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يدفع الاعتراض
لان هذا لا يقتضي ان لهما نظيرا في الاحاد قلت كان حاصل
الجواب ان مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها حقيقة
وحكما وافعلا وافعالا لم يخرجا عن حكم الاحاد لجواز جمعهما كالاحاد
ثم رايت السندي قال واجيب بان نحو اكلب واجمال وان عدم
نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما مثلانه في قبول التكسير
والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه انتهى قال
اللدي وفيه فكر لانهم صرحوا بان افعالا قد يجيء مفردا وجمعا
كاجمال فالقول بان نحو اجمال بعد وم النظير في الاحاد مشكل
الا ان يعتبر الندرة **قوله** وذا اعتلال منه كالجواري الى آخره
قال ابن هشام ان قلت حذف الياء في هذا النوع لا يعقل
له وجه وان عقل في نحو قاض لانه ثقل للساكنين لا يقال وهنا

كذلك

كذلك لان التنوين انما جاء عوضا فاذا كان انما جاء بعد زوالها
فكيف يقال انها حذفت لاجل اجتماعه معها ومما لم يجتمعا وقد رد
على ابي البقاء اذ قال في قول سيبويه في باب الانكار ومن قال اذهبنوه
قال اتاه انه لما الحقت الف انا الف الانكاري التقى ساكنان فحذفت
الاولى لالتقاء الساكنين وموساه في الندبة فقيل في رد هذا ان الف انا
انما يكون الوقف وهذا القايل اذهبنوه اذا قدر انه اتصل الضمير
بعلامة الانكار صار اللفظ وصلا واذا صار وصلا لم يكن فيه
الف فتلتقي مع علامة الانكار قلت لا بد على ان نحذف
الياء للساكنين بل يتعين ان للتخفيف لطول الكلمة وثقل اعرابها وثقل
معناها فهذه معناها وذاتها وعارضها وهو الاعراب ثقيل واجنبة
للكلمة خلاف هذه الامور ثم جيء بالتنوين عوضا انتهى وهو مبني
على الصحيح من ان تنوين نحو جوار للعوض وهو مذهب سر وما ذكره
من ان الحذف للتخفيف ما خوذ من كلام الناظم في شرح الكافية حيث
قال لما كان ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها
وكان المنقوص الذي لا يصرف اثقل النوعين من الحذف ما كان جايزا
في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز
الا اللزوم انتهى قال الشهاب وانظر قوله قد تحذف ثم قوله ما كان
جايزا في الادنى فانه يدل على ان حذف ياء المنقوص غير واجب
وفيه نظر فان اراد المقرون بال فليس الكلام فيه فليراجع انتهى
واعلم ان هذا الذي قاله الناظم وتبعه ابن هشام انما يظهر
على حمل كلام مر على ان منع الصرف مقدم على الاعلال وان اصل
نحو جوار وجواري بالضم للانتوين كما قال الحماني لا بالضم والتنوين كما وقع
في بعض شرح الرضي وهو تحريف اذ لا وجه له مع كون الكلام مفروضا
فيما ان منع الصرف مقدم وان ثقله بعضهم وافره واما على ما فسره
به السيد في كلام مر وهو الحق من ان الاعلال مقدم فاصل نحو جوار
جواري بالضم والتنوين فحذفت الياء للساكنين بعد حذف حركتها للاستثقال
للاستثقال ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقتضى حاصلة تقديرا

فلم يكن استقاقا من المصدر بعد الباء عن معناه فكان كالمفقود
لم يؤثر انتهى ولا يخفى ما في السؤال من الاضطراب لان المدعى وهو
عدم كون الوصفية وحدها مانعة من الصرف لا يوافق التعليل
المقتضي لانها لم تكن مانعة من الاشتقاق وهذا هو الموافق لما تقرر
في كلامه او لا وفي كلام غيره من انه لابد من منع الصرف من علتين
مخصوصتين او واحدة تقوم مقامهما وانما ينبغي ان يستدل عن حكمة
عدم اعتبار الاشتقاق في العلل المانعة مع انه هو العربية
اللفظية في الفعل الذي منع الاسم لشبهه به من الصرف فانهم
لم يعتبروه واعتبروا الزيادتين وبجاب ـــــ بما ذكره وبقي
سؤال كان ينبغي ان يورده وهو انه لم لم يكن زيادتا فعلان مانعتين
من الصرف حيث كان سبب منعهما المشابهة لالف التانيث لانهما
انما اعتبر معهما الوصفية لتحقق المشابهة لانا نقول ـــــ
الف التانيث لا ينقيد ان بالصفة كما في اشيا فانه ليس بصفة والاعلم
ويمكن الجواب بانه لا يلزم من مشابهة الشيء لاخر ان يعطى حكمه ورحم
الله العقايل

طلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه تقتضان

ملحكي قوله ووصف اصلي الخ قال ابن هشام وذلك ثلاثة
انواع احدها افعل فعلا كاحمر حمرا واسود واشهل والثاني افعل
فعلى كافضل والفضلى واعلى والعليا والثالث ما لا مونث له اصلا
كادرى والكمر ولما وجرح عنه بخوارمل للفقير قال ابنه وابا ترد ابن
الاول للقاطع رحمه والثاني للذي لا يقبل نصحا فانهن يقبلن التاء
قلت لا يحسن التمثيل بهذين بعد اشتراط افعل وكذلك لا يحسن
التمثيل بيعمل والحق ان افعل انما يطرق العروض واعتقادا نه
انحط فيه بالوقع لان شرعلة انتفت تخصيصه فلهذا الزيلعي
وسئل بما ذكرنا وقد ردت الاختصاص المذكور باجلف جمع جلف
فانه ممنوع من الصرف فيما ارى للصفة والوزن وفيه مرجح لمنع الصرف
وهو الجمعية ويجب ان نقول في هذا النوع المانع من الصرف ـــ

الصفة

الصفة والوزن الذي الفعل به اولى والاثقل الوزن الغالب بالفعل
والمراد بقولنا الذي الفعل به اولى انه دال على معنى في الفعل
دون الاسم انتهى قوله عارض الوصفية يصح ان يكون من
اضافة الصفة الى الموصوف اي الوصفية العارضة وكذا يقال
في قوله الاتية وعارض الاسمية وحينئذ يتضح صحة الالغاز الخ لكن
قوله كاربع قال ابن هشام كنت اقول هذا قال كارب بمعنى
ضعيف كما مثل به في بعض كتبه وكما مثل ابنه في شرحه فمرر اينة
معيبا من وجهين والتمثيل باربع معيب من وجه وهو انه تلحقه
التا فلفعل الناظر فيه يخيل اليه ان ذلك هو المقتضي للصرف احدهما
ان ارنبا اذا اطلق لم يتناول الا الحيوان المعروف فلابد من
تقييده بالمعنى الذي ذكرناه والنظم لا يتسع لذلك الثاني
ان قولهم كبتا موربت يقتضي ان ارنبا فعلل لا افعل انتهى وقال
الشهاب فان قلت ـــــ ما معنى اربع مستعملة في الوصفية
العارضة ومعناها اذ المراد تستعمل فيها بل في مجرد المعنى العددي
قلت ـــــ معناها في الاول ذوات وعدداي ذوات لها
العدد اي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفي
الثاني مجرد العدد اي الكمية المخصوصة قوله وعارض الاسمية
قال الشاطبي قطع همزة الاسمية لان الوقف لا يكف قوله
فالادهم المقيد الخ ظاهر كلام الشارح ان هذا الذي عرضت له
الاسمية فخرج عن الوصفية بالكلية فانه لم يجعل ادهم الا للقيد
ولم يعتبر زيادة على ذلك وقد صرح الشاطبي في مسالة احمر علما
اذا نكر بذلك وذكر ابن الحاجب مسئله وفي حواشي الرضي للسيد ظاهر
كلام المصنف يعني ابن الحاجب يقتضي ان نحو اسود وارقم
وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بقي الحية
فقط والاخير يعني القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية
الاصلية الزايلة بالكلية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل
بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه انتهى

مكتبة الألوكة www.alukah.net

الرابع ربما استعملت هذه الالفاظ غير صفات ولا احوال ولا اخبار قال

وخيل كفاها ولم يكفها ... ثنا الرجال وحدانها

وقال ... بمثنى الزفاف المترعات وبالجزر

والذي سهل الاول مجامعته لوحدانها والثاني انه مضاف للمومث وقال

وان الغلام المستهام بذكره ... قتلنا به من بين مثنى وموحد

قوله واخراي جمع اخرى انثى اخر بفتح الخا بمعنى مغاير هو في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاني زيد ورجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى وفي كلام الشارح في تقرير اعتبار العدل فيه دلالة ظاهرة على ان جميع الصيغ المعدولة عن اخر توصف بمنع الصرف وان لم يظهر اثره الا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات ثم انه لم يذكر سبب عدم اعتبار العدل في اخريات وقال الرضي واما اخريات فاستعملها بالالف واللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ابتعالم بين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات انتهى وقال الحفيد انها لو كانت ممتنعة حكم منع الصرف عليها لتغيرت وصار جرها تابعا لنصبها وهو لا يصح فيها لان جمع المونث السالم نصبه محمول على جره عكس باب منع الصرف فلم يذكرها النحاة لانه لا يترتب حكم منع الصرف فيها تنبيه قال ابن هشام غلط ابن الحباز في اخر غلطة فاحشة فقال وجه العدل فيه انه جمع اخرى واخرى مونث اخر واخر افعل تفضيل من التاخر وحكم مذكره ومونثه وشائعهما ومجموعهما اذا خلون من ان يستعملن باللام او مضافات فاستغنى اخر وفروعه بما فيه من معنى التاخر عن اللام والاضافة فصار في معنى ما اتيما فيه فهذا معنى عدله ثم قال كذا فسره ابو سعيد فان صدق على ابي سعيد فقد اخطا كلاهما ثم في كلامه

ما ظاهره

ما ظاهره ان كل واحد من المثنى والمجموع والمونث ان كان بن لم يحتج لذلك وهذا خطا فان ذلك لا يكون بن البتة وقال ايضا ومنات الثالثة الاخرى قال الزمخشري وفراي الوضيعة مثل قالت اخرام لا ولا لام اي صنعتا وهم لروسا يهم قال العراقي انما حمله على ما قال ان اخرى انثى اخر بالفتح بستند على مشاركة ما جعلت وصفا له في الوصف المذكور لما سبقه ومنها مناة ثالثة واللات والعزى موصوفتين بكونهما ثالثة فامتنع ان يقال الاخرى بهذا المعنى فعدل به الى الذم قوله مشبه مفاعلا او المفاعيل اي في كون اوله مفتوحا وثالثه الف غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعدها او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسير مبني ان يقال هبابي بالادغام اي ممنوعا من الصرف قال واصل الباعندي السكون ولو لا ذلك لاظهرتها قال ابن عازي لو اظهرها لقال هبابا لما تقرر من قوله والمد زيد البيت ومن قوله وافتح ورد الهمز فيما اعل انتهى وقال الشهاب في حواشي الاشموني تامل معنى قوله لاظهرتها مع ان اجتماع المثلين يقتضي عدم الاظهار كما في دواب وغيره انتهى وسيجيب فان معناه انها انما ادغمت لسكونها ولو كانت محركة ظهرت لان المدغم انما يكون ساكنا قوله يمنع كافلا قال في التصريح لان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد الحا وانت قد عرفت ان صيغة منتهى الجمع ثالثة مقاطع علتين لان في الكلمة المتصفة بها علتين وان العلتين الراجعتين الى المعنى انما هما العلمية والوصفية ثم ان المناسب لما قرره في الف التانيث ان يجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا كالكالب

المكتبة الألوكة www.alukah.net

لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا لحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالعرضية فعوض التنوين
من الياء ليقطع طماعية رجوعها قوله وسراويل بهذا الجمع
شبه اي بما على انها اسم اعجمي واما على القول بانه عربي فمنع من
الصرف لانه جمع سروالة تقديرا وعبارة ابن الحاجب في الكافية
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال انتهى
وكونه جمع سروالة تقديرا مبني على ان سروالة لم يسمع وهو
كذلك وقوله عليه من اللوم سروالة مصنوع قيل واما لم يحمل
على موازنته على القول بانه عربي بخلافه على القول بانه عجمي لان العجمي
عربب في لغة العرب والغريب لا يليق من ان يتبع منوالها بخلاف
العربي بالجملة يتبع غريبا مثله ولا يخفى ان قاعدة الحمل على النظائر
لا تتقيد بذلك لكن يبقى مثله في سر الفرق بين القولين

تنبيهان الاول قال الشاطبي في قوله بهذا الجمع شبه
تقديم معمول المصدر الموصول عليه كما ان في قوله وان به سمي تقديم
النائب على الفعل انتهى وقد تقدم الكلام على تقديم المصدر في باب
النعت واما تقديم نائب الفاعل فاجازه جماعة منهم الزمخشري
في قوله تعالى اكل اوليك كان عنه مسئولا واجيب
بان النائب ضمير مستتر عائد على المكلف ولا يجيء نظيره عنه
بان يجعل النائب ضميرا مستترا اي مسئولا عائد الجمع لان الجمع سمي به لا سمي
الثاني قال الناظم في الكافية عقنبوكن لجمع البيت وكل ما يشبه
وبين مفردا خر بمنع الصرف ان يخترا من يا نسبة وشبهها او من
تقدير وزن غير ما به قرن ولم يتعرض لمسئلة جوارها وقال
في الشرح بينت ان هذين الوزنين يمنعان من الصرف وان فقدت
الجمعية لكن بشروط احدها ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة
لم توجد قبل الالف كجواري وحواري لانها بزيادتها وعدم

وجودها

وجودها قبل الالف شبيهة بيا النسب في رياح وطفاوي وبعد
النسب لا يعتد بها فكذا ما اشبهها بخلاف ياء قاري فانها وجدت
في الافراد فوجب الاعتداد بها لما بينتها ليا الشبيهة الحادثة
فلو سمي بقاري ثم نسب اليه انصرف لانه كمنسوب الى قار الثاني
ان لا يكون الالف عوضا من ياء نسب كيمان وثمان والثالث ان لا تكون
الكسرة عارضة كتوات ولما يحوظفاري وحواري ويمان وقولي
اشرت بقولي وكل ما يشبه ذين مفردا الى اخر الابيات
قال ابن هشام ويظهر لي ان الذي في الالفية اولى لانه ليس
لمفرد منع الصرف سوى سراويل فلا حاجة لاعطاهن القاعدة
الكلية وهذه الاحترازات والتقييدات واما شراحيل فعلم اعجمي
واما حضاجر فمنقول عن الجمع وهو علم قوله اقتضى عموم المنع
نقريض ابن الحاجب حيث نقل ان من العرب من يصرفه وانكر
الناظم ذلك عليه لكن قال الحفيد لا وجه لانكاره وابن الحاجب
ثقة وقد نقله قوله تركيب مزج هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما
منزلة تا التانيث مما قبلها يجامع ان الجزء الاول مفتوح كما ان ما قبل
التا كذلك والاعراب على الجزء الثاني كما ان الاعراب على التا ومحل فتح
الاول ما لم يكن اخره باء كمعدي كرب وقالي قلى او نونا كبادن بحانة
فان كان كذلك سكن ودليل تركيب بادن بحانة فتح النون الاولى
في التصغير كبعلبك وعلم من ذلك ان نحو احمد شاه وعمر شاه من
الاسما المركبة مفتوح الجزء الاول كما قاله الدماميني ولا وجه لسكونه
كما ادعاه بعض اهل عصره من الهنود ومحل اعراب الثاني ما لم يكن
كلمة وبه والا فيبقى على الكسر اما البنا فلانه اسم صوت
واما الكسر فيما اصل التقا الساكنين وما لم يكن عددا يا نحو خمسة
عشر فانه مبني على الفتح اما البنا فلتضمنه الحرف واما الفتح فللخفة
وقد يجعل المثال وهو قوله معدي كرب لاخراجهما وقد يقال انه
قصد دخولهما لان اعرابهما جايز وان كانا لاشهر البنا كما انه يجوز في
نحو بعلبك وحضرموت وغيرهما من المركبات المزجية التي ليست

عددية ولا مختومة بويه ان يضاف فيها اول الجزئين الى ثانيهما
تشبيها بعبد الله فيعرب الاول حسب العوامل وان كان اخره
يا فذكرت فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ويلغز ويقال لنا
اسم منقوص تقدر فيه الفتحة ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان
فيه ما يمنع صرفه كالعجمة منع من الصرف كرامهرمز والا صرف
وقد يجوز الامران باعتبارين قال الخبيصي من قدر كرب اسما
للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للمحزن صرفه ومن قدر ركبا
وقلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما
للموضع او مكان صرفه فان قيل كيف يمنع صرف الجزء الثاني
ولا علمية فيه وانما العلم المجموع قلت اعطوا جزء العلم
المركب حكما عاما في باب العلم وبهذا ايضا يجاب عما يرد على اعتبار
التانيث في نحو كرب من ان شرط منع صرف المونث اذا جيء به مذكر
زيادته على ثلاثة احرف وقال انما سمع فيه من الفتح محمول على البنا
وايده بعضهم بانه لو كان لمنع الصرف لم يجمع الصرف في كرب لانه
محرك الوسط ودفع بان الكلمة قد تكون مونثة عند قوم مذكرة
عند اخرين ووقع في التصريح التغيير بقوله وسمع جره بالفتحة ثم
حكى فيه القول بالبنا ولا يخفى انه بعد التغيير بالجر لا يلايم حكاية
البنا فكان الاولى ان يقول وسمع فتحه ويجوز ايضا في تلك المركبات
بنا الجزئين على الفتح واعلم ان مرادهم بقولهم يجوز في المركبات
المزجية المذكورة ما ذكرانه يجوز فيما يصدق عليه انه من
المركبات المزجية ذلك اذ عند تجويز ذلك لا تكون مزجية
بالمعنى المتقدم بل اضافته ان اضيف الاول للثاني لصدق تعريف
المركب الاضافي عليها وغير معربة على الثاني وان كانت مزجية
والتعريف للمزجي المعرب لان المركبات العددية مزجية بلا شبهة
ومن صرح به الشهاب وان اوهم كلام كثير خلافه فتدبر هذا
وانما اختص منع الصرف بالمركب المزجي لان الاسنادي من قبيل المبنيات
ولا يتصور فيه منع الصرف الذي هو من احكام المعربات ولذا اخرجنا

المختوم

المختوم بويه والعددي من المزجي على المشهور من بنائهما والاضافة في الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف اولى لحكمه فكيف يوثر في المضاف اليه ما يضاده
اعني منع الصرف وانما اختص منع صرف المركب المزجي بكونه علما كما دل
عليه كلام الناظم حيث لم يذكره مع الوصف ليأمن الزوال فيحصل له
قوة فيوثر بهما في منع الصرف قوله كذا ذا حاوي زايدي فعلانا
الخ اي علم حاوي وكان ينبغي ان لا يفصل بهذا بين العلم المركب
وبين العلم المونث والاعجمي لاشتراط العلمية في الثلاثة ونبه في قوله
كغطفان وكاصبهان على انه لا يشترط في فعلان مع العلمية فتح الفاء
كما اشترط مع الوصفية وسذابا على ان اصبهان بكسر الهمزة كما في قيد
ابو عبيدة البكري وفي المطالع قيدها بفتح الهمزة عن جميع شيوخنا
واهل المشرق يقولون بالفا واهل المغرب بالبا واشار الشارح الى ان قوله
كغطفان واصبهان نظير فعلان لامثاله وذلك لان فعلان في كلامه
مفتوح الفا فلا مثيل له بمكسورها وعلامة زيادة الالف والنون
ان يكون فيهما اكثر من حرفين قال المفيد اذا جهل كل من زيادة
الالف والنون واصالتهما فسل والخليل يمنعان من الصرف انتهى
فليحرر وفي التصريح وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتمل
النون الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا
باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان انه
اعلما فان اعتقدت انها من الرمة والحسن والدهق والشيط
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهنة
والشيطنة صرفتها واذا اعتقدت الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان
من الطحن او سبتان من السبت او سيمان من السمن ونحو ذلك انتهى
وفيه امران الاول ما ذكره في رمان قال شيخنا الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعلال لا فعلال لعدمه وامافرطاس بالضم فقليل
كما في الصرف فاذا سميت به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة الفه ونونه انتهى وفي المرادي والاشموني رمان عندس
والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك مصروف

عند الاخفش لان فعالا في النبات اكثر ويؤيده قول بعضهم ارض
سرمنة التالي ما المانع من اخذ نبات من النبت وهو الخسران ومنه
نبت يده الى لهب فيكون ممنوعا من الصرف وقد صرح بجواز الامرين
فيه اجم خلاح واخذ سمان من السمن فيكون ممنوعا من الصرف فيتظما
في سلك ما فيه الاعتباران قوله كذا مونث بها الخ اي كذا علم
مونث ملفوظ وجزوه كما يأتي بمرة كما تقدم بها في انه يمنع من الصرف
والتغيير بالها او ما من تغيير الموضح بالتا للاحتراز من تا بنت
واخت فانها تا الالحاق بنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الهاء
وان كانت مع ذلك للتانيث لانها ليست مستحضرة له بخلاف ها التانيث
وقال الشهاب في قوله بها اشعار لطيف بان المراد التانيث
اللفظي اعم من ان يكون مونثا او مذكرا لانه فيد الموث بكونه بها
فاشعر بان تانيثه ناش من لحاق الها فلم يعتبرها وراء ذلك وحينئذ
فقوله العاري اي الموث العاري من الها معناه بقرينة المقابلة
انه مونث من جهة المعنى فاخرج ما اذا استعمل بها مذكرا فان في منع
صرفه تفصيلا وله شروط قال الاشموني وانما لم يصرفوه اي ما فيه
العلامة لفظا لوجود العلمية في بعناه ولزوم علامة التانيث
في لفظه فان العلم الموث لانفارقه العلامة فالتا فيه بمنزلة
الالف في حبلى وصحراء فاثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما فيها
فيه التا مقدرة فلاقامة تقديرها مقام ظهورها انتهى وفي قوله
ولزوم علامة التانيث الخ مع ما تقدم في قوله فالف التانيث
مطلقا منع من الفرق بين الالف والتا حيث استقل الاول بالمنع
دون الثاني واستفيد من كلامه حكمة اختصاص تا تم التانيث
بالتا بكونه مع العلمية الذي دل عليه كلام الناظم حيث لم يذكر
التانيث الا مع العلمية وقال الجامي انما اشترطت العلمية
معه ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التعرف بقدر
الامكان ولان العلمية ومنع ثان وكالعرف وضعت الكلمة عليه
لاتفك عن الكلمة قوله وشرط منع العار كونها رنقي

الخ

الخ قالوا المانع فيه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي ومراده بهم
من كونه معنويا ان العلامة فيه ليست ملفوظة فلا ينافي ان
التانيث واليا راجع الى اللفظ اذ علامته اما ظاهرة او مقدرة بدليل
عودها في التصغير كسنيدة قوله او كجورى اعجميا فان قيل
العجمة لا تؤثر في منع صرف الثلاثي قلنا انها لم تؤثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه ولا يلزم من عدم اعتبارها مستقلة بالمنع اعتبارها
مقوية لسبب اخر ولهذا لا يشترط هنا ان تكون العجمة بامثل الوضع
فان قيل لم يعتبر نا نغة والتانيث معقولها قلنا ترجح
التانيث بكونه لظهور علامته المقدرة في بعض التصرفات
قوله او سقر اي بحرك الوسط خلافا لابن الانباري في قوله
ان الثلاثي الموث ذو وجهين مطلقا سكن وسطه او تحرك اعتبارا
بخفة الاسم قوله او زيد اشم امراة لا اسم وكر خلافا لعيسى
ابن عمر اعتبر كونه ثلاثيا مطلقا كما اعتبر ابو تميم في محرك الوسط
كونه ثلاثيا مطلقا والفرق فيهما واضح فان نحو سقر اثقل
من هند في اللفظ ونحو زيد اشم امراة اثقل من هند في المعنى ويؤيد
ما قلناه الاجماع منهما معنا على مسالة ماه وجوز ان الاسم
ثلاثي ساكن الوسط لما فيه من مزيد الثقل تنبيه
اذا سمي مذكر بمونث مجرد من التا فان كان ثلاثيا صرف مطلقا تحرك
وسطه او لا وقيل لا يصرف مطلقا وقيل ان تحرك وسطه منع من
الصرف والا صرف وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او
تقديرا كاللفظ نحو جبل اسم للضبع بالنقل مخفف جبيل فان المقدر
بمنزلة الملفوظ اما اولا فلانه قد ينطق به واما ثانيا فلان حركة
الهمزة مشعرة بها ولهذا قلنا كاللفظ فخرج نحو كنف فان ها التانيث
مقدرة فيه بدليل ظهورها بالتصغير ومع ذلك فهو مصروف
وان سمي به مذكرا اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها وقال
ابن عازم يعني اي المرادي بقوله فتقديرا كاللفظ ما كان حذف
على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ ومنه جوب

تحقيق جواب اسم بفعه وشمل تخفيف شمال واحترز به مما كان علمه
غير قياس كايبر فانه اسم من باب هين وميت فليس المحذوف من هذا
كالملفوظ به قاله ابن هشام فان قلت [illegible] لم يكتف هنا
بتحرك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت [illegible] لانه
لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التانيث باقوى الامور القايمة
مقام التانيث وهو الحرف الزايد على الثلاثة فانه في قيامه مقام
التا اقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمتنع من رد هاء التصغير
كما في عقيرب بخلاف حركة الوسط لامتناع من ذلك لمكانها قدمية ولهذا
الجواب لم يكتفوا بالعجمة قوله والعجمي الوضع قال ابن هشام
عندي ان اصله والموضع الاعجمي ثم قدم الصفة على الموصوف
انتهى ومثله يقال في والتعريف اي والتعريف الاعجمي وقال
الشهاب قوله والعجمي اي والعلم الاعجمي انتهى والحاصل
انه يشترط فيما امتنع صرفه للعلمية والعجمة ان تكون علميته في
اللغة الاعجمية فيخرج ما نقل من لسانهم كالحمار ومما كان منقولا
في لسانهم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار والبنادرة
تجار يلزمون المعاد ت وقالون ومهما يظهر اثر الخلاف بين من
يشترط ان تكون العلمية في اللغة الاعجمية ومن لا يشترط وفي
الجامي ان كون العلمية في العجمة ان تكون متحققة في منقل العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان تنقله العرب من لغة
العجم الى العربية من غير ان تتصرف فيه قبل النقل كقالون فانه
كان في لغة العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراءة لجودة قرائته
قيل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في الاعجمية والمراد
بالعجمي ما ليس بعربي وتعرف العجمة بامور مشهورة لا تطيل
بها واذا وافق الاسم الاعجمي عربيا كاسحق فانه مصدر اسحق
فلو سمي به قاصدا المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا
اللفظ العجمي فغير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل
على عادة الناس في التسمية باسماء الانبيا واستفيد من كلام

الناظم

الناظم ان العجمة لا تعتبر في التسمية باسماء الانبيا واستفيد من
كلام الناظم ان العجمة لا تعتبر الا مع العلمية وهو كذلك قال
الجامي وانما جعلت اي العلمية شرطا ليلا يتصرف فيما مثل نصر فانهم
فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فايدة
اسما الانبيا كلها ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية وهود ولوط لخفتهما وقيل هود كنوح وايد بان
العرب من ولد اسماعيل وفيه ان العرب الذين من ولد اسمعيل
المستعربة اما العرب العربا فقبله ومنهم تعلم اللغة العربية
كما ذكره ابن كثير ونقلنا كلامه في حاشية العاكي واورد على الحصر
في الستة شيث وعزير وفي البيضاوي في سورة براة تنوين
عزير بنا على انه عربي مصروف وترك تنوينه بنا على انه اعجمي
او لغير ذلك قال الشهاب واذا ثبت كل منهما كما هو فقضية
القراءة بهما وجوب جوازهما فكيف يكون احدهما سببا على انه عربي
والاخر على انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما
فقط وايضا شرط منع العجمي زيادته على الثلاث بغير تا التصغير
انتهى وفيه نظر بيناه في حواشي العاكي قوله مع زيد على الثلاث
اي بغير تا التصغير وزيد مصدر قال وانتم معشر زيد على ما بنا
قيل زيد مصدر وقيل جمع زايد كصاحب وصحب وحكى الفراز اد
يزيد فريدا وزيدا وزيدانا وانشد هذا البيت بكسر الزاي من
زيد وافهم كلام الناظم عدم اعتبار حركة الوسط وهو كذلك قال
الرضي ومذهب اكثر النحاة ان تحرك الوسط لا اثر له في العجمة وهو
اولى وذلك ان تحرك الوسط في المونث انما اثر لقيامه مقام الساد
مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى تسد
مسدها في بل الاعجمي بجر وكونه ثلاثيا ساكن الوسط ومحركه
يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقة بخلاف العرب
تنبيه مثلوا للعجمي الثلاثي المحرك الوسط

المصروف يشتركوا استشكله شيخنا الدنوشري لان العجمة
اذا انضمت الى التانيث تمنع من الصرف وستزمون لانه علم
فلفه وقد يقال اعتبار التانيث فيه غير مستقيم لجواز التاويل
بالمكان قوله كذلك ذو وزن يخص الفعل اوغالب قال ابن
هشام الحق ان الوزن المانع ثلاثة انواع احدها الخاص بالفعل
وهو ما لا يوجد في الاسم الا ان كان نادرا او عجميا او منقولا
من الفعل والثاني الغالب على الفعل نحو احمد ويشكر ويزيد
ويقلب والثالث ما اوله زيادة هي في الفعل اولى منها في الاسم
نحو اكلب وافكل فهذه ثلاثة الخاص والغالب والبد وبزيادة
هي في الفعل اولى وزاد بعضهم رابعا وهو الوزن المنقول من
الفعل كضرب علما ويرده الاجماع على صرف كسب وقد احتج به
لاجئة فيه ثم من شروط الوزن المعتبر ثلاثة امور احدها
لزومه فلو سمي باسم صرف لانه في الجر نظير اضرب وفي النصب
نظير الامرئ ذهب وفي الرفع نظير الامرئ خرج فخالف الفعل
بكونه عينه لانلزم حركة واحدة فلم نعتبر فيه الموازنة والثاني
بقاوه فلو سمي بقتيل وردص قالان الاعلال اخرجهما لمشابهة
مدود بك فلم يعتبر وكذلك ضرب مخفف ضرب هذا قول بس وخالفه
المبرد فمنع صرف ضرب وصرف قتيل وورد تفرقة بين اللازم والعارض
والثالث ان لا يخالف حكمه حكم الفعل فنحو اليب علما مصروف قاله
الاخفش والصحيح منع صرفه لانه بمباينته الحكم تنخرم موازنته
للفعل ولان الفعل قد يفك نحو اعزز علي به ونحو اشدد به ونحو
اردد ولم يرد دد فهذه ثلاثة شروط اللزوم والبقاء وعدم
مباينة الفعل في الحكم على خلاف في بعض ذلك والشروط الثلاثة
اهملها الناظم كما اهمل النوع الثالث من انواع الوزن وزاد
ابنه او خالة مختص الغالب ولعيش لماش لان الغلبة بالنسبة
الى اسئلة اللفظ واولوية الزيادة بالفعل بالنسبة الى المعنى
فافترقا وقول الناظم ان امرأة حالة الرفع بمنزلة الامرئ خرج

مردود لان همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وعلى هذا
فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل ويجب صرفه في الحالتين
الاخريين ليلا يلزم ما لا نظير له وموورن لا يصرف في النصب
والجر ويصرف في الرفع ولنا ان نبحث بحثا اخر فنقول اذا سمي باسم
فلا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز فيه قبل التسمية
لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستانف فينبغي
ان يجري على القياس لا نتركي انهم لما سموا باضرب قطعوا همزته
وقد يقال لوضح ذلك قطع همز اقترا ونحوه في العلمية انتهى
وقال السيوطي التعبير بما يكون الفعل به اولى احسن من التعبير
بالغالب اي عند الاقتصار على احدهما لانه يطلق بافعل اذا هو في
الاسما اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل او
لغيره وقد جا افعل في الاسما من غير فعل كاجدل واخيل وارنب
وايضا فان فاعلا بالفتح لا يكاد يوجد في الاسما الا في نحو حانر وهو في
الافعال اكثر من ان يحصى كقاتل وضارب وقائل ولو سمي بما تصرف لظهور
ان المعتبر كونها اولى به من الاسم انتهى وهو صريح في ان فاعلا لا يوصف
بانه في الفعل اولى والامكان وارد على العبارة التي قال انها احسن
وفي الدماميني انه يوصف بذلك وحينئذ فتلك العبارة احسن
من قول بعضهم او يكون سيد وابزيادة هي بالفعل اولى لانه لا يتناول
نحو حانر قطعا لان الزيادة لمست في اوله ويرد ذلك على ابن هشام
ولا يفيده الجمع بين النوعين وجعل الانواع ثلاثة هذا ويقي
على ابن هشام التنبيه على ان الخروج لامثال الاسم انما تقتضي
الصرف اتفاقا اذا كان المثال غير نادر فان خرج لمثال نادر
نحو اظلف اذا سكنت لامه فانه خرج لامثال انتعل وهو نادر
فقهم خلاف والمراد انه نادر في الاسم مع اختصاصه به لا الى
نادر فيه كثير في الفعل والامكان من اوزان الفعل فتدبر قوله
كاحمد يجوز ان يكون منقولا من فعل ماض بمثل احمد ته
بمعنى وجدته محمودا او من مضارع حمدته او من التفضيل

قال في سفر السعادة احمد صلى الله عليه وسلم علما خوذ من الحمد
كما اخذ احمر من الحمرة ومن الصفرة اصفر واحمد ابلغ من محمد
كما ان احمر واصفر ابلغ من محمر ومصفر لانه في احمر واصفر
الزم وليس احمد منقول من الفعل المضارع ولا موافقا لتفعيل
انما قال هذا ان يقال لك ابن بن كرم افعل فيقول اكرم ومن هذا
الله اكبر قوله ويحيى قال الخضراوي ولو سميت بيرمي ويقضي
اعللته اعلال حوار ولو سميت بيغزو او بيدعو او رجعت بالواو
للياء ثم اجريته مجرى جوار وتقول في النصب رايت يرمي ويغزو
انتهى وسيأتي ما يتعلق به قوله من ذي الف زيدت لالحاق
اي الف مقصورة بخلاف الممدودة كعلباء فلا تجعل سببا لمنع
الصرف وان شابهت الف التانيث الممدودة قال السيد لضعف
الممدودة في باب التانيث لكونها في الاصل الف بخلاف المقصورة
فانها للتانيث ولبيست منقلبة عما هي علامة التانيث قال الشهاب
ولعل مبني على ان الف التانيث هي التاء انتهى وفي التصريح تحقيق
وجه الفرق فراجعه والفرق بين الف الالحاق والف التانيث ان
الف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تا التانيث والف الالحاق
يقبلهما او يقبل احدهما وقد استقرا بعضرا لاسما منونا وغير منون
فيجعل العرب الف الالحاق واذا المرينون للتانيث وسنه قوله تعالى
ثم ارسلنا رسلنا تترا قراه منونا ابن كثير وابو عمرو على ان الفه
للالحاق وقراه بلا تنوين ابن عامر والكوفيون على ان الفه للتانيث
والالحاق جعل كلمة على مثال كلمة اخرى لتوافقهما في المصدر ان كانت
فعلا وفي التثنية والجمع ان كانت اسما وابهامه قول بعضهم
ان بنات سلامن ذوات الثلاثة كلمة على بنا يكون رباعي الاصول
فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفي اصول الثلاثي فتا في بحرف زايد
مقابل للحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق
تنبيه حكم الف التكثير حكم الف الالحاق ومن ادخلها
فيها فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به قوله

فليس

فليس بمصروف قال ابن هشام للعلمية وشبه الف التانيث
وهذه المشابهة في اربعة امور اللفظ والزيادة وامتناع لحاق
التا وموازنة كلمة كلمتها لما فيه الف التانيث ونظير ذلك قولهم في
حامبم علما وقولك على في حمدون قوله كفعل التوكيد قال
ابن هشام نص المولف على حظ من قال ان فعل في التوكيد من باب العلم
لانه لا يحصر شخصا ولا جنسا والعلم اما للشخص او للجنس ثم قال
بذلك هنا وقال في التسهيل ما ملخصه ان فعل التوكيد ممنوع من
الصرف للعدل وشبه العلمية او شبه الصفة ووجها شبه العلمية
كونه معرفة بغير جهة لفظية وانه يجمع بالواو والنون وشبه
الصفة بانه يقال فيه افعل فعلا كما قالوا احمر حمرا وتخمر لنا ان العدل
اما ان يمنع مع العلمية نحو عمر وزفر واما ان يمنع مع الصفة نحو
ثلاث واخر واما ان يمنع مع شبه العلمية او مع شبه الصفة ونحو
فعل في التوكيد على خلاف فيه وصار ما يحتاج الى علتين تارة تكون
احداهما العلمية وتارة الصفة وتارة شبه العلمية وتارة شبه
الصفة على الخلاف في ذلك انتهى وفي التصريح ان فعل في التوكيد معلم
الاحاطة وهو من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي
ارتكابه نوقيفية بالقاعدة وهي انه لا يمنع الصرف من المعارف
الا العلمية انتهى وعلى هذا يخرج ما نقله المرادي عن بعضهم
من ان فعل علم جنس وقول ابن غازي صوابه فذ يكون علم جنس
انتهى فيه نظر تنبيهان الاول قال الناظم وجه
العدل في فعل التوكيد ان جمعا مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كذلك كان حق مونثه ان يجمع بالالف والتا فلما جاوا به على
فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعا وات انتهى
واعترض بان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية
او الوصفية وكلاهما ممتنع فيهما اما العلمية فلان الناظم نفاها
واما الوصفية فلانهما معايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط
بطل المشروط فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتا انتهى قال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فلينامل قاله الشهاب **تنبيه** قيل سحر مبني لتضمنه
معنى اللام والفرق بين العدل والتضمين ان العدل راجع الى
اللفظ دون المعنى والتضمين بالعكس وان العدل بالنسبة الى
محله اما بالتحريف فقط بجمع عند من قال انه معدول عن جمع او
او بالتقصير فقط وذلك فيما عدل عن الخامسة كسمر واسر واخراه
بالتقصير والتحريف كعمر او بالزيادة والتقصير والتحريف نحو مثلث
وحذام **قوله** وابن على الكسر فقال علما مونثا شبهه بنزال
وزنا وتعريفا وتانيثا وعدلا قال في التسهيل وكلها معدول
عن مونث قال الدماميني وبهذا يدل على ان نزال معدول عن
مونث قال الدماميني وبهذا يدل على ان نزال معدول عن
النزلة كما قال المبرد لا عن انزال كما يقول الجمهور وقد سبق
ان عبد القاهر يرى انه معدول عن انزلي وقد يحتمله كلام
المصنف انتهى وقيل انما بني عند اهل الحجاز لانه اجتمع فيه ثلاثة
اشياء واذا كانوا قد منعوا من الصرف بشيئين فلبنوا للثلاثة
قال الحفيد وليس بشيء لان اوزانها فيه خمسة ومع ذلك
معرب انتهى وبحاث لما قال الشهاب بانه يجوز
انهم بنوا باعرافه على ان اجتماع الاسباب يجوز لهم البنا لا موجب
قوله وهو نظير جيثما عند تميم للعلمية والعدل عن فاعله
كما قال س وقال المبرد للعلمية والتانيث فان قلت
على الاول ما الداعي لما اعتبار العدل مع انه غنى بالعلمية
والتانيث اجيب بان الداعي ما فيه من السبق وهو
من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في فطام انما كان لانه علم
للمونث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاعله ووضع للمونث
وقرر المرادي السؤال على وجه اخر وهو ان الظاهر مذهب المبرد
لان التانيث محقق والعدل مقدر وايضا فلا حاجة الى التقدير بعدهما
لان تقدير العدل في باب عمر انما ارتكب لانه لو لم يقدر لزم ترتب
المنع على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا واجاب

نقلا

نقلا عن بعضهم بان الظاهر مذهب س لان الغالب على الاعلام
ان تكون منقولة فلذا جعلت منقولة عن فاعله المنقولة
من الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة قال
الشهاب وفي افادة هذا الجواب بعد تسليم ان العدل تقديري
كما تضمنه السؤال نظر لا يخفى انتهى وقال الحامي وغيره انما اعتبر
العدل مع الاستغناء عنه لان بني تميم اعتبروه في غير ذوات
الراجعا على ذوات الرافانها مبنية وليس فيها الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البنا فاعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البنا فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا
اعتبر فيما هذا ما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا لنظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو لحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع
الصرف **تنبيهان** الاول هذا الحكم فيما ليس اخره را اما ما
اخره ذلك فاكثر تميم يبنيه على الكسر كامس الحجاز لان لغتهم
الامالة فاذا كسروا وصلوا اليها كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان
البنا لمجرد ذلك مخالف لقواعدهم قالوا وقد جمع الاعشى بين
اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

قال شيخنا الدنوشري فيما كتبه بهامش التوضيح فد يقال
ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون من غير بني تميم او منهم وعلى
تقدير كونه منهم لا يخلوا من ان يكون من الكثير منهم او من القليل
الذي يعربون ما اخره را فان كان الاول اشكل الحال وعلى الاول
من الثاني اشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه بان القليل
لا يبنون وكتب شيخنا العلامة احمد الغنيمي تحته اقول
على كل تقدير لا اشكال اذ العربي يجوز ان يتكلم بغير لغته وبعد
بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه فكتب شيخنا الدنوشري
بعده قول هذا المتنعت اقول على كل تقدير لا اشكال كلام

الشهاب وقد يمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية او الوصفية
او شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية او الوصفية
كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه بحث لان المشروط الذي
بطل شرطه بما يجمع بالواو والنون وقولهما كان مما وعا من العرف ولم
يذكروا كفاية شبه العلمية او الوصفية فيما يجمع بالواو والنون وقول
المعترض لان فعلا لا يجمع الخ قال الشهاب الا ان يقال يشبه
الصفة كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه نظير ما قبله وقول
المعترض الا اذا كان اسما الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك
في الصفة فاما الاسم فلا رابط بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع
شذ بالواو والنون ويجمع شذ بالالف والتاء انتهى وفي هذا التسبيح
اشعار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له لكن عبر
بعضهم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على افعل وكان
اسما محضا انتهى ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان
لا يكون فيه شبه الوصفية وليس مرادا هنا كذلك كما اشار اليه
في التسهيل الا ان يقال المنافي للمحضية شائبة الوصفية
لا شبه الوصفية الثاني قال ابن هشام اذا سمي بفعل المؤكد
به فذهب سيبويه الى المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل
انما كان لحال التاكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف
وفاقا لانه ليس له حالة يلتبس بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف
اخر قوله او كثعلا قال ابن هشام مثعد ولا عن افعل
ومثل بفعل عمر وزحل وزفر وهبل اسم للصنم الذي كان على
بئر في جوف الكعبة ويغوث ابو حي من يمن وهو نفعل بن عمرو وهو نفعل
ابن عمرو اخو نبهان وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله

رب رام من بني ثعل ... مخرج كفيه من سقم

والمعنى هنا عمرو بن المسيح الطائي وقد اتى النبي صلى الله عليه
وسلم بالمدينة في وفود العرب وهو ابن مائة وخمسين سنة
واسلم وهو ادرك العرب انتهى ونقل السيوطي عن ابي حيان

ان كلها

ان كلها مثعد ولا عن فاعل لا نفعل نغر افعل تنبيه
قال الواطي العلم بعدل هو اسماعه عن مصروف عاريا من
سائر الموانع وحينئذ في كلام الناظم دور لكن قال الشاطبي
انما تكلم الناظم على علم ثبت كونه معدولا والا كان دورا انتهى
وفيه بحث لا يخفى اذ من اين يثبت كونه معدولا من غير سماع عدم
انصرافه قال الاولى ان يقال سماع الاسم غير مصروف امر محسوس
لا يتوقف على معرفة انه معدول وبعد اداته كه يبحث عن سببه
فان ورد فعل ممنوع وقاعلم انه ليس بمعدول ولو لم يعلم حاله فقي
الايضاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه
حتى يثبت انه معدول ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم
وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا ان يسمع ترك
صرفه قوله والعدل والتعريف ما نقاسمي اى العدل
التحقيقي لانه من اسماء الاجناس واريد به معين فلا بد ان يكون
مع الاضافة او اللام وقد انتفى الاول فتعين الثاني واما
التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت ويلزم
على هذا انه وضع لكل سحر معين من اسحار الاسبوع بعينه
باوضاع متعددة بعددها لان هذا الحكم ثابت له مع اضافة
اى معين يعينه منها به ولهذا قال المفيد فان قلت
من اى اقسام المعارف هو قلت هو من العلم
الشخصي لا الجنسي لان المراد سحر يوم بعينه لا جنس السحر وقال قبل
ذلك فانه اى سحر معرفة اى تعريفها شبيها بالتعريف العلمي
انتهى ليخي ان القول بانه علم مشكل لانه لا يتصور حينئذ كونه
معدولا عما فيه الالف واللام لان العلم ليس حقه ان يستعمل
بالالف واللام على حقه ان لا يستعمل بهما فكيف يتصور كون المنع
للعدل والعلمية الا ان يقال علميته طارية فهو في الاصل
اسم جنس فقط ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل
ثم جعل علما له فالعدل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بعد

كما لا مانع من اعتبارها لا باعث عليه فلم اعتبرها وذهب الحامي
خلاف الاصل من منع الصرف واجيب بان الباعث
على ذلك امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما قال الحامي
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شايبة
من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية
التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر يعيي ونحوه بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية انتهى وبهذا سيعلم مما تقدم عن الرضي
وقد عرفت ما فيه فلا تغفل الثالث لا يلزم من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في باب خاتم لانه يلزم على
تقدير اعتبارها في باب خاتم ومنع صرفه اعتبار المتضادين لان
العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو موجب الصرف
بخلاف ما اذا اعتبرت مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في باب خاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
الرابع قال ابن هشام فرع اذا سمي رجل بعيين او اذن ثم صغر
لا يلحقه التاء نظرا الحاله ويونس يلحقه اياها نظرا لاصله واحتج من وافقه
على مجرد علم امراة انك تقول فيه جميزة بالهاء ولا ينظر لاصله وقد يقال
هذا ينقل اصله في احمر ونحوه اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية فلينظر الفرق
واحتج يونس بنحو عيينة بن حصن واجاب سيبويه بانهم انما سموا بالمحقر
لانه اكثر ثم حقروه قوله وما يكون منه منقوصا الخ قال ابن هشام
في موضع اي مما التعريف فيه اثر والحاصل ان المنقوص مما لا ينصرف اما
جمع كجوار فقد مضى واما غير جمع وغير علم كاعيم مصغر اعيم فجوار اتفاقا
واما غير جمع وهو علم ففيه مذهبان مذهب عيسى ويونس والكسائي

ان

ان ياءه ثابتة دائما ساكنة رفعا مفتوحة نصبا وجرا وس والخليل
انه كجوار وقال في موضع اخر ينبغي ان يكون الضمير لما لا ينصرف اعم من
المعرفة والنكرة ليشمل محلي الخلاف والوفاق ومثال المسالة يغزي
ويرمي علمين وقاض علم امراة واعيي علما واصل يغزا يغزو ولكنه اعل
اعلال ادل واجراني ومنه بوخة رجه افتضار المرادي على ارجاع الضمير
للمنقوص العلم لانه محل الخلاف فاعتنى به وقول الاشموني انه لا وجه
له تحامل وتقدم عن الخضراوي انك لو سميت بيغزا وابدعوا رجعت
الواو للياء وجهه مناسبة ان الاسماء المتمكنة ليس فيها ما اخره واو قبلها
ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرمي من لم يرم ردد ت
اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرمي ومررت بيرمي
والتنوين للعوض ورايت يرمي واذا سميت بيغزا من لم يغز قلت هذا
يغزو ومررت بيغزو ورايت يغزي الا ان هذا نرد اليه الواو وتقلب
يا لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار تنبيه اورد
على منع صرف اعيم غير علم للوصف والوزن ان الوزن قد زال بالتصغير
واجيب بالمنع فان اعيمي بوزن يدحرج وبيبطر ونحوهما
اذ هو المعتبر لا خصوص وزن افعل كما تقدم قوله والاضطرار
وتناسب صرف الى اخره هذه العبارة اولى من قول ابن الحاجب
في كافيته ويجوز صرفه للضرورة او التناسب لان الصرف للضرورة
واجب فيحتاج الى التاويل بان يراد بالجايز ما ليس ممتنعا فيصدق
بالواجب وقد سئلوا الصرف للضرورة بقوله واتانا اعيم كاخي السهم
فقال كوني عفيرا واورد ان اعيم مصغرا فليس فيه وزن الفعل
وان كان وصفا فصرفه اختيار لا ضرورة واجيب بان الضرورة
دعت الى تصغيره فلزم صرفه وهو غلط منشاوه ان المعتبر من وزن
الفعل افعل فقط وليس كذلك كما مر مستدا ومنع بعضهم صرف ما فيه
الف التانيث المقصورة لانه لا فايدة فيه اذ يزيد فيه بغذرما
ينقص لانه يزاد فيها التنوين وتسقط الالف لالتقا الساكنين ورد بان
الالف قد تلتقي مع ساكن بعدها فتحتاج الى كسرا لاول لاقامة الوزن

ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اولا فلان العرب
لا يتكلم بغير لغته ولو قطع ارباربا كما في مسألة الكسائي ومن
واما ثانيا فلان الاعشى ميمون لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه
عربي خالص انتهى اقول الحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا
يتطرق بالحظاوس كان يعتقد ان ما قاله الكسائي خطا ويشهد
لذلك ما قالوه في قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر اراد ان يتكلم بلغة الحجاز وان وقع في التصريح في باب اعمال ما
بخالفه وان ابن مسعود كان يقرأ على حين بلغة هذيل وهو من
حواضر قريش وفي شرح المفصل للاندلسي في باب الا النافية للجنس
ان العربي يتكلم بغير لغته وقد صرح السيرافي في هذا المقام
بالمسألة فقال بعد ان انشد البيت وهذا البيت لاعشى بني قيس
ابن ثعلبة الا ان منزله باليمامة وبها بنو تميم وغيرهم من قبايل
العرب والمتجاورون قد يغلب على احدهم لغة اصلها لبعضهم
وقد وقع لجماعة من ابمة اللغة الظن على بعض العرب الذين خالطوا
الامصار وفي الخصايص لابن جني ما يفيد ان العربي الفصيح ينتقل لسانه
ثم ذكر ما حاصله انه ان انتقل الى اللغة فصحة وجب ان يوخذ
بلغته التي انتقل اليها وان كانت فاسدة لم يوخذ بها وانه اذا انتقل
الى الفاسدة لا يودي الى عدم الاخذ بكلامه في لغته لاحتمال
فسادها لان العمل على تلقي كل لغة فوقية بقبولها واعتقاد صحتها
وقد نقل ذلك الجلال السيوطي في الاقتراح واقره الثاني خرج بقوله
علما غير العلم وبقوله موتثا ما لويي بحذام وبابه مذكر فلا يبني بل
يكون ممنوعا من الصرف للعلمية والتانيث ويجوز صرفه لانه
اذا كان موتثا لا ادراك به ما عدل عنه فلم ار العدل ذا
التانيث بزواله ومثل يجوز هذا في الموتث المسمى به مذكرا اذا كان
من غير باب حذام لما مر عند قوله والعجب الوضع الخ من منع صرف
الزايد على ثلاثة محمول على المنع جوازا مع جواز الصرف والا فما
الفرق وقد يفرق بما اشرنا اليه من قولنا لانه اذا كان موتثا الخ

فتدبر

فتدبر قوله واصرف ما نكرا من كل ما التعريف فيه اشترا
لذهاب جزء العلة واما ما لم يوثر فيه التعريف فلويي به ثم نكر
لم يصرف ايضا لانه اذا فيه علة تقوم مقام علتين اولان الوصفية
تخلف فيه العلمية ومن هذا ما فيه الوصف والعدل كاخر واحاد
وموحد لان مذهب س انها اذا سمي بها استحقت من الصرف للعلمية
والعدل فالعلمية غير موثرة فيها في منع الصرف فاذا نكرت منعت
ايضا وكل معدول سمي به فعدله بان الاسحر وامس في لغة تميم
والفرق بينهما وبين غيرهما من المعدول ان انهما استعملتهما
العرب معدولين وغير معدول وعدلهما انما هو اذا قصد بهما
يوم بعينه فاذا لم يقصد بهما يوم بعينه فهما مصروفان فاذا سمي
بهما لم يقصد يوم بعينه وذهب الاخفش وجماعة الى صرف
العدد المعدول سمي به قال ابن غازي وهذا من الغرايب سمعوه
نكرة وصرفوه معرفة انتهى وقد يقال لاعرابية مع قولهم كما في
المرادي لان العدل ذا بالشخصية ولا دخل للتعريف في هذا
النوع تنبيهات الاول محل الخلاف ما اذا سمي به مما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير حق اما ما كان معنى
الوصفية فيه حقيقيا كما فعل التاكيد نحو جمع وافعل التفضيل
المجرد من من فيصرفان اذا نكرا لانتفاء تضعف مجة الوصفية
فيهما قبل العلمية لكون الاول بمعنى كل والثاني صار اسما وقال
ابن هشام في الحواشي في تعليل صرف الثاني لانه لا يشبه الحالة
التي كان عليها اذ كان صفة بخلاف ما لويي بافضل منه لانه لما
كان بمن والما يكون افعل في النكرات صفة كان اخراجه عن احكام
الصفات اثبات ما لا نظير له في كلامهم ويرد على قولهم في الاول
لانه لا يشبه الخ ان افعل التفضيل يجوز اخلاوه من من فقط الا
تقدير اخوانا اكرمتك ما لا واعز نفرا فقد ثبت لافعل في الجملة
انه ياتي بغير من الثاني اما اعتبار الوصفية الاصلية
المذكورة لعدم المانع من اعتبارها فان قلت

فتيون ثم يكسر قال المرادي ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج لما التوبية لم يبون وهو تفصيل حسن انتهى قال الشهاب وقد يقال هذا انما يحسن بناء على ان الضرورة ما لا سند وحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر وهو ممنوع لظهور ان الخلاف فيما اذا احتاج الى الصرف للاحتراز عن نحو انكسار الوزن لكنه يمكنه الاتيان باسم منصرف يستقيم معه الوزن فيحتاج القول بان الضرورة ما لا سند وحة عنه يمنع الصرف ويتعين العدول الى المنصرف المذكور ردا على القول بان الضرورة ما وقع في الشعر يجوز الصرف ولا يجب العدول الى المنصرف ومن الصرف للتناسب قراءة سلاسلا ولكن يلوا الزمخشري في تخريجها على ذلك بل قال فيه وجهان احدهما ان تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل مجرى الوقف والثاني ان يكون صاحب هذه القراءة ممن يجري بروية الشعر ويرى لسانه على صرف غير المنصرف انتهى والثاني مبني على ان رابيه الفاسد ان القراءة بالراي وحاشا الله انما هي سنة متبعة ومما ترك صرفه للتناسب ما جاء في صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام ارجعوا الى انفسكم فانكم لا تدعون اصما ولا غائبا صرف اصم لتناسب غائبا قوله والمصروف قد لا ينصرف قيل مطلقا وعليه الكوفيون والاخفش والفارسي وابن برهان وقال البصريون لا يجوز منع صرف المنصرف لكونه خروجا من الاصل للفرع وتوسط ابن الخشاب فلم يمنعه مطلقا لوروده ولا اجازه مطلقا لبشاعة مررت برجل فاجازه فيما فيه سببان واحد وتكون الضرورة قد اجرت السببين مقام السببين قال ابن هشام وارى ان يكون ذلك السبب العلمية دون غيرها لان الابيات التي وردها كلها في الاعلام ولان لها من القوة ما ليس لغيرها ومما مثلوا به قوله ومن ولد وا عامر ذا والطول ذو العرض وفي الاعراب على جمل الاعراب لابن الحباري في الكلام على الاعتراض على المتن وانه من خمسة اوجه والرابع التاويل مثال ان يقول الكوفي الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف وممن ولد وا البيت فترك صرف عامر وهو منصرف فذلك

على جوازه فيقول له البصري انما لم يصرفه لانه ذهب به الى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم قال الشاعر

- فانت تكيبه على فتره ... من بعد ما بعدك يا عامر
- تركتني في الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصر

فقال ذا غربة ولم يقل ذات غربة لانه حمله على المعنى كانه قال تركتني انسانا ذا غربة والانسان يطلق على الذكر والانثى فيقول له الكوفي في قوله ذو الطول يدل على انه لا يذهب به الى القبيلة لانه لو ذهب به الى القبيلة لقال ذات الطول فيقول له البصري قوله ذو الطول يرجع الى الحي وتحويله ابي التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر

- ان تميما حلفت ملوما ... فوتما ترى ماجدهم صميما

والصميم الذي لا ينثني عن مراده انتهى

تنبيه

ادخل الناظم في المضارع المنفي ومثال ذلك يقع كثيرا في عبارات المصنفين خصوصا المناطقة وفي المغني انها مختصة بالفعل المثبت

اعراب الفعل

اي المضارع اذ لا يعرب من الافعال غيره عند البصريين ويدل على التقييد قوله في صدر الكتاب واعربوا مضارعا وقوله هنا ارفع مضارعا وكان ينبغي ان يقول وعوامله كما في التسهيل او ان يفرد كلا بترجمة لكنه لم يفعل ذلك الا في الجوازم قوله ارفع مضارعا اذا يجرد الخ ليس فيه تصريح بان الرافع له التجرد بل فيه اليها الشبه وهو مذهب حذاق الكوفيين ومشى عليه في التسهيل وقال ابن هشام في شرح القطر انه اصح الاقوال وهو عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله لتوامر وجودي لاعدمي بناء على انه عدم النصب والجازم ليلزم ان يكون رافعه حلوله محل الاسم وتقض بجوامل لا تفعل من كل موضع لا يصلح ان يقع فيه الاسم وبحاب بان المراد الحلول في الجملة وقيل غير ذلك مما هو مذكور في الشروح ولم يقيد رفعه بان لا يباشره نون التوكيد ولا نون الاناث لتقدم ذلك

في باب الاعراب او لان المراد بيان رفعه ولو محلا ولا شك انه اذا
باشره ما ذكر كان في محل رفع حيث تجرد من الناصب والجازم كما انه
يكون في محل نصب او جزم اذا باشره ذلك مع الناصب او الجازم
وقوله في باب الاعراب ان عريا من نون توكيد الخ قيد لاعرابه
لفظا فتدبر وقد تقدم في باب الاعراب ان اعرابه رفع ونصب وجزم
وانه تارة يكون حركة ظاهرة او مقدرة او حذفا وتارة يكون
حرفا او حذفه فالمقصود هنا بيان كل واحد من الرفع والنصب
والجزم وعامل كل واحد وما يتعلق بذلك قوله وبان النصب
اعلم ان النصب في الفعل محمول على النصب في الاسم لا يكون الا لفظيا
عند البصريين ولا يكون الناصب للفعل الا حرفا لان الفعل لا يعمل
في الفعل ونواصب الفعل اربعة منها لن قال ابن هشام وكما
ان الناصبة للاسم كذلك لن ناصبة للفعل فهي حرف نصب ينفي
المضارع ويخلصه للمستقبل ولا تقتضي تاكيد النفي ولا تابيده خلافا
للزمخشري والاصح بسائطها وفي حواشي العلامة ما يتعلق بذلك ولا يجوز
الفصل بينها وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل
ولذلك لم يجز لن يفعل ولا يضرب زيدا بنصب يضرب لان الواو كالعامل
فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا واجاز الكسائي الفصل بالقسم
ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل باظن وبالشرط
قوله وكي قال ابن هشام في الحواشي كي على ضربين اسم وحرف
فالاسم اصلها كيف فحذفت فاوها كما حذفت فاسوق ومده
او بها بالاختصار من قبل انها اسم وتلك اوفى من قبل ان الفاء
واو وهي اثقل قال

كي تجنحون الى ثلم وما ثئرت ... قتلاهم ولظى الهيجا تضطرم

والحق من ذلك جارة لما استفهامية كثيرا ومصدرية قليلا
وتتعين لذلك ان دخلت عليها لام العلة نحو لكيلا تاسوا وتمتنع
ان صرح بان وتحتمل الوجهين ان تجردت منهما وارجح الاحتمالين
المصدرية لكثرة دخول اللام عليها ويصح الاخر قوله

كيما

كيما ان نغر وتخدعا ... ويختصر هذا بالضرورة فانظر واضعف
هذا الدليل وقوته ذاك انتهى وقوله ويختصر هذا بالضرورة مثله
في المغني وبه يعلم ما في تمثيل شراح التسهيل عند قوله ويرجح مع
اظهارا ان مراد ته اللام على مراد قه ان بقولهم كقولك جئت لكي ان
تكرمني فيترجح ان يكون كي حرف جر موكدة لما انتهى لانه يوهم
ان اظهارا ان بعدها مقيس وانما يترجح الاول لان ان ام الباب
فالاولى الاعتناء ببيانها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان
ناصبة فقيه وقا بما استحقته من عدم عزلها عن عملها ولان
ما كان اصلا في بابه لا يجعل توكيدا لغيره ولان وليت الفعل
فكانت لفربها وبمعاونتها لها احق بالاعمال من البعيد وبقي
ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جئت كي لا تزاوني حينئذ انها حرف
جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي الناصبة
للفعل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل
بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان يكون كي زايدة لان كي لم يثبت زيادتها
في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في مع الهوامع وفي قوله
ولا بغيره شيء فقد قال بعد ذلك نقلا عن ابي حيان واجمعوا على انه
يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزايدة واما
الفصل بغيرهما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه
من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت
عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده
جواز الفصل بما ذكر مع العمل انتهى وبه يعلم ما في الاشموني من الاجمال
في مسالة الفصل بقوله بها الاولى قال ابن
هشام حقه ان يقول وكي ما لم تكن ما خوذة من كيف وان يقول ايضا
ما لم تكن حرف جر بمنزلة اللام فان النصب بان مضمرة بعدها وقال
ايضا قال ابن جبارة يحيى بن علي في كتابه في العربية المسمى بالمقاصد
السنية فاما كيلا ولكيلا فمعنى كي ومن خالف في هذا استحق الكي
انتهى الثاني استدلالهم لتعين المصدرية بعد اللام الذي

الألوكة
www.alukah.net

هو مذهب س بان حرف الجر لا يدخل على مثله قال الشهاب
في حواشيه وهو مخالف كلام التسهيل فانه يفيد جواز ادخال حرف
الجر على مثله ومما شذ من له في غير ضرورة قال فان اراد الشر
بدخول حرف الجر على حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل عليه ذلك مما
في التسهيل بلا شبهة وان اراد ما اذا كان الثاني هو الجار والاول
داخلا عليه فهذا لا ينتج مطلوبه من الانتصار لس لجواز كون ما حرف
موكدة للام فيها كما في عكسه فليتامل وقال في حواشي الخفيد عند
قوله لان الجار لا يدخل على الجار اي مع امكان اجتناب ذلك فلا يرد ان
دخول الجار على الجار لازم فيما اذا تاخرت اللام عنها لانه هناك
لا يمكن اجتناب ذلك اذ يلزم عليه الفصل بين الحرف المصدري وصلته
وهو افحش الثالث تغيير معمول معمولها ممنوع وله ثلاث
صور احداها تقديمه على المعمول فقط نحو جيت كي التحو اتعلم
والثانية على كي فقط نحو جيت التحو كي اتعلم والثالثة على المعمول ايضا
نحو التحو جيت كي اتعلم وعلة المنع في الاولى الفصل وفي الثانية
والثالثة ان كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وان كانت جارة فان ان مضمرة وهي موصولة قوله لا بعد علم
اي فانها محققة من الثقيلة والمراد بعد سعيد علم فشمل الافعال
المستقبلة فيه ولو مجازا كان استعمل لفظ الظن في يقين العلم كما هو
ظاهر فلا اعتراض على الناظم ولا حاجة لقول الاشموني بعد قول
الناظم لا بعد علم اي ونحوه من افعال اليقين وفي الرضي وقد يشتد
الخوف او الرجا حتى يلتحق بالمتيقن فيقع بعدهما المخففة ويتولد
حتى يلتحق الحاجب عن قول الشر ان غير المخففة تجب اذا كان العامل
من غير افعال العلم والظن ولا يشكل عليها انها لا تجب بعد الخوف
مع كون العامل من غيرهما وقال ابن هشام في الحواشي قوله
لا بعد علم فان قلت فقد قال

نرضيهم عن الله ان الناس قد علموا ان لا يدا ينبا من خلقه بشر

وترك فلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالنصب واجاز سما علمت ان

لا تفعل بالنصب قلت اما اذا فاخرج مخرج الاشارة
وهو قول سر والاخفش ومنع ذلك المبرد نظرا الى جانب اللفظ واما الذي
قبله فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه خلافا لابن الانباري والعزازعما
انه يجوز ان تكون ناصبة بعد العلم غير الموول وتلخص ثلاث
مذاهب بعد العلم فالمبرد اوجب الرفع مطلقا وسيبويه جوز الوجهين
مطلقا وسر والاخفش فصلا فقالا ان كان على حقيقته فالرفع واجب
والا جاز النصب واختلف ايضا في الواقعة بعد الخوف هل يجوز ان
تقدر محققة من الثقيلة لتيقن الخوف على مذهبين فسر والاخفش
جوزا ذلك لحظا للمعنى والمبرد منع ذلك لحظا للفظ ويشهد لسر والاخفش
قوله وانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها قال ابن الضايع واشد
زعموا ان خفت بالحاء يعني علمت وعليه فسر بعضهم واللاتي بحا قولت
تشوز من وفي الحديث امرت بالسواك حتى خفت لاوردن
فيجي الجواب بعده ودليل على انه حكم له بحكم علمت انتهى وقوله واما الذي
قبله فشاذ قاله غير واحد من الشارحين في البيت وانظر ما المانع
من التاويل فيه بان يقول العلم بالظن واما الاية فقال في بعض المواضع
توجيهها ان الرؤية بصرية وقال في موضع اخر انها من اعمال حيث
استحقت اسما لا وكذا البيت وعبارته عند قول الناظم وبعضهم
اهمل ان ورد عكسه فزعم قوم لا يرجع اليهم وانما يطلب
منهم العلم وقال قد علموا ان لا بد ابتيانا من خلقه احد وقوله واختلف
ايضا في الواقعة بعد الخوف الخ فذكر اشارة اليه وصورة المسالة
ان لفظ الخوف مستعمل في معناه فلو استعمل في معنى العلم لتوهم باب
العلم لما مر من ان المراد بالعلم ما يفيده وان لم يكن بلفظه وان كان
مجازا ومفهوم التقييد بتيقن الخوف انه اذا لم يتيقن الخوف لا يكون
الحكم كذلك بل يجب النصب كما هو قاعدتها وهو شامل لما اذا ظن
خوفه وظاهره انه حينئذ يلحق بالظن فيجوز الوجهان كما الحق بالعلم
عند تيقن الخوف وهو محتمل تنبيه لا فرق في الفعل
المستعمل في معنى العلم بين ان يكون مثبتا او منفيا نحو ما علمت

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

ان قد يقوم زيد كما اقتضاه الحلا لتهم وكلامهم على هذا فلا يرد ان لا يرجع البهم قولا قاله الشهاب وليس من المنفي اجازته سر ما علمت الآن تعقل لان النفي انتقض قوله والنفي بعد ظن اى مفيد ظن بان تقع بعد ما اريد به الظن ولو لفظ العلم فلا اعتراض على الناظم ولا حاجة لقول الاشموني ونحوه من افعال الرجحان كما عرفت في نظيره المتقدم وفي التسهيل ويصيب بان ما لم تل علما او ظنا في احد الوجهين قال شاحه وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم وفي المقربات لانه على لا ينزلون الظن منزلة العلم الا فيما مضى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما هو آت دون الحال قوله واعتقد تحقيقها مر ان استفيد من كلامه ان المخففة من ان الواقعة بعد علم او ظن وبذلك صبطها غيره وهو اغلبي كما في التصريح ومن غير الغالب واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين فانها هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن وغلط من جعلها في الاية تفسيرية اذ لم تسبق بجملة وحينئذ فتضعيف بعضهم قول المبرد ان في قوله انقضب ان اذا تأتيه حرفا مخففة بانها لم تسبق بعلم ولا ظن فيه نظر لان ذلك ليس بلازم وقيل انها في البيت بمعنى اذ ولم يشترط في التفسير تقدم الجملة قبلها فيدخل فيها سئل واخر دعوانا الاية قاله ابن هشام في الحواشي تنبيهان الاول لا عمل للمصدرية في الماضي في نحو يعجبني ان قام فلا يحكم على محله برفع ولا الحكم على محله في الشرط في نحو ان قام زيد بالجزم لانها لما اثرت في معناه بقلبه للاستقبال اثرت في لفظه الثاني قال ابن هشام في التذكرة ثاني ان مفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع واورد انه لو كانت ان في هذه الاية مفسرة لزم كون الخبر طلبيا والطلب خبرا لان المفسر نفس المفسر ويلزم صحة الابتداء بها مكانها لانها الاصل فالاظهر انها مصدرية وفي محلها من الاعراب وجهان احدهما

انه

انه نصب على المفعول المطلق الا ترى انها وصلتها نوع من عاملها وابو الحسن يجيز في ان وصلتها ان تقع مفعولا مطلقا وس يمنعه وس يمنعه مطلقا والصواب جواز ذلك في النوعي ومنعه في التوكيدي فيمتنع قمت ان قام وجوز جلست ان تربعت وعلة ذلك ان الموكد وصفة على الاختصار اذا مثل قمت قياما قمت فذكران وصلتها اطالة واذا الحاقوا قعدوا عن ان يأتوا بالفعل والفاعل للاختصار فان يبعد لواعن الجيء بهما وان احق والنوعي وضعه على ذكر الخاص بعد العام وذلك حاصل بان والفعل والوجه الثاني ان الموضع نصب على اسقاط الخافض المقدر وهذا اولى لانه متفق عليه ولصحة النطق بالباء ويدل على ما ذكر في اصل المسألة اتباع بعيها بعد القول الصريح لانه يتعدى بنفسه بالجار انتهى وقال في الحواشي ومن بجيان تفسيرية ان ظهر الان عندنا في معنى قلنا او هي مصدرية بتقدير الباء وهذا ما استأثرت به ان عن جميع الموصولات الاسمية والحرفية وهو كون صلتها جملة طلبية وانكر الكوفيون ان التفسيرية قال في المغني وهو منجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت فان مصدرية فان قلت لو كانت مصدرية لم يجز كتبت اليه ان لا يفعل بالرفع فالجواب بعد تسليم لزوم ذلك انه رفع على الحكاية فان النهي يكون تارة بالجزم وهو الاصل وتارة بالرفع وهو ابلغ وعليه في احد الوجهين قوله تعالى لا تعبدون الا الله فيمن قال كتبت اليه بان لا تفعل بالجزم بان لا تفعل بالرفع على الحكاية فاكتبته جزما ورفعا وان فيهما صالحة لدخول الجار عليهما ولا يرد ذلك ان الناصب لا يدخل عليه الجازم لان الناصب انما دخل على مجموع الجملة لانها تنزل في حالة الحكاية منزلة المفرد الا ترى انك تقول تكلمت بلا الا الله والجار لا يدخل على الناصب ولا على الجملة ويوضح لك ذلك ان الكوفي يرى ان افعل اصله لتفعل فحذف الجازم وحرف المضارعة ويرى ان هذا الفعل يعرب بجزوم بجازم مقدر مع انه يجوز عنده وعند غيره كتبت اليه بان افعل

كان الاحسن واهملا انتهى ويمكن ان يقال واعلى الناظم النظير لان الرفع
نظير النصب مع العلم بان الرفع اهمال وجواز الامرين باعتبارين
فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة تنصدر فتنصب ومن حيث
كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض
متوسطة فيرفع ما بعدها لفقد شرط العمل **تنبيهان**
الاول قال ابن هشام وفائدة التنبيه على ان بعضهم اهمل اذن وكانت
التنبيه على ذلك او على من التنبيه على اهمال ان لانه لغة قوم ولانه
القياس لانها غير مختصة وانما اعملت تشبيها بظن ووجه شبهها
انها تتقدم مصحوبها وتتوسطه وتتاخر ومن ثم اوجبوا فيها اذا تاخرت
اهماله فالذي لبيب افضله ان يعمل يجب اهماله ونبه على ذلك
في الكافية فقال ومع شرط النصب من بعد اذن يعلو رفع سئله
من بعد ان الثاني اذن على وجهين احدهما ان تذل على انشاء
الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها قال ابو حيان فيجب ان تكون
عاملة على الشروط المتقدمة والثاني ان تكون موكدة جوابا ارتبط
بمقدم او مبنية على سبب يحصل في الحال قال ابو حيان وهي في
الحالين غير عاملة لان الموكدات لا يعتمد عليها والعامل معتمد عليه
الثالث اطلق الناظم هنا العاطف وقيده ابن الحاجب بالواو
وقال الناظم في شرح العمدة ان ذلك في الواو والفا ومثل بالايتين
فاذن لا يونون واذ لا يلبثون خلفك الرابع لم يبين الارجح
من الوجهين فاوهم التساوي بل قد يوهم مرجوحية الرفع لتاخير ٥
والمختار ترجيح الرفع وبه قرا السبعة في الايتين وقرا ابي بالنصب
في الثانية وابن مسعود بالنصب في الاولى قال ابن هشام ولا نعلم
خلافا في انه مرجوح الان الحريري نص على ان الرفع هو المرجوح ما نصه
فان ادخلت الفاء والواو على اذن فالاجود النصب لكون الداخل على اذن
واحدا والحرف الواحد مما يستسهل الاحتمال له ويجوز الفاحكم اذن مع
الفاء والواو ولعدم الابتداء بلفظها انتهى وهذا ان صح كان على ما يقوله
ابو الفتح من ان القراءة الشاذة قد تكون في العربية اقوى من المتواترة

قوله

قوله وبين لاولام جر التزم اضمارا ان اعلم ان ام نواصب
الفعل لاختصاصها به وشبهها بان الناصبة للاسم اوهي في مجموع
الشبهين والا فالاختصاص بالفعل مشترك بينها وبين غيرها من النواصب
الا اذن على ما مر ولذا اعملت ظاهرة ومضمرة ولا يضمر من النواصب
غيرها الا كي بعد اللام التعليلية عند السيرافي وابن كيسان واضمارها
واجب وجايز وشاذ فالواجب بعد سنة احرف كي التعليلية وفات
الناظم التنبيه على ذلك بل كلامه يوهم انها ناصبة بنفسها مطلقا لانه
ذكرها مع ما ينصب بنفسه ولم يقيدها بالمصدرية ولم يذكر
لها حالة غير ذلك وبعد لام الجحود واو وحتى وفا السببية وواو
المعية لان كي ولام الجحود لم يرد خلافا على اسم صريح لم تظهر ان بعدهما
وحتى الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وحمل عليها التي بمعنى الى
والواو والفا وافتقرت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء فصارت كقول امل النصب فلم يظهر معها الناصب
والجايز بعد خمسة احرف لام التعليل اذا لم يكن معها لا او بعد عاطف
مسبوق باسم خالص من التاويل بالفعل وهو اربعة الواو والفاء
وثم واو لان هذه تدخل على اسم صريح فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح والشاذ اضمارها في غير ذلك اذا بقي عملها نحو
خذ اللص قبل ياخذك بنصب ياخذك اي ان ياخذك واما حذفها
ورفع الفعل فلا شذوذ فيه كذا اطلق بعضهم شذوذ اضمارها
فيما عدا ما تقدم وبقي عليه موضع تضمر فيه اطرادا ياتي التنبيه
عليه في ارباب الجوازم في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا
او الواو وقوله وجزم او نصب لفعل **تنبيهان** الاول
قال ابن هشام كان حق الناظم ان يقول وبين لام الجر ولا كما هو
مقتضى الظاهر وقد رد هو على ابن الحاجب في قوله ان نترا د
بين القسم ولو ولم يجز زعما اعترض به على غيره هنا وهذا الزام
له والا فالواو لا تقتضي الترتيب الثاني علم مما تقدم ان الناصب بحذف
ويبقى المنصوب ومثل يجوز حذف المنصوب وبقا الناصب قال في المغني

www.alukah.net

ولم يقل احد للكوفي كيف احزت دخول الناصب على الجازم ونحوه ان لغير ذلك منها ان تكون زايدة وانى المرادي افتشام ان لجاعة قال ابن هشام وكان على الناظم ان يحترز عن المفسرة كما احترز عن المخففة واما الزايدة فلا يحتاج للاحتراز عنها لان الزايدة بعد لما يليها المضارع بل الماضي وبعد القسم لا يليها الا وبعد الكاف لا يليها الا الاسم فهي لا تدخل على المضارع قوله حملا على ما اختاره هذا قول البصريين قالوا وحملا على ان المخففة من الثقيلة وقال الكوفيون انها تقدر مخففة من الثقيلة ويضعفه عدم الفصل بينها وبين الفعل وهذا قد يضعف به ايضا التاويل الثاني الذي حكيته عن البصريين الاتي ورود ه على الكوفيين اقول وخرج على الاهمال قراءة ان يتم الرضاعة وقد يتوهم انه لا حاجة الى ذلك لانه مضاعف والمضاعف المجزوم يجوز فيه فك الادغام نحو لم يمد وهذا فاسد لان الضم انما يجوز في مضموم العين لاي سكون كما هنا ولان ما هنا مضموب والضم انما يجوز في المجزوم وخرجها ابن جميل الفقيه الشوني على ان الاصل يتمون وانه مجموع حملا على معنى من حذف النون للنصب والواو للساكنين **تنبيه** قال ابن هشام في الحواشي زعم ابو الحسن ان قد تعمل زايدة واكتفى بقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل وزعم ابن الناظم ان مصدرية وانها وما بعدها مفعول على تاويل ما لنا بامتناعنا وبرده امور احدها ان الاصل خلاف الاصل والثاني ان تضمين الجملة معنى فعل غير ما لوف والثالث ان عمل الجملة في المفعول غير ما لوف ايضا والرابع انه يلزمه زيادة لا والجيد عندي ان تكون مصدرية على اضمار في كما تقول ما لك وزيد او لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه قوله ونصبوا بها اذن قال ابن هشام في الحواشي وبنى امعنهن ولهذا اخرت وذلك لعدم اختصاصها قال الله عز وجل ولن تتلحوا اذن ابدا وقال الشاعر

لن وان اذا استشبوا فقد علم ذرعي واصلهم اذن امهلا

انتهى

انتهى وقال في بعض تعاليقه وجه الضعف اللاحق لاذن انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا اعرفه لغيره وكانه نظر الى نحو ولن تفلحوا اذن ابدا فراى لفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم اختصاصها وفيه نظر انتهى وكان وجه النظر انها فيما ذكر شرطية والتنوين عوض عن جملة الشرط كما قالوا بذلك في انكم اذا لخاسرون والكلام على معناها وكونها بسيطة او مركبة ذكرناه في حاشية الفاكهي قال في التسهيل وليست ان مصمرة بعدها خلافا للخليل في احد قوليه قال الشاطبي قال ابن مسنده نقل السيرافي عن الخليل وهو يقبل التاويل بان يكون اراد التركيب من اذا ان الشرطية وان ولم يرد ان ما نقل ابو حكاه سيبويه في باب اذن عن الخليل ورده وعلى قول الخليل ذهب الزجاج ورده الفارسي في الاقتال انتهى وبهذا يعلم ما في عد بعضهم اذن مما ينصب بنفسه انتفاء من النظر الاتي يريد انتفاء جمهور البصريين والكوفيين قوله المستقبلا فان كان حالا رفع لان النواصب تخلص للاستقبال كذا قال غير واحد وفيه نظر لاقتضاء به اشتراط الاستقبال في غيرها فلا يكون مختصا بها لضعفها كما قرروه قوله ان صدرت فان توسطت اهملت امال الاحيث توسطت بين العامل المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما قام الا زيد وانما الافعال القلبية اذا توسطت في نحو زيد ظننت قائم وانما جاز الاعمال في ظن لانها فعل نفي قوية وفي الاية التفريغ المقدر لانها مخففة فاشبهت الفعل بخلاف اذن قاله ابن هشام وهو مبني على كلام الناظم من عدم اختصاص اذن قوله بعد يغني عنه قوله ان صدرت كما قال الشاطبي قوله او قبله اليمين لانه موكد واذا جاز الفصل به بين الجار ومجروره نحو والله زيد لاجتهدن والمتضايفين نحو هذا غلام والله زيد فهذا اجدر فرع فلو قلت والله اذن فما انت تاويل في الفعل بعدها الجواب انه موكد باللام والنون جوابا للقسم فيقال لاكرمنك قوله وانصب وارفعا قال ابن هشام

في بحث كي انه لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري فيذهب فيعود
ظهره طبقا واحدا كما ان كيما يسمد وهو غريب قوله وبقد
ينفي كان حتما اصرا المانحتم اضمارها حينئذ لما قدمناه ولان ايجاب
ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام في مقابلة السين
فكما لا يجمع بين ان والسين كذلك لا يجمع بين ان واللام قال
ابو حيان ويدل على المقابلة انه لا يجوز ما كان زيد سيقوم ولا
سوف يقوم استغنابقولهم سيقوم واطلق الناظم كان ومراده
الناقصة لان استعمالها الكثير وهي في ابواب النحو اشهر والمراد نفي
الماضية اعم من الماضية لفظا ومعنى او معنى فقط وحينئذ فلا يشمل
الا ما ينفي الماضي كثيرا الا ما يختص كلن او يكثر فيه كلا او يكون في حكم ما
ينفي الحال كلما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال
فكانها تنفيه فهي داخلة في نفيه تقديرا واما ان فهي بمعنى ما كما في
الاشموني تبعا للمرادي لكن قال السيوطي ينفي بها اولم دون ان ومثله
في كلام شيخ الاسلام وهو الموافق لما ذكره في بحث اللام من معنى اللبيب
حيث قال وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال بفتح لام لتزول قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى ورفع الثانية
انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي هنا ما عتير ما ولم ولا اختلاف
ما على كان ونزول والذي يظهر لي انها لام الامر كلي وان ان شرطية
اي وعلى التقدير امكرهم وهو مكراعظم منه وان كان مكرهم
لشدته معد لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معد للشوازل انتهى فقوله
لان النافي الخ رده مريح في ان ليس كما وما ذكره من ان شرطية
مندفع ما اورد من ان بين القراءتين تناقضا لتوارد النفي والاثبات
على شيء واحد وذلك لا يجوز واجاب بعضهم بان معنى قراءة الكسائي
ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمة التي لا تبلغ المعجزات
كالقرآن ومعنى قراءة الجماعة نفي ان مكرهم تزول منه المعجزات
فلم يتوارد النفي والاثبات على معنى واحد تنبيهان

الاول اللام بعد كان زايدة لتوكيد النفي كالباء في ليس زيد بقائم
لا يجيء الزايد في الكلام بكسبه توكيدا ولا توجد زايدة بعد كان الا في
النفي لكن يخالف كونها زايدة ما نقل عن البصريين من تعلقها بالخبر
المحذوف لان الزايد لا يتعلق ويدل على حذفه ظهوره في الضرورة ان
في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسموا ويلزم على عدم تعلقها
الاخبار عن الذات بالمصدر اذ يصير التقدير في ما كان زيد ليقوم
ما كان زيد القيام ومن ان عقلية الايجاب لارادة المبالغة لا يعقل
في النفي ولذا اورد ذلك على الناظم حيث قال ان النصب بعد لام الجحود
بان مضمرة والفعل هو الخبر وقد ذكرنا تفصيل المقام في حاشية
العالمي الثاني الجمهور على ان اللام لام الجحود ونازع في ذلك
صاحب بغية الفلل ابن ميمون الفرطبي العبدري وقال الجحد نفي
الحق ومعاذ الله ان يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى والصواب
ان نسمي لام النفي قاله ابن هشام في شرحه ونسب في المغني المنازعة
للنحاس الثالث قال ابن هشام ليت شعري اين وجدت
اللام بعد غير كان ومعنى ان ظاهرة ومن اعلم بجواز الوجهين وما
علة المنع من اظهار بعد كان خاصة انتهى الرابع ذهب الكوفيون
الى ان هذه اللام ناصبة بنفسها واستدلوا بتقديرهم تحملوها عليها
في قوله

لقد علمت اي امرعمرو ولم اكن ... مقالتها ما دمت حيا لاسمعا

ولو كان النصب بان لم يجز ذلك ليلا يتقدم معمول الحرف المصدري
عليه واجيب بحمله على تقدير فعل ناصب يدل عليه
المذكور والتقدير ولم اكن لاسمع مقالتها ما دمت حيا لاسمعا الخامس
قد يفهم قولهم ان اضمار ان واجب بعدها انها اذا حذفت ظهرت
ان وقال بعضهم بذلك واستدل بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى واضطرب ابن عصفور في ذلك فمرة منع ومرة اجاز
وخرجت الاية على ان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران
ايضا مصدر فاخبر عن مصدر بمصدر وورد بان المراد بالقران هنا

المقر ولا الغراة وفي المغني ان المصدر المؤول من ان يغتزي مؤول بيغتزي ذكره في الجهة الثالثة من الباب الخامس وسواء يصاح لكون الاية ليست مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه سريد او نحوه وعلى هذا فان يغتزي نفسه الخبر لامر يد محذوف وكل يتقيد عنده ذلك باظهار ان كما في الاية وهو الذي اقتصر عليه او يجوز مع اضمارها كما يشهد لذلك قوله

ما كان يرضى رسول الله فعلهما ... والسيدان ابو بكر والاغر

التاسوس قال في المغني فتحذفه كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومي ... مقاومة وافرد لفرد

اي فما كان جمع ومنه قول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما الاصل ما كنت محذوف كان فانفصل الضمير ونازعه الدماميني لاحتمال ان يكون المعنى فاجمع منا هلا لغلب قومي وافرد غالبا لفرد وما انا مريد لتركهما السابع قال ابن الحاجب لام الجحود كلام كي وفرق غيره بان لام الجحود لو سقطت لم يختل المعنى المقصود بخلاف لام كي وبان لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود وبان لام الجحود تضمر ان بعدها وجوبا وتضمر بعد لام كي جوازا وبان فاعل فعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان فلا يجوز ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز في لام كي ان تقول قام زيد ليذهب عمرو وان لام الجحود لا يكون قبلها فعل مستقبل ولا مقيد بظرف ولا يوجب الفعل بعدها ولا يكون المنصوب بعدها شيئا فيما قبلها بخلاف لام كي في جميع ذلك وبغير ذلك مما يستفاد بعضه مما سر قوله كذلك بعد اوالى الغاطفة وكذلك اشارة الى وجوب الاضمار المتقدم ذكره في قوله حتما اضمارا قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الاجود من قولك الى بعد او بعني الى او الا فانه يوهم ان او تراوف الحرفين وليس كذلك بل هي والعاطفة كما تقدم التي هي لاحد الشيئين وضبط الناظم بصلاحية حتى اجود من ضبط غيره بالى

والعدول

والعدول عنه مقصود له لانه ان الناظم تالي وذلك لان حتى تكون بمعنى الى وبمعنى كي فيشمل كلامه نحو لاستغفرن الله او يتوب علي ولا يظهر هنا معنى الغاية بل هو فاسد لانه يقتضي انه اذا تاب الله عليه لا يستغفر الله تعالى وانما المعنى على التعليل اي لاجل ان يتوب علي وقد خفيت هذه الدقيقة على كثير من الشارحين وما ذكر من ان النصب بان مضمرة بعد او مذهب البصريين وعليه فلا يتقدم معمول معمولها عليها ولا يفصل بين الفعل وبينها وبينها لانها حرف عطف واجاز بعضهم الفصل بالظرف وذهب الكوفيون الى انها ناصبة بنفسها ويرده انه ثبت انها حرف عطف وامكن ذلك فيها هنا فوجب القول به دفعا للاشتراك وانما يحتاج الى اضمار ان بعد او اذا لم يتقدمها فعل منصوب كما في قوله

ان على الله ان تبايعا ... تؤخذ كرها او تجيء طايعا

اذ النصب حينئذ بالعطف على المنصوب المتقدم فالحاصل ان المتقدمة لان الاصح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل ففي الثانية تكرار العامل واذا تقدمها فعل مرفوع لا يجب النصب بل يجوز الرفع على العطف على المرفوع او على الاستيناف كقوله

فقلت له لا تبك عينك انما ... نحاول ملكا او نموت فنعذرا

قوله ان خفف ان مبتدأ باعتبار لفظها وجملة خفيفة في موضع خبرها والضمير يعود اليها ان ويجوز تذكير الحرف وتانيثه ويحتمل ان خفي وصف لافعل وخفف للقافية قال الشاطبي صرح بقوله ان يخفف ليلا يفهم من كاف كذلك الموضوعة لبعد المشار اليه ان الاحالة على ذي الوجهين انتهى وفيه وان افتره ابن عازي نظرا ليس فيما صرح به ما يدل على الوجوب قوله وبعد حتى اي الجارة الداخلة على المضارع وانما كان النصب بان مضمرة بعدها لانها كما يقول الكوفيون لانه قد ثبت انها تختص الاسما وما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال وكذلك العكس من جهة واحدة مع

اتحاد المعنى فلا يرد ان اياً يجزم ويجر لان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة فلا ان كي تنصب وتجر لاختلاف معنى الناصبية والجارة قال الاولى مصدرية والثانية ان تعليلية ويدل على اسمارا ان بعدها ظهورها في المعطوف على المنصوب بها كقوله

حتى يكون عزيزاً في نفوسهم ... او ان يبين جميعاً وهو مختار

قوله او موولايه قال المرادي المراد المؤول بالحال ان يكون الفعل وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه انتهى اي يقدر المخبر بالفعل الذي قد وقع اتصافه بالدخول في ذلك الفعل فالضمير في فيقدر يعود لمعلوم من المقام فيقدر مبني للمعلوم ويدل لذلك كلام الاجي وقال ابن غازي اي فيقدر اتصاف الفعل بالدخول في الحال انتهى وظاهره انه يقدر مبني للمجهول وعبارة الشمني والحال المقدر ان يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه فينصب لانه مستقبل بالنسبة الى تلك الحال انتهى قال الشهاب يحتمل ان مراده ان المخبر بالفعل يقدر اتصافه بالدخول في الفعل في ذلك الزمن الماضي فيقدر انه في ذلك الزمن الماضي حال صدور الفعل ويحتمل ان مراده ان يقدر اتصافه بالدخول في الفعل في ذلك الزمن الآن فيقدر ان ذلك الفعل الماضي حاصل له الآن لكن يتأمل كيف ينطبق التقدير باحد الوجهين في قوله تعالى حتى يقول الرسول فان المخبر غير متصف بالدخول في الفعل الآن لا يكون الضمير في اتصافه راجعاً الى المخبر وان كان هو الظاهر بل يكون راجعاً لمعلوم بقرينة الحال وهو المتصف بذلك الفعل فليتأمل والمتبادر من قوله لانه حال بالنسبة الى تلك الحال هو الاحتمال الاول وقوله وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه الخ هذا فيما اذا كان الفعل قد وقع فهل يأتي ذلك فيما اذا كان الفعل حاضراً وهو الحال الحقيقي وقد يقال اتيانه فيه اولى واقرب الى اعتبار استقباليته انتهى اقول سيأتي ما في هذا من الخلاف ويأتي من الحال المقدرة

تقدير

تقدير المستقبل حاضراً كما قاله الدماميني وعبارته بعد قول التسهيل او موولايه اي بالحال رفع وخمسة صور تان احدهما قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول فانه ماض اول بالحال والثانية محوسرت حتى اذا دخلها تزيد فانا الان متمكن من الدخول وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قد زالا موجودين في الحال قوله او تقدر يشترط ايضا ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وان يكون فضلة فلا يصح سيري حتى ادخلها ليدا يبقى المبتدأ بلا خبر كذا قالوا قال الدماميني فان عنوا ان المبتدأ يبقى بلا خبر تقدير الممنوع اذ ليكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر ذلك وما اظنهم يمنعون ذلك الا عند عدم الخبر وقال الشمني المراد الخلو لفظا وهو ظاهر وتقدير العدم الدليل عليه قوله وانصب المستقبلا باعتبار المتكلم نحو حتى نبي او باعتبار ما قبلها نحو زلزلوا حتى يقول الرسول ومثل غير واحد للاول بحتى يرجع الينا موسى قال الشهاب وقد يقال انه نظير حتى يقول الرسول فانه كما ان الزلزال والقول بالنسبة الى زمن المتكلم وهو زمن نزول الآية ماضيان لكن القول مستقبل بالنسبة الى الزلزال كذلك العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول لكن الرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف والجواب ان قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى بالنسبة الى المحكي مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي لانه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الآيتين فانه ليس حكاية لكلام اخر بل هو اخبار من الله او امر منه فينظر فيه لزمن النزول تنبيه قال الشهاب اعلم ان صريح كلام الشارح ان الفعل الحالي حقيقة لا يكون الا مرفوعا وانه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافقه طاهر كلام التسهيل الذي لخصه الدماميني بعد شرحه بقوله ما نصه

قلت وتلخيص مسئلة نحوي باسهل طريق ان يقال ان صلح
المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب
نحو حتى يقول الرسول والاقان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا
فالنصب فتامله فانه حسن ان شاء الله تعالى انتهى ويوافقه
ظاهر كلام المغني ونقل عبارته ثم قال لكن في الرضي خلافه ونقل
كلام الرضي وقال فانه لا يخفى تصريح هذا الكلام بان الفعل الحالي
حقيقة ان قصد الاخبار بمضمونه في الحال وجب الرفع وان لم
يقصد ذلك بل قصد كونه مستقبلا وقت الشروع في الفعل
المتقدم وجب النصب وقد نبه الرضي على ذلك الجامي وغيره انتهى
اقول تلخيص الدماميني قاصر لانه لم يورد المستقبل بالحال مع
ذكره في كلامه كما قدمناه فالحق ما في الرضي وعليه فكل من الحال
والمستقبل يؤول بالاخير ويعطى الحكم للمؤول به وينبغي ان
يتنظم ذلك في سلك التقارض قوله وبعد فجواب نفي الخ
بعد ظرف في موضع الحال من معمول ينصب المحذوف اي ينصب
الفعل كائنا بعد فا وفظيره امدا الذي بعث الله رسولا هذا
وقال ابن الشجري سماها النحويون جوابا لانها لو سقطت انجزم
الفعل الذي بعدها نكونه جوابا الا بعد النفي وانما يكون الجزم
بعدها لان الامر في قولك زرني اكرمك ناب عن الشرط من حيث
كان الثاني مستحقا بالاول ومسببا عنه كما يكون الجزاء مستحقا
بالشرط فلما دخلت على ما هو جواب بمنزلة الجزاء سموها جوابا الا ترى
انك اذا قلت زرني اكرمك فمعنى اكرمك لان قولك زرني قام مقام
ان تزرني وكذا لا تقربه يكرمك تقديره ان لا تقربه يكرمك
وانما قدرت فيه حرف النفي لان النهي نفي وكذا وكذا هل تزرني
اكرمك اجيب فيه الاستفهام مناب الشرط وخرج بقوله جواب
العاطفة نحو المرسال الربع الغوا فيطلق وقوله ولا ام فتكتبه
ولا اخت فتفقد لان ما بعدهما شريك ما قبلهما في المعنى ونحو
فلا يؤذن لهم فيعتذرون في الكشاف انه معطوف داخل

في سلك

في سلك النفي وقال الشراح انه مستانف واعترضه في المغني في بحث
العطف على المعنى بانه يقتضي ثبوت الاعتذار واجاب شيخ
الاسلام في حواشي الشرح عنه وقال الشهاب يمكن الجواب عنه بجعل
جملة فهم يعتذرون في حيز النفي كقول المنهاج وخيمة بحمران لم
تنشد اطنابها وترخ اذنابها وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وا
المعنى على نفي الاذن ونفي العذر الاتري انه سبحانه يقول لهم لا تعتذروا
اليوم ويجوز ان يكون استيناها فاثبت لهم الاعتذار ويكون ذلك
في موقف لهم لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله تعالى ثم لم
تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ولكنه ضعيف والاولى
ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وخرج
الاستيناف نحو فلا تكفروني فيتعلمون اي فهم يتعلمون قوله
لك نحو ما تاتيني فاكرمك اربعة اوجه مشهورة وثمانية على
الرفع ووجهان على النصب وقد بانى بعض التراكيب على بعضها قال
ابن الحاجب في الامالي حديث لا يموت لاحد ثلاثة من الولد فتمسه النار
الا تحلة القسم لا يستقيم على ان الاول سبب للثاني كما هو احد الوجهين
فيما تانيتنا فتحدثنا اي ان اتيتنا حدثنا لانه يؤدي الى عكس
المقصود ويصير المعنى ان موت الاولاد سبب مس النار وانما
يحمل على المعنى الاخر وهو ان الغرض هنا ان الثاني لا يكون عقيب الاول
فحينئذ يفيد المقصود بالحديث اذ يصير المعنى ان مس النار لا يكون
عقيب موت الاولاد وجب دخول الجنة اذ ليس بين الجنة والنار
منزلة اخرى في الاخرة فثبت ان الخبر لا يحمل الا على ما ذكرنا انتهى
وقوله كما هو احد الوجهين اي على النصب اقول وعليه يخرج حديث
ما اعبرت قدماي عند في سبيل الله فتمسه النار ولا يصح الرفع فيهما
بوجهيه لاقتضائه نفي كل من الموت او الغبرة والمس على
وجهه ونفي الموت او الغبرة واثبات المس على اخر قوله
محضين فسر الشارح محضية النفي بخلوصه من معنى الاثبات
ومحضية الطلب بان لا يكون باسم الفعل ولا بلفظ الخبر

قال وكذلك وجب الرفع فيما انت الا ناهيا فتحدثنا وما تزال
تأتينا فتحدثنا

وما قام فيأكل الطعام ٭ وما قام مناقايم في ندينا

فيتطق الا بالنفي بي اعرف وصه فاسكت وحسبك حديث فينام
الناس انتهى وظاهر كلامه وكلام ابيه وجوب الرفع اذا انتقض
النفي بعد بجي الفعل بديل التمثيل بما قام فيأكل الطعام
والبيت وليس كذلك فيجوز في مثل ذلك الرفع والنصب قال
ابن هشام وينبغي ان يحترز بخصية الطلب من نحو واذا قضى امرا
فانما يقول له كن فيكون انتهى ولم يبين وجه ذلك ويحتاج
لبيان وجه النصب الذي بقراءة ابن عامر وكان وجه الاول
ان كن ليس امرا حقيقة ولذا اجمع على الرفع في كن فيكون الحق
من ربك ويومئذ يقول كن فيكون ولانه لا ينتظم منه شرط
وجزاء لانفاق الفعلين والفاعلين فيؤدي الى اتحاد الشرط
والجزاء وفيه نظر لان فيكون في الاية التي الكلام فيها جواب
لقول كن لا لنفس كن والمعنى ان نقول له كن يكن وهذا صحيح
لتغاير القول والكون والمعتبر عند النحوي الامر حقيقة
كان او مجازا وانما اجمع على الرفع في كن فيكون الحق من ربك لان
قبله ثم قال له ويوم ناض لا يصلح ان يقدر منه شرط وقوله
ويوم يقول كن فيكون ليس المقصود منها الشرط والجزاء وبهذا
يظهر وجه قراءة الامام ابن عامر وانه في جواب الطلب
بملاحظة القول وقيل في جواب الحصر لانه جار مجرى النفي
عند الكوفيين كقولهم انما هي ضربة من الاسد فيحطم ظهره
وقيل على العطف على جزاء الشرط وفيه انه انما يحسن اذا كانت
الاداة ان لانه كما سيأتي عوملت معاملة الاستفهام لعدم تحققه
واصل اذا ان تكون للمحقق وقيل عطف على امرا لانه خالص من التاويل بالفعل
قال ابن هشام عند قوله وان على اسم خالص فعل عطف ما نصه قال بعض اصحابنا
اخطأ ان من ذلك اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بجعل فيكون

عطفا

عطفا على امرا قلت يفسد ان معنى قضى امرا فقضى كون امر فاذا عطف
عليه الكون فقيل قضى امرا فكونه لم يكن له معنى وكان من ذلك من عطف
الشيء على نفسه فقال بعض اصحابنا ان يكون من عطف الشيء على ما هو بمعناه
لاختلاف لفظهما وذلك جايز فقلت انما يجوز ذلك مع الواو خاصة
الا ترى انه لو جاز في القام مثلا ان فجيء ذلك الى ان الشيء يعقب نفسه
واما في الواو فلا مانع له فقيل الى النحاة الطلق فقلت يجب التقييد
ثم تذكرت ان الناظم ربما جعل ذلك من خصايص الواو فليكشف
من كلامه انتهى وقد ذكر في المغني ان ذلك من خصايص الواو وتنبيهات
الاول قال في التوضيح اجمع النحاة في جواب الطلب والنفي
في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية لان فتطردهم
جواب النفي وفيكون جواب النهي انتهى وجوز الزمخشري ان
يكون فيكون عطفا على فتطردهم على وجه التسبب لان كونه طاردا
مسبب عن طردهم قال السعد فيه رفع لما يتوهم من انه لو
جعل عطفا على جواب النفي يصح ان يقع جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا
معنى لقولنا ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين لكن نظر
البيضاوي في كلام الزمخشري ولم يبين وجه النظر والاقرب
ان وجهه ما قاله المولى سعدي ان الاشتراك سعدي ان الاشتراك
في النصب بالعطف يقتضي الاشتراك في سببية النصب ويتوقف
الثاني على الاول بحيث يلزم من انتفاء الاول انتفاؤه وانه منتف
في كونه من الظالمين سواء لوحظ ابتداء او بعد ترتبه على الطرد
واما جعله مرتبا على الطرد ملاحظا كونه مرتبا على المنفي ومنفيا
بانتفايه فبفوت وجود سبب النصب الثاني المراد بالطلب
ما يشمل الطلب بالوضع والطلب باللازم ولذا جعلوه شاملا للنفي
والاستفهام لكن يشكل انهم اخرجوا منه اسم المصدر والمصدر مع الحصر
قال الشهاب انظر لم كان الطلب هنا ليس بمحضا وكان ليت ولعل
بمحضا مع انه قيل بانهما للتمني وهو نوع من الطلب بل الحالة تستلزمه فان
اريد ان الطلب في المذكور ان ليس بالوضع فهو مسلم في اسم الفعل على القول

بانه موضوع لمعنى الفعل التالى شرط الاستفهام ان لا يكون
تقريريا لانه يتضمن وقوع الفعل وقد صرح بذلك الناظم في العمدة
وشرحها قال الشر واحترز بقولنا دون تقرير من الست صاحبنا
فان معناه اتنت صاحبنا فليس له جواب منصوب انتهى وهو مقتضى
قول التصريح وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل وقوله بعد
ذلك فثبت ان الاستفهام التقريري يتضمن وقوع الفعل فقوله
واما ما ورد بعد النفي التالي تقريرا منصوبا فلمراعاة صورة
النفي او لانه جواب الاستفهام مسكل لاقتضائه ان الاستفهام
التقريري يجاب واعلم ان الخوافي ما في شرح العمدة مسكل بدليل النصب
في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقول الشاعر
المرتجل فتخبرك الرسوم وقوله الم ان جاركم ويكون بيني وبينكم
المودة والاخاء واما الرفع في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فقد سال سيبويه الخليل فقال هذا واجب
وهو تنبيه كانك قلت استمع انزل الله من السماء فكان كذا وكذا
قال ابن خروف قوله هذا واجب وقوله فكان كذا وكذا يريد
انهما ماضيان انتهى يعني والنصب يستدعي تقديرا ان وهو
يستدعي الاستقبال ويدل على ان فتصبح ماض عطفه على انزل
الا ترى ان المعنى انزل فاصبحت وفسر الكلام بالسمع ليريك انه
لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه وقد تكلمنا في الباب
الخامس من المغني على ذلك ولم يوضحه وقيل وجهه ان جواب
الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام شرط وجزا نحو الم نشرح
فتخبرك الرسوم الا ترى انك لو قلت ان سألت اخبرتك الرسوم
صح وهذا لا يظهر في الآية لان سبب اصباح الارض مخضرة نزول المطر
لا رؤية نزوله وقيل لان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب
ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه فينصب وان يراعى معناه
فلا ينصب والاحسن في تقرير الجواب ان يقال النصب يستند الى تقدير
ان وهي مودنة بالاستقبال والمراد خلافه بدليل قوله الم نر سلمنا ان

الاستقبال

الاستقبال مراد لكن هذا الاستفهام ضعيف لدخوله على غير السبب سلمنا
ان ذلك لا يؤثر لكن الاستفهام الذي له لفظ ومعنى يجوز فيه الرفع والنصب
والرفع في الآية جاء على احد الجايزين وقد تكلمنا على هذه الآية برسالة
نظمنا فيها فوايد ما قبل فيها الرابع اذا كان النفي جملة فعلية فالامر
ظاهر فان كانت اسمية فاكثر النحويين على انه لا يجوز النصب لانها لا تدل على
المصدر وذهب طايفة الى جوازه قال ابو حيان والصحيح الجواز بشرط
ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول ليدل ذلك على
المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فتكرمك فان كان اسما لا دلالة فيه على
المصدر نحو ما انت زيد فتكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع او العطف
والقطع وهو احسن لضعف العطف لعدم المشاكلة لعطف فعلية
على اسمية الخامس ذهب بعضهم الى انه يجوز النصب بعد
افعال الشك لان الفعل الغير المحقق قريب من النفي نحو حسبته
شتمني فانب اليه قال ابو حيان والصحيح جوازه وبعضهم الى
جوازه بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط نحو
اقسم ليقومن فتضرب زيدا قال ابو حيان ولم يسمع ذلك قوله
وستره حتم جملة اسمية حال من فاعل يضب كما قال الشر وقال ابن
هشام جملة ابتدايية معترضة حالية فان قلت كيف يصح الحكم
على الجملة بانها معترضة وانها حالية وهما حكمان متنافيان احدهما
يطلب للجملة موضعا والاخر ينفيه عنها قلت الحكم مختلف الجهة
لانا اذا قلنا بان لها موضعا فذلك باعتبار انها حال واذا قلنا انها لا
موضع لها فذلك باعتبار وقوعها في هذا المحل واعترضها فيه
وليس هذا ببعيد من الحكم على الشي الواحد بان له موضعين كالجار
والمجرور في نحو زيد في الدار قايم فانه في موضع نصب بالفعل المحذوف
وفي موضع رفع من حيث هو قايم مقام الخبر كما مر في نحو اجاءني في الدار
والواو كالفا قال ابو حيان شبهة المنصوب بعدا والمعية جواب تمنى
ان تعد معهوم مع احترز عن العاطفة والاستيناقية والمتم تجعل
الجملة الفعلية عند ارادة المعية حالا حتى يجوز النصب كما جعلت الاسمية حالا ان

www.alukah.net

المضارع المثبت اذا اقترن بالواو ولا وقع حالا وما او مما سوى هذا
وقال ابن هشام في الحواشي قال ابنه ومن ثم قالوا اذا قلت لا تأكل السمك
وتشرب اللبن جاز الجزم على التشريك في النهي والنصب على النهي عن الجمع
والرفع على ذلك ولكن على تقدير وانت تشرب اللبن قلت لا يتعين ما قاله
في الاخير لانه قدروا الواو والحال فصار معنى الجملة مقارنا بل يحتمل هذا
ويحتمل الاستيناف فيكون اباح له الذي بعد الواو والنحاة كلهم
او اكثرهم جزم بعد اولبس بجيد انتهى واستبعد في الباب
الرابع من المغني كلام السكاكي لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت
قال ثم يخالف لقولهم اذ جعلوا الكلس اوجه الاعراب وجها
وقال شيخ الاسلام الانصاري انه وهم منشاؤه غفلته عن ان
ذلك يشار له للبعيد لا للقريب وبين اولا ان ذلك اشارة لما ذكره
اولا من بنا الفعل بعد الواو على سبقه محذوف قال فينبغي ابدال
ذلك في كلام الشارح بقوله وهو قوله وبعد غير النفي انما اختص
هذا بالطلب لان الطلب لا يكون الا لغرض والغرض سبب
فاذا ذكرت هذه الافعال علم انها للتسبب والذي بعدها المسبب
وبهذه الافعال علم انها للسبب المسألة ذكرها الناظم هنا معترضة
بين مسائل ما تضمن فيه ان ومحلها باب عوامل الجزم وعذره انه قصد
الاختصار حتى لا يحتاج لذكر الطلب بعد وان له جواب ولو قال في باب
عوامل الجزم وبعد غير النفي الخ لكان ابعد بيّ سمع لبعد المسافة والمناسبة
هذا البيت هنا باعتبار تقدم ذكر الطلب والنفي ولو اخره ربما توهم
جواز ذلك في يا بني زيد واكرمه وان اندفع التوهم بقوله والجزا قصد
قوله انه تسقط الفا والجزا قصد فان قلت كيف جزم مع وجود
الفا في قوله فقلت لم صوب ولا تجتهد نه فيدنك من اخري القطاة
فتزلق قلت استشهد ونص على ان بدتك انما هو عطف
على النهي لا جواب له ولا للامر وبهذا البيت بقوله عمرو
ابن عمار الطائي لعلامة وقد حمله على فرسه ليصيد له ويعني
صوب هذا القصد في السير وارفق بالفرس ولا تجتهد واخر القطاة

اخرها

اخرها والقطاة معقد الروق ويروى فيدنك اي يرمي بك يقال
ادنزاه عن فرسه اذا رمى به قال س والنهي ههنا مسلط في لا ارينك
ههنا يعني لا تتعرض لاسباب تقتضي رميي لك هنا وكذا البيت
فاما قول حبيب بن اوس

الا ايد الناس كفا يسيء الى مجتدى نضر فتقطع من الزند

فجزم مع وجود الفا فقيل انه نضبه على الجواب وسكنه للضرورة
كقول الراعي

ابت فضاعة ان تعرف لكم نسبا وابى نزار فلستم ببيضة البلد

وهو احد ما قيل في بيت لبيد

نزال امكنة اذا لم ارم منها او تزبط بعض النفوس حمامها

وقيل في هذا البيت انه مرفوع سكن للضرورة واختار المعري
انه مجزوم بالعطف وخالف من قال ان او بمعنى حتى وانه منصوب
وانه مرفوع وكذا اختاره في بيت حبيب العطف ويروى فتقطع
من زند بالتنكير قوله والجزا فقصد خرج ما افصد به غير
الجزا وهو الوصف نحو ولتا ير بني او الاستيناف نحو لا تهب به
تغلب عليه او الحال نحو لتدرنهم في طغيانهم يعمهون ومما يحتمل الحال
والقطع فاضرب لهم طريقا الاية كما ان ولتا ير بني يحتمل الحال والصفة
فان قلت فكيف جزم يخرج في قوله تعالى وادخل يدك
في جيبك يخرج في قوله تعالى وادخل يدك في جيبك تخرج بيضا والجزا غير
مقصود لانه يلزم من ادخالها اخراجها قلت لهذا قدر ابن
خروف وادخل يدك في جيبك تدخل واخرجها تخرج مثل قوله تعالى
ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق الاية قال س والمعنى ومثلكم
ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع الا الدعا
وهذا الذي قاله ابن خروف تقدير ضعيف ولو نطق به لكان خلفا
وانما قدر ذلك لانه راى انه لا يلزم من ادخالها اخراجها وقد وقع
بهذا في تقدير لا يفيد لانه معلوم انه ان ادخلها تدخل وله
ان يقدره تقديرا يفيد وهو ادخلها تدخل كما ني واخرجها تخرج بيضا

الألوكة
www.alukah.net

سهما لان الحكم المذكور عام عند هم كما لا يخفى قوله وجزمه
افضلا فتقل الفرق ان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على
مصدر متوهم وتزال وحسبك ونحوهما لا يدل على مصدر لانها غير
مشتقة بخلاف الجزم لعدم مقتضى السبك وقال الشهاب يرد
عليه انه قد يتخلف في الجملة الخبرية لان الافعال فيها تدل على المصدر
ولم يجيزوا النصب بعدها قوله بعد الفاء فيها اقتصارا على
المسموع ولذا قال ابو حيان وما احفظ النصب جا بعدا لواو وبعد
الدعا والعرض والتحضيض والرجا فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع
قوله في الرجا نصب هذا مذهب الفرا واستدل بقراءة
لها ابلغ الاسباب فاطلع واجيب باحتمال العطف على المعنى
لانه كثيرا ما يفترق خبر لعل بان فالمعنى لعلي ان ابلغ وباحتمال النصب
في جواب الامر في ابن لي وباحتمال العطف على اسم فاعل من التاويل
بالفعل وهو الاسباب والجواب الاول يجري في فتحققه الذكرى
فان قلت لم افرد الكلام على الرجا واخره الى هنا
قلت اما الاول فامتثالا بشانه لكون البصريين
خالفوا فيه ولو اقتصر على عموم قوله السابق او طلب لتوهم توهما
قويا انه غير مراد له موافقة للبصريين وهم مغلوبون غالبا واما
الثاني فلان جميع ما ذكره فروع لما عدا الترجي من الطلب فناسب ان
يكون الاعتناء به بعد الفراغ من جميع متعلقات غيره من انواع الطلب
ولان تلك الفروع والاحكام ثابتة للترجي في تاخيره عنها ثم تشبيهه
بالتمني ذكر لتلك الاحكام والفروع بالنسبة اليه على الاستقلال
وذلك مناسب للاعتناء به ولو قدمه لكانت تلك الاحكام والفروع
مذكورة بالنسبة اليه مع غيره فيفوت الاعتنا لانه لو اولاه قوله
وبعد فاجواب في البيت ثم ذكر الاحكام كانت مذكورة للجميع فلم
يكن بالنسبة اليه مذكورة على الاستقلال والانفراد فيفوت
الاعتنا في مقامه فان قلت من اين يستفاد من التشبيه
بالتمني ثبوت تلك الاحكام قلت التشبيه بالتمني

في شروطه

في شروطه النصب بسمعا بتبع ذلك فتدبره وقيل انما اخر الكلام على الترجي
تنبيها على انه ليس مثل ما تقدم للاتفاق على المتقدم والخلاف فيه ولانه
لو ذكره اولا ثم قال انه يجوز الجزم عند سقوط الفا دخل في ذلك
ولعل حكمه ليس كذلك انتهى وفيه انه نص نحويا ان حكمه في هذه
المسالة كذلك فقد سمع الجزم بعده عند سقوط الفا فاك

• لعل الفا تاسك نحو ميسر يميل سنك بعد العسر عطفيك للسير •

قال ابو حيان ويويد لصحة النصب بعده وفيه نظر لانه
لا يلزم من الجزم عند سقوط الفا النصب معها بدليل النصب
بعد الطلب باسم الفعل بلفظ الخبر كما تقدم قوله وان على
اسم احترازا عن العطف على فعل كقوله تعالى يريد الله ليبين لكم
ويهديكم فان بعدهما منصوب بالعطف على ما قبله لا باضمار ان
قال المرادي ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر
فان ذلك لا يختص به فتقول لو لا زيد وجيء الى لهلكت انتهى
وفي شرح الفارضي يشترط في الاسم الخالص ان يكون مصدرا اذ لا
يعطف الفعل الا على ما يشبه الفعل كما سبق في اخر العطف اذا كان
الفعل المعطوف غير مو ول بالاسم وما هنا مؤول والمصدر لا يشبه
الفعل لانه جامد وانما ذاك اسم الفاعل واسم المفعول كما تقرر
في ذلك الموضع فتدبر قوله خالصا اي من التاويل بالفعل احتراز
من الاسم الذي فيه تاويل الفعل نحو الطاير فيغضي زيد الذباب
فلا يكون فيه النصب كما قال الشم وكان وجه الاحتراز عنه انه لما طلب
المحل الفعل لم يناسب العطف عليه بالنصب لان ان تخرج الفعل
الى الاسم قاله الشهاب في حواشي الاشموني وبه يندفع قوله
في حواشي الشم هلا امكن النصب ويجعل ان والفعل في تاويل
مصدر معطوف على مصدر متاول من اسم الفاعل فانه كالفعل
في دلالته على الحدث وقد تقدم ان الفعل يتاول منه المصدر معمولا
لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فغضب زيد
الذباب فليتامل وقال ابن هشام انه لم ير نظير ما قاله لغيره

فاعطيت اقوى اعراب الفعل وهو الجزم وان اخا الرفع وهو النصب
لان عامله كعامله اذ لم يغير اللفظ وقال ابو سعيد السيرافي
ان ان امثل الجوازم وعمل الجوازم لانه لما طال مقتضاها انتفى
القياس تخفيفه والجزم استقاط فاتبع فيه ثم حمل عليها لم لان
كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال ولم الى الماضي وكذلك
لما ولام الامر فجزمت لان امر المخاطب موقوف الاخر فجعل لفظ الغرب
كلفظ المبني لانه مماثله في المعنى وحملت عليها لا في النفي من حيث
كانت ضد الها انتهى وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء لانه
قد انكر على ابن الخياط مثل هذا كذا في حواشي الخفيد ولا يخفى ان الذي
تقرر في تقسيم الحرف الى مختص ومشترك وان ما اختص بقبيل
حقه ان يعمل العمل الخاص بمقتضى ان عمل الجوازم الجزم في الفعل
لاختصاصها به وسيأتي في كلام حيد ١٥ ابن هشام ما يدل لذلك
وقول السيرافي طال مقتضاها اي وهو الشرط والجزاء بخلاف
لم فانها لا تقتضي جملتين وسكت عن بقية اد وات الشرط ولعله
لانها ضمنت معنى ان توسعا للطرق ولافادة معانيها المقصودة
من الزمان وغيره عند الحاجة لبيان ذلك فالحقت بها قوله
بلا ولام الخ قال ابن هشام انما عملت هذه الاربعة لاختصاصها
وكونها ليست كالجزم وانما كان عملها الجزم لانها دخلت لمعان لا تليق
الا بالافعال وهي الامر والنهي والطلب اي معنى المضي فاستحقت
ان تعمل عملا يخص الافعال وهو الجزم انتهى وبهذا الظاهر
في تعليل عملها الجزم لما نقله حفيده كما مر ويحاقيه ما سيأتي كلامه
فانما عملت بقية الادوات الجزم لانها للتعليق وانما يليق بالافعال
اما بان فباصل الوضع واما الباقي فلتضمنه ذلك قوله طالبا
قال الخفيد وكذا لو خرجت لغير الطلب كالتي يراد بها ويصحبها
الخبر نحو فليمدد له الاية او التهديد نحو من
شاء فليكفر انتهى قال الشهاب فيشكل تقييد المتن بقوله
طالبا انتهى وقد يقال لا اشكال لان معنى طالبا انيا لما يدل

على الطلب وضعا وان استعمل في غيره **تنبيهان** الاول
قال ابن هشام في نظم الكافية وقل ان تصحب ذي اللام ولا افعل
او تفعل واللام اعتلا فاقتضى ان جزم فعل المتكلم باللام قليل
سواء كان للمتكلم وحده اوله ولغيره وابنه قد صرح بكثرة جزمها
فعل المتكلم ونهم من كلامه ايضا ان دخول لا على فعل المتكلم دون
دخول اللام عليه بقوله او اللام اعتلا وهذا هو الذي علطه توهم
انه كثير مطلقا وانما هو كثير بالنسبة الى دخول لا واستفتوا في امر
المخاطب بافعل عن ليفعل وربما استفتوا في الغايب نحو تقد
نفسك انتهى وتفصيل المسألة مشهور لا تطيل به الثاني
الصحيح ان حذف اللام مختص بالشعر مطلقا خلافا للتفصيل
الذي ذكره الناظم في شرح الكافية ونقله الاشموني قوله
في الفعل اي الواحد بدليل قوله الاتيا فعلين بمقتضين والمراد
ان هذه لا تجزم الا فعلا واحدا حيث لا نية قوله لم فاما
المرشح بالمقيد فقليل يعضهم بيقيد بها وقيل اصله التوكيد
بالنون الحقيقة وحذفت والاول لم يثبت لغة والثاني انما ثبت
في غير الضرورة قال السالكي واما

عجبت لمولود وليس له اب ... وذي ولد لم يلد ابوان

فنزل بلد منزلة علم فاسكن الوسط فالتقى ساكنان فحرك بحركة
الياء التي بينهما لان الاول كان قد رجع عن تحريكه فلم يعد اليه واما لم
يوقنون بالجار فقال في شرح التسهيل ان لم يلغ حملا على لا وفي شرح
الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي بخلاف لا وصرح
في شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم قوله ولا لاحاجة لقول
الشارح احترازا عن الحيضية والتي بمعنى الا لانه لا يحفظ
دخولها على المضارع اصلا والكلام فيما يشترك فيه لم ولما
وما ينفرد به كل مشهور وقد ذكرنا ما يتعلق به في حاشية الفاكهي
هذا وكون لم ولما تقلب المضارع ماضيا ونفيه مذهب
المبرد فانهما عنده يصرفان معنى المضارع الى المضي دون لفظه

www.alukah.net

وقال الفارسي لا يلزم في الشرط وجوابه ان يكون اللزوم بينهما ضروريا بالعقل فاذا قيل ان جاءني زيد اكرمته فهذا لازم بالوضع وليس بالضرورة لان اكرامه لازما للمجيء بل بوضع المتكلم فالموضوع هنا ان الادخال سبب في خروجها بيضا لزوما ضروريا لا بضرورة صدق الواعد فان قلت لم اردت هذا وانما اردت انها لا تخرج الا حتى يخرج فيقال هذا من المعلوم الذي لا يجوز التنصيص عليه فالقايل ان جاءني زيد اكرمته لو يجوز من جميع العوايق التي قد تمنعه من الوفا بالاكرام لاستبرد ولم يفد بتقديدها **تنبيهان** الاول يستثنى من الطلب التمني بلو كما قال ابن هشام قال السفاقسي في اعرابه قال واظنه من كلام ابي حيان لم يستثن النحويون الا التي وينبغي ان يستثني ايضا الواقعة للتمني في نحو قولوان لنا كرة فنكون ووجهه اذا شربها التمني طار عليها فلذلك لم يمتنع الجزم بعدها واقول اذا جاز التعقب بعدها فينبغي جواز الجزم بل هو اولى كما هو يؤخذ من قول الناظم والامر ان كان بغير افعل الخ الثاني جزما مفعول اعتمد وجملة اعتمد جزما دليل على جواب الشرط الموخر وبعد ظرف لا عتمد وقوله والجزا قد فتصدا الخ من الفاء رابطها الواو وفي البيت حذف الجواب حيث جعل الشرط مضارعا وهو حاضر بالضرورة الثالث الجازم للخلاف فيه فقيل مفتقر ثم قيل بشرط قاله اكثر المتاخرين وقيل لا مفتقرة قاله ابن عصفور وقيل لا تقدير ثم اختلفوا فقال سر والخليل وابن مالك وحروف الطلب لتضمنه معنى الشرط وكون الشرط لا بد له من جواب انما هو في التحقيقي لا التقديري كما هنا وقال الفارسي والسيرافي الطلب لنيابته عن الشرط المحذوف وبيان الادلة وما عليها مبسوط في الشروح قوله وشرط جزم الخ اعلم ان الفعل المضارع بعد الطلب انما يجزم اذا قدر مثل الظاهر شرطا ومع المعنى تقول في اكرمني اكرمك ولا يفعل يكن خيرا وابن بيتك ازرك التقدير اكرمني فان تكرمني اكرمك ولا تفعل فان لا تفعل يكن خيرا وابن بيتك فانك ان تفرقيته ازرك هذا مذهب

الجمهور

الجمهور واما الكسائي فانه يقدر مطلقا ما يصح به المعنى ويصح التركيب فلهذا في صورة النفي مطلقا ما يصح به المعنى ويصح التركيب فلهذا في صورة النفي هنا عندنا لا يجزم لفساد المعنى لانك اذا قدرت ما تاتينا فان لم تاتنا تحدثنا كان باطلا وكذا في بعض صور النهي نحو لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد ياكلك فنحن نمنع هاتين الصورتين ونجيزهما ولو قلت لا تدن من الاسد يصطلم ولا تكفر تدخل الجنة صح عند الجميع وجب امتناع الجزم ووجب الرفع اما على الصفة او الحال او الاستيناف فاما لا يقرب مسجدنا يوذينا فيوذنا بالرفع فلا يجوز واما لا تشرف بيمينك سهم فكذلك على انه من باب ولا تموتن الا وانتم مسلمون وقال ابن عصفور وكانه خفي عليه ذلك انه من تسكين المرفوع الذي لا يجوز الا في الضرورة او قليل من الكلام نحو فاليوم اشرب انتهى كلامه واما لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فيضرب مدغم واجاز ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كونه نهيا لا من ترجعوا وهو انما يصح على بدل الغلط وهو غير ملتفت اليه ولا معتبر ويشوع فيه عندي ان يكون مفعولا ثانيا لقوله ترجعوا ويكون النفي واقعا على كل منهما والخبر يتعدد فكذا اصله الخبر ومن ثم تقول حسبت الرمان حلوا حامضا فان قلت هل يجوز ان يكون حالا من الضمير في ترجعوا قلت اباك ان تعتقد ذلك فانه خطا لان النهي عن الرجوع لما الكفر ليس مقيدا بحال ولا صفة فاعرفه قوله ان تقع اي صحة ان تقع قوله لا اي النافية وفعل الناهية فيجزم الاول بقوله يجب الرفع في لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وعلى الثاني بقوله لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو قوله ان كان بغير افعل بان كان بالجملة الخبرية او باسم الفعل وفي شمول افعل لنحو التمني والترجي نظر الا ان يريد افعل وما الحق به او اراد به ما دل على الطلب المحض قوله فلا تنصب جوابه مع الفا او الواو والاقتصار على الفا فقط وان كان تسمية المفعول جوابا حقيقة انما هو

وانت غير مستقيم لان المانع انما هو ان المعنى فاسد الا ترى ان التقدير لو نصب الطاير فقصب ويكون عطف على بيد اصلة للالف واللام وهذا مما لا سبيل اليه والذي يجوز عندي هذا نظير من يقول لا يجوز في نحو يقوم زيد ويقعد ان ينصب يقعد بالعطف على زيد ونحن نعلم ان ذلك لا يجوز من حيث المعنى لان التقدير حينيذ يقوم زيد ويقعود وقد ظهر ان المانع ليس لكون الاسم السابق في تاويل الفعل بل لكون العطف ممتنعا من حيث المعنى ولا يحتاج النحاة ان ينصوا على هذا كما لا يحتاجون ان ينصوا على امتناع يوت زيد والحجر لان امتناع ذلك مره كوز في طبع كل احد لا يختص به عاقل عن عاقل قال وانما معنى كلام الناظم ان العطف في هذه المسالة ليس على الاسم المتخيل من معنى الكلام كما في ما تاتينا فتحدثنا وانما هو على الاسم الصريح فقصد ان يعلمك بان هذه المسالة تخالف ما قبلها فافهمه ولا تتخذ التقليد مركبا فتركبوا بك لما بالضعفا فذكبا انتهى وقد ذكر المرادي الاحتراز عما قاله الشمو عن هذا وكذا الشاطبي قال لان المصدر فيه غير خالص بل هو مقدر تقديرا معنويا قوله ينصبه ان قال ابن هشام ظاهره الوجوه وبه كل علنية القراء بالرفع في او يرسل والجواب انه حينيذ مستانف لا معطوف على الاسم انتهى ويلزمه ان تكون الواو للاستيناف قوله ثابتا فذمه لانه اشهر قال في شرح التسهيل والاظهار في هذا اكثر واشهر تنبيهان الاول من العطف على الاسم الخالص قوله

لما رايت ابا يزيد مقاتلا ... ادع القتال واشهد الهيجاء

لان اصل لما لما ما واد غم واشهد عطف على القتال لا على ادع لانه تناقض لكون ادع القتال واشهد الهيجا لا يجتمعان الثاني ربما جا العطف المذكور مع الاسم غير الخالص فمن شاذ النثر نجعله حطاما وخرجه ابو البقا وغيره على النصب بان مضمرة وعطفهما على ان الله من قوله سبحانه في صدر الاية ان الله انزل من السماء

ماء

ما والتقدير الم تر انزال الله الماء فاخرج به وقال في شرح التسهيل في قوله

سريا اليهم في جموع كانها ... جبال شروري يونعان تنهدا

يجوز نصبه في جواب لو لما تضمنته من معنى التمني وذلك لان الاصل يرد يونعان فحذف نود واستغني عنه بلو فصارت شبيهة بليت في الاستغنا بها عن فعل التمني وصنعها موضعه والاستغنا بها عنه لان لو تضمنت معنى ليت كما يقتضيه ظاهر كلام ابي علي والاستغنا الجمع بينها وبين التمني كما يمتنع ذلك في ليت ويجوز نصبه بان مضمرة معطوفا بها وايا على لو يونعان لانه في معنى تتمنى ان يونعان على حد وليس عبارة وتقر عيني انتهى فهذا اسم ليس بصريح ولا يخالف ذلك كلامه خلافا لابن هشام لان كلامه هنا في الكثير المطرد قوله وشذ حذف ان ونصبه في سوي ما مر وفي سوي ما ياتي في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن البيتين كما بيناه فيما سلف ومن الحذف في سوي ذلك قولهم خذ اللص قبل ياخذك والاصل ان ياخذك ومن ذلك قول المتنبي

بيضا بمنعها تكلم دلها ... بينا وبينهما الحيا متنبسا

وافهم ان حذف وعدم النصب ليس شاذا كقوله تعالى ومن اياته يريكم البرق

يا حادي عيرها واحسبني ... اوجد ميتا قبيل انقدها

عوامل الجزم

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركه او حرفا واعلم انهم قالوا انما عملت هذه الكلمات الجزم لانه لما كان ما بعدها لم يعني الماضي والماضي مبني اعطي حالة تناسب البنا وهي السكون وهذا التعليل غير شامل بل هو مفصور عليهم ولما وقال الفرا انما عملت لم الجزم وان النصب لفرق لم الاتراها غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ وان لم يغير وضعه

بالي في الاول للمشاكلة والهجرة وان كانت في الاصل الانتقال من
مكان الى مكان لكن كثيرا ما تستعمل في الاشخاص والاعيان وفي
الحديث المهاجر من هجر ما نهى الله عنه وذلك في حقه تعالى
مجاز ومن هنا ورد في المغني في بحث اذا قول الطبقان اذا في قوله
تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان الجواب
محذوف مدلول عليه بذلك لانه اشارة الى النقر لانه مورد الى
اتحاد الشرط والجزا قال وانما الجيد ان يقال انه مدلول عليه بعسير
اي عسر الامر **تنبيه** ترد ان ولو للوصل كما في
زيد وان كثر ماله بخيل واطلبوا العلم ولو بالصين ومثل يجتاجان
حينئذ للجزا ظاهر كلام السعد في المطول في احوال تقييد المسند
بالشرط الاحتياج وانه لا يذكر لكن كلامه خاص بان وعبارته
في المختصر تشعر بعدم الاحتياج بل ان ان في مثل ذلك غير شرطية
لانه قال وقد تستعمل ان لمجرد الوصل والربط فقوله لمجرد يشعر
بانها غير شرطية وقال في بحث المساواة من الباب الثامن على
انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا الشرط سمي قوله
وان خلت ان المساوي عنك واسع لاحتياج الى الجزا وقال في اخر
الباب السابع في التذنيب عند الكلام على وقوع الجملة الشرطية
حالا واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اويا بالمعنى وهو
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام
وعليه الجمهور وقال الخبيصي انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم
ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين انتهى المقصود منه وهو صريح
في احتياج ان ولو المذكورتين الى الجواب **تنبيه** وما ضيين الخ
قال ابن هشام يوهم تساوي القسمة وبعده في الكافية

بيت

بيت يزيل هذا الوهم وهو كون ما ضي في اختلاف سابقا اولى
من العكس لكن موافقا وبيت اخر حسن وهو

ولا اخص العكس باضطرار لكنه قل في الاختيار

انتهى وفيه انه لا يفيد ايضا لعدم ذكره الترجيح بين المتفقين
قال ابو حيان نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين
لظهور تاثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التاثير
وعلل رجحان سبق الماضي عند الاختلاف بان فيه الخروج من الاضعف
الى الاقوى ثم ان الماضي مجزوم محلا والمضارع مجزوم لفظا ان
كان معربا ومحلا ان كان مبنيا بان باشرته نون التوكيد او ان
اتصلت به نون النسوة وقول شيخ الاسلام الانصاري انه
مجزوم بتقدير استبعد لا يخفى **تنبيه** قوله وماضيين
اي بحسب اللفظ والا فاداة الشرط تقلب المضي الى الاستقبال
وتخلص المضارع له ولو كان لفظا كان اذا وقعت شرطا خلافا للمبرد
فانه قال انها تبقي على المضي لقوة دلالتها عليه ونقله في المطول
في بحث تقييد المسند بالشرط عن اكثر النحاة ومشى عليه
في مواضع من حاشية الكشاف ورده ابن المنير بانها لو كانت
كذلك لما جاز ان تاتي بعد اداة الشرط والمراد بها المستقبل
ولبين كذلك لان المضي على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا وذهب الناظم والجزولي الى ان الفعل المقرون
بالفا وقد ظاهرة او مقدرة يكون جواب الشرط وهو ما في اللفظ
والمعنى عوان كان تمحيصه قد من دبر فكذبت اي فقد كذبت
قال ابو حيان وهو مستخيل من حيث ان الشرط يتوقف على شرطه
فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا لزم من ذلك
تقدم المستقبل على الماضي في الخارج او في الذهن وذلك محال
فيتاول ما ورد من ذلك على حذف الجواب اي ان يسرق فقد
فقد سرق اخ له انتهى وما ذكره من الاستحالة في الذهني
ممنوع ولا يقتضي التاويل على حذف الجواب فقط لان نحو ان كنت

www.alukah.net

وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه الى المضي وبقي اللفظ
على ما كان عليه وهذا هو سر ان لم ولما يصرفان لفظ الماضي الى
المضارع دون معناه لانه جعل لم يفعل ولما لم يفعل وقد فعل قال
ابو حيان قال اصحابنا والصحيح مذهبهم بدليل انك اذا نفيت
من اوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم وان قلت قد قام
قلت لما يقم يفيد انه لا يريد على قولهم يجوز انقطاع النفي ميتفي لان من
المواضع ما لا يكون نفي لم فيه منقطعا بل يجب اتصاله كقولهم يزل
ولم يبرح ولم ينفك لان وجوب الاتصال ليس لاجل النفي بلم بل
لاجل ان المنفي هذه الافعال اولان المقصود ان هذا الحكم ثابت لها
في الجملة قوله واجزم بان قال الناظم قد تهمل حملا على لو كما
روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك وتبعه في المغني في بحث
التقارض ونازعه ابو حيان من جهة اثباته الاحكام النحوية
بالاحاديث والكلام في ذلك مشهور قوله ومن وما قال
الاشموني تبعا للمرادي من للتفهيم او في العلم وما للتفهيم ما تدل عليه
وهي موصولة وكلتاهما مبهمة في ازمان الربط قال الشهاب
قوله وهي موصولة لعله حال من فاعل تدل اي لتفهيم مدلولها
في حال الموصولية وليس استيناف احتى يفيد ان الشرطية موصولة
قوله متى قال الناظم قد تهمل حملا على اذا وتبعه في المغني
في التقارض ونازعه ابو حيان بمثل ما مر قوله وحرف اذا
استدل على حرفيتها بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء
الواحد فبطلت دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت
حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حبذا مع ذا قالوا حبذا زيد
بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا
كلها فعلا بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها بالكلمة قوله
وبأي الادوات اسما ما عدا لمهما اتفاقا واما مهما فعلى الاصح
وفي هذه ادوات اختلف في جزمها والكلام عليها وعلى اعراب
اسما الشرط مفصل في المغني فاعتن بالاطالة به قوله

فعلين يقتضيين قال ابن هشام يجوز ان تالي الاسمية في مكان
الجواب فلم يلتزم كون جملة الجواب فعلية فان قلت
وكذا ينبغي ان لا يمتنع ذلك في جملة الشرط وان يكون واحد
من المشركين استجارك على الظاهر قلت اذا لم يجز
ذلك فيما تباعد عن الاداة وهي جملة الجواب لاجل ان الربط علمنا انهما
لا ترتبط بها نفسها فان تأكد الربط حصل بالاقتران بالاداة فلم
يصح لوكد ورابط ولا كذلك الجواب قوله يتلوا الجزاء يتلوه
اي تبعه الجزاء وانما قلنا ان الجزاء لا يتقدم وان تقدم على اداة شرط
شبيهة به فهو دليل عليه وليس اياه عند البصريين ويجب
رفع المتقدم حينئذ ومذهب البصريين ان معمول الجواب
لا يتقدم الا ان كان الجواب مرفوعا نحو خيرا ان اعتني نصيب
وسوغ ذلك انه ليس جوابا حقيقة بل في نية التقديم والجواب
محذوف تنبيهان الاول التسمية بالجواب والجزاء
حقيقة اصطلاحية وما قيل من انها مجاز فيهما عنها واللغة لان
الجزاء الفعل المترتب على اخر ثوابا او عقابا لكن لما كان الفعل هنا
متوقفا على اخر اشبه الجزاء فاطلق اسمه عليه على وجه الاستعارة
التصريحية ولما لزم من الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السايل
فاطلق اسمه عليه الثاني يشترط الجواب الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز
ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه الى الافادة جاز نحو ان كانت
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله لانه افهم فيه
السبب مقام المسبب لاشتهاره والمسبب اي فقد استحق الثواب
العظيم المستقر للمهاجرين اولا في جملة الشرط بمعنى اللام
كما في من انصاري الى الله ويوضحه ان في بعض الروايات
ومن كانت هجرته لدنيا وفي الجزاء على معناها الوضعي والمعنى من
هاجر لله ورسوله اي لابتغاء امرهما وابتغاء رضاهما فقد هاجر
اليهما حقيقة وان كان بحسب الظاهر منتقلا الى الدنيا وبالعكس
والحاصل ان المهاجر له مولى المهاجر اليه حقيقة والتغيير

قلته فقد علمته بقوله على معنى ان تبين انك علمته واجاب
ابن الحاجب بان الجزا على قسمين احدهما يكون مضمونه مسببا
عن مضمون الشرط نحو ان جيئني اكرمتك والثاني ان لا يكون مضمون
الجزا مسببا عن مضمون الشرط نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس
اي ان اكرامك ياسبب لان اخبر باني اكرمتك امس والمعنى انك عندي
على باكرامك اياي فانا اقول قد اكرمتك الخ فانا ايضا اعتد عليك
باكرامي اياك والايات المذكورة من هذا القبيل وقال الرضي
لا نسلم ان الشرط سبب والجزا مسبب وانما الشرط عند هم ملزوم
والجزا لازم قوله وبعد ماض رفع الجزا حسن قال ابن
هشام اذا كان فعل الشرط ماضيا وبعده مضارع يجوز في المعنى
جاز فيه وجهان احدهما الجزم فصيحا والاجتض يكون فعل الشرط
ماضيا نحو من كان يريد حرث الدنيا الاية خلافا لبعضهم لنا قول الفرزدق

• دست رسولا بان القوم ان قدروا • يبتغرعليك صدورذات توغير •

وقوله

• تعال فان عاهدتني لا تخونني • نكن مثل من يا ذئب يصطحبان •

والثاني الرفع وهو كثير في كلامهم سوا كان الجواب سببا كقول زهير

• وان اتاه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم •

او مسببا كقوله

• وان يعد والايامون اقترانه • يبشوق امثل الغائب المتظر •

ثم اختلف في رتبته فقيل الجزم احسن وقال الابدي
الرفع احسن وقال ابو جعفر المالقي لا اعلم الرفع جاء في الكلام وانما
القياس الجزم وفي توجيهه فقال س والجمهور على التقديم والتاخير
وحذف الجواب وقال المبرد والكوفيون على حذف الفا وقال قوم
هو الجواب ولا حذف ولا تقديم ولا تاخير ولكن لما لم تؤثر في الشرط
لم تؤثر في الجواب انتهى ومن خطه نقلت وقدر ذهب س
والمبرد فانظر التصريح وقضية تعليل القول الثالث ان المضارع
المبني اذا وقع شرطا جاز رفع الجواب لعدم تاثير الاداة في الشرط لفظا

الا ان يفرق بان شان المضارع ان يتاثر لفظا واعلم ان اثر الاختلاف
يظهر انه على مذهب س يكون دليل الجواب لاعينه وحينئذ فلا يجزم
ما عطف عليه ويجوز ان يهتسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان
اتاني اكرمه وعلى القول بتقدير الفا او ان المرفوع هو الجواب بعكس
حكم المسالتين فيجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسالة
ضرورة ان الجواب وما قدر الفا لا يمكن تسلطه على ما قبل الاداة فلا يفسر
عاملا فيه تنبيه سئل الماضي المجزوم بلم ويمكن
ادخالة في كلام سيبويه يراد الماضي وضعا او لمصاحبة لو وحينئذ يصح ما ذكره
بعض الصوفية في قوله صلى الله عليه وسلم فانك ان تكن تراه من ان يعيش
لم تكن غبت عن وجودك ولم يكن رايته من جهة العربية ولا يصح اعتراض
الصفدي عليه كما ذكره في شرح لامية العجم بان مادة الحديث شرط وجوابه
وكلاهما مجزوم فان نظم ما ذكره هذا الصوفي بعيد من جهة انه
يودي الى عدم ارتباط قوله صلى الله عليه وسلم فانه يراك بما قبله
فتدبر قوله ورفعه بعد مضارع ومن اي ضعف ولا يختص
بالضرورة والمراد مضارع غير منفي كما تقدم واختلف في تخريج ذلك
بما هو مفصل في الشروح وخالف س هنا مذهبه فيما تقدم قال
الشهاب ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع قال الزمخشري قرئ
يدرككم بالرفع فقيل على تقدير الفا وشبه بقوله والله يشكرها ويجوز
ان يقال حمل على ما يقع موقع ايما ايما تكونوا وهي ايما كنتم كما حمل
ولا ناعب على ما يقع موقع لبسوا مصلحين فرفع كما قال زهير يقول
لا غائب مالي ولا حرم وهو قول نحوي سيبويهي ويجوز ان يتعلق بقوله
ولا تظلمون فتيلا اي لا تنقصون شيئا مما كتبته من اجالكم ايما تكونوا
في ملاحم حروب او غيرها ثم ابتدا قوله يدرككم الموت ولو كنتم
والوقف على هذا الوجه على ايما تكونوا قال ابن هشام في الحواشي
الاول والثالث فاسدان اما الاول لحذف الفا على الاصح خاص بالضرورة
واما الثالث فحذف الجواب خاص بكون الشرط فعلا ماضيا واما الثاني
فقد يقال لو صح اعتباره لصح في كل فعل مضارع لصحة تقدير الماضي مكانه

وقد يقال هذا تاويل لما ورد لانه فاعلة مستحقة الاطراد
انتهى وقد اعترضه المقتفى على الزمخشري في الوجه الثالث
فقط في الجهة الثانية من الباب الخامس وبين في الجهة الرابعة ان
تجويزه الوجه الثاني يوضح انه لا يناقض ما ذكره في قوله تعالى وما
علمت من سوء تود انه لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود تقديره
في المفصل يجوز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم لانه كما راى الرفع
مرجوحا لم يستشهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه والرفع
في يدركم قراءة شاذة وقال ابو حيان الوجه الثالث ليس
بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية اما من
حيث المعنى فلانه لا يناسب ان يكون متصلا بقوله ولا تظلمون
فتيلا لان انتفاء الظلم ظاهر انما موعود به في الاخرة لقوله تعالى قل
متاع الدنيا قليل والاخرة خير لمن اتقى واما من حيث الصناعة
النحوية فان ظاهر كلامه يدل على ان ايما يتعلق بقوله ولا
تظلمون يعني ما فسره وهذا لا يجوز لان اسما الشرط لها صدر
الكلام فلا يتقدم عاملها عليها فان ورد مثل اضرب زيدا متى
وما قدر له عامل يدل عليه اضرب لا نفس اضرب فان قيل
فكذلك يقدر الزمخشري عاملا يدل عليه ولا تظلمون تقديره
ايما تكونوا فلا تظلمون لدلالة ما قبله عليه فيخلص من الاشكال
المذكور قيل لا يمكن ذلك لانه حينئذ جواب الشرط وفعل
الشرط مضارع وقد تقدم انه لا يكون ماضيا قوله واقرن
بفا حتما جوابا لو جعل الحيثان كان جملة اسمية او طلبية او فعلها
جامد او مقرون بقد او تنفيس او ما او لن او ما او وجبت مع الاسمية
لان لما لم تؤثر في معناها احتيج الى ما يربطها بها واويا الاسمية
الفا وكذا مع الانشائية والمقرونة بتنفيس او قد لانها للتحقق
مضمون ما دخلت عليه ما ضمنيا كان او مضارعا وما تحقق لا يتقلب
وكذا مع المتنفيس بلن واما وجوبها في المقترنة بما فقال الحفيد
لم تظهر حكمته ويمكن ان يقال انما وجبت لان ما لها صدر الكلام

ومو مانع في عمل ما قبلها فيما بعدها واذا ثبت هذا امتنع ان
يكون شرطا واذا امتنع ان يكون شرطا وجبت الفا انتهى وقال
ابن هشام في الحواشي فان قلت فكيف اقترن الجواب
بالفاء ان تقل احدا ما فتذكر فمن يومن بربه فلا يخاف ومن جا
بالسيئة فكبت وجوهم في ومن عاد فينتقم الله منه وكل منها لو جعل
شرطا فيجعل قلت الجواب من وجهين احدهما ان كلامه
في وجوب اللحاق اذا جوازه فما ذكره شرط للوجوب ولمزيد ذلك دليل على ان
الفا هنا واجبة فيحتج به الثاني انا نقول لما لحقت الفا ولنا ذلك
على ان العقل هنا مبني على المبتدا المقدر ويمكن ان يجاب
عن الاخيرة بجوابين اخرين احدهما لا نسلم انها فا الجواب بل فاء
العطف والجواب محذوف والتقدير فيقال لهم هل تجزون ومثله
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الثاني ان الماضي باعتبار
الصيغة ينزل في الوعد والوعيد منزلة الماضي لفظا ومعنى والجواب
الثالث لا يحسن لان ذلك المقدر لو صرح به لكان مشكلا باعتبار
الظاهر واحتاج للجواب عنها انتهى وصرح الناظم بان المستقبل
المقصود به وعدا ووعيد يقدر ماضي المعنى فيعامل معاملة
الماضي حقيقة وقال الشهاب يمكن ان يوجه جواز الامرين فيه
فان سياق الوعد والوعيد يصرف الى الاستقبال فيضعف تاثير
اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال لوجود ما يقتضي
قلب معناه غيرها وهو الوعد والوعيد فكانهما اثرت من وجه
فاستغني عن الربط بالفا ودون وجه فجاز الربط بها وقال
الشارح واعلم ان الجواب متى صلح ان يجعل شرطا وذلك اذا كان ماضيا
مقرونا مجردا عن قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا
او لم فالكثر حذوه من الفا ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا
رفع الى اخر كلامه واعترضه المرادي والاشموني بثلاثة اوجه
منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا وليس كذلك
بل الماضي المتصرف المجرد عن قد نحو اضرب ضرب لا يجوز اقترانه

بها فان كان مضارعا رفع الى آخر كلامه واعترضه المرادي والاشموني بثلاثة اوجه منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفا وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد او وعيد وضرب يجب اقترانه بالفا وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعيد او وعد ويقي ان ظاهر كلامه جواز اقتران المضارع المنفي بلم بالفا وبخالفه قول ابن الحاجب واذا كان الجزم ماضيا بغير فقد لفظا او معنى لم يجز الفا وفسر الجامي الماضي معنى بالمنفي واما وجه جواز الوجهين في المنفي بلا فلانها تارة تستعمل لنفي المستقبل فتضعف تاثير الشرط فيه بتخليص الفعل وتارة تستعمل لمجرد النفي فيقوى التاثير وقوله فان كان مضارعا رفع اي ما لم يقترن بلم كما هو ظاهر وقال اذا لاحظت الاضرب التي في الماضي مع ما ذكر في المضارع ظهر ان في مفهوم قول الناظم لو جعل شرطا لان او غيرها لم يجعل تفصيلا او هو انه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المجرد او المقرون بلم على ما فيه مما عرفته انفا وتارة تمتنع الفا وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة لكن تقدم ان الصحيح ان الجواب لا يكون ماضيا لفظا ومعنى فينبغي ان يجعل ضابط الوجوب ما يكون المراد المنفي معنى بنفس الفعل لان الجواب في الحقيقة فعل اخر مستقبل مقدر قوله وتخلف الفا اذا المفاجاة لان المفاجاة تقتضي التعقيب وتغييره بتخلف بينهم امتناع الجمع بينهما وهو كذلك الا على وجه التاكيد كما في التصريح ويعلم مما تقرر من اختصاص اذا المفاجاة العينية بالجمل الاسمية ان الربط بها انما يكون بينها ولا بد ان تكون غير طلبية ولم ند خل عليها اداة شرط الا ان وقد اشار الى ذلك بالمثال وقيد ابو حيان الربط باذا بما اذا كانت اداة الشرط وتبعه ابن هشام في الجامع ونظر فيه الخفيد لانه جا الربط بها بعد اذا في قوله تعالى اذا هم يقنطون من بعد اذا انتم تخرجون وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون قوله والفعل الى المعرب قوله من بعد الجزا قال الشهاب شامل للجملة الاسمية وهو واضح قال تملها الجزم انتهى وقال ابن هشام قوله الجزا مجزوما كان او غيره والثاني نحو فلا مادى له قوله بتثليث ثم بوبم التساوي والتساوي بل ادجمها الجزم فالرفع فالنصب لان اصل الواو العطف لا الاستيناف واصل العطف ان يكون على اللفظ لا المعنى وقد يعرض للمرجوح ما يصيره راجحا في كتاب كشف المشكلات وايضاح المعضلات للماقوني الماعدل الكوفيون وابو عمرو وابن كثير عن الرفع الى النصب في ويعلم الذين ولم يقرا احد من السبعة بما في فيغفر لمن يشا لانه قد وجد مع جواز النصب سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم فاجتمع سببان فقوي النصب الذي كان ضعيفا مع سبب واحد ورايت بخط ابن هشام في الحواشي ما نصه وان شا الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل هل يمح مرفوع او مجزوم او مريد لعندي على ما رفعه امران احدهما استيناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويمح والثاني رفع يمح ومحدا عدليه فليكن مثله وحاصله انه عرض هنا لغير القوي ما اقتضى ترجيحه على القوي ومن بعد بتقدير اعني لانه لا يكون صفة لنفرق ما قبله ولا حالا لانه لكونه مبتدا او قد يجوز الاول لكونه اسم جنس ولا يتعلق بيقترن لان معمول الشرط لا يتقدم عليه اذا قوله او نصب هلا جاز الرفع على الاعتراض فانه كما قال الشهاب يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزا وان صدرت بالفا او الواو كما صرح به في المعنى في الجملة المعترضة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى انتهى وبوحد مما سيأتي عن ابن هشام الفرق بين المعترض بين الشرط والجزا والواقع بينهما وكانه ان المعترض يكون اجنبيا من الفعلين بخلاف الواقع بينهما والكلام

من

من عباده اذا هم يستبشرون وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون قوله والفعل الى المعرب قوله من بعد الجزا قال الشهاب شامل للجملة الاسمية وهو واضح قال تملها الجزم انتهى وقال ابن هشام قوله الجزا مجزوما كان او غيره والثاني نحو فلا مادى له قوله بتثليث ثم بوبم التساوي والتساوي بل ادجمها الجزم فالرفع فالنصب لان اصل الواو العطف لا الاستيناف واصل العطف ان يكون على اللفظ لا المعنى وقد يعرض للمرجوح ما يصيره راجحا في كتاب كشف المشكلات وايضاح المعضلات للماقوني الماعدل الكوفيون وابو عمرو وابن كثير عن الرفع الى النصب في ويعلم الذين ولم يقرا احد من السبعة بما في فيغفر لمن يشا لانه قد وجد مع جواز النصب سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم فاجتمع سببان فقوي النصب الذي كان ضعيفا مع سبب واحد ورايت بخط ابن هشام في الحواشي ما نصه وان شا الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل هل يمح مرفوع او مجزوم او مريد لعندي على ما رفعه امران احدهما استيناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويمح والثاني رفع يمح ومحدا عدليه فليكن مثله وحاصله انه عرض هنا لغير القوي ما اقتضى ترجيحه على القوي ومن بعد بتقدير اعني لانه لا يكون صفة لنفرق ما قبله ولا حالا لانه لكونه مبتدا او قد يجوز الاول لكونه اسم جنس ولا يتعلق بيقترن لان معمول الشرط لا يتقدم عليه اذا قوله او نصب هلا جاز الرفع على الاعتراض فانه كما قال الشهاب يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزا وان صدرت بالفا او الواو كما صرح به في المعنى في الجملة المعترضة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى انتهى وبوحد مما سيأتي عن ابن هشام الفرق بين المعترض بين الشرط والجزا والواقع بينهما وكانه ان المعترض يكون اجنبيا من الفعلين بخلاف الواقع بينهما والكلام

الفعل وندخل الفا اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحسبونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله انتهى وحينئذ فايقع للجلال المحلي وجوبا كثيرا من تقدير اذا الشرطية وحدها مشكل ولم يتعرض في الميقن لحذف اداة الشرط في بحث الحذف واما حذف كل من الشرط والجواب للدليل فجايز كما ذكره الناظم واشار بقوله لما ان حذف الشرط اقل ومراده انه اقل في الجملة فلا ينافي ان حذف الشرط للبقاء بلا تالية ان يساوي حذف الجواب في الكثرة كما في بعض نسخ التسهيل والمراد الحذف من غير تفسير فلا يرد ان نحو ان احد من المشركين استجارك كثير ولم تقترن الاداة بلا والكلام في حذف الشرط وحده فلا يرد ان خبر المبتدا كثير ولم تقترن الاداة بلا ايضا لان المحذوف الشرط والجواب واما حذف ان والشرط فكثير نحو فالله هو الولي اي ان اراد اولياء بحق فالله هو الولي والمشهور الاقتصار هنا على ان ويقع للمستغيث نقد براذا والشرط ونصر الرضي في باب العطف في الكلام على الفاعلية واما حذف ان والجواب فلم يقع في الكلام واما حذف الشرط والجواب فوقع بعد ان في الضرورة كما قيد بذلك في التسهيل كقوله

قالت بناة العم يا سلمى وان ... فقيرا معدما قالت وان

وذكر في التصريح حذفهما بعد ايما واستشهد عليه وذكر السيرافي ما يقتضي انهما يحذفان بعد ان اختيارا قال يقال لاباية الامير لانه جايز فتقول انيته وان واما حذف الثلاثة فيجوز بعد الاحرف الجوابية كما اذا قيل لك من باتك تكرمه فتقول نعم

تنبيهان الاول قوله اولا ان علم وثانيا ان المعنى فهم نقيض وحاصله اشتراط الدليل على الحذف قال ابن هشام لحذف الجواب شرطان الدليل ومضي الفعل التالي اداة الشرط لفظا نحو ما سلمنا او معنى نحو لين لم تنته لارجمنك ولا يأتي غير ذلك الا ضرورة كقوله ولديك ان موسى يستزلك يزيد وقال الدليل قسمان لفظ ومعنوي واللفظي ثلاثة اقسام متقدم كله نحو انت ظالم ان فعلت متقدم كله بتقدير اتحولين اخرجوا لا يخرجون

معهم متقدم بعضه لفظا وبعضه تقديرا نحو وانا ان شاء الله لمهتدون

وانى بحمد الله اشرف من الجانب الذي بدا نت من بين الجواب ناظر

والمعنوي هو ما يشهد به الحال او قوة الكلام نحو قوله ابن ذكرتهم وقوله سبحانه ان استطعت الاية واقول انما جعلت الجواب محذوفا في المسايل المتقدمة والمذكور دليله لان اداة الشرط صدر الكلام فلا يجوز تقدير شيء من معمولات الشرط ولا قبل الجواب عليها والمانع مستانفة او مبنية على اذي خبر وعوه ومذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين راي زيد والاخفش والمبرد جواز ذلك ومذهب المازني ان الجواب ان كان ماضيا فلا يجوز تقديمه نحو قمت ان قام زيد وقمت ان يقم زيد وان كان مضارعا جاز كذا في الارتشاف ومثل بمنع المازني التركيب مطلقا واذا اجعل المقدم جوابا لاد ليلا عليه الظاهر الاول لانه لا يثبت تقدم الدليل والا لما جعل المقدم جوابا اصلا ولم يتعرضوا في التسهيل لمذهب المازني واستدل لشراحه لصحة مذهب البصريين باوجه منها عدم جزمه وعدم دخول الفاعلية وعطف الشرط عليه نحو اقوم وان لم يقم ومنها انه لو كان مقدما من تاخير لما افترق المعنيان ومما مر قال في التقدير بني الكلام على الجزم بشرط التوقف وفي التاخير بني الكلام من اول على الشرط انتهى وبهذا الاخير يزول ما قاله ابو البقاء تاج الدين الكندي في طلقتك ان دخلت الدار من وقوع الطلاق في الحال وقال انه قول كل من يوثق بعلمه وانتم بذلك للمازني قال لان الفعل الماضي اذا وقع قبل حرف الشرط كان ثابتا وما ثبت لا يجوز ان يوقع في جواب الشرط يعني فلا يكون للشرط جواب ولا دليل ويعمل الماضي عمله وقال في قوله ان دخلت الدار طلقتك الطلاق تعلق بدخول الدار ورد عليه الامام تقي الدين السبكي وقال الطلاق يقع في الاولى عند دخوله الدار لا قبله وفي الثانية لا يقع اصلا الا ان ينوي بقوله طلقتك معجلا انت طالق فحينئذ يقع عند دخول الدار

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

هنا فيه وقال الشاطبي منع الناظم الرفع في هذا الفعل بعد ما اجازه
في المسألة الاولى فدل على انه غير جايز هنا واجازه ابن حزوف مع الواو
خاصة على الحال كانه قال ان تاتني وانت تسالني فلا يقدر الفعل
مع الواو الا بالجملة فلا يقدر وسايلا والناظم لم يرتض هذا بل وافق
مع س والجماعة لكن مضى له في باب الحال جواز وقوع المضارع المثبت
حالا مع الواو على اضمار المبتدا او مخالفة من ذهب الى المنع فما باله
منع ذلك هنا فاقتضاره مع الواو على الوجهين غير سديد اما مع
الفا فلا سبيل اليه **تنبيه** قالوا انما جاز النصب
بعد الجزا لان مضمونه لم يتحقق بكونه فاشبه الواقع بعده الواقع
بعد الاستفهام قال ابن عازي فهو اذن معطوف على مصدر
متوهم وتقدم في الكلام على قوله تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له
كن فيكون انه انما يظهر اذا لم يكن اداة الشرط للمحقق بحسب الاصل
كاذا **قوله** اثر واو او فا في الكافية

ومثل تلوا واو والفا تلوم ... في المذهب الكوفي فاعرف من توهم
والفارسي جزم بعد او يرتفع ... معتذرا احالا وكل قد سمع

وكلامه شامل للمسالتين لكن الشراح لم يذكروا ذلك الا في الثانية
وصرح الاشموني بمنع النصب مع ثم وقال شيخ الاسلام
القياس على الثانية يقتضي الجواز عند الكوفيين وفي الحديث
لا يبولن احدكم في الماء الراكد الذي لا يجري ثم يغتسل منه قال
الناظم في التوضيح يجوز في يغتسل الجزم عطفا على موضع يبولن
والرفع بتقدير ثم هو والنصب باضمار ان واعطائه حكم الواو
والفا ومثله ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم
يدركه الموت فانه قرئ بجزم يدركه ورفعه ونصبه والجزم
هو المشهور اما الرفع والنصب فشاذان قال ابن هشام استفيد
من هذا ان حكم جواب الطلب حكم جواب الشرط والمثال الذي
مثل به فيه نظر لانه مثل بما اعترض بين الشرط والجزا الا بما وقع
بينهما وايضا فالظاهر احد اجوز الرفع في مسالة المعترض والمختبه

وبهما

ومما انتبه واعلم ان النووي ذكر في شرح مسلم ان الرفع هو
الرواية وان الجزم ظاهر وان النصب لا يجوز بعد ان نقله عن شيخه
ابن مالك قال لانه يقتضي ان النهي عن الجمع بينهما دون افراد
احدهما ومعلوم ان قبله احد بل النهي منصب عنه سوا اراد الاغتسال
فيه او منه اهملا واجاب الكرماني وابن دقيق العيد
بانه لا يلزم افادة الاحكام المتعددة بلفظ واحد فكراهة
الجمع مستفادة من هنا والافراد من حديث اخر ونظر الكرماني
بلا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وزاد انه لا يلزم ارادة
التشبيه من جميع الوجوه بل في جواز النصب فقط وتعسف
البيضاوي في شرح المشكاة فجعل يغتسل معطوفا على الصلة
وهو يجري قال الطيبي ولعله امتنع من العطف على يبولن للاختلاف
بين الانشاوي والاخباري انتهى وفيه ان الصحيح جواز ذلك ورد
القرطبي الجزم بانه يكون عطف فعل على فعل والاصل مساواة
الفعلين في النهي عنهما وتاكيد بما فعد ولعل التاكيد في الثاني
دل على عدم العطف وانما اراد الاستيناف تنبيها على ما لحال
وانه قد يحتاج اليه نحو لا يضرب احدكم زوجته ضرب الامة
ثم يضاجعها بالرفع ولم ير واحد الجزم ونقشه في فتح الباري
بما لا يليق في قوله الاصل مساواة الفعلين **قوله** اكتفى
قال ابن هشام بضم التاء والالف تثنية لا اطلاق انتهى وهو
مبني على عود الضمير للواو والفا وطابق وان كان العطف باو لانها
للتنويع ويجوز ان يكون الضمير للفعل فالالف للاطلاق **قوله**
والشرط يعني الخ اعلم ان صور الحذف هنا سبعة ثلاثة
الخيط احادية حذف الاداة والشرط حذف الاداة والجواب
حذف الشرط والجواب وواحد ثلاثي وهو حذف الثلاثة
فاما الاداة وحدها فقال في جمع الجوامع وشرحه لا يجوز حذف
اداة الشرط ولو كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من
الجوازم ولا حذف حروف الجر وجوز بعضهم حذف ان ويرتفع

الألوكة
www.alukah.net

قال ولا يساعده نحوي ولا فقيه وقد قال تقايا حكاية عن
شعيب وقومه قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد
اذ نجانا الله منها وقال قل بئسما يأمركم به ايمانكم ان كنتم
مؤمنين وبئس فعل ماض وقد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون
والظاهر ان الشرط مرتبط في المعنى بما قبله وقال صلى الله عليه
وسلم حيث وخسرت ان لم اعدل واطال في الرد عليه الكندي
ومن جملة كلامه ان الفعل الماضي للانشاء استشهد فتشعر براده به
الماضي المحقق فلا يعلق اصلا ولا يقال لا يصح تعليقه لان ما وقع
لا يعلق وقسم يظهر فيه الانشاء كطلقت فهذا الاظهر فيه قبول
التعليق حتى يعرفه صارف وقسم يعكسه كما في قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء وقول من منع مثلا ان قام محمول على القسم
الاول اذ الاربد امثل وضعه وهو الحالة الغالبة عليه قال
ولده التاج ويدل لهذا ان النحاة تقول ان الماضي وجه شرقته
بان تقدير الجزاء ماضيا فيه مخالفة الاصل بخروج الماضي عن
الظاهر للاستقبال وبخروج الجزاء عن اصله فدل على ان مراده
بالماضي شيء غير المقصود بها الماضي قال الشيخ الامام فتشوق
الكندي بينه وبين القسم الثاني الذي يظهر فيه الانشاء غير
ممنوع ثم يلزمه ذلك في اسم الفاعل اذا قال انت طالق ان دخلت
الدار لان انت طالق جملة اسمية تدل على الثبوت في الحال
وما كان ثابتا لا يعلق كما يصح انا قائم في الحال ان يقول
اسم الفاعل فقد يراد به المستقبل على انا لا نقول ان هذا الماضي
اريد به المستقبل بل اريد به الانشاء الناجز الواقع في الحال
والمعلق هو اثره وهو وقوع الطلاق المنشا بحسب ما انشاه
وهو حكم شرعي يقع عند دخول الدار فالماضي هو التعليق
والايقاع والمعلق هو الطلاق والوقوع ولا شك ان في طلقتك
امرين احدهما التصرف الناجز من الزوج وهو تطليق وايقاع
لا يكن تاخيره والثاني وهو طلاق ووقوع وهو موجز ومعلق

وبهذا

ومن هذا قول لكاضرب زيدا يوم الجمعة ففي اضرب شيئان احدهما
الانشا لانه فعل امر ولا يتاخر وليس يوم الجمعة ظرفا له اذ لو
كان ظرفا لزم تاخيره والثاني المصدر الذي تضمنه وهو المامور
به وبهذا هو المعلق المظروف في يوم الجمعة وقول النحاة ان يوم
الجمعة معمول لاضرب فيه تسمح ومرادهم ما ذكرنا وان لم ينفع
عبارتهم به انتهى سفتناه مع طوله لما فيه من الفوايد النفيسة
من ذلك ان من الانشا ما يصح تعليقه وقد صرح بذلك في رسالة
اعتراض الشرط على الشرط واستنبطه من قوله تعالى واما
مومنة ان وهبت نفسها للنبي اذ اراد النبي ان يستنكحها لان
الاحلال انشا وقد علق وقرره بجوامر من ان الانشا طرفان
احدهما قول المنشي وايقاعه ولا تعليق فيه والثاني اثره
المترتب عليه من الوقوع وهو المعلق فالتعليق للمحل لا للاحلال
لكن لما كان للاحلال طرفان ولا يتم الا بالثاني جعل التعليق فيه
باعتبار ذلك الطرف ثم قال ومن الانشا ما لا يصح تعليقه كالبيع
تعليقا للطرف الاول منه وصيانة عن العذر الثاني
من حذف الجواب كما قال الشاعر من زين له سوء عمله فراه حسنا
وجوز ان يكون التقدير وهبت نفسك عليهم حسرات بدليل فلا
تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله
يضل من يشاء ويهدي من يشاء وانثره في المغنية بحث الالف
وقال في الهوامع فيه نظر من وجهين الاول انه لا يجب ان تكون
من شرطية بل يجوز ان تكون موصولة بل قد يدعى انه اظهر
الثاني ان التقدير الثاني لا يستوي لان الظرف لا يكون جوابا للشرط
فكان الصواب ان يقدر بمتد او يقدر احد على ما مدانه او يبخ او
يسلم او نحو ذلك مما الله اعلم به وقد يستدل لصحة تقديره
بان سر حمة الله قال في ايها نشا لان ما نضه فنشا صلته
لايها ثم بنيت عليه كانك قلت الذي نشا لك وان اعربت الفا
جاز وجزمت نشا ونصبت ايها وان ادخلت الفا قلت ايها نشاء

ذلك لانك اذا اجزت لم يكن الفعل وصلا انتهى بنصه فعلى هذا يجوز
فيما قدره ابن الناظم على اضمار الفا وقد يقال كلام سيبويه يجوز لانه
لا يجيز اضمار الفا الا في الشعر والاشياء اذا قدرت انما تقدر على
الاصل فكان صوابه ان يقدر ثم رأيت كذا ه الله انتهى ويتلخص
ان المنع من كون الظرف لا يكون جوابا لانه في الظاهر ليس جملة
وكذا ان قدر متعلقه وصفا واذا قدر فعلا فهو وان كان جملة
لكن يلزم اضمار الفا وبابه الشعر وبه امراد صاحب المغني في
الباب الخامس لكن في كلامه ايجاز ووقع له نظيره في بحث اللام في
الرد على من اجاز تاتي القسم بلام كي فاعرفه واعلم ان الشارح
عبر بقوله ثمنته كذا ولم يقل جوابه فقيل انه معقود له
ليشمل الخبر والجزاء كما قال نظيره العلامة في تغيير السكاكي بذلك
في مباحث الفصل والوصل ويكون لما ذكر الوجه الاول مثالا لما هو
بصدده ثم العائدة بذكر احتمالاته اخر فيها كلامه لا يبقى في كون
مرموصوله فتدبر والثالث سئل المرادي لحذف الجواب بقوله تعالى
اين ذكر تنزاي نظيره ثم ومثله في المغني في مباحث الحذف من الباب
الخامس وفي البيضاوي وكون جواب الشرط هو المحذوف قول
س ومذهب يونس انه جواب الاستفهام وذلك انه اذا اقترنت
الهمزة على اداة الشرط الذي فعله وفعل جزائه مضارعين
نحو ان تاتني اتك فكما لو لم تدخل الهمزة عند س وذهب يونس
الى انه يبنى على اداة الاستفهام ويتوى به التقديم اذ ذاك ويلزم
ان يكون فعل الشرط اذ ذاك ماضيا فيكون التركيب ان تاتني
اتيك ولا يجوز عنده جزمهما ولا ان يجزم الاول ويرفع الثاني الا
في الشعر ويرد ما ذهب اليه يونس قوله تعالى افان مت فهم
الخالدون لان دخول الفاء ليدل على ان الجواب للشرط قال في الارتشاف
فلو كان الحرف مثل فالقياس جريان الخلاف كالهمزة واجاز الفراء في
الثاني الرفع والجزم واجاز الكسائي دخول الفا وجرى البيضاوي
في اية الانبياء على كلام س وفي اية ال عمران وهي قوله تعالى

افان

افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم على مذهب يونس لانه جعل
الجواب للاستفهام وحكى كونه للشرط بقيل وانعكس حكم
النقل على المرادي سعدي في سورة يس فقال ان جعل الجواب المحذوف
للشرط مذهب يونس الرابع قال الشارح من حذف
الشرط مع ان قوله فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم
فلم تقتلوهم انتهى ولكن الله قتلهم وقد تبع في ذلك الزمخشري
كما في الباب الخامس من المغني قال ويرده ان الجواب المنفي
بلم لا تدخل عليه الفا بيعني والفا ليست جواب شرط محذوف
وانما هي كما قال ابو حيان للربط بين الجمل لانه لما قال فاضربوا
فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان كان امتثال ما امروا به
سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لشتم سننتدبن بالقتل
لان الاقدار عليه والخلق له انما هو لله تعالى ليس للفاعل فيه شيء
لكنه اجرى عادته بخلق عنه عقيب ايجاد القتل واثبته له تعالى الخامس
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم
به ان الجواب محذوف تقديره الستم ظالمين به ليدل ان الله لا يهدي
القوم الظالمين قال في المغني ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون
جوابا الا بالفا او مؤخرة عن الهمزة نحو ان جيئني اي محسن الي وتقدم
على غيرها نحو فكل محسن الي انتهى وفي الرضي في بحث الجوازم ان
الجواب والشرط اذا كان مصدرا بالهمزة الاستفهام لم تدخل
الفا سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لان الهمزة من بين جميع
ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم
الهمزة على اداة الشرط فيقدر بتقدير الهمزة على اداة المستخو
فتولك ان اكرمتك انكرمني كانك قلت ايني اكرمتك قال
تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى ويجوز جعل
كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتم
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة مثل يهلك الا القوم وقال
قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم من اله ويجوز دخول الفا

فيما لعدم عرفانهما قال تعالى قل رايتم ان كنت على بينة من ربي
ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني انتهى وقال السعد عند
قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء الشرط محل بحث وفي التجريد في سورة الانعام ما يخالف كلام
الرضي والمغني عند قوله تعالى ارءيتكم ان اتتكم عذاب الله او اتتكم
الساعة ما قال ابو حيان اطلق حذف فعل الشرط فلم يبين
ان ذلك في ان وحدها او عام في سائر الادوات والاحفظ فعل
الشرط مما حذف وقائله بعد غير ان الا الله انشده في شرح الكافية
بينا نسعى اذ حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله
متى تؤخذ افسر ابلتة عامر ولا بنج الا في العصا يزبد
اى متى تتفقوا تؤخذوا والتي في المغني ان بعضهم جوز زيدا وما يكم
من نعمة ان تكون ما شرطية والاصل ما يكن ثم حذف فعل الشرط
قال والارجح الموصولية انتهى وفي قوله والارجح اسقاط بعجة
قول البعض وميل لما اقتضاه كلام الناظم واعتراض الشمني عليه
بان فعل الشرط لا يحذف الا بعد ان في باب الاشتغال وفيما نفي
بلا غير ظاهر على ان التقييد بالنفي بلا انما شرط للكثرة كما عرفت
السابع لم يقيد واحد في الجواب بكونه جوابا لان كما قيد ابو
حيان والموضح حذف الشرط فافاد ان الجواب يحذف مطلقا بل لا
يتقيد بجواب الشرط المذكور في هذا الباب بخصوصه ليدخل نحو
ولولا فرانا سيرت ولولا فضل الله عليكم ورحمته ونحو ذلك
الثامن قلل ابن هشام في الحواشي كون حذف الجواب اكثر
بان الحذف من الاواخر اكثر من الحذف من الاوايل وان دلالة
السبب على المسبب اقوى من العكس لان الشيء الواحد قد تتعدد
اسبابه واحذف لدى اجتماع شرط وقسم الى الكلام ان
الشرط يحتاج لجواب كذلك القسم يحتاج لما الجواب الا ان جواب
الشرط اما مجزوم لفظا او مجزوم محلا او مقرون بالفا او باذا
المفاجاة فهذه اربعة وجواب القسم اما موكد بان او باللام او بهما

او

او منفي فهذه اربعة ايضا ولم يتعرض الناظم لحكم باب القسم
وهو من الابواب المهمة فما كان ينبغي اخلاء هذا النظم منه والحاصل
ان القسم جملة وترتبط احداهما بالاخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء
وكلتاهما اسمية وفعلية والموكدة هي الاولى والموكدة هي الثانية
وهي المستمرة جوابا فان كانت مثبتة لزمتها اللام او ان فان صدرت
بمضارع مثبت مستقبل وجبت اللام واحدى النونين وقد تنفرد
اللام مع ما قترن بحرف تنفيس ومع ما اريد به الحال ومع معمول
ما قدم معموله وشذ انفراد ها فيما عدا ذلك واذا صدرت
بفعل ماض متصرف فحقها ان يقترن باللام وقد او باللام وربما
او باللام وما يعني ربما وقد يقترن باللام فقط فان كان الماضي
غير متصرف وجب انفراد اللام وكذا اذا تقدم معمول الفعل وقد
يعرى المتصرف لطول الكلام نحو قتل اصحاب الاخدود وقد يقترن
بقد في هذه الحالة كقوله تعالى قد افلح من زكاها واذا افهم
المضارع المثبت قد يقترن بقد او بما او بربما هذا في الجواب المثبت
اما المنفي فلا يتقي الا بما او ان او لا ولا فرق بين الجملة الاسمية
والفعلية الا ان الاسمية اذا انتفيت بلا وقد م الخبر وكان المخبر عنه
معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة اذا عرفت هذا فاذا اجتمع
قسم وشرط استغنى بجواب السابق منهما وجوبا كما يدل عليه
قوله واحذف لان صيغة الامر عند المصنفين للوجوب وقوله
فهو ملتزم وصرح بالوجوب في التوضيح قال الشهاب وينبغي ان
غاية الامر ما يلزم من ذكر جواب كل منهما الاطناب ولا محذور
فيه بل قد يقتضيه المقام فلم سقوه اقول كم من موضع
اوجبوا فيه الحذف ولا يلزم عليه الا الاطناب فيقول والله ان
يقم لاقوم من وان يقم والله اقم هذا ما لم يتقدم عليهما ذو خبر
فان تقدم عليهما فالجواب للشرط مطلقا تقدما وتاخرا واذا
حذف جواب ما تاخر يكون الموخر في نية التاخير عن جواب المتقدم
وجوابه في نية التاخير عن الثاني لانهما جواب او كالجواب واما كان

الاخر على ما ذكرنا ليكون الحذف من الثاني لدلالة الاول وعلى هذا
القول في قولهم ان اكلت ان شربت فانت طالق فانهم واصله
ان اكلت فانت طالق ان شربت واصل هذا ان شربت فان اكلت
فانت طالق قال الله سبحانه فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله
والرسول فهنا قدم جواب الاول ولو اخر عنهما لكان الامر كما ذكرنا
ايضا وهذا ايضا من فروع مسالة تكرار الشروط وقد اهملها الناظم
في هذا النظم ومذهب ابن كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط
الثاني مقيد له وان كان بعطف كقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا
يوتكم اجوركم الاية فالجواب لاولهما وفصل غيره بين العطف
بالواو واو والفا كما في الشروح واستفيد من تمثيله بالاية انه
لا يشترط في مسالة تكرار الشروط كون الاداة ظاهرة لانها ليست
ظاهرة مع وتتقوا فتفطن وقد افردها الجمال ابن هشام
برسالة نفيسة وقال في الحواشي مسالة اذا تكررت الشروط
مثل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر زعم الفرا
انه سال عنها الفقهاء فاختلفوا عليه فقال بعضهم يعتق اذا وقعت
الشروط مترتبة كترتيبها في الذكر وقيل بشرط انعكاس الترتيب
وقيل يعتق مطلقا سواء ترتب او انعكس وقيل يعتق بوقوع اي
شرط كان واختار الفرا انه انما يعتق بوقوع الجميع على عكس
الترتيب ووجهه ان يكون تعبدي حرجوابا في المعنى للاول
فيكون في النية الى جانبه ويكون ذلك جوابا للثاني فيكون في النية
بعده ايضا ويعني بهذا الكلام الدلالة على الجواب كما في انت
طالم ان فعلت لان المتقدم نفسه هو الجواب واما صاحب المذهب
الاول فانه جعل تعبدي حرجوابا للاخير وذلك الشرط وجوابه
جوابا للاول كذلك وهو خطا لان حذف الفا يختص بالضرورة
فلا يجوز ان يخرج عليه الكلام واما من لم يشترط ترتيبها ولا عكسه
فانه يجعل تعبدي حرجوابا للاخير ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط
الاول ويكون الشرط المتوسط قد حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه

وفي هذا ايضا حذف الفا من الشرط الثالث لانه جعله جوابا للاول
وذلك خاص بالضرورة واما من قال انه يعتق بوقوع كل منهما
فانه يجعل جواب كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما بعده عليه
فالتقدير ان اعطيتك فعبدي حران وعدتك فعبدي حران سالتني
فعبدي حر وبرده انه جعل الدليل بعد واعلم ان مذهب
الفرا لا يبقي في نحو ان تزوجتك ان ولدت لي غلاما ان ارضعته
فعبدي حر قال بعضهم فيجيء هنا تقدير الفا في الثاني والثالث
وقلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا يبقي على ما قاله الفرا
انتهى وقد ذكر هذه المسالة في مباحث الحذف من الباب الخامس من مغني
اللبيب ولم يبسط الكلام على الاقوال ولا توجيهها بل اقتصر على انهم
ذكروا ان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه وذكرانهم جعلوا منه قوله
تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد
ان يغويكم وقال وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب
اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو
جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل
ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم
واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك ما قدم الى جانب
الشرط الاول فلا وجه له انتهى وقال في الحواشي من فروع
المسالة ولو لا رجال يومنون الاية فان الصناعة تقتضي انه جواب
للولا وجواب لو محذوف لدلالة جواب المتقدم وقول ابن الشجري
انه تماسد فيه الجواب مسد جوابين غير ظاهر وقال ايضا ليس من
تعارض الشرطين حتى اذا بلغوا النكاح الاية فاما ايتكم مني
هدا الاية وقال في الرسالة التي اشرنا اليها ليس منها وامراة
مومنة ان وهبت نفسها للنبي الاية خلافا لجماعة من النحويين
منهم ابن مالك وجعلها كالاية التي في المغني لانه ضمنها اليها في خلاف
من يذكر وفصل في الحواشي ان بعضهم قال لا عموم فان قلت واما انا

اخللنا لك ثم قال سبحانه ان دمت فليس امراة قضيا ما حللنا ولكنه
ناصما رمستقبل دل عليه الماضي اى وتحل لك امراة قال وهذا عندي يدل
على ان المتقدم ليس الجواب والا لصار مستقبلا لانه حينئذ في حيز اداة
الشرط انتهى وهذا لما يقتضي ان المتقدم ليس جوابا ولا يبقى انه
يجوز ان يكون دليل الجواب وهذا البعض اطلق ان التركيب لا يجوز ومر
في التنبيه الاول عند قوله والشرط يغني ما فيه بلاغ وقال
في تلك الرسالة وليس منها فاما ان كان من المغربين الاية خلافا
لمن استدل بذلك وذلك لانه اقترن جواب الشرط الاول بالفاء
تقديرا لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان كان من المغربين
فجزاوه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وابنيت عنها اما فصارا ما
فان كان فقروا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يليه اداة
الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاء في الامثل للعطف فحقها ان تقع
بين شبيهين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها في باب العطف عن
الشرط حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط فوجب ان يقدم
شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني
لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار
اما ان كان من المغربين فروح فحذفت الفا التي في جواب اما ليلائم
فاء ان فيتخلص ان جواب اما ليس بمحذوف بل مقدم مما بعضه على الفا
فلا اعتراض انتهى وعمدته من ذلك الرد على الامام ابي الحسن
تقي الدين علي السبكي لما افاده كلام ولده التاج في كتاب الاشباه
والنظائر ونصه اعتراض الشرط على الشرط شايع في كلامهم
ولا احتفال بمن منعه من النحاة لان القرآن العزيز ناطق بذلك في آيات
قال الشيخ الامام واضحها فاما ان كان من المغربين فروح وريحان
وجنة نعيم وغلط من تعقب كلام الوالد من مثل هذا العصر في قوله
ان هذه الاية ليست من اعتراض الشرط على الشرط زاعما ان الفا
يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو ان وحينئذ يكون الشرط
الثاني وجوابه كلاما جواب عن الشرط الاول ووجه غلطه انه

لما

لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه
جواب للشرط الاول ودخول الفا غير مسلم له الا ان يكون الشرط
الثاني مع جوابه جوابا للاول وذلك هو محل النزاع بل الصواب
ان الجواب جواب الاول وقد استشهد س رحمه الله على الاعتراض
بهذه الاية بعينها افتراه فيما عليه هذا ولوالد رحمه الله
مصنف في اعتراض الشرط حافل يرتفع عنه هم الزمان سما بيان
حكم الشرط انتهى وقال ابن هشام في بحث اما في كلام النحويين
في مسئل فاما ان كان من المغربين تقديرها بالشرط ودعوى امور
فيها طول ومخالفة للظاهر وعندي ان اما اخلصت لمعنى التفصيل
ولم تنب عن شرط البتة كما ان با اخلصت للتنبيه في بالليت فوهي
عجيبة ذهب استاذنا الامام المطلي كرم الله وجهه
واكرمنا به في الدارين الى اشتراط انفكاك الترتيب في وقوع الحكم
قال الشيخ حمدان في شرح ملتقى البحرين وهو كتاب في الفقه
نقيس هذه المسئالة وقفت في درس شيخنا معوش المغربي التونسي
شيخ الجماعة لما فد من بلاد الروم الى مصر المحروسة واجتمعت
عليه الفضلا من كل جانب من مدرس وطالب الا ما شذ فقال اشتراط
تقدير الثاني على الاول انفرد به الشافعي ولم يذهب اليه احد من
الاصوليين ولا من ائمة اللغة بل كلام العرب طافح بالرد عليه من ذلك
ما قاله الشاعر • ان يستغيثوا بنا ان يذعروا جدوا •
وافزعوا رباب المجلس حتى الشافعية فانتدبت اليه وانا اصغر القوم
اذ ذاك وقلت يا مولانا هذا شاهد للشافعي لان الاستغاثة لا تكون
الا بعد الذعر فانتهرني القوم وقالوا انت ترد على الشيخ وهذا منك
سوء ادب فاطرق الشيخ هنية ثم رفع راسه وقال لهم الحق معه
فرجع القوم وما هذا الا بركة الامام الاعظم وخلاصة الاية
الاكرم والا ما كانت هذه لفتى وسه الحمد والمنة تنبيه
اعلم ان الكلام هنا في غير الشرط الاستثنائي لما هو مر بسياقه
لانه ذكر مسئالة اجتماع الشرط والقسم قبل الكلام على الو ولو لا

الألوكة
www.alukah.net

والمعنى واستغنى عن الثالث وهو امتناع شرطها لاستلزامها
له والا لكانت حرف ايجاب لايجاب وفاتت الشرطية وهو فرض
على افادتها الشرطية وعبارته هنا احسن من عبارته
في بعيته كتبه لان قوله في الكافية والتسهيل حرف يقتضي امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه فيهما نقص التنبيه على افادتها
المضي وزيادة قوله واستلزامه لتاليه فانه مستفاد من ذكر
الشرطية واما قوله في بعض نسخ التسهيل حرف يقتضي امتناع
ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره فيهما عدم التنبيه على المضي
وعدم التنبيه على انها التي عقدت السببية فان ظاهره
ان السببية معقودة بدونها واما قوله سر حرف لما سيقع
لوقوع غيره فناقضة ايضا الدلالة على عدم الوقوع فقيل مستفاد من
كان سيقع فدل على عدم الوقوع قلنا ان صح فهي فاسدة لان
الذي كان سيقع هو الجواب انتهى الرابع اعلم ان لو
تقتضي امتناع شرطها دايما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره
لزم امتناعه والا لم يلزم امتناعه ولا ثبوته قال الشيخ
الامام تقي الدين السبكي في رسالته التي تكلم فيها على لو تتبعت
مواقع الكتاب العزيز والكلام الفصيح فوجدت المستمر فيها انتفاء
الاول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني واما
الثاني فان كان الترتيب بينه وبين الاول مناسبا ولم يخلف
الاول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة كقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وكقول القايل لو حييتني لاكرمتك
لكن المقصود الاعظم من المثال الاول ينفي الشرط رد ايجاب من
ادعاه وفي المثال الثاني ان الموجب لانتفاء الثاني هو انتفاء
الاول لاغير وان لم يكن الترتيب بين الاول والثاني مناسبا
لم يدل على انتفاء الثاني بل على وجوده من باب الاولى كقوله نعم
العبد صهيب لم يخف الله لم يعصه فان المعصية منتفية
عند عدم الخوف فعند الخوف اولى وان كان الترتيب مناسبا ولكن

للاول

للاول عند انتفايه شيء يخلفه مما يقتضي وجود الثاني كقولنا لو
كان انسانا لكان حيوانا فانه عند انتفايه الانسانية قد
يخلفها غيرها مما يقتضي الحيوانية لم تدل على انتفاء الثاني انتهى
ولده التاج الترتيب في نحو لو لم يخف لم يعص مناسبا وزاد في
الاقسام وعبارته في جمع الجوامع ثم ينتفي التالي ان ناسب ولم
يخلف المقدم غيره كلو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لا ان
خلقه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم ينف وناسب
بالاولى كلو لم يخف لم يعص او المساواة كلو لم تكن ربيبتي لما حلت
للرضاع وشرحه الجلال المحلي بما لا مزيد عليه في الايضاح وبين
ان المثال الاخير انقلب عليه سهوا وصوابه ليكون للاول لو
انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب وقال لو قال بدل
المساواة المساوي لكان انسب بنفسيه وهذا مراد شارح
التوضيح وان كانت عبارته لا تفي بالغرض وقد سبكل على بعض
القاصرين ظاهرها فراجعها متاملا قال الشيخ الامام وقد
نظمت ما تلخص لي في لو الامتناعية في ابيات وهي

هذا لو لربط وجوبان ... باول في سابق الازمان
مع انتفاء ذلك المقدم ... حقا بلا ريب ولا توهم
اما الجواب ان يكن مناسبا ... وليس غير شرطه مصاحبا
فاحكم له بالنفي ايضا واعلم ... بان كلا داخل في العدم
او لم يكن مناسبا فواجب ... من باب اولى ذاك حكم لازب
وفي مناسب له اذ يفقد ... مناسب سواه فذا لا يوجد
هذا جواب لو بتقسيم حصل ... ممتنع وواجب وتمتثل
ومعظم المقصود فيما يجيب ... اثباته في كل حال يطلب
مساله نعم الذي لو لم يخف ... لما عصى الله وما اقترف
ومعظم المقصود في الممتنع ... بيان نفي شرطه الذي ادعى
كلو يكن فيهما شريك ... لفسدا فالواحد المليك
او ان ذا النفي حقا اشرا ... في عدم الذي تلا بلا مرا

فلم يحتج الى التقييد وان قيد في التسهيل لان لو ولولا يتعينان لاستقبال
جوابهما تقدما على القسم او تاخرا نحو لولا انه ما اهتديتا ولا يشترط
في القسم ان يكون ملفوظا به بل لو كان مقدرا فكذلك ومنه قوله
تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم مقدر قبل ان وقول
بعضهم لو كان معتمرا اوجبت اللام الوطية تنبيها عليه مردود وكان
دخولها اكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء
مردود بانه مختص بالشعر وقد اطلنا في هذا المقام لكن ببقايس الفوائد
والعذر واضح عند من له رغبة في جمع هذه الفوائد **قوله**
فالشرط هو مطلقا لانه عمدة الكلام المذكور والقسم مسوق لمجرد
التاكيد ومفهومه جواز اعتبار القسم قبل هو كذلك تقدم القسم او
تاخر ومحله اذا تقدم كما لو لم يتقدم والخبر وجواز اعتبار القسم
مذهب ابن عصفور وغيره لكن نص في التسهيل على ان اعتبار الشرط
واجب قال الشهاب والتغيير رجح لابنائي الوجوب **قوله** وربما رجح
بعد قسم الخ قال الشهاب هذا مع قوله السابق فهو ملتزم يحتمل
امرين الاول ان يكون مرضيا له فيكون مفيدا الذات والمعنى هنا ان
فهو ملتزم غالبا والثاني ان لا يكون مرضيا له بل هو حكاية لمذهب
ضعيف فيكون ذاك على الطلاقه ويويده انه ذكره في شرح العمدة
ان ذلك خلاف بالضرورة

فصل لو

اعلم ان لو تاتي على ستة اقسام للعرض وللتقليل وللتمني ومن هذه
لوان لما كرة ولذا نصبت وردة في المغني لما حاصله انه يجوز ان تكون
للعطف على الاسم الخالص وهو كرة ومصدرية قال في المغني ويشهد
لشبتها قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بجذف النون فعطف
تدهنوا بالنصب على ما تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم
دخولها على ان في نحو ما عملت من سوء لو ان بينها وبينه امدا
بعيدا وجوابه ان لو لما دخلت على فعل محذوف مقدر بعده

لو

لو تقديره تود لو ثبت ان بينها واجيب ايضا بانه من باب
توكيد اللفظ بمرادفه على احد فجاجا سبلا وفيه نظر لان توكيد الموصول
قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم
انتهى قال الشهاب وانظر معنى قوله قبل مجيء صلته فان ما بعد
ان انما يصلح لها لا للوفاين صلته لو التي اكدت قبل مجيئها الا ان يقال
التوكيد قبل مجيء الصلة صادق مع عدمها فليحرر انتهى **هذا**
وقال الدماميني الذي يظهر لي ان تدهنوا منصوب باضمار ان
جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها
فهو من باب عطف مصدر على مصدر اخر هذا الذي ينبغي ان يقال
فانه تخريج ماش على القواعد بلا كلفة بخلاف تخريج المعرب يعني ابن
هشام ولكن الشرط وهي قسمان للشرط في المضي وللشرط في المستقبل
وعليهما اقتصر الناظم كذا اطلق عليهما الناظم الشرطية في القسمين
وقال ابو حيان اصحابنا لا يطلقون عليها اداة شرط الا اذا
كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال انتهى ويوافق
الناظم كلام اهل المعاني **قوله** لو حرف شرط في مضي قال الشهاب
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي
في الماضي ظرف للحصولين واما نفس التعليق فهو في الحال وقد
يستشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي الا ان
يراد بالتعليق بيان انه كان معلقا انتهى **تنبيهان**
الاول قال ابن هشام اصل الادوات التي تربط شيئا باخر ان تكون
مستحقة بثلاثة امور احدها ان يكون ما بعدها على خط الوجود
الثاني ان يكون اغلب دخولها على المضارع الثالث ان يكون دخولها
على مختلفي المعنى والفاعل كان يقعد اقعد او الفاعل فقط نحو ان يقم
اقم او المتعلق نحو ان احسنتم احسنتم لانفسكم اي ان احسنتم
لغيركم احسنتم لانفسكم وما خرج عما استحقه الاداة او غلب
عليه بعض ما لها او لزم فيه استحقاق الامال فالاول مثاله
او افانها لما تحقق كونه ارجح والثاني مثاله لو فانها غلب دخولها

على الماضي وقد يتوهم من قول الناظم حرف شرط انها تجزم لما تقدم من قوله فعلين يقتضيهن شرط فقدما والثالث سائله كيف فاعلما لانه خلل الايجاز محدي اللفظ انتهى ورايت بخط الشمس ابن الصايغ سالني الشيخ العلامة شمس الدين ابن القيم الحنبلي عن وجه الشرط في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى وهذه الاية فيها سوالان الاول ما وجه وقوع نفعت شرطا وقاعدة الشرط ان يكون على خطر الوجود لا واجب الوقوع والممتنعة والذكرى ستنفع بها قطعا الثاني ان جواب الشرط المذكور اما مدلول عليه بما قبله من قوله فذكر كما هو مذهب البصريين واما ما تقدمه نفسه كما هو مذهب الكوفيين وايا ما كان فيبقى الامر بالتذكير مقيدا وهو مطلق بدليل قوله فذكر فما انت بنعمة ربك الاية ولو قلنا انه مقيد فما وجه تقييده والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذلك لازم في الشرط فقد رايتنا الشرط واجب الوقوع لقصد ايجاب وقوع الجزا كقوله تعالى ولا تمنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مومنين كما رايناه ممتنعة لقصد عكس ذلك كقوله فادعوا شهداكم من دون الله وما جرى ذلك على بعض النحاة ادعى ان في ذلك لمعنى ادعى ان العامل ان يقول تقع الذكرى في الجملة ثابتة لكنها على خطر الوجود بالنسبة الى المذكر فكان مفعول النفع محذوف اي ان نفعت اي ان نفعت الذكرى من تذكره واما عن السوال الثاني باجوبة منها انا لا نسلم ان الامر بالتذكير مطلق وما ورد من الاطلاق مقيد بهذه الاية ووجه التقييد عدم خلو التذكير عن الفايدة وليس هو كالوعيد للكفار لان المقصود من الوعيد اقامة الحجة انتهى وفضيته جوابه عن السوال الاول بمخالفة ما قاله ابن هشام من ان اذا يكون شرطا على خطر الوجود فان ظاهر كلامه لزوم ذلك ويوافق ما قاله ابن الصايغ من ان ذلك هو الاصل لا لازم كلام اهل المعاني كما لا يخفى على من له ممارسة له وفي المعنى يحتاج ان كلام في هذه الاية

من جهة السوال الثاني واجوبة عنه منها ان ظاهره الشرط ومعناه دنهم واستبعاد الذكرى فهم ومنهم من يوخذ سوالا جوابا للسوال الاول لان تلك القاعدة فيها هو شرط في المعنى فتدبر الثاني قال ابن هشام ايضا جواب لو ان كان جملة فعلية فعلها ماض مثبت فالغالب اقترانه باللام وقد يجرد منها نحو ولو نشا لاريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ونحو لجعلناه حطاما ونحو خافوا عليهم وان كان منفيا فلا يبقى الا ما والغالب تجردها من اللام وقد تقترن بها نحو

لوان بالعلم نغطى ما نعيش به لما ظفرن من الدنيا بنقروف

وقوله

اما والذي لو شا لم يخلق النوى لبين عنك عن عيني لما عبرت من قلبي

فان قيل الجواب للقسم تقدم الناظم انه انما يكون للو ولولا اذا اجامعهما القسم ولا يكون للقسم بحال وان كان مضارعا وجب نفيه بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وقد يحذف الجواب لدليل مذكور متقدم نحو فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به او معنوي نحو ولو ان قرانا سيرت الاية اي لكان هذا القران او دليل متصيد في اللفظ اذا قدرلما امنوا به استدلا بقوله وهم يكفرون بالرحمن انتهى وقد اخل الناظم بجواب لو قال الشاطبي فكان ينبغي ان يزيد مثلا

تجاب بالماضي بلا وبما او بمضارع بلم فذ جزما

وفي المعنى قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب قسم مقدر انتهى ومشى في التسهيل على انها جواب قسم مقدر معمن عن جوابها والتقدير لا يبتغوا الله مثوبة قال الدماميني وهو مخالف لقوله ان لو ولولا لا يستغنيان بجوابهما عن جواب القسم الثالث قال ابن هشام ايضا لو تدل على ثلاثة امور ذكر الناظم اثنين منها صريحا ومما التعليق

كلوا تبتني لكنت تكرم • كرامتي لمن قلاني تعدم •

وتكون لولا تدل على امتناع الجواب مطلقا اعترض ابن الحاجب قوله لو حرف امتناع لامتناع اي يقتضي امتناع جوابها لامتناع شرطها لاقتضائه امتناع الجواب في كل موضع وليس كذلك وكان الشرط سبب والجواب مسبب ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان السبب يتعدد بل الامر بالعكس لانه يلزم من انتفاء السبب انتفاء جميع اسبابه ورد عليه السعد في المختصر والمطول بالاطيل به وقد بينا في حواشي المختصر ما يتعلق بذلك هذا وقيل في تصحيح كلام القوم انهم يريدون انها تقتضي امتناع الجواب المرتب على الشرط لا امتناع الجواب مطلقا فاد قيل لو جاءني اكرمته افادت لو امتناع الاكرام المرتب على المجيء لا امتناع الاكرام مطلقا فهذه استلم العبارة وتطرد في جميع المحال وصححه السم بان المراد انها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط فالمعنى في لو تركه العبد سواله ربه لاعطاه عطاء مساويا لتركه سواله ومودون عطائه بسواله الخامس ذكر الجلال المحلي ان شرط لو يكون مثبتا ومنفيا وتاليها كذلك فالاقسام اربعة وقال بعد التمثيل لما انتفى فيه التالي لكونه ناسب ولم يتخلف المقدم عنه لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اما امثلة بقية الاقسام فنحو لو لم تجبني ما اكرمتك لوجبتني ما اهنتك وقال بعد امثلة ما اثبت ان لم يناف وناسب اما امثلة بقية اقسام بعد القسم فنحو لو اهنت زيدا الا تثني عليك اي فيثني مع عدم الاهانة من باب اولى لو ترك العبد سوال ربه لاعطاه اي فيعطيه مع السوال من باب اولى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ما نفدت كلمات الله اي فانتفد مع انتفا ما ذكر من باب اولى انتهى ولم يذكر امثلة ذلك في المساوي والدون وظاهر كلامه ان لو في جميع تلك الاقسام تقتضي امتناع التالي ومنع المثبت لا انتفائه والمنفي باثباته فتدبر وقال

الشيخ

الشيخ الامام السبكي في الرسالة المشار اليها ما نصه وذكر بدر الدين بن مالك ما ملخصه الموافقة على انها حرف امتناع لامتناع الشرط لا امتناع مطلقا فكذلك لانها نافية الثبوت في نفس الامر ويرد عليه انه اخذ علة الحكم قيدا فيه وان عدم انقياد الكلمات لا يصدق عليه الامتناع بوجه من الوجوه وانه استدل على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وبهذا استدل على امتناع الشرط بامتناع الجواب فلو كان امتناع الجواب لامتناع الشرط مع ذلك لزم الدور قوله ويقل ايلاوها مستقبلا فتكون حينئذ بمنزلة ان ومثل بذا بمنزلة لو اثبته الفراء وجعل منه ولين اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك قال ولهذا جاءت ما في الجواب قال ابن هشام ومعنى هذا ان ما اذا وقعت جواب شرط قرنت بالفا قال ابو البقا وهو بعيد لان ان للمستقبل ولو للماضي واما اللام موطية للقسم وليست لازمة بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن قوله لكن قيل اشار الشيخ الى ان المستدرك محذوف اي وكان حقه ان لا يجوز لكن ورد فقيل قال ابن هشام وهو حسن واقام المسبب مع السبب ومر ورد قوله وبني في الاختصاص بالفعل كان اما لم تعمل مع ان القاعدة ان ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص به لما تقدم وظاهر كلامه انه يليها الفعل مضمرا في الاختيار وكان خلاف مذهب البصريين فانهم نزفوا بين ان ولو في هذا قال ابو حيان وظاهر قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي بدل على جواز لو زيد قام لاكرمته فيكون حجة لمن اجازه لكن تاول بعضهم مما حذف فيه كان واسمها وانتم تاكيد لذلك الاسم المحذوف او الاصل لو كنتم فحذف كان وحدها وانفصل الضمير الذي هو الاسم منها لما حذف العامل قوله لكن لو ان بها قد تقترن بدل على انه ليس فاعلا بثبت مضمرا بل مبتدا كما يقوله س قال ابن هشام لا نص

ليس في المسألة ولكن المشايخ استنبطوه من كلامه واختلفوا
فمنهم من استنبطه من تشبيهه وفوع ان بعد لو بانتصاب
عدوة بعد لدن ولا دليل فيه ومنهم من استنبطه من قوله
رحمه الله ونقول لو انه ذهب لكان خيرا فان سببية على لو كما كانت
سببية على لولا فانا نعلم ان الوافقة بعد لو لا في موضع رفع بالابتداء
باجماع اهل البصرة واستدل للقول بانها فاعل بثبت مقدرا لله
بالاتفاق عليه في لا اكلمه ما ان حرامكانه قال الشهاب وقد
يفرق بان الموصول الحرفي احوج الى الفعل من الشرط انتهى وفيه
نظر **تنبيه** لا يلزم ان يكون خبر ان الوافقة بعد لو
فعلا خلافا للزمخشري فانه اوجب ذلك قال ليكون عوضا عن
الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام قالوا واما يجب كون الخبر فعلا اذا كان مشتقا
لا جامدا وراى ابن مالك قول سيبويه لو ان

لوان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح

قال في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما
مشتقا لا جامدا وهو بينته لما الزمخشري كما لم ينبه لاية
لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما
استدل بالشعر وهي قوله تعالى يود والوا انهم باد ون في الاعراب
وتقتضيه الدما سيجيء بان هذه الاية التي نقح باستقراحها لوفيها
للتمني لا للشرط والكلام في لو الشرطية وقد ذكر المسألة
ابن الحاجب في منظومته فقال

لوانهم باد ون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب

واقول قد يدعى ان لو التي للتمني شرطية اشربت معنى التمني
كما نقله في المغني عن بعضهم وصححه ابو حيان في الارتشاف
وذلك لانهم جمعوا لما بين جوابين جواب مضوب بعد الفا وجواب
باللام كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنابب اي ربع

بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقا من تحت القبور

فلعله يختار مذا القول فتنجه على مختاره خصوصا وكلام الزمخشري
في المفصل يميل اليه وحينئذ فقول ابن الحاجب ليس من ذا الباب
اي باب لو الشرطية ممنوع عنده مذا وكلامه في المغني يشعر بان هذا
الحكم ثابت للو في جميع احوالها لانه بعد ان ذكر اقسامها قال
وهنا مسايل احداها ان لو الحرفية لم يقيد في تلك المسايل
بفسر وقال في التوضيح وتختص لو مطلقا بالفعل وان كان لم يذكر
فيه النحاة للتمني ثم قال وتلي لو كثيرا ان وصلتها فهذه المسألة
عنده غير خاصة بالشرطية ويرجع النزاع بينه وبين ابن الحاجب
في اثبات ذلك ويصير توجيه صحيحا في هذا بيت وبهذا ظاهر كلامه
في المغني والتوضيح ان لو في يود والوانهم باد ون مصدرية
لو فوقها بعد يود واوحينئذ يرد انه اذا اوى المصدرية ان كيف
يقول سيبويه مع موافقته في ما ان الحرامكانه على انها فاعل

أما ولو لا ولو ما

قوله اما كهما يك من بيت اعلم ان اما بفتح الهمزة وتشديد
الميم حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا اما الشرط فبدليل
لزوم الفا بعدها غالبا واما لزمت بعدها ولم تلزم بعد غيرها
من الشروط لما بانى قال ابو حيان قال بعض اصحابنا لو كانت
شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما انا فعالم
فهو عالم ذكرته او لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيامه
عمرو موقوف على قيام زيد واجيب بانه قد يجي الشرط
على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا مت فهذا ابي
وقوله

فمن يك اسيا بالمدينة رحله فاني وقياريها لغريب

لكن يحرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب الاخرى
ان المعنى من يك ذا بث فاني لا احسده وسبب ذلك ان لي بيتا

وكذلك ان يكن احد من اهل المدينة فانا لاغبطه فاني غريب
وقولهم ان عالما فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما فذكرك حق لانه عالم
ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره انتهى ويقع في بعض العبارات
انها حرف متضمن معنى الشرط والمعهود في تضمن المعاني الجزئية
انما هو الاسماء واما حرف ملازم للشرط اعني عقد السببية ان
والسببية فالظاهر انها موضوعة له اصالة وتفسيرها مهما
يكن من شيء وقع في كلام س وقدرها غيره في اما زيد فمنطلق
بان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق وعلى كل فهي نائبة
عن اداة شرط وجملته وبه صرح في التوضيح وسيجيء قول سر
نائبة عن اداة شرط وفعله اذ من المعلوم ان الفعل له فاعل
وفي التصريح في الديباجة انها نائبة عن الفعل وحده وشيء في كلام
س عام يراد به خاص وسيوافيك جوابها فاذا قلت
اما زيد فمنطلق فالمعنى انه لا يمنعه عن الانطلاق شيء ومن هنا
افادت التوكيد بخلاف زيد قايم اذ لا يفيد انه لا يمنعه شيء وقيل
افادته لانه علق على محقق وهو وجود شيء والمحقق والمعلق على
المحقق محقق فهو دعوى بدليل بخلاف زيد قايم فانه دعوى
مجردة وكان تامة وفاعلها اما من شيء على ان من زايدة على قول
الى على واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس ويشكل
عليه انه لم يجر على جنس بعينه كذا قاله الدماميني قال الشهاب
واقول المقصود من البيان هنا التعميم ورفع ارادة نوع بعينه
قاله شيخنا الشريف انتهى وقد يجاب بما مر من ان المراد
شيء خاص فتدبر وقال ابن هشام الذي اراه انهم لا يريدون
ان اما بهذا اللفظ الذي هو مهما لك من شيء سهوا وانما
هذا كناية وعبارة عن الشيء وكنهم لما فسروها من حيث هي
لا باعتبار مقام خاص جاءوا بهذه العبارة على هذا الوجه ليشتمل
على تفسيرها في كل موضع اشتمالا على طريقة الاجمال ويكون تفسيرها
في كل موضع بحسب ما يقتضيه الحال فتبصر في نحو فاما ان كان

من المقربين الامثل في التقدير مهما يكن من وفاة فان كان الخ لان
المتوفى لا يخرج عن هذه الاقسام واذا قيل اما بعد فكانه قيل
مهما اذكر الحمد او مهما يكن من ذكر الحمد **تنبيه** قال
ابن الشجري ولما تنزلت منزلة الفعل نصبت ولكن لم تنصب
المفعول وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق
واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الجر في نحو اما في الدار
فزيد قايم واما لم يجز ان يعمل ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبله خلافا للمبرد انتهى وما قاله المبرد نقله عن س ووجهه
ان اما وضعت على ان يتقدم شيء مما في حيز جوابها على الفاء اصلا للفظ
وسمع اما العبد فذو اعتبد بالنصب واما فريشيا فانا افضلها قال
في المغني وفيه دليل عندي على امور احدها انه لا يلزم ان يقدر مهما
يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير مهما ذكرت
والثاني ان اما لبيست عاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث
انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف **فوله** وفا
لتلوها وجوبا الفا قال ابو حيان هذه الفاجاءت في اللفظ خارجة عن
قياسها لانها لم تجيء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله
قال وتعليل المص لزوم الفا تاويلها بمهما يك من شيء ليس بجيد
لان جواب مهما يك من شيء لا يلزم فيه الفا اذا كان صالحا لاداة الشرط
اولم يكن الا ترى انه يجوز مهما يكن من شيء لا اباك به فلم يمتنع ذلك
في اما بل يجب ذكر الفا فتقول اما كذا فلم اباك به فدل ذلك على ان
دخول الفا ووجوبها ليس لاجل ان اولت بمهما يكن انتهى قال
الشهاب اقول انما لزمت الفا مع اما دون مهما لان اما لما كانت دالة
على الشرط بانابتها عن مهما يكن ضعفت فاحتاجت للزوم الفا لتدل على
الشرطية بخلاف مهما فان دلالتها على الشرطية بالاصالة قال اراد بقوله
تعليل المص ان قوله هنا وفا لتلوها الخ معلل بقوله اما كهما فلا نسلم
ان هذا تعليل بل قوله وفا كالاستدراك على قوله اما كهما لان التشبيه
يفهم عدم لزوم الفا فليتامل واما لم تجعل الفا عاطفة لان الخبر لا يعطف

على مبتدا به والزايدة لعدم صحة الاستغنا عنها قال ابن الصايغ
لايمتنع ان يكون زايدة وقد لزمت من بين هذا الامتناع كم من زايد
يلزم كالباء في احد في صيغة التعجب وهي افعل به قال الشمني
اقول صحة الاستغنا عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد
منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزايد كهو مع عدمه وهذا
هو معنى قولهم الزايد دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من
صحة الاستغنا عن الزايد جواز حذفه حتى يقال ان الزايد قد
يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغنا
هنا الا جواز الحذف تنبيهان الاول قال المرادي ن
والاشموني يوخذ من قوله لتلوتلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفا اكثر
من اسم واحد وقالا لا يفصل بين اما والفا الا بواحد من امور ستة
ذكرها منها جملة الشرط وذلك اذا كان جواب اما شطرا نحو فاما
ان كان من المقربين والخبر نحو اما في الدار فزيد قال الشهاب
كان جملة الشرط في معنى الاسم الواحد لعدم استقلالها فلا يشكل
على ما تقدم انه لا يجوز ان يتقدم على الفا اكثر من اسم واحد وكذا
يقال في الجار والمجرور انتهى اقول ينبغي في هذا المحل تقدير
متعلق المجرور وصفا وقالا ايضا لا يفصل بين اما والفا بجملة ثامنة
الا اذا كانت دعائية بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك
الله فالامر كذا قال الشهاب رحمه الله وبوجه معنى اشتراط
تقدم الفاصل بان اما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه
ان الدعائية لا تختص بالفعلية انتهى اقول والفصل بالدعائية
خارج عن الامور الستة واعلم ان الشم ذكر انه لما قدم الشرط
في فاما ان كان من المقربين التقى فان حذفت الثانية منهما حملا
على التطابر وحاصله ان الكلام يقتضي فاين احدا هما في جواب اما
والاخرى في جواب ان ومعلوم ان الفا في فاما خارجة عنهما وقوله
لما قدم الشرط اى وهو ان كان من المقربين على الفا الداخلة
على ان وقوله التقى فان اى الفا الداخلة على ان والفا الداخلة

على

على روح فتدبر وقوله حملا على التطابر دليل لان المحذوف الثانية
وبيانه ان حذف جواب غيرا ما اكثر وفي دليل اخر وهو عدم
الاجحاف بحذف شرط اما وجوابها وثالث وبيانه اذا تلاقى شرطان
كان الجواب لسابقهما ليستدل بمتقدم على متاخر قاله الشهاب
وقد عرفت ما في ذلك مما مر من النزاع في كون هذه الاية من اعتراض
الشرط على الشرط والحاصل انه اجتمع فيها شرطان ومثل اعتراض
احدهما على الاخر الثاني قال الشاطبي من الضروري ان يزيد
بين البيتين مثلا وتلوها جاز الجواب قدما للفصل والافعال لن تقدما
قوله وحذف ذي الفا الى اخره لما التزموا معها ان يطوا
ذكر الجملة الشرطية التزموا ان ينشروا ذكر الجملة الجوابية
ليلا يجحفوا بالكلام مرتين بحذف كلتا الجملتين واجازوا الحذف
في مسئلة القول لانه في باب الحذف نظير الظرف في باب الفضل
وانما شرطوا بقاء المحكية لتكون سادة في اللفظ مسده وزوال
الفا استغنا حالا لوجود رابط بغير مرتبط وربما حذفوا الفا في غير
ذلك شذوذا نحو اما بعد ما بال رجال كذا قال ابن هشام
وقد يدعى ان التقدير فاقول ما بال رجال فيكون مما دخلت على قول
فالاولى ان يمثل بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني انظر
اليه اذ ينحدر من الوادي وقول عايشة رضي الله عنها واما
الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا اوضرورة نحو فاما
القتال لا قتال لديكم والذي قد شمعهم على ذلك انهم قدما قولها
قد تحذف وجوبا اذا حذفوا القول فاستنبطوا بذلك لحذفها
جوازا اذا لم يكن قول ومع ذلك فلم يطردوه قوله لولا ولوما
يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا بعني انهما اذا دلا على
امتناع الشي لوجود غيره اقتضيا مبتدا اخبره محذوف وجوبا
على ما مر في باب المبتدا فقوله امتناع مفعول عقدا وقوله
بوجود متعلق بعقدا وعبارة التسهيل بوجوب ومراده الثبوت
فافاد ان لو تدل على امتناع الثاني لوجود غيره اقتضيا مبتدا

الاول نحو لولا علي لهلك عمر وقال في المغني واما قوله عليه
الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك
عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر انتهى
واما قول امامنا وسيدنا الاستاذ المطلبي رضي الله عنه وعنا به

ولا الشعر بالعلما يزري ... لكنت اليوم اشعر من لبيد

واسجع في الوغا من ليث غاب ... الابيات قالوا في قوله واسجع
يعني سمع لا عطفة فلا يرد ان قوله واسجع الخ يقتضي ان ذلك يزري
بالعلم لان ذلك الاقتضاء مبني على انه يعطف على اشعر الداخل
في جواب لو لا المقتضية لامتناعه بقي ان في قوله يزري ذكر
الخبر فما الذي يقال ذلك مبني على ان الخبر الخاص يذكر او يخرج
على ما قيل في ولو لا العمد يمسكه لسالا مما مر في باب المبتدا
وفي كتاب وصف المباني وتكون لو لا حرف امتناع لوجود كذا قالوا
والحق ان ذلك خاص بما اذا دخلت على موجبتين فامتناع المنفيتين
انما هو لوجود لنحو لو لا عدم قيام زيد لما احسن اليك
واما امتناع الموجبة والمنفية فلوجود لنحو لو لا زيد لما احسن
اليك ومع العكس امتناع لامتناع نحو لو لا عدم زيد لاحسنت
اليك كذا لحظ ابن هشام في الحواشي والقياس ان يقول مع
المنفيتين لوجود وامتناع هذا وما تقدم عن الجلال
المحلي لو يقتضي انها امتناع لوجود مطلق والممتنع اما وجود امر
او نفيه والموجود كذلك فتدبر وافاد ان المرفوع بعدهما فاعل
بفعل محذوف لانهما لا يقعان مضمرا اذ ليس في الكلام حرف يرفع
ولا ينصب ولا حرف التزم بعده اضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم
عدم النظير مع وجود ما له نظير وايضا فان المبتدا اصل
المرفوعات فاي موضع وجد فيه مرفوع محتمل للابتدا وغيره
فالابتدا به اولى وايضا فاذا حكم بالابتدا على الاسم الواقع بعد
لو لا كان المحذوف من الجملة سوى واذا حكم بنيابته كان المحذوف

منها

منها مقدما والاخر بالحذف او بما من الاوائل تنبيه
قال الدماميني قال ابن هشام جواب لو لا كجواب لو لكن يقترن
جواب لو لا بالفاء كقوله

لو لا الاله ولو لا حق طاعته ... لقد شربت دما اخالص النعل

قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد يقترن بالفاء كقوله
لو شيت قد نفع الفؤاد مشيتها ... نذر الحوائم لا يجدن غليلا

وموضع ذلك ان اقتران جواب لو لا بها شاذ ايضا الا ان يريد ان
جواب لو لا سمع مقرونا بالفاء مع اللام ويدونها واما جواب لو
فانما سمع بقد بدون اللام واما معها فلا هذا الذي وجه قوله
واولينها الفعلا قال الاشموني اي المضارع او ما في تاويله
قال الشهاب مقتضاه ان الماضي يقع للتخصيص ويكون
بمعنى المضارع اي للاستقبال وقد ذكر ابن الحاجب ما حاصله انه
لا يكون الا للتنديم اقول وقد قال الاشموني بعد ذلك ترد هذه
الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي او ما في تاويله ولم
يذكر في التسهيل من حروف التحضيض الا بالتخفيف ولكن عد صاحب
المغني في معانيها وقال فيه ان المعربين يقولون فيها حرف استفتاح
فيبينون مكانها ويهملون معناها انتهى وظاهر كلامه ان التنبيه
والاستفتاح متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر وفي شرح ن
التسهيل للناظم الاكثر ان تكون للاستفتاح سواء قصد مع ذلك
تنبيه او لم يقصد وقال ابن جني في الخصائص في بحث خلع الادلة
قولنا الافذكان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم
الا هذه فيها شيآن التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جامعتها با
حصلت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان معها لياد وبها
وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا قوله وقد يليها اسم
بفعل مضمر على نحو هلا زيدا ضربته فيكون ذلك من باب الاشتغال
وتشبه مثلة بقية الادوات وقوله او ظاهر موخر اي او بفعل
ظاهر متاخر نحو هلا زيدا ضرب فيكون مفعولا لذلك الفعل

المتاخر واختلف في نحو قوله الا رجلا اجزاه الله خيرا بدل على محصلة
تنبيه فقال الخليل رجلا مفعول بفعل محذوف دل عليه المعنى
والتقدير الا تر ورئي رجلا هذه صفته وقيل بفعل محذوف على
شريطة التفسير اي الا اجز الله رجلا اجزاه خيرا والا على هذا
للتنبيه وقال يونس لا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول
الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار
اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان ندعو لرجل على هذه الصفة
وانما قصده طلبه وتضعيف ابن الحاجب له بان بدل صفة
لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية مردود
بقوله تعالى ان امرء هلك ليس له ولد ثم الفصل لازم وان لم
تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية كذا في المغني
في بحث لا وقال في الجملة العاشرة من الباب الخامس ان من
التخريج على خلاف الظاهر قول الخليل مع امكان الاشتغال
وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور ثم قال ويجاب عن هذا
بثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال
ان يكون قابلا للرفع بالابتدا ويجاب بان النكرة هنا موصوفة
بقوله بدل على محصلة تنبيه وذكر الامر الثاني الذي نقله في بحث
الا عن ابن الحاجب واجاب عنه بما رد به كلامه في بحث الا ن
والثالث وهو ما علل به الاولوية في بحث الا من قوله لانه لم يرد

الاخبار بالذي والالف واللام

بعضهم يسميه باب التمييز وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار
لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة
الممتحن فالاول كقولك الذي قام زيد رد اعلى من قال قام عمرو
وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو اقوى
مما فيه اسناد واحد والثالث كقول واصف ناقة صالح

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

كذا قال ابن غازي وكون هذا في صفة ناقة صالح رده السعد
ورد القول بانه وصف عيسى وقال انه في صفة المعاد
الجسماني كما دل عليه سياق الكلام والبيت لابي العلا المعري
وهو عند جمهور اهل السنة ملحد وقال ابن دقيق العيد
هذا البيت مما يقضي عليه بالحيرة والرابع من قصد التمادة قال
ابن غازي وجمعها للحفظ ان تقول

قصد اختصاص او تقوي الحكم او تشويقا او سر ابدا الباب عنوا

والباء بالذي بالسببية لا التعدية لدخولها على المخبر عنه
لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا الاخبار اي الاخبار عن
الشيء بسبب التعبير عنه بالذي ويجوز كون الباء للالة والاستعانة
اي الاخبار عنه بالية التعبير عنه بذلك كما قال ابن الحاجب
وعبارته وقولهم بالذي الباقيه بمعنى الاستعانة كقولهم
كتبته بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول
قوله ما قيل اخبر عنه بالذي فذ عرفت قريبا ان ظاهر هذا
غير مراد وقد اشار له الناظم بقوله خبر عن الذي وانه مؤول
مما علمته وقال في التصريح من جملة التاويل انه على القلب وان عن
بمعنى الباء انتهى وكان عليه ان يقول والباء بمعنى عن ثم ظاهر كلامه
ان كون عن بمعنى الباء من تتمة القلب وكلام غيره يقتضي انهما
جوابان قال ابن جماعة بعد ان ذكر ان ظاهر الكلام مشكل
اختلف النحاة في الجواب فمنهم من قال هو على القلب وكان الاصل
زيد الذي قام في جواب من قال اخبر عن زيد بالذي لكنهم
قلبوا لما فهموا المراد او يكون مرادهم باخبرهن زيد بالذي اخبر
عن الذي بزيد ومنهم من قال هذا من وضع حرف موضع حرف
فوضع عن موضع الباء ووضع الباء موضع عن والعرب تفعل
ذلك قال الله تعالى فاسال به خبيرا اي عنه ومن كلام العرب
رميت عن القوس بسهم وبالقوس قوله حلف معطى
التكملة قال الله اي الذي كان من تكميل الكلام قبل تركيب الاخبار

الحر وذكر الموضح انه يشترط للمخبر عنه سبعة شروط وكذا الشرط لكن
الموضح جعل كونه جملة جزءا وعدم كونه في احدى جملتين ○
مستقلتين شرطتين والشرح جعلهما شرطا واحدا واتفقا على زيادة
اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد فيما جاءني احد
لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب وهو
ممتنع عند الجمهور وعما امتناعه عندهم اذا وقع احد بعد ايجاب يراد
به العموم كالمثال المذكور والا فلا امتناع نحو قل هو الله احد كذا نقله
الشهاب عن حاشية شيخ الاسلام وفي المطول في بحث تقديم
المسند اليه ان ائمة اللغة ذكروا ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل وذكر المختار اي ان الذي
همزته لا تكون بدلا من الواو وهو الذي يكون همزة الفاء قال
وقد يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا يعني
لا مع كل ولا بدونها انتهى وفي شرح التوضيح في باب اسما الافعال
كلام يتعلق باحد عن ابن هشام وفي الاشموني في باب الاعلال ما حاصله
ان احدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد والمستعمل
في قل هو الله احد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا وعلى زيادة الا
يكون في احدى جملتين مستقلتين ليس في احد انما ضمير ولا بين
الجملتين عطف بالفا بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين
او مستقلتين بينهما ما ذكر ومن المستقلتين اللتين في الاخرى منهما
متميز المتنازع فيهما نحو ضربني وضربت زيدا فتخبر عن زيد نحو الذي
ضربني وضربته زيد قال الشهاب بل يمتنع الاخبار عن اليا من
ضربني والتا من ضربت لانه لو اخبر عن الاول مثل الذي ضربه
وضربت زيدا انا فيلزم عطف ما ليس صلة على الصلة بغير الفا
او عن الثاني مثل الذي ضربني وضربت زيدا انا فيلزم العكس
او لا يمتنع الاخبار فيهما لان الثاني فوالذي ضربه وضربت زيدا
انا واليا في الذي ضربني الخ الموصول في المعنى فعائدة الاشراف
على احد انا الذي تمنعني اياه جهدة وليس بهذا خلاف قول الجمهور

ان

ان خلف المخبر عنه يجب ان يكون غائبا مطلقا لان اليا والتا ليس خلفا
اذ لم يخبر عنهما وقد يقال يمتنع ذلك لانه لا فائدة في الخبر بالنسبة
للمعطوف في الاول لافادته ما يفيده من نسبة الضرب للمتكلم والمعطوف
عليه في الثاني كذلك وقد علم وابد لك منع الجمهور كون الخلف
من ضمير المخاطب والمتكلم مخاطبا ومتكلما ويحتمل ان يقال
في الاخبار عن اليا الذي ضربه وضرب زيدا انا فتاتي بدل كل من اليا
والتا بضمير الغائب لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا عن
التا وعلى هذا فلا اشكال فليراجع ويحرر واقول الوجه انه
لا وجه للنسق الاول من السؤال لانهم نصوا على ان شرط العائد الى
الموصول ان يكون بلفظ الغيبة خلافا لبعضهم وفي التصريح التصريح
بالاخبار عن اليا والتا في هذا التركيب لكن بال ولا فرق الا في احكام
معلومة ويحتمل منه انه على طريق الاخفش بتعين الاحتمال الاول
الذي ابداه الشهاب الا انه لا يدان يقدم المتنازع فيه ويجعل
معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني فيقال الذي ضربه زيد
وضرب زيدا انا والمسألة في الارتشاف وفيه مخالفة للتصريح ٠
فليراجع وزاد الله تعالى ابيه في التسهيل جواز استعمال مرفوعا
كلته افتقر على انه يخرج به ما لازم النصب ونقله الموضح في الحواشي
وقال فلا يخبر عما لزم الرفع كاين الله وعمر الله او النصب كسبحان
الله وبعدات بين او الجر كالكلاع من ذي الكلاع ونظر بعضهم
في الاحتراز عما لازم الرفع لكن قد يوجه بانه لما لزم قالوا احدا
وهو الرفع على وجه مخصوص كان غير منصرف والاخبار به هنا
يخرجه عن ذلك قال ومذا الاخير يخرج بالشروط الاول يعني امكان
استفادة المعنى عنه لانه جعل ذلك اول الشروط قال الموضح
بعد نقله في الحواشي فلا يخبر عن احد جزئي العلم المضاف كامرء
من امرء القيس وبعل من بعلبك فيبقى اعرابه اعراب المضاف اما
من جعل مركبا تركيب المزج فهذا البعد ولا يحسن الاحتراز عنه
لانه كالرأي من زيد وانظر لم ترك الموضح شرط جواز الرفع واما

انتهى والاولى الذي به تكميل الاخبار باسقاط قبل اذ يقول
بدل قيل بعد لانه حينئذ صار حزا عملة واما قيله فقد يكون
فضلة وبذلك عبر في التوضيح ووقع في كلامه انك تقول في
الاخبار عن رغبة حبيت رغبة فيك الذي حبيت له رغبة تقرن
بمن ما كان مفعولا له باللام لان الضمائر ترد الاشياء الى
اصولها انتهى وعلل ابن ابي الربيع مجيء اللام بان شرط المنصوب
على المفعول له ان يكون مصدرا مسدا واعترض على السراب ان
الاولى لها لتحصل المطابقة الاتية قال الشهاب فكان ينبغي
حينئذ اعلى ما مال ان يقول انما حببت لها والاحبب عبر السراب بالذي
صح له تذكير الضمير وقد يجاب بان الشارح اشار بهذا
التقدير الى انه لا يشترط المطابقة اذا كان الخبر مصدرا اخذا
مما ذكره الرضي في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ ما نصه ان قيل
لم لم يقل لفظة ليطابق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب
انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو
هذه الدار مكان طيب وزيد سمة نجيبة وقوله لفظ معناه
ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ كما ذكرنا الا ان اصله
مصدر ويعتبر الاصل في مسئلة نحو امرا ان صوم ورجلا ان صوم
ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع انتهى فقوله اما في الجوامد
الى اخره مع تمثيله ايضا بالاخبار بالموت عن المذكر كما في المثال
الثاني يفيد جواز الاخبار بالمصدر الموث بالتاء عن المذكر كما
فيما نحن فيه فليتامل وعلى هذا يصح الاخبار عن الرسالة
في المثال الاتي بقولك الذي بلغته الزيدان العمرين رسالة
فليتامل فقد يوخذ من ذلك ان الاولى ما قاله الشراب فتبه
فائدة قد يغفل عنها تنبيه استفيد من النظم
فوائد ذكرها المرادي منها ان الضمير الذي يخلف الاسم
المتاخر لابد من مطابقته للموصول لانه عايده ويلزم كونه
غائبا

غائبا لانه عايد لغايب لان الموصول في حكم الغايب ولو خلف ضمير
غايبا متكلم او مخاطب واجاز بعضهم جعله مطابقا للمخبر به في الخطاب
فتقول في الاخبار عن التاء ضربت الذي ضربت انت لان الذي
هو انت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قمت وفرق
بانه يلزم هنا ان تكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا
بخلافه هناك واعلم انه يجيء بخلاف هناك امور اخر غير ما يفهم
من كلام الناظم والمراد منها انه لو كان الاخبار عن زيد من جاءني زيد
وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر او الفصل بينه وبين المعطوف
عليه ليصح العطف تقول الذي جاءا هو وعمرو وزيد فلفظ هو تاكيد
للفاعل المستتر الذي هو خلف ومنها لو كان الاخبار عن زيد
في مررت بزيد وعمرو واحتيج الى اعادة الجار في المعطوف على
الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير تقول الذي مررت
به وبعمرو زيد وهكذا فتامل قوله نحو الذي ضربته الى اخره
في الاشموني لو قيل لك اخبر عن ابوك من قولك زيد ابوك قلت
الذي هو زيد ابوك قال الشهاب بدلا اخر لفظ هو ليكون موضع
المخبر عنه قوله وبالذي الى اخره قال الشارح اذا كان المخبر
عنه في هذا الباب مثنى او مجموعا على احد اومونثا جيء بالموصول
على وفقه لوجوب مطابقة المبتدا اخره وقوله على احده او مونثا
قال ابن هشام غلط لاوجب له انتهى اي لانه يوهم التقييد بالجمع
المذكور وليس كذلك وقوله جيء بالموصول على وفقه اي ولو باعتبار
كونه على وفق ما يخدم معه في المعنى فلا يشكل قوله السابق الذي
حبيت له رغبة وذكر انه لا يتصور فيه اقسام يصلح لما اشار اليه
الناظم وهو بلغ الزيدان العمرين رسالة ومن جملة ذلك انه اذا
اخبر عن الرسالة قيل التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وانما قدر
الضمير في بلغها عن موضع ما اخبر عنه لانه امكن اتصاله فلا يفصل
تنبيه كلام الناظم لا يفيد جواز الاخبار بالتنين
والاثنين ويفيده قول الموضح بالذي ونحوه قوله فيقول تاخير

www.alukah.net

شرط امكان استفادة المعنى فلعله تركه كالشارح لانه معلوم
ان الكلام لابد فيه من العايدة هذا وقالوا خرج بقبول
التاخير الاسماء الاستفهام ونحوها مما لايقبل التاخير قال
الشهاب هلا اخرعنه وقدم لاجل صدريته كما تقدم الخبر في اين
زيد وقد قيل بذلك هنا الان يقال اراد واكون باب الاخبار
على طريقة واحدة من تاخير الخبر دايما **تنبيه** عد
الوضح مما لزم الصدر ضمير الشان وقال ابن جماعة ان القول
بذلك فيه ممنوع لانه يقتضي ان العوامل لاتتقدم عليه وقد
قالوا في قوله تعالى اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير
شان وفي قوله ان الحمد لله رب اسمها ضمير شان **قوله**
وتعريف نبه الشاطبي على انه لاحاجة لهذا الشرط والذي قبله
لانه يغني عنهما قبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج
به **قوله** كذا الغني عنه باجنبي قال الشارح فلا يخبر عن ضمير
عايد الى اسم في الجملة كالهاء من نحو زيد ضربته ومن نحو زيد
ضرب غلامه لانه لو اخبر عنها لخلتها سلبا في العود لما كانت
تعود اليه فيلزم ما يفيد الموصول بلا عايد واما عود ضمير
واحد الى شيئين انتهى وقوله فلا يخبر عن ضمير قاصر واعم منه
قوله عنه عن عايد سواء كان ضميرا او غيره كاسم الاشارة
نحو زيد ضربت ذلك ومنه ولباس التقوى ذلك خير هذا
ومما ذكره من التعليل يقتضي انه لايجوز الاخبار عن ضمير ضرب
من زيد ضرب جاريته وعن الضمير المنفصل بالجارية لانه
يصدق على كل من الضميرين انه عايد الى الاسم في الجملة وانه
يستحق ان يعود بعد الاخبار على ما كان عايدا عليه قبل الاخبار
لانه خلفه ولكنه اجاز اخر الباب الاخبار عن الضمير في ضرب
من قولنا زيد ضرب جاريته وقول المتن كذا الغني عنه باجنبي
يقتضي انه يجوز الاخبار عن ذينك الضميرين لان كلا منهما يصح
الاستغناء عنه باجنبي الا ترى انه لو قيل زيد ضرب جاريته

عمرو

عمرو مع ذلك ففي هذا مسالة تعارض فيها كلام الشارح وكلام
لان كلام الشارح اقتضى انه لايخبر عن ضمير يطلبه بالعود شيان
ووالده عن ضمير لايخلفه اجنبي ومتى لو قال انسان زيد عالم
فقال قايل لغنيته فلو اخبر بالضمير المنصوب فقيل الذي لغنيته
هو لم يعد الضمير الا على الذي ونقل في الارتشاف خلافا
فيها وقال تكتة هل شرط هذا الضمير ان لايكون عايدا على شيء
قبله او شرطه ان لايكون رابطا فلو كان في الكلام رابطان نحو
زيد ضربته في داره جاز **تنبيه** قال الشهاب
قضية هذا الشرط امتناع الاخبار عن الضمير في قايم من زيد
قايم اذ لايستغنى عنه بالاجنبي لايجوز زيد قايم عمرو
فليتامل **قوله** او بضمير قال الشارح فلا يخبر عن موصوف
دون صفته الا خرما بينه وبين قياسه فلا يخبر عن موصول
دون صلته قال ابن الخباز اذا قيل لك اخبر لي عن الذي الاول
من قولك الذي قام الذي ابوه عاقل فانك تقول الذي هو
الذي هو ابوه عاقل الذي قام فتوخر الموصول مع صلته لانهما
اسم واحد لانك لاحد منهما عن الاخر هنا في مكان الموصول
وصلته والذي ابوه عاقل خبره ومنهما صلة الذي الاول والذي
قام خبر المبتدا الاول وان اخبرت عن الثاني قلت الذي الذي
قام هو الذي ابوه عاقل فالذي الاول مبتدا اول والثاني
مبتدا ثان وهو كناية عن الذي ابوه عاقل خبره قال ابن
هشام ويكون هو على هذا خبر المبتدا الثاني لا فاعل لقام والاصل
بريء ولم يصح وصل الذي الاول بالذي قام بل هو لانه على ذلك
التقدير مفرد ولان الضمير انما يكون على اعراب ما حل محله وهذا
لم يحل الخبر فلا يرتفع الا على الخبرية وفتح موصول قبل موصول
نظر قال ابن الخباز في الكفاية انه لم يسمع وانما هو من مثل النحاة
وفي ذهني ان الفارسي سال عن ذلك ابن جني فاجازه وجعل منه
قراءة من قرا فاستغاثه الذي من شيعته بفتح ميم من وضم

تاشيعته وقال في التوضيح فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمذ او
منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير
مقام المخبر عنه وقال الدماميني في شرح التسهيل قد يتبادر
الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن
التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود اليما قبل رب
وهو الموصول وانما يعود ضمير رب اليما بعده وذلك يخل له
به ايهام يقرب به من النكرة فان قيل اذا قلت رب رجل
قايم ثم قلت الذي ربه قام رجل فانه انما يجعل العايد ضمير
قام لا ربه قلت هذا القاعدة في باب الاخبار ان الضمير
العايد خلف الظاهر الموخر لا ضمير اخر ثم ان ضمير رب لا بد له
من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما الفايدة في هذا الخبر وقد عرف
ان الذي قام انما يكون رجلا وفي هذا الاخير نظر واعلم
ان قول الناظم او بمضاف الغنى عنه بضمير مثل قوله في التسهيل
منوبا عنه بضمير كما لا يخفى على متامل وحينيذ يظهر قول الموضح
ان الناظم اسقط من التسهيل اشتراط قبول التعريف ولا يصح
اعتذار يسارحه بان المراد انه لم يذكره بهذا اللفظ وذكره
بلفظ غيره وهو قوله منوبا عنه بضمير لانه لو كان كذلك لم
يكن لاشتراطه قبول التعريف هنا فايدة لذكره قوله او بمضاف
لكن مر عن الشاطبي ما يدل لذلك وهذا مبني على ان هذه
الشروط مما يحتاج لكل منها او بعضها يغني عن بعض كلام
الشاطبي يصرح بالاول وصنيع الموضح يخالفه قال في الحواشي
ما نصه قوله قبول تاخير اي ان كان مفعولا قوله وتعريف
اي ان كان منكرا قوله باجنبي اي ان كان مضمرا قوله او بمضمر
اي ان كان ظاهرا فالتحقيق ان كل شرط في محله انتهى واذا عرفت
ذلك ظهر لك ان شارحه لم يصب الغرض فلا تقابل الجوهر
بالعرض هذا وقال الشهاب قول الشارح الرابع جواز
الاستغناء عنه بمضمر مع قوله قبل الثالث جواز الاستغنا

عنه

عنه باجنبي صريح في اشتراط كل من الامرين فتكون او في قوله
المص او بمضمر بمعنى الواو فان قلت اي قرينة على
ذلك قلت القرينة معنوية وهي النظر في المعنى وفي ان
الخارج بكل منهما غير الاخر فيعلم ان احدهما لا يغني عن الاخر فتكون
او بمعنى الواو وغاية ما في كلام المص التجوز مع قرينة معنوية
عليه ولا عبار عليه انتهى واقول قد صرح المرادي بكونهما شرطين
وانه لا يصح كونهما شرطا واحدا وبين ذلك بقوله الشهاب
فزد ان جميع الشروط يمكن التنبيه عليها مما ذكره الناظم وانه
لذلك لم يذكرها انكالا على ذلك المناسب لمقصود الباب من
التمرين والامتحان وذكر بعضها لينبه الطالب به على الباقي
فلا يغفل عن الشروط بالكلية وبينه بانه لما صدر الاخبار بقوله
ما قبل اخبر الخ علم انه لا بد من قبول المخبر عنه للتاخير وللتعريف
حتى يمكن ان تخلفه الضمير وللاستغنا عنه باجنبي والا بقي
الموصول بلا عايد والمبتدا بلا خبر الى غير ذلك من المحذورات
والرفع حتى يمكن الاخبار به والاثبات لانه بعد الاخبار يقع فيه
وبذلك يعرف حكمة الشروط مسايل اذا اخبرت عن الشمس
من طلع الشمس او من طلعت الشمس فالامر فيه واحد تقول التي
طلعت الشمس تاتي بالتا لا غير لان الفعل مسند الى الضمير فهو
بمنزلة الشمس طلعت والتا واجبة في ذلك وتقول ان زيدا قايم
فان اخبرت عن قايم قلت الذي ان زيدا هو قايم قال المازني
الذي هنا بمعنى ايقاع ان صله للذي فوله تغليبا ما ان مفاتحه لتنوء
ولا يجيز عن ان المفتوحة الا اذا جيت بما في حيزه خبر كقولك سرني
ان زيدا قايم فاذا اخبرت عن قايم قلت الذي سرني ان زيدا هو
قايم ولا يجيز عنها من نحو قولك اعلم انك منتبك لان اما هي في
حيزه لا تقع صلة ولا تخبر عن بيت ولعلة انهما انشا لا عما في حيز
لكن لانها استدراك فان جيت بالجملة التي وقع فيها الاستدراك

المكتبة الألوكة www.alukah.net

لم يصح الكلام ايضا لان الكلام جملتان ولا عايد في الاولى الا ترى
انك لو قلت ما قام زيد لكن عمرا قايم فاخبرت عن قايم قلت
الذي ما قام زيد لكن عمرا هو قايم وهو فاسد لان قولك
ما قام زيد هو الصلة وهو جملة لا عايد فيها واذا كان ك
المفعول له جملة لم يجز عنه فلا يجز عن الثاني في قولك ظننت
زيدا ابوه قايم لان الجملة لا يكتفي عنها ويجز عن المفعول له
معه في نحو ظننت وزيدا لم يجز عنه لان الصلة لا تكون استقها
وباب الاخبار باب واسع سرفيه في الارتشاء على ابواب النحو
قوله واخبروا هنا بال قال الشاطبي الشروط السابقة
جارية هنا فقوله قبل لما اجز عنه ههنا معناه في باب الاخبار
لانه الذي خاصة ويقصر في قوله عن بعض ما واقع عليه الاسم
ولا بد هنا زيادة على ذلك من كون الجملة فعلية وكون فعلها
متصرفا مثبتا مقدما وصنيع المرادي يقتضي ان اشتراط
ان يكون مثبتا لا يستفاد من النظم وقال ابن غازي لعل قوله
ان صح صنوع صلة شامل لاشتراط كون الفعل متصرفا وكونه
مثبتا او علة المنع في الصورتين تقدر الصلة اقول هذا
مستفاد من كلام الشيخ كما لا يخفى على من تامل ثم قال وقال
شيخنا ابو عبد الله الصغير يوخذ شرط عدم تقدم النفي من قوله
يكون فيه الفعل قد تقدما اذ لا يتقدم مع اداة صدر انتهى وفيه
بعد هذا كلام ابن غازي وفي الحواشي لابن هشام ذكر هنا
شروطا اربعة وهي كون الجملة فعلية وكون فعلها متصرفا
مثبتا مقدما واستفاد الثالث من قوله ان صح البين فان
المنفي لا يصح ذلك منه وهو كان معنى عن اشتراط التقدم وهو
الذي على اشتراط التصرف وقد يقال ان زيدا من قوله زيدا
ضربت لا يمنع من الاخبار عنه او عن الفاعل بال لان لنا سبيلا
الى الاخبار وسواء تاخره وان الناظم انما اراد بقوله يكون

فيه الفعل قد تقدما ان تكون الجملة فعلية لا ان يكون في الجملة فعل
وهي اسمية فلا يخبر عن زيد من قولك زيد ضربته لانه لا يصح تاخره
لكونه حالا محله بخلاف زيد له في نحو زيدا ضربته وقد يقال انما اراد
الاول لان ابنه قال انك تخبر عن ضمير ضرب وعن الجارية في زيد
ضرب جارية مع ان الفعل لم يتقدم بالمعنى الذي ذكرت اما نحو
زيدا ضربت فلا يصح الاخبار فيه عن زيد لان ضميره في محله فصل
بين الموصول وصلته وان اخر منع من ذلك ما منع من حذف
العايد متصلا كما هنا اوفي لانه قد صرح بالضمير سوى انه لم يحتمل
الكلام غيره وهناك هو محذوف فربما جوز تقديره متقدما
فان قلت ان القياس يقتضي صحة الاخبار عن الاسم
الذي في الجملة الاسمية بال في نحو قايم الزيدان فتقول اذا اخبرت
عن الزيدين القايمان الزيدان فلا وجه للتقييد بالفعلية
قلت فيمنع منه لان المسالة انتقلت من باب المبتدا
والفاعل الى باب المبتدا والخبر وقد يقال لا يمتنع ذلك على قياس
الاخبار عن الظرف والمفعول له وقد يفرق بان هناك محل الجار
والمجرور معتن عن اللفظ وهنا زال ذلك الاعراب قطعا فان قلت
من اين جاءني هذه المسالة بعد الاخبار الاحتياج الى الخبر قلت
من ضرورة ان المبتدا في الحقيقة ليس وصفا وانما هو اسم
موصول وهو ال وفضل الضمير لا يمكن لان قولك القايم انما مبتدا لانه
انما كان يفصل قبل الاخبار في مثل ما واف بعهده انتهى المحلوله
محل الخبر وسنا لبيس كذلك فافهمه واما نحو زيد قايم فلا يصح
فيه الاخبار بال لانك ان جيت بضمير زيد في موضعه فصلت
به بين ال وصلتها وان اخرته فقلت القايم هو زيد او مسم
هو الفصل والتاكيد وتما بينان والخبر لانه وما قيلة معرفتان
وفي مثل هذا يجب تقديم المبتدا انتهى كلامه ولو وقف عليه
الشهاب اعفاه عما ذكره في الحواشي فلا حاجة لنقله وقول ابن

هشام لان ابنه قال الخسكاني ما فيه قريبا قوله والفعل فقد تقدم ما حققه ان يقول وما في معناه فانه يقال طعامك مأكول ثم يقال اخبر عن الطعام فتقول المأكول الطعام وكذا زيد ضارب تقول الضارب زيد ولم ار احدا نبه على هذا قاله ابن هشام نه قوله ضمير غيبتها الحاضر اكان او غائبا تقول في بلغت من المريدين الى العمرين يوم الجمعة اكراما لمريد رسالته اذا اخبرت عن التاء حاضرة المبلغ ولا تبرز الضمير وفي الاخبار عن بقية الاسماء المبلغ انا هذا في الحاضر المتكلم ومثاله فيه مخاطبا بلغت تقول المبلغ انت ومثاله غائبا انك تقول في زيد ضرب جاريته في الاخبار عن ضمير ضرب زيدا الضارب جاريته هو بالاستتار وعن الجارية زيد الضارب هو جاريته بالابراز لانه في الاول ضمير ال وفي الثانية ضمير غيرها كما اشار اليه الشارح فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين احدهما اشراطهم تقدم الفعل في الجملة والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضارب هنا من جملة الخبر الجواب انه لا اشكال البتة لان معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في اول شيء متكلم به واما الثاني فواضح لان الضارب هنا مبتدأ وهو فاعل وجاريته وخبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن ان يكون مبتدأ ولو قيل انه مخالف لقوله هو ان لا يكون ضميرا عائدا الى اسم في الجملة كان جيدا والحمد لله تنبيهان الاول قال المرادي ذكر الاخفش ان سئلت بخبر فيهما بال لا بالذي الاولى قلت جاريتا زيد لا فقدتا زيد فاذا اخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو اخبرت بالذي قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين مررت بالقائم ابواه لا الذي قعد فعلى هذا يجوز الاخبا

في المسألة بالذي قال الشهاب اقول الضمير في قعدتا للجاريتين المضافتين لضمير الموصول اذ التقدير فقعدت جاريتاه والمضاف يكتفي في عايد المبتدأ بمثل ذلك وجوز في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بهن ان يكون خبر الذين لان النون عايدة للازواج المضافة في المعنى للموصول فقياسه الجواز في مسألتنا انتهى وربما يتوهم من كلام المرادي انه على تقدير الاخبار بالذي في الجملة المعطوفة ضمير يعود للموصول وقال ابن غازي في القائم والقاعدتان وافقه على زيد فاما الاولى فلا اشكال واما الثانية فصلتها خالية من ضمير يعود عليها لكن لما كان فيها ضمير مستكن يعود على الجاريتين وهما فاضيفتا الى زيد الذي وقعت عليه الاخبار فقد ذلك فيها ولا يفتقر عند الجمهور في غيرها كالذي ثم قال الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضربت الوجه زيد قلت وينبغي ان يجيزه من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي قال الشهاب وأقول كان وجه المنع كما يفهم من بحثه ان ضرب بعد رفعه الضمير على النيابة صار لازما بالنسبة لما زاد عليه وكان الفرق بينه وبين المضروب ان المضروب صفة سببية وهي تتعب على التشبيه بالمفعول بخلاف الفعل الاخرى انه يقال زيد الحسن الوجه ولا يقال زيد حسن الوجه تامل انتهى وقال ابن غازي في توجيه كلام الاخفش اصله قبل الاخبار والله تعالى اعلم ضرب وجه زيد فلما اريد الاخبار فصل المضروب وجه زيد ثم ابدل من الضمير الفصل المضروب الوجه زيد فامتنع الاخبار بالذي بعد تقويض الفصل من الضمير وقال في معارضة بحث المرادي المشهور ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات الثاني قال الشاطبي ذكر في البيت الاخير الجاري مجاري غير من هو له كما اذا اخبرت عن يا اكرمتني فانك تقول المكرمه انت انا

وان شئت قلت المكرمي انت انا فاتحت بضمير الغيبة على المعنى ومنه ما انشد ابن النحاس في كافيته

كيف اشكو امنك ما حل بنا ... انا انت الضارب انت انا

انتهى وقد مر الكلام على هذا البيت في باب المبتدا والخبر فارجع اليه ان اردت

العدد

قوله ثلاثة بالتاء قال للعشرة خرج واحد واثنان وواحده وثنتان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفها ايضا في انها لا يجمع بينها وبين المعدود كما في التوضيح والمراد لا يجمع بينها وبينه على طريق الاضافة وافتقر على التمثيل به ولا على طريق الوصفية اذ المراد بقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود العدد لا الجنسية كما يوخذ من كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين الاية واعلم ان العدد قد يذكر من غير ارادة معدود فيه بالتاء لا غير نحو ثلاثة نصف ستة ولا يصرف لانه علم مونث واذا اريد به معدود ولم يذكر نحو من صام رمضان واتبعه ستا من شوال جاز الاتيان بالتاء وعدمه لكن الافصح الاتيان بها للمذكر وعدمه للمونث كذا في حاشية شيخ الاسلام وموهم جواز التابع المونث اذا حذف المعدود وليس كذلك فاحسن منه قول المرادي ويجوز ان تحذف التاء المذكر بكذا اطلقوه وجماعة وقيده الشيخ تقي الدين السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ ايام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارجا عن القياس وتوقف في تجويز النووي الوجهين ونقله ذلك عن العرب والحال في تقرير ذلك وقد لخصنا الغرض من ذلك في حاشية الفاكهي قوله احاده

مذكرة

مذكرة قال ابن هشام انما تعتبر الاحاد اذا لم يكن المميز اسم جنس ولا اسم جمع فان كان احدهما فالمعتبر تانيث التمييز وتذكيره فتقول ثلاثة من العقيق بالتاء وثلاث من العقيم وثلاث من البط بتركها الا ان قدمت صفة تقتضي التذكير فانه لا يجوز الا اعتبارها فتقول ثلاثة ذكور من البط فان تاخرت فلا التفات اليها وان كان فيه لغتان جاز وجهان نحو ثلاثة من البقر وثلاث من البقر انتهى ونقتضيه ان الغنم مونث وهو ما قاله الدماميني وسئله في الصحاح لكن في التوضيح تقول ثلاثة من الغنم بالتاء وفي التصريح ان اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر انتهى وقال ابن هشام وفي مثال اسم الجنس ذكر ابن الناظم غنم وبط والصواب ان الغنم مع القوم في انه اسم جمع لا جمع ولا اسم جنس وقول العامة غنمة خطا وذكر في التصريح في صدر الكتاب ان اسم الجنس يجوز فيه الامران نحو اعجاز نخل خاوية اعجاز نخل منقعر والتذكير افصح وانه لذلك قال الناظم الكلم واحده كلمة وابن معط قال واحدها كلم في الحواشي لابن هشام هنا واما اسم الجنس فتقول ثلاثة من الكلم لانه مذكر وثلاثة من النحل وثلاث لانه يذكر ويونث وقوله مذكره فيه اجمال فانه لا يدري مذكره المعنى او اللفظ والحكم انه ان كان اسما فالمعتبر لفظ مجرد المعدود دون معناه فتقول ثلاثة شخوص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال الا ان عند المعنى مرجح ويجوز مراعاة تذكير او تانيثا فالاول كقوله ثلاثة اعين من بني فلان او ثلاثة اعين بجون الديار والثاني كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وهو عند النحاة ضرورة وظاهر كلام الناظم خلافه ورجح اعتبار المعنى لكثرة استعمال اللفظ مرادا به ذلك المعنى كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود فان النفس مونث ولكن كثر

ان يراد بها الشخوص وسمع يونس رؤبة يقول ثلاث انفس يترك
التاء قال ابن هشام وجزم الناظم وابنه وجماعة بتاء ثلاث
انفس وانا ارى فيها الوجهين لانهم استدلوا بقوله تعالى
ان تقول نفس قلنا وفي اخرها بلى قد جاءتك اياتي وان كان صفة
فالمعتبر الموصوف المنوي لا الصفة نحو قوله عشر امثالها اي عشر
حسنات امثالها وقال ابن هشام فان قلت يرد عليه
امور احدها ان المعدود اذا كان مذكرا ولم يكن مذكورا جاز
ان يجرد العدد مع التاء مثل اربعة اشهر وعشرا الثانية ان اسم
الجمع واسم الجنس المعتبر خالهما لاحالهما مفرد اسم الجنس اللفظي لا
مفرد اسم الجنس التقديري الثالث ان المعدود اذا كان صفة فالمعتبر
احاد الموصوف لا احاد الصفة فتقول ثلاث ربعات قاصدا
رجالا وثلاث دواب قاصدا ذكورا والرابع ان المعدود اذا كان
حامدا وكني عوضته عن مذكر وبمذكره عن مؤنث واقترن بالكلام
ما يقوي جانب المعنى او كثر التغيير به عما يخالفه كالنفس فانه
يعبر بها عن الشخص كثيرا جاز مراعاة المعنى قلت
اما مسئلة الصفة فلا ترد لان المعدود في الحقيقة انما هو
الموصوف اذ لابد من تقديره ونحن نرى احاده قطعا واما
مسئلة مراعاة المعنى فلا ترد ايضا لانها غير لازمة ولا راجحة
فغايته ما فيه اهمال وجها مرجوحا لم ينص عليه وكذا الجواب
عن مسئلة حذف المعدود بقول ابن عصفور ان ذلك مرجوح
لاجل قول الزمخشري واما مسئلة اسم الجمع واسم الجنس فلم
يتعرض لهما بد ليل قوله احاده واسم الجمع لا واحد له واذا اطلق
الواحد فانما يراد به الواحد اللفظي ولانه سيقول بلفظ قلة
وهذا انما يقال في الجموع لان لها قلة وكثرة ولان قوله جمعا
انما يحمل على الجمع الاصطلاحي لا اللغوي انتهى تنبيه
مما تقرر من ان المميز اذا كان اسما فاعتبار التذكير فيه والتانيث

في الغالب بلفظه لا بمعناه بشرطه المتقدم ربما استند لذلك بعض
العلماء قوله تعالى ثلاثة قروء واربعة شهداء على ان الاقراء
الاطهار لا الحيض ورد على ان شهادة النساء في الزنا غير معتبرة لان
الحيض جمع حيضة وهي مؤنث فالوارد في الحيض ثلاث
ولو اريد النساء اربعة شهدة الفيل اربع ووجه الرد ان المدعى هنا
اللفظ ولفظ قروء وشهيد مذكر قوله في الصدر جرد بقي عليه ان
يقول وسكن عين عشر وهي السين لا الكمالية قال الله تعالى
وله احد عشر قوله والمميز اجرر الى آخره ان لم يكن موصوفا به
ولا صفته فالاول نحو اثواب خمسة والثاني نحو خمسة اثواب
والاحسن في الثاني ان يكون عطف بيان لجموده ولاضافا الى
مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفهما وعرفهما غيره ولولا
ذلك لم تضع الاضافة ولا اريد بهما حقيقتهما ثلاثة نصف ستة
واعلم انه لما قال اجرر ولم يعين جاز علم ان الجر باضافة
العدد وهذا ظاهر وان قوله جمعا معناه اذا كان جمعا فيكون
احترازا من ان يكون اسم جنس او جمع فان جره فيهما التابعين لا بالاضافة
الا ما شذ وقد يقال لو اراد هذا البين ما قاله اذ لم يكن كذلك
وكان ذلك لازما له اذا شار اليه نائبوكا للتقسيم وتحرير الفصل
انها تارة لا تميز اصلا وذلك اذا اضيفت لغير مميزها او اريد
حقيقتها وتارة تتميز بجمع وتارة باسم جمع او اسم جنس وفيه
ما فصل في التوضيح وحاصل كلامه في هذا الباب على التمييز ان
تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما مجموع مخفوض وما تجاوز
ذلك فتمييزه مفرد فان كان مركبا او عقدا او معطوفا فمنصوب
او غيره ذلك فمخفوض وهو المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
تنبيهان الاول وجه الجر بانه لما كثر استعماله
اثروا فيه المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والنونين وكونه جمعا بالمطابقة بين العدد والمعدود وكونه
للقلة بالمطابقة ايضا لقلة المعدود وعدم الاضافة في ثلاثة

المكتبة الألوكة www.alukah.net

الجنس والجمع بعد تكثيرهما كالجمع الثاني وذكر في التوضيح انه قد يتخلف
كل من الجمع والتكسير والقلة ومثل ذلك والغرض لنا انه قال ان
تخلف بنا القلة اما لا يمكن له او لشذوذه قياسا او استعمالا ومثل
الشاذ قياسا بثلاثة فرد وقال فان جمع فرد بالفتح على افراد
وفهم ان لغير بنا قلة مطرد وهو افراد افعل مطرد في فعل بفتح
الفاء اذا كان صحيح العين قوله ومائة والالف الى هذين الفطيين
اي جنسهما الشامل لتثنيتهما وجمعهما نحو مائتا رجل ومئو رجل
والف رجل والاف رجل ويدل لذلك بيت كلام الشيخ بيت العزرزدق
قوله ومائة بالجمع فقد اقتضى نحو ثلثمائة سنين في الشاهد
عطف بيان لثلثمائة انتهى الزجاج يجوز ان يكون نصبا على معنى
وليبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة فعطف سنين على ثلثمائة بيانا
وتاكيدا وان يكون جر لانها للمائة وهو تابع في المعنى للثلاث
كما قالت منها اثنان واربعون حلوبة سودا فنعت حلوبة وهي
في المعنى نعت لجملة العدد وفي المفصل ان الزجاج قال لو انتصب
سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة قال ابن الحاجب
لانه قد فهم من لغتهم ان ميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة
رجل فالميز رجل وهو واحد من المائة فيكون سنين واحدا من تلك
المائة واقل الجمع ثلاثة وهذا الذي ذكره برده فتاة الاخوين
اذ لا وجه لها الا التمييز وهذا الذي ذكره ليس بلازم لان ذلك
مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مسلم في ثلاثة
اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع فاذا عدل الى المفرد لغرض
فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي الزمه
الطيبي الذي ذهب اليه الزمخشري عكس ذلك لانه جعل المفرد
اصلا والجمع فرعا ابن الحاجب من نون المائة نونه بدل ليلا يلزم
الشذوذ من وجهين لوجعل تمييز اجمع تمييز المائة وتعقبه كذا
بخط ابن هشام عليه رحمة الله تعالى على الدوام قوله واحدا
ذكر الى اخره قال ابن هشام هنا سنة اسئلة ثلاثة في البنا

وثلاثة

وثلاثة في التذكير والتانيث فالثلاثة الاول لم بني واصل
الاسم الاعراب وجوابه اما الاول فلتنزيله منزلة المصدر
من النجز واما الثاني فلتضمنه معنى واو العطف اذا اقتضى
خمسة وعشرة كما تقول خمسة وعشرون الثاني لم كان البنا
على حركة واصل البنا السكون وجوابه لان له اصلا في التمكن
الثالث لم كانت الحركة فتحة وجوابه لان هذا الاسم يستطال
بالتركيب فاوثر باخف الحركات واما الثلاثة الاخر فاحدة لما اجري
الجزان على ما كانا عليه من لحاق التانيا فقيل خمسة عشر رجلا
كما يقال خمسة رجال وعشرة رجال والجواب انهم
كرهوه لما فيه من اجتماع تانيثين بلفظ واحد مع المذكر مع ان
الكلمتين كلمة واحدة فان قلت هلا كرهوا ان
يقولوا احدى عشرة قلت العلامتان مختلفتان
لفظا فان الالف لفظها غير لفظ التا فان قلت هلا
كرهوا اثنتا عشرة قلت التا للتانيث في عشرة
وكذلك في تسعة بدليل سكون ما قبلها صحيحا فان قلت
لم لا كرهوا اثنتا عشرة فان التا للتانيث بدليل انفتاح ما قبلها
قلت لما اثبت لنا في تسعة عشرة ان الدال على التانيث
انما هو الصيغة لا التانيث لنا ذلك في اثنتا عشرة وان انفتح
ما قبل التا السؤال الثاني لم لا قيل في المونث ثلاث عشر
جوار كما كنت تقول ثلاث جوار وعشر جوار والجواب
انهم كرهوا اخلا لفظين وافقين على المونث من لحاق تا لا محذور
في لحاقها السؤال الثالث فلم كان المونث هو الثاني في نحو
ثلاث عشرة جارية والمذكر هو الثاني في ثلاثة عشر رجلا
وحاصله فلم كان الجاري على القياس هو الثاني والجواب
ان الضرورة لما اوجبت ان لا يجردا معا ولا يوتنا معا تعين
تجريد احدهما وتانيث الاخر وكان ما فعلوه اولى من عكسه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لوجهين احدهما انهم اجروا التثنيف على ما ثبت له قبل التركيب لانه
اسبق فلفظوا به قبل ان يجيء العقد كما كانوا يلفظون به وحده
لان الضرورة انما دعت الى الخروج عن قياس العدد عند مجيء
العقد فلو عنوا الاول قبل مجيء العقد لم يناسب والثاني ان القياس
لما اوجب الخروج عن قياس العدد واتباع قياس غيره في احد
الكلمتين حتى لا يحصل المحذور ان اللذان تقدم ذكرهما كان اجراء
العقد على القياس اولى من اجراء التثنيف عليه وسبب ذلك ان تاء
الكلمة وتذكيرها ما يكون في آخرها انتهى كلامه رحمه الله ولا
يخفى ما في جواب السؤال الاول من الثلاثة الاول بان سبب البناء
منحصر في شبه الحرف فلا يصح ما ذكره لان الحصر فيما ذكر البناء
الاصلي الواجب لا العارض الجايز كما هنا لان بناء هذين اللفظين عرض
عند تركيبهما فتعم بعبارته عليه ان حاصله ان آخر الكلمة صار
وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ووجه الاعتراض ان البناء
كذلك اذ ما من احوال الآخر وقول الشهاب ان المراد تشبيههما بصدر
الاسم وما قبل تاء التانيث في انتفاء الاعراب واذا انتفى الاعراب
عن الآخر ثبت البناء محل نظر ويرد على جوابه الثاني منها ان كل اسم
له اصل في التنكير فالاظهر في الجواب بانه انما بني على حركة لان له حالة
اعراب وانما كان كذلك بنيي على حركة كالمنادى واثم لا بقوله في جواب
السؤال الاول من الثلاثة الآخر ان الكلمتين كلمة واحدة لعدم
بالتركيب المزجي يندفع ما يرد على الجواب بانهم كرهوا اجتماع تانيثين
من انهم جمعوا بينهما في نحو حادية عشرة وخامسة عشرة لان التركيب
المزجي غير موجود بدليل اعراب الاول وانما هو تركيب اضافي
وكذا يقال في نحو مايتي امراة لان التاء في مايتي للتانيث بدليل
الجمع على مئات قوله والسين فيها غير مميز كثيرة قال الشاطبي
لا يشعر بالتزامهم اياها بل قد يفتحون تنبيه قوله ومع غير
احد الى آخره هذا الغير هو ما ذكره بقوله الا في ولثلاثة الخ وقوله

قصدا

قصدا اي عدلا بين الاسراف والاقتار فلا تزد ولا تنقص ومنه
واقصد في مشيك قوله واول عشرة اثنى الخ اي بتذكير الجزئين
مع المذكر وتانيثهما مع المونث قوله اذا اثنى بشا او ذكرا لهم
يقل اثنا بشا او ذكورا وان كان اقيد لان قصده حكاية تمييز بما
قوله واليا لغير الرفع الخ يعني من احوال المعرب والا فهذا
اللفظ سيهمل حالة الافراد وحين التركيب مع شيء اصلا وذلك قولك
في العدد تسعة عشر احد عشر اثنا عشر وهذا انما يكون بالالف
لا باليا فان قلت لم لا سلك باثنتي واثنتين في التركيب
ما سلك باخواتهما من الفاظ التثنيف في البنا قلت لان
عشر واقع موقع نونهما ونونهما لو ذكرت لزم الاعراب فكذا الفول
بنهما مع ما يقوم مقام نونهما فان قيل نونا فاعيل في خمسة
عشر ان عشر واقع موقع التنوين ومع التنوين يحسب الاعراب
فكذا مع القايم مقام التنوين قلت لا يصح ذلك لان القول
بذلك في اثنى عشر انما صح لان نونه مقارن لوضعه ولا يتوقف
وجود نما على وجود الاعراب ولهذا اذا عدوا قالوا واحد اثنان
عشر وتلاثون فتكون الالف موجودة قبل ثاني الاعراب
ولا يمكن ثبوت تنوين خمسة ومحوها قبل وجود الاعراب فالواضع
وضع اثنان ووضع عشر ووضع اثني عشر وهذا تركيب وذاك
افراد والافراد سابق والتركيب متاخر فلم يمتنع ان يقال ان المتاخر
وقع موقع المتقدم واما خمسة عشر فلا يمكن ان يقال ان الواضع
وضع خمسة بالتنوين بل نقول وضع خمسة بالاسكان ووضع
عشر كذلك ثم ركب فلم يكن مغيرا حين ركب تنوين لان التنوين
لا يكون الا بعد الاعراب والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب
وتركيب خمسة عشر واخواتها كلها تركيب مزج وتركيب المزج
من الاوضاع السابقة على التركيب الموجب للاعراب فان وضعها
كوضع المفردات فاستحال ان يقال ان المتقدم وهو ثبوت عشر
في خمسة عشر واقع موقع المتاخر وهو التنوين هذا ما اشار

الهبل الشارح رحمه الله وقد وضحناه بما لا يخفى ولنا في حاشية
الفاكهي في المقام ما فيه غاية المرام واستفيد من كلامه ان المركب
العددي من المركبات المزجية وموكد لذلك كما اسلفناه في باب ما لا ينصرف
وحيث كان اثني عشر من المركب المزجي فلا محل لجزءيه الثاني كما ان
النون في اثنين كذلك وقيل في محل جر بإضافة اثني اليه وبناؤه
لوقوعه موقع النون وبرده اعراب الصلاة في والمقيم الصلاة
مع وقوعه موقع النون وقيل لتضمنه حرف العطف وقيل انه
انما يتضمن معنى الواو لو لم يكن لارتباط الامر جهة العطف وحيث
كان مضافا اليه فلا يتضمنها كما لا يخفى في غلام زيد اصله غلام
وزيدا الا ان يقال هذه اضافة نسبية لا تحقيقية فلا يلزم فيها
ذلك نحو سعدي كرب في لغة من اضافه وبحاء هذا يلغز ويقال
لنا اضافة علمت الواو واذا علمت ما قلناه عرفت ان الشهاب رحمه
الله لم يهتد بضوء البدر لطريق الغرق فقال في قول الشيخ لما علمت
ان التركيب الخ قد يقال هذا موجود في خمسة عشر وبحاء
بان مجرد افراد خمسة لا يقتضي التنوين بخلاف مجرد افراد اثنان
فانه يقتضي النون وقال لان تركيب المزج الخ قد يقال هذا موجود
في اثنى عشر وبحاء بان نون اثنان ثابتة قبل الاعراب
وبعده قال وقوله من الاوضاع المتقدمة يناقل مع قوله السابق
لان الاصل في خمسة خمسة وعشر الخ انتهى فانه لو اضاف الغرض
لم يحتج لسؤال وجواب ولا مر بتامل قلت تامل **تنبيه**
قال السالمي لا يعني قوله اثنان واثنتان كاثنين واثنتين يجريان
عن قوله والبا لغير الرفع وارفع بالالف اذ ينوبهم مناب ما للمركب
واما تخصيص جر بي سواء بالفتح فالاول لشبهه بما قبل الفتا والثاني
للتخفيف ومعنى الف اعنيه وعرض به لامرين اعراب بعض العرب
العجز في خامسة عشرك كبعليك قال س وهي لغة رديئة
وقد نبه على ذلك بقوله بعد وعجز قد يعرب وقول بعضهم ثاني
عشرة باسكان الياء تشبيها بمعدي كرب وقد تفتح نونه وقد تكسر

مع حذف الياء وغير المالوف اضافة الصدر الى العجز كقوله
كلف من عنايته وشغوفه بنت ثماني عشرة من حجته قوله
ومن العشرين الخ في الكلام حذف معطوف اي ومن العشرين
وما بعدها الى الستعشر والصواب للستعشرة والتستعشر وفيه ان فائدة
اللام مقام الى قوله بواحد كاربعين حينا اي منكرا منصوب
قال الخامي اما نصب التمييز في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع والاحد منها اذ
ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصيروا ثلاثة اسما فالاسم الواحد لا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة
اقل انتهى وقوله والاحد فيها يشكل بما صرح به الشراح من انه يقال
عشر زيد وقوله فلانه لما صار منصوبا الخ فيه ان فضلة
مع الجر ايضا الا ان يقال النصب اظهر واعلم انه يقدم السيف
بثبوت التاء التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر العقد
معطوفا عليها السيف ولا يتقيد العطف بالواو ومحل احتضار الواو
بعطف العقد على السيف اذا اريد وقوعهما دفعة والا فلا مانع من
ان تقول فقصت سنه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد
الترتيب مع الفور والتراخي قاله الدماميني **تنبيه**
قد يجمع هذا الباب بجمع واقع على كل من احاده قاله الشمني تقول
عندي عشرون درهما اي عشرون شيئا كل منها درهم ومنه
اثنتي عشرة اسباطا اي اثنتي عشرة فرقة اسباطا اي كل
منها اسباط وقد يقال في العددين مونثين والمفرد سبط
والجواب ان المفرد هنا لا التفات اليه لانه ليس واحد العدد
وانما واحده جمع والجموع مونثة بخلاف خمسة عشر درهما وانثا
عشر سبطا فان التمييز مفرد بلا كلام وبخلاف ثلاثة اشباط

في الاستعمال الذي لم يذكره الناظم سيبان بخلافه فيما ذكره
فانه لا يجوز فيما ومما خلافا لابن السيد ويبقى الكلام في سبب
بنا الجزءين فقيل للتركيب قال الصفار فان قلت هلا
اعرب كمعدي كرب قلت لما ذكرت من مخالفة النظائر
ولما فيه من الابهام قال ابن هشام الذي تحصل لي ان التركيب
لا يستدعي البنا لانتفاء ما بينهما من الليل بعلبك وحضرموت لان
حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البناء
انما يقتضي التخفيف فينبغي ان يجعل علة في كون البنا على الفتح دون
غيره لا علة في اصل البنا الا ترى ان بنا الاسم شبها وعاليا
لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف اصلا ولا يليق بها فهو باق ايضا
البنا وليس فيه ما يقتضيه الا ترى انه من خصائص الاسماء
نعم يصح جعله عذرا في عدم اعراب اخزا الاول وسطا والوسط
لا يستحق اعرابا وحينئذ بنا الثاني لعلة فان كان مضمنا معنى
الحرف فذاك نحو خمسة عشر ولغتيه كفه كفه وموجاري بيت
بيت ولغتيه يوم يوم وسهلها بين بين وسقط زيد بين الا
ترى ان المعنى خمسة وعشرة ولغتيه كفه عن كفه اي مواجهة
وذلك لان كلا منهما يكف حينئذ الاخر عن الستر وموجاري بيتا
لبيت اي ملاصقا ولغتيه يوما من يوم اي وقتا من نهار اليوم
الاول القطعة من الزمان والثاني لهذا المعاصر فهو نظير ساعة
من نهار وسهلتها بين كذا فاذا جئنا بهذا قولنا خامس عشر
بنا الاول فيه للتركيب اعني التركيب لانه صار بالتركيب وسطا وبنا
الثاني لا يصح ان يقال لتضمن معنى الواو لانك لا تريد بقولك خامس
عشر الخمسة عشر حتى تكون اصله خامس وعشرة انما تريد
الواحد من خمسة عشر ثم ايضا لا معنى لقولنا خامس وعشرة
انما هو واحد وعشرة او خمسة وعشرة وكذلك حادي عشر
لا تريد به مجموع احد عشر بل واحد من احد عشر فاذا بطل تقدير
الحرف احتيج الى النظر في مقتضى البنا فنقول ان فيه امرين

احدهما

احدهما مخالفة النظائر وذلك ان القاعدة في اسمي العاقل
في العدد ان تضاف نحو ثالث ورابع اربعة وهنا لم يضيفوا
والثاني الابهام وذلك ان خامس عشر يطلق على العاقل وغيره
فاشبه اولاء قاله س والوجهان عندي ضعيفان اما اسم
الفاعل فقوله فيه ان يضاف ممنوع بل يضاف ويضاف تقول
ثاني ثالث رابع خامس وهذا من ذاك ولو كانت يجب اضافته
في غير هذا الموضع سلمناه بتعليله ولم فلم وامتناعه على
العاقل وغيره فممنوع التأثير ايضا لان الواحد والثاني والثالث كذلك
فتعلل التعليلان وزعم ابن السيد ان الاصل حادي عشر احد عشر
فحذف من كل ما اثبت في الاخر وبني حادي لقيامه مقام احد من
الثاني ويبقى عشر من الثاني على ما كان عليه من البنا الذي كان له
ناشيا عن تضمن معنى الحرف قال الصفار فنبنا حادي عشر لوقوعه
موقع المبني وسكت عن تعليل بنا عشر على قوله ويظهر لحمله تعليله
ما ذكرت لك ولو قيل ركب حادي مع عشر المذكور لكان حسنا لان
هذه الحيثية انما هي لاجل بنا عشر لا اجل بنا حادي فانهمه قال
الصفار ورد قوله انه لا سبيل اليه بل يحتمل ان يكون كما ذكر
وان يكون كما ذكرنا انتهى ولا ادري الكلام على هذا امر مجنون
لانه يقول لنا سلنا ما تقوله له بل التحقيق ان حادي عشر المذكور
بعد قوله في العدد ثمانية تسعة عشرة لا يفيد ما يفيده
حادي عشر احد عشر لان هذا يفيد الحصر في هذه العدة وان
المذكور من عدة محصورة فيه وقولك حادي عشر انما يفيد
ما افاده قولك تاسع عاشر الى آخر هذه التسمية سوا الحصر
العدة في ذلك اولم تنحصر هذا كله كلام ابن هشام وما تضمنته
كلامه من تعليل البنا بصيرورة الوسط وبنا لا يكون راجعا لشبه
الحرف عرفت ما فيه قريبا فتذكر تنبيهان الاول
في على الناظم ان يقول وان اردت مثل ثالث اشين مركبا وظاهره
سكونه عند انه لا يجوز وعليه الكوفيون واكثر البصريين

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

فان مفردات اللائمة انما هو وسيط لا اسقاط قوله ومميزها
مركبا وهو الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما وفي الحواشي
لابن هشام فرع ذكره بعض الشافعية وهو صاحب التتمة
قال اذا قال له عندي اثنا عشر درهما ودانقا لزمه سبعة دراهم
وخمسة اسدس ونظيره انه اذا اميز العدد بجنسين كان ذلك
على التوزيع كقوله عندي اثنا عشر جارية وعبدا فيكون قد اقر له
بستة اعبد وست جوار فهنا قد يكون قد اقر له بستة دراهم
وستة دوانق ولكنه لا يقال ستة دوانق بل يقال درهم
فوجب لاجل تصحيح الاقرار ان يسقط من الدوانق ما يصح به
استعمالها وهو واحد فيكون قد اقر له بخمسة دوانق ولا بد
من تكميل الاثني عشر فيزاد في الدراهم لتكمل فتكون الدراهم
سبعة والدوانق خمسة ومجموع ذلك ثمانية دراهم الا سدس
ولو قال ودوانق بالرفع لزمه اثني عشر درهما ولزمه دانق
واحد لانه عطف الدوانق على الاثني عشر ولم يجعله تمييزا قوله
يبقى البنا ومعرب قد يعرب قال الشاطبي معناه قد يقع اعراب
المركب في اخر عجزه كما يحكى عن العرب انتهى وقال ابن هشام
في كلام بعضهم ان البنا يبقى مع ال وفي كتاب النصرة للصيمري
اذا اضيف احد عشر واخواته فالاجود بقا البنا وكذلك الاجود
مع الفاوه لان ال والاضافة انما يردان المبني الى الاعراب
او استحقاق البنا في حال تغريته كقبل وبعد فاذا اضيف او دخلته
ال قد ونكرة فاعرب فاما احد عشر وبابه فلم تزل الاضافة وال
حكمه كما كان عليه لانه بني في حالة التنكير فوجب ان يبقى البنا على
حاله واما من اعربهما فانه قدر ان الاضافة وال حكمه عما كان عليه
لانه بني في حالة التنكير ووجب ان يبقى البنا على حاله واما من اعربها
فانه قدر ان الاضافة وال يقومان مقام التنوين والتنوين
يوجب الاعراب فكذلك اعربها في الاضافة والالف واللام
انتهى تنبيه قال في التسهيل لا يجوز باجماع لمافي

عشرة

عشرة الا في الشعر يعني باضافة صدره الى عجزه دون بما قال
ابن عادي اصلحه ابو العباس الفيلالي دون اضافة اي اضافة
العجز للفظ اخر قوله ومع من اثنين فما فوق الخ اتهم قوله
من اثنين ان واحد ليس بوصف وهو كذلك بل هو اسم ووضع من
اول الامر على ذلك كما في الاشموني تبعا للتوضيح لكن قال الرضي
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد والواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد انتهى وقال شيخ الاسلام انما
لم يقل من واحد لانه لا ياتي فيما يصاغ منه جميع ما ياتي فيما يصاغ
من اثنين فما فوقه ومنه لا يستعمل مفردا بل اسامع العشرة او مع
عشرين واخواته ثم انه لم يترك قوله لما عشرة لانه حينئذ
لا يعلم الغاية ولم يترك قوله فما فوق لان العمارة حينئذ ليست
نصا في دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله من فعلا فاعلا تبعة
مع ما قبله بيان ان هذا وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم
ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة
وبيان مطلق الاخذ وقوله ومتى ذكرت الخ لم يكتف بفهمه مما قبله
لئلا يتوهم انه يوتث كالمشتق منه وان ذكر ما قبله لبيان تساويهما
في التانيث هنا وان لم يتساويا في المشتق منه قوله
وان تزد بعض الذي منه مبني الخ يعني اذا استعمل فاعل المذكور
مع اصله لافادة ان الموصوف به بعض تلك العدة لا غير وجبت
اضافته الى اصله نحو ثاني اثنين والمعنى احد اثنين وكذا الباقي
ولا يجوز ان ينون ويعمل اذ ليس معناه انه ثني الواحد وثالث الاثنين
اثنين فكما لا يعمل احد فكذلك ما بمعناه فان قيل فاذا كان
بمعنى احد فكيف اشتق له من لفظة اثنين اسم فاعل من
الاثنين ثان لصاحبه الا انه لما اتخذ المتنافيين لم يتبع العمل لما ذكرنا
سئل بعض بيين ابي ظاهر البعضية قال الشاطبي
المراد بقوله سئل بعض هذا اللفظ والالفاظ اعلام على انفسها نقول

هذا زيد ثلاثيا ولا يجري عليه النكرة صفة فالوجه ان يقول
مثل بعض البين لكن نكره كما ينكر العلم في مثل مررت بزيد وزيد
آخر مد اوقد يشعر كلام الشارح بان المراد بقوله مثل بعض
المشتق منه لانه ماخوذ منه قوله وان ترد جعل الاقل الخ قال
ابن هشام اى ان اردت به معنى جاعل اى مصير الاقل معدودا
بما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز اعماله وجواز اضافته وقوله
مثل ما فوق عبارة قلقة لانه لم يجعل الثلاثة مثل الاربعة بل
معدوده بالاربعة انتهى وظاهر كلام الناظم ان الوصف حينئذ
مصوغ من لفاظ العدد لانه بناه على قوله السابق ومبغ من اثنين
وعلى ذلك شرح الاشموني اولا كنه قال بعد ذلك انه ليس مصوغا
منها وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر
ثلث وبكذا على وزن ضرب ومضارعها بضرب الا ما كان لامه
عينا وهو تسع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع انتهى
ولكن ان ثبت كونه مصوغا من العدد لا يلزم انه في الحقيقة
في بعض الاحتمالات مصوغ من مصدر فعله وقال ابن هشام
هذا اشتق من مصدر صريح بخلاف الاول فانه من لفظ العدد
ومن ثم قلنا انه لا يجري عن المضاف اليه بالالف واللام في نحو زيد
رابع اربعة لان اللام انما تدخل في الجملة الفعلية او ما فيها
معنى الفعل وانما هن الالفاظ على هذا الوجه من لفظ العدد
ويخبر عنها من نحو زيد رابع ثلاثة فتقول الرابعهم زيد ثلاثة
كذا في كتاب الاشقرايني وفيه نظر لا يخفى لانه تغيير صورة الاخبار
بتاخير اول الجملة مع انه ليس المخبر عنه وقد يمثل بنحو رابع
ثلاثة احوال على اجازة الاخفش قايم الزيدان فيقال هذا ثانية
الرابعهم احوال ثلاثة لان الوصف حينئذ صدر الجملة فهو مبني
للوصل به ومراده بقوله فحكم جاعل له احكما انه ان كان بمعنى
الماضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال

جازت

جازت اضافته وجاز تنوينه لكنهم قالوا الاضافة في هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسما الفاعلين فان نصب ما بعدها على
المفعولية وخفضه على الاضافة سيتنوينان او النصب اكثر قال
الرضي والما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول
غير ظاهر الا بنا وبل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة مثلا
وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة
والتاء وبل انما اسقط عن المجعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم
الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار
المجموع الاول هو المجموع الثاني فتامله قوله وان اردت مثل ثاني
اثنين الخ قال ابن هشام اى ان اردت بالعدد المركب معنى ثاني
اثنين وهو الدلالة على ما يأتي من المعدود باسم الفاعل محصورا في عدة
ما اشتق منه اسم الفاعل في اربعة الفاظ اولها اسم الفاعل
من تاسع الموت ومذكر اسع المذكر وثانيهما اشتق منه اسم الفاعل
من تاسع المذكر ومذكر اسع الموت وثالثها ورابعها عشرة في التذكير
وعشرة في التانيث والتركيب الاول مضاف الى التركيب الثاني
اولها صدره ان كان اثنى عشر او اثنتي عشرة انتهى قال الشهاب
قال شيخ الاسلام ذكر ابن هشام لاسم الفاعل المصوغ من اسم
العدد استغنى عنها ذكر وهو ان يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف
بمعناه مقيدا بصاحبتها فتقول خامس عشرة في التذكير وخامسة
عشرة في التانيث وظاهر ان الجزين سيبان انتهى فلم تامل الفرق
بين هذا وما ياتي في الاستعمال الثالث الذي هو المراد بقول المتن
وشاع الاستغنا بحادي عشر او نحوه من حيث المعنى ومثل هو ان
معنى خامس عشر على هذا الاستعمال الذي ذكره ابن هشام واحد
من خمسة مصاحبة للعشرة وعلى الاستعمال الثالث الاتي واحد
من هذه العدة في المرتبة الاخيرة منها فلم تامل انتهى اقول
هذا اي عجيب فانه التوضيح الا تشريح ما الفرق الذي ذكر وقد
بقوله من حيث المعنى لان بينهما فرقا من حيث اللفظ لان الجزين

وفوقا مع السماع ورايت بخط ابن هشام ما نصه الاعداد المركبة
لا يشتق منها اسم فاعل يعمل عمل الفعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل
والفعل لا يجمع حروفا مشتقة من اسمين فكذا اسم الفاعل وانما جاز
هذا رابع ثلاثة وثانيه لانك نضفته موضع الفعل اي هذا الذي
ربع الثلاثة اي صيرها اربعة بنفسه فاذا جعلت اسم الفاعل مع
المركب بمعنى احد صح كما صح في ثالث ثلاثة فعلى هذا لا تقول رابع ثلاثة
عشر لوجهين احدهما ما ذكرنا من فساد الاشتقاق والثاني انك
لا تريد ان تجعل الثلاثة اربعة بل تريد ان تجعل ثلاثة عشر اربعة
عشر قال في التوضيح وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب
الثاني في موضع خفض وذلك ان تحذف العشرة من التركيب الاول
ويبقى لك مع ذلك ان تحذف الشيء من الثاني للالتباس انتهى وذلك
لانه عند حذفهما يكون كالوجه الذي اشار اليه الناظم بقوله وشاع
الاستغنا بحادي عشر اقيل في فيه الوجهات المذكورات في التوضيح
من اعراب الجزين واعراب الاول وبنا الثاني وقياسا كما اسلفه
من بنا الجزين عند ابن السيد بنا الجزين هنا وشارحه حمل الكلام
هنا على ما قاله ابن السيد ثم اعقبه بقوله ومقتضى البنا في الجزين
البا فيتين حلول كل منهما محل الاخر ويزول الالتباس باعراب الاول
انتهى وكان الظاهر ان يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للالتباس وان اعربا او الاول وفيه نظر لان الالتباس
يزول بالحاجة ومدا اوقعه فيه ظنه ان الالتباس هنا كالالتباس
المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد
بالتباس الوصف المشعر بالوصف الدال على انه بعض جماعة منحصرة
كما قاله المفيد وشيخ الاسلام وفي المغرب انه يجوز وتتعين
فيه حينئذ وجهان احدهما هذا ثالث عشر اثني عشر والثاني
حذف عشر الاول واعراب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه
ثم قال ولا يعمل اسم الفاعل الماخوذ من العدد المركب اصلا فتقتضي
كلامه ان الممتنع الاعمال لا اصل التركيب وهو كما قال ولا ينبغي ان

يختلف

يختلف في اصل الجواز لانه لا خلاف انه يقال ثالث اثنى ما صدق
عليه انه ثالث وانه يقال ثالث عشر لد لالة على ما صادق عليه
انه ثالث للعشرة وثالث عشر ثلاثة عشر لد لالة على احد ذوي
هذه العدة الخاصة التي لا تزيد على ذلك فلا شيء يمنع الوجه الرابع
وهو ثالث عشر اثني عشر بعد ما ثبت صحة استعمال اجزايه فان ثالث
يجيء جاعل ثانيا لاستعمال فطفا واضافته الى العشرة صحيحة من
حيث ان الملابسة بينهما بينة ثم اضافة هذا التركيب كله الى اثني
عشر صحيحة للملابسة ايضا لان الثالث صيرا اثني عشر مستقلة
دحينة وقول الناظم انهم لم يقولوا ثلثت الاثني عشر بمعنى صيرت
الاثني عشر ثلاثة قد يقال في جوابه ان سلم انه لا يلزم من ثبوت
التركيب بل ثبوت الاجزا وثلثت بمعنى صيرت ثالث ثم نحن نستعمله
مع ما يصح منه معناه فان قال انما استعملوه بمعنى صيرت كاف في
صحة هذا الاستعمال واعلم ان ما ذكره في التوضيح من الاجماع
على كون التركيب الثاني في موضع خفض هو ما افتضاه كلام المعرب
كما رايته وهو مخصوص كما قال المكي بصورة ما اذا جيء بما ربعة
الفاظ لان عمل فاعل انما ياتي مع تنوينه والتنوين منتف مع
التركيب فتعين ان التركيب الثاني في موضع خفض ولا يعارضه ولا
يهادمه ما نقله المرادي من اجازة بعض النحويين هذا ثان احد
عشر وثالث اثني عشر بالتنوين فسقط من الاثمون المصادمة الثاني
قال ابن هشام في صحيح البخاري في باب غزوة الطايف من قول ابي على
عثمان النهدي لعاصم واما الاخر فنزل لما النبي صلى الله عليه وسلم
ثالث ثلاثة وعشرين من الطايف فقد يقال هذه حالة لاسم الفاعل المشتق
من العدد لم يذكرها الناظم لانه لم يذكر الا استعماله مفردا ومع الاحاد والركبا
انتهى لكن في الاسمون بعد قول الناظم وان ترد جعل الاقل الخ ذكر ما نصه
انهم كلامه جواز وضع الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد
للمعنيين المذكورين يعني المراد به بعض العدد والمراد به جعل ما تحت
العدد المشتق منه مسمى بما له فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين

بالاضافة وستة عشر اربعة وثلاثة وثلاثين بالاعمال واربعة
ثلاثة وثلاثين بالاضافة انتهى فجعل ذلك معهودا من كلام الناظم
وعلله لانه مطلق غير مقيد **قوله** فجي بتركيبين قال الشاطبي يعطي
فتح يا حادي وحكى السلوبين جواز تسكينه كمعدي كرب **قوله**
او فاعلا بحالتيه اضف وحينئذ يجب اعرابه لزوال التركيب ويفتح
ما اخره بالحالة النصب فتقول رايت حادي احد عشر وثاني
اثني عشر كما تقول رايت القاضي وان سكنت على لغة من قال كان
ايد بين جاز وابو علي يختار السكون لانها من حيث ركبت لزم بعضها
بعضا فصارت كيا معدي كرب فاما العشر فباق على بنايه لوجود
مقتضيه وهو تضمن معنى الحرف **قوله** بعف قال الشاطبي يجوز ورد
على جواب اضف قال ابن غازي ولا يغتر لاحتمال الصفة والاستئناف
قوله وشاع الاستغنا الخ قال ابن هشام ظاهره انه
استعمال فائق لاستعمال مثل ثاني اثنين من العدد المركب ويصرح به
قوله الاستغنا فدل على انه منقطع مما تقدم وظاهره ايضا ان هذا
الاستعمال اكثر من الاستعمالين لكونه خصه بنسبة الشيوع وتقدم
وشاع في الاعلام دون الاضافة وظاهره ايضا انه مبني لا غير
وذكر ابن السكيت وابن كيسان حكيا اعراب صدره وافول
ان نحو حادي عشر وثاني عشر ان كان من قولك حاد عشر احد عشر
حذف منه الصلة العقد من الاول والنيف من الثاني فحينئذ يجب اعراب
الاول لزوال التركيب ودال الاعراب على ما حذف منه اذ لو لا تقدير
الحذف وجب البنا وان كان مثل قولك في المفردات واحد ثالث رابع
فالجزآن مبنيان لا يجوز غير ذلك لوجود التركيب هذا هو التحرير
واما ما قاله الشيخ فرد ورد من وجهين احدهما انه عبر عن
ذلك بالافتقار على التركيب الاول وعلى ما ذكر يقع الالتماس الثاني
انه لا وجه لما حكاه السيخان من اعراب الجزء الاول على ما قرر
الناظم انتهى وقال ابن غازي مراد من عبر بالافتقار على التركيب
الاول الافتقار عليه في سورة اللفظ وهو اعم من ان يكون في التقدير

كذلك

كذلك بدليل حكاية ثلاثة اوجه فيه ورايت بخط ابن هشام ايضا
ما نصه واعلم ان للناس طريقتين في قولنا حادي عشر فمن قائل ان عشر
هذه هي التي كانت عقد اللنيف المحذوف لان التقدير حادي عشر فحذفوا
ان عشر هذه هي التي كان عقد اللنيف المحذوف احد عشر ومنهم
من يقول ان هذه هي عشر التي كانت مع اسم الفاعل حالة اجتماع
اربعة الفاظ والاول قول ابن عصفور والثاني قول الناظم وابني
على ذلك هل يكون حادي عشر ونحوه معربا او مبنيا فمقتضى تقرير
ابن عصفور انه معرب لزوال ما يركب معه كل من الجزين وقد
صرح به ورد على من ادعى جواز البنا قال هو قول باطل لان الاعراب
دليل على انه لو كان غير محذوف منه شيء لم يجز فيه الاعراب
واما اذا كان مبنيا فانه يحتمل ان يكون اسم الفاعل المفرد فمن اين
يعلم ان المحذوف منه احد وعشر انتهى كلامه وعلى مذهبه
لا يحتاج الى الجواب عن دخول الثاني الجزئية فتقول خامسة عشرة
وحادية عشرة لان التركيب غير موجود فلم يجتمع فيهما هو والكلمة
ثانيهما وما قرره الناظم وابنه من ان المحذوف العقد الثاني
بر منه مستلزم لما نصا عليه من ان حكمه التركيب كما كان ويرد
السؤال ويحتاج للجواب عنه بانهم انما منعوا البنا لئلا يلزم اجتماع علامتي
تانيث فيما هو كالكلمة مع عدم استحقاقه لهما في الظاهر لانك
هنا تاتي بالتاء المونث واما هنا فلما كان الجمع بين علامتي تانيث
ليس منافيا في الظاهر لانه مع المونث جاز ذلك وقول ابن عصفور
اجري على القياس ويقتضي صحته اوجه احدها ان النحاة حين اوردوا
على انفسهم حادي عشرة واثني عشرة واجابوا عنه لم يتعرضوا للجواب
عن حادية عشرة ولا فرق بينهما في صحة الورود في الظاهر وذلك
دليل منهم على الاعراب والثاني انهم يلزمهم ادغاما لا دليل عليه
وهو ان قولنا حادي عشر اصله حاد عشر احد عشر ولا يخفى بذلك
على ذلك الا كون الاسم معربا والثالث ان ما ادعاه ابن عصفور
اولى لانه ادعى جاريا على القياس من جهة انه حذف من كل تركيب

بقي انه يجوز وقوع تمييزها نكرة ومعرفا بال كالمائة نقول مائة
درهم ومائة الدرهم مع انه لا يصح وقوعه معرفة لا يقال كم
الغلام عندك وان تمثيله ان اخذ على صفته اقتضى امتناع فصل
تمييزها مع انه جائز لكن لا بد معه من النصب وان لم يوخذ على
صفته اقتضى قياسية الجر مع الفصل مع انه شاذ وانه لم يعرج على
جواز النصب مع الخبرية فاعلم انه يمتنع كما امتنع في عشرة ومائة
الا نادرا مع انه يلزم مع الفصل وانه لم يبين جواز دخول من
على التمييز فيقال كم من غلام ملكت وهو استعمال شايع في الكلام
ومنه قوله تعالى وكم من ملك في السموات الاية وقال وكم ارسلنا
من نبي في الاولين ثم اجاب عن الاول بما ملخصه ان المقصود التشبيه
في كون التمييز جمعا في الجملة لا بقيد قلة او كثرة وتمثيله بيشير
الى ارادة الكثرة وكذا اعتبار المعنى يشير اليه لان كم للتكثير
فلا تضاف الا الى جمع الكثرة الا ان يعدم او يابى على خلاف القياس
قال وباب العدد مما يضاف فيه الخ اي الجنسه كقوله ثوب خز فالثوب
خز وتقول ثلاثة اكلب ولا يحسن ان يقال كلاب لاختصاص الاقل
بالكثرة وكون الثلاثة قليلة فكذلك يكون الجمع مع كم لا يحسن
ان يقال كم اكلب عندك والما الوجه كم كلاب لان مدلول كم كثير وعن
الثاني بانه اراد تنكير التمييز كما هو الاصل فيه ويدل عليه تمثيله
وانما تعرف تمييز المائة لما احتيج الى تعريفها بال اذ لا يجمع بينها
وبين الاضافة وكم شبيهة بربّ في او آمعنى الافتخار وربّ لا تخفض
الا النكرات فكذا ما كان في معناها فلم تضلح كم للتعريف لعدم
قبول معناها له فلم يجز لما التحرز منه لكونه امرا لا حقا فيه
وعن الثالث بانه الطلق الحكم بالخفض ولا شك انه بالاضافة وقد تقدم
ان الاضافة امتناع الفصل الا في الشعر او مواضع ليس هذا منها
واذا امتنع مع الخفض في النظر هل يجوز مع الرجوع الى النصب اولا وعن
الرابع وهو جواز النصب مع عدم الفصل بانه نص في التمثيل
على انه نادر فلا ضير في ترك ذكره وعن الخامس بان جواز من ظاهر

مما

مما تقدم في باب التمييز من جواز ظهورها ومن منعه الا مع الفاعل معنى
وباب العدد وما هنا داخل فيما عدا انما انتهى وما ذكره في الايراد
الرابع من لزوم النصب مع الفصل سبقه اليه الشارح لكن في المطول
في بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن ليلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو
قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم هنا
النصب على المفعولية **تنبيهان** الاول قال ابن
هشام فان قلت ما معنى تسمية كم بعدة خبرية قلت
من معنى الخبر الذي هو تسليم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب
لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدا الا ترى ان قول القايل
كم عبد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب لما قايله فيما تكثر
به واقتخر الثاني قد ينتصب تمييز كم الخبرية حملا على الاستفهامية
ولكن بشرطين احدهما ان يفهم المعنى فلا يجوز كم عبدا عندك حيث
لا قرينة ذكره في المغني وعبارته ويجوز حمل الخبرية على
الاستفهامية في نصب التمييز خاصة اذا فهم المعنى الثاني ان لا
يكون مجموعا وقال في تمييز الاستفهامية لانه حينيذ لا تظهر
له قال ابن هشام ولم ار هذا الشرط لاحد بل في شرح الكافية
انه ينتصب في لغة بني تميم ولو كان مجموعا وقال في تمييز الاستفهامية
انه يجوز فيه عند الكوفيين ان يكون جمعا وابطله بانه لا تظهر
له حينيذ وهذا لازم له بعينه في اللغة التميمية على زعمه
الثالث ذكر المرادي ان الاستفهامية والخبرية يتفقان
في ستة اشياء انهما اسمان مبنيان مفتقران الى تمييز وان ميز بهما
قد يجر ذا للدليل وانهما يلزمان الصدر وانهما بسيطتان وفي وجوه
الاعراب ويقتضي عليه ان بناءهما على السكون وكونهما كناية عن
عدد مجهول الجنس والمقدار كما زاده في التوضيح وعبر عن الاخير
في المغني بالابهام واسقط من التوضيح المشاركة في الاسمية
وفي المغني كون البناء على السكون وسمنا جميعا حذف المميز والمشاركة

جره بين وزعم ابن عصفور لزومه وليكن ان يوجه بذلك تقديم
النصب في النظم اهتماما به وقوله نصب متعلق بالتخيير بينهما
لا يختص بقوله او به صل من رد اعجاز من ادعى لزوم الجر ومنع التخيير
فاندفع ان كلامه يقتضي ضعف الجر لتاخيره لاسيما وقد اقترن بقوله
نصب ولا يذكر مثلها الا فيما كان منعيفا او قال بعضهم باستناعه
والمختار خلافه فتامل قوله او به صل من نصب ظاهره رجوعه
لكاين وكذا وعليه جرى المكودي ولم يذكر خلافه وقال المرادي
كلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصب تمييز كذا وعليه
مشى الاشموني وزاد انه راجع لي تمييز كاين دون كذا وموضع قوله
ذين بعيد او الظاهر رجوع الضمير في نبه لما قبله وعوده عليه
بالنظر للمجموع او بارادة احد هذين تكلف وذكر في التصريح ان
الزجاجي اجاز جر تمييز كذا اعلم ضرب من الحكاية انتهى وكان معناه
كما قال بعض الفضلاء ان كذا اسم حكاية لكم يقع محاكاة من الحكاية
فلذلك جر تمييزها تنبيهان الاول كاين كاين ذ
وكذا يشارك كم في اسور وكذا كاين وكذا بيشر كان يه اسور ويفترقان
في اسور وذلك مستفاد من المغني والتوضيح وقد بينه الاشموني
فلا تطيل به لكن لا باس بالتنبيه على يه وهو انه قال ان كذا تشارك
كم في افادة التكثير وفي المرادي ان الناظم صرح بهذا في غير هذا
الموضع ونوزع في كذا فان الظاهر انها لم توضع للتكثير ولم يبنيه
على ان من اوجه المشاركة بين كم وكذا التصرف بوجوه الاعراب
وفي الجمع وتتصرف اي كذا بوجوه الاعراب فتكون في موضع
نصب وفي موضع جر بالاضافة او الحرف ولا يقتصر على اعراب
ولا تتبع بتابع لا نعت ولا عطف بيان ولا تاكيد ولا بدل انتهى قال
الشهاب قوله ولا تتبع بتابع انظر مثل كم وكاين سلمناه في ذلك انتهى
اقول قد نصوا فيما تقدم فيما تقدم على الابدال من كم وجعلوا
الفرق بين الابدال من الاستفهامية والخبرية ان البدل
من الاستفهامية يقترن بالهمزة وقد يتوهم انه لا فرق بين البدل

وغيره

وغيره وليس كذلك قال في الباب الخامس من المغني ان مما اشترطوا
له ان لا يوصف الا تما المتوغلة في شبه الحرف الا من وما واي عند
الاخفش وان من الوهم في ذلك قول الزمخشري ولي البقاني وكم
اهدكناه من قبلهم من قرن ثم احسن بان الجملة صفة لها والصواب
انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان
كلا لما جميع لدينا محضرون الثاني من جملة ما ذكر تبعا للمغني في
الفروق بين كم وكاين ان خبر كاين لا يكون مفردا وربما يتوهم
منه انها لا تكون الا مبتدا او انه لا يخبر عنها بجملة مطلقا وفي جمع
الجوامع وشرحه لا يخبر عن كاين اذا وقعت مبتدا الا بجملة فعلية
مصدرة بماض او مضارع نحو وكاين من نبي قتل معه ربيون وكاين
من اية في السموات والارض يمرون عليها قال ابو حيان قد
استقريت ما وقفت فيه فوجدت الخبر لا يكون الا كذلك ولم تقف
على كونه اسما مفردا او لا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل
ولا ظرف ولا مجرور وينبغي ان لا يقدم عليه شيء من ذلك الا سماع
من العرب قال الشهاب انظر قوله وكاين من اية لا تحمل رزقها
الله يرزقها فان الخبر جملة اسمية وهي الله يرزقها الا ان يجعل
الخبر لا تحمل رزقها والله يرزقها استئناف اقول هذا متعين
لانه يلزم على جعل الاسمية خبرا كون جملة لا تحمل رزقها صفة لدابة
ويفهم ذلك ان لم ترد دابة تحمل رزقها وان الله لا يرزقها وقال في شرح
جمع الجوامع بعد ما مر والقياس يقتضي ان تكون في موضع نصب على
المصدر او الظرف او خبر كان وفي البسيط انها تكون خبرا ومفعولا

الحكاية

هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده في الكلام كذا قالوا قال
الشهاب هو غير شامل للمحكي بما ومن فينبغي ايراد او صفة لفظ
المتكلم والحكاية ثلاثة انواع حكاية الجار وهي مطردة بعد القول
كما في التوضيح ولا تختص به كما في شرحه بدليل ما مر في باب العلم

الألوكة
www.alukah.net

في وجوه الاعراب وبقي ايضا انهما يشتركان في البساطة وفي ان
تمييز بهما لا يكون مفيدا لا يقال كم لا رجلا مان وكم لا رجل صحبت
نص عليه س واجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالبقي
مع الاستفهامية كما تقدم وبقيت قان في سنة كون تمييز الاستفهامية
افضله النصب وتمييز الخبرية افضله الجر وان تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان الفصل بين الاستفهامية
وميزها جايز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وميزها الا في
ضرورة كذا قالوا وقضيته ان الفصل بالجملة خاص بالضرورة
وفيه نظر لوقوع ذلك في افصح الكلام وهو القران المجيد كما تقدم
عن المطول وقول الشهاب انه مستثنى لا يخفى ما فيه وان
الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير
وان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية وان
الاستفهامية لا يعطف عليها بلا بخلاف الخبرية وبقي عليه ان
المتكلم بالخبرية ينوجه اليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم
بالاستفهامية لان معناها الاستكشاف والمتكلم موجد له
بكلامه وليس قصده ان له خارجا موجودا في احد الازمنة
يطابقه كلامه او لا يطابقه وان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن
بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية وان الخبرية تختص
بالماضي كرب فلا يجوز كم علمان سافرا كما لا يجوز رب علمان
سافرا كما ذكر الاول والثاني في المغني والتوضيح والثالث
في التوضيح واسقط منها كون الاستفهامية لا تدل على تكثير بخلاف
الخبرية وكون الاستفهامية لا يعطف عليها بلا بخلاف الخبرية
وجعل في التوضيح الاختلاف في النصب والجر والافراد والجمعية
وجها واحدا من اوجه الافتراق وبمجموع ذلك ان وجوه الافتراق
تتبع وبقي عاشر ذكره ابن الانباري في شرحه وهو ان غير الاستفهامية
اذا فصل في السعة بالظرف كان واجب النصب وميز الخبرية اذا فصل
في الضرورة كان نصبه مختارا حملا على الاستفهامية بقي انه قد يزاد

في اوجه

في اوجه الافتراق ان كم الاستفهامية تعلق بخلاف الخبرية قال في الاشباه
التي لا تحتاج الى رابط من الباب الخامس من المغني الخامس المفسرة
لعامل الاشم المشتغل عنه وعدة امثلة ثم قال وقوله تعالى سل
بني اسرايل كم اتيناهم من اية قدرت من اية فكم مبتدا او مفعولا
لاتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما مر بيان لما في ما ننسخ من
اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينيذ اليها كم وانما هو مفعول
ثان مقدم ومثل عشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم
الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل لكنه قال في النوع الثاني عشر من الجملة السادسة من الباب
الخامس في الكلام على قوله تعالى اولم نهلك لهم كم اهلكنا كم مفعول
اهلكنا والجملة معلول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق حذفا
لاكثرهم انتهى وعلى هذا انفرد فيما يشتركان فيه كونهما يعلقان
ولا يقفى عنه كون الصدر لهما كما عرفت قوله كم كابن قال ابن
هشام يعني كم الخبرية لانها اقرب مذكور وقد يقال يجوز ان
يريد انها كم مطلقا وانما يجمع ما قلت حيث يبقى من الكلام حمل ذلك
على احدهما فاما اذا اريد بهما معا فلا اما بجمعهما للتكثير فكثير واما للاستفهام
فكقولك لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما كابن تقرا سورة
الاحزاب او كابن تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين
فقال اني كذا فطاي ما كانت كذا فط والتحقيق ان مراده بالتشبيه
انها مثلها في كونها كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وانه
لم يرد اكثر من ذلك وبهذا اعم من كون كم خبرية او استفهامية
والا لفسد في كذا فانها لا تكون استفهامية ولا اخبارية والحاصل
ان هذه الكلمات الثلاث مستوية فيما ذكرنا ثم منها ما هو اخبار
تارة واستفهام اخرى واعني بالاخبار التكثير وهو كم ومنها ما هو
للتكثير والتقدير بحسبه استفهاما وهو كاين ومنها ما لا يكون
الا استفهاما وهو كذا قوله وينتصب تمييز زيد اما كذا فذا بها
ولا يكون جرا اصلا واما كذا من الدراهم واما كاين فتارة او اكثر

ما اثبت في الاحر نظيره ولان الناظم وابنه نقلا عن ابن السكيت
وابن كيسان وبعض الاعراب ولم يثبت مثل ذلك فيما ادعياه من
البصريين ومجانبه ورايهم بخطا ايضا واعلم ان ابن الحاجب
استشكل قول النحاة في حادي عشر ونحوه ان الاصل حادي عشر
احد عشر وقال انه لم يقم على ذلك دليل ولا حاجة لم به اليه
ولعل هذا يشهد لما يقوله ابن مالك لانه لو كان معربا لم يخف
على ابي عمرو الوجه الذي حمل النحاة على ادعاء ذلك فيه ومع وروده
معربا ولو كان على غير ما يقوله ابن مالك لم يكن الا معربا الا ان ابن
الحاجب ليس حجة على ابن عصفور فلا يقوي ذلك انتهى واما اطلنا
في المقام لانه من المواضع المشكلة التي نحار في تحقيقها الافهام
ويكفي شاهدا على ذلك اختلاف هؤلاء الاعلام **تنبيه**
مثل بحادي عشر دون غيره لوجهين احدهما انه اول العدد
المركب والثاني التنبيه على القلب **قوله** فقبلوا ويعتمد فقتضية
كلامه كغيره منع حادي عشرين مثلا بغير واو قال شيخ الاسلام
وفيه وقفة انتهى وقال الشاطبي فقد يقوله فقبلوا ويعتمد
بغير الفاء ثم لا نقلا التزقيب بقولا لان الجميع اسم لهذه العدة انتهى
وفيه اشعار بانه ليس المقصود منع ما عدم الواو وغيرها من
حروف العطف

كم وكاين وكذا

العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم بكم وتكثره بها وبكاي والكلام
الان في اللاثنة والبداءة منهما بكم والصحيح انها بسيطة خلافا لمن
زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها
لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
كذا في المغني في بحث كاين قال في الحواشي وبرده ان الالف لم يقف
عليها دليل بخلافه وعمر ويمثل هذا يرد على الفرا والكسائي في قولهما
ان اصل من متا **قوله** بمثل ما ميزت عشرين يعني انها تميز

بمفرد منصوب وجوز بعض النحاة عطف المجموع على المفرد نحو كم رجلا
ونساجاوك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ثم ان كان الاحسن
ان يقول العدد المركب لانه الاصل في ذلك لطوله الموجب للتخفيف
بالافراد والنصب فاما عشرون فشبهت به لانها في قوة عشرة
وعشرة والاستفهامية فرع للخبرية لان الاستفهام فرع الخبر وايضا
فهي في قوة اي عدد اعني في قوة كلمتين فاشبهت العدد المركب **قوله**
واجر ان جره من مضمرا وحينئذ يجب تقدير كم منونة **قوله** ان
وليت الى اخره ليكون حرف الجر الداخل عليها عوضا من اللفظ بن المضمرة
قال ابن هشام ومقتضى كونها كالعوض منه انهما لا يجتمعان فلا
تقول على كم من جذع بيتك انتهى وبه يقوم وجه وجوب الاضمار
ونقف على الدماميني فقال انظر وجهه قال الشهاب في حواشي
الاسوني وذكر ابن الحاجب ان من تدخل فيهما قال الرضي اي في
مميز هما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك واما الاستفهامية
فلم اعثر عليه بحر ورايمن ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري
صحته انتهى اقول نقل كلام الرضي في المطول في باب الانشاء
وقال واقول سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة انتهى ولا
يخفى ما فيه من اللطافة وايهما ان الاية دليل على المطلوب ولذا لم
يقل قال الله تعالى وستعرف ما في الاستدلال بالاية وقوله
من مضمرا تنبيه على انه ليس بالاضافة وفيه انه لا يجمع بينهما لانه
قال ان وليت كم حرف جر ظاهر فاجزان يجر التمييز من مضمرا وفي قوله
مظهرا طباق لم يذكرا لا لذلك **فرع** بكم ثوبك مصبوغا وصبوغ
من نصب فهو حال والسؤال عن ثمن الثوب في حال صيغه ومن رفع
فخبر المبتدا والسؤال عن اجرة الصبغ كذا بخط ابن هشام **قوله**
واستغلها بمجرد العشرة اورد الشاطبي ما ملخصه ان التشبيه
بعشرة يقتضي ان التشبيه بعشرة يقتضي ان الغالب كون تمييز
كم جمع قلة كما ان تمييز عشرة كذلك وذلك لا يستقيم لان كم تقتضي
الاضافة الى جمع الكثرة من حيث كانت للتكثير وان تشبيهها بالمائة

www.alukah.net

ولما قال المرادي هذا الباب للحكاية باي ومن في الاستفتاء
قال ابن غازي ما نصه اي لاستفهام اما حكاية الكلام كله فانما
ذكر بعضه بالاخبار كقوله وجملة وما بمزج ركبا وكقوله او حكيت
بالقول انتهى وحكاية المفرد قال في التصريح وتختص بالعلم وهو
مبني على ظاهر قول الناظم والعلم احكيه وسيأتي ما فيه وحكاية
حال المفرد قال في التصريح وتختص باي ومن الاستفهاميتين
وفي الاختصاص بهما ما سنعرفه قال في التوضيح وحكاية المفرد
اي حالة في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا
رواعيا من قال ان في الدار قرشيا قال شارحه وكقول ذي الرمة

سمعت الناس ينجحون غيثا ... فقلت لصيدح انجحي بلالا

انتهى وفيه نظر لان هذا حكاية جملة لا حكاية حال مفرد قال
الشارح فاما قول الشاعر

لما بعيت قايل كيف انت يصالح ... حتى مللت وملني عوادي

فليس من هذا القبيل لانه من حكاية الجمل لا من حكاية المفرد
لانه جواب للاستفهام وجواب الاستفهام لا يكون الا جملة
فصالح على هذا خبر مبتدا محذوف والتقدير فاجبت قايل كيف
انت بانا صالح ثم حذف المبتدا وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع
ويروى بصالح بالجر على قصد حكاية الاسم المفرد كانه قال فاجبت
قايل كيف انت بهذه اللفظة انتهى وغرضه الرد على ابيه حيث
جعل الرفع من حكاية المفرد قال ابن هشام والامر كما زعم الشر
والجملة محكية بقول مقدر وهو معمول الباء وفي المغني ان الجملة
المحكية لا يدخل عليها الجار قال ما قوله

تناد وا بانا هذا وقد سمعوا النا ... دو با كعرف الجن بين الاجارع

ضرورة لا يلتفت اليها والذي حسن ذلك كون الاسم الذي
بعد حرف الجر سببيا فلم يظهر الفتح بكونه مجرورا ومرفوعا على
صورة واحدة وافتح من ذلك قوله تناد وا بالرحل عند ذاك فارتحالهم
بقي انتهى ووجه كون هذا الفتح ان الاسم معرب وانا قوله

افتح

افتح منها قوله صالح وذلك لان الاسم معرب ولم يذكر جروه الثاني
فالباء داخلة في اللفظ على اسم واحد معرب ولم تؤثر فيه فكان
كتنحية العامل بالكلية وقطعه عنه فتنزه ثلاث مراتب فتاملها
قوله احل باي مبدا الكلام عليها اي لانها اسم فيما يسيل بها
عنه وهو العاقل وغيره وفي محل الحكاية وهو الاصل والوفق
ولان المعرب من الاسماء اصل للمبني منها ولان من يحكي فيها وبعدها
فاخرها ليبني في الكلام عليها فانه ابسط قوله ما المذكور
اي مذكور كما اشار اليه الشارح قال ابن هشام يفهم هذا من
كلام الناظم لانك اذا قلت ايهم جاك اي القوم جاك لم يمكن ان
يكون ذلك سوالا الا عن معرفة وبي المضاف اليه في اللفظ
فلا بد ان يكون قد تقدم ذكره فان كان معرفة فقد اخذ زعنه
بقوله منكور وان كان نكرة فهو المقصود فان قلت
يدخل تحت كلامه اي رجل فانها سوال عن منكور قلت
المراد بقوله في الوقف او حين نقل الوقف عليها اي اوصلها
بما بعدها مما ينفصل عنه في الوقف تنبيهان
الاول قال ابن هشام يسمي هذا السوال في اصطلاحهم استبانا
وكذا كل سوال عن شيء سبق ذكره فان كانت اي سوالا عن غير مذكور
فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله

باي كتاب ام باية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب

وقوله

واية بلدة الا انتها ... من البلدان نفلة ذات نار

الثاني يدخل تحت قوله ما الاعراب بانواعه الثلاثة والافراد
والتذكير واضداد هما فاما مطابقة الاعراب فلا بد منها واما غيره
فطابقته بي اللغة الفصحى وشر لغة اخرى وبي الافراد والتذكير
على كل حال الثالث قال ابن هشام اختلفوا في الحركات في الحكاية
فقيل حركات حكاية وقيل حركات اعراب ورده الاولون بان فيه
اضمار الجار وابقاء عمله واجيب بالتزام ذكر حرف الجر فيقال

انتهى واقول ينبغي ان يكون في قوله او لا وقل لمن قال انت بنت منه ايجازوا لاصل وافتح النون قبل الها والحامل انه ذكر صيغة المفردة المونثة ولم ينبه على فتح النون وترك صيغة المثنى المونث وتنبه على سكون التاء فيها في كلامه شبه الاجتناب وانما حركت في المفرد لان الها فيه مستقرة وهي ساكنة في الوقف فحركت ما قبلها ليلا يلتقي ساكنان وان كان جايزا في الوقف ولا كذلك مثنان واعلم انهم يقولون في الوقف على منه على لغة من حرك النون الوقف بالتاء والوقف بالها لانها لبيست تا التانيث حقيقة بدليل جواز سكون ما قبلها والاول اكثر واقيس قال ابن هشام ولعل اللغة الثانية هي لغة من يقول شجرت ومسلمت فلا تكون مبنية على ان التا غير التانيث وان الرضي قال لم يكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب اذ هي التانيث لانكون في الوقف الا ساكنة واتفقوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع مراعاة الاصل والفرع كان حفظ الاصل اولى قوله ونادر مثون في نظم عرف اشارة الى قوله

انواناري فقلت مثون انتم فقالوا الجن قلنا عواطلانا

وفي البيت شذوذان احدهما انه حكى المصغر في قوله انواناري وهو معرفة والثاني انه حكى مقدرا كما قال السيرافي ذلك لان قوله انواناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين اتيانهم له قال لهم مثون انتم ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام انه حين اتيانهم لم يتكلم بقوله انواناري ثم بقوله مثون انتم بل لم يتكلم بقوله انواناري الا بعد قوله مثون انتم حين اتيانهم اخبارا بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى وقول المفرج انه ليس من حكاية المقدر ممنوع سمعا وامتناعا بل قال الشهاب عندي انه سهو قوله والعلم احكيته من بعد من بعد ما تقدم بعلم الفرق بين الحكاية بمن والحكاية بعد من فالعلم لا يحكى من سائر المعارف ويحكى بعد

من

من دون بقية المعارف وسيذكره بحسب الكثرة والقياس فلا يرد ما مر من حكاية العلم والضمير بمن ولا حكاية غير العلم بعد من نحو من انا قال الجزولي والمضمر لا يحكى قال ابن الحباز لم يتعرض النحاة للضمير في باب الحكاية فلا فايدة في ذكره مع انه قد روي حكاية المضمر عن افصح من نطق بالضاد وذلك انه عليه الصلاة والسلام فرغ بابه انسان فقال من الباب فقال الرجل انا فقال عليه الصلاة والسلام من انا ولم يحك لقال من انت وقال ايضا يروى انه لما انشد كعب

فتواء في حرتيها للبصير بها عنق مبين وفي الخدين تنهيل

قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها فعلم انه ربما حكي غير العلم قال ابن هشام ورد في الثاني حكاية غير العلم بعد ما انتهى ولما قال صلى الله عليه وسلم ما حرتيها قال بعضهم عيناه وسكت بعضهم فقال صلى الله عليه وسلم اذ ناها قال الرضي وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كلا واحد لاي معنى كان دال لرفع الاشتراك فكانت انسب بالاعلام انتهى قال الشهاب وقد يستشكل هذا التوجيه بان كونها انسب بالاعلام انتهى قال بعارضه ان بقية المعارف احوج اليها من الاعلام انتهى وقال ابن هشام جعلوا مدار تغيير الاعلام وقول المذكرات فغنية عنه لانه اذا قيل رايت رجلا فقلت من الرجل بال العهدية علم انك انما تريد المذكور بعينه لا غيره واذا جاءني هو مستغنين بحضوره واذا قيل هيئ اوجيئ فكذلك واذا قيل جاء هو مستغنين بمرجعه لانه لا يضمر حتى يعرف واذا قيل جا الذي قام ابوه فالصلة تعرفه ولابد لانها مشروطة بان تكون معلومة للمخاطب ولا فرق في العلم بين ان يكون اسما او كنية او لقبا وفايدة في التفصيل بغير المنبقة نفي الاشتراك احترازا عن نحو اسما الله تعالى والعرزدق فاذا قيل قال العرزدق لم يجز من العرزدق على الحكاية بل على انه اعراب وقال ابن هشام

باى قاله فى المغرب ولابد من دخال حرف الجر على اى ومن اذا استثنيت
بها عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدها
انتهى ويتبع له ان يجيز تقديره قبلها لانه يرى ان الاستفهام
اذا كان استثنائيا لم يكن له الصدر واختلف اذا رفعت فقال
البصريون مبتدأ احذف خبره اى ايهم فعل وقال الكوفيون فاعل
بفعل مضمر ليطابق المحكى ويجوز عندهم اظهاره وهو المختار فيقال
استرى اى ايا من قال رجل يوما واذا نصبت اى بفعل مضمر يجوز
اظهاره واذا اظهر لم يجب تاخيره عن اى ومن وما لانهن لما كن
للاستفهام خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك فى بقية ادوات
الاستفهام لانها لم تخرج وقتا ويجوز اذا اظهرت متعلق الجار ان
تقدمه وان تؤخره كما فى الناصب انتهى وسكت عن الكلام على الحروف
اللاحقة فى نحو ايان وايون وايين وفى شرح اللمحاب وفى تلك العلامات
من الحروف والحركات وجهان احدهما انها اعراب ويكون رفعها
بالابتداء وجرها بمحذوف وجرها على اضمار الجار والثانى ان هذه
العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على
الابتداء الان اعرابها المحكى بابى ظهور الرفع فى لفظها والتقدير
اى بواى اى رجل هو وبواوى من الاول لقلة اضمار الجار وضعف
تثنية اى وجمعها لغير الحكاية انتهى ولما نقل هذا الشهاب
قال وفى شرح الشاطبى ما نصه اى اذا حكى بها باقية على اصلها
من الاعراب فكذلك اذا حكيت بها المفرد عاملتها معاملة اسم
مبنى فلا يلحق اخرها شيئا زايدا بخلاف من فانك تلحق المدات
علامة على الاعراب وكذلك تثنى اى وتجمعها كالجمع الحقيقى بخلاف
من فانها مبنية فالحق اخرها من علامة فهو دليل على حالة المحكى
من تثنية وغيرها الا ان يبنى ويجمع حقيقة او من شرط ذلك الاعراب
كما تقدم ذكره انتهى وهو يوهم انه تعقب لكلام شرح اللمحاب وليس
كذلك لان غاية ما افاده كلام الشاطبى الاقتصار على القولين
الحركات اللاحقة لاى وكذا الحروف اعراب هذا واستفيد من كلام

ابن

ابن هشام انه لا خلاف بين الفريقين اذا سيل باى عن مخفوض
او منصوب وخلافا لما يوهمه كلام بعضهم وان البصريين نصوا على حكم
الحركات خلافا لما يوهمه كلام المرادى والتفريع وان حكايته قال
المفرد لا تختص باى وبين قدير قوله فى الوقف قال ابن هشام
لا يتعلق باحك لانه قد تعلق به قوله باى والباء يجيء فى بل نحو
قال فيتعلق بمحذوف اى احك فى اى كايناء فى الوقف وقد يقال
انه متعلق باحك وجاز لان هذا زمان وذاك مكان فهو نظير
اعتكفت فى يوم الخميس فى المسجد ومن ثم جاز عمل العامل الواحد
فى ظرفين مختلفين لانهما مكانين او زمانين انتهى وهذا مبنى على انه
لا يتعلق حرفا جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ما قاله السعد فى شرح
تصريف العزى واجازه صاحب الكشاف عند قوله فتطاير فكلا رقوا
منها من شرة رزقا ويمكن ان يوجه انما تعلق بالعقل بعد
تخصيصه بالاول على قياس ما مر فى باب المفعول له فى الكلام
على تعدده وافتضى كلام ابن هشام ان اختلاف الحرفين لفظا لا يكفى
فى جواز التعلق بعامل واحد حيث اتحد المعنى وهو مقتضى كلامهم
فاحفظه وجوز الشهاب فى الباء فى قوله باى مع الظرفية ان تكون
للالة وعليه فلا اشكال فى تعلق فى الوقف باحك لكن فى صحة الالية
نظر لان المقصود الحكاية فى لفظها لا بالتها الموهم ان الحكاية
فى غيرها قوله ما المذكور بمن اى منكور مذكور وقال الرضى
واما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سوالا عن نكرة
لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها فى الاغلب اما محكية
او غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام
عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسول عنه كما فى النكرات انتهى
وقال ابن هشام فى التسهيل وقد يحكى العلم والضمير كما تحكى النكرة
قلت عليه فى شرحه فيقال سو ومنا ومنى بعد وقالوا
هنين بعد قول القايل ذهبت معهم ولا يعترض ذلك بمن ولا بالعلم
والضمير بل كل معرفة مجهولة يجوز ذلك فيها منع من واى وكان هذا

الشارح اورد عليه او لا حين حصر الحكاية في اي ومن بالنكرات
فقال ليس كذلك بل المعارف المجهولة كذا وقال ابن هشام ايضا
لابد من تقييد المنكور بكونه مفردا مذكرا لان التحريك والاشباع انما يكونان
في ذلك ودل على ذلك انه سيتكلم على التانيث والتثنية والجمع ولك وجه
ثان وهو ان يكون كلامه هنا عاما في المفرد المذكر وفروعه كلها
ثم استانف التنبيه على لغة ثانية وتبعهم بعضهم انما يستعمل
منو ومناي في المفرد المذكر ويقول فيهما عند ذلك مناان ومنون ومنه
ومنتان ومنتان والنقاية غير هذا الكتاب كذلك فيكون هذا
تنبيها على لغتين فقوله وقل مناان معناه وقل ايضا مناان كما قال
وكالتي ايضا لديهم ذات ويوضح هذا انه لم يذكر في اي التثنية
والجمع والتانيث فكونه اخل بالتنبيه على غير لغة الاكثر اولى من
ان يجعل مخلا بذكر فروع المفرد المذكر وعلى الاول فاراد بما في قوله
ما المنكور الاعراب بالحركات والاحاد والتذكير فقط وعلى الثاني
فاراد الاعراب مطلقا بحركات او حروف والاحاد والتذكير
وفروعهما وعلى هذا جرى الشارح قوله والنون حرك مطلقا
واسكن قال ابن هشام ومشكل لانه عطف على قوله احك فدل على
ان تحريك النون والاسكان غير الحكاية وانما الحكاية تقدر ذلك
ثم قوله مطلقا لافايدة له ومراده به الحركات الثلاث انتهى
اقول جواب الاشكال ان العطف تفسيري وهو من خواص الواو
واعلم ان الزيادات اللاحقة لمن تظير زيادة ها السكت
في الوقف وبمزة الوصل في الابتدا تنبيه قال
ابن طاهر نون اثنتين تثقيل خفف للوقف ولو كانت حقيقة بالاصالة
وجب ابدالها الفا وقد وقع نحوه في بعض ابيات الكافية وحمله
في شرحه على ما ذكرنا قوله وقل مناان الخ لما فرغ من المفرد المذكر
ذكر تثنيته ثم ذكر المونث ثم تثنيته ثم جمع المونث ثم جمع المذكر
فان قلت فلم لم يفعل مثل ذلك في اي قلت
قال الشاطبي لما كانت اي صيغة تعريفية تقتضي للوجوه الستة

كلها

كلها باعرابها لم يحتج الى تفصيلها بخلاف من ولم يقصد بقوله
وقل مناان ومنين حكم الاجتماع في الحكاية والالزم ان يقول من ومنين
لان الاول غير موقوف عليه وكذا قوله وقل منون ومنين وقال
ابن هشام لا يريد انك تقولهما في التركيب الواحد بل اذا اردت
حكاية المرفوع قلت مناان او غيره قلت منين وكذا قوله بعد وقل
منون ومنين مسكنا بذلك على ذلك ذكره ان الحكاية بمن لا تكون الا
في الوقف هذا وقال الشاطبي من خاصة حكاية العقلا فلذا افيد
من يمثل العقلا واطلق ابن مالك ان المسالة لغوية تنبيهات
الاول قال الشهاب ظاهر ان مناان ومنين ليس اسما معربا كما فهذ
بيوم وانما هو لفظ من ومي صبيغة لكن زيد عليها هذه الحروف
دلالة على حال المسؤول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنتان
ومنتين فمن في الجميع مع هذه الزيادة مبني في محل رفع وهذه
الكلمات ليست مثنى ولا مجموعا بل على صورتها فتامل الثاني
محل التثنية عند كون المسؤول عنه مثنى فلو كانا متعاطفين
كان يقال رايت رجلا وامراة فانه يحكي بقولك من ومنه قال ابو
حيان ويمكن ان يجوز ان يبني ويغلب المذكر فيقال منين كما يقال ضربت
احمرين في رجل احمر وامراة حمراء ويحتمل ان يجوز الحاقا به لان القصد
في الحكاية الاستثبات قال وكذا اي فيها الاحتمالان فيقال في
المثال المذكور اذا اردت اثباتها بالعطف وسواء في الصورتين
اتفق اعراب المحكيين ام اختلف الثالث ظاهر كلام الناظم
انه لا يجيء اذ خال الخيار على من في حكاية المجرور بدليل قوله
باثنين وقوله لغوم قطنا وكذا يقال في اي ومر مما يخالفه عن ابن
عصفور في المقرب وعلى كلامه انما نقول بمنين ولمنين بالباقي الاول
واللام في الثاني قوله وقل لمن قال انت بنت الخ قال ابن هشام
في البيت ايجاز اي وقل لمن قال انت بنتان ستتان وسكن النون
التي قبل التا ولم يغير على اسكان النون الاخيرة التي للمثنى لانه
لم يلفظ به مكسورة النون فيحتاج الى رفع التوهم كما فعل في غيره

وفيه عندي نظر لانه اذا قيل رايت الغرر دق فالسامع اما ان يكون
يعرفه اولا ان عرفه فلا يشيل عنه وان لم يعرفه فهو لا يعرف
ان غيره يشاركه في هذا الاسم اولا فالحكاية متجهة واعلم ان حكاية
العلم تعد من خاصة بالحجازيين دون غيرهم شهري احدى اللغتين عندهم
لانهم لا يلتزمون تمثيل يجوزون للحكاية والاعراب. وايضا فليست
الواجبة عندهم بل الراجح عندهم الاعراب وعلل انه الحكاية يرفع توهم
ان المسؤول عنه غير الاول فان قلت هذا لا يأتي في حال الرفع
لاتحاد الحركة في حالتي الحكاية والاعراب قلت وقوع الاسم
عقب ذكر المحكي بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة
تنبيه شرط العلم ان يكون علم عاقل قوله ان عريت من عاطف بها
اقترن فان اقترنت من بالعاطف تعين الرفع عند جميع العرب قال
ابو حيان يستثنى من ذلك ورع ذكره في التسهيل وهو اذا اردت ان
تحكي اثنين علمين كلا على حدته وكررت من مع الثاني فانك تدخل
العاطف عليها من كقولك لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا ومن
عمرا ولا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانها انما تبطله
في الاول انتهى وفي التسهيل وفي حكاية العلم معطوفا ومعطوفا
عليه خلاف قيل في شرح ذلك قد يكون العطف بين علمين وبين علم
وغيره وعليهما فالحكاية جايزة ولا مانع منها وسقتها بوس قياسا
لهذا التابع على غيره من التوابع فان الاتباع يبطل الحكاية قلنا
لان ذاك الاسم الاول بتبع بالثاني فيجوز اشتراكه المجوز للحكاية
بخلاف عطف النسق وفصل بعضهم فقال ان تقدم في اللفظ شيء يحكي
جازت فيه الحكاية وحكي الثاني تبعا وان تقدم ما لا يحكي بطلت
حكايته وحكاية الثاني تبعا انتهى قال ابن هشام والذي
يقتضيه النظر حكاية العلم وترك حكاية غيره كما في قول الجمهور
تقرير الكل من الاسمين على حكمه الذي يستحقه والعلة المانعة
من حكاية التابع غير النسق كونه غير علم لما ذكروه من التوضيح
ويلزمهم عندي اذا اجاز وا من زيد اور جلان ان يقال من زيد

الفاضل

الفاضل لان الثاني في النسق اتبع الاول فكذلك في الصفة وقد
يجاب بانه لما عهد في النسق جواز الحكاية في التابع وذلك حيث
يكونان علمين جوزوه عند وجود العلمية في الاول فقط بالقياس
ولا كذلك في النعت وغيره تنبيهان الاول اطلق في
العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء قال
فاذا قيل لك رايت زيدا فقلت ومن زيد فليس الا الرفع وكذا
في مررت بزيد ونحوه وكذلك الفا اذا قلت فمن زيد وسبب ذلك
ان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر
لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صارت في ذلك بيان
ان المسؤول عنه هو الاول لانك لا تبتدي سؤالا مما لم يذكر بمصدرا
بحرف العطف اذ كان حرف العطف لازما للتوسط بين معطوف
ومعطوف عليه انتهى وفي شرح اللباب التصريح بانه بالواو والفاء
خاصة ثم ظاهر عبارة الناظم ان المراد العطف حقيقة لا صورة
فلينظر وجه هذا العاطف مع اختلاف المتكلم وليس من العطف
التلقيني ومثل به مبني على جواز عطف الانشاء على الخبر مع ان النحويين
لم يختلفوا في جواز هذا العطف كما علمت الثاني قال الشواذا
وصف العلم بابن حكي بصفته قال الشهاب لتنزيلها منزلة
الاسم الواحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف
في المنادى قال الشواذا وصف بغير ذلك لم يجز ان يحكي بصفته
بل ان يحكي بحكي بدونها قال الشهاب بل المراد انه اذا اريد حكايته
تركت الصفة واقتصر على الموصوف وحكي فيقال لمن زيد الذي في جوابه
رايت زيدا الطريف او انه يجوز ذكر الصفة لكن بلا حكاية مع حكاية
الموصوف فيقال في المثال من زيدا الطريف بفتح زيد وضم الطريف
وفيه نظر ولم ار في ذلك شيئا وقد يدل على الاول تعليل الرضي
منع الحكاية عند الاتباع بان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها
تفتي عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور
بارشاد اعادة التوابع المذكورة اليه انتهى اقول رايت

وتفعلين والكسرة في ضربت وانت والالف والتاء في الهندات
والنون في هن وانثن اما الياء بعدك فليست علامة وانما جاز
التانيث من الصيغة وكذلك في ضربت ونون هن وتاء هندات
اي المذكورة او لاو الالف قبلها سبقت للجمع واما الياء في تفعلين
وتضربين عند س فهي كالنون في تفعلين ولم يقولوا انها علامة التانيث
بل صيغة تدل على المونث انتهى فتحصل من كلامه ان قول الناظم
علامة التانيث تا الف مفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو الثاني
ما افاده هذا الكلام من دلالة التا على تانيث ما هي فيه محله
اذ المريعلم تذكيره كطلحة واذا تميز من المونث قال ابو حيان فان لم
يتميز فهو مونث سواكان المدلول مذكرا كالهرسوتا كثملة وفلة
ولهذا وسئل سيل عن نملة سيدنا سليمان اكانت ذكرا ام انثى
فقال كانت انثى بدليل قوله تعالى قالت نملة فانث ولم يعلم
ان قاعدة اللسان العربي انه اذ المريغير المذكر من المونث
بما فيه تا التانيث اتى بما يعامل معاملة المونث سواكان المدلول
مذكرا ام مونثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه صنعة
اهل العربية مثل الزمخشري وغيره واوردوا ذلك في محسنات
المجيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم الذي فيه
التا ليس مونثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو مونث على كل حال
نحو خشبة واجرة انتهى ومناقشة السمين قوله وفي اسام الخ
فيه اجازاني ومن الاسما المونثة اسما مونثة بغير علامة
ظاهرة فوجب ان يكون لها علامة مقدرة وتلك العلامة هي التا
لا الف بدليل ان التا هي الاصل لانها اكثر فكان تقديرها عند فقدان
العلامة واجبا واما تظهر في تصغير ما هو مونث بغير علامة
ظاهرة كقديرة وعيينة وعدم ظهور الالف بعد ان لم تكن ظاهرة
في صورة تا تنبيهان الاول طريق الاستغنا بتقدير
التا السماع قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة
للتانيث اما حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما ان كان

مجازيهما

مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط وابونث شي
من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس
وان كان حقيقي التذكير او التانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث
او لا ان امتاز فهو مونث ان اردت المونث ومذكرا ان اردت
المذكر نحو هند وزيد وان لم يميز فيه المذكر من المونث فذكر سواء
اردت به المذكر او المونث وذلك نحو برغوث الثاني اسم جمع
الجمع والاصل اشهر واسما كجهل واحمال ثم اسما واسايا كانعام
وانا عيم وكانه اشار بذلك الى كثرة وقوع هذا النوع في العربية
حتى لقد صنف فيه ابن اللغة كتبا مشهورة قوله ويعرف
التقدير بالضمير يعني فيما يسر له فرج اما ماله فرج فتانيثه يعلم
من حيث المعنى قال ابن هشام فايدة الحكم بتانيث هذا النوع
ان يمتنع صرفه اذا صار علما انتهى وتقدير الثاني كلامه يحتمل كما
قال الشاطبي معنيين احدهما ان تكون مقدرة في اخر الكلمة
لا يمنع من ظهورها الا الاستعمال وقد ترجع اذا استعملت استعمالا
اخر وهذا هو الثلاثي ومستكنف وعين وشمس فني على تقدير
التا في اخرها حتى كانك قلت كنفة وعينة وشمسة والدليل
على ذلك ظهورها في التصغير نحو كنيفة وعيينة وشميسة وكذا
الهاء في الالفاظ جات عن العرب مصغرة بغير تا شذوذا والثاني
ان يقصد ما هو اعم من هذا وهو ان يكون للمونث على تقدير الها
سواظهرت في التصغير اولم تظهر فني في حكم المقدر اما الثلاثي
فلما تقدم واما الرباعي فالحرف الرابع فيه قايم مقام الها نحو عناق
وذراع ولذلك اذا صغر وابدا الصف لم تلحقه الها الا ما شذ
ومنعوا صرفه كما يمنعون صرف ما فيه الها فهذا القسم كان الها
فيه فني اذن مقدرة كالثلاثي وهذا اولى ان يحمل عليه كلامه والدليل
على انه على تقدير التا انه اذا صغر المزيد منه بتصغير الترخيم
ظهر نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع قوله وغيره
كالرد في التصغير ان اريد به ما يشمل تصغير الترخيم شمل المونث

الرباعي فان حرفه الرابع قائم مقام التاء ولذا اذا صغر لا ترد اليه
تا التانيث لكنه اذا صغر تصغير الترخيم لحقته كما مر عن الشاطبي
تنبيه قال ابن هشام في الحواشي اقول يستدل على
تقدير التاء بامور تسعة تانيث المخبر عنه بالبداه مبسوطتان للصفة
نحو من عينا نية وبكاس من معين بيضا والحال نحو للكفار كاسرة
سعير والاشارة نحو هذه جهنم فاما هذا رحمة من ربي فليست الاشارة
الى الرحمة بل الى النظر وحينيذ اخبر عنه كما تقول الفطر رحمة فان
قلت فلم لا قلتم في شاهده الصوت ان هذه اشارة الى الصيحة
فلا يكون ضرورة قلنا الصوت تفسير للاشارة والرحمة خبر
وفي التفسير كفى ان تكون الاشارة الى المفسر بخلاف الخبر والضمير
نحو النار وعدها وسقط الناصر في العدد نحو ثلاث اذان وثلاث اعين
وثبوتها في المصغير نحو نويرة وعيينة وفي الفعل المسند اليها
نحو ولما فصلت العير ولتسمعنين سبيل المجرمين والجمع على افعل نحو
اعنق وانتن واعقب والسن **قوله** فارقه حال من ضمير تلي الراجع
لتا التانيث فافاد انها تنقسم لفارقة وغيرها قال ابن هشام اعلم
ان التا باعتبار معانيها على انواع وذلك انها اما ان تكون للتمييز او
للتاكيد او للتعويض او للتعريب وكل من الامرين الاولين على ثلاثة
اقسام والتي للتعويض اربعة اقسام صارت احد عشر فالتي
للتمييز اما لتمييز المونث من المذكر وأكثرها تكون في الصفات كضاربة
وقائمة وقد تكون في الاسما كامراة ورجلة واسانة وعلامة او
المفرد من الجنس نحو كلمة ونبقة وتمرة وشجرة وأكثرها يكون ذلك
في المخلوقات وقد تكون في المصنوعات كسفينة وقلنسوة ولبنة
وجرة او العكس كحمامة وكماة والتي للتاكيد ثلاثة لتاكيد معنى
التانيث وهي الحقت في لفظ يختص عن المذكر بمادة او وزنة نحو حجل
وناقة وكبش ونعجة وبلد وبلدة او لتاكيد التانيث كفحالة
وذكورة وبعولة ومجارة او لتاكيد المعنى كعلامة ونسابة
وراوية والتي للتعويض اربعة اقسام اما عوض عن اصل كعدة

ورنة او من مدة كزنديق وزنادقة ومجاح ومجاجحة وفرزان
وفرازنة واقامة واستقامة محتمل للنوعين او عوض عن يا
النسب كاشاعثة ومهالمة او عوض عن يا النفس كانيت وامت
ومن ثم يجتمعان نعم ان قلبت الفا فقد يجتمعان والحادية
عشر للتعريب كموزج وموازجة هذا الذي لخصته ورتبته
من عدة كتب انتهى مع تغيير يسير وتمثيله بانسانة وقع مثله
للشارح وفي الصحاح يقال للانثى انسان ولا يقال انسانة انتهى
فانسانة ليس بخطا وانما استعمله المولدون وعليا قولهم رجلة
وغلامه يترتب لغز وهو عندي رجلان احدهما كامل وغلامان
احدهما فايض ووجهه انه اجتمع مذكر وموئث وغلب المذكر واصل
رجلان رجل ورجلة وغلامان غلام وعلامة وقال ايضا التا في
الصفات اما لازمة او ممتنعة واللازمة قسمان اما في صفات
مشتركة كربعة او في صفات مختصة كبهمة والممتنعة قسمان
اما خاصة بالموئث فاسنغنت عن التا كحايض وطامث اذا اريد
بهما من هي ذات الملبة للحيض والطمث لا من وقع ذلك منها فيما مضى
او يقع منها فيما ياتي او من هو حاصل لها الان واما مشتركة ولكن
قصد الاشتراع فيها واجراوها على وجه واحد هو الاصل لكونها لم
تجر على الفعل وتي الصفات التي ذكرها في النظم انتهى وقوله ان
الصفات الخاصة بالموئث استغنت عن التا اي لعدم مشاركة
المذكر مذهب الكوفيين والبصريين فيها مذهبان فذهب
الخليل الى انها على معنى النسب وما كان على معناه حقيا سه ان
ياتي بغير تا كلابن وتامر اي ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه
حتى يدخل التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل
فاذا لم يقصد جريانها على الفعل وقصد ذلك المعنى بجرده منسوبا
لها من قام به لم يوت بالتا وقال س انها على التاويل بانسان او
شيء حايض سلاما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى يقتضي
حذف التا بخلاف تا وبلس واتفاقهم على انها انما تكون في الصفة

الثانية دون الحادثة يقوى مذهب الخليل اذ لو كان المصحح التاء بل
بانه شيء لم يكن فرق ورد مذهب الكوفيين بانه لو كان تزل
التا للاستغنا عنها لعدم المشاركة لوجب ان يقال ناقة
ضامرة لقولهم جمل ضامر لتحصل التفرقة وبهذا لا يلزمهم الا اذا
عمموا وهم انما علموا نحو حايض وطامث ولوجب ان يقال امراة
مرضع لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر وقد يقال هم انما جعلوه
مجوزا لا موجبا على انهم لم يعمموا كما عرفت ولوجب ان يقال هند
حايض لعدم المشاركة ويجاب بانهم لم يعمموا في الاسما
فضلا عن الافعال هذا خلاصة ما في المفصل وشرحه لابن الحاجب
تنبيه مفهوم قوله فارقة انها تاء غير فارقة
في الجميع وقال بعضهم ويجوز ان تلي تا المبالغة مفعالا وفعولا
بمعنى فاعل نحو مطرابة اي كثير الطرب فخصهذين بالذكر ومثال
ذلك في فعول رجل فروقة وامراة فروقة ومثل مطرابة معزابة
قوله فعولا اصلا اي بمعنى فاعل ويشكل عليه ان الزمخشري
ذكر في تفسير قوله تعالى حمولة وفرشا ما ملخصه ان حمولة بمعنى
فاعل وفرش بمعنى مفعول لانه قال الحمولة الكبار التي تصلح
للحمل والفرش الصغار لانها دانية من الارض كالفرش المفروش عليها
انتهى واما فعول بمعنى مفعول فنحو فعل ركوب وناقة ركوبة
وظاهر كلام شراح التسهيل ان عدم لحوق التا انما هو على وجه
الندور في اسما مخصوصة خلافا لما يوهمه كلام التصريح من جواز
لحوق التا وعدمه في كل مثال **قوله** ومن فعيل كقتيل اي
بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو امراة رخيمة وظريفة
فان قلت فقد قال عمرو بن ربيعة

فقامت كعيبا الميس في وجهها دم ... من الحزن تذري دمعة تتحدر

ومذهبه فاعل قلت هذا بمعنى مفعول في المعنى ولو لم يكن
بمعناه في الصناعة فان قلت كيف قال نعم صدق الواشون
انت حبيبة فانت شيء تقدم ذكر الموصوف قلت الحبيبة

بمنزلة

بمنزلة النطيحة غلبت عليها الاسمية **قوله** ان شيء موصوفه
ليس المراد الموصوف الصناعي بل المعنوي فيدخل نحو هند فتيل
لكن يرد عليه رابن فتيلا من استعارة مما تحذف فيه التا للعلم
بالموصوف مع انه لم يتبع الموصوف وقد يجاب بانه مفهوم
بالموافقة اخذا من المعنى فان قلت كيف يمتنع بقوله
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اذ لا يجوز جعل التا غير فارقة
لقوله تعالى كل امرء بما كسب رهين وقول اهل اللغة التي مرهونة
ورهين والانثى رهينة ولا يجوز جعل رهينة في الاية بالتا
جابية على غير الغالب الا ترى ان النحاة استدلوا على ان توكيد
بالواو افصح من تاكيد بالهمزة لمجيبه بالواو في القران قلت
يمكن ان يجعل الهاء في رهينة للمبالغة **قوله** التا تمتنع مما نصه
الى التا عهدية قال في التوضيح وشذ ملحفة جديدة انتهى ورايت
بخطه ما نصه في مسايل ابن الهادش ما ذكر ابن قتيبة في ملحفة
جديد تخليط ومذهب س في جديد انه مبني من فعل الفاعل لانه
يقال جد يجد صنه على بيلي والماخوذ فيه التا عند س من جديد
لانهم شبهوا فعيلا بمفعول وبعضهم لا يشبه فيونث وهو قليل
فاما جديد الذي بمعنى مجدود وفعله جد بمعنى قطع فلم يرده س
ولا خلاف ان هذا لا تلحقه التا لانه بمعنى مفعول وعلى هذا ما اورد
من قولهم ناقة سديس وريح خريق وكتيبة خصيف ان ذلك كله
على التشبيه بمفعول لا على الوجه ذكر ابو محمد ولكنه خلط فذكر
امثلة س وعلق عليها تفسير غيره **قوله** ذات مضر ايضا صاحبة
فقر **قوله** وذات مد هذا لا يقتضي انها الممدودة بل صادق بكونها
غيرها مصاحبة لها فلا يرد عليه اعتراض الدماميني على التسهيل
حيث قال عند قوله او الف ممدودة ظاهر هذا الكلام يقتضي
ان الالف في نحو حمراء هي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة
لانها الالف التي تدخل في اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قال الاخفش
الالف والهمزة جميعا للتانيث والالف زايدة وقال الزجاجي

والحمد لله تعالى بخط الجمال ابن هشام بعد ان نقل عبارة الشارح
ما نصه فعلى هذا انقول في استثناء من قال رايت زيدا الفاضل
من زيد الفاضل باتباع الفاضل على المحل او نقول من زيد او نحذف
الفاضل وعلى هذا فلا يكون الاتباع مطلقا مما نحن من حكاية العلم
لانا نحكي المتبوع ونقدر التابع بحاله غير محكي البتة الثالث
اختلفوا في الحركات في العلم على لغة الحجازيين على اربعة مذاهب احدها
انها حكاية مطلقا وان الضمة في من زيد غير ضمة الاعراب كما ان ضمة
يا مسعد وذلك وقيل تقدر مختلفة والثاني انها حكاية الا في الرفع
والاول قول جمهور البصريين والثاني قول بعضهم والثالث انها
اعراب وانه بدل من من مع محوله لعامل مضمر قدا فيل حار زيد فقلت
من زيد فالتقدير حار من زيد بدل قاله الكوفيون وبرده عدم
قرن البدل بهمزة الاستفهام والرابع انه بدل من ضمير غائب
على من والتقدير في من زيد امن زيد اضربته وفي من زيد من مررت
به زيد قاله بعضهم ويلزمه ما لزم الكوفيين بل يلزمه
قطعا لان الضمير عين الظاهر

التانيث

لما فرغ من ذكر العدد وما انجر معه وذكر علامة التانيث اذ كان باب
العدد قد ذكر فيه شيء من التذكير والتانيث واخر وجها
عن القياس قوله نا الكوفيون يقولون الخ وحجتهم ان الهاء
من مخرج الالف وهو الحلق ومن مخرج الهمزة ايضا والالف والهمزة
علامتا تانيث وحجة البصريين ان التانيث وصلا والهاء تثبت وقفا
والوصل اصل الوقف ثم التا اما ساكنة فتختص بالفعل وهي
كلمة مستقلة او متحركة فتختص بالاسم فهي كالجزء من الاسم فمن ثم
يجلبها الاعراب وقد ظهر انهما مختلفان من وجهين قاله ابن
هشام ومراده باختصاص المتحركة بالاسم اختصاصها اذا لحقت
اخرا واذا اختصت للتانيث فلا يرد ان المتحركة تلحق الاول المضارع

للدلالة على تانيث الفاعل والمضارعة قوله او الف اما مقصورة
او ممدودة وكلاهما مختص بالاسم ونقل عن الناظم ان التا اصل
للالف وقال ابن هشام قلت فاي الحرفين اصل في
التانيث قلت قضوا على الاول بانها الاصل لان التانيث بها لازم
ولهذا قال عبد القاهر لم يوضع الفعل بالالف لان تانيثه ليس
باصل بل لاجل الفاعل فاعطي التا لغرضهما ولهذا فتحوا ما قبلها
حملا على ما قبل الالف والذي اراه ان كلا منهما اصل على حدته
ويدل على قوة التا وتمكنها كثرة ما انث بها وتانيث الفعل
بها دون الالف دليل على التصرف فيها وبقلبها الفا رجوعهم
في تصغير الموث العاري اليها واما الفتح فلاجرائها مع ما قبلها
مجرى خمسة عشر تنبيهان الاول قال الشاطبي الحق او
الذي لاحد الشيبيين اشارة الى ان العلامتين لا يجتمعان في كلمة
واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراه لصحة الاجتزاء باحديهما عن
الاخرى وما اوهم خلاف ذلك فعلى خلاف ظاهره ومن هنا قال ابو
عبيدة ما رايت اظرف من امراة النحاة يقولون ان علامة التانيث
لا تدخل على علامة التانيث ويم يقولون علماة وقد قال العجاج
بسنت في علباء وجبرة مكور يريد انه قال علباة فلم يعرف للتانيث
ثم قال والوامع بعد اعلقاه اي فالحقوا التانيث الفه قال ابو عبيدة
كان ابو عبيدة احبني من ان يعرف هذا وذلك ان من قال علقاه فالالف
عنده للالحاق بباب جعفر فالف ارطى فاذا نزع الها احال اعتقاده
الاول عما كان عليه وجعل الالف للتانيث فمنع التا للالحاق
ومع عدمها للتانيث ولهذا نظائر كهمى وبهماة وباقلاوا قلاه
ومن الممدود طرفا وطرفاه وحلفا وحلفاه فمن لم يلحق التا فالهمزة
للتانيث ومن الحقها فلغير التانيث انتهى وسياتي قريبا عن ابن
هشام حكاية كلام ابي عبيدة مع اختلاف يسير قال الشهاب
وقد مثل في باب منع الصرف الف الالحاق المقصورة بعلقى قلت
وقال الشاطبي لا يرد عليه ان بعضهم عد منها الياء في هدى

والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زايدة وقال البصريون
ليس شيء منهما للتانيث بل الالف زايدة للمد والالف منقلبة
عن الف التانيث في الحقيقة بمنزلة الاصل مقصورة وزيدت قبلها
الالف انتهى تعم ظاهره انها الممدودة لفظا بكلمة لقوله ذات
قصر فيخالف مذهب البصريين قوله والاشتراك في سماني الاولى
الخ ينبغي ان يراد بما بينهما ما يكون لها اعم من ان يكون لغيرها
ايضا او لا فلا ينافي الاشتراك في بعضها قوله بيديه
وزان ارنب والطولى قال الشاطبي هذه الابنية كلها لا توجد فيها
الالف الالتانيث لفقد ما تلحق به في ابنية الاسماء ولما كان فعلى
بضم الفا واسكان العين يمكن الحاقه بجحدث ونحوه على راي الاخفش
والكوفيين الذي درج عليه اذ قال ومع فعل فعلل فيده بالمثال
وهو الطولى الذي فعلى الافعل فخرج بهمانة مع ان بهمانة لا نظير له
كما فيد فعلى بكسر الفا واسكان العين بذكري تنبيها على اختصاص
هذا المثال بالف التانيث وانما يكون في المصادر لان الالحاق
في المصدر تابع للفعل والفعل عار من ذلك قال والفرق بين الالفات
اكيد لما ينبغي عليه من الاحكام في الصرف والتصغير وغيرهما قوله
وورد فيها جمعا قال ابن هشام المراد بالجمع ما له واحد واشد
روبة يستن في عليق وفي مكور غير مسنون وحكى محمد بن يزيد عن ابي
عثمان قال ابو عبيدة ما اكذب النحويين يزعمون ان ها التانيث
لا تدخل على الف التانيث وقد انشد في روبة هذا البيت غير
مسنون وسالته عن واحد العلقاة فقال علقاة قال ابو عثمان ابو
عبيدة كان اغلط من ان يفهم هذا وعلقا واحد العلقاة على غير
هذا البيت ليس بمكسرها ولكنه جمع ليس له واحد من لفظه
انتهى وكان ينبغي للمرادي ان يزيدها وهو مشترك ومثال
الممدود حمراء قوله ذكري قال ابن الخباز فيها اما اسم
مفرد اما للعين كدفلى او للمعنى كذكرى واما جمع كجحلى جمع اجحل
وهو طاير وظربى جمع ظربان وهو دابة ومثل المراد فيها بضيزى

وقال

وقال بالهمز قال ابن غازي اي لانه على فرزانة الما يحتمل ان يكون فيها
بالضم وهو كثير في الصفات قوله واعترض بهذا استند الى
ينبغي حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت
المذكرة لكل افراد الغير قوله لمدها فعلا قال الشهاب
من اضافة النوع الى جنسه ومدها بمعنى ممدودها انتهى واعلم
انهم مما سلوا به لفعلا اسما عنقا قال ابن هشام ولينظر في قولهم
عنقا مغرب بضرب بها المثل وعنقا طويلة العنق ومغرب بعيدة
ويقولون للشيء اذا ايسوا منه واستبعدوه طارت به عنقا مغرب
واكثر ما يستعملونه بالرفع على ان يجعل مغربا نعتا لعنقا قال فلو
سليمان الخليقة حلفت به من يد الحجاج عنقا مغرب انتهى واجاب
شيخنا الدنوشري بانه انما لم تطابق الصفة الموصوف في التانيث
اعتبارا بالمعنى اذ المعنى بمعنى الطاير واقول في شرح الامثال
للزمخشري ومغرب مضافة طاير معروف الاسم لا الجسم او طاير
عظيم يبعد في طيرانه او من الالفاظ الدالة على غير معنى انتهى وقد
عسر فهم هذا الكلام على بعض الفضلا لان الجمع بين قوله الدالة
وقوله على غير معنى كالجمع بين النقيضين والمؤنث فلو قال من الالفاظ
التي لا معنى لها كان واضحا واجيب بان في العبارة صفة
محذوفة اي على غير معنى خارجي ثم مراده بالضم ضم الميم من لفظ
المغرب لا ضم الباء والا قال بالرفع فان الضم من اعراب الثمانية ونحوه
لا الاعراب فيها هذا الا يقال العنقا المغرب بفتح الميم وقوله
مضافة راجع الى مغرب الذي قبله وهو بضم الميم واما مغرب ومغربة
بضم اولهما فهما بالرفع صفتان لعنقا قبلهما وليست مضافة لهما
خلاف ما يتبادر وانظر ما معنى الصفة والاضافة وملخص من
اضافة الموصوف الى الصفة وظاهر كلامه انحصار الاستعمال
فيما ذكر فلا يقال العنقا بلا وصف ولا توصف بغير ما ذكر ولا يقال
ايضا عنقا منكرا بلا وصف وعلى هذا قول بعضهم

لما رايت بني لؤمان وما بهم ... خلوا في السدايد اصطفى

ومن الممدود وبدا به لانه اصل الممدود وطبقة النحوي يبدأ
القتيبي منهما فاما السماعي فحظ اللغوي وقد افردوه بالتصنيف
ومن اشكل عليه شيء فليراجع باب المعتل من صحاح الجوهري فانه
ممتع فيه قوله اذا السم استوجب الى اخره قال ابن هشام
في التسهيل كل معتل الاخر ففتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما
او غلبة فقصره مقيس مثال اللزوم معطى ومستدعى كمكرم ومستخرج
ومرمى لمصدر وزمان ومكان نظيره مذهب ومفعل للالة كمرمى
ومهدى لوعاء الهدية فنحو المخصف وفتحا الصحيح من ذلك على
مفعال كمحراث ولم يوجد في المعتل واما الغالب فمصدر فعل كهوى
هوى وجوى جوى ونظيره اسر اسرا وفتحا في الصحيح شكس
شكاسة وصعب صعوبة وسكر سكرا وجاسة في المعتل على غير
فعل قال الواوي ريا انتهى واجاب الرادي عما هنا بان
مراده باستوجب استحق في القياس فيشمل القسمين قال
ويوضح انه اراد ذلك تمثيله بالالف للمستوجب للفتح يعني
والفتح فيه غالب لا لازم وانظر قول ابن هشام وفتحا الصحيح من
ذلك على مفعال فانه اذا جاء على ذلك كيف يقال ان مفعل للالة مما كان
صحيحا يلزم فتح ما قبل اخره وقوله ولم يوجد في المعتل يرد عليه
ان الدليل قياسي فلا ينافيه السماع قوله وكان ذا نظير
اي من المعتل به ليشمل قوله فلنظيره المعل قوله كمفعل مثال للنظير
المعل الاخر لا للاسم الصحيح المستوجب من قبل الطرف فتحا كما يصرح
بذلك قول الناظم كالدمي وقول الشم فالفقر القتيبي الى قوله
كمرمى في جمع مرمية اما قوله فان نظيرها من الصحيح الخ وبذلك
يعلم سقوط قول ابن هشام كان حقه وفعل بالعطف على قوله كالاسف
قال وكانه بتقدير وكفعل لحذف العاطف انتهى ووجه سقوطه
انه ان اراد ان هذا من مثلة الاسم الصحيح لصحته فممنوع
والمتبادر كونه مثالا للنظير المعل الاخر فان قيل بد الا
يصح ان يكون مثالا للنظير الاسف المعل الاخر قلنا ليس

المراد

المراد فلنظيره فلنظير الاسف بل المراد فلنظير الاسم الذي استوجب
الخ الممثل له بالاسف الشامل للمحذوفة منه وقرب فيكون نظيره
شاملا للمحذوفة ومعنى قولهما مثل والاسم به مع جعله المثال
للمعل الاخر قدر حرف العطف وفيه نظر ظاهر لانه كيف يعطف
مثال المعل على مثال الصحيح فتدبر قوله وما استحق قبل اخر
الف في التسهيل استحق او غلب ليدخل مفعال صفة لهداء او
معطاء فان نظيرهما مضراب ومكداب وان كان فتحا مدعس
ومغشم لكنه قليل قوله كمصدر الفعل الخ قال الشاطبي
لو شاء اعم فائدة لقال

كمصدر الفعل الذي قد بديا ... بزايد الحرف كاعطى وارتأى

تنبيهان الاول قال ابن هشام في الحواشي قد
يكون الكلمة مستحق باعتبارين مختلفين الفتحة والالف فيكون
فيها وجهان فمن شعر جاء وجهان في الزنا فمن قال زنى جعله مصدر
زنا ومن قال زناء جعله مصدر زانى انتهى واشار اليه في التوضيح
في الكلام على قوله اذا قلت مهلا غارت العين بالبناء الثاني
من امثلة ما يستحق قبل اخره الفا ان يكون مقصورا كالفعلة كما
في التوضيح قال واما قوله في لبلة من جمادي ذات اندية
والمغرد ندي بالفتح فقليل ضرورة وقيل جمع ندى على نداء
بالمد كجمل وجمال ثم جمع نداء على اندية وبيعده انه لم يسمع ندآء
جمعا انتهى فهذان جوابان واجيب ايضا بانه جمع
نادر وهو المجلس ذات مجالس للاصطلاح قالوا وادوية
وبانه جمع ندي وهو المجلس ومعنى لا ينبغي العدول عنه لانه
قياس كرغيف وارغفة قال ابن هشام في الحواشي وخطر لي
جواب خامس وهو انه لما كان الشعر يجوز فيه مد المقصور
وقد اضطر الى هذا الجمع قدر الذي ممدودا وكان النطق به ممدودا
في الشعر سايغ قوله والعادم النظير الخ قال ابو حيان هذا

فعلمت ان المستعمل ثلاثة العقول والعقا والحل الوهي
لبيت بتهكيب صحيح قوله ثم فعايا قال ابن هشام ذكر ابن
يعيش رحمه الله في قوله على اطراقا بالمات الحمام البيت ان بعضهم
زعموا انه جمع طريق وانه قصر للضرورة بحذف الف المد ورجعت
الهمزة الى اصلها ثم قال وينبغي على هذا ان يكتب بالياء انتهى
وهذا كلام حسن وكذا قول الناظم ثم فعايا الى آخره وتعود ذلك
في هذا الكتاب مما قصره للضرورة ومدود الف التانيث الممدودة
الذي ينبغي ان يكتب بالياء لا بالالف اللهم الا ان يكتب باب
المقصور كله بالالف تنبيه عد بهذا الوزن
من المشهور الكثير محل نظر وقد مثلوه بقفاصا قال الشاطبي
زعموا انه اما سمع من اعرابي وقف على باب بعض امرا الوقف فقال
القفاصا اصلحك الله اي حذي القفاص قال الفراء والكلمة
اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل اصلا لاحتمال الكذب والغلط
وايهما فلم نشعه منه الا على باب الملك فلعله بالعجلة واللهف
والسآمة انتهى واقول هذا كلام في غاية الاشكال كيف
والعرب الخلص عصم الله السنتهم عن الخطا فلا يمكن دعوى الزلل
ولا فرق في ذلك بين البطو والعجل وقد كنت اعجب من شيخنا
العلامة الغنيمي سقى الله ثراه صوب الرحمة والرضوان حيث
قال وقد سئل عن ما قاله الصغدي من تخطية قول بعضهم
سيدتا ومولانا وان الصواب مولانا وسيدنا لان العرب تقول
كذا قالت الخنسا وان صخر المولانا وسيدنا فتوقف في كلام الصغدي
وذكر كلاما من جملته ان الخنسا امراة قالت ذلك في وقت حزنها
فلا يحتج بكلامها انتهى واقول اي مدخل لكونها امراة وكونها
قالت ذلك في وقت الحزن لان المدار انما هو على كونها عربية
حتى رايت كلام الشاطبي المذكور فاستاني التعجب منه التعجب
من شيخنا واذا كانوا يتوقفون في نطق العربي بغير لغته فكيف
يتهمون بانه يخطي ولما قال بعضهم ان قول الفرزدق البرضي خطا

باجماع

باجماع قال بعض العلما هو انما هو الخطا باجماع قوله ومطلق
العين فعالا قال ابن هشام لا يمكن ان يكون عين فعالا الا مفتوحة
فليست اذن بمطلقة لان فعيلاء وفعولاء ليس شيء منهما فعالا
بوجه من الوجوه وقال ايضا فان قلت فما تصنع بقراة
بعضهم ولفتجيبنوا فرادى بالتنوين قلت قال ابو
البقا هو اسم صحيح يقال في الجمع فرادى مثل قوام ورجال وهو جمع
قليل ثم قال من لا يصرفه يجعله معدولا عن ثلاث ورباع
قوله وكذا مطلق الخ قال ابن هشام فيه بحث لان فعلاء
وفعلاء وفعلاء كل واحد منهما مع قطع النظر عن حقيقته ووزنه لا يتصور
ان ينصف ميزانا حتى

المقصور والممدود

قال الدماميني اي غير ما ذكر في الباب الذي قبله انتهى وقال
ابن هشام وكرهذا الباب هنا لمزلة ذكر العام بعد الخاص فانه
قد تقدم ذكرهما بالنسبة الى كونهما علامة التانيث وتعريف
الشارح المقصور بالذي حرف اعرابه الف زايدة يشمل الفعل
وفي كتاب الصولي لابي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله المقصور ان
والممدود لا يكونان الا في الاسما خاصة وليس في الافعال قصر ولا
مد انتهى وقال الجاربردي المقصور والممدود ضربان من ضرب
الاسما المتمكنة اي الحروف والافعال والاسما الغير المتمكنة
لا يقال فيها ذلك ولذا قيد الناظم بالاسم في قوله او الاسم
وقولهم في مولا ممدود تسمح او على مقتضى اللغة كقول الفراء جاء
وشا وغود ذلك انه ممدود وقول الشيخ الممدود هو الاسم الذي يخرج
ساكن بعد همزة من اصل بغوما فان اصله موه قلبت الواو الفا
والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض
المد فيه لان الفه واو في الاصل لكن تمثيله بكساء يرد فيه ما
تقرره قريبا وهذا الباب معقود لبيان المقيس والمسموع منه

عام مخصوص وتخصيصه بما تقدم في الاوزان التي نبه عليها بالا مثلة
في الف التانيث لانه ذكر هناك اوزانا تختص بالمقصورة واوزانا
تختص بالممدودة فتلك الاوزان مخصصة للعموم الذي ذكر
قوله وقصر في المد اضطرارا اجمع الخ قال الشاطبي لم
يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذي يحذف الزايد ام الاصلي ؟
والقياس حذف الزايد وهو الالف قبل الاخر انتهى قال الشهاب
وافول فيه اسوة الاول ان كون اخر الممدود اصليا وما قبله
زايدا غير مطرد بل قد يكونان زايدين كما في صحراء وحمراء كما تقدم
في باب التانيث فلا يطرد قوله والقياس حذف الزايد الخ اللهم
الا ان يقال ان ما قبل الاخر ابدا زايد اغير مطرد بل قد يكونان ؟
زايدين بخلاف الاخر فقد يكون زايدا كما في صحراء وقد يكون اصليا
اي بدلا من اصل كما في كساء فكان الاولى حذف ما قبل الاخر
لانه لا يكون الا زايدا انتهى وقال لما مثل بالممدود بكساء
ما نصه مثل به لما الفه زايدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام
على قول الناظم والف التانيث ذات قصر ان الفه اصلية لان
المراد بالالف ثم الهمزة قال ابن هشام يرد عليه ايضا اي
على ابن الحاجب نحو كساء ورداء مما همزته بدل من اصل والظاهر
انه عند الاطلاق لا يسمى ممدودا وان كان المصنف له بكساء
ورداء انتهى ومن ثم يشكل ما ذكرناه فيما يتعلق بكلام الشاطبي
ثم قال الشهاب الثاني انه لم يبين ما يفعل به بعد حذف
الاخرفان الاخر همزة والمقصور لا يكون اخره الا الفا فهل تبدل
الهمزة الفا وترجع الى اصلها التي انقلبت عنه وهو الالف
نحو حمرا مما فيه الف التانيث فانها فيه منقلبة عن الالف
كما تقرر في باب التانيث واللام في نحو كساء فان اصلها كسا
ووحيا وي قلبت لامها وهي الواو في الاول واليا في الثاني همزة
لوقوعها بعد الف زايدة لكن تقرر الالف في الغنم الاول بعد

فلا يظهر لحذف الالف موجب وان قيل التخفيف هو الموجب لزم
جواز الحذف تخفيفا في الجمع بالالف والتا فكنت تقول جبلات
وسكرات وهذا باطل وبهذا الرد عليهم اشارس قوله
وان جمعنه اي المقصور والاولى رجوع الضمير للاسم بدليل
وتاء ذي التا ولانا في المقصور وسكت عن جمع الممدود والمقصو
بهذا الجمع واعتذر عنه المرادي والاشموني هنا بانه احال
حكمهما على التثنية لان حكمهما اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا
واما المقصور فالمذكور وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي
التصحيح قال الشهاب ولقايل ان يقول فكان ينبغي ذكر الممدود
ايضا لاختلاف حكمه في الجمعين لانه يحذف اخره في جمع المذكر
ويثبت في جمع المونث كالتثنية الا ان يقال انما تركه لان المعم
لم يتعرض له في التثنية **تنبيه** لم يتعرض الناظم
لما يجمع بالالف والتا قياسا وهو خمسة انواع ذو التا مطلقا
الامراة واسمه وشقه وشاه اشتقاقا بتكسير ما عن بفتحها
والمونث بالالف المقصورة كذكرى الافعلي فعلان والعلم
المونث العاقل المجرد كهند وزينب الاباب حمام ووصفا لذكر
عن العاقل نحو ايا ما سعدوات وقد اشار اليها الشاطبي حيث
قال وكان عليه ان يزيد هنا او في المعرب والمبني

وفتحة في ذي التا ونحو ذكرى ... ودرهم مذكر وحمرا

وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا سلم للناقل

قوله الزمن فتحتين قال ابن هشام قيل لا يلزم نقع
حسوا وهو مقصور بالتثنية وقيل وهو الصحيح لا يجتمع
تانيثان واعتذر عن بجليات والحواميات بانه لما نقل اللفظ
صح لاندفاع القبح ونظيره لهنك من برق على اكرسي وقوله يا امتا
ابصر بي راكب وقوله يا ابتا علك او عساكا وان لم يحز ويا ابتي
ولا امتي وجعل منه ابن ابا زيد انك قال بجمعوا بحرف
التثنية والتشديد وان كانت النون الثانية مبدلة من

اللام ولا يجوز مد ذلك لان ها للتقريب واللام للبعيد فهما متباينان

قوله والسالم العين المراد به ما سلمت عينه من حرف العلة ومن التشديد لان المضعف ليس فيه التسكين وما عينه حرف علة ان كان فيه قبل حرف العلة حركة مجانسة يغني على حاله والا ففيه عند هذيل الاشباع وعند غيرهم الاسكان

قوله اسما جرحية الصفة فليس فيها الا التسكين لثقلها بالاشتقاق واحتياجها للموصوف وتحملها للضمير لكن مقتضى قولهم لاجحة لمقارب في جواز الفتح بقولهم لحيات وربعات لان من العرب من يقول لحية وربعة فاستفتي بجمع المفتوح عن جمع الساكن ان الصفة المحركة تحرك في الجمع وقال الدماميني وقيل لما لزمت التاء لحية لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها يقال شاة لحية اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاني نحو جفنة وقصعة ثم قال وقال ابن الحاجب لحية وربعة وضعا اسمين ثم وصف بهما فرد في ذلك الاصل فتقول على الفتح وقوله اتباع عين فاه فتقول في جمرة جمرات وما احسن قول بعض المولدين

رد خودعرفت فجمرات * سبلتني في حسنها حسناتي
ورمت بالمحارحية قلبي * اي قلب يقوى على الجمرات

تنبيه قول الناظم والسالم العين الخ اجود من قول ابن معط وسكن المعتل كالعورات لانه يوهم ان الاعتلال مطلقا مقتض للسكون وان التمثيل بعورات تمثيل باحد النوعين او الانواع الداخلة تحت اطلاقه والحكم ان ذلك لا يفتح في التحريك الا في العين لنقل الحركة على حرف العلة المتحرك ما قبلها فاما المعتل اللام فتحرك نحو ما به باطنيات القاع قلن لنا قوله مونثا قال الشاطبي غير محتاج اليه انما هو شرط في جواز الجمع لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع بهذا ذكر التانيث الذي اليه ترجع هذه الجمع وهذا ضعيف انتهى وقال ابن هشام اذا قيل الكلام في مفرد ما جمع مالف وتا وذلك يستلزم ان يكون واحدا اما مونثا او

مذكرا

اوس بن حجر والخيل خارجة من الاستطال فلا اجد فرقا سوى التحكم الثاني السماع وقد تاول البصريون ما استشهد به الكوفيون ورموا الابيات التي اوردوها بالحيلة القائلين قال الشاطبي والانصاف ان ما نقلوه لم ذوو عدد به ويتم يحملون على الصدق الا ان ذلك نادر لا يبلغ سيلغ ان يكون جايزا كقصر الممدود

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تناولت الترجمة جمع الممدود ولم يذكره واتطر حكمة الاقتصار على جمعهما تصحيحا وترك جمعهما تكسيرا فان كان لوضوحه فقيه على الاطلاق نظرا لان يكون تركه لعقده باب جمع التكسير وبسطه فيه قوله اخر مقصور الخ الاسم ينقسم الى صحيح ومعتل وكل منهما قسمان فالصحيح ممدود وغيره والمعتل مقصور ومنقوص وقول الناظم الاسم ينقسم الى صحيح ومقصور ومنقوص وممدود ومعترض لان الممدود ليس ضد الصحيح فلا يصح جعله قسيما له ثم هذه الاربعة منها اثنان لا يغيران ومما المنقوص من قسم المعتل وغير الممدود من قسمي الصحيح واثنان يغيران ومما المقصور والممدود وها هو يتكلم عليها ثم يقول وغير ما ذكر صحيح وحاصل امر المقصور ان الفه ان تجاوزت الثلاثة قلبت ياء مطلقا والاجماع منعقد على الرابعة ونقل ابن عصفور ان الخلاف فيما تجاوزها فالبصريون يقلبون ياء والكوفيون يحذفون وان السماع يرد عليهم كقوله

اصبح زيد مفتش العيبين * فعلته لا تنقضي شهرين

شهرية بيع وحماديين ونقل الناظم ان العرب ربما حذفت الالف الزايدة خامسة فصاعدا كقول بعضهم في حوزلى حوزان واطلق ابن عصفور ولم يفيد بالزايدة وان كانت ثالثة ففي مسالتين تقلب ياء وفي مسالتين تقلب واوا على ما ذكر الناظم هنا وزعم الكسائي ان الثلاثي المضموم الفا والمكسور ها تقلب العين يا كانت منقلبة عن الفا او الواو كعلى ورضى ورأي وحمى

ونقل اصحابنا انه يستثنى من ذلك رضي وحي فتثنيتهما بالياء
والواو وهذا يخالف لنقل الناظم الاول قوله والجامد
الذي اميل كمتى جعل الفها مجهولة الاصل تبعا لابن الحاجب
وغيره اي الهي منقلبة عن واو او ياء وقضيته ان الف المبني منقلبة
عن اصل لكن جهل وقوله التوضيح الثالث ان تكون عن بدلة
الخ يقتضي انها اصلية ويوافقه تمثيل المرادي للاصلية باذا ومتى
وقوله المراد بها كل الف في حرف او شبهه وتمثيله المجهولة بنحو
الدا اعلم اللهو تنبيهان الاول سيأتي الكلام
على لزوم الرابع الامالة مع انها تكون في ذوات الياء الثاني اعترض
الشاطبي على الناظم بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف
وشبهه ان كان قبل التسمية فمسلم في نفسه لكن يمنع تثنيته
حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها سمعت
تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عدا ه
لا طلاقهم على ان الجامد او اشبهه به صار منصرفا فان كان على حرفين
كمن وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثي الاصل محذوف
الاخر ولذلك يرد في التصغير والتكسير ونحوهما وان كان في اخره
الف كمتى صارت بعد التسمية غير اصلية بدلة من واو او
ياء حسبما يعطيه الدليل فالاصل انها فيما اميل ودون ما لم يمل
قوله في غير ذات الخ غير ذا تقلب الخ غير ذا شيآن كما مر المنقلبة عن
واو والمجهولة التي لم تمل ومثلها الناظم بحسا بمعنى فرد وزكا بمعنى
زوج وفيه نظر فان الحصر حسا فرد وزكا زوج ويجوز تنويتهما
ويكتب حسا بالالف لانها من حسا يحسو فعلى مد الامالة
وانما ينبغي التمثيل بالدا واهو اللهو وقد استعمل سقوطا وستما
بالنون وبالدال واذا استعمل معقورا لا يعلم انقلابه الفه عن
واو او ياء تنبيه قال الشاطبي فان قيل
الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء سماعا فالجواب
ان الياء على اللامات اغلب من الواو كما صرح به سر وغيره فكثرتها

مع الامالة في اللامات دليل على انها وانما قلبت واو مع عدم
الامالة وان كانت الياء اغلب على اللامات لانه ليس شيء من بنات
الياء يلزم الفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما اصله الياء فالامالة
فيه جايزة فالزامهم عدم الامالة في هذه الاسماء يدل على عدم
اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام من بنى عدم الياء الرمز
فيه عدم الامالة قوله واولها هو بين الشارح مرجع هذا
الضمير وجعل بعض الشراح راجعا للواو المنقلبة اليها الالف
لكن فضيته المعنى ان لا يختص بها وان يرجع للياء المنقلب اليها
الالف ايضا بان يراد اول اللفظة المنقلب اليها الالف من ياء او
واو تنبيه قال الشاطبي لم يذكر المنقوص وحكمه رد
المحذوف في باب قاض وعاز وفي نحو واخ وعدم رده في نحو
يد اتنى وفي التسهيل يتميز في التثنية من المحذوف اللام ما يتميز في
الاضافة لاغير ورد ما قيل ايان واخان وبيد يان ودميان ردموان
وفمان وفموان وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وذو اتا على الاصل
انتهى قوله بواو وتنيا لان الهمزة حرف ثقيل فمن حبس الالف
ينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو وهمزت في مثل اقنت
قوله بواو وهمزا اما الهمزة فلان الهمزة في الصورة الاولى
اعني التي للالحاق منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الصورة
الثانية اعني المنقلبة عن اصل منقلبة عن الاصل تشابهت همزة
قرا فشبهت في الصورتين كما في قرا واما الواو فلان عين الهمزة
في الصورتين لما شبهت باصلية شابهت همزة حمرا فانقلبت مثلها
واوا تنبيهان الاول قال ابن هشام ظاهر كلام
الناظم التسوية بينهما وان الواو اولى لتقديمه اياها وكلاهما
فاسد بل المشهور ان الاولى بنحو كسا التصحيح وبنحو علبا القلب
وجعل ابو موسى اقرار الهمزة فيهما احسن وبهذا نص عليه
سر الثاني ذكر الشراح ان الممدود على اربعة اضرب وفي امثلته تجوز

نبه عليه المرادي وذكر المرادي ان همزة علباء مبدلة من ياء
الالحاق فانه ملحق بقرطاس قال ابن غازي والدليل على ان
الالحاق وقع بالياء ظهورها عند التحقير نحو بنيت عليها الكلمة
كدحرابة الملحق بجراجة فلو لم تبن الكلمة على الياء لم تحقر كسماء
وبناة قوله ومما شذ عما نقل قصر الذي شذ ثلاثة انواع
نوع يستحق الصحيح فاعل كقراء وان وفرع يستحق الاعلال فصح كعور
ونوع يستحق اعلالا خاصا فاعل غيره ومنوعان ما يستحق
القلب إلى الواو فقلبت بالحمرايان وما يستحق القلب فحذف
كخوزلان قوله واحذف من المقصور سكت عن جمع المدود
احالة على التثنية لان حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثني وكان عليه ان
يذكر المنقوص لانه يبقى في جمع التصحيح السالم بحذف يائه
وكسر تها بخلاف التثنية قوله والفتح ابق مشعرا بشرا
حال من فاعل ابق او مفعوله قال الشهاب في حواشي الشموني
لك ان تقول لم ابقوا الفتح هنا للاشعار بالحذف ولم يبقوا ان
الكسرة في المنقوص لذلك وبجاب بثقل بقاء الكسر
والحاصل انهم ابقوا الفتح لانه الحركة في الاصل وفيه اشعار
وخفة ولا كذلك الكسر انتهى والاظهر ان يقال لم يبقوا الكسر
في المنقوص لما يلزم عليه من قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة كما اشار اليه الشم تنبيه ذهب
الكوفيون إلى ان ما الفه زايدة حكمه حكم المنقوص واجازوا
في جمع موسى موسون وموسون بناء على جواز كونه مفعلا من
اوسيت راسه اي حلقته وكونه فعلى من ماس راسه موسا
اي حلقه قال الشاطبي والذي يدل على صحة مذهب البصريين
اوجه منها انه القياس المعلوم وذلك لان الالف اذا جاء من بعدها
علامة الجمع التي ساكنات فالقياس والضرورة يعطيان حذف
الالف لالتقائهما وابقاء الحركة هو القياس ايضا ولو قلنا موسون
وموسين لكنا نقدر حذف الالف من قبل دخول علامة الجمع

فلا

الرجوع وتبدل اللام الفا في القسم الثاني بعد الرجوع اليها فيه
فطر الثالث لم يتعرض لكون الناظم ايضا لم يذكر كيفية
المد فهل معناه انه يزاد الفا قبل الاخر ثم تبدل الاخر همزة او معناه
انه تزاد همزة في الاخر فيصير ممدودا والاول اوفق بقولهم ان
الممدود ما اخره همزة فتلك الف زايدة اذ على الثاني لا يكون ما
قبل الهمزة الفا زايدة مطلقا بل قد تكون كما في فعلى مثلا وقد
لا تكون بل يكون اصليا كما في جوى ومستدعى فليتامل
تنبيه قال ابن هشام يستثنى منه عندي مسالة
وذلك نحو سواق لوافيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا
في المضموم وجوازا في المكسور وحيث فتحوا مدوا والا غير فليس لك ان
تفتح وتقصر للضرورة لان ذلك عن ذلك ممدود بخلاف ان تضم او تكسر فلا
فيقع لك تحويل في الكلمة وخروج عن اصلها قال السيوطي وانما يحتاج
إلى استثناء ذلك ونحوه على من يرى انه يجوز ارتكاب الممنوع وان كان
عنه مندوحة لان نقض الشعر ضرورة قال الشهاب وفي تسليم
الاستثناء على الاول نظر لطيفة في العمدة لابن رشيق ان
اعرابيا وقف بعلي رضي الله عنه فقال ان لي اليك حاجة رفعتها الى
الله قبل ان ارفعها اليك فان انت قضيتها حمدت الله وشكرتك وان
انت لم تقضها حمدت الله وعذرتك فقال خطها في الارض بخطاي فقبض
فدفع اليه حلة فلما تسلمها انشد

كسوتني حلة تبلى محاسنها ... فسوف اكسوك من حسن الثنا حللا
ان الثنا الحي ذكر صالح ... كالغيث يحيي نداه السهل والجللا
لا تزهد الدهر في عرف بدأت به ... فكل عبد سيجزى بالذي فعلا

فامر له بخمسين دينارا وقال الحلة لقاقتك والخمسون لادبك سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزلوا الناس منازلهم انتهى
وفي البيت الاول قصر الثنا للضرورة قوله والعكس بخلف يقع
صيغة البصريون قال الشاطبي وذلك لوجهين احدهما القياس
وهو ان مد المقصور على خلاف الاصل بخلاف قصر الممدود فانه

على الاصل اذ القصر هو الاصل بدليل ان الممدود لا تكون الفه
الا زايدة والف المقصور قد تكون اصلية وزايدة واذا كانت
الف الممدود زايدة ابدا فالزيادة على خلاف الاصل فاذن لا ينبغي
ان يخرج عن الاصل الى غيره الاصل والثاني ان السماع به اما معدوم
ان تؤول ما اتوا به من ذلك واما شاذ لا يبلغ القياس انتهى قال
الشهاب وقوله بدليل ان الممدود الخ كان مراده بما لغة ما قبل
الاخر فانها في الممدود ابدا زايدة لا الاخر الذي هو الهمزة فانها
قد تكون زايدة كما في التي في النساب وقد تكون اصلية اي بدلا عن
اصل كما في كساء وحياء وقوله واما شاذ الخ قد يقال حيث كان مفيدا
بالضرورة لا حاجة به الى القياس ويجاب بانه ان لم
يثبت فيه القياس في الضرورة وجب الاقتصار على ما سمع فيه
في الضرورة ثم رايته بعد ذلك اعترض قول المص وقصر ذي المد
اضطرارا مجمع عليه بان هذا الكلام يعطي انه جايز قياسا وما
محله الضرورة كيف يجوز قياسا بل هذا الكلام شبه التناقض
لان الضرورة تودن بوقفه على محله والجواز القياسي يودن بتوسع
النطق به للمولد والعربي ابدا ثم اجاب بان ضرايب الشعر ربما
ما يكون الشاعر مضطرا اليه كثيرا فتعم به البلوى حتى يكثر وجوده
في الشعر للضرورة ويبلغ ان يقاس عليه كما يكثر الحكم في الكلام
حتى يبلغ مبلغ القياس فيه وقصر الممدود من هذا القبيل وكذا
صرف ما لا ينصرف وتخفيف المشدد في الوقف والترخيم في غير
النداء ونحو ذلك ومنها ما يكون موقوفا على محله من السماع لا يجوز
لشاعر مولد استعماله اضرورة في الضرايب كقوله قواطنا مكة من ورق
الحمي ونحو ذلك واجازه الكوفيون وجماعة منهم وجهان ايضا الاول
القياس على جواز اشباع الحركات في الضرورة فتصير حروفا كقوله
اعوذ بالله من العقراب قال ابن هشام مما استسهلت في نفسي
مخالفة اهل البصرة في هذه المسالة فاني افرق اي فرق بين زيادة
الالف في نحو العصا في الضرورة وبين زيادتها في القسطل في قول

اوس

مذكرا ابدا على ثلاثة كدريهمات وحمار راسيات وهذا القسم
خارج بمفهوم قوله الثلاثي فنقتضي ان يكون ما في مونثا فايدة
قوله ان بدا مونثا فقيل يجوز ان يكون فايدته الاعلام بان هذا
مختص بما مفرده مونث لان هذا الجمع قد يكون مفرده مذكرا على
سبيل الندور اعني اذا لم يكن مما تقدم نحو دريهمات وحمار راسيات
وما جمع من المذكرات من غير هذا القسم لا يجوز فيه هذه الاحكام
كلها لان الاحكام لا تتفرع على ما وقع على سبيل الندور بل على ما اطرد
ويجوز ان تكون فايدته ان يكون لقوله مختتما بالتا او مجردا لانه
لو ذكر قوله مختتما بالتا او مجردا من غير تقدم شرط الثاني لتوهم
شمول الاحكام لما واحده مذكر على سبيل الندور قوله
وسكن التالي غير الفتح الخ افهم ان نحو جفنة ودعد لا يجوز تسكينه
مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام فيجوز فيه
التسكين اختيارا قال الدماميني فان قلت لم حكموا
بان الفتحة في جفنات للاتباع ليس لامع احتمالها ان تكون
كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعا قلت
لان الفتح في خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفنات
لانه مخفف فان قلت لم الترم في مثله الفتح مع خفة
السكون الذي في مفرده قلت لاجل الفرق بين
الصفة والاسم وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها بما تقتضيه
الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف
تنبيه قال ابن هشام عبارة الناظم جيدة بخلاف
قول ابن معط ومثل مد جمل ودعد بمنع طورا بتخفيف وطورا بمنع
لان دعدا لا يجوز فيها التخفيف الا في الشعر قوله وكلا قد
روى واشارة الى ان هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم
ان الفتح في عرفات جمع عرفة لا جمع عرف جمعا وردة السيرافي وسمعوا
اتباع الخ بقولهم ثلاث عرفته بالفتح وكان وجهه ان لفظ ثلاث
ظاهر في الاحاد وان عرفات جمع عرفة لا جمع عرف جمعا قوله

ومنعوا اتباع الخ المراد بخوذري وه ما لامه واورد بخو زبية مالا
يا وانما منعوا الاتباع في ذلك لاستثقال الضمة قبل الياء والكسرة
قبل الواو وقال ابن هشام في الحواشي منعوا ذلك في ذرية للعلة
التي منعوا منها اتباع نحو جوز وذلك ليلا يودي الى اعلال الواو وقبلها
ياء وكذا في باب زبية ليلا يودي الى العكس وانما امتنع ما يودي
الى اعلال اللام ليلا يكثر التغيير في جمع السلامة وانهم جوز اللغات
الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو
لحية لان فيه نقلا لكسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع
القراء اتباع الكسر مطلقا فيما لم يسمع قال ابن عصفور كما لم يحفلوا
باجتماع ضمتين والواو وكذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء
قال الدماميني وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا اجتماع
الكسرتين الا في ابل وبلز والفاظ قليلة يكاد يرد في ثبوتها
ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع في عنق قوله ونادر الخ من
النادر قول العرب عبرات قال الدماميني والشذوذ فيه من
وجهين جمعه بالالف والتاء وفتح العين والقياس تسكينها لانه
مكسور الفاء كذا قيل فلم يكن فيه ما في بيضات من النزاع الاتباع
وقد سبق ان ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح
في ذيلات من غير شذوذ وليس منها لم قال بأثر ذلك ان حكم غير حكم
ما تقدم فيجوز هذا يجوز عبرات بالفتح وعبرات بالسكون والشذوذ
في واحد منهما من جهة قرار العين وفتحها انتهى وفي عبرات مفردا
وجمعا خلاف مبسوط في التشريح

جمع التكسير

قال الاشموني هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير
لصيغة واحدة لفظا او تقديرا قال الشهاب لك ان تقول هذا
التعريف صادق على جمع المذكر السالم فان اخرج بان تغييره لاخر
واحدة لا لصيغته ورد صنوان الا ان يقال ذاك التغيير

في نية الانفصال لانه اعرابه الكلمة بخلاف صنوان فليتامل قال
الاشموني وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة
لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال الشهاب
لك ان تقول هذه المغايرة لا تمنع بقاء صيغة الواحد حقيقة بل
تحققه فلعل الاوجه ان يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد انتهى
ولا بد من تقييد التغيير بكونه لغير اعلال ليلا يرد ما تغير
من جمع التصحيح نحو القاضون والمصطفين لانه للاعلال لكن
بقي مثل جفنات وارد او الاولى ان يجاب بان الجمعية ليست
مستفادة من حذف يا المنقوص والف المقصور وفتح فا جفنات
ونحوه والتغيير المقدر نحو قلك ودلاص وبجان وسمالق قيل
ولم يرد غير هذه الاربعة وذكره في شرح الكافية من ذلك عقبان
وهو القوي وهذه الالفاظ الخمسة تغير فيها الواحد تقديرا
والداعي لهذا ذلك انهم نثوها فقالوا قلكات فعلم انهم لم يقصدوا بها
ما قصد وا بنحو جيب مما اشترك فيه الواحد وغيره قال ابن هشام
الاشتراك كما يقع بين الكلمات كذلك يقع بين هيئاتها من الحركات
والسكنات فيعلم هذا ما قلناه من مفردا وجمعا وما امام مفردا وجمعا
وكذلك بجان ودلاص انتهى وذكره امام يعلم ان الالفاظ التي
جمعها على صيغة المفرد ازيد من خمسة وسيأتي عن المحكم زيادة
كغري تنبيه الكلمة ان دلت على واحد فالمفردة
كرجل وامرأة فالتثنية كزيدان وما الحق بهما كاثنان واكثر
فالجمع ان سلم من عشرة امور احدها الدلالة على اوحدات
معينة ابد العشرة وعشرون واخواتها اعني ما تحت العشرة
وفوق العشرين وربط وبقر وعصبة فاما جموع القلة فيجوز
استعمالها للكثرة بلا والاضافة فلذا قلنا ابدا الثاني ايتقا
واحد من لفظه كرهط وسنا اللهم الا ان يقال خاصا بالجمع
كاباعيل واسد او يغلب عليه كاعراب فانه يكون جمعا لمفرد مقدر
الثالث كون المفرد اعم منه كعالمين مع عالم والدين مع الد

واعراب مع عن الشرائع ملازمة التغريف كالذين وانتم بالنسبة
لما الذي وانت الخامس موافقة الواحد في البنية كفلك وكاهل
وسجان قال الناظم في غير التسهيل وخالف في التسهيل فقال والاصح
كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير قال
الدماميني لكن ينبغي عليه ان في الحكم انهم قالوا هذه كقرى واحدة
وكذلك الجمع وقالوا امده كعربان فهذا نظير فلك في الواحد
وفلك في الجميع وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يخالفه بما قيل
في فلك لان فعلا ليس من اوزان الجمع فثبت بهذه الطريقة الجمع
السادس يؤنث على وزن الاحاد كصحب وقوم السابع
اطراد مساواته للمفرد في الخبر والوصف من ثم قلنا في ركاب انه
ليس جمعا لركوب لكونهم قالوا راتبة وركابي وفي كليب انه جمع
لكلب وان كان نظير عبد وعبيد الثامن ان يكون الفاصل بينها
التاء كثمرة وثمر الا ان علب التانيث كنخمة وتخم قال ابن هشام
وكذا عندي البط والنخل جمعان لانهما مونثان ولكنهم يقولون
اثنى جنس التاسع مخالفته معناه لمعنى المفرد بالعطف فخرج نحو
قريش وقريش وبهذا اختلاف زنجي وزنج فان فولسا قريش بهم القبيلة
كلها لانه علم عليها كلها ولهذا لا تعرف بال ولا باضافة وزنج لا يعم
لانه نكرة في سياق الايجاب والعاشر الدلالة على الواحد في وقت
خاص ويفترق قوله افعل قال ابن هشام فان اعترض بالكلب
والكالب فالجواب ان معنى اكلب انهاد ون العشرة ومعنى كالب
انها لما فوق ذلك فان اعترض بقولهم بيوت وبيوتات وصواحبات
واناسين وقال ابو الحسن في اذنبة انه تكسير ندا تكسير جبل
ثم جمع ندا جمع ردا فالجواب ان لا نسلم ان يكون جمعان
احدهما اكثر من صاحبه وكلاهما للكثرة بدليل المائة والالف
قوله ثم ان قال قال ابن هشام من هنا قالت الحنفية
في دعوى الصلاة ايام قرايك ان مدة الحيض اقلها ثلاثة واكثرها
عشرة لان ما بين الثلاثة الى العشرة يسمى يوما او يومين لا اياما وما

فوق

وما فوق العشرة يقال فيه احد عشر يوما ولا يقال ايام قال
تعالى فصيام ثلاثة ايام فتعوا في دار كم ثلاثة ايام وثمانية
ايام حسوما ورد عليه بقوله تعالى اياما معدودات بريد جميع
الشهر الا اياما معدودات بريد اربعين يوما وسر المسالة ان
ايام مما استغنى فيه بالقلة عن الكثرة وقال ايضا في الصحاح الذود
من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مونثة لا واحد من لفظها
والكثيرة ذاد انتهى بيضه ومعنى مدة اعندي انه كثير بالنسبة
لما افراد يصدق عليها لا بالنسبة الى افراده التي هي ذود ود و
ودود فانه بالنسبة اليها عدد قليل لانه افعال وبعد فيه نظر لانه
اذا صدق الذود على الثلاثة صدقت الاذواد على تسعة وهي عدد
قليل وقد يجاب بانا انما نصدق الاذواد على ثلاث ثلاثات
لان ثلاث الثلاثات يصدق عليها الذود من غير جمع فيبقى الجمع
ضائعا انتهى واعلم ان الناظم عطف بثم في المفردات وتقدم
في باب العطف انها تختص بعطف الجمل قوله جموع قلة يشاركها
في الدلالة على القلة جمعا التصحيح قال الرضي ولو بنيت ما نقل
ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله

• لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى • واسيافنا يقطرن من نجدة دما •

قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان الجموع بالالف
والتاء جمع قلة وقال ابن جروف جمعا السلامة مشتركان بين
القلة والكثرة فيحملان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير
الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وايثارها فيه
على سائر الجموع ان وجدت انتهى واعلم انهم قالوا اذا قرن جمع
القلة بال التي للاستغراق او اضيف اليما يدل على الكثرة انصرف
بذلك الى الكثرة وعليه لا يرد ما قاله النابغة على حسان وقال
ان حسان رضي الله عنه اجاب بذلك لكن قوله اسيافنا لم يضف
الى ما يدل على الكثرة وعليك بحفظ هذه القاعدة فكثيرا يقع عليها
وممن نقل عنها العلامة والقاضي والمفتي به تفسير قوله تعالى ما نفدت

والظاهر انها
كما لو اضيع من
غير كلمة الى القلة
او الكثرة

الألوكة
www.alukah.net

كلمات الله حيث وجهوا التغيير بجمع القلة بما ذكروه ورد عليهم
الكوراني بان الجمع في الاية مضاف ولا يخفى انه لم يضف الى ما يدل
الى الكثرة لانه اضيف الى علم والحق ان ذلك العقد ليس بمعتبر
كما يدل عليه كلامهم فانهم اطلقوا ان اضافة المفرد يفيد العموم
واعلم ايضا ان ابا حيان استشكل انصراف جمع القلة الى
الكثرة بما ذكرنا حاصله انه وضع للعلة وهي من ثلاثة الى عشرة
فاذا دخل اداة الاستغراق ينبغي ان يكون الاستغراق فيما وضع
له لا فيما زاد لانه ليس مما وضع له واجاب بما حاصله
انه وضع بوضع اخر مع اداة الاستغراق للكثرة تنبيه
اعترض على الناظم بان المناسب ان يعبر بينا القلة لان جموعها
هنا واقع على اربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب من وجهين
الاول ان جمعا لا جمع قلة له وضعا والتعبير بجموع كالتعبير بقلوب
ورجال مع ارادة القلة الثالث القليل الناظم وعدة الالفاظ
واما موزونا فكثيرة فالكثرة هنا بهذا الاعتبار قوله وبعض
فيكثر وضعا بقي الخ قد يستغني باحدهما عن الاخر استعمالا لا لغة
مجازا والمتبادر من قوله وضعا خروجه لان حقيقة الوضع ان
تكون العرب لم توضع احد البناءين استغنت بالاخر والاستعمال
ان تكون وضعتهما معا لكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما
بالاخر فالوجه عدم التقييد للاحتياج الى التنبيه عليهما ثم
ان تمثيله بالصفي مشكل لان الفارابي وغيره حكوا في جمع صفاة اصفاء
وصفي واجاب الشاطبي بان الاستغنا الاستعمالي اما ان يكون
مع كثرة مما استغني عنه كاسياف للكثرة سيوف واما مع قلته كقرء
لقلة اقراء لا شك في قلة وجود الاول في كلام العرب فاذن امثل اعتراض
والثاني يلحق عنده بالوضعي لان الوضع عنده على وجهين وضع حقيقة
نبه عليه بارجل ووضع حكمانبه عليه بالصفي لان اصفاء غاية
الندور فكانه لم يوضع فلا اعتراض عليه في التمثيل ولا في تقييد الوفا
بالوضع واعلم ان السعد حقق ان الفرق بين الجمعين ان جمع

القلة

القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى
فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدا وعبارته في
التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة
فدل ظاهره على ان الفرق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان
جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه
مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه
كثير من الثقات انتهى قال الدماميني في باب ان من شرح التسهيل
ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق
يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين افتلوا المشركين واكرموا
العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير
النهاية فدل على عدم الفرق بحسب الظاهر في هذه الحالة
على ان الفرق بينهما في حالة كونهما منكرين انما هو في جانب
الزيادة وهذا التقرير لا يحتاج الى ان يقال في محل من المحال انه
استغير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو ثلاثة قروء ويحل الاشكال
المعروف فيما اذا اقترن بلام حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة
واستشكل بانه جمع كثرة واقله احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة
يطلق على جمع القلة مجازا والاصل مراعاة الذمة عملا بما ذكرنا فقبلنا
تفسيره بثلاثة لذلك وهذا غير سديد اذ لا يحتمل من الالفاظ
بحقا بقوا الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى ان من اقر
بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح الحاق الجمع
على الواحد مجازا قوله لفعل اسما الخ جرت عادتهم ان قد بعده
ان ينقلوا عن المفردات فيقولون مثلا افعل جمع على كذا وفعل على كذا
الى اخرها وبعضهم يذكر الجمع ثم يستوفي ما له من المفردات وقد
سلك الناظم الطريقة وما احسن لطول تلك لان بعض الجموع
يكون مفرده انه كثيرة منتشرة كفعال وافعال ولم يرتبوا
المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي او الاتم الرباعي ثم الخماسي
والمذكر ثم المونث والاسم ثم الصفة فيحتاجون الى ذكر الجمع

مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك تطويل وبعد
عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يجمع بما افعال
او فعال او غير ذلك فانه احضر واوفر للذهن وايضا فمسالك
طريقة الناظم ممكن من ذكر اوزان القلة قبل الكثرة كما هو
القياس بخلاف مسالك الطريقة الاخرى وشمل قوله صح عينا ما صحت
لامه وما اعتلت بالفا او بالواو او بالاعلال والحذف نحو يد
لان يد افعل واصله يدى والمنقوص الذي لم يكمل بالتاء يرد اليه
محذوفه ثم يجمع على قياس نظيره ولانه اذا ادى قياس اسم
معرب اخره واو لازمة مضموم ما قبلها رفض ذلك واما اذا كان
المنقوص مكملا بالتاء فانه يجمع للقليل بالالف والتاء والكثير
بالواو والنون فتقول سنوات وسنون وتكسيره شذ والذي
سمع منه امه واما وبرى ولغة ولغى وشفة وشفاه وشاه
وشياه كذا في المقرب قال ابن هشام ووجه كون الواو والنون
للكثرة ان هذا في الحقيقة تكسير لا تصحيح وان اشبه في الحقيقة
علامة التصحيح الا ترى انه في الحقيقة علامة التصحيح
غير المانعات الكلمة من لامها واشترطنا في المقرب ان لا يكون فاوه
واوا ولا لامه مماثلة لعينه كرف ومثله في التصريح واقره وقال
ابن هشام بعد نقله عن المقرب فيحامد اقولهم كف وآنف من الشاذ
وكذا صك واصك بكسر بعد ذلك ان فعلا المضعف يجمع في القلة
على افعل كامعك وفي الكثرة على فعال وفعول كسماك وسكوك
قلت ان ذلك ليس بشرط انتهى ومن خطه نقلت وقال ابو حيان
ان الثاني قد لا يرد على قوله صح عينا ان كان عني بالصحيح العين
ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه اصلاح لبعض اصحابنا وقد تقدم
ما نقدر ان معتل الفا لا يطرد فيه افعل فلا نكرر بل يوسشاد وكلام
المرادي والاشموني يوهم خلاف ذلك لعدهم وجها في امثلة فعل
التي يطرد جمعها على افعل لكنهما نقلا بعد ذلك عن شرح الكافية
ان جمعه على فعل شاذ وان المضاعف لم يسمع فيه فعل الا نادرا

فكلام

فكلام شرح الكافية كالمغرب **تنبيه** مثل في التوضيح
لفعل الذي صحت عينه واعتلت لامه بجرو وقتضاه ان اجرتنا سي
وان مفرده جرو بالفتح وقال في الحواشي ما نصه اقتضاره في بعد
مفرد افعل على فعل اسما صحيح العين وعلى الرابي المفيد ظاهره انه
لا يقاس في غيرهما ولهذا حكموا بان اجرية قول الشاعر له اجر واعراس
على خلاف القياس فان قيل كيف ارتكبوا هذا وهو على خلافه
مع اعترافهم بانه سمع في جرو الفتح فهلا جعلوه جمعا له لبيبا وانما
ارتكبوه فالجواب ان الذي حمله على ذلك ان الكثرة في جرو
افصح واكثر من الفتح وقد حكوا فيه الضم ايضا **قوله** والرباعي
اسما خرجت الصفة فلا يجمع على افعل الا ما ندر كما بينه المرادي لكن
تمثيله بسجاح مشكل اذ هو صفة مذكر وكان الظاهر التمثيل بصفة
مونث كذرراع بفتح الذال للمراة الكثيرة العزل **قوله** في مد
سواء كانت المدة الفا كما مثل او ياء كما في نجمين او واوا كما في عمود اذا
سمي به انثى فتقييد التصريح بالاولين وان ناسب اقتضار امثلة
الموضح قاصر **قوله** من الثلاثي انما يقال يرد وذلك غير معتل
العين ستة اوزان وافتصر في التصريح على ثمانية لان الموضح جعل
ارطاب شاذا فلزمه ان لا يعد فعل بضم الفا وفتح العين في غير
ما اطرد فيه افعل ورد بافعال لكن سماعنا ان الورود بافعال اعم
من الورود كثيرا او شاذا ولم يذكر الناظم كيف يجمع ان كانت صفات
ولا ذكره اكثر الباب الاحكم الا سما وتقول اما فعل ففي حسان
وابطال ومصح للفاعل وفعل مصح نحو انام سكم وجلون وجانراخ
قليلا وفعل على ايقاظ وفعل صفة لعدي وسوي لم يكسر وفعل
صفة مسلم والباقي بمسلم وجاحباب **تنبيهات**
الاول قال ابن هشام وفهم من هذا ان ما افعل فيه مطرد وما يأتي
على افعال فاما قوله تعالى قل لا تقال الله وقوله سبحانه فقد
جاء اشراطها فالمفرد فعل وشرط بفتح العين لغة في الساكنها قال
ان تقوى الله ربنا فعل وباذن الله ريثي ومعجل

على فعول بمعنى فاعل فانه يصح فليتنبه الاسمية شرطا مطلقا وباشتراط
مد ثالثه ما ليس كذلك بان لم يكن فيه مد اوفيه وليس ثالث
ولهذا الشرط قلنا في مكان ان الميم اصلية لتجمعه على امكنة نحو
فعال لا مفعل والا لم يجمع كذلك نحو مقام وايضا فانهم قالوا مكن
لا تكون فاسما تدرع وتسكن فشاذان وما جمع على افعلة مما لم
يستوف الشروط يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك فيما مده عشرة
ثالث حمايز واجوزه والحمايز الخشبة الممتدة في اعلى السقف
وواد واودية وتاد واندية وبذلك يعرف ما في قول النحاس
لا اعرف فاعلا وافعلة غير واد واودية لان مده ثان ورمضان
وارمضة وضبيضة وانضه وخوان واخونة والضبينة
المطر القليل وخوان بفتح الخاء وتشديد الواو اسم لربيع الاول
لان مدها رابع وما ليس فيه مد فعل كقفع وافقية فمثل
ومن ذلك اندية في قول مرة في ليلة من جمادي ذات اندية
وتقدم ما فيه في بحث الممدود قال ابن هشام واشكل من جمع
ذي على اندية قول ابي علي في الايضاح في قول جرير وما نطفوا بانجية
الحضور انه جمع نحوي النحي المصدر بمعنى النتاجي وانما الظاهر
انه جمع نجي بمعنى النحوي ايضا ويقوي قول الفراء اتى زيد وسبقوا بابا
على الى ذلك صاحب العين فانه ذكر جمع واد على اودية ثم قال
وكذا ناد وانديه ونحوي وانجية وقال ابن عصفور في شرح
الابيات انما انجية في البيت في نجي ونجي مصدر رجا على فعيل كالشبيه
والصهيل والهنيء قال الراعي

طاوعنه بعد ما طال النجي بنا ... فظل اي عليه غم سعاج

اي طال التناجي بيننا وعندي ان ابا علي لما استدل على ان نحوي
مصدر بافراد ها في نحو واذهم نحوي خاف ان يتوهم انه لا يجوز
جمع المصدر فاستدل بالبيت على ان المصدر قد يجمع لان انجية
جمع نحوي الاشراه يقول وقد جمعوا فقالوا انجية ولم يقل
وقد جمعوها واجاز في تذكرته ان يكون جمع نجي صفة بمعنى الناجي

كقول

كقول الفرزدق

لبيس النجي الذي بانيك سترا ... مثل النجي الذي يابنيك عريانا

انه كالصديق والخليط لا كالنذير والنكير بدليل تكسيرهم له
في نحو اني اذا ما القوم كانوا انجية **تنبيه** نحو سبيل
وطريق ولسان وسلاح يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل اسبلة
واطرقة والسنة واسلحة وان اعتبر التانيث قيل اسبل واطرق
والسن واسلح وقد سالني بعض الاصحاب بقوله

ما قول من لانا الذي من به ... زمانتا يشرف والامكنه
مثل السن جمع لسان لما ... يراد بالجمع به السنة
بين لنا الجمعين يا ذا الذي ... يفهم فيما يدعي البينة
والضم والكسر بسينيهما ... للمخلفة في جمعهما معلنة

فقلت

يا ايها الموبي الهمام الذي ... من كل فن تذوي احسنه
يجوز تانيث لسان كذا ... تذكيره بل بعضهم عينه
فجمع ما انثته السن ... وجمع ما ذكرته السنة
وبعض من جوز دبن ادعى ... تغاير الجمعين اذ امكنه
وسر هذا الفرق يا سيدي ... تكنته واصحة بينة
لمن راى افعلة افعلا ... جمعا لما قد جا من ذي الزنة

لطيفة دخل بعضهم على الرشيد فقال انشدني في شدة
البرد فانشده قول مرة بن محكان

يا ربة البيت قومي غير صاغرة ... ضمي الينك رجال الغور والنجدا
في ليلة من جمادى ذات اندية ... لا يبصر الكلب في ظلمائها الطنبا
ما ينبح الكلب فيها غير واحدة ... حتى يلف على خيشومه الذنبا

فقال هات غيرها فانشده

وليلة قر يصطلي القوس ربها ... واقدره اللاتي بها يتنبل

فقال ما بعد هذا ايتي نصب القوس على التوسع ولا بين المعنى
وليل يود المصطلون بناره ... لو انهم حتى الصباح وقودها

المكتبة الألوكة www.alukah.net

نعم شذ زاد وارآد ومواصل اللحيين وزند وازناد وفرخ
وافراخ نزلوه منزلة نظير فحملوه على المعنى او نزلوا تكرار الرا منزلة
الحركة وانف واناف وحمل واحمال قال الله سبحانه واولات
الاحمال وعكس هذا يجي فعل على افعل كرمن وارمن وجبل واجبل
والحاصل انهم ربما حملوا افعالا على افعل وبالعكس بجامع ما بينهما من
الخفة الثاني قال ايضا كلام الناظم يقتضي ان فعلا لا يجمع على افعال
ومن ثم خط العزازي قوله في اخ واب انهما فعل والاصل اخو
وابو لانهما قد جمعا على اخاء وآباء ومن ثم اعتذر ابن مالك عن
ثلاثة فرووبان افراشاذ وهذا يقتضي ان قزا بالفتح لا عير وثم
يذكره في الصحاح عنه لكن ذكره في المقرب فيه وجهين الفتح والكسر
وعن ابن سيدة انه روي الضم الثالث من يجي بفعل على افعال
حمل وعدل وحب قال ابن الشجري وليس الاحباب جمع حبيب
كشريف واشراف وبيتم وايتام لامرين احدهما انه جمع فعل على
افعال فتيس من جمع فعيل غلبة واكثر منه والثاني ان شريفا
وبتيما من باب فعيل بمعنى فاعل بخلاف فعيل فانه حبيب بمعنى
مفعول كقتيل اصله مقتول فقد افترقا الرابع قوله بافعال
يرد اي لزوما او غلبة ومن ثم صح استثنا فعل في قوله وغالبها
اغنام قال ابن هشام في الحواشي كلامه اعم من ان يكون ثبوت
افعال لما ذكر باطراد او لزوم او كثرة او قلة او ندور فالقليل
في فعل معتل العين كحال ومال والنادر في فعل كرطب واللازم
في فعل كزند ومنر والغالب في نحو مدي وظبي ولبب ومنر وكبد
وعضد وعتب وطنب ويحفظ في فعل صحيح العين كفرخ وقال ابو
حيان ثبت منه ما لا يحصى فلو جعل قياسا كان مذهبا حسنا هذا
مذهبان وزعم الفرا انه مقتبس فيه ان كانت فاوه همزة
كانف او واوا كوعم انتهى وما ذكره من ان افعالا قليل في فعل معتل
العين موافق للتسهيل وقال الشاطبي اطلاقه هنا اصح من زعمه
في التسهيل ان افعالا في فعل معتل العين قليل الخامس

يحفظ

يحفظ افعال في الفاظ منها جان وبان ومنه قولهم اجناوة ابنا رها
وناص وشامد وقاض وفعيل بمعنى فاعل كشريف وفعال كجبان
قوله وغالبها اغنام فعلان في فعل كان سبب ذلك ان فعلا
اما مقصور من فعال او قريب منه وفعال يجمع على افعلان كغلام
وغلمان وعزاب وعزبان قال الشهاب وشمل فعل مثل عمر فيجمع
على اعمران ومثل اد فيجمع على ادان فليحرر وكان ينبغي ان يقول
هنا ومفعول فعل نحو كبد يجمع غالبا فانه ايضا استثنا من القاعدة
السابقة والحاصل ان كلا من فعل وفعل اسمين يأتي على افعال
قليلا نحو رطب وارطاب وعمل واعمال وكبد واكباد ويأتي فعل
على افعلان كصرد وصردان وفعل على فعول كنكبد وكبود ومنر ومنور
ومجيئهما على غير افعال هو الغالب فيهما تنبيه
قال الاشموني يفهم من هذا الكتاب على ان فعلانا مطرد في فعل وكلامه
هنا غير موف بذلك قال الشهاب هذا ممنوع لان القلة تنافي
الكثرة والكثرة دليل القياس وايضا هو الان بصدد بيان المطرد
وان لم يصرح بالاطراد ولو توقفنا على التصريح به لم يستقد اطراد افعال
في الاسم الثلاثي غير صحيح العين لانه لم يصرح به فيه وهذا كله بنا
على ان الغلبة راجعة لما قبل بمعنى ان غالب افراده واكثرها جاء جمعه
على فعلان فيقال هذا لا يستلزم اطراده في غالبها لان كون الغالب
يجي على فعلان لا يمنع كونه يجي على اخر ويطرد فيه اما على انها راجعة
الى الاغنا بمعنى ان الغالب في افراده مجيئها على فعلان افاد هذا الاطراد
بلا توقف انتهى وقوله ولو توقفنا على التصريح به الخ يقتضي ان الكلام
يفيد اطراد افعال فيما ذكر وتقدم عن ابن هشام خلافه فتدبر
قوله في اسم مذكر الخ يعني ان افعله اطرد فيما وجدت
فيه هذه الشروط نحو طعام قال الشهاب والضابط بيننا ولد
وقتيب وقوله ثالث يجوز اعرابه بدلا من المد بعني الحرف
ويجوز اعرابه مضافا اليه بنا على انه بالمعنى المصدري فبقوله
اسم خرجت الصفة قال ابن هشام الا ان كانت المدة واوا في صفة

والعنق كل واحد لان الجمع انقل من المفرد والذي يجب فيه ما كانت عينه واوا نحو سوار وسور وسواك وسوك وقوله وفي الالف اللامعات سور وقوله سوك الاسحل مزورنات وكذلك عندي ما الاسكان فيه ملبس نحو حمار وحمر فلو قيل حمر النتبس بجمع احمر حمراء عكس هذا الفضل جواز فعلة في فعل لان هذا خاص بالشعر كما تقدم قال

وما انتمنيت الي حور ولا كسف ولا لبام عداه الروع اوزاع

كسف جمع اكسف وهو الفارس الذي لا يحمل له فان اعتلت لامه نحو اعمى وعمي او عينه كاعين وعين او كان صحيحا كاعز واجمر لم يجز فيه العدم في شعر ولا غيره قوله لفعله اي اسما نحو غرفة فان كان صفة نحو ضخمة لم يجمع على فعل وشذ رجل يمنة ورجال يمن وقوله ولفعله فعل اي اذا كانت فعله اسما تاما كما فيد بذلك في التسهيل نحو قربة وقرب بخلاف الصفة نحو صفرة وكبرة وبخلاف غير التام نحو رقة والاصل ورق حذفت الفاء كالشاطبي فلو قال مثلا وفعلة اسما فعل له عرف ونحو كرب وبعل فعل اسما تاما وان فيه فعل لوفي بالشرط قوله في نحو راع ذو اطراد فعله اي المراد بنحو راع ما كان وصفا على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل ففاعل موضوع المسألة وله شرطان راجعان الى وصفا الصفة واعتلال اللام وصفتان راجعتان الى المسمى وهما الذكورية والعقل وقول الناظم في نحو راع هو من باب الكناية كما هو معروف في نظيره فلا اعتراض عليه وقوله اللام وهو سطرين في وصف على فاعل لمذكر عاقل لا يقتضي اختصاص راع بالعقل لانه اذا كان لعاقل اطرد وجمعه على فعله فاندفع اعتراض ابن هشام عليه بان الرمي لا يختص بالعاقل قال الله سبحانه ترمي بشرر كالقصر تنبيه في فعلة ثلاثة مذاهب احدها انه وزن اصلي غير محول عن شيء وهو المختار الثاني انه محول عن فعلة بالفتح وانما ضموا للفرق بين جمعي المعتل والصحيح وليلا يلتبس بالمفردات اذا قلبت واوه الفا فان فتاة كفتاه والثالث انه محول عن فعل كما قالوا في الصحيح

بازل

بازل وبزل وصابر وصوابر في المعتل ساق وسيق وعاف وعفي وغار وغزي ثم حذف احدى الياءين وعوض منها التاء كما قالوا تركية وسنمية قوله وشاع نحو كامل وكملة يعني ان فعلة بفتح الفا شاع في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو بايدي سفرة كرام بررة ويرسل عليكم حفظة وعن ابي حاتم السجستاني انه كان يكتب عن الاصمعي كل شيء بلفظه من فوائد العلم حتى قال فيه انت شبيه الحفظة تكتب لفظ اللفظة فقال ابو حيان وهذا ايضا ما يثبت قال لا شموني لا يلزم من كونه شايعا ان يكون مطردا فكان الاحسن ان يقول كذا نحو كامل وكملة انتهى وهو موافق لتعبير الشارح بالاطراد مكان شاع لكن قال ابن هشام الظاهر صواب ما في النظم لان نحو عالم وصايم وسايل وصارب وذاهب وقايم وقايل لا يقال فيهن فعلة قوله فيما الوصف الخ اي من امثلة جمع الكثرة ففيما وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول وعلى فعلة منه ما اشبهه في المعنى مما ذكره الشارح وغيره وقيد الشارح فعيلا بكونه دالا على هلك او توجع وذكر من الامثلة فعلان كسكران وافعل كاحمق ولا بد خلان تحت الهلك والتوجع فينبغي ان يبدل ذلك بان يقول هلك او افة قال الشهاب وانظر فعيلا المذكور اذا اريد به مونث اوانث كقتيلة بني فلان وانظر المحمولات المذكورة في المونث قوله كقتيل الجريح في عليه وسكران واجرب ومريض فذكر ثلاثة وترك ثلاثة تنبيه قال ابن هشام الذي اراه ان قوله زمن مبتدا وخبره قوله فتى وما بينهما من بنية التاخير بحذوف الخبر وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للجميع او لغير الاول كقوله عن ما عندنا وانت بما عندك راض ومعنى فتى هنا ليس انه اوبايه بل هو راجع الى احكمك اي فتى بان تحكم بان تحمله على فعلى وذلك على وجهين احدهما ان يريد انه فيه كثير فتى ان بهت له ذلك كما انهت لنحو قتيل الذي هو مطرد فيه ويويده قوله في التسهيل فيما لفعيل بمعنى مات او توجع ويحمل عليه ما دل

رفعت بها ثالث بينبغي القرى ... على شرف حتى انتهى وفودها

قوله والزمه في فعال وفعال الخ كما التزموا فعالا في نحو طويل وطويلة وافعالا في نحو فعول معتل العين وافعلة فيما ضعف من فعال وفعال نحو جنان وكنان واكنة قال الله تعالى وقالوا قلوبنا في أكنة وهو كغطاء واغطية وزنا ومعنى وافعلة في كنان واجب لتضعيفه وفي غطاء واجب لاعتلاله قوله فعل لنحو احمر وحمراء قال في التسهيل وهو لا فعل وفعلان وصفين متقابلين او مترددين لمانع في المخلقة انتهى وذلك في نحو ادرو اكمر وعقلا ورتقا وفرتنا ثم قال فان كان المانع الاستعمال فقعل فيه محفوظ انتهى وذلك نحو الي وبحراني اشهر الاستعمالين وقالوا مدينة هطلاء ولم يقولوا مطر اهطل فهذا بمنزلة مجراة وفي شرح الكافية انه قياس ولو كان المانع الاستعمال

تنبيهات الاول من فعل بيض وعبيس وهيم لكن قلبت الضمة كسرة لتصح الياء كما سيأتي ان شاء الله في التصريف الثاني يجوز في الشعر ضم عينه ان صحت ومحت لامه ولم يكن مضاعفا الثالث يحفظ فعل في نحو سفف وورد صفة لفرس وحوار قال ومما انثيت فيه حور ولا كشف وخواره ونوم وبازل وعاند وهي الناقة الغريبة العهد بالنتاج واسد واظل وهو باطن الفخذ هكذا قال الناظم وقال الجوهري مسنم البعير وقال ابن سيدة بطون الاصابع قال وينبغي ان يقول بطن الاصبع لانه مفرد فانه افعل اسما لا صفة وبدنة وناقة وكذبة ذا وفاره وبدن في زعنوب قالوا رغب وكان قياسه زعابيب كعصفور لان تاء التانيث لا تحذف الياء الثانية لانها للالحاق بعصفور وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الالحاق ان الملحق محكوم له بحكم الملحق به غالبا قوله وفعلة عنهم بثقل يدل على ان جمع التكسير لا يشترط فيه ان يكون له موضع يطرد فيه وكان في ذلك خلافا لاشتراطه بقوله في الكافية وقيل ان فعله اسم

جمع

جمع لانها لم تطرد في الوضع وقال ابن عصفور في اوائل شرح الجمل في باب السمين انه ليس بجمع تصحيح لان حركة فائه مخالفة لحركة فاء سنه ولا جمع تكسير لانه لا يطرد في نظائر سنه كشفه وهنه قال كما ان نحو راكب وصاحب ليس عندنا مفرد الركب وصحب وهذا جيد لانه لم يطرد في نحو ضارب وكاتب هذا معنى كلامه ويلزمه ان يقول بذلك في فعله وموعدها في ابنية جمع القلة ثم لا نسلم ان باب سنين غير مطرد وهو نوع خاص من الثلاثي المحذوف اللام وهو الذي لم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون

تنبيه كان اللائق تقديم عجز هذا البيت على صدره لوجوه احدها ان يتصل جمع القلة وهو فعلة بما قبله من جموع القلة وحينئذ يكمل الكلام على جموع القلة غير مفصول بينها باجنبي ثم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة الثاني ان القليل سابق الكثير طبعا فليسبقه وضعا ولهذه العلة يأتي بافعل وبافعال وافعلة والثالث ان يتصل فعل بفعل فانهما متقاربان ومتناقيان من حيث ان كلا منهما يجوز استعمال الاخر فيه الا ان استعمال فعل في فعلاء وفعلة وعكسه على التفصيل ومن اجازه نحو فعل فعلا فينبغي له هنا ان لا يخص ذلك بالضرورة قوله وفعل لاسم رباعي الخ لا فرق في الرباعي المذكور بين ان يكون لمذكر او مونث كما هو مقتضى اطلاقه وهذا الضابط قال الشهاب سيمل طعام ونحوه انتهى يعني فيجمع طعام على طعم ومثله نظير ذلك في بعض الضوابط بذكر انه سيشمل الفاظا ذكروها في مفردات غير ذلك الجمع الذي ندخل في ضابطه وكاني ذلك ايضا له ولا يصرح بانها يجتمع على ذلك وهذا ينبغي على شيء يشمل له وهو ان الجموع القياسية مما ينطق بها وان سمع غيرها او سالم يجمع قال ابن هشام فان قلت اجيز في فعل فعل فلت هو في ذلك على ثلاثة اقسام ما يجوز فيه وما يجب وما يمتنع فالذي يجوز هو الغالب نحو كتب ورسل وسيل فهذه يجوز فيها التخفيف كما جاز في السحت

قوله وقل فيما عينه الياء منهما وكثر فيما عينه واو كسوط وحوض وثوب وقل فيما وه يكثر كما في التسهيل وقوله منهما مخالف كما قال ابن هشام في الحواشي للتسهيل فانه قال فعال وهو لفعل غير اليائي العين ولفعله مطلقا انتهى يعني بالياء كان لغيبته وغياض وصيغه وضياع او غيرها كجفنة وجفان قوله وفعل شرط في التسهيل اسمية قوله سالم يكن في لامه اعتلال فانه يجمع على فعول كعصى وعلى هذا درود وتماء شاذ ومعتل العين كصحيحها كدار وديار قوله ومثل فعل ذو التاء من هذا الوزن وهو الثلاثي المفتوح الاولين فالمعنى مثل فعل فعله وقال ابن هشام وسواء كانت اسما او صفة كذا مقتضى ما في التسهيل كحسنة ورقبة ورحبة قوله وفعل يعم فعلا شرط في التسهيل اسميتهما وان لا يكون فعل بابي اللام كدلو ولا واوي العين كحوت قال ابن هشام ليضبط بتقديم فعل لانهم يبدلون الاخف ثم الاثقل وفعل اخف من فعل مثاله في فعل ذئب وقدح وفي فعل رمح وهو من تتميمه مثل فعل مضموم العين فعله عوفله وقلال وظلة وظلال وقيل هو في قوله تعالى في ظلال على الاراءيك وقيل انه جمع ظل كقوله في ظلال وعيون بل ليل وبيدخلهم ظلا ظليلا وقيل بمعنى في قوله تعالى في قراءة بعضهم في ظلال من الغمام وقيل في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال انه جمع خلة وقيل مصدر خاللت وبرجمه لا بيع فيه قوله وفي فعيل الذي يشترط فيه وفي انثاه ان يكونا صحيحي اللام وخرج بقوله وصف الاسم وبقوله فاعل وصف المفعول كعصيب قوله وشاع في وصف على فعلاء قال ابن هشام حكى لي عن نكتة ابن عقيل انه بمعنى اطرد وعن شرح الكافية انه غير مطرد وهذا هو الحق اذ لا يقال في سكران سكارى ولا في عريان عراءى وفي شرح العمدة والعمدة ايضا ان فلانا وانثييه وفعلان وانثاه يقاس فيه فعلان وقال ايضا ما خاصله ان مراده جنس فعلان وذلك يعم المصروف والممنوع الصرف ولا يصح ارادة احدهما فقط لانه ليس لكل واحد

الا

الا الثاني ولان ارادة المصروف فقط يمنع منه نطق الناظم به ممنوع الصرف ولا يشكل ذلك على ارادة الجنس لان فعلان علم على هذا الوزن فنبه الزيادة قوله نحو كبد اشارة الى اشتراط الاسمية فخرج نحو حسن قوله يخص غالبا لا يخفى ان معنى يخص فعل بفعول جعله بحيث لا يجاوزه الى غيره من الاوزان وعدم المجاوزة المذكورة يصح تقييدها بالغلبة على انه لا مانع من التجوز في الخصوص وترتيبه المجاز قوله غالبا فلا يرد ما قيل ان اقل الجمع يبين الخصوصية به والغلبة فاسد لتنافيهما وقال ابن هشام الذي يعطيه هذه العبارة ان فعولا مقصور على فعل وليس كذلك لان فعولا يكون جمعا لفعل وفعل وفعل وغير ذلك بل يطرد فيه كما تراه في قوله كذاكر يطرد البيت وانما فعل مقصور على فعول دون غيره من جموع التكسير انتهى وعندي على ان الباب بعد الاختصاص وما تصرف منه لا بد ان تكون داخلة على المقصور وهذا هو العرف الجيد الشايع في الاستعمال وليس اصل الوضع بل المتضمن الاختصاص مع التميز والانفراد او جعله مجازا مشهورا عن ذلك واصل الوضع دخولها على المقصور عليه وادعى بعضهم انه هو الصواب وما خالفه مغلوب وكلام الناظم هنا جار على اصل الوضع كقوله في حروف الجر بالظاهر اختصر وسند كما جرى على الاستعمال في قوله اول الكتاب والاسم فخصصه بالجر وقد اشار الى ذلك الاشموني حيث قال واشار بقوله يخص غالبا الى انه لا يجاوز فعولا الى غيره في الكثرة انتهى وقوله غالبا احتراز عن نحو كتف وكتاف ويستغنى عنه بقوله وغيرها الفعل كذا بخط ابن هشام وبه يعلم ان المراد على القياس ويعلم وجه قول الاشموني المتقدم لا يجاوزه الى غيره في الكثرة فانه احترز بقوله في الكثرة عن القلة فان فعلا يجاوز فعولا الى افعال فقول الشريح ان المراد على غير القياس مشكل قوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء قال ابو حيان ذكر صاحب الايضاح ان فعالا وفعولا جمع فعل الصحيح العين في الكثرة كفعله في القلة الا انه يجب الوقف هنا

ما دل على ذلك من فعيل وفعل وفعلان وفعيل وافعل وفاعل
ثم قال وندر به كيس وذرب وجلد فتامل تعليله هذا الثاني ان
يريد ثبوت ذلك فيه بالسماع لا بالقياس والحكم الثابت بالسماع
اقوى من جهة موافقته لمراد الواضع بالقطع لا بالظن انتهى وظاهر
كلام الشاطبي انه خبر مبتدا محذوف اي هذا يكون زمن ومالك مجرور
بالعطف على قتيل وقال المكودي ينبغي ان يضبط زمن بفتح الميم
لانه مخبر به عن اكثر من اثنين فيكون خبرا عن زمن وما بعده وبك
مرفوعة قوله لفعل اسما صح لاما فعله نحو دب ودبة قال
شيخنا الدنوشري ينظر هل موقف الادغام ولا على الاول ينظر
ما المانع من الادغام وقول شيخنا ان من شروط الادغام انه
يمتنع في ما وازن فعلا كحل وذكر في التصريح ان مثلهما ما وازنهما بصدره
لا يلتبس نحو حنية جمع حنبة فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه قال الشهاب وشمل فعل ريح وفقل وجند وخرج بقوله
اسما الوصف كحلو وندر علج وعلجة وقال الشاطبي بمجارية بحرب
الاسما تنبيه تقدم الكلام على فعله وفعلة بفتح الفا وتبعها
وهذا نالها فعله بكسر الفا فكان ينبغي ذكرها قبل البيت الذي
قبله وهو فعلى فعلا لتتجاور المتناسبات كما جاور بين فعل وفعل للتناسب
والتاخي قوله والوضع في فعل وفعل قلله اي والواضع قلل
فعله في جمع فعل وفعل لانه لم يوضع لهما الا قليلا وفعل لفاعل
مذكرا كصور او مونثا كحيض قال ابن السيد صواحبات في الحديث
جمع صواحب وقالوا فوارس لما امنوا الالباس ايضا لان فعلا
لا يكون الا في المذكر وفواعل لا يكون الا في المونث الا فيما امنوا الالباس
فيه قوله وصفين لم يشترط كون الوصف عاقلا قوله
فيما ذكرا قال ابن هشام اي من هذين الوزنين وهو فاعل وكان الاحسن
ان يقول ومثله الفعال في فاعل لكن لم يتزن له انثى وهو مرجح في ان
قوله ذكرا بتشديد الكاف لا بتخفيفها كما مشى عليه المكودي والهواري
حيث قالا يعني ان ما ذكر من الوصفين لم اعترضه الهواري بان

فاعله

فاعله لا يجمع على فعال وندا كما يقال زناه وحده ويلزمهما ان يكون
الفعال مطردا في فاعله وصفا قوله وذان في الفعل الخ قال
ابن هشام استغنى في فاعل بفعله كفاضل وعازب في فاعله بفواعل
كرامية ومثال ما ندر من المعتل في فعل ربع عاف اي دارس
وربوع عفى وحكى ابن سيده ساف وسقا وفي فعال سار وسرا
قال

تقتري بيوتهم سرا لينتهم ولا يبيتون دون الليل اصباقا

وحكى س جان وجنا وسمع في جمع غار الفعل والفعال تنبيه
قال ابن هشام قال الناظم من الشذوذ في فعال حكم وحكام وحفيظ
وحفاظ وفي افعل اعزل وعزال وخريده وخرد وخراد سرا وابيون
وجراد سراء وندرا ء معا في سخل ونفساء ولك ان تقول في احكام
وحفاظ انها اسما جمع حاكم وحافظ فلا شذوذ وذو نظر لي جواب ذلك في
حفاظ وهو انه انما يقال لمن كثر حفظه فيناسبه من المفردات
حفيظ لا حافظ ويكون جمع حافظة حفظة ككاتب وكتبة قوله
فعل وفعله فقال لهما حاصله ان لفعال خمسة عشر مفردا ذكرها
وظاهر كلامه انه لا فرق في فعل بين ان يكون اسما او وصفا
لانه انما اخذ الوزن ولم يات بموزون فيوخذ خصوصية ذلك الموزون
وبهذا قال فيما سياتي وبفعول فعل وكان فعل وزنا والحاكم
خاصر لا اسم فيده بالتمثيل فقال نحو كتبد اي فعلا اسما لا صفة
وزعم بعضهم ان من جمع فعل صفة على فعال الدخصام وانه
جمع خصم اي وهو اشد الخصوم خصومة وقيل الخصام مفرد
وهو المخاصمة كالقتال والمقاتلة وكذا لا فرق في فعله ومن
جمع فعله اسما على فعال طلحة وطلاح قال ان تهبطين بلاد قوم
يرتعون من الطلاح فان قلت فما قال ابي علي قال في طلحة
علما انهم لا يجمعونه الا على طلحات قلت كذا وهم الصقلي
في شرح الايضاح وانما اراد ابو علي مخالفة العرف الذي يجيز طلحون
لانه يسلم ولا يكسر قال ابن يعيش لاختلاف انه يكسر على طلاح

وفي البحث على ايهما جمعته العرب منهما فان لم يحفظ منهما او اكثر اتبع في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع على واحد من مذهبي على التخيير ويرجع الى ما سمعه غيرك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قال الشهاب وفيه دلالة على انه اذا سمع فيه غير بما دونهما لم يجز فيه واحد منهما وقد يبنى على ذلك ان كل ما سمع فيه غير ما هو قياسه فقط يمتنع فيه النطق بالقياس وقد ذكروا خلافا في المصدر اذا ورد على خلاف القياس دون القياس هل يجوز ارتكاب القياس دون القياس ونحو نظيرها نحن فيه فليحرر **تنبيه** فيه في التمثيل فعلا مفتوح الفا بالبس عينه واوا فخرج نحو سوط وحوض وفعلا بضم الفا بان لا يكون مضاعفا نحو خف وزاد في التوضيح ولا معتل العين بالواو كحوت ولا اللام بالياء كنوي ولم يقيده الاول **قوله** وفعل له قال الشيخ يعني له فعول ولم يقيده باطراد فعلم انه محفوظ فيه قال ابن هشام فيما نقله بره له خبر لمبتدا محذوف والجملة خبر فعل وقد يقال انه يجوز كون فعل مبتدا وله متعلق بمحصل وللفعال عطف على له واستانف الحافظ لكون المتبوع ضميرا وفعلان حصل جملة اسمية مخبرا بها عن فعل ويكون مراده ان فعلا يجمع على فعلان كاخ واخوان وفتى **قوله** وللفعال فعلان وللمفعول من فعال وهو فعل كصرد وقد مضى له في قوله وعالما اعتاموا فعلان في فعل فلم يعده وبذلك يعلم ان قوله وقل في غيرهما عام مخصوص عما تقدم كما انه مخصوص بغير الفعال بدليل قوله وللفعال فعلان فليس قوله وقل في غيرهما نقضا لما تقدم لان من الغير فعل ولا ان الواجب وقل في غيرهما من لم يدخل فعال **قوله** وقاع مثل قاع ما روجار وفار وحال وبازو لا بأس بذكر مسألة من قال ما زفهو فعل وجمعه في القلة ابواز كاباب وفي الكثرة بيزان ومن قال باز كقاع واصله ما زومن بزابيز واذا غلب لانه يطلب الطيور وجمعه بزاه كغزاه ومن قال ما زي فجازانه ما رخفته بالنسب مثلها في دواري فوزنه فيها اوانه فاعول من بزابيز واذا

ايضا واصله ما رو واعتلت الاخيرة بالقلب للتخفيف ثم اعلت الواو الزائدة بالاولى واد غمت وقلبت الضمة كسرة او هو منسوب الى البازي وحذفت الياء كما في قاضي والجمع في هذا على بوازي **غشيهان** الاول سد فعلان في الفاظ منها فعل صحيح العين نحو اخ واخوان وقال بعضهم اذا ورد الاخ في النسب قيل اخوه واذا ورد في الصداقة قيل اخوان ويرد عليه قوله تعالى انما المومنون اخوة وقوله تعالى ولا من بيوت اخوانكم والمراد في الاول الصداقة وفي الثاني النسب بدليل اول الاية واخرها ومنها فعل كشيخ وشيخان فقد روي في قوله

وقد كتب الشيخان في صحيفتي شهادة عدل ادخنت كل باطل

بكسر الشين يريد اباه وجده والمشهور الرواية بالفتح يريد اباه وامه يريد انهما بينا شهي في صحيفة وحبي الثاني قال ابن هشام اعلم ان ما شذ فعال وفعلان وفعال ثلاثة انواع سالم يجي الا لهما فعلان نحو ذباب وذبان وما لم يجي الا على فعلان نحو زاق وزقان وما جاء بهما وهو حوار وحوران وحيران **قوله** وفعلا اسما صادق بما جعلت اسميته بالغلبة كعبد فانه يجمع على عبدان **قوله** وفعيلا اي اسما وكذا قوله وفعل فحذف القيد مما بعد الاول لدلالة ما قبله عليه على ما اشتهر في نحو ذلك واما لم يجمع القيد للجميع بناء على القيد المتوسط يرجع لما بعده لان ذاك اذا صلح لذلك وهنا القيد مفرد فلا يصلح لتقييد الجميع نعم يجوز ان يضبط اسما جمعا مقصورا ضرورة فيصلح لذلك ويكون حالا قدم بعض صاحبها وعلى كل فلا يخالف كلامه هنا ما صرح به في التسهيل وشرح العمدة من ان الاسمية شرط في الجميع **قوله** ولكريم وبخيل فعلا يعني ان فعلا من امثلة الكثرة وضابطه ان يكون مفرده لمذكر عاقل وسواء كان مدحا او ذما او غيرهما لك غير مضاعف اللام ولا معتلها فالشروط سبعة ثلاثة لفظية وهي كون الكلمة على فعيل وكونها غير مضاعفة ولا معتلة اللام واربعة معنوية كونها صفة

يقال في جمعه مراريس لامراميس ليلا يتوهم انه فعاليل لافاعيل
السادس ان تكون محركة ونظيرها ساكنة نحو حطايط تقول حطايط
بحذف الالف وبقاء الهمزة لما ذكرنا السابع ان لا يودي لما بنا لا نظير
له بخلاف الزايد الاخر وذلك كقولك في استخراج تخاريج ولا تقل
فيه تخارج لانتفاء سفاعيل وبئون نحو تماثيل وقال ايضا قالوا في
كوالل ان الواو واللام متكافيتان لتحركهما وفي عفنج ان الجيم افضل
من النون لكونها مماثلة للاصل ولك ان تقول انما ذاك لتحركها
وسكون النون والا فقولوا في كوالل ان اللام افضل من الواو و
ولك ان تنازع ايضا في حطايط وتقول لا نسلم ان المحذوف
الالف بل الهمزة ثم ابدلت الالف همزة لوقوعها ثالثة بعد الف
مفاعل كما في رسالة ورسايل **تنبيهان** الاول
اذا كان الجموع او المصغر مجموعين بنيا لهما فتقول في مغفر
ومدق ودابة مقاص ومداق ودواب ومغيفر ومديق ودويبة
وان كانا مفكوكين فان كان الفك غير شاذ فكفرد ويقال فيه
فرادد وفرديد وان كان شاذا ادغم مثل يحبب والشد فتقول
محاب والاد ومحبيب واليد ويجتمع لا لتدد في التصغير مع الصرف
الثاني قال ابن هشام لم يذكر في هذا الكتاب مفاعيل وذكر
اخويه وبما قاله وشبهه وذكر الجميع في العمدة وشرحها فقال
ما معناه انه لامرين احدهما ما حذف منه حرف غير ها التانيث
وقصد التعويض منه سواء كان الحرف اصليا كلام سفرجل او زايدا
كميم مدحرج واحرنجام ها التانيث لانا اذا جمعنا دوجه قلنا دحارج
ولم يجز التعويض عن الها الثاني بما اجتمعت فيه شروط
ان يكون خماسيا او اكثر والاحسن متجاوز الاربعة الثاني ان يكون
هذا المتجاوز اربعة من غير ما سبق ذكره الثالث ان يكون الحرف
الرابع لينا فخرج نحو سفرجل ودخل نحو كنهور مما تحرك فيه الدين وزردق
مما سكن فيه بعد حركة غير مما نسة وعصفور مما فيه بعد مجانس ولا
زيادة فيه غيرها ونحو اسلوب وبربوع ومحراب واعصار وخفاف

ومنديل

ومنديل واباريق ويقطين مما فيه زايد غيرها الرابع ان يكون
غير مدغم فيه فخرج نحو مصور فتقول فيه مصاور لا مصاير لان
الواو الثانية كالجيم الثانية من مجمل وهو يقال فيه مجاميل وشرط
هذا الادغام المانع ان يكون اصليا فخرج الادغام العارض نحو
قولك مثال سفرجل من القول فجمعه قواويل كما يقال في كنهور كناهير
لان الادغام غير اصلي لان المدغم فيه مقابل لما يدغم فيه وهو
جيم سفرجل ومدة هذه المسألة نزد عما ابي حيان في شيء كثير من مسايل
شرح التسهيل اقتضى قوله فيها انا اذا بنينا كلمة على وزن احرنجم
كان ذلك الحاقا لها بما تفاعل معاملتها ولو كان كذلك لقيل هنا
قواور بحذف اللام ثم اعلت الواو الثانية بالقلب وبعد فعندي
ان الشيخ غلط في البنا نا انما نريد مثل اللام لا مثل العين وانما
نقول قوائل وانما مثال المسألة فيها يظهر ان نبني من الغزو فنقول
غزوول ثم نجمعه على غازاو يوم تقلب الواو الاخيرة يا فتقول
غزاوي ثم انه يقال له كيف قلت ان الادغام عارض مع انه نظير
مصور لا يغزقان وكون الحرف في مقابله حرف غير مدغم فيه لا ينفعه
شيا انتهى ومن خطه نقلت وقد سبق المرادي والاشموني على ادخال
مفاعل في شبه مفاعل وهو الموافق لقول الناظم والسين والتا من
كمستدع ازل وقالوا المراد بشبه مفاعل ما يماثله في العدة
والهيئة وان خالفه في الوزن واذا دخل مفاعل في شبه فعالل دخل
مفاعيل لانه هو مفاعل بزيادة المدة الثالث ما بقي في التصغير
انه يجوز ان نفوض الها قبل الطرف في الجمع ما حذف اصلا كان او زايدا
فتقول في سفرجل سفارج وفي منطلق مطاليق واجاز الكوفيون زيادة
الها في مماثل مفاعيل وجعلوا من الاول ولو الفي معاذيره ومن الثاني
وعنده مفاتح الغيب واجيب بان مفاتح في الاية جمع
مفتح ومفاتير جمع معذار **قوله** والهمز والها مماثله يرد عليه
نحو استخراج فان الهمزة ليست اولا بالبقا بل لا يجوز انفكاكها لما
علم ان الجمع لا يكون فيه همزة مكسورة لان الهمزات في الجمع

لمذكر عاقل يعني فاعل فقولنا على فعيل يخرج غيره وشذ فيه جبان وخليفة وسمح وود ورسول وقولنا غير مضاعف اللام يخرج نحو شديد وقولنا ولا معتل اللام يخرج نحو غني وولي فان اورد طويل قذال تقدم ان فعالا لم نلتزم فيه والضابط الذي هو بعد استقرار ذلك وشمل فعيل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل كما مثل وما كان بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مخالط وما كان بمعنى مفعل كبشير بمعنى مبشر قوله كذا الماضاها هما قال الشيخ وكثر في عاقل وصالح وشاعر ونحوها إلى آخر كلامه وهو المتبادر المشار بقوله كذا الماضاها هما كما قال ابن هشام حرص على ادخال غير المقيس وفائدة ذلك ان يكون الناظم ترك التنبيه على ان نحو كريم وبخيل حكمهما والذي يظهر ان قوله الماضاها هما كقوله عامر ومذنب وشبه ذيب فكأنه قال وكريم وبخيل وما اشبههما في كونه صفة على فعيل لمذكر عاقل خاليا من اعتلال وتضعيف ودال على إرادة هذين الشرطين كلامه بعد قوله وغير ذاك فلا اي غير ذاك المذكور من المعل لاما والمضعف فلا جمعه على افعلا لا يجوز ان تكون الاشارة إلى افعلا اي وغير افعلا وهو فعلا في الصحيح والمعتل فقيل اشارة الى تقي ونقوا وسخي وسخوا ودسري وسروا وان تكون الاشارة الى فعلا وافعلا على التوزيع اي وغير فعلا فيما تقدم وغير افعلا فيما هنا من المعتل والمضاعف قوله فواعل لفوعل الخ حاصله ان فواعل يطرد في سبعة اربعة اسماء وصفتين وواحد يكون اسما تارة ووصفا اخرى وبقي ثامن وهو فوعلة قال ابن هشام وكأنه ترك ذكر ذلك للعلم به لانه اذا ثبت الحكم للمجرد من ذي الهاء ثبت لذي الهاء من باب اولى الا ترى انه ثبت لنحو ضاربة ولم يثبت لنحو ضارب ومن ذلك صومعة وروبعة وقال علي بن اسماعيل في محكمه في قوله اضطره الليل لها عوا سج انما جعلته جمع عوسجة لا عوسج لان عوسجا جمع عوسجة وجمع الجمع قليل بالنسبة لمفرد الجمع الواحد وقد ذكر الناظم في التسهيل ضابط هذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل

مما ثالثه الف زائدة او واو وغير ملحقة بمبايي واحترز بقوله زائدة من نحو الداداة والتاتاة اذا ابدلت همزته فانه لا يجمع على فواعل بل يعود لما اصله من الهمز نحو الداداي والتاتاي ومن الف ادم فانها بدل من قاف الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على افاعل نحو اوادم وبقوله غير ملحقة بمبايي من نحو خورنق فانك تقول في جمعه حرانق بحذف الواو وقول التوضيح انه احترز عن قذوكس فانه يجمع على قذاكس فيه نظر لان واو قذوكس ثالثة لا زائدة وقوله وفاعل بفتح العين واما فاعل بكسرها فاشار اليه بقوله من نحو كاهل ومن فاعل مفتوح العين عالم فيجمع على عوالم بكسر اللام وعبر في قوله مع نحو كاهل بنحو ودون ما قبله لانه ذكر هنا جزئيات معينة وفيما قبله موازين الجزئيات وعلم من كلامه ان فواعل مطرد في فاعل صفة لمذكر غير عاقل وغلط في ذلك بعضهم فزعم انه لا يطرد جمعها على فواعل وقد نص رحمه الله على الاطراد وكثيرا ما يقع لبعض الاعاجم الذهول عن كلام س فيقولون في مثل عوالم انه غير قياسي قوله وبفعايل اجعل فعاله الخ حاصله ان فعايل جمع كثرة وهو لكل رباعي سوى بدئ بتاء قبل اخره مختوما بالتا او مجردا منها وذلك عشرة اوزان خمسة بالتا وخمسة بدونها وقوله او مزالة عطف على محذوف اي وانا سمتة او مزالة وشرط فعيل من الاسما التي تجمع على فعايل ان يكون سوتا ولذلك نوزع من قال في دليل دلايل وبه يعرف مما في تجويز الزمخشري في قوله تعالى وانوا اليتامى اموالهم ان يكون جمع يتيم لاجرايه مجرى الاسم على بنايجم ثم قيل يتامى على القلب وان قوله في وارتضتم ان لا تقسطوا في اليتامى انه جمع يتيمة على القلب اصوب وفي التسهيل وقد يثبت اي فعايل له اي لفعول ولفعال وفعيل مذكرات ومثل شراحه فعولا المذكر بحر وزعم انه جمع على جرابير ومثله في المرادي والاشموني لكن اعترض بان اهل اللغة نصوا على ان جرورا مذكر ومثلوا فعالا لمذكر اسماء فانه جمع على سمامعلا اهلا الى جوار واشهد المرادي شاهدا عليه

من فوق سبع سمايا واعترض بان سمايا في البيت جمع سماوة بدليل اسقاط التاء من عدده ولذا قال الاشموني وسما بمعنى المطر وسما فقيد بقوله بمعنى المطر ليكون مذكرا وقال ابو حيان اما جاز ابير فقال بس لما لم يكن للادميين صار في الجمع كالمونث وهو يستعمل استعمال الاسماء فصار كالذئب والذئاب واما سما فقال فيه وذكر فيه ذكر السما ولذلك جمع على اسمية كفذال وافذلة **قوله** وبالفعال والفعلى جمعا الخ من جموع الكثرة فعالى بكسر اللام وفعلى بفتحها ولهما اشتراك وانفراد قيل ولم يذكر ما ينفرد به الفعالي بالكسر من نحو سعلاء لانه مستفاد من قوله وفعالل وشبهه انطقا وهذا لما يحسن لو ذكر ما ينفرد به فعالى بالفتح والناظم لم يذكرا لا مادة الاجتماع ثم انه اخل بفعالى بالضم وتفصيل ذلك في الشروح واعلم ان الاصل في جمع صحراء ونحوه فعلى بالتشديد لكنهم ايثروا التخفيف فحذفوا احدي الياءين فمن حذف الثانية كسر الراء ومن حذف الاولى فتحها وقلب الياء الفا لتسلم من الحذف عند التنوين قال الشهاب وكان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية متحركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها انتهى وفي الصحاح في مادة صحر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسرها بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتقلب لاما التي بعد الراء بالكسرة التي قبلها وتقلب الثانية التي للتانيث ايضا وتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحار لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازي **قوله** واجعل فعالا لغير ذي نسب جد وكالكرسي قال الشهاب فيه انها تنعكم لنفي بصفة وموصاد قد ينسلط النفي على الصفة وعلى الحكم لما اشتهر من ان نفي المقيد قد يكون للقيد والمقيد وقد يكون لاحدهما فان فعالى يكون لما لا نسب فيه مطلقا

كعلما وفز ما في التسهيل وفيه ان كونه لما لا نسب فيه غير مطرد وكلام الناظم في المطرد فلا ينبغي ادخال ما لا يطرد في كلامه ولذا قال ابن هشام الخضراوي في كلامه مستنبط على المجرد وثبوت النسب لابد منه ووافقه قول الشاطبي فائدة تمثيله بالكرسي اخراج ما ليس ذا نسب اصلا كزيد لانه راجع في قوله لغير ذي نسب جد والتقييد بكونه ثلاثيا ساكن العين كما في التسهيل ولما فيه نسب غير مستجد وعلامته عدم جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها كالكرسي والمراد من كونه فيه نسب كذلك انه فيه بحسب الظاهر فلا يرد انه ليس فيه نسب لا مستجد ولا غيره ووجود الياء المشددة لا يستلزم حصول النسب

تنبيه هذا هو الاخير مما ذكره الناظم من مسائل تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وبقي مسائل ذكرها في غير هذه النظم منها فعيل ولم يسمع جمعا الا نجلي وظريف قال ابو حيان وسأل القاري ابا الطيب المنتشي كم جاء من الجموع على وزن فعيل فقال على البديهة مجيء وظريف قال القاري فتفكرت طوال الليل اطلب لها ثالثا فلم اجد **قوله** ما فوق الثلاثة دخل فيه الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما لكن لابد من حذف بعض الحروف من الرباعي المزيد واما المجرد فلا يحذف منه شيء ولذا سكت عنه فيما يحذف منه شيء والخماسي مطلقا على ما ياتي تفصيله والحاصل ان ما زادت اصوله على ثلاثة يجمع على فعالل وفي الحذف منه تفصيل ياتي وما اصوله ثلاثة وفيه زيادة يجمع على شبيه فعالل وفي هذا الحذف منه تفصيل **قوله** من غير ما مضى يعني مما لم يذكر انه يجمع على شبه فعالل فانه قد تقدم انه يقال حوابض وصوامل وقوالب وقواعد ويستثنى من ذلك اجمع واكتع وابصع وابتع فانه كان القياس ان يجمع على شبه فعالل وهو فاتل كما جمع افكل وابدع واصبع وارمل وافضل **قوله** ومن خماسي جرد الخ حاصله ان الكلمة اذا كانت خمسة احرف فصاعدا فان كانت خماسية مجردة من الزيادة حذف

مكتبة الألوكة www.alukah.net

الحرف الاخير او ما قبله على التفصيل الذي ذكره الناظم وان كان خماسية
ذات زيادة حذف الخامس والزيادة ولا تكون تلك الزيادة
الاحرف مد قبل الاخر وان كان المتجاوز اربعة ليس خماسي الاصول
بل رباعيها وزيد فيه فالزيادة ان كانت قبل الاخر وغيرها فقياسها
تحذف والمدة تبقى وان كان ثلاثيها فان كان ذا زيادة واحدة
لم تحذف او اكثر فتحذف منه ما زاد على ان يكون عدة الكلمة به
اربعة والذي يحذف المفعول ويبقى الفاضل وحرف المد قبل
الاخر لا يحذف وكذا الميم والهمزة والتا السابقتان وما عدا هذه
الاربعة سيظهر فاضله ومفعوله واصل المسألة ان بنيتا وز
الثلاثة اما رباعي مجرد او مزيد فيه او خماسي مجرد او مزيد
فيه او ثلاثي مزيد زيادة او اكثر ثم ثاني الاحكام على هذا الحسب
واصل المسألة ان بنية التكسير على اربعة احرف او خمسة خامسها
مدة قبل الاخر وان اخر الخماسي المجرد لا بد من حذفه وان ما صدر
من سين وتاء وما وقع قبل الاخر من مد لا يحذف فيحال الا
الثلاثة الاول في الرباعي المجرد كمدحرج وبدحرج وادحرج علمين
قوله والرابع الشبيه اي لفظا نحو حدرنق او معنى نحو فرزدق
وسمرد وفي التسهيل ان الكوفيين والاخفش يعاملون بهذه
المعاملة ما قبل الرابع ويقويه ما نقله الزمخشري ان بعض
العرب يقولون في تصغير حمرش حميرش بحذف الميم وفي المفتاح
ان حمرشا يكسر على حمارش فكون الميم من احرف الزيادة لكون الميم
من احرف الزيادة وزعم المبرد انه لا يحذف ابدا الا الخامس
فالمناسب ثلاثة قال ابن هشام ان فات فلت سهل
شرط حذف الرابع المذكور ان لا يكون الاخير من لفظ الزائد
قلت كذا كنت اذكر ثم رأيت في كلام بعضهم انه يقال في قذعمل وقد
قذاعم وقذاعل وفي التصغير قذيعم وقذيعل قوله وزائد العا
الخير وعلى هذا الاطلاق سميسفتاح ومنديل ومسعود علما
ونحو من عماحاوز الاربعة وفيه زائد ان احد هما لين قبل الاخر
وليس

وليس مدغما فيه ادغاما اصليا فانك لا تحذفه مع انه زائد قد
جاوز الاربعة وليست لينها اخره الذي ختم واذا تأمل كلام الناظم
على الرباعي الاصول لم يرد قوله والسين والتا قال ابن
هشام نهاية ما رأيته انتهى بنا الجمع فعالل وفعاليل وتقاليل يأتي
في الرباعي وفعاليل بالتحتية خماسي قبل اخره مدة فاذا جاوزت
الكلمة هذين الامرين وهما الاربعة والخمسة المذكورة وجب
ان يحذف منها ما يمنع من تقوم بنتين الجمعين المذكورين فنحو
مكرم رباعي فلا حاجة به لما حذف شيء فنقول مكارم ولا نقول كيف
اقررت الزايد وهو الميم وحذفت الاصل وهو لا مسعرجل لا نا
نقول ذاك الاصل يضر ومنذ الزايد لا يضر والحذف دائر مع الضرر
وعدمه ونحو مفتاح لا يحذف منه شيء لانه خماسي الاخرف الالف
رابعه مده قبل الاخر فلا يحذف ونحو جحمارش سباعي فيحذف منه
الثالث الهمزة والنون ويبقى الالف اما سابقا الالف فلانها مدة
قبل الاخر واما حذف الهمزة فلان صيغة مفاعل ومفاعيل بتحريك
الحرف الثاني وتحريك ما بعد همزة الوصل اسقاطها لزوال حكمتها
واما حذف النون فللاخلال ونحو مستخرج يحذف منه اثنان لتصير
حروفه اربعة ولا يحذف ثلاثة لتصير خمسة لانه ليس قبل اخره
مدة وذاك انما يكون فيما هو كذلك واذا كان بعض الزيادات اولى من
بعض حذفت المفضول وبقيت الفاضل وسبب الفضل امور احدها
تضمن الزيادة وتجددها الدلالة على معنى كميم مسند مي ومنطلق
وقولنا وتجددها احترازا من السين والتا فانهما يزادان لكنهما ليسا
متجددين الثاني كون نهاية موضع يد لان فيه على معنى كهمزة التعد
ويا يلندد والثالث كون حذفها لا يخرج لما حذف بخلاف حذف
الزيادة الاخرى كياحيربون ويا منيدلان تقول حرابين ومنادلين
والرابع مماثلتها لاحد الاصول والميم مصدرة كمفعنج تقول عفاج
لاعفانج فاما نحو مفعسس فقال المبرد فعاسس والصواب عندي
مقاعس وهو الحق والخامس عدم رايهما خلاف الواقع فنحو مرديس

الألوكة
www.alukah.net

مقطوعه ويمكن ان يجاب بان المراد ان الهمزة سئله ما لم يوجد
لها ما لا نظير له اخذا مما قبله

التصغير

جرت العادة بذكر باب التكسير والتصغير مقترنين وجعل التصغير
هو المؤخر ليحمل على التكسير وانما لم يعكسوا لملاءمة الخصايص وهو ان
اللفظ متى تغير دل على تغيير المعنى وان اكثر الامرين ان يكون
ما حدث زيادة او نقصا قال ولهذا لم يعتد بالتصغير ما نقاص من الصرف
كدرهم كما اعتد بالتكسير كدراهم قال ومن هنا قالوا في تقول
سريحين ومسيعين لقولهم سراحين ومساعين ولا تقل سكيرين لانهم
لم يقولوا سكارين سألت ابا علي عن كلامه فاجابني بهذا وقال
ايضا انما كان كذلك لان التكسير بعيد عن رتبة الاحاد فاعتد
بما يجري فيه لاعتداده بمعناه والمحقر هو المكبر والتحقير
فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه غيره
كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الافراد بهذا اعتد معناه وما
احسنه واعلاه وقال ابو الفتح وسواء كان التغيير بزيادة او
تخريف فالاول كقولك في حسن وجميل ومليح وفي فعال والثاني
كقولهم في طويل وعريض وخفيف نعال بالتخفيف نحذا ابلغ وان لم
يزد وقال في التنبيه على مشكل الحماسة سألت ابا علي لما قال سيحمل
التحقير ابدا على التكسير فقال لان التكسير اقوى التغييرين فحمل التحقير
عليه قوله فعيلا اجعل الثلاثي الخ قال ابن هشام بهذا جمع قوله
فعيل مع فعيعيل لما فاق يقتضي حصر ابنية التصغير في هذه الثلاثة
وزعموا ان هذا وضع الخليل وانه سئله بفلس ودرهم ودينير
فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار وفي هذا الجواب نظر وهذا الوزن
اعتبار من جهة اللفظ لا غير فانما اراد وا به الصور والاشكال ومقابلة
المحرك بالمتحرك والساكن بالساكن فهو وزن عروضي لا تقريبي ونظيره

قوله

قولهم فيما لا ينصرف مفاعل ومفاعيل الا ترى ان احمد افعل
ومكرما مفعيل وسليطينا فعيلين وسفيرجا فعيلا وعلل ذلك بشيئين
الاول انهم اثروا ان يكون للتصغير امثلة يتفرد بها والثاني انهم لو
قالوا في سفيرج فعيلل لتوالى امثلان ومذا البيريني وذنب ثعلب
لجاز ذلك على الوزن الاصلي فوزن سفيرج فعيلل ووزن مكيرم
مفيعل وهو جيد لخلوه عن مخالفة الاصل وقال ابن بابشاذ فان قيل
هلا اوجبت في الامثلة افيعال كاجيمال وفعيلان كعطيشان وفعيلا
كحمير اقلت اما افيعال ففي جمع الجمع وتصغير الجمع له احكام
تخالف تصغير المفرد واما فعيلا وفعيلان فانما سيقرت صدرا
وصار بوزن فعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة تنبيهات
الاول اشتركت الاوزان الثلاثة في ضم الاول وفتح الثاني وياء التصغير
ثالثة لان المصغر بدل على الاسم والصفة فجعل بمنزلة جمع صغير
فخص بما فوق الحركات والاتم فتحوا في التكسير فلم يبق الا الضم والكسر
اشبه ليلا يستثقل الجمع بين كسر وياء وزيدت الياء ثالثة لكون
الضم لا يفي بالدلالة لكونه يكون في اول المكبر كقفل وضرد وكان المزيد
حرف علة لانها اولى بالزيادة وكان ذلك الحرف الياء لان الواو وثقيلة
والالف تلبس ما هي فيه بالمكبر ولانها قد ثبتت للدلالة على الجمع
فلا بدع ان تجعل دليل القلة والكثرة واما فتحوا الثاني تشبيها بالف
التكسير ومن ثم كانت ساكنة ولو كان اول الاسم مضموما كقواب
واوانيه مفتوحا كغراب اوما قبل اخره مكسورا كبرج فهل تقول
ان الحركة زالت وجاء غيرها او الاصلية باقية احتمالان ذكرهما ابو
حيان ولو كان بعد ثانيه ياء ساكنة كهيمن فقال بعضهم ان تصغيره
بالتقدير كذلك في الجمع الثاني للمصغر شروطا ان يكون اسما وشذ
تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات لكن يرد ان نحو خمسة عشر
وبعلبك يعيزان فالاولى ان يقال غير متوغل في الابهام قابلا للتصغير
فلا تصغر الاسماء المعظمة شرعا ومبهمي صيغة تصغير لانه وضع
مكبرا وليس بتصغير اصطلاحي خالصا من صيغة التصغير قال في التوشيح

فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة
تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي والذي يأتي
مما نقله عن السهيلي من ان نحو ذلك يصغر فتحذف ياؤه الزايدة
ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق
بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر يحذف ياؤه ويجمع على مباطر ن
والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطرون ولا يكسر لانه حمائي ثالثه زايد
فلو كسر حذف ثالثه فيزول علم التصغير وانظر جعله مبيطرا على صيغة
تشبه صيغة التصغير ولو لم يجعله على صيغة التصغير وبقي فيعمل
وما نقل ابن عازي عن المرادي ان كميتا لا يصغر قال انظر هل يحكم
بتصغيره تقديرا لجمعه قلت مثل ما ذكر في مبيطر اقول
الظاهر انه لا فرق فالقايل بتصغير مبيطر يقول بتصغير كميت بلا
شبهة وكلامه الاول مبني على احد القولين وقولهم المصغر لا يصغر
محمول على ما هو مصغر بالفعل لا على ما هو بصورته الثالث
للتصغير فوايد ذكر منها الكوفيون التعظيم كقول عمر رضي الله عنه
في ابن مسعود كنيف ملي علما وقول الشاعر دويهية تصغر منها
الانامل وقول الاخر نريفيق خيل شايح الراس ورد البصريون ذلك
بالتاويل لان تصغير التحقير قالوا وان ابن مسعود كان صغير الجسم
قصيرا فقال عمر رضي الله عنه ذلك ليدل على صغر جسمه لان الكنيف
قد يكون فيه اداة الراعي فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف
ما فيه ودويهية للتقليل باعتبار الظاهر وما يدرك بالحس
وللايذان بان خنف النفوس قد يكون بصغير الامور وكبيرها اي ان
اصغر الدواهي تفسد الامور العظام وذلك الجندل جبل صغير العرض
دقيق لكنه طويل في السما شاف المصعد لطوله قوله وما به
استشهد الجمع الخزانيت بخط ابن هشام ما نصه فرع كوالل الواو وفيه زايدة
لوجود شرطها وهو عدم قصد رها وثبوت كونها جامعة لاكثر
من اصلين واحدى اللامين زايدة قياسا على فاعل تضعيف في جماوز
للثلاثة وقد خرس بين حذف الواو واحدى اللامين فتقول

كايلل

كايبل وكويبيل لانهما عنده زيدتا معا للالحاق بسفرجل ولذا لم يدغم
وان سميت عوضت اليا قبل الطرف وكان الظاهر ان يقول مثل ذلك
في عقنجج ولكنه اوجب حذف النون وبقا الجيمين لانه فر اولا زيادة
الجيم ثم زيدت النون فيه الحاقا بسفرجل والفرق ان هذه النون
ضعيفة لسكونها وكونها من حروف الزيادة ووافقت في الثالث
الذي هو محل ومظنة للزيادة واما واو كوالل فتحركه ولما جانب الف
فاي قوية بحركتها وشبيهة بالاصول بخلاف نحو منجنيق فان نونه
بمنزلة واو عدوان وياجعفر وان الجيم لا تكون زايدة فظ الا
في التضعيف فهي بالاصول اشبه وان كانت هنا زايدة بخلاف
فطوط تقول فطيط وان عوضت قلت فطيط وعدد ون تقول
فيه عديد اوعدد يدين لان الدال والطا من الحروف التي لم توضع
على ان تكون زايدة فكانت بالبقا اولى مما ليس كذلك فرع برد وكاء
وحلو لا يقول سريهما بريها وجليلا بالتخفيف والمبرد بالتشديد
واعترض على بان الالف ان كانت عنده بمنزلة الف التانيث
فليصغر ما قبلها فتقول بريها وجليلا بالتخفيف والمبرد بالتشديد
واعترض على بان الالفين ان كانت عنده بمنزلة الف التانيث
بالتشديد فيهما وهو قول المبرد كما تقول في غزال غزيل وان كانتا
عنده بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فليقل فعيل كما قيل في حرباء حريبي
وفي علباء علبيي وفي جمعهما حرابي وعلابي وبهذا لا يقوله احد والسوال
قوي واجيب عنه بما لا يجدي فلا اطول به فرع
عطود يقول س في تحقيره عطيد بحا مشددة لانه يرى ان الواو
الاولى الاولى بمنزلة الف عذافر فكانه كان في الاصل عطود لحقها بجعفر
ثم زيدت واو ثالثة ساكنة كما قيل عديبر فان عوض قيل عطييد
والمبرد لا يقول ذا بها الا عطييد لانه لا يحذف شيا من الواو وبن لانه
راى ان الواو الثانية لما كانت زايدة وهي رابعة صارت بمنزلة
مسرول وس يقول فيه مسيريل يجعل الواو الزايدة المتحركة
بمنزلة الواو الساكنة والقول ما قال س قوله وجايز تعويض

بالخامس امثلة المسألة حبيط تقول في الجمع حبائط بدون تعويض
وحبانيط بالتعويض وفي التصغير حبيئط بلا تعويض وحبيبيط
بالتعويض وكذا صوروا وافتقر وا في تعويض ذلك على حذف
الزايد الثاني ومثلها في مع حذف الزايد الاول فيقال على التعويض
حبيط وحبيط فان قلت يرد على ذلك قولك التشبيل
وجايز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر مما لم يستحقها لغير
تعويض انتهى ولحسن قوله لغير تعويض من نحو لفا غير جمع لغيزي
فانه حذف الفه ولم يجئ لها تعويض لثبوت يايه التي كانت في المفرد
لان التعويض فيما ذكر عند حرف الزايد الاول يرد عليه تقييد
التشبيل المذكور قلت لا يرد لانه في الياء قبل الطرف
وباحباط المبدلة من الف بي الاخر تنبيه نظر
الشاطبي في اطلاقه بان ما حذف منه لاجل اقامة بنية التصغير
على وجهين احدهما ما يصح ذلك اي التعويض فيه والثاني لا يصح
ذلك فيه كالذي اخره الف التانيث مثل حبارى اذا حذفت الفه
فانك تقول حبيري كما ذكره بعد ولا سبيل الى تعويض اليا
فتيلا الالف لان الالف تقلب فتح ما قبلها والياء ساكنة ابدا وذلك
ما كان نحو جلولا على مذهب س حيث يحذف الواو ويقول جليلا
فلا يصح ان تعوض الها قبل همزة التانيث لان همزة التانيث
كالف التانيث ومن الحذف الذي لا تعويض فيه حذف الزوايد
في تصغير الترخيم لان الغرض بتصغير الترخيم حذف الزوايد كلها
والاقتصار على الاصول والتعويض ينافي ذلك قال والجواب
ان التعويض لما كان فيما اخره الف التانيث او همزته لا يتاتى تطفا
اتكل على ذلك فيه فلم يحتج للنص عليه وليس مذهبه في جلولا
ونحوه الا مذهب البرد على ما يظهر من كلامه بعد فلا اعتراض
عليه واما تصغير الترخيم فليس الحذف منه لاجل اقامة بنية
التصغير فيعوض منه واما مدة الحكم فيما حذف لاقامتها لا فيما
حذف مطلقا الا ترى ان عطاء وسما على مذهب س لم يعوض

بنها

فيهما من المحذوف حين قلت غطيط وسماية لم يكن الحذف فيه
الا من اجل اجتماع المثلين فكلامه صحيح قوله وحايد عن
القياس الخ ما حاد عن القياس في الجمع قولهم حديث واحاديث
قال ابن هشام كان جمع احداث كاعمار واعاصير ولا يجوز ان
يكون احاديث جمع احدوثة كاعلوطة واعاليط لقولهم احاديث
النبي ولم يقولوا في مفرده احدوثة النبي وسواسية في جمع
سواء وكان مفردها سواساة وفي التصغير ابيشون فكانه
تصغير ابيشين بقطع الهمزة وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وابيشيا
بزيادة الها ومما يسيل عنه قول المنتبي

وكاينما عد وكاثراه له باني حروف ابيسان

ومعناه ان ابيسان تحقير اسان واسان اسم مكبر عدته
خمسة احرف فاذا صغرته زدت عليه ياءين بصغر مع زيادة
حروفه فكان اذا كان لهذا الممدوح عد وله ابنين فكاثره بهما فليكونا
زايدين في عدوه وناقصين لسنوهما وتخلفهما عن قدره كما ان
باء ابيسان قد زاد في عدد حروفه وعنتا منه وصغرتا
واصيبهه في قول عبد الله بن الحجاج الدبباني التغلبي ذريب الشاح
واحد القتال في الاسلام والقايمين مع ابن الزبير على عبد الملك
لما دخل على عبد الملك حين وجد في طلبه وخيف على نفسه منه

منع الغرار فحيث حوك ثاربا حبيبي يجد ومغنب يتلمع
احمر اصيبتي الذين كانهم حجلي يذرح بالشربة وقع
ما لهم فيما اظن جمعنة يوم الغليب فخير عنهم اجع
ادنو الرجى وتقبل يوبتي واراك تدفعني فاس المدفع
ضافت ثياب الملبسين وتقعهم عني فالبسني فتوبك اوسع

وروي انه قد قال بعد انشاد البيت الاول مذ الانك مربب وبعد
الثالث احسبه كان كسب سوءة وبعد الرابع اجاع الله بطونهم
وبعد الخامس لها النار وانه بعد السادس نزع مطرفا كان عليه
ورمى به اليه وانه قال له اكلتك كلمة فلما وضع يده في الطعام

قبله وقوله ومد سكران على مد امر فوع عطفا على مدة افعال

قوله او مد سكران وما به التحق اى بما فى آخره الف ونون لم يعلم جمع ما بهما فيه على فعالين دون شذوذ فخرج ما نونه اصلية نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغام الياء فى الياء قال الشهاب لم حذفت احدى السينين وهلا بقيت فقيل حسيسين على تفعيل وما جمع على فعالين دون شذوذ وكسرحان فانه جمع على سراحين فيصغر على سريحين وما جمع على فعالين شذوذا فانه لا يلتفت اليه كغربان وانسان فانه قيل غرابين وانا سين شذوذا فيقال فى تصغيرهما غريبان وانيسان وما لم يعلم جمعه على فعالين يلحق بباب سكران لانه الاكثر واما لم يجمع باب سكران على فعالين لان الالف والنون فيه شابها الياء التانيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير الفا التانيث لا تتغير ما اشبههما قال الشاطبى قال ابن جنى سالت الشجرى يوما فقلت له كيف يجمع وكانا قال دكاكين قلت فسراحا قال سراحين قلت فغثمانا قال غثمانون قلت له فهلا قلت غثمانين قال ابيت عثامين اراينه رجلا يتكلم بغير لغته والله لا قولها ابدا

قوله والف التانيث الخ هذه ثمان مسايل مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان يذكر بعد هذا البيت ليتصل المستثنى بالمستثنى منه هذا ما يفهم من كلام ابن هشام والعجب انه فى التوضيح لم يشر الى ذلك بتغيير ترتيب النظم كما هو عادته بل جرى على سنن الناظم وقال الشهاب ليس مقصود المص استثنا هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى انه توصل فى الجمع بالحذف فى هذه الاشيا الثمانية ولم يتوصل الى التصغير بالحذف فيها فيرد عليه انه يجز المضاف لم يحذف لاهنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وانما مقصوده انه اكتفى فى هذه الاشيا الثمانية بحصول صورة التصغير بتقدير التقدير انفصال ما يحل بالصيغة فيها اعم من ان يكون قد فعل ذلك

فى الجمع

فى الجمع اولا او معلوم ان اكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك فى الجمع فمنه فيعلم استثناوه من قول المص السابق وما به لمنتهى الجمع فاستثنا المبنى مرتب على المقصود من قول المص والف التانيث الخ واستثنا مجز المضاف ليس لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه فليتامل وقد يشكل عليه قوله ومكذا زيادتا فعلان من بعد اربع لانه اذا كان المقصود هذا لا حاجة الى التقييد بقوله من بعد اربع لان ما زيادته بعد ثلاث كذلك قوله عدا تنبيه على ان الانفصال بتقدير لا حيث وكانهما لحقا بعد كمال بنية التصغير وبريده بيانا قوله وقدر انفصال قوله اذ قال الشاطبى لعله اخرج به الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياى النسب فى نحو يمان وشام وشامى مما صار بمنزلة صحارى فتقول فى تصغيرها يميمين وشويمر بحذف الالف والمراد ه مفهوما فانظره قوله والمركب اى المزجى واما الاسنادى فانما يطلق عليه جملة لقوله ومنه منقول كفعل واسد وجملة وقوله تزجيهم جملة وقل

قوله ما دل على تثنية يحتمل ان المراد ما دل دلالة عقلية على التثنية اى اللفظ فان وجود الزيادة مستلزم لوجود ذى الزيادة اى اللفظ وان المراد ما دل على معنى التثنية استقلالا او مع بقية الكلمة قوله جلا يحتمل انه معطوف على دل ناصب لقوله جمع تصحيح ومعنى انه جلا جمع التصحيح انه دال عليه دلالة عقلية لاستلزام وجوده وجوده او انه جلا معناه اى دال عليه ولو بواسطة بقية الكلمة ويحتمل انه صفة للجمع اخرج به باب ستين لان تصغيره سنيات وعليه فلفظ جمع مجرور قال الشاطبى وقول الناظم جلا جملة فى موضع الصفة لجمع الى او جمع تصحيح على ما بعده ظاهر فان قيل فما فايدة هذا الوصف فالجواب ان له فايدة حسنة وذلك ان جمع التصحيح على قسمين جمع تصحيح تنابيه على اصل بابه كزيدون وعمرون وهذا

قال امنت ورب الكعبة فقال كرامنا من كنت لاعبد الله بن حجاج
فقال انا عبد الله بن حجاج قال اوسلك سلم امنه وفي الابيات
دليل على ان الحجلي جمع حجل وهو قوس وقال الاصمعي لغة في الحجل
والشرب موضع والظاهر ان البيت الرابع سقط في خطه وما
ذكران عبد الملك قاله بعد الرابع يصلح ان يكون قاله بعد الثاني
ولم يذكر انه قال بعده شيا قوله لنلويا التصغير الخ نقد ه
اربع مسايل مستثناة من كون ما بعد يا التصغير مكسورا فيها
جاوز الثلاثة فلا يجب فيها الكسر كما يقتضيه النظم بل يبقى على
ما كانت عليه من فتح او كسر كما في معيدي كرب وبعيلبك لان عجز
المركب منزله منزلة تا التانيث كما في التسهيل وعذر الناظم
في الاقتصار على الفتح انه لم يذكره ويشترط كما في التسهيل ان تكون
يا التصغير منفصلة بعلم التانيث فلو لم تتصل بها كسرتا لها كدرجة
ودويرة او مدته اي مده علم التانيث وهذا ظاهر في الدلالة
من قول بعضهم اي مدة التانيث على ان المدة ليست للتانيث
كما هو الاصح وعلم من تقييد المدة بعلم التانيث انها لو كانت للالحاق
كارطى وعلبا لا يبقى فتح ما قبلها فرقا بين التانيث والالحاق وقد
رايت بخط ابن هشام ما نصه سيلت عن ابيات ابن الحاجب رحمه
الله المتضمنة لتصغير يجيي فقلت ما ملخصه يجيي اما يفعل وهو
الارجح او فعلي وعلى الاول فتصغيره يجيي بثلاث يا آت ثم تحذف
الاخيرة كما في قاض عند ابي عمرو بن العلا رحمه الله فترجع
نصبا ومنسية عند غيره فيقول عييي بصرف لزوال وزنه الفعل
وفعول بمنع الصرف لانه حرف المضارعة ممرز للوزن بدليل يعيد
ويمنع على الثاني تصغيره يجيا ان قدرت الفه للتانيث في الجمع
كصر لانها انكسر ما قبلها ليلا تنقلب يا لان الف فيعل انما تكون للتانيث
في الجمع كصرعى او في المصدر كدعوى او في الصفة كسكرى فان تجاوزت
هذه المواضع الثلاثة لم تكن الا لف للتانيث الا لسماع لا بالقياس
فان قيل هذا من الممنوع لان يجيي ممنوع الصرف باجماع

فالجواب

فالجواب انه يجوز ان يكون ذلك لكون الف الالحاق المقصورة
في علم وقد يقال اذا اجروا الف الالحاق المقصورة في العلم مجرى الف
التانيث في منع الصرف فقد يجروها مجراها في منع كسر ما قبلها ليلا
تنقلب يا لان الغرض انها شبهت بالف التانيث انتهى وابيات ابن
الحاجب هي قوله

ايها العالم بالتصريف لازلت تحيا قال قوم ان يجيي ان يصغر فيجيي
وابا قوم وقالوا ليس هذا الراي حبا الما كان جوابا ان يجيبوا ابا حيا
كيف فسروا يجيي والذي اختاروا احيا
انت امم في ضلال امرء وجها يجيي

وقال ابن الخباز يجيي عيينة يا والفه بدل من فا اصغرته رددت
ياه فاجتمع ثلاث يا آت فمن قال في تصغير احوى احيي يمنع الصرف
قال يجيي ومن قال احيي قال يجي ومن قال احيي رفعا وجرا واحيي نصبا
قال يجيي ويجيي قوله مامدة افعال لم يقيده بكونه جمعا
فشمل المفرد ولا يتصور على قول الاكثرين الا ما يسمى به من الجمع لان
افعالا لم يثبت عندهم في المفردات وهذا دليل على ان الكلام في افعال
بفتح العين لا غير اذ لو اراد والاعم لم يسعهم دعوى انه لم يثبت
في المفردات لظهور ثبوت غير المفتوح فيها نحو اجمال واصباح اسماء
وحمل الشلوبين كلام الناظم على التقييد بالجمع قال المرادي ولعله جعل
سبق فيه الافعال اي الف افعال السابق في باب الجمع ثم اعترضه
وقال ليس سبق فيها لامن افعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ومدة
مفعول سبق تقدم عليه وقال الشهاب يمكن ان يجاب عن الشلوبين
بانه اراد بالجمع اعم من كونه جمعا في الحال او في الاصل بناء على ان افعالا
لم يثبت في المفردات فيكون تقييد المتن بقوله سبق والشرح
بقوله جمعا من قبيل الحال الموكدة ووجه حمل المتن على ذلك حمل ما على
الزيادة ورفع مدة افعال على الابتدا وخبره كذلك والمشار اليه
علم التانيث ووجه التسمية بختم فتح التلو قبلها والتقدير ومدة
افعال السابق في باب التكسير مثل علم التانيث في وجوب فتح التلو

هو الجمع الظاهر وهو الذي قصد ذكره وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع
تكسير وهو كل ما حذف منه حرف فعوض منه الواو والنون كسنين
وعضين وعزين وثبين والحكم فيه ان الواو والنون لا يعدان
كالمنفصلين من الكلمة فتكون ثانية بعد تصغير الصدر لانهما
عوض من المحذوف فاذا صغرا لا سمر فلا بد من رد المحذوف واذا
رد زال العوض وهو الواو والنون اذ لا يجتمع العوض والمعوض
عنه ثم رجع في جمعه الى ما كان القياس فيه وهو الجمع بالالف
والتاء فتقول في سنين سنيات وفي عضين عضيات او عضيهات
وفي ثبين ثبوات فاذا لم تنتق الواو والنون بل حذفتهما بسبب
التصغير فضار حكمهما حكم ما ليس كالمنفصل من الكلمة فقارقت
حكم الواو والنون في جمع التصحيح الجلي فلاجل هذا احترز بقوله
جلا عن ان يدخل عليه سنون وبابه لكن لو بين الحكم فيه لانه
ليس من المهمات الاكيدة في باب التصغير بالنسبة الى هذا
المختصر ولانه اذا احترز بمثل ذلك فهو قد نبه عليه وكانه
يقول للناظر اذا طرأت ما حكمه فقد بينت لك احترازه بما ذكرته
فلم يخل من التنبيه عليه وهذا من المقاصد الحسان اللائقة
بابن مالك رحمه الله ولم يذكر هذه المسألة في التسهيل فيما
اظن وذكرها ههنا انتهى قال الشهاب ولا يخفى ان الجمع الغير
القياسي لا ينحصر فيما حذف منه حرف فان كان ما لم يحذف منه
حرف حكمه حكم القياسي كان في مفهوم هذا القيد تفصيل فليراجع
وظاهر كلام الشاطبي المذكور انه لا يخرج عن هذا الحكم الا ما
حذف منه حرف وليتأمل ما ادعاه من تعويض الواو والنون
في باب سنين عن المحذوف مع قولهم انه عوض عن المحذوف
فيه هما التانيث **تنبيه** اختلف في حذف مدة نحو
ثلاثين علما او غير علم وفي نحو حمادون وظريفين وظريفات
اعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد
فالخلاف في المدة الخارجة عن علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه

حرف

حرف مد فالخلاف في المدة الخارجة عن علامة التثنية او الجمع
كما قاله الشهاب فذهب سر الحذف لان زيادته غير لازمة بالفظ
المجرد فهو مل معاملة جلولاء فتقول ثليثين مثلا بالتخفيف ومذهب
الجرمي ابقاء حرف المد كما يفعل في جلولاء فتقول في ثليثين بتشديد
الياء لقلب المدة ياء وادغامها في ياء التصغير واتفقا في نحو طريفين وطريفات
اذا لم تحمل اعلاما على التشديد قال الشهاب وقد يشكل
الاتفاق بما سبق لان تعليله بقوله لان زيادته الخ يأبى ذلك ثم
ما ذا يقول في زيدان او زيدون علما اذ لا يمكن حذف المدة اعني
الياء ويجاب بان كلامه في الزيادة واليا هنا اصلية انتهى
وبهذا الاشكال غفلة عن قولهم في نحو ثلاثين علما او غير علم
وفي نحو حمادين الخ اعلاما قال ابن غازي فنحو ثلاثين وثمانين
فليست العلامة فيهما لازمة مطلقا وما جعل علما من غيرهما
صار مثلهما في ذلك ونحوه لابن هشام حيث قال تصغير طريفون
جمع طريفون بالتشديد لان زيادته في تقدير الانفصال فكانه
طريف فاما طريفون علما فالتخفيف واما ثلاثون علما او غير علم فا
لتخفيف لا غير اذ لا مفرد له انتهى وقد يقال الكلام في المدة
الثالثة لانها التي تحذف او تبقى لا في مدة التثنية او الجمع واي مدخل
لكونه لا مفرد له او له مفرد وما معنى تعليل كلامه فتدبر
وقول الشهاب ثم ما ذا يقول الخ لا وجه له لان المدة في ذلك ثانية
لا ثالثة **قوله** والف التانيث الخ قال في شرح المفصل فان قيل
فلم لم يحذف تا التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او
ثبتت الف التانيث كما ثبتت التا فقيل الف التانيث في الاسم
الرباعي او ثبتت الف التانيث كما ثبتت كالجزء منه لانها لا تقدر
منفصلة بخلاف تا التانيث فاشبهت الحرف من نفس الكلمة لثبتت
وكذلك الف التانيث انتهى وقال الشاطبي المقصورة حرف
ميت فالممدودة والتا عليهما مزيد الحركة قاله السيرافي
تنبيه قال ابن هشام يرد ما يحذف المنطرقة

لهذه القاعدة ثم تحذف الالف والتيا لقوله وزايد العادي الرباعي
احذفه فتقول بريد او بريدي وتقول في هولاء ياحويلي لانك حذفت
الالف الاخيرة ثم انكسرت اللام لاجل ياء التصغير فانقلبت الالف
ياء ثم ادغمت الياء في الياء قوله وارد لاصل ثانيا الخ اعلم
ان الباب بينا فيه تغييرات بسبب التغيير المقصود له فبينا عن
ضم الاول جواز بهمز واو وعدم رجوع الف نحو ضارب وضاب
الى الواو والف ناب وناب الى اصلهما وعن فتح الثاني زوال همز
الوصل في نحو ابن ورجوع ثاني موقف الى اصله وعن زيادة الياء
ثالثة رجوع الالف والواو في نحو غلام وعجوز ياء وادغام الياء
فيهما ومن كونه لاينقص عن فعيل رجوع محذوف نحو يد ودم
ودون سنة وسه ومن كونه لايزاد على فعيل حذف الاخر من نحو
سفرجل ومن كونه بعد ذلك بعير موصوفا وصفة في المعنى
انه لايدخل الفعل وانه يبتدأ به وان كان نكرة وانه يجمع جمع
المذكر وان لم يكن علما ولا صفة فهذه مسائل مبنية على
قاعدة الباب وعلى ان يعلم ان التصغير موضوع على ثلاث تغييرات
وان له ثلاثة اوزان لاتنقص عنها ولا تزيد عليها وانه
يلتحق بعدها بباب الصفة ثم بينا عن ذلك ما ذكرنا وبما يدل
على كونه يصير بها الموصوف والصفة انه لايجوز هذا ضويرب
زيد الا ان يكون قد وصف قبل المعنى اذ المعنى هذا ضارب
صغير زيد اذا تقرر هذا فقول الناظم وارد لاصل الخ معناه
ان ثاني الاسم المصغر يرد الى اصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره
فمثل ذلك ستة اشياء ما اصله واو فانقلبت ياء وانقلبت الفا
والى اصله ياء فانقلبت واوا والفا وما اصله همزة فانقلبت
ياء وما اصله حرف صحيح غير همزة فانقلبت بها وبذلك يتبين ان
عمل القلب في كلامه على ان المراد به الابدال كما عبر به في التسهيل
لان القلب في اصطلاح اهل التصريف لايطلق على ابدال الحرف لين من
حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال الحرف علة من حرف عليه فلا

يشمل

يشمل الخامس والسادس قال المرادي وخرج ما ليس بلين فانه
لايرد الى اصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم بالهمز
انتهى وفيه نظر لان الكلام مفروض في الثاني ومد ثالث وانما
اخرج المكودي مد النوع بقوله ثانيا ويتبين ان مستثنى من
كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كالف ادم وياء
ايمة فانهما لايردان الى اصلهما اما ادم فتقلب الهمزة واوا فيقال
اويدم واما ايمة فيصغر على لفظه والتقا الساكنين في التصغير
على حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم قوله وشذ في
عبيد عبيد ابي حيث صغروه على لفظه وكان القياس عويد قال
الشهاب هل يمتنع استعمال القياس وقد يخرج على الخلاف في
المصدر اذا ورد غير القياسي منه ولم يرد القياسي هل يجوز
استعمال القياسي انتهى وقضية تحسين المنتبي في قوله لو بلتنا
لان العرب انما صغرت لتعلم على ليبلبه ان النطق بالقياسي مع
سماع غيره لايجوز لان قولهم ليبلبة شاذ قوله وحتم للجمع
الخ قال ابو حيان احالها الجمع على التصغير وقد تقدم
الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتاخر قال
الشهاب وهو مجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه
وهو هنا مسلم فتامل قوله والالف الثاني المزيد الخ
اعلم ان الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منقلبة عن ياء انها
ترد اليها في التصغير وان كانت منقلبة عن واو او زايدة او
مجهولة او منقلبة عن همزة فانها ترد الى الواو في التصغير
فالحاصل انها ترد الى الواو في اربع صور والى الياء في صورة
واحدة انتهى قال الشهاب يدخل في قوله والالف الثاني
المزيد الف حايض فيقال حويض وسمعت ان تصغيره بتغيير
ترخيم حييض وقال ابن هشام تقدم الكلام في الالف اخر الاسم
وسبق الكلام في الالف ثانية واقول قاعدة في حرف اللين
مطلقا اعلم انه لايكون اولا وانما يكون ثانيا او ثالثا او رابعا او اكثر

من ذلك فان كان ثانيا فان كان زايدا او مجهولا رجع واوا نحو
ضارب وضويرب ومضاب وصويب وعاج وعويج وان كان منقلبا
رجع الى اصله نحو باب وناب وميزان وموقظ وان كان ثالثا
فان كان رابع اربعة وجب قلبه تا وادغاما في التصغير فيه نحو
غزال وغزيل وقضيب وقضيب وعجوز وعجيز وان كان من
كلمة بي اكثر من ذلك وجب حذفه نحو حفيدد وعديدن وحوالق
تقول حفيدد وعديدن وحويلق وان كان رابعا فان كان با
سلمت نحو تنديل وقنديل وان كان غيرها قلبت تا نحو مصباح
وعصفور وان كان اكثر وجب حذفه نحو جحبرك وحبيرك وقرقرى
وقريقر وقبعثري وقتيعث وكل هذه الاحكام تخرج من كلام
الناظم من مواضع متفرقة لمن تامل قوله ما لم يجيء غير التا
ثالثا فان جوى ثالثا غيرها لم يجئ له التكميل كشاك من قولهم
شاكي السلاح فتقول شويك واذا اعرب فالذي يظهر انه يعرب
باعرابه الذي كان له قبل التصغير فتقدر فيه الضمة والكسرة
على اللام المحذوفة رفعا وجرا وتظهر الفتحة على اللام الثانية
نصبا كذا في الحفيد وسيوضح في ان المحذوف من شاك لامه التي
هي الواو وانه ليس فيه قلب مكاني وفي شرح العزي للسعد خلافه
ولم يقل غير لها ليشمل تا بنت واخت فانها لا يعتد بها ايضا فيقال
بنيتة واخيتة برد المحذوف وقال في التسهيل غير التا والها فجمع
بينهما وزاد في العمدة وشرحها او همزا لوصل كاسم وابن ولم
يذكره هنا لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه لانه يضم اوله
فيستغنى عنها بالتحرك اوله حينئذ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما
تنبيه قال ابن هشام عندي ان قولهم في عدة
وعبدة على خلاف ظاهرهما وذلك ان هما المصغر غير هاء المكبر
وذلك لان هاء المكبر عوض عن الواو وقد رجعت ولا يجمعون بين
العوض والمعوض منه لالتزامهم يقولون في اسمي يعد حذف الهمزة
والهاء المصغر كما لها في نويره وقديره قوله كما لا يظهر

التنبيل

المتنبل به والمطابق التمثيل من ونحوه مما يبقى ثانيا بعد التسمية
لانه لا يصغر الا الاسم المتمكن وغيره لا يصغر الا شذوذا فلا يصغر
الحرف وشبهه لا بعد التسمية به واذا سمي بما هو على حرفين ضعف
ثانيهما ان كان حرف لين فلا يكون ذلك لاجل التصغير فلا بد حذف في قوله
وكل المنقوص وابقاء تا اسمية كانت او حرفية من الثاني وضعا
لا من المنقوص وبما قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا
للمرادي انه تنظير للمنقوص في مطلق التكميل لانه رد ما حذف
منه اذ لا يعلم لهذا المحذوف فكان يحسن ان يقول وكل المنقوص
في ايضا تا اسمية كانت او حرفية من الثاني وضعا لا من المنقوص وبما
قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا للمرادي انه تنظير للمنقوص
في مطلق التكميل لانه رد ما حذف منه اذ لا يعلم لهذا المحذوف
فكان يحسن ان يقول وكل المنقوص في التصغير ان لم يجو غير
التا ثالثا كما قال في التسهيل في باب التسمية وان كان ما سمي به
حرفا يجا ضعف ثانيهما ان كان حرف لين وفي شرحه وخرج بحرف
اللين نحو من وقد فيجعل الاعراب في اخره بلا تضعيف انتهى ○
واورد على اعرابه من غير تضعيف اختلال المعنى ومخالفة لغيره كما نص
عليه س قوله ومن يزخيم يصغر اكتفى بالاصل ظاهر كلام
العباس وقال ابن سعط وسند قولهم زمير صغار مرخم كداعش
صغرا قال ابن الخباز والمقصد وابذلك التحقيق لان التصغير
موضع زيادة وقول يحيى شاذ مخالف للنحويين لانهم قاسوه انتهى
وكذا نص في الفصول على الشذوذ وورد عليه ابن اياز فقال
وفي قوله شذ نظر لانهم لم يقيسوا على شذوذ هذا وقوله اكتفى
بالاصل يعني وحذف الزايد ولا فرق في الزايد بين ان يكون للالحاق
او لا وقال ابن هشام عندي في زايد الالحاق والنحاة يطلقون
وابن اياز صرح فقال لا فرق بين كون الزايد للالحاق او غيره قال
فتقول في مقعنسس فعيس فان صح هذا فهو مما يحتج به وهو
ان يقال مرجنا الالحاق مع يجوز حذفه ويحتج للحذف بان الالف

نابا وحربا وذو رعا مكذا ابقر والخمس في عدد الانثى وشبهها
وجمعها بعضهم في بيت فقال

ذود وقوس وحرب وعامرس ناب كذا نصف عرس ضبع ثرب

لكنه اسقط العرس وزيد على هذه الالفاظ الفاظ منها شول
وقد رقال في الصحاح والقذر يونث وتصغيرها قذير بلا هاء على غير
القياس وقال ابن هشام قالوا قويب لانه عود في المعنى ودريع
في ذريع حملا على المدوس وقال ابو علي ان الدريع تذكر وتؤنث
فعلى التانيث لا اشكال على التذكير وقالوا في عرس عريس حملا
على السرور والطعام وفي عرب عريب وفي ناب وبي المسنة من
الابل نتيب وقالوا فصيل وذو يد حملا على الجلد والقطيع وقالوا
حريب ومن ذكر الحرب فلا اشكال قوله وصغروا شذ وذا
الذي الحق قال ابن هشام يقول ذيا واصله ذيبا لان الثاني
وجب فتحه كسائر المصغرات فردت الالف لاصلها والمصغر
اقل ما يكون ثلاثة وزيدت الالف عوضا ثم حذفت الها الاولى
لاجتماع الامثال الثقيلة لا الثانية لانها لمعنى ولا الثالثة لئلا تقع
يا التصغير اخرا وليلا تنقلب الف التصغير يا فيجتمع ايضا ثلاث يايات
وتقول في تانيثا واللذ واحد وفي الذي اللذيا زيدت يا التصغير
والغه وفتحت الدال لوقوعها قبل يا التصغير وفي التي اللتيا
واللتا واحد وفي الجمع اللذيون بالفتح كالموصوف هذا ان قلنا
ان قلنا انك تردها الى الواحد فتصغره ثم تجمعه فاما ان صغرت
اللذين فينبغي ان يقال اللذيون بالفتح كالموصوف ويدل على الاول
انهم قالوا في تصغير اللات اللتيات تردها الى الواحد ثم تجمعها
بالالف والتا كما سياتي وفي اللاي اللويا وذلك لانك احتجت
لفتح ثاني المصغر فرجعت بالالف الى الواو لانها مجهولة كما في صاب
وعاج وذلك لانها متوسطة ولو علل بانضمام ما قبلها لم يمش
هنا وحي بيا التصغير قبل الهمزة وبعد الواو والف التصغير بعد

يا

مكتبة الملك فهد الوطنية

يا اللاي فحذفت يا اللاي لالتقا الساكنين كحذف يا الذي حين قيل
في التثنية اللذان وتقول في اللاتي اللوتيا واللتا واحد غير ان
الساكنان الهمزة وتقول اللتيات لانك رددت اللاي الى التي فقلت
اللتيا ثم جمعته وكان علة الرد الى الواحد ان تكون الف التصغير
موجودة تقدير الما يفوت التعويض التانيث انتهى ومن خطه نقلت
وبما ذكره من التفصيل في تصغير الجمع يعلم وجه الخلاف بين س
والاخفش انه المفرد وفي التصريح تبعا للمرادي ما يقتضي انهما اتفقا
على ان الذي صغر بردها للمفرد وان منشا الخلاف في ضم ما قبل
الواو وفتحها وضم ما قبل الها وكسرها وان واو الجمع وياءه يجتمعان
مع الف التصغير التي هي عوض عن ضم الاول فس يرى ان الالف
حذفت قبل يجيء الواو والها للتخفيف والاخفش يرى انها اجتمعت
مع الواو والياء وحذفت لالتقا الساكنين والمحذوف لعلة بمنزلة
الثابت واصل ذلك انه اذا ثني المصغر قبل الف التثنية التقت مع
الف التصغير او حذفت فيها خلاف بين الشيخين واعلم
انه يرد انه اذا صغر المفرد ثم جمع لا يكون تصغير الجمع بل
جمعا للمصغر وفي الجامع يروى واما اللذيون فزاد واني الذي
قبل الياء ونقل النون الفتحة فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة
ضمة والالف واوا والياء ينتبس بالتثنية انتهى وفيه تصغير
الجمع بلا اشكال وفي قوله ليلا ينتبس بالتثنية نظر لان النون
مفتوحة في الجمع ومكسورة في التثنية الا ان يقال قد يغفل عن
حركة النون تنبيهات الاول اورد على الناظم
امورا منها انه لم يبين كيفية تصغير ما لا تمكن له فاعلم انه كتصغير
الممكن وليس كذلك على اطلاقه بل المركب المزجي كبعلبك وسيبويه
في لغة من بناهما والعددي والفعل في التعجب كالممكن ولم يتعرض
لها في النظم واسما الاشارة والموصولات ليست مثله بل موافقة
في امور ومخالفة في امور اخر بقا الاول على حركته الاصلية وزيادة
الف في الاخر عوضا عن ضم الاول وذلك في غير المختوم بزيادة

في نحو علي يجوز حذفها في النسب وعلي للالحاق بدرهم وكذا الف ارطى فيبن قال اديبم ما روط واعلم انه اذا صغر نحو حايض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمونث عد التصغير قلت حبيض وطليق لانها في الاصل صفة مذكر كذا في الاشموني تبعا للمرادي وهو مبني على قولهم انها في الاصل جارية على مذكر والاصل طلق حيض وعكسه رجل ربعة اي تفسر ربعة وكرما في ذلك من مخالفة الخليل وان مذهب الخليل ارجح في باب التانيث هذا وقال الشهاب مقتضى القاعدة الانثية بجرد هذا وان لم ينظر لانه صفة مذكر لانه ليس ثلاثيا كما مر ورا انتهى واقول ذكره في شرح العمدة وفي التسهيل انه لابد في هذا التصغير اذا كان لمونث وهو عار من التاء من الحاقها اياه ولو زاد على الثلاثة الا الصفات التي للمونث تنبيهان الاول قال ابن الصايغ لايبقى استعمال تصغير الترخيم في غير علم الا بسماع بين الاشموني ان ترخيم النداء لايكون الا في الاعلام وقال المرادي تبعا لابي حيان لاتختص بالاعلام بدليل قول العرب يجري بلبق يدهم واورد ان الجوهري ذكر ان بلبقا اسم فرس كان يسبق الخيل وفي تمثيل الناظم بالعطف اشارة الى عدم الاختصاص بالعلم الثاني كما لهم تصغير الترخيم لهم تكسير الترخيم قوله يعني المعطف قال الشاطبي والمعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن راسه الى وركيه انتهى وفي القاموس وكسير الرداء والسيف قوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مونث عار قال ابن هشام زاد في العمدة غير صفة وقال في شرحها اخرجت نحو نصف وحور والمعروف ان نصفا من الشذوذ وقال ابنه اذا صغرت حمرا تصغير الترخيم قلت حميرة وزاد ايضا وغيره شاذ نعلم سنة ان نحو حرب لانقال فيه حريبة لكون العرب قد صغروه على خلاف ذلك انتهى وفي حواشي الاشموني

للشهاب

للشهاب بعد ان نقل كلام العمدة واستشكله بتمثيل الاشموني لترك التاشد وذا بضعف ما نصه ورايت في نسخة من المرادي ضبط نصف بكسر النون بالقلم فليحرر انتهى واقول لا يصح هذا الضبط كما عرفت من كلام ابن هشام ولان الاشموني فسر نصف الممثل له بالشذوذ بالمراة المتوسطة بين الصغر والكبر وقال ابن هشام ايضا او ربما عد قبل اخره المعتل نحو سما ولا حاجة لما هذا لان سما يقال فيها سمية لرسمية والاصل سميو نقلب المدة بالوقوف عليها بعد التصغير فترجع الهمزة لاصلها وهو الواو ثم تقلب الواو بالنظر فيها بعد الكسرة ثم تحذف الياء الثالثة فيصير الاسم ثلاثيا وكان اسم المراة سميه منقول من تصغير السما انتهى وقوله ولا حاجة لما هذا الخ موافق قول المرادي وتبعه الاشموني ان هذا النوع ثلاثي في المال لكن قال ابن عازي نقلا عن الاستاذ ابي عبد الله الاصغيرية هذا انظر لان المحذوف في نية الموجود او حذفه على طريق القياس ولذا قال في الايضاح تصغيره على القياس يعني والترخيم سمية فتقف عليه وقوله ثم تحذف الياء الثالثة اولى من قول المرادي والاشموني فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب لان قوله احدى الياءين شامل لبدل المدة مع انها زايدة فلا يتاتى تصغير الترخيم كما قال الشهاب وقوله على القياس الخ قرر في هذا الباب يعني باب المنقوص قوله مالم يكن بالتا بري ذا لبس الخ نظير هذه المسالة على العكس ان شجرة وثمرة لايجوز تاوه للاضافة على احد ما حذفها من قال في عد الاسر وقراة من قرا لاعدوا له عدة وللناظم رحمه الله بيتان عد فيهما الالفاظ التي لاتختم بالتا في التصغير وهي

صل الثلاثي ذي التانيث عاريا ... اسما حوى صغرته بالتا محتتما
الا مريا والقوس مع فرس ... والعرس والعرس والذود والجما

وتا تانيث قال قوم انما وجب حذفها لشبهها بالياء فلا ينبغي ان
يجتمعا وتشابههما من وجوه الاول انهما زيادتان الثاني
انهما خامستان بالاسم الثالث وبالاخر الرابع وينتقل الاعراب
اليهما الخامس ويقدران المعنى السادس ويجب لما قبلهما حركة
خاصة السابع وقد يفرقان الواحد من الجنس ومثاله في الياء دوم
وزنج وبحوس ثم تلحق الياء وقال غيرهم ان النسب يصير الكلمة
صفة فيلحقها التاء اذا النسب مونث لمونث يجتمع تانيثان في كلمة
وبقي ما تقليل بعضهم ان المانع ان التا لا تقع حشوا ولا تكون الا
محل اعراب وقد يرد بسلمتان وانما امتنع مسلمتات لما ذكرنا
من كراهية اجتماع تانيثين فكان مدة الشبه قوله اومدته
اي الف التانيث المقصورة كحبارى وقبعثرى وجزى ولابد ان
تكون خامسة فصاعدا او اربعة مع تحرك ثاني ما بني فيه
بدليل وان تكن الخ قوله فقلبها واوا وحذفها حسن قال
ابن هشام اخبر عن القلب والحذف بانهما حسنان وفيه ايهام
تساويهما والحكم ان الحذف ارجح من القلب انتهى وبذا يعلم ان
حسن خبر عن قلبها وما عطف عليه لتقدير كل منهما حسن وانه
اخبر عن الاول او عن الثاني وجوبا او جوازا وخبرا لاخبر محذوف
لات في مثل بدا التركيب اقوال ثالثها التخيير والخبر المحذوف
من جنس المذكور لتحقق القرينة المجوزة للحذف واما كون خبر قلبها
محذوفا فقد يره جايز نما لا دليل عليه وقال الشهاب في حواشي
الاشموني قوله الا ياء وللاصل قلب بعينه كما صرح به ان لا جود في التي
للتانيث الحذف لان بدا لبيان لمخالفة الاصل لها والالم يجز اليه فتامله
فانه دقيق وقال في حواشي الشذور بعد ذكر ان مفهوم قوله وللاصلي
قلب بعينه ان المختار في التي للتانيث الحذف وهو كذلك ما نصه لكنه
يفهم اختيار الحذف في التي الالحاق ايضا لكن المختار فيها القلب كالتي
للاصل قوله لشبهها الملحق الخ قال ابن هشام ما هتدا اولها

صلة

صلة ولشبهها خبره والملحق والاضافة صفة لذلك الشبه اي ما
استقر لهذه الالف بجعل الف التانيث الرابعة الساكن ثاني ما بني
فيه مستقرا لما اشبهها فيما ذكرنا من الربع وسكون ثاني الكلمة
فعلى ذلك تقول في عليق وملهي ومسعى علقوف وملهوب ومسعوي
او عليق وملهي وسيع فقد اراده بالشبه اعني الامرين المذكورين
والضمير في لها وشبهها الاقرب مذكور وهو الف نحو حبلى لالف
التانيث مطلقا قوله وللاصلي قلب بعينه في عليه وللمنقلبة
عن اصل قلب تختار وفي علية وللملحقة حذف بعينه فان قيل
يفهم من قوله وللاصلي قلب بعينه انه حصر الالف الاصلية باختيار
القلب قلت لا يدل على ذلك لجواز ان يكون الامران
في الف الالحاق على السواء وهذا الاحتمال اظهر مما ذكر تنبيهان
الاول انما قلبوا الالف ليتمكنوا من كسرها للمناسبة وقال ابن
الصايغ وانما لم يقفوا الالف ليتمكنوا من كسرها وقال ابن الصايغ
وانما لم يقفوا الالف قبل يا النسب غير مقلوبة كما فعلوا قبل يا
المضافة لتنقل الالف من وجهين التقا الساكنين وشبه الالف بالياء
وكان هنا ثلاث يا ات حيث لقد اطردوا حمل مثل هذه المآت في غير النسب
عليها في النسب فقالوا في اشتيث من الرمي مثل حمصيصة قلت
رموية لان قياسه رميية فتدغم فتقول رمية ومثل هذا في
النسب تقلب الاولى واوا فكذلك هنا وهذا الباب مما غلبت الواو
والياء والاكثر في كلامه العكس الثاني معنى بعينه تختار ووزنه يفتعل
وفي كتاب العين في باب عتم الاعتيام الاختيار فيما ذكر يكون مفعلا
وفي كتاب ابي بكر الزبيدي المسمى بالتقريط لبس الاعتيام من عتم
لان التاء في الاعتيام زايدة والتاء في عتم اصل قوله والالف
الجايز اربعا الخ قال ابن هشام بعيني والالف من هذين النوعين
والالف التانيث فقد مضت في قوله وتا تانيث اومدة لا تثبت
او استثنى منه مسالة حيلى فذكر ان الحذف فيها لا يجب بل يجوز
وهذا هو الذي فيجعل قوله لشبهها بما ذكرت من الالف الرابعة

تثنية او جمع وان الهاء قد تقع ثانية كما في ذيا وتيا كما في التوضيح وغيره وبه اظاهر في غير الاول جمعا لان الالف فيها اوليا بالمد قبل الاخر واوله مضموم قبل التصغير فكيف التقويض وقد يقال الفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل ابقيت الضمة الاصلية الثاني ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع ويجاب بان ال في الفروع للعهد الثالث ان قوله منها تا وتي يوهم ان تي تصغر وقد نصوا على انه لا يصغر من الفاظ المونث الا تا وقال الشاطبي يعني كون تيا تصغير تا ودون تي ان تا اولى به من تي لانها الاكثر الرابع قال الشاطبي تقدير البيت وصغروا شذوذا الذي والتي وذا وتا وتي مع الفروع منها وليس معنى منها تا وتي من الفروع تا بل لان قصده بالفروع التثنية والجمع فقط انتهى فقوله تا معطوف بحذف حرف العطف وليس مبتدا وتي معطوفا عليه ومنها خبر الخامس قد عرفت ان هذا النوع المصغر شذوذا لانها الغير المتمكنة وهي التي اشبهت الحروف فبنيت وحينئذ يشكل عد ذان وتان واللذان واللتان منها لانها معربة وكون ذلك مبنيا على القول بانها مبنية وانها على صورة المعربات لا يخفى ما فيه وكذا الجمع على ما يقتضيه قولهم في الرفع اللذيون وفي الجر والنصب اللذيين ومن العجيب قول الشهاب في حواشي الاشموني ما نصه ظاهر الكلام ان تصغير الجمع سكة البين مفزعا على لغة اعرابه ويويده ان الكلام في تصغير الاسماء الغير المتمكنة وذكر بعضهم خلاف ذلك فليحرر انتهى ووجه العجب منه ان ظاهر الاشموني تفريع تصغيره على لغة الاعراب لما اشرنا اليه وان التاكيد غير قوي لذكرهم صيغ المثنى مع قول الناظم واتباعه باعرابها

النسب

ويقال فيه النسبة قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى

الاضافة

الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه الاسترابان فتميميا المقدر منه تميم وهو المنسوب اليه والموخر منه اليها المشددة وهي قاية مقام الرجل المنسوب قوله باكيا الكرب الخ قال الشاطبي اطلق على الياءين سياء لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة انتهى ويستفاد ان اعرابه ينتقل اليها من قوله كميا الكرب وعلل ابن اياز تشديدها بقوله ليجري وجوه الاعراب عليها ولو كانت مفردة لاستثقلت الضمة والكسرة عليها والحاوردي بقوله ليلا تلتبس بيا المتكلم وابن الخباز بقوله لان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين وكل ذلك اجود مع تعليل التصريح بقوله لتدل على نسبته لها المجرد منها انتهى لانه لا يثبت المدعى فتامل تنبيه لا يريد بالتشبيه بيا الكرب الا كونها مشددة لا يريد اكثر من ذلك صونا له عن التكرار ان حمل على ذلك وعما كسرما قبلها فان قلت لم يسلم له كونها مشددة بدليل بيان فالجواب واضح واما بياني يظل يبشد يماني يظل يبشد كيرا وينبغي ايضا لعب الشواظ

فضرورة قوله وسلم مما حواه احذف بعني انه يحذف لياء النسب اليا المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا فتقول في النسب لما شافع شافعي فيخذ لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه والتقدير مختلف ولذا كان نحاتي علما لرجل غير مصروف واذا نسب اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع قال في التصريح فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي انتهى وهو مبني على ما اسلفناه قريبا اول باب التصغير من ان المعتبر في باب ما لا ينصرف الوزن العروضي لا التصريفي فقوله وزنه قبل التصغير مفاعيل كناية عن عدم وجودها فلا بد عليه ان اصل نحاتي نحيت فالياء فاء الكلمة والتاء لام فاذن وزنه حمعا وعلما منقولا منه فعاي لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فاعي ايضا قوله

ولم تقلبوا الواو الا ياء في طوي الفا لما يلزم من زيادة التغيير
مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها كخيف وبا السنة تقتضي
انقلاب الالف واوا انتهى وقال غيره انما لم يقلب حرف العلة الفا
مع تحركه وانفتاح ما قبله لان الاول من حرفي العلة حركته عارضة
والثاني وان قلب الفا حفظا للقاعدة لكن لا لفظ قلب واوا لاجل
يا النسب انتهى وانظر كيف قلبت الياء الثانية في حبلي الفا ثم قلبت
الالف واوا مع ان ما بعد الياء ساكن وشرط قلبها الفا كما لو اوان لا
يكون بعدها ساكن قوله وعلم التثنية الخ قال ابن
هشام يجيء على التثنية وجمعي التصحيح اذا سميت بهن والانسياني
في كلامه والواحد اذكرنا سميا للجمع فقد يقال ان ذلك مناقض
هذا الا فتقاهد ظاهرا انك تنسب لما التثنية والجمع والصواب
انه لا تناقض لان كلامه هنا انما يقتضي ان علم التثنية والجمع يحذف
للنسب لان الكلمة حين النسب اليها تكون مثناة او مجموعة لان
هذه العبارة تصدق بما سمي به من ذلك وفي شرح العمدة ويحذف
لما النسب زيادة تا ما سمي به من ذلك ٥ مثنى او جمع تصحيح او ما
اشبههما فيقال في زيدين وزيدين ومسلمات اعلاما زيدي
ومسلمي كما يقال في النسب لما الواحد ومن العرب من يلزم
المسمى حين التسمية الالف والجمع حين التسمية الياء وجعلا لغة
هو لا احذف فيقال زيداني وزيدبني وعلى ذلك جاء شيبيني
وبيربني وقال ايضا اعلم انهم اجتنبوا ثلاثة امور احدها
النسبة الى المسمى والمجموع اكتفاء بالواحد لان الغرض الدلالة
على الجنس فيكفي منه لفظ الواحد اذ لا ينسب الى الشيء الا ويراد
كثرة الملابسة فاذا قيل مسجدي على انك تريد ان تضيفه الى
هذا الجنس لكثرة ملابسته له واذا قلت مساجدي لم يفد
شيأ اخر فلذلك ردوا الجمع الى الواحد كما سيأتي الثاني
اجتماع اعرابين في كلمة الثالث اجتماع تانيثين في كلمة
فاذا نسب لما زيدان او زيدين غير مسمى بهما وجب الرجوع الى

المفرد

المفرد بمقتضى القاعدتين الاولتين كما يجب ذلك اذا نسب الى
رجال اوكتب او مساجد واذا نسبت اليهما مسمى بهما وجب حذف
العلامة كما يجب حذف الف التانيث في حبارى ونحوه ولا يقال
ويجب الرجوع لما المفرد اذ لا مفرد لهما واذا نسب لما نحو زيدان
او زيدين معربين بالحركات لم يصح ان يقال بردهما الى الواحد
لانهما مفردان ولا يقال بحذف الزيادة لانها جعلت كلاما لكلمة
وليست دالة على تانيث او نحوه واذا نسب لما نحو مسلمات
وكسرات وطلحات وجب في الجمع الرجوع الى المفرد فيسكن الوسط
ويجب في التسمية بهما حذف التا ليلا يجتمع تانيثان اذا كان المنسوب
مونثا فيصير ظلما فتحذف الالف كما تحذف الف حمزي ثم يبقى
الثاني محركا على ما كان عليه ولا فرق بين ان يكون قد حكيت اعرابه
وتنوينه او اعرابه دون تنوينه اولم يحك شيأ البتة بل اعربته
اعراب ما لا ينصرف هذا خلاصة المسالة عندي والله تعالى
اعلم ومما ينبغي ان يجتنب له مسالة البحرين فان سيدنا رحمه الله قال
عن الخليل وسيبويه البحر على فعل الخ وتبعهم ابن سيده في المحكم ان
النسب لما البحر بحراني بحسب ظاهر قولهم وانه على غير قياس بل من
شواذ النسب وخطاه السلويين وقال اما كلامه في البحرين اسم
موضع لانه جار مجرى التثنية في الاعراب قال ابن الصايغ ٥
وكذا زعم السيرافي والفارسي ان البحراني ينسب لما البحرين قال
السيرافي فرقوا بين النسب لما الموضع والنسب لما البحر وليست
الالف والنون في بحراني التي في بحران هي اسم الموضع لان تلك
الالف تنقلب في النسب والجر لانه جار مجرى التثنية فلذلك
زعموا انهم زادوا الالف والنون في البحر كما قالوا بهراني
وروحاني وقالوا ايضا بهراوي وروحاوي على القياس وقالوا
في حرورا وحيلولاء حروري وحيلولي بالحذف فهذا وجه اخر في النسب
لما اخره الف وبمز للتانيث انتهى والتحرير ان يقال ان

لاجل الف التانيث مطلقا وذلك لأنه حينئذ فساد بين احد سببا
النكرة في قوله والالف الجائز اربعا اول والثاني انه يقتضي
حينئذ ان الالف التي للالحاق والتي انقلبت عن اصل يقتسمان
الى استحقا وزيد للاربعة فيحذف ثالث ولي رابعة ساكن ثاني ما هي فيه
فيجوز فيها وجهان الحذف والقلب ولي رابعة متحرك ثاني ما هي فيه
فيجب فيها الحذف ولكن هذا النوع الاخير ما وجد ولا يقتضي القياس
ثبوته انتهى كلامه وسنة درره فلم يجر ذكر هذا المقام احد سواه كما
يعرف بالمراجعة مع التامل قوله كذلك يا المنقوص خامسا
عزلاي فصاعدا اليد خل السدايي والسباعي وهو معلوم من باب
الاولى وذلك لان مقتضى الحذف انما هو التخفيف واذا خفف
القصير فالطويل اخف قال ابن هشام ان قلت هذا حذف
الالف والتانيث لنا واو نحذف للنسب قلت ذكر الناظم
في شرح العمدة انه يحذف لها واو عرفوة ولمحذوة ونحوها قال
فيقال عرفي ومحذي انتهى وعندي انها انما حذفت بعد ان قلبت
يا فهو من باب المنقوص انتهى وانما قلبت الواو ياء لرضمهم الواو و
المنظرفة المضموم ما قبلها ويوافقه قول الشاطبي يندرج في
المنقوص الاتيا كمقتفر وقاض والعارض للنسب في نحو قلنسوة
وعرفوة اذ ماله بعد حذف التالي قلنسر وعرف فقلنسي كمقتفي
وعرفي وعرفوي كقاضي وقاضوي قوله والحذف في الثاني
رابعا احق من قلب كالقاضي قال ابن الخباز والوجهان مسببان
على المذهبين في فعلت فمن اقر كسرة العين وحذف الياء للساكنين
ومن فتح اللام فتح الصاد فابدل من الياء الفا فصار مقصورا ثم
ابدل منها واوا فقال قاضوي ومن لحن العامة قولهم قضوي قال
ابن هشام يفي عليها ترتيب وهو انا لما قلبنا الواو والفا قلنا
بقلبها واوا ومن قال في ملهي ملهوي انما من قال ملهي فانه يقول
قاضي ايضا فالقابل قاضي قرنبان قوله وحتم قلب ثالث
قال ابن هشام اعم من المضمور والمنقوص فالقلب في الجميع

للواو

للواو انتهى وبه يعلم مافية قول المرادي لم يصرح في النظم بحكم
الالف الثالثة وقد اعترضه ابن غازي بانه مندرج في قوله
وقلب ثالث قوله واولا ذا القلب انفتاحا فقيل كلامه يدل على
ان الفتح سابق لانك اذا نسبت الى شجى قلبت الكسرة فتحة ويجب
حينئذ قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى كفتى
فتقلب الفه واوا كما قلبت في فتى ولا يخفى ان هذا مبني على ما هو
المتبادر من ان ذا مفعول اول وانفتاحا مفعول ثان ولو عكس
افاد ما هو التحقيق فتدبر قوله وفعل وفعل عينها افتح وفعل
قال ابن هشام قالوا لما استثقلوا الكسرات على اكثر الكلمة
ومن ثم وجب بقا الكسرة في نحو علبط وامتاجاز الوجهان في نقلب
على ما ذكروا لان الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به
فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو بمنزلة عمر ويبغي
عندي في نحو يرمي ان يجب الكسر لاستيلا الكسرة على اغلب حروف
الكلمة قوله وقيل في المرمي ضابطه ان يتقدم الياء المشددة
المختوم بها الكلمة ثلاثة احرف احدها زايد فخرج نحو حي ونحو
كرسي قوله مرموي فرقا بين الاصلي والزايد كما قالوا في مختار
يا مختار وفي سلمان يا سلم قوله واختير في استعمالهم مرمي
سوا ابين الاصلي والزايد فقد التخفيف ولكون الحذف الادرج
صح له اطلاق قوله اولا ومثله مما حواه احذف وتاخير التنبيه على
جواز مرموي فان قلت اليس قوله منتا ولا لمسالة حي
وعلي وليس حذف الياين جايزا فضلا عن ان يكون واجبا قلت
لا يتاتى له لان معنى ومثله مما ختم بيا مشددة مسبوقة
بثلاثة احرف او اكثر كما مر وقد عرفت ان هذا البيت من تتمات
قوله ومثله مما حواه احذ وفكان ينبغي تقديمه هناك قوله
ونحو حي فتح ثانيه يجب قالوا كما في نحو والمراد التشبيه في مطلق
الفتح وان اختلف المقتضي فانه في نحو الغرا رمز اجتماع كسرتين
وفي حي وعلي الحذ رمز اجتماع اربع يا آت وكسره قال الجاربردي

البحرين اذا سميت به فان اعرب اعراب المثنى رددتها مفرده ونسبت للمفرد كما هو القاعدة فلا يحتاج الى تمييزه من النسب بالمفرد كما في نظائره لانهم لم يعتدوا بذلك كما سبقاتي وان اعربا بالحركات نسب اليه على لفظه لان زيادته صارت جزءا منه ومثله في ذلك حصنين وقد تناظر اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي لما سأل اليزيدي المهدي عن وجه قولهم بحراني وحصني ولم يقولوا حصناني او بحري فاجاب بانهم لو قالوا بحري لم يعلم لما البحرين نسبوه امر الى البحر وهذا لا ياتي في الحصنين لانه لم يكن موضع يسمى الحصنين وقال الكسائي لم يقولوا حصناني لان فيه نونين فاكتفوا باحدهما وليس في البحرين الا نون واحدة فالزمه اليزيدي بانه لو نسب الى رجل من بني جنان كان الواجب ان يقولوا جنني وحينئذ يساوي المنسوب الى الجن ذكر ذلك في الاشباه والنظائر وفيما عرفت والحق انه لا فرق بينهما وان حال النسب تختلف بالتسمية وحالها من الاعراب ولا مدخل للنونين ولا للتمييز على الصحيح **تنبيه** قال الاشموني يقال في النسب الى اثنين اثني وثنوي والى عشرين عشري والى اولات اولي قال الشهاب كان وجه الواو في ثنوي رد اللام كما يفهم من قوله في شرح قول الناظم وآخ اختا الخ انه يقال عند سيبويه في ثنتان ثنوي برد اللام وحذف التاء فليراجع ثم المراد انه ان سمي به قيل اثني والا فقبل ثنوي لانه اذا سمي به تحذف زيادته فهو يعتبر بحد التسمية واذا لم يسم به يرد الى اصله فينظر الى اصله **قوله** وثالث من نحو طيب حذف اي مما وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب يا مكسورة مدغم فيها مثلها فتحذف الياء الثانية المكسورة فان كانت الياء مزيدة نحو مغيلي ومشدذه مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينهما وبين المكسور نحو مهيم تغير مهيام لم تحذف قال ابن هشام سوال اذا نسب الى مهيم ما تقول الجواب

ان

ان كان اسم فاعل من سيمه الحب قلت مهيمي وان كان تصغير مهوم ومهوا لتابط قلت مهيمي وذلك لانه لما صغر حذفت الواو الثانية وجاءت بها التصغير مكانها فانقلبت الواو الباقية ياء كما في سيد وانت حينئذ مخير في التعويض عن المحذوف كما في سفيرج وسفيريج فاذا جئت بها النسب وجب التعويض ليلا يبقى من باب سيد فتحذف الياء التي هي بدل من الواو ويكون ذلك في احد قاليه وعلى هذا فقس مهيمي خمس ياءات الاولى للتصغير والثانية بدل من العين والثالثة للتعويض والرابعة والخامسة للنسب قال في الخصائص وانما جمعوا بين خمس ياءات في مهيمي وقد كرهوا ريعاي طبيبي واسيدي لان الياء الثانية من هذه لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلقت لذلك وجفت ولما انتهت في مهيمي بالمد نعمت ولانت وذلك من شان المدات ولذلك استعملت في الاردف والموصول والتاسيس والخروج وفيه يجري للغناء والحداء والترنم والتطويح انتهى وبما ذكره من جواز التعويض في تصغير مهوم علم صحة ما في التصريح نقلا عن ابي حيان والسهيلي من ان مهيميا يجوز ان يكون تصغير مهوم واندفع اعتراض شيخنا عبد الله الدنوشري عليه فتدبر ومنشاوه وتوقفه على ظاهر كلام شافية ابن الحاجب حيث اقتصر فيها على عدم التعويض في تصغير مهوم **قوله** وشذ طي مقولا بالالف اصله طيي حذفت الياء الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا وجه شذوذه وقيل فيه نظر لان هذا الانقلاب لا ينقاس بهذا الباب ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية وفتح ما قبلها وحينئذ وجه شذوذه ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا فشذ وجه من حيث حذف الاولى وفيه نظر لانه لا يكون القلب حينئذ شاذا وقد ذكروا في الاعلال شذوذه **قوله** وفعل في فعيله الخ اهمل الكلام على النسب في فعولة كشنوءة فظاهر ذلك ان يبقى على الاصل وهو اثبات حرف العلة ولعله يقول هنا بعدم

اليه حذف الثاني اذا عرفت هذا فتقول في بعلبك بعلي وفي
خمسة عشر خمسي بحذف عشر ثم حذف التاء ان ذلك اعني
النسب الى خمسة عشر لا يكون خالة كونه عدد العشرين
كيف تقول في بعلبك بعلي فحضرموت حضري لخمسة عشر خمسي
فاحد عشر احدي او احدوي او احداوي لحبلي فكيف ينسب الى
هذا وهو ملبس بالنسبة الى الاعداد المفردات الجواب
اما قولك ذلك فيه علما على ان السيرافي حكى عن السجستاني النسبة
اليهما كل منهما مذكورين معا فتقول في هذا الثوب احدي عشراني
تريد طوله احد عشر قاسه على راسية هرمزية بل يسوا ولي
لانه لو حذف الثاني هنا التبس اعني في العدد بخلاف راسي ومز
والجمهور استغنوا عن النسب البنائي بما يفي معناه كما استغنوا عن
اضافة اثني عشر اسم عدد وقد بنوا من حضرموت اسما فقالوا
حضري ولم يطردوه كما لم يطردوا النسب الى الاسمين ولم يبنوا
من خمسة عشر فكذا لا ينسبون الى الاسمين وحكى السيرافي
عن الجرمي الاضافة الى اي الاسمين شئت فتقول بعلي او بكري وكانه
قاسه اذ النسب الى الثاني هو المضاف لانه قد ينسب الى ثانيه
والمزجي قد يضاف وليس هذا بشيء لانه اذا اضيف لا يجوز فيه الا
حذف الثاني كما سيأتي قوله ولثان تما الخ قال ابن هشام اما لم
ينسبوا الى المتضايفين جملة واحدة لانك لو قلت في غلام زيد
غلام زيدي لزم اما ان ينقل الى الثاني اعراب الاسم الاول مع انه
مضاف قبل الثاني فلا يجتمع مدتان وان ازلته عن الاضافة تغير عن
معناه والحالة التي كان عليها واما ان ينقل الى الثاني اعراب الاسم
الثاني فيلتبس بمضاف اليها مسنوب قال سكما لا تقول في تثنية
اخي عمرو وابي عمرو بن لا ول هو الذي ينبغي ان يجري عليه الاحكام
ولا يجوز ان يلحق الاول يا النسب وتضيفه الى الثاني فيلتبس مضاف
بما بعده هذا مع ان النسب قد يحذف من الاسم الواحد اذا
طال فهذا اولى بالحذف لانه اطول مع انه قد حكم له بحكم اسم منفصل

فهو

فهو اولى بالحذف غيرانه اذا كان المقصود الثاني ولم يفت بالاول
الا يتعرف به مع ان نسبة الاول والثاني بالمسمى واحدة لان
مجموعهما هو الاسم ينتفع حذف الثاني لانه المقصود وبه الشهرة
والمعرفة فلو حذف لم يحصل المقصود من التعريف فيجب حذف الاول
وابقاء الثاني وذلك ابن فلان وابو فلان كما قال الزبير ولما بكر وقال
ايضا القياس النسب الى اول جزئي المضاف لانه المعتبر بالنسبة
الى الاسناد وتاثير العامل وجريان التابع والثاني حال محل التنوين
فكان ينبغي ان يكون المعتبر بالنسبة الى النسب ولم يكن اقرار الثاني
معه كما لم يقر تنوين المنسوب اليه وليلا يكون اعراب المنسوب
في اخر الثاني ويحتمل اعراب الاول ويجتمع اعرابان للمضاف ويعلق
الاسم عن العمل في المضاف اليه سيهمان الاول
المبدو بابن من قتيل ما تعرف فيه الاول بالثاني كما قال الله تعالى اليه
في شرح الكافية وزاد الشلوبين التمثيل بغلام زيد قال المرادي وعلى
هذا تقول الناظم اوماله التعريف الخ من عطف العام على الخاص
واعترض تمثيل الشلوبين بمعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا
وان اراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قتيل ما تعرف فيه الاول
بالثاني بل من قتيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس واعترض
الشهاب كونه من عطف الخاص بان شرطه الواو وقال فالوجه انه
من عطف المباين بناء على تقييده بما بعد اما تقدم واجاب
عن تمثيل الشلوبين بانه لا مانع انه اراد غلام زيد علما وانه من قتيل
ما تعرف فيه الاول بالثاني بناء على ان الاضافة سقطت العلمية فتعرف
بها ثم صار علما بالغلبة مثلا وقد يؤيد ذلك ما يفهم من تمثيل
الدماميني في شرح التسهيل لما اذا لم يتعرف الاول بالثاني بامرء
القيس ثم قوله تقول امري وامري لانه لم يتعرف صدره بعجزه
او لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما انتهى فتامل واقول
لا يظهر كون قوله او بالذي له التعريف بالثاني وجب اعمر او مسايا
الا بذكر مثال له ليسير فيه البداة بابن او اب واي فرد فرض جاء فيه

الحذف وان كان قال بالحذف في غير هذا الكتاب وفي هذه المسالة
خلاف منهم من حذف قياسا على فعيلة ومنهم من لم يحذف قال
لانه لم يسمع واعترض بانه سمع فيه شنوة شناي فقاس عليه س
نحو حمولة وركوبة فقال حملي وركبي ولم يقس عليه المبرد
وراه شاذا سماعا لانه لم يسمع الا هذه اللفظة وقياسا لانهم
قالوا في عدو عدوي ولانهم قالوا في سمر سمري وفي نمر نمري
فغيروا الياء والكسرة دون الواو والضمة والجواب
انهم اتفقوا على انه يقال في ظبي ظبوي واختلفوا في ظبية فقال س
كذلك وقال يونس ظبوي لان التغيير يأتي بالتغيير وكذلك
اتفقوا في غزو على غزوي واختلفوا في غزوة فقال يونس غزوي
وقال س غزوي وانما قال يونس ذلك لما ذكرنا وحملا على قولهم
في الباب الاول ربوي وقروي وسماعند س رحمه الله شاذ ان
شذ وذ قولهم في النسب الى البدو بدوي قوله وبمزدوج
الخ اي بثبات همزة الاسم الممدود في النسب الحكم او التغيير الذي
وجب لهمزة التثنية قال الشاطبي وفقده سماعا في قراءة المقنبس
للمقنبس بالسواد المذكورة في قوله وما شذ مما نقل فقر قال
ابن هشام فرع اذا نسب لما ما ينسب الشيء كما ينسب الى كساء
تقول ماي وماوي لان الهمزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه
مختلف فهو في كساء واو وفي ماء ها لان اصله موه لقولهم ماهت
الركية نموه فابدلوا من الواو والياء ومن الهاء همزة وقد سموا به
المراة ماوية لصفائها قوله وانسب لصدر جملة احسن منه
لصدر محكي قال س بعد ان ذكر الجمل وكذلك حيثما ولولا وانما
يعني انك تقول حيثي ولوي وانى اتنى وجعل هذا المرادي
من الشبيه بالاسنادي ووجه الشبه الحكاية وضبط لوي
وحيثي بالتخفيف قال ابن غازي مراده تخفيف واو لولي
فلا يكمل وكذا صرح به ابو حيان قال شيخنا ابو عبد الله الصغير
وهذا خلاف قوله وضاعف الثلاثي من ثنائي وسيأتي البحث فيه

وسمع

وسمع سكوه في كنت وقالوا ايضا كنتي واستدل به ابن جني
على ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد اذ جعلوهما كالكلمة فلم يجدوا
الثاني على القياس في نظايره وسمع كنتي بزيادة النون لتقي الفاعل
من الكسر لبلا يضير كضمير المونث قال ابن هشام وينبغي ان
يكون هذا دليل ثان لان الفاعل كجزء الفعل والكتبي الشيخ لانه
كثيرا ما يقول كنت وكنت قال فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا
وشرحضال المرد كنت وعاجن والعاجز الذي يعتمد على ظهور
اصابع يديه اذا اراد القيام من الكبر بقي اينق قالوا ولو سمي
بعامل ومعمول كقايم ابواه اعرب قايم بحسب العوامل وبقي
معموله بحاله وانه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل اعرب الاول
وتبعه الثاني في اعرابه قال الشهاب وسكتوا فيما علمت عن بيان
النسبة اليهما فهل ينسب الى الجزء الاول فيهما كما مر في الجملة ونحوها
والمركب المزجي وان تفاوت الحال بالاعراب والحكاية اولى الجزين
جميعا اولى الجزء الاول في الاول لان فيه شبها بالمركب الاضافي
اذ الجزء الاول منه مقيد بالثاني ولم يتعرف بالثاني ولى الجزين
في الثاني لان كلا منهما عومل معاملة المستقل حيث اعرب كل منهما
ولم يلتزم حالة واحدة ولا يبعد الاحتمال الاول فيهما كالجملة
ونحوها قال ولو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد او ثم زيد
فقالوا انه يحكى فلينظر مل كيف النسبة اليه قوله ومصدر
ما ركب مزجا قال ابن هشام لوجهين الاول ان العجز منزل
منزلة تا التانيث فمن لم يلتزم فتح اخر الاول ونوالت متحركات
في احد عشر كما توالت في شجرة ويجاوز الاسم العدة الثانية
له في ايادي سبا كما تجاوز ها الى الثمانية ايضا بالتاء في اشهيابة
وتا التانيث تحذف للنسب فكذا ما هو بمنزلتها الثاني شبهه
بتركيبا الاضافة قاله س وهو بعيد اذ يجوز فيه الاضافة ولولا
انعقاد الشبه بينهما ما جاز ولانهم عاملوه وجه الاضافة شبهوه في
اسكان با الاول بالمزوج وسيأتي ان المضاف يستحق منسوبا

الالفية على التسهيل قوله في جمعي التصحيح او في التثنية لايظهر
فايدة لذكر جمع تصحيح المذكر قال الشاطبي لان محذوف اللام كيد
لم يبن علما ولا صفة فهو فاقد شرط عامر مذنب وايضا فما
استقل استعمال الصفات من نحو اخ واب وحم ومن جمع بهذا
الجمع في مثل قول الكميت

فلما نزفن اصواتنا بكين وفدينا بابينا

لا دلالة فيه اذ لايظهر فيه ما يرد مما لايرد كما لايظهر في المنقوص
المنقدم ركشجبين وانما يستدل على ظهور اللام فيه ثم حذفها للاعلال
برجوعها في شجيان وشجيات فلو حرر كس لقال مثلا في الجمع بالتا
ولا في التثنية انتهى قال ابن غازي فاذن حقه ان يقول في السطر
بعده وحق وحق مجبور بدين تو فيه انتهى وقيل في تقليل عدم
فايدة ذكر تصحيح المذكر لان ما يرد في الجمع يرد في التثنية فذكر
التثنية يغني عن ذكر الجمع لايقال هذا ممنوع لان لامراب واخ
لاترد في الجمع لانا نقول وقد يجاب بانها ترد لكن حذفت للاعلال
وقد يؤخذ من هذا الاعتراض بانها لما لم تظهر لم يعلم بل ردت
ثم حذفت للاعلال او لم ترد اصلا فلا فايدة في ذكر الجمع لعدم العلم
بالرد تنبيهان الاول علم من كلام الناظم انه اذا نسب
الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل يجوز ان يجبر وتحذف
الهمزة وان لا يجبر فتقول في ابن واسم بنوي وسموي بكسر السين
وضمها لان اصله الكسر او الضم ويجيء خلاف الاتفاق فيما كان ثانيه
ساكنا في الاصل فتقول سموي برد العين الى اصلها من السكون
ومذنبي بالفتح وابني واسمي ووجه علم ذلك من كلامه ان هذا
لايجبر في التثنية فيجوز فيه الوجهان ومن لا يرد اللام حذف
عوضها الثاني تقول في النسب الى ذو وذوات ذووي لان
ذو عندهم فعل بالتحريك ولانها يا فتحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت الفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة
على حرفين اشبهت المبني وتنوين التمكين لايدخله فيحذف التنوين

ثم

ثم يحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتسكن وتنقل الذال المناسبتها
وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون لانها الاصل والى ان لامها
واو فاستثقلت الضمة على الواو لاجتماعها مع الواو بين فتحذف ثم
الواو التي هي اللام لالتقا الساكنين ثم تنقل الدال المناسبة الواو
وهذا التقرير اظهر مما في التصريح قوله وباخ اختنا الخ قال في
التوضيح تقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ وفي
النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن اذا اردت بحذوفة
لقولهم اخوات وبنات بحذف التا والرد الى صيغة المذكر الاصلية
قال شارحه وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب
انتهى واورد انهم لم يردوا المحذوف من بنت في الجمع واجيب
بانها ردت وحذفت بعد قلبها الفا لالتقا الساكنين وفيه ان شرط
قلب الواو الفا ان لا يكون بعدها الف هذا وقيل انما ردت في اخوات
لان الواو امر الضمة التي في اول المفرد ومواخاة فناسب ان تكون
في الجمع قوله وضاعف الثاني الخ قال المرادي فتقول في كي
ولوكبوي ولوي قال ابن غازي قال شيخنا ابو عبد الله الصغير
هذا بخلاف ما تقدم له في واسنب لصدر جملة من تخفيف واولوي
المنسوب اليه لو لا قسم قال واعترض المكودي المسالة بمثل ما تقدم
لابي اسحق في قوله وكل المنقوص اليبت وقبله شيخنا ابو عبد الله
الصغير فيما سمعناه منه فاذن لا يلزم ما اورده على المرادي في تخفيف
ما نسب لصدر لو لا من انه مخالف لما هنا والفرق ان لو لا رباعي
الوضع فاذا نسب لصدره بقي مخففا بخلاف لو الثنائي الوضع فانه
يحتاج للتكميل قبل النسب فلا بد من تكميله قبل النسب وبعده
انتهى اي فلا يصدق انه كمل للنسب وقد يقال انما يلزم التكميل
قبله لو سمي به والتسمية به ليست لازمة في النسب اليه كما يلزم
في التصغير لانهم قالوا لا تصغر بقياس الا الاسما المتمكنة ولم
يشترطوا ذلك في المنسوب اليه فيجوز النسب لما لو اذا اكثر مستحضر
من قولها كما نسب الشيخ الكبير لما كنت قال ابن الحباز واما لا ن

الكلام في غلام زيد وهذا يعرف ان الشيء تبع لما هو فالاعتراض عليه
واقرار كلام الناظم جور فتدبر الثاني قال في الصحاح في التثنية
الى اسم مضاف ثلاثة مذاهب ان شئت نسبت الى الاول منها كقولك
عبدي او انسبت الى عبد القيس قال

وهم صلبوا العبدي في جذع نخلة ... فلا عطست شيبان الا بأجدعا

وان شئت نسبت الى الثاني اذا خفت اللبس فقلت مطلبي او انسبت
الى عبد المطلب وان شئت اخذت من الاول حرفين ومن الثاني حرفين
فزدت الاسم الى الرباعي ثم نسبت اليه فقلت عبدري او انسبت
الى عبد الدار والى عبد شمس عبشمي قال

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا

قوله فالم يخف لبس قال ابن هشام ينبغي بل يجب ان لا يجتنب
اللبس بل يقولوا عبدي وقد قال وهم صلبوا العبدي وذلك انهم لم
يجتنبوه في النسب الى مصطفى ومصطفى والى ضارب وضاربة والى
مسجد ومساجد والى زيدين وزيدين والى خمسة عشر فاقتضى
اطلاقه ان يقال خمسي وكان ينبغي ان يقولوا اخماسي عشري فان النسبة
الى الاول وحده او الثاني وحده غير كافية في دفع الالتباس وبالجملة
فالقول بمراعاة الالتباس هادم لقواعد هذا الباب او مقتض لترجيح
احد المتساويين وفي المغرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز
ما يخالفه حيث قال المضاف مزيدا ان مضاف الى اسم غير مقصود ينسب
اليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود فتقول في النسب الى امرئ القيس
وعبد مناف امري وعبدي وشذ مناف في نسبه الى الثاني لان فيه
التباسا ومضاف الى اسم يتعرف به وذلك في البنين والاباكاب الزبير
والى بكر تقول زبيري وبكري فينسب للثاني لانه اشهر انتهى فظاهر قوله
او لا عبدي وحكمه ثانيا بشذوذ وقوله منا في ان الجادة والعمل على ان
الالتباس لا يراعى في ذلك انتهى وفي كون ما ذكر من اللبس نظر وانما هو
من باب الاجمال على ما مر في باب الفاعل وكان ينبغي للناظم ترك قوله
فالم يخف لبس ويجاب بانه التباس اشار اليه في المفترج

لانه

لانه ينبادر الى الذهن انه منسوب الى عبد غير مضاف قوله
واحسن يرد الى اخره اي ما لم يعوض عن اللام بدليل قوله وياخ ن
اختنا الخ ويحتمل الاطلاق ويكون قوله وياخ اختنا الخ للتنبيه على
خلاف يونس قاله الشهاب وفيه نظر لان ما عوض فيه عن اللام
اعم من مسألة بنت واخت التي يمثل الخلاف لانها مخصوصة
بما يكون العوض فيه التاء فلو فيد الكلام هنا بغير ما يأتي خرج ما عوض
فيه غير التاء هذا وقال ابن هشام لينظر لم جبروا المحذوف
اللام دون المحذوف غيرها مع ان المحذوف من مكان اللام اقيس
لكونه طرفا وعلى هذا ايضا اجتهم بحو سنة على سنين جبرا لما
فانه من حذف اللام ونصبهم بحو ثبات ولغات في لغة قليلة
بالفتحة جبرا لها ايضا ولا يفعلون ذلك بمجموعة وعداة كما
لا يجمعونه على عدين والذي يظهر ويدل على ان نصب بحو ثبات بالفتحة
للتعويض انهم اذا اتوا باللام لم يفتحوا بحو سنوات وعضوات
والدليل على ان جمع سنة على سنين للجبر انهم لا يجمعون بحو شفة على
شفين ولا بحو امة على امين انتهى وقوله لم جبروا المحذوف اللام
اي مما هو صحيح العين وكذا قوله دون المحذوف والا فالمحذوف الفا
والعين اذا كانت لامه صحيحة لا يجبر وسيأتي في كلام الشاطبي في
الاعتذار عن ترك الناظم حكم محذوف العين ما يوخذ منه الجواب
قوله ان لم يرد به الف قال الشاطبي هذه الالفة تحتمل وجهين
احدهما ان يكون الفة السماع فيريد ان رد اللام في التثنية
اذا كان ما لوفا من كلام العرب كثيرا وكذلك في الجمع بالتاء فان الحكم
في النسب الرد وان لم يكن ما لوفا فالحكم الخيار في الرد والثاني ان تكون
الاحالة في الالفة على القياس فيريد ان رد اللام ان كان ما لوفا
قياسا في التثنية والجمع فالحكم في النسب الرد والا فالخيار انتهى
ولم يذكر ما يترتب على احد الوجهين دون الاخر اذ على كل الغرض ان
يخرج الرد الغير المالوف كبيان ودميان فانه لا يمنع من جواز
الوجهين في النسب فالاولى ارادة الامرين ومما من زيادات

فالظاهر من كلامهم جواز النسب اليه وهو خرف هذا وقال
الاشموني انه يقال في النسب الى لولوي قال الشهاب ولعل الشارح صحة
هذه النسخة وقد بيان الاصل قبل الادغام اقول وهو في الكافية
بلووي حيث قال

ولو وبالوجعل لانه كالد دصارا دنقل

وظاهره انه يقال هكذا لان المراد بيان الاصل فلا ينظر وجه عدم
الادغام مع اجتماع المثلين ولا مانع قوله وان يكن كشية الخ يعني
علمنيه من المحذوف قسم لو بيين حكمه وهو محذوف العين فان كانت
لامه صحيحة لم يجبر ما لم يكن من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء
الاوبا فانه اذا سمي بهما ونسب اليهما رد اليهما المحذوف فيقال ربي
نص عليه س وان كانت لامه معتلة نحو المرء اسم فاعل من ارى يرى
جبر برد المحذوف كما قالوا قال الدماميني والذي يظهر انه لا وجه
لرد عين المرء وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان فيه هذا على شبهة
ودية فباطل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف
واما هذا فثلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب
قلب كسرة الراء فتحة كما في شج ثم قلب الياء الفا ثم الالف واوا وعلى
قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاض انتهى
وقد اشار ابن هشام لما اعتذر عن الناظم في ترك هذا القسم
حيث قال ذكر جبر ما حذفت فاؤه وما حذفت لامه وسكت عما حذفت
عينه فعلم انه لا يجبر انتهى وقال الشاطبي لم يتكلم المصنف على حكم
محذوف العين لوجهين احدهما ان ما حذفت عينه قليل جدا في كلام
العرب لم ينقل منه الا اللفظة او اللفظتان وثانيهما انه على تسليم
كثرته لا يحتاج الى ذكره او لا زيادة فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر
القسمين وما تغير منهما دل على انه ما سكت عنه لا يغير عن حاله ودل
على هذا القيد من كلامه انه لما ذكر ما حذف منه العالم يذكر منه
الا ما يجب فيه الرد وسكت عما الحكم فيه ان يترك على حاله كزنه
ورقه فكانه استوى في الكلام على ثلاثة اقسام ووجه عدم الرد

فيما

فيما حذفت عينه ان الرد من باب تغيير الاسم ولم يرد في النسب
من نيابة الحرف مما اشتمله الا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام واما
العين والفا فلا يقع عليهما تغيير لبعد هما عن محل النسب الموجب
للتغيير انتهى وفي الطلاقها عدم الجبر في محذوف العين نظر لانه مقيد
بان لا يكون معتل اللام وهو مضاعف كما عرفت قوله والواحد اذكر
ناسما للجمع قال ابن هشام وكذا التثنية كما يعلم المكسر والسالمين
وما تقدم انما هو في حكم العلامتين انتهى وقوله وما تقدم الخ لا يحتاج
اليه بنا على ما مر فيهما سبق به فلا تغفل وقال ابن هشام خطي الفقهاء
في قولهم افاقي وفتي اصوابه افقي وان يرد لها واحده وجاء شاذا افقي
قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع قال الشاطبي الواحد بالوضع
هو الاسم الموضوع على الافراد فشمل خمسة اسم الجمع كصحب واسم
الجنس كشجر والجمع المسمى به كالكلاب والجمع الذي لا واحد له من لفظه
كعباد بد والجمع الصاير علما بالغلبة كانصار وعليه فاسوبا ليس
بالجمع لغلبة الاسود على الغنم انتهى وقال ابن هشام مشابهة
الواحد اما بكونه لا واحد له البتة اوله واحد وجوده كالعدم
اما لان الجمع علم كانصار او غالب كانصار او لكونه غير فيما يبنى كمحاسن
وملامح تنبيهات الاولى في قوله ان لم يشابه الخ اتى
لعلة الجواز وهو حسن الثاني ذكر في شرح العمدة انهم قد يردون
العلم للمفرد كقولهم في النسب الى العبلات وهي حي من فزيش عبلي
ردوه الى الواحد الاصلي وهو علم والقياس يقتضي ان يقال عبلي
بفتح الباء ولا يغير سكونها في الواحد لانه علم الثالث
قال في شرح العمدة يقال في النسب الى انسان انسوي فترده الى انسوة
لان سنوة واحد سنا قال ابن هشام وليس قياس فعله ان يجمع على
فعال ولا اظن الا ان سناء وسنوة اسما جمع وتنبهنا من كلامه
لمسئلة وهي ان ارهط يرد الى ارهط وان ذلك لكونه كالاحاد
وهذا بخلاف جمع الجمع فلا يرد للواحد الرابع جرى كلام
بين اسعد بن نضر الاسدي وبين ابن منظور فقال اسعد انت

لا تحسن ان تنسب نفسك قال ابن هشام يعني ان الجواليق نسبة
الجمع والجمع لا تجوز النسبة اليه وفيها ايضا شذوذ ان وهو
الحاق اليائع انها لم تكن في المفرد انما المفرد جوالق ومثل جوالق في
المفرد وجوالقية الجمع رجل حلاحل اي قوي ورجال حلاحل ورجل
عراعراي سيد ورجال عراعر ورجل علاكد اي شديد ورجال
علاكد الخامس اذا نسب الى مساجد علما على لفظه وقيل
مساجدي صرف كما مر اول الباب عن التوضيح والاجابة لما طالبه
الشهاب من النقل عن الجاربردي والسندي وتقدم توجيه ذلك عن
شارحه وبوجه ايضا بانه مفرد ليس بجمع لا في الحال ولا في المآل
ولا في الاصل لان مساجدي لم يكن جمعا ثم صار علما واما مساجد
فلفظ اخر السادس تقرر ان اسم الجمع بمنزلة المفرد وكذا اسم
الجنس وانه يقال في النسب الى شجر شجري لا يقال يحتمل ان يكون
شجري منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي انا نقول
ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم شعيري
بالبات الباء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لحذف اليا لان
شعيرة فعيلة كما في التصريح قال الشهاب فديمنع الدليل لاحتمال
انهم يجوزون النسب الى كل من الجنس ومفرده ويجاب
بانه ثبت بهذا الدليل النسب الى اسم الجنس وكل ما ثبت الى اسم الجنس
فيعمل ما ثبت ويزيل ما لم يثبت قال وينبغي ان المراد من هذا
الاستدلال اثبات انه اذا اريد النسب الى اسم الجنس نسب
اليه لا الى مفرده لا اثبات انه اذا سمعنا شجريا نحكم بانه نسب
الى اسم الجنس لاحتمال انه نسب الى مفرد الجمع اعني شجرات فليتامل
واقول يلزمه مثل ذلك في كل ما يعرض فيه الاحتمال من مسايل
الباب قوله في نسب اعني قال ابن هشام اطلق النسب وفي
شرح عمدته لم الاكثر في النسب الى المصحوبات الاستغناء عن
البيان بان يصاغ من اسم ما قصد به ذلك فعالي في ذي الزوم
كثواب وعواج وبزاز وبزاز ولبان وزيات وتمار وفاعل في غيره

كتامر

كتامر ولابن وتابل وناسب وسالح ودارع ورامح وقد يغني فعال
في غير ذي اللزوم عن فاعل كتامل وسياف ويستغنى عنهما حيث
امن اللبس نحو كتان وخاتر تقول كتاني وخاتي لصانع الخواتم وقد
يغني فعل عن ذي الياء كهر بمعنى نهاري وعن فعال كعسل
وكس ولحم وقال ايضا قالس وذكر فعالا ولا وذلك اذا جعلته
صاحب شيء يزاوله فان جعلته ذا شيء فقط جاء فاعلا قال ابن الصائغ
ان فعالا للمبالغة والتكثير فاذا كان ذا شيء جاء له كثيرا استعمل
فيه بنا المبالغة كجمال وحمار لصاحبي الجمال والحمير اللذين يعلان
عليهما وهو كثير جدا وقد جاء ما به على اصل النسب فقالوا بائي للذي
يبيع البيوت ومني الاكسية فاذا كان صاحب شيء وليس فيه علاج
قيل فاعل كشاحر ولاحم لذي الشحم واللحم ومنه عند الخليل
عبيثة رماضية وهو احسن من قول اللغويين ان فاعلا يأتي بمعنى مفعول
فتاوله الخليل على ان فاعلا من اصل الوضع لما له فعل ولما كان الفعل
قد ينسب الى من صدر منه كذلك ينسب الى المفعول لحلوله
به فيقال له فعل لان الاضافة تكون بادنى ملابسة فامكن ان
يجي فاعل ويراد به المفعول لحلوله به فيقال له فعل ولما كان
الفعل قد ينسب الى من صدر منه كذلك ينسب الى المفعول لحلوله
به فيقال له فعل لان الاضافة تكون بادنى ملابسة فامكن ان
يجي فاعل ويراد به المفعول وعليه حمل بعضهم لاعاصم اليوم
وجعل الا استثناء منقطعا وعليه بيت الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

قال الشلوبين ويمكن ان يكون طاعم وكاس على اصلهما يقال قد
قطعم وقد كسي فيكون طاعم وكاس عليهما وانما حملهما س على النسب
لانه ابلغ في الذم اذ يوصف بانه يطعم ويكسي قال ابن هشام ثم
قول الشلوبين ومعناه ان طعم بمعنى اكل وكسي بمعنى اكتسى قال

وان تقرين ان كسي لجوارك * فطاعم بمعنى اكل وكاس بمعنى لبس
والناس كلهم اكل ومكتس فلا زم البتة وعلى النسب حمل الخليل ما حما

من صفات المونث كناقة ضامر وامراة حايض وانما سقط به
وكذا صفات المبالغة كفعول ومفعال انتهى ومرما يتعلق بذلك
في باب علامة التانيث ومما حمل على التسبب قوله تعالى وما
ربك بظلام والذي حملهم على ذلك ان الاكثر في دخول النفي على القيد
يتقيد توجهه الى القيد واذا توجه النفي الى القيد هنا وهو المبالغة
ثبت المقيد الذي هو اصل الفعل وهو الظلم والله تعالى منزه
عن ذلك ولو جعل مما توجه فيه النفي للقيد لم يلزم ذلك كما في قوله
على لاحب لا يهتدى بمناره اذ المراد انتفاء المنار لان لها منارا
لا يهتدى به ونظيره قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اذ المقصود انهم لا شفيع لهم لان لهم شفعاء لا يطاع وزاد
بخط الشهاب رحمه الله نقلا عن استاذه الصفوي ان السيد
صدر الدين محمد سيل عن هذه الاية في مجلس فاجاب
على البديهة بجواب قال العلما كيتب بالنبر لا بالجر وحاصله
ان جميع صفات الله على غاية الكمال فلو كان منصفا بالظلم
لكان متصفا بكثرة الظلم فنفي كثرة الظلم عنه ينفي اصل الظلم
لانه لو اتصف به فانما يتصف بكثرته ومما حمل عليه افسط في قوله
تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم قال في الكشاف يجوز على
مذهب من ان يكونا مبنيين من اقسط واقام وان يكونا افسط
من قاسط على طريقة التسبب بمعنى ذي قسط واقوم من قوم
قال ابن هشام المقياس اشم التفضيل ان يكون من فعل
لازم اسم فاعل كان بناوه من فعل شاذا عنده فهو قد هرب
من شذوذ الى شذوذ والحق الاول وانه قياس لاشاذ

الوقف

في بعض حواشي الخاريردي المراد به الاختياري الذي ليس بترخم
ولا استئنافي ولا تذكري ولا انكاري ويكون للاستراحة او اتمام
المقصود والترخم كالوقف على نحو قافي اللوم عاذل والعتابن

بالتنوين ويسمى تنوين النزنم وهو مشهور والاستئنافي كما
تقول المبني لمن قال جاءني زيد فتاتي بين معرفة باللام منسوبة
للمسؤل عن وصف زيد اي الهاشمي اما العلوي وسبق في النحوي
باب الحكاية والتذكري كما تقول في قال قالا وفي يقول يقولو وفي من
العالم العالمي فتقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره ويجعل
هناك حركة ليتذكر وشيء مدة التذكر ولو قصدت الوقف لم تلحق
بكل نقف على احد الوجوه الاتية واما الانكاري فمنده ايضا ثم
ان كان اخر الكلمة منونا كسر التنوين وغينت الالما نقول سكرا
او يديه به الهملكة مضمومة ونون مكسورة وتمي التنوين
حرك لسكونه وسكون مدة الانكار وان لم يكن اخر الكلمة منونا
تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقا فتقول لمن قال جاءني عمر اعمروه
ولمن قال رايت عمان اعماناه ولمن قال مررت بحذا اخذ امرا حذا اميه ثم
لمدة الانكار معنيان انكار خبر المخبر وانكار ان يكون الامر على خلاف
ما ذكر قوله تنوينا الترنم اجعل الفاء وقفا قال ابن هشام
ان قيل ان مدة الايعرف منه شيء من احكام الوقف على ما مضى سوى
اي معرب لان الفتح من الفاظ البناء قيل له ليس الامر كذلك لان
الوقف من الاحكام التقريبية والفتح عند النقريبيين يشمل
حركتي الاعراب والبنا انتهى وانظره مع قول السعد في شرح تقريب
العزي عند قول المتن ويبدل الناصب فتبدل من الفتحة فتحة
كان الواجب ان يقول من الرفع النصب لانه معرب والضم والفتح
انما يستعملان في المبنيات انتهى المقصود منه وقد يقال ذاك
حكم نحوي وان ذكر في الكتاب الموضوع للاحكام التقريبية قال
ابن هشام من مدة الحكم ما قتم بالتاء كرايت شجرة ويعلم من كلامه
الاتي انه لم يكن كلامه الاتي ليس اخره التاء وفيه بحث لان ذكر حكم
اخر لتانيث فيما ياتي لا ينافي دخوله ايضا في هذا الحكم المذكور
هنا بان يكون المقصود بالباقي زيادة حكم على ما هنا ونظيره ان
المنصوب يجوز فيه الروم وهو داخل في قوله الاتي اوقف رايم

التحرك مع دخول المنون منه في قوله هنا تنوينها اثر فتح الحرف المقصور بما يأتي افادة حكم اخره وسيحذف تنوينه والوقف عليه بالهاء ثم قال ابن هشام فان قلت فما علة ابدال الالف من تنوين النائلة على لغة من يقف حتى على المنون بالالف كما حكاه ابن اياز بان الالف كالتنوين والتاء لم تكن معه حتى حذفوا وبان هذا اسهل من نحو تان قال والصواب ان المونث بالتاء يقبل ولهذا اجيز ترخيمه وان خلا من علمية وزيادة على الثلاثة والوقف سوطن تخفيف تنبيه مما يدخل تحت عبارة الناظم نحو عيّ وفتى فتكون الالف عوضا من ذلك بدلا من التنوين وذلك لانه لا يجتمع الفان في اللفظ فلما اجتمعا في النقدير حذفت احداهما والبدل وجاز دخول ما الى اسحق فقال زعمتم انه لا يجتمع الفان فقال نعم فقال انا اجمع بينهما فقال اجمع فقام ومد صوته فقال له ابو اسحق حسبك لو مددت من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة وكانت الالف اوما بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت وهو قول المازني والفارسي ومحصلهما ان القياس كان يقتضي ابدال من التنوين مطلقا مع منصرف الرفع والجر مانع وهو هنا مستقر وان فتحة المقصور لازمة فالابدال لها اقوى منه للعارضة وقال الكسائي والسيرافي وابن برهان الاسدي انها لام الكلمة مطلقا لان الف النصب قد اميلت نحو واجد على لغة هذلي واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ولانها جاءت رويا في الشعر وانها كتبت في الامام بالياء وقال ابن المعتل كالصحيح نعمة نصبا عنده فما ورفعا وجرا فعل واختار ابن اياز الاول وقال المعتل ينفرد باحكام بدليل سعيد وفتاة والامالة لمناسبة رؤس الاي واشبهتها لفظا بالاصلية وكذا وقوعها رويا وكتابتها بالياء قوله في سوى اضطرار قال المرادي احترز به من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك في اخر الابيات انتهى قال ابن غازي ومثله في المكودي واستشهد بقوله

اذا

اذا كنت في حاجة مرسلا فارسل حكيما ولا توصه

انتهى والاظهر وانما يكون في اخر المصراع من العروض او الضرب لان الاصح ان البيت اشعر للمصراعين فيومهم كلامه انه لا يكون في اخر المصراع الاول وليس كذلك قال

ومهمة معتبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

فان في قول العيني وفي الشطر الثاني القلب يقتضي ان المجموع بيت من تام الرجز الابيتان من مشطوره وقد شطر بعض الادباء البيت الذي في المكودي فقال

اذا كنت في حاجة مرسلا رسولا وانت بها مغرم
فارسل حكيما ولا توصه وذاك الحكيم هو الدرهم

فثبتت الصلة في غير اخر البيت جزما وقال الشاطبي يعني قوله في سوى اضطرار ان الصلة قد تحذف وصلا للضرورة كما انشد سيبويه

فاله من يجد تلبه ومأله من الريح حظ لا المجنوب والصبا

ويرد عليه ما قبله ساكن قال ابن غازي وقد يبعد واغرب كما اغرب بجعل الصلة هنا شاملة لمبهم الجمع مثل انتم وهم واكرمهم وخرجتم وافول وحاصل ما قاله الشاطبي ان قوله في سوى اضطرار قيد في مفهوم قوله واحذف لوقف لانه انما ان صلة غير الفتح لا تحذف في الوصل وهو مفيد بغير الضرورة فتحذف منه واعلم ان الناظم لم يذكر هنا قيد الضرورة في بيتي من كتبه فهو من زيادات الالفية قوله واشهدت اذن الجزاي في الصورة لانها ثلاثية فتشبه الاسما المنونة بخلاف لن وكان اللايق ان يلحق هذا البيت بالبيت الاول قوله وحذف يا المنقوص الخ هذا مذهب سر والمتاخرين لان الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه فبيا سا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق ان يوتى فيه بما لم يكن في الوصل واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين قلت عارض فلا يعتد به اذ الاصل بقاؤه كما لم يعتدوا في رويا وكما اثبتوا الهمزة في الاحمر ولم يقلبوا الواو والالف في ورى

قال ابن ايازو الذي اراه ان الوقف على نحو هذا احسن ليلا ينقض عدته عن اقل الاصول وان الوقف على نحو قاض بالوجهين وعلى نحو مستنقص بالحذف على الاحسن لطوله انتهى واما القاضي رفقا وجرا فالاحسن الاثبات وعلة الحذف الحمل على المنكر كما سنعود من نقل الحركة لذلك وكما اجاز الفراء الضارب بك زيد حملا على ضارب زيد او الفرق بين الوقف والوصل **تنبيه** قال الاشموني محل ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتي في قوله وحذف ما لم يجر الخ قال الشهاب هذا يدل على ان ما سيأتي متعلق بالمنون فيرد ان ما يأتي شامل لغير المنون كيف علما كما صرح به هناك ولا تنوين فيه لانه ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل فالاولى ان يجعل ما يأتي شاملا للمنون وغيره على التوزيع فالمنون منه راجع للمنون هنا وغيره لغيره انتهى ولا يخفى ما فيه لان شمول ما سيأتي لغير المنون لا ينافي تعلقه بالمنون باعتبار شموله له كما يتعلق بغيره لشموله للغير كما هو مقتضى صنيعه في قوله فالاولى الخ **قوله** وعوض ذي التنوين بالعكس المفهوم منه ان معناه ان اثبات يائه ما لم ينصب اولى من حذفها لان الاصل لما كان مفيدا بقوله ما لم ينصب كان العكس كذلك فاندفع الاعتراض عليه بانه لم يستفد المنصوب من العكس فان قلت هل يستفاد حكم المنصوب على التعيين من كلامه قلت يمكن ان يستفاد حكمه من كلامه كذلك وذلك لانه منصور بوجوه ثلاثة تعين الحذف تعين الاثبات جواز الوجهين مع اولوية الحذف لكن ما علم من قوله ما لم ينصب من ان اثبات الياء اولى بالمنصوب من الحذف يدل على نفي الاحتمال الاول والثالث وقد اشار ابو عبد الله الصغير الى ما قلناه من دفع الاعتراض عن الناظم حيث لم يستثن المنصوب بقوله ما لم ينصب فقيد في المنون وغيره وزاد ان الناظم انما تكلم على ما اخره ساكن واما المنصوب فمحرك الاخر فيندرج في قوله بعد وغيرها التانيث من محرك سكنه **قوله** وفي نحو سراح اي من كل

ما كان محذوف العين ومثله ما كان محذوف الفاكيف علما وان كان لا تنوين فيه كما مر لان كلام الناظم هنا اعم فلا يرد ما تقدم الدماميني فيه بان الكلام في المنقوص المنون وان اقره الشهاب لان كلامه في قوله التشهيل والمنقوص غير المنصوب ان كان منونا فاستحب حذف يائه اجودا لا ان يحذف فاوه او عينه فيتعين الاثبات واما لزوم فيهما الرد ليلا يبقى الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة قال الخفيد لكن لقائل ان يقول هذا الاجحاف حاصل في الوصل فلم لم يجتنبوه كما اجتنبوه في الوقف على ان الوصل اصل له فكان اولى بالاجتناب انتهى قال الشهاب ويجاب بانه لما ساغ رد الياء في الوقف لاجل الوقف اوجباه هنا تحرزا من الاجحاف لتيسر التحرز منه واما حالة الوصل فلما لم يسغ رد الياء لوجود علة الحذف وهو التقاء الساكنين لثبوت الياء اعتملنا الاجحاف فتامله انتهى ومن العجب ان كلا من السوال والجواب في المرادي فكيف غاب عن هذين الفاضلين ذلك حتى اوهما الاختراع فيما ذكراه **قوله** ها التانيث قال ابن الدهان الاوجه التانيث لان الهاء انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلت الف الصرف في التنوين لانقلاب التنوين فيه الفا ويمكن ان يفرق بينهما **قوله** من محرك بعني موقوفا عليه وينبغي عليه ان يقول حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لان ذا الحركة العارضة بمنزلة الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كما قربت الساعة لما في شرحها في قول الشاطبي لم يستثن ميم الجمع كانه واقف مكيا وخالف الكتاب كما لم يستثن الشكل العارض وغيره مما زاد الفراء انتهى محل نظر لانه بوهم عدم اعتبار ذلك الغيد عنه النحاة واما ميم الجمع فقال ابن هشام بعد ان نقل عن ابن ايازان من سكنها في الوصل فلا رو مر ولا اشمام عنده في الوقف ومن ضمها ووصلها بواو فكذلك لانه في الوقف يحذف الواو فالميم ليست اخرا ومن ضمها وصلا بغير واو ففيها سه اجازتها وقفا نصه ولقد اجاد

الناظم اذا استثنى ها التانيث دون ميم الجمع لوضوح الامر فيهما

قوله او اشمم الضمة قال الشهاب يمكن ان يكون معناه او اشمم الحرف الضمة اى اجعله شامل الها ويويد ذلك قول الجاربردى واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق بهما انتهى قال الشاطبي وحمل قوله الضمة حركتي البنا والاعراب بخلاف ما لو قال الضم انتهى وهو موافق لما مر عن المستعد من ان الضم هو الحرف لا يشمل الاعراب لكن ترقه بين الضم والضمة ويقاس عليهما اخواتهما يخالفه ويخالف قولهم القاب البنا علامات الاعراب فانه يقتضي عدم الفرق لانهم يقولون مرفوع وعلامة رفعه ضمة وبكذا فليحرر كلامه

قوله اوقف مضعفا شرط ابن الحباز كونه في رفع او جر وهو متجه بعين ما علل به مسالة النقل فان قيل النقل جايز في المفتوح اذا كان مهموزا فقولوا مثل ذلك قلت الان التضعيف لا يكون في المهموز فلا وجه للاستثنا اصلا ان وقال ابن هشام مغلطة كيف نقف على لم يضرب بالتضعيف الجواب لا يجوز لان اللغات الخمس فيما كان في الوصل محركا الاتي لها قوله من يحرك وقد نص ابن الحاجب على هذا الشرط فقال ما معناه انما كان يضعف ما كان في الوصل محركا لان تضعيفه كالعود من حركته الذاهبة قوله ما ليس همزا لان الهمزة المفردة مستثقلة فلا تضعف في موضع يقصد فيه التخفيف

قوله او عليلا قال ابن هشام لو قيل بالتضعيف في حرف اللين لم يمتنع عندي نحو واو ويضرواو اخشي ياسر وانما يمتنع ادغامه في مقاربه واما المماثل والمقارب فلا يمتنع ذلك الا همزة والالف والواو والياء اذا كانا مدين لا لينين وقال ايضا ان قلت فكيف قال يلقع بالود وبالصيعج فانه شدة دالتا في الوقف وابدلها الجيم قلت انما التشديد هنا من باب زيادة الحرف الدال على النسب للضرورة كقوله والدهر

بالانسان دواري الا ان هذا يقع في النثر كاحرى لان الصفات تقبل المبالغة بخلاف الاسما وهذا التخريج قول ابن جني قال في المنصف الذي عندي انه لما اضطر الحاجيم مشددة عدل بصيغته وهو قرن البقرة لما لفظ النسب وان لم يكن منسوبا كما قالوا امر وهو كثير في كلامهم وحذفت اليا للاضافة واليا الحقيقة كما في يا القاضي في لغة من قال قاضي قوله ان فقاسحر كما قال ابن هشام لا يمتنع عندي في باب سوط وبيت لان تضعيف الذي بعد هن يجعلهن من باب الطامة وحويصة فان قيل المدغم فيه ثم متحرك قلت هذا نظير ثود لو وقف عليه قوله وحركات النقلا لساكن قال في التسهيل والوقف بالنقل المتحرك لغة تميمية قال الدماميني قال المعز في بعض كتبه كقول الشاعر

يامر للخير فيما قصده ... تحمد مساعيه ويعلم رشده

واعترض بانه اذا كان مستنده في اثبات هذه اللغة هذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون اصله قصدوه على معنى من ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي انتهى ويجاب بانه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده والحال ابو حيان في الاعتراض على الناظم في اعتنائه بنقل اللغات التي لم يلتفت اليها من قدموا النحاة لمجاورتهم للعجم ومن جملة ما قال انهم لم ياخذوا عن حضري قط وهذا يرد على من زعم ان الشافع حجة في اللسان واقول ما اطلقه من عدم الاخذ عن حضري ممنوع بدليل الاخذ عن اهل مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ولا شك انهم من اهل الحاضرة وان لغتهم هي الفصحى التي بها جا التنزيل وفي الخصايص لابن جني ان علة امتناع الاخذ عن اهل المدر كما يوخذ عن اهل الوبر ما عرض للغات اهل الحاضرة واهل المدر من الاختلال والفساد ولو علم ان اهل بلدة ما فون على فصاحتهم وجب الاخذ عنهم فالشرط انما هو البقا على الفصاحة يعني عدم عروض الاختلال والعجب ان ابا حيان قال في توجيه قرا ابن عامر

زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاءهم بضب اولادهم
وجر شركاءهم بعد ان نقل اعتراض الزمخشري على ابن عامر انه
لا يجيء ضعيف في النحو يرد على عربي محض قراءة متواترة انتهى وفي شهادته
بان ابن عامر عربي محض اعتراف بانه حجة في اللسان ولا شك انه حجة
لانه شيخ الدار ومدار سند حبان محاورة للزمخشري على مذهبه
الباطل ان القراءة بالراي والحق وعليه الجمهور ومنهم ابو حيان انما
بالرواية فيكفي في الرد على الزمخشري ثبوت القراءة واذا علمت ذلك
عرفت سقوط قوله ان الامام المطلبي قدس الله سره وكرم وجهه
ليس حجة في اللسان لان كونه حضريا لا يقتضي ذلك بل هو حجة لوجود
الشرط في ذلك وهو بقاؤه على الفصاحة القرشية كما شهد به غير واحد
من الائمة قال زكريا الساجي حدثنا جعفر بن احمد قال قال احمد بن حنبل
كلام الشافعي حجة في اللغة وقال الحاكم سمعت محمد بن عبد الله يقول
سمعت ابا عمرو غلام ثعلب عن حروف اخذت على الشافعي وهو من
بيت اللغة يجب ان يؤخذ عنه وقد صنف الازهري وهو امام اهل
اللغة في عصره كتابا في ايضاح ما اشكل من مختصر المزني وقال في ديباجته
ان الفاظ الامام الشافعي عربية محضة ومن حجة المولدين مصونة
وبالجملة فاطلاق ان اللغة لا تؤخذ عن حضري افراط كما ان قول بعضهم
ان الزمخشري مع كونه عجميا زيادة على كونه حضريا يخبط بترا كبيره تفريط
وكان قائله اخذ ذلك من قول الزمخشري في تفسيره واذا الظلم عليهم
قاموا وقد استشهد ببيت من كلام ابي تمام وهو ان كان محدثا
لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله
بمنزلة ما يرويه الاثري له قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة
فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه انتهى وهذا غفلة عما
خص الله به العرب الذين لم يدخل عليهم الفساد بشهادة اهل المعرفة
والانتقاد من عصمة اللسان عن الخطاء في البيان وتلك الخصوصية
لا تنال بالعلم ولو بلغ العالم نهاية الاتقان والزمخشري امي وابو تمام
اخذ عليه في حروف لم يجمع احد حول الجواب عنها وهذا هو الحق الذي لا

لا شبهة فيه لمحول الرجال وما بعد الحق الا الضلال قوله ونقل فتح
من سوى الهموز الخ منع البصريون نقل الفتحة اذا كان المنقول
غير همزة لما يلزم على النقل من حذف الف التنوين وحمل غير المتنون
عليه كذا في المرادي والاشموني وفي الهمع لان المنصوب ان كان منونا
فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة
وذلك بخلاف المرفوع والمجرور فان كان فيه الالف واللام فهو في حكم
المنون لانها بدل منه ولان الالف واللام لا تلزم وكان التنوين
موجودا قال ابو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة
الا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منونا
ولا فيه الالف واللام وذلك نحو جعل ودعد وهند اذا سميت الصرف
ونحو حضرموت اسم امراة فلا مانع بينع هذا النوع من النقل في النصب
لانتفاء تلك العلة انتهى قال الشهاب وتعليل الهمع غير تعليل
المرادي والاشموني قال ويؤخذ من قوله حيان ليست شاملة
الخ امتناع النقل في نحو جعل ودعد وهند منصوبا واذا كانت العلة
شاملة فلا يصح نقضها بهن فتامله انتهى اقول قد يدعى الحمل
في هذا النوع كله في المعرف فلا يلزم الضعف الذي قاله ابو حيان
وقد مر ابن عازي ان التقليلين بمعنى وقيل في تعليل ذلك انهم لو نقلوا
في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اسكان فعل بالفتح وهو
ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار
الوقف كانه اصل اذ خافوا ان يكون في ذلك تخفيف فعل اذا وصلوا
والاصل هو الاصل وهو بالسكون هذا ورايت بخط بخط ابن هشام
ما نصه انما امتنع نقل الفتح في غير الهموز حملا له معرفا على المنكر ولان
الضمة قوية بقوة مدلولها اذ هو العمدة والكسرة اختها وليست الفتحة
كذلك لانها علامة الفضلة المستغنى عنها قاله ابن اياز واختار ابن
الانباري في الاضداد والعبدي قول الكوفيين واحتجوا بان المراد الدلالة
على حركة الحرف الموقوف عليه وازالة التقاء الساكنين انتهى وعندهم انه
بنية قولهم من جهة انا اجمعنا على الروم في نحو قولك اعجبني الضرب مجيء

www.alukah.net

من النصر واحبيت النصر فهلا حملوا المعرف على المنكر فلم يجيزوا في الحركات
الثلاث ومما راعوا ان الفتحة حركة الفضلة وكذا قولهم في الاسماء
في الرفع هلا رفضوه محتجين بذلك ثم لو سميتا امرأة بفضل ثم
وقفنا فمذ ان تطرح اصله قبل العلمية وانه كان قبل النقل
نكرة فلا نقل فيه نصبا فيعتبد جدا انتهى وخرج بقوله من سوي
المهموز المهموز فيجوز فيه نقل حركته وان كانت فتحة وظاهر اطلاقهم
يتناول المنون لكنهم لم يتناولوا الا بغيره وعلى الاطلاق يجوز فيه قلب
تنوينه الفا كما سلمه كلام الناظم اول الباب قوله والنقل ان يعدم
نظير الخ قال ابن هشام عندي ان ذلك لا يمتنع لان المهموز كغيره
لانهم قد اعلوا التواني والتزامي بابدال الفتحة كسرة وصار ذلك في الاحاد
نظير دراهم ومساجد وتجارب في الجموع ولم يبالوا بذلك نظرا منهم
الى الاصل لانه امر يعرض في الوقف واما نحو التزامي فموجود في
الحالتين وقوله وذلك في المهموز الخ يوهم انه لغة الجميع وليس
كذلك وانما هو لغة لبعضهم وبعضهم يتبع حتى لا يقع في ذلك وسبب
اعتقاد النقل في المهموز ان ادى الجامد من النظير نقل الهمزة وصفوة
النطق بها واذا سكن ما قبلها كان النطق بها اصعب قال ابن
هشام قال شيخنا ابو عبد الله الصغير انظر هل يلزم هذا اي عدم
النظير في المهموز على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل
حركته فلا يبقى البتة الهمل ولا الناد انتهى ولعله ينبني على الاعتداد
بالعارض وعدمه قوله تا تانيث الاسم فيدخل هاء التانيث
بقوله في اخرا لاسم احترازا من نحو قائمات وقائمتان ويتعين ان يراد
بالاسم هنا ما يعم المفرد وجمع التصحيح وما الحق بهما ويكون قوله
الاخ وقد اذا البيت تفضيلا وشرحاله فليتامل قال الاشموني
وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون
الا الفا نحو الحياة والفتاة قال الشهاب كان مراده ان الواو والياء
الساكنين لا يكونان بعد هما تا التانيث قوله ان لم يكن بساكن صح وصل
فلو كانت منفصلة بساكن صحيح قبلها وقف عليها بلفظها ابنت واحتث

كذا سئل

كذا سئل في التوضيح وانظره مع تمثيله في باب النسب قول يونس
ان التا فيهما ليست للتانيث قوله وقف بها السكت الخ قال
ابن هشام ومنه يتهدا ايم افتده وقولهم وجدت الناس اخبر تقله
وقال الاسفرايني يجوز كونها ضمير الناس لانه اسم جمع كالقوم
والرهط انتهى ويؤيده وسوال هذا الناس كيف لبيد والتقدير
في المثل مقولا فيهم اخبر ونقل الاسفرايني ان المبداني قال يروى
برفع الناس على حكاية الجملة كما في قوله سمعت الناس ينجعون غيثا
وانه قال ايضا من نصبه فانما نصبه باخبر وجعل وجدت بمعنى
عرفت اي عرفت هذا المثل قوله ما كيع او كيع اي ما يقع على حرف
او حرفين احدهما زايد وقد يقال هلا كانت الها جايزة في التانيث
فقط لان حرف المطاوعة كالجزء كما جاز فقط في ما الاستفهامية
المجرورة بالحرف لانه كالجزء ثم ان التعليل يقتضي الكلمة على اصل واحد
موجود في كل مع انه لا يراد فيها السكت الان يقال لم يكره دفع
المحذور في الوصل اذ لا يقاس فيه فان قيل اما لا رد المحذوف
وهو الهاء في مه و بمي كما رد ت الهاء من قلة لم نرد الها لان الموجب
لحذفها قايم هنا وهو الجزم او الوقف بخلاف من فان الموجب
لحذف لامه قد زال في الوقف هذا او قال في التوضيح قال الناظم
وكذا يجب بها السكت اذا بقي اي الفعل على حرفين احدهما زايد نحو
لم يع انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو لك
ومن بق انتهى وافره شارحه كغيره ونقل عنه بعض حواشي الحاربردي
وافره واجيب بان اك ليس بفعل لاخر والكلام فيه وبان التا
بمنزلة الاصل بان دليل ان حرف المضارعة يدخل عليها اقول
يرد الاول انه لا يفيد لان المعرض للفعل على اصل واحد وكذا
موجود في اك وكونه فعلا لاخر لا اثر له ويرد الثاني بذلك ايضا
وبان الها ايضا يدخل عليها حرف المضارعة كما في يسر فليتامل
واعلم ان خوف اللبس موجود فيما بقي على اكثر من حرفين مع جواز

شبكة الألوكة www.alukah.net

دخول الهاء عليه وان المفيد قال في قوله على وجوب الوقف اي حيث
تريد الوقف وجب ما ذكروا الا فالوقف على موضع مخصوصه ليس واجبا
انتهى واقول رايت بخط ابن هشام رحمه الله في حواشيه مقتضى قوله كيف
يوقف بالهاء مثل ولا تلك ما ضيق ونيه نظر من جهة ان حذف آخر
هذا الفعل ليس واجبا وليظر في ومن يتق السيئات كيف يوقف على اتق
تنبيه حكم محذوف العين واللام كره ولامه حكم محذوف
الفاء واللام وكذا المحذوف الفاء فقط نحو تق يتقي واصله اوتق يوتق
في معنى اتق يتقي كما هو ظاهر التسهيل وظاهر شرح الكافية عدم
الوجوب في نحو لا يتق لانه على ثلاثة احرف قاله المرادي قال لكن
الامر مندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد ويتقي قال
ابو العباس الفيلالي عند سيبويه بالفتح وعند الجوهري بالسكون
قوله وما في الاستقهام الخ قد تثبت الهاء وفي الكشاف
انه لغة قال المرادي وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى
يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه بأي شيء غفر قال
ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه انتهى
قال ابن غازي وفي المغني لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك
لضعفه وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز
كونها استفهامية مع رده على من قال بما اعوينني واجاز هو وغيره
كونها موصولة وهو بعيد لان الذي يغفر له هو الذنوب وبعيد
ارادة الاطلاع عليها وان عقرت انتهى اقول هذا الحله كلام
المغني وما ذكره من ان القراءة المتواترة لا تحمل على القول الضعيف
ينبغي ان يحمل على ما اذا امكن غيره لانه صرح في اواخر الجهة الرابعة
من الباب الخامس بخلافه حيث قال تنبيه وقد يكون الموضع لا يخرج
الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك يخ الموسنين
فعلى الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر
الماضي واتابة ضمير المصدر مع انه معهود من الفعل واتابة غير

المفعول

المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله تنجي بسكون ثانيه وفيه
ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت
فيها قليلا وان مته اترجه واحاسنة وقيل مضارع واصله تنجي
بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية وضعفه
انه لا يجوز في مضارع نمات وتقيت وتزلت ونحوهن اذا ابتديت
بالنون ان تحذف النون الثانية الا في تذور كقراءة وتزل الملئكة تنزيلا
انتهى واورد على هذا الدماسيني انه يلزم ان تكون هذه القراءة
المتواترة غير صحيحة ولا يتبع ارتكاب مثله وجوابه انهم اشترطوا
في صحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وذلك يكون بجريانه
على القول المشهور فما خالف المشهور يكون ضعيفا فتفطن لما للشمني
لكن قد يمنع حظر الخلو صر من ضعف التاليف بموافقة المشهور وقول
الجمهور وان اقتضاه كلام المستعد بل يكفي موافقته لوجه نحوي كما قال
ابن الجوزي

وكلما وافق وجها نحوي ... وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح اسنادا هو القراءة ... فهذه الثلاثة الاركان
وحيثما يختل شرط اثبت ... شذوذه لو انها في السبعة

تنبيهان الاول يوخذ من قول الناظم الكلمة في لفظ ما
اشتراطه ان لا تركب مع ذا نحو علما ذا اليوم مني فان الالف لا تحذف
حينئذ لانها عند التركيب لفظة اخرى غير ما قبل التركيب الثاني قد ورد
تسكين ميمها في الوصل مجرورة بحرف ومنه قوله

فلا لمة في الله ان اسلمت ابنتي ... اذا لمت حزنا ان تهود او تمجسا

قوله وليس حرفا الخ لان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا
وخطا بقولك عم تسال وسم تخاف فتبدل وتدغم وتحذف احد المثلين
خطا لتوافق اللفظ وتقول الجام وعلام تغلب الياء الفا لوقوعها غير
طرف باتصال الميم بها بخلاف الاسم فانه وان اتصل لفظا وكان المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد الا انه لا اتصال بينهما في اللفظ فان قيل
حرف الجر قد يكون على حرف واحد نحو ربما المحذوفة الالف حرفان فيما

الألوكة
www.alukah.net

وجوب البنا على قول الناظم بوجوب بناء كيف وهلا اوجبه قلت احمل الحكم الذي جاء حرف على غيره في عدم الوجوب لانه ما مر على اكثر من حرفين اكثر قوله ووصلها بنية تحريك بنا الخ قبله في بعض النسخ

ووصل ذي البنا اجز بكل ما ترك تحريك بنا لزما

وفائدة قوله في المدام استحسنا بعد بيان الحسن فان البيت المذكور لا يدل عليه والعالم يقتضر على هذا الان الجمع بينهما بين واضح وقوله غير تحريك بنا اديم يدخل تحته لا تحريك وتحريك اعراب وتحريك بنا عارض والمراد هذا الثالث فينبغي ان يجعل النفي وهو غير راجع الى القيد فقط وهو اديم وذلك هو الاصل فاندفع ما قيل ان كلامه يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب شذوذ ولعل هذا وجه قول المرادي ان افتقا كلام الناظم لذلك ليس بلازم وقال الشهاب كان وجهه ان الحكم بالشذوذ في غير تحريك البنا الدايم يكفي فيه وجود الشذوذ في بعض افراده وكان تحقيقه ان يجعل الغضنية مهملة فليتامل قال فيه شيا انتهى واعتذر الشاطبي بما اشرنا اليه اولا لكنه لم يذكر ان رجوع الشيخ للقيد وبانه يلتزم وجود هذا الشذوذ في المعرب فقد حكى اعطني ابيضه بتشديد الضاد في الوقف قال اراد ابيض فالحق الها قال السيرافي وهو من قبح الشذوذ لوجهين لحاق الها الحركة الاعراب وجعل التشديد بدلا من غير الحرف الموقوف عليه هذا وسئل في التوضيح لما بني على حركة بنادا لها ولم يبنوا المعرب بنا المتكلم واعترض بانها كثيرا ما تكون ساكنة واجيب بانها مبنية على الحركة دايما باعتبار الاصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف او بان البنا لها دايم تارة ينتهي على السكون وتارة على الفتح قال الجاربردي وانما اشترط ان تكون الحركة غير اعرابية لان الاعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج الى البيان بها السكت واجريت الحركة الشبيهة بالاعراب مجراها فان قلت فلم جاز الروم وغيره مما سبق مع الاستغنا بالعامل قلت كان الفرق بان لها زيادة على الكلمة وقد توهم فلم يرتكب مع الاستغنا تنبيهات

الاول سئلوا الوصل بها حراك يحركة بنا عارض بقوله

يارب يوم لا اظلله ارمض من تحت واضح من علله

قال ابن هشام ولم يذكروا غيره وعورض بناء هذا الاجاز ان يقال لقطعه عن الاضافة لانه لا يضاف بل لكونه اريد به معرفة انتهى وقال في المغني النزموا في علامين استعماله مجرورا بمن واستعماله غير مضاف وقد وهم في هذا جماعة منهم الحريري وابن مالك واما قوله

يارب يوما لا اظلله ارمض في فوق واضح من علله

فالها للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى فظهر بهذا ان الها في علله للسكت وانها تلحق ما عرض لبنائه لو كان مضافا انتهى بناوه لكن قال الدماميني قلت وليس بقاطع لاحتمال ان يكون مضافا الى الضمير وبني لاضافته الى مبني فلا يتعين حينئذ كون الها للسكت انتهى قال الشهاب ويجاب بانه خلاف الظاهر والمسالة ظنية واقول على في البيت معروفة واما يكسب المضاف من المضاف اليه البنا اذا كان مبنيا فان المعهود في البنا المكتسب الفتح فليحرر الثاني قال ابن هشام في شرح ابنه شرط الذي تلحقه الها ان لا تكون حركته مشبهة للاعراب كاسم لا والمنادى والعدد المركب قال والماضي لانه وان كانت حركته لازمة لكنه يشبه المضارع انتهى ورد عليه ان كلا لا واسم تشبه المضارع المجزوم ومع هذا هو يتكلم في الحركة المشبهة لحركة الاعراب اذ هو يتكلم في المبني الذي يشبه المعرب الثالث معنى قولهم الها السكت لا تلحق معربا لانها اشعار علامة اعراب فلا تلحق المعرب بالحروف كالتالين وقد وهم ابن خروف حيث فهم انها لا تلحق المعرب مطلقا قوله وربما اعطى لفظ الاصل الخ ومنه قوله في احد الاوجه قالت سليمى اشتر لنا دقيقا فانه يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون نوى الوقف ثم لما وصل اجرى الوصل مجرى الوقف للضرورة والثاني ان يجيء على قولهم لم ابله وذلك ان يكون حذف الها للوقف وبقيت الكسرة فلم يجتمع ساكنان حذف او لا فحذفها والثالث انه سكن تخفيفا لكثرة الحركات وتشبيها للمنفصل بالمتصل

فكانه بني من اشتر لسكن وقوى هذا ان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء الاتراه معديا له وبواخر الهمزة والتضعيف وقوله ما للموقف اى من الاحكام المتقدمة من الاسكان كما مثلنا ولحوقها السكت نحو لم يتسنه والنظر والتضعيف نحو مثل الحريق وافق القضبا

الإمالة

قال ابن هشام لغة ابو الفتح في الخصائص حيث سمى الامالة اذعانا صغيرا ووجه ذلك بان الادغام المالوف انما هو تقريب صوت من صوت والامالة انما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت الا ترى انك قربت فتحة العين من عالم لياء كسرة اللام بان نحوت بالفتحة نحو الكسرة فاميلت الالف نحو الياء وكذلك نحو سيع وقضى نحوت بالالف نحو الياء التي انقلبت عنها قال وانما احتطنا لهذا الباب بهذه التسمية التي هي الادغام الصغير لان فيهما ايذانا بان التقريب شامل للوضعين وانه هو المراد الميغ في كلتا الجهتين انتهى والامالة كما في التوضيح ان تنحو بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها الف ذهبت اى الالف الى جهة الياء انتهى وظاهره ان الامالة عبارة عن عملين والظاهر كلام التوضيح لانه اذا نحى بالفتحة نحو الكسرة لزم قطعا ان ينحو بالالف نحو اليا ولان ما قاله السلسيس جامعا لجميع اقسام الامالة لانه يخرج عنه ما لم يكن بعد الفتحة الف قوله الالف المبدل الخ قال ابن هشام بدا بالسبب الحرفي لانه اقوى من الحركي وبما اقوى من المناسبة ولهذا اخرها عنهما وبدا بالمقدر لانه اقوى في هذا الباب من الظاهر عكس ما يقتضيه القياس انتهى وهذا مبني على قولهم ان الكسرة اقوى لانها تخلب الامالة ظاهرة ومقدرة وذهب ابن السراج الى ان الياء اقوى لانها حرف والكسرة بعضها انتهى وفيه الاول نظر لان الياء ايضا تخلب الامالة ظاهرة ومقدرة كما يأتي عن التوضيح نعم يؤيد مذهب سيبويه ما سيأتي من انه قد تمال الالف للكسرة المنفصلة بخلاف الياء ويؤيد مذهب

ابن السراج ما يأتي عن ابي حيان من ان الياء الظاهرة لا يمنع المستعلي امالتها قوله خلف قال وقف عليه على لغة ربيعة قال ابن هشام اوخبر للموصول الموصول له عيانا وبيله بالصابر ويوعندي حسن فلا ارامهم يقولون به انتهى يعني ان وافقا في قوله الواقع بعني الصابر والياء اسمه وخلف خبره ووقف عليه ايضا بلغة ربيعة وعلى ان وافقا بمعنى ات فاليا فاعل به لانه اسم فاعل قوله او شذوذا قال الشاطبي احترز به من لغة هذيل في نحو عمي قال الشاطبي فيه نظر وكيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة وكتب لي بعض الشيوخ انه اشار لو قوف يعقوب على عصا بابدال الالف ياء كقول الراجز

ان لي سنوة تحت الغبيط يمتعراسه من فدوطفى

بالسريتات وطعن بالقنا وهو اقرب لانها لغة نادرة والاقرب ان يكون اشار لها بتثنية رضى على رضيان انتهى تنبيه علم من كلامه ان نحو فتى وعصا من الاسم المتمكن لا يمال لان الفه عن واو لا يوول الى الياء الا شذوذا او بزيادة وقد سمعت الامالة في بعض الالفاظ من ذلك شذوذا واما الربا فانما لتهم له وهو من باب ربا يربو لاجل الكسرة في الياء لان الكسرة اذا كانت فيهما تؤثر سواء كانت متقدمة على الالف كما في الربا او متاخرة كما في دار صرح به الجاربردي وبه يعلم ما في قول الشارحين ان تبدل عين الاسم ياء مطلقا او اذا كانت تبدل واوا وكما في داري فان قلت اي حاجة في امالة ربا لما ذكرت لنحو الف رمى في قول الناظم الاتي او يلي تالي كسر قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو كما صرحوا به في توجيه شذوذ دالامالة مكابكسر الميم فتدبر قوله ان يولي الخ قال ابن هشام ينبغي ان يقال المراد به الفاعل والا ورد عليه انه يمال نحو طلت من الطول بالفتح اذا بني للمفعول فانه يقال طلت قوله كذلك تاليا الياء بقي عليه عكس هذه وهو ان يكون الالف قبل الياء نحو بايعته كما في التسهيل والكافية وشرطها ان تكون متصلة كما مثلنا قال الشهاب بيني او منفصلة بالهاء كشاهين

انتهى وينبغي ان يقرا شاهين بفتح الهاء حالة تثنيته شاه لا بكسرها اسم طاير لان الامالة حينيذ لان الكسرة وليها قوله او مع ها لان وصلها كلا فصل كما شيانى ولم يقيد بان يكون قبل الهاء ضمة وقيد بغيره بذلك قال الشهاب لا يخفى ان الهاء اذا كانت ثانية لا يتصور ضمها ضرورة اتصال الالف بالهاء بها والالف لا يكون ما قبله الا مفتوحا واما اذا كانت اولى فقد يتصور كونها مضمومة نحو ضمها كضم ما قبلها في افتقا المنع فيه نظر ولا يبعد انه كذلك انتهى وسيابي وجه اقتضا العكس المنع هذا وقال الشاطبي اغفل جواز الامالة في نحو عقيلا اما فصل فيه حرفان احدهما ساكن وان لم يكن ها انتهى يعني انه اعقله في الالف التالية للممنوع الفصل وذكر نظيره في الالف التالية كسرة في قولنا وسكون قد ولي فان قيل الياء اقوى من الكسرة في سببية للامالة علمت هذه المسالة من كلامه بالاولى قوله او سكون قد ويا كسر نحو شملال فاما المتحرك فلا امالة معه نحو عبابا وفي التسهيل ان بعضهم اما لم منع الفصل بمتحركين لا فيها وفي الامالة مع الفصل بحرفين ساكن ومتحرك وبالها خلاف ومثلي في التوضيح تبعا للنظم على الامالة قوله وفصل الها كلا فصل لخفائها قال ابن هشام رحمه بعد الحكم في هذا الكتاب ولم يضف ذلك لسدد ولا لغيره وكلامه في التسهيل يقتضي خلاف ذلك فانه قال او لا مانعه او لكونها اي وتالي الالف لكونها منفذة على كسرة تليها او متاخرة عنها منفصلة بحرف او بحرفين او لا مما ساكن ثم شرع في الكلام على موانع الامالة وقال بعد ذلك باسطر كثيرة مانعه وربما اثرت الكسرة سوية في ممنوعة او موقوف عليها او زايد اتباعد ها بالها انتهى يريد بالاول نحو حواج وداب وبالثاني نحو مداما وبالثالث نحو بريدا ان ينتزعها ونحو ريمال تنبيهان الاول شرط اعتقار الفصل بحرفين احدهما ان يكون الاول غير ممنوع نحو هو يهاب قال شيخنا الدنوشري ويمكن ان يوجه منع الضم الامالة ان بينها حينية الرجوع الى السبب بعد الاعراض عنه وتصيم الاصوات

فيها مناسبة لما فيها من الاستفال بعد التصعد الثاني قال الشاطبي اطلق الناظم فتناول كلامه الالف العارضة في الوقف كما نحو رايت زيدا ومررت ذا وذلك مقصود اذ نص على جواز امالته الا انها ضعيفة انتهى يعني الملحقة بالالف الثالثة للياء والثالثة للكسرة فتناول كلامه ما ذكر لان الامالة في الاول لوقوع الالف بعد الكسرة قوله وحرف الاستفال جمع بعضهم حروف الاستفالة في قوله فظ خص ضغط ومعنا افتر في دمث القيظ في خص ضغط اي ضيق وحقر تبرع الخافض وضغط بحذف المضاف اي اقتر في خص ذي ضغط وابر بدهمذ الكلام التقلل من الدنيا عند شدة الاحتياج اليها قوله مظهرا من كسر وبانازع ابو حيان في كف المستعلي للياء وقال لم يحفد ذلك وانما يمنع مع الكسرة فقط وخرج بقوله مظهرا الكسر المقدرة في نحو اما ماض اصله ماضي وفي خاف اصله خوف فيهما كل منهما لان الكسرة فيهما مقدرة وكالياء المقدرة في طاب فان اصله طيب لان السبب المقدرها كالموجود في الالف اقوى من الظاهر لانه اما ستقدم على الالف او متاخر عنها هذا ما اشار اليه الموضح وبه يندفع اعتراض ابي حيان في شرح التسهيل بان ذكر الماظ فانه ليس لنا يا مقدرة تالي الالف لاجلها لاستقدمتها على الالف ولا متاخرة عنها وما ذكره الموضح من ان امالة خاف للكسرة المقدرة لابنائي مع قوله وقول غيره ان امالته لكسرة تاتي في بعض الاحوال كما ذكره في قول الناظم وبكذا يذل عين الفعل ان يول يا قلت كما في خف ودن وفي التقريع اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جد في الامر والاصل جاود فادغم لاجتماع المثلين لا تكون كالكسرة الملفوظة على الاصح تنبيه قال الاشموني اما يكف المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجرولي ويمنع المستعلي امالة الالف في الاسم ولا يمنع الفعل من ذلك طاب وتاه واستشكله الشهاب احذ اس كلام التوضيح السابق وذلك لان السبب في طاب وبعي مقدر ولا تمنع الامالة لاجله لانه في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر قال ويظهر ان الغاية الفعل

لانكون الامقدرة ضرورة ان الكلام في امالة الالف المنقلبة عن يا فما
ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله الناظم **قوله** بعد متصل اي بعد الالف
والانفصال قال الشاطبي شامل للضمائر وحروف الجر **قوله** او بعد
حرف او بحرفين فصل عمومه كلامه شامل للراء غير المكسورة فيقتضي انها تكف
وان فصلت بما ذكروا قال في التوضيح بعد ان ذكر ان شرط المنع بها اتصالها
بما نصه وبعضهم يجعل الموخرة المفصولة بحرف نحو هذا الكافر كالمتصلة
انتهى وظاهره انها تمنع الفصل بحرفين لامتناع افتراقا واتفاقا وانما اختلفت
لامتناع منع الفصل مطلقا اتفاقا ايضا وقال في الحواشي الراء غير المكسورة
لا تكف ما ظهر من كسرا وياما لا اذا كانت متصلة بالالف فلو انفصلت لم
تكف تصوا على ذلك وقال المصنف في التسهيل بعد ان ذكر حكم حرف الاستعلا
في الكف وشروطه وان فتحت الراء المتصلة بالالف او ضمت فحكمها حكم
المستفل غالبا وكذا في سبك المنظوم **قوله** كالطواع مر قال
الشاطبي مرا ما من المرة ومي الطعام اي اينه بمرة او من قولك مارة
اذا اعطاه مطلقا وموا ظهر **قوله** ورا يتكف قال الشاطبي رامنون
ولا بد لقولهم شربت ماوكذا الكل ما في هذا النظم من هذا النحو منكرا
وكثيرا من الناس لا يتونه وضلا وموخطا انتهى وتقدم له عند قوله
في صدر الكتاب وبيا اجرر وانصب نحو ذلك وانه لا يجذف التنوين
الا للضرورة وسيالي ما يخالفه عند قوله ذو اللين فاما في افتعالا
ابدلا **قوله** بكسر را ي واقفة بعد الالف فان كانت قبلها فلا اثر
لها كما قال الجاربردي قال ولهذا لم يميل احد من رباط الخيل ليلا يلزم
العدول من سفل لما علو وانما تكف المانع من حرف الاستعلا والراء غير
المكسورة المتقدم على الالف لا المتاخر عنها كما في شرح الشافية للسيد
والجاربردي ناقلا له عن شرح الهادي وان اوهمت عبارة الشافية
خلافه ونقله بعض حواشي الجاربردي عن ابي حيان وحينيذ فلا يالا
نحو طارق فتتميل الاشموني به مشكل فتدبر **قوله** والاميل لسبب الخ
قال في شرح الكافية سبب الامالة لا يوثر الا متصلا وسبب المنع قد
يوثر منفصلا فيقال لي احمد بالامالة ولي فاسمر بترك الامالة انتهى

قار

قال الشهاب قيل التمثيل بالي احمد ليس بظاهر والاولى ان يمثل بقوله
لزيد فان لي احمد انما اميل بعد مر الانفصال ولا يخفى ما فيه فانه مبني
على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب وليس كذلك انما
المقصود التمثيل لها مع اتصال السبب لان هذا التمثيل تفريع على قوله
ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا انتهى والتامل كيف يتصور بنا الاشكال
على كون المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب والمدعى ان السبب
لا يوثر الا متصلا نعم قد يناقش في المثال بانه لا حاجة لقوله احمد
الموهم لتوقف الامالة عليه كما يتوقف منع الامالة على ما سمر مع ان الامالة
لا تتوقف عليه لان سبب امالة الالف في اتى كونها مبدلة من يا في طرف
واما ذكر لان العقل لا بد له من فاعل وايضا انما يقال ان السبب متصل اذا
كان خارجا عن الالف الممالة كوقوعها قبل الياء في بعنة او بعدها بشرطه
كبيان وهنا السبب قايم بنفس الالف وموابد لها من الياء في الطرفين
علمت واعلم انه في التوضيح اعترض على الناظم والشراح بان نصوص النحويين
تخالفه لما ذكر ابن الحكيم ثم نقل كلام ابن عصفور في المقرب قال
الشهاب لا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على المصنف ولا يقتضي ان
نصوص النحويين بخلاف ما قال وقال في التوضيح ايضا انه لولا ما في شرح
الكافية لحملت قوله في النظم والكف قد يوجبه ما يتصل على ما تبين
الصور تين اي ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات المذكورة
يعني التي هي صلات الضمائر قال الشهاب ولا يخفى ان ما في شرح الكافية
لا يمنع صحة الحمل على الصور تين لجواز ان يكون النظم مخالفا لما في شرح
الكافية **تنبيهات** الاول ذكر عن الناظم ان الكسرة اذا كانت
منفصلة عن الالف فانها تمنع الالف لما قال لس سمعنا هم يقولون
لزيد مال ولعل الناظم يحمله على الشذوذ ولا سبيل لما سمعه اماه كما
جوزه الشهاب بعد قول لس انه سمعه الثاني قال الاشموني تبعا للمرادي
يستثنى من ذلك اي من عدم الامالة للسبب المتصل الالف التي هي عين
الموننة في نحو رضيها وادرجيها فانها تمال وسببها متصل
اي من كلمة اخرى وقال الشهاب هذه الالف يلزم استثناوها من

قول الممّ السابق كجيبها اذ فذاك مخصص لهذا بغير الف هاكما ان هذا
مخصص لذلك بغير المنفصل انتهى وقال ابن غازي لا يحتاج لهذا اي
للاستثناء المذكور بل مثل هذا عندهم متصل الثالث منهم من قوله
قد يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف
الاستعلاء اذا وليها الالف من كلمة اخرى الا ان الامالة عنده في نحو
مال ملق اقوى منها في نحو مال قاسم كذلك في الاشموني وقوله في نحو مال
ملق فقد يشكل لان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء وحرف
الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانه
انفصل باكثر من حرفين وما هو كذلك لا اعتداد به قوله وقد
اماله التناسب الخ اعترض ذكره لهذا السبب بعد الموانع واجيب
بانه اشارة الى ان الموانع لاحظ لها في كفه لان الامالة فيه تابعة
لما قبله او لضعفه بالنسبة اليها هذا واعترض في التوضيح تمثيل
الناظم للامالة للتناسب بلا سبب سواه بتلا المشار به الى قوله
تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها فانه اميل لمناسبة
امالة جلاها وتجلى الشر بامالة يجي لمناسبة فيها وقال بل امالتهما
لرجوع الالف ينهما الى الياء عند اليها للمفعول واجاب
عنه المرادي بما حاصله ان القراء يميلون التلاتي الذي الفه
منقلبة عن واو الا اذا جاور الممال واعترضه في التصريح بانه لا يرفع
الاشكال لانه على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح
القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ونقل شيخنا الدنوشري عن
بعض الفضلاء منع ذلك لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة
فيما ذكر ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وبهذا مدفوع
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكره لكونه محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يكون غير التناسب سببا آخر فاك وفي جواب
المرادي ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح ممنوع لان كلا
من الفريقين قايل بالتناسب انتهى ولا يخفى على من له ادنى تامل

فيه كيف وقول الناظم بلا داع سواه نص صريح في نفي غير التناسب
الا ان يحمل على ما مر من اعتبار داع سواه وسواء من ان يكون هناك
داع او لا وكون كلا الفريقين قايلا بالتناسب لا يصح ملاقاة الاعتراض
والجواب على اصطلاح واحد مما بعد المرادي
ما شاء حيث جعل القراء اصلا في هذا وقال الشاطبي ان الناظم لم يرد
امالة الالف ثالثة الاية الشريفة وانما اراد امالة فتحة ثالث الامالة
اللام في عماد امالة الالف للالف وفي تلا امالة الفتحة للفتحة
تنبيه قال الشهاب فايدة قوله بلا داع سواه بيان
ان التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك وانما
قال سواه ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق
قوله والمثل مالم تكتنفا الخ قال ابن هشام ميال المعرب نحو هذا فتى
وهذه حبلى والمبني غير الدايم البنا نحو لا جيم وبا فتى وحاميم وطاسين
لا الدابة وشذت امالة تاوها في نحو مربنا ونظر اليها ويريدان
بغير بها وبينها وذا الاشارية ومتى الشرطية والاستفهامية
واني ومن الحروف بلى وبلا في الندا ولا في اما لا قال نظرت وفي الجواب
وحتى فيما رواه ابن مقسم وجوزه الفراء لكن تشبيها بفاعل الاسم وخالفوه
ونص على ان حتى لا تمال قال وذكر في التسهيل ذا ومتى واني من
وبلى ولا في اما لا وبا من الحروف ولم يذكرها ولا ناوها في هذه الخلاصة
عكس انتهى واقتضى هذا ان ناوها كغيرها مما اميل من غير الممكن
في السند وذو عدم الاطراد وظاهر قول الناظم غيرها وغيرنا خلاف
ذلك ولذا قال في التوضيح انهم طردوا الامالة فيهما لكن لما قال الاشموني
ان امالتهما نظرد لكثرة استعمالهما بخلاف غيرهما مما سمعت امالته
قال الشهاب يتامل معنى الاطراد هنا فانه ان اريد انه يجوز امالتهما
في غير التركيب الذي سمعا فيه فالظاهر ان هذا ثابت في كل مسموع
والظاهر ان ذا نهما في الامالة وزان ذا الاشارية ومتى وغيرهما
مما سمع وان اوهمت عبارة الناظم خلافه وان في ذكر الاطراد مسامحة
او اراد به انه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه وان امالة غير الممكن

مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضي كما ياتي انتهى مع زيادة وقوله ان
الامالة في غير ما سمع ثابتة في كل مسموع ينبغي ان يستثنى منه الاسم
فيدخلها بقولهم افعل بهذا اما لا **تنبيهان** الاول اورد
على الناظم انه لا اشكال في امالة الفعل الماضي وهو سببي امالة ويجاب
بانه مستثنى والغريبة على استثنائه قوله السابق ومكذا ابدل
عين الفعل ان يولي يا فلت الخ وقوله وكما دا وتلا لان تلا فعل ماض
واما الاخذ باطلاق قوله الالف المبدل من ياء في طرف فقتضاه انه يعارضه
الاطلاق هنا واذا ذهبنا الى تخصيص كل بخصوص الاخر تعارضا في الماضي
الثاني قال الاشموني انما لم تمل الحروف لان الغرض انها لا تكون الا ولا
تجاوز كثرة فان سمي بما امليت وعلى هذا اميلت الرا من آمر والرا والها
والطا في فواتح السور لانها اسماء ما يلفظ به من الاصوات المقطعة في
مخارج الحروف انتهى ومن العجب ما كتب الشهاب على قوله وعلى هذا
اميلت الرا الخ من قوله لك ان هذه اسماء نعم هي اسماء حروف انتهى وهو
مصرح بانها اسماء الثالث مراده بقوله غيرها الها المشتملة صيرا
لاها التنبيه ولا اعلم **قوله** في طرف سكنت عن الامالة فتدبر رآد
غير مستقرة ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه فلا يدفع قول ابن هشام
في التوضيح انه اشترط نظر في الراء وان ذلك الاشتراط مردود ويدل على
امالة فتحة الطا من رايت حيط رياح **قوله** كذا الذي تليها
التانيث معنى ومخرجا وسكونا وخفاء وزيادة واستقرارا اما للفتحة
وتطرفا واختصاصا بالاسما واما لميلها في الوصل لانها فيه تا والتا لا
تشبه التا وقوله اذا ما كان غير الف لان سكونها قبل الها ازال بعض
شبهها بها التانيث ولان الحرف المال لابد له من حرف متحرك قبله
ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة فيكون ذلك التقريب سلما الى الامالة
والالف ساكنة لا يمكن ذلك فيها ولان الالف لو اميلت لم يكن ذلك
الا بامالة ما قبلها ولو فعل ذلك لظن ان الامالة للالف دون الها
تنبيه الضمير الاول في قوله تليها راجع الى الفتح لانه
الذي يمال لا الحرف الذي يليه ها التانيث فلا وجه لاستثنائه

الالف

الالف فكان ينبغي ان يقول
وقبل ها التانيث ايضا ان تقف ولا تمل لهذه الا الالف
قال الشهاب وعد اسبني على ان موصوف الموصول اعني الذي الفتح وليس
بلازم لجواز ان موصوفه اتى الاعم من الفتح والالف فان ما قبل ها
التانيث لا يكون الا مفتوحا او الفا فاذا احرج منه الالف تعين الفتح ويجوز
ان يجعل غير الالف بمعنى الحرف المفتوح ويكون الحكم بامالته على التجوز

التصريف

هو بالمعنى العلمي تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي وبالمعنى
العلمي علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة صحة واعلالا وقد
اشار اليها في التوضيح تبعا للشلوبين لانه بعد ان ذكر المعنى الاول وشرحه
قال وبمعرفة تلك الاحكام اي معرفتها علم التصريف واذا عرفت ان المعنى
الاول هو المعرف بقوله تغيير الخ اشكل قول شارحه ان التغيير جنس
وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو لان النحو لم يدخل في الجنس
وهو قوله تغيير لان النحو اما الادراك او الملكة او المسايل وبي منها
لا يسمى تغييرا فتدبر كما يشكل تقديره لفظ معرفة في قوله وتسمى تلك الاحكام
حيث قال وتسمى معرفة تلك الاحكام لان فيه تغيير اعراب المتن وسهله
خفا الاعراب والمتن مبني على ان علم الصرف يبحث المسايل والاحكام
كما هو احد الاطلاقات الثلاث والثاني معرفة الاطلاق الاخر وهو
المعرفة ولا يليق ذلك عند امثل المعرفة هذا وقولهم ان موضوع
الصرف الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في لغة العرب يقتضي مغايرة
للنحو لان موضوعه اخص من موضوع النحو الذي هو الكلمات العربية
اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثم انه يرد على التخصيص بالاسما
العربية دخول التصريف في الاسما الاعجمية لانها تثنى وتجمع وتصغر
الا ان يقال التصريف الذي موضوعه ما ذكر غير هذه الاشيا بل ما يخص
كالابدال والقلب والزيادة مما ذكره الناظم في بدء الباب واعلم ان لهذا
العلم خطرا ومن خطر امره انه يقع فيه الغلط للافراد من العلما كقول

www.alukah.net

الى عبيد فتية مندوحة من مالها عمته مندوحة اى متسع انه من انداح قلنا انداح انفعل ومندوحة مفعوله وانما نونتها اصلية من الندح وهو الجانب من الجبل والطرف منه وهو ما اتسع منه وقول بعلب اسكنه من استنكف اذا اجتنع قلنا استنكف استفعل واسكفه افعله لا استفعله فقال فيه تقول ويوضح انه فعول من نثر تناثير فان قلت انا نثرقلت لم يطق به كما لم يطق بافعال الوبح والويل وجلس الغارى في مجلس ابى بكر بن الخياط فاكثر اصحابه عليه المسايل فقال لا افضلهم كيف تبني مثال عنكبوت من سفرجل فقال سفرروت فقام الغارى يكررها ويضحك وجعل ابن الخياط ولاهم اصحابه ولما فرغ ابو حاتم من تصنيف كتاب التذكير والتانيث جاء النوزى فسأله عن الفرد وس فقال مذكر فرد عليه بقوله تقابلهم فيها خالدون فاجاب بانه ذهب الى الجنة فقال له النوزى بابا فعل انهم يقولون اسالك الفرد وس لا يجيء فقال ابو حاتم يا ثابم الا تجيء افعل لا تفعل فنكس رأسه حياء وقول بعضهم في لم يتنن انه من سن الماء يسن اذا تغير كان يكون لم يتاسن وانما هو من السنه كان السنين مرت عليه وقول قوم في الانسان انه مشتق من النسيان وانما انسان افعال وانما هو من الانس الى غير ذلك من العلط

قوله حرف وشبهه من الصرف يريد اى بقياس فلا يرد لحوق الحذف لسوف وان واما قولهم اذا سميت بيجاقلت علوان بالتثنية لانه من علوت فلم يفعل فيه ذلك الا بعد التسمية قاله ابن هشام ونظر فيه الشهاب لان قوله من علوت يدل على انه استقاقا قبل التسمية وانما اراد بشبه الحرف جميع انواع الشبه المذكورة اول الكتاب وليس شرط ذلك التوغل بخلاف الشبه المانع من الصرف ويتبغي ان يدخل في ذلك الافعال الجامدة فانها تشبه الحرف ايضا للزومها لطريقة واحدة

قوله وليتراءى من ثلاثي الخ قال ابن هشام الصواب عندي فليتبين والتقريب بحاله انه لا يدخل التصغير في حرف وشبهه ويجاب عن ذلك بانه ما اراد ان يبوب بهذا المسائل ولكنه سأله مسألة علامة مستاقة فان قلت فقهوم ان الثلاثي مطلقا يرى قابل

تصغير

تصغير وليس كذلك قلت العلامات لا مفهوم لها لانه لا يشترط افكاكها وايضا فالمفهوم لا عموم له على الصحيح

تنبيه

ادنى قال الزجاج من الدنو وهو القرب في القيمة من قولهم بؤت مقاربة اى قليل القيمة وقال علي بن سليمان الاخفش لا بين دناءة اى الاخس ولكنه خففت همزته وقيل من الدون فاصله الادون فقلب

قوله فاستباعده قال ابن هشام مثل ما الفقراخيبني عليكم

قوله وقيل اصل قال ابن هشام كرامة الانتقال من كسر اللام لازم واحترزت باللازم من يضرب اذا الصمة تزول نصبا وجرا وانما وسماوات الخيك في قراءة الى السماك فجرت بما التي اخل من الفتين قال البزدي وفيه نظر لان التي اخل في الكلتين معهود واما في الكلمة الواحدة فبعيد وقيل كسر الحا اتباعا لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قال ابو حيان وهذا احسن قال الغزي في حواشي الجاربردي ولم يعترضه من بعده وفيه عندي نظر لان اداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القرامن ضم اول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يجعفوها بقل انظر وا تحكم ونحوهما فالساكن المذكور حاجز غير حصين لما ذكر على انه لا يجري في غير الاية فالاحسن الجواب بان كسر الجامع ضم النها شاذ

قوله والعكس يقتضي قلته وهو كذلك بدليل ابل واعترض بجواز كونه منقولا من الفعل وبانه لو كان معتدا به كثر كغيره قلنا الاول خلاف الظاهر والثاني منقوض بفعل فانه لم يجيء فيه الا ابل واهل وامراة ملز وحكى البداني ريم في السه فهذه ثلاثة كالثلاثة في فعل وفي كتاب اللالي لابي عبيدة البكري ولم لعنة يقال لها فالج حلب قال بقبض صبيانهم لا احسن اللعب الا فالج حلب

قوله وفتح وضم الخ لا يكون مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بنقل كباب سده او تضمين نحو ان بشرا اذ طلع اليمن اتى قاصدا اليمن ولا يرد باجي العين الا مهيو ولا مستفرا فاجيء اللام الا نهوا نه من البهية وهي الفعل واحترزنا بقولنا مستفرا من نحو فضو الرجل وزهو زيد وشبههما مما استعمل في التعجب بما فيه ما افضاه وما ازهاه

ولا ينصرفان قوله ومنتهاه اربع امالم يتجاوزها الى الخمس حطاله عن رتبة الاشهر قوله وان يزد فيه فما ستاعدا لانه لو عد ذلك كانت الزيادة اكثر من الاصل واعلم ان الزايد اما حرف او حرفان او ثلاثة ولتلك ابواب والكلام على معاني تلك الافعال واحكامها يطلب من التسهيل والشافية قوله لاسم مجرد الى قال الشهاب الخمسة الاول متفق على ثلثها والسادس زاده الكوفيون والاخفش وتبعهم الناظم وزاد اقوام اوزانا اخر لم يثبتها الاكثرون لندورها خصوصا ما ينتهي الى فيه منها اربع مخرجات انتهى واقول قد نازع الحاربردي في الثالث فقال في ثبوت فعلل بكسر الفا وفتح اللام بحث لان درهما معرب ومبلغ يحتمل زيادة الالف كما يقوله ابو الحسن وقال اليزدي في جوابه ولك ان لا تسلم تعريب درهم ولا زيادة ها هبلغ وعلى تقدير التسليم نقول فعلل محقق الامرين احدهما عدوا انحصار امثلته في ذلك لورود فلعم وبجرع الثاني ان الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة وقد تحقق الملحق في عشير فيكون الملحق به متحققا ويويده ثبوت السادس ان الفراحكى برقعا وطحلما واشميل لما مر روايته وقولهم مالي عنه عندد والدال الثانية للالحاق بدليل الفك فان قيل النون زايدة والدال الاولى عين والثانية لام والفك مثله في تحميب قيل لا يجوز ذلك لان عندد استق من المعاندة فالنون اصل واحدي الدالين زايد وفيه نظر لانهم يقولون مالي من ذلك عندد اي بد قوله وما عاير الى قال الشاطبي اعتذر عما اشتهر من المستدركات بالزيادة والنقص واضرب عن الشاذ منها لشذوذه وعن المركب لاستقلال كل من جزيه وعن شبه الحرف لتقدمه وفيه سبح الصحيح على طريقة ابن جني انتهى واسبط منه قول ابن هشام قوله للزيد نحو محرنجم ومنه حبنطل واملته عندنا جندبل وفاقا للفراء والفارسي لانهما دخلا خلافا للبصريين ومن ذلك عرتن وعلبط اصلهما عراتن وعلابط وقوله او النقص نحو يد ودم وكل ربع وخف وبقي عليه او للشذوذ نحو ربير وخرنع للقطن الفاسد او شبه الحرف نحو كم ومن او للتركيب نحو معدي كرب او العجمة كلجنش وسرخس

ذكرين

ذكرين في التسهيل والجواب ان الشاذ لا يقول عليه وشبه الحرف ليس مما يدخله التصريف فهو بمعزل عما نحن فيه والنظر في اوزان البسائط فاما المركب من حيث هو مركب فلا وزن له والكلام في لغة العرب انتهى وبهذا الاعتذار عن الاخيرين غير ما اعتذر به الشاطبي فتدبر وافهم تسهيل ابن هشام للنقص بكل ربع وحق ان قول الناظم وما عاير عام في الاسما والافعال ومثله للمكودي لان الناظم تكلم فيما سبق على الافعال ايضا وقيد جمع من الشارحين بالاسما المتمكنة وقد يرجح بان اوزان ما زاد على الثلاثة من الاسم قد بينها بشخصها في قوله لاسم مجرد رباع فعلل الخ بخلاف من الفعل فانه لم يبين اوزانها بشخصها في قوله وانما بين ضابط حركتها فلا يحسن اطلاق قوله وما عاير بالنسبة للفعل لانه لم يبين اوزانه الرباعية حتى يعلم مغايرها قوله والحرف ان يلزم الى الما انهى القول في عدة حروف المجرد وابتدا شرع في ذكر ما يعلم به زيادة المزيد واصالة المتاصل والمزيد ضربان تكرار لاصل فلا يتوقف على حروف بعينها وغير تكرار لاصل فيتوقف على حروف بعينها وهي عشرة يجمعها قولك سالتمونيها فقالوا لم نفهم فقال قد جيتكم ومعنى كون هذه الحروف زايدة انه لا زايد الا منها لا انه حيث وجد شيء منها كان زايدا واذا كان كذلك وجب ان يذكر قانون يعرف به الزايد من غيره والدليل ضربان اجمالي وتفصيلي فالاول هو كون الحرف يسقط في بعض التصاريف وقد اشار اليه بقوله والحرف ان يلزم واعترض بخروج ما يسقط في بعض التصاريف وهو اصل كوا وبعد ودخول ما يلزم وهو واو زايد كوا وكوكب واجيب بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط وعبارة ابن هشام في الحواشي رب زايد يلزم وركب اصل برايه فلا بد ان يقال ما لم يعارض معارض فمن ثم قلنا ليس بعلة من الثعلب ولا الدال من المولو ولا ميم منجنيق من سلمنا فضاعة قائلها والتفصيلي سيأتي الكلام عليه وكان ينبغي ان يذكره قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكره

قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكر كيفية الوزن قبل ان يذكر الاجمالي لذلك ولان سنفوائد الوزن معرفة الزايد والاصلي ولذا قدمه في التوضيح لكن قال الشاذ ان الفرق بين الزايد والاصلي يتوصل به الى طريق العلم بوزن الكلمة **تنبيه** ذكر المرادي ان ادلة الزيادة تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في اصله اعني المصدر قال وبهذا التعريف هو الذي يسميه اهل التعريف الاشتقاق والاشتقاق عند هؤلاء اكبر واصغر فالاكبر عقد تراكيب الكلمة كيف ما فككتها بحامع كعقد تراكيب ق ول لجامع الخفة والسرعة وعقد تراكيب ك ر م على معنى الشدة والقوة ثم قال واصغر وهو انشا مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه كحمر والحمرة انتهى وقد اطال في الخصايص الكلام على ان مادة القول ايضا وجدت تدل على الخفة والحركة وان تراكيبها الستة مستعملة لم يهمل منها شيء من ذلك قلت ومنه الفلو وهو حمار الوحش لخفته واسراعه وقد قل ومنه الوقل للوعل لحركته وان مادة كلم حيثما فقلتها تعناها الشدة والقوة وان المستعمل من اصولها خمس واهمل منه لمرك وان كل مرمنه الكلم وذلك للشدة التي فيه وكل كرمنه اللكم والاشلية شدة ومرك ومنه الملك لما يعطيه القوة ثم قال المرادي ايضا وثانيها سقوط مرجع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب ومذاهبي التعريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالفرع والتعريف ان يجعل هذا الفرق لان المصدر اصل لاسم الفاعل والمفرد اصل للجمع فتدبر **قوله** بضمن فعل الخ انما جعلوا الميزان فع لان مر لان الاول اعم لانه يقال كلم زيدا فيقال قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال اسمع حديثي وافهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت لا عملت وكذا ما يتعلق بالقلب يسمى عملا لا فعلا عند بعضهم فهذا ان عمومان عموم الفعل في جميع افعال الجوارح بخلاف العمل بدليل تقول قد فعلت دون قد عملت بعد قول القايل اسمع وكلم والثاني عمومه في افعال الجوارح وافعال القلوب بخلاف العمل

فلا

فلا يكون للقلوب **تنبيهات** الاول قوله بضمن يتعلق بقوله قابل الاصول والمعنى قابل الاصول مجتمعون فعل اي ما تضمنه من هذه الحروف الثلاثة وانما قال بضمن ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته لان هيئة الميزان لا تلزم هذه الهيئة ولذا عبر بعضهم باسماء حروف فعل حيث قال بالفاء والعين واللام وبعضهم بالمسميات كما اسلفناه الثاني كان ينبغي ان يتلو قوله وزن بلفظ يحيط معنى قوله وضاعف اللام اذا اصل يفي البيت ويوخر قوله وزايد بلفظه اكيف وموقع ما يحيط معناه قبل وان يلي الزايد ضعف اصل البيت الثالث حكى ابو البركات ان محمد بن عبد الملك الزيات قال للمازني سل يعقوب عن مسالة والح عليه قال فاخترت اسهل ما اعرف فقلت ما وزن نكتل من لاية فقال نفعل فقلت فينبغي ان يكون ماضيه كنتل قال لا انما وزنه نفتعل فقلت كم نفتعل قال خمسة فقلت فكم نكتل قال اربعة فقلت فكيف توازن الخمسة الاربعة فانقطع وخجل ولما خرجنا عتبني على ذلك فقلت والله قد قاربت جهدي وتقل اين الانباري في الانصاف ان ابن سيدة حكى في خطبة المحكم ان القايل للمازني سله انما هو امير المومنين جعفر المتوكل وجواب يعقوب الثاني صحيح على ما لا يخفى من انه او اذا وقع حذف يجوز وزنه باعتبار اصله وتكتل اخذ فتن عينه لان ماضيه اكتال واصل اكتيل لانه باي ومضارعه المبدوء بالنون نكتيل **قوله** كراجعفر الخ قال ابن هشام احسن من هذا الشطر قوله في الكافية بعد ان ذكر الشطر الاول وهو

وضاعف اللام اذا اصل يفي وبوفاق الشكلي الاصل نطق

وقال في شرحه المعنى من شكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير الحادث باعلال او ادغام فلذا يقال في وزن معد مفعل لان اصله معدد انتهى والصواب فعل لان ميمه اصلية بدليل معدد واوقد رض هو على ذلك وقال في تسهيله مسوى بينهما في الحال والمحل اي سوى بين الميزان والموزون وشرح ابو حيان الحال بالحركة والسكون لو سيلت ما وزن عصر من قوله لو عصر منه البان والمسك

الفرق بين الاشتقاق الاكبر والاصغر

مكتبة الألوكة www.alukah.net

الفصر ثلث وزنه فعل ولو كان اصله عصر بالكسر ولو سلمت ما ذكره
الجلد في قوله يلفح الجلد القلت فعل وان كان اصله اسكان اللام
اتتى ومذهبه الظاهر يخالف لما قاله الناظم ونحن نسمعهم يزنون
قام بفعل وحب بفعل وصل بفعل والظاهر ان وزن عصر والجلد
كما قاله ابو حيان فقد يفرق بين التغيير اللازم وغيره قوله وان يكن
الزايد الخ قال ابن هشام وله اربع صور تكرير الفا والعين ولم يرد
الا في اسمين مرمريس ومرمريت وتكرير العين وهو اما بغير فاصل
كقتل او بما صل كعثول وتكرير اللام وهو اما بغير فاصل كقرد و
اما بما صل كجلباب وتكرير العين واللام كصمحمح وجلبلاب واعلم
ان الزايد اذا لم يكن من حروف سالمتونها فهو مميز ولا اشكال وان
كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل صورته صورة المكرر
ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تكرير فيقابل به الوزن بلفظه نحو
سمان وهو ما لمعي ربيعة وقيل اشهر واد فوزنه فعلان لا فعلال
لان فعلا لا يثبت نادرا ونحو خزعال فانه لم يوجد في كلامهم غيره وزاد
بعضهم قسطال واجيب بانه ممدود من قسطل تنبيه
يقابل الزايد ما يقابل به الاصلي في مسألة اخرى وهو اذا كان مبدلا
من تا الافتعال كما في الشافية قال ومن ثم كان وزن حلتيت فعليلا لا
لافعليتا وفيها ايضا انه اذا كان قلب في الوزن قلبت الزنة مثله
كقولك في ادرعل شتر ذكر ما يعرف به القلب وقال السيوطي واذا حذف
من الكلمة شيء فلك ان تزنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار اليه
فوزن شبه وسه وبد باعتبار الاصل فعله وفعل وفعل وباعتبار
الحذف علة وفل وفع قوله واحكم بتاصيل حروف مسمر ونحوه
اي مما تكرر فيه حرفان والاصل للكلمة غير مما لا يفهم المعنى بسقوط
الثالث لان اصالة اثنين متعينة فلا بد من ثالث مكمل للاصول وليس
احد البا قيين باولى من الاخر وقوله والحلف في كلمة اي مما يفهم المعنى
بسقوط ثالثه فقال البصريون الا الزجاج الحروف كلها اصول وقال
الزجاج الصالح للسقوط زايد وقال الكوفيون الصالح للسقوط بدل

من

من تضعيف العين ورد عليهم بانهم قالوا في مصدره فعلله ولو كان
مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل قال ابو حيان ويمكن ان يجاب
عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقي على ادغامها فاما بعد الابدال
والتفكيك فقد اشبهه في الصورة ما الحق بالرباعي نحو جليب في مصدره
على تفيعلة مصدر تنبيهان الاول قال ابن هشام اقتضى
مفهوم كلامه ان ما عدا ذلك من مسايل التكرير على الزيادة وذلك لما
تكررت فيه الفا والعين كمرمريس او العين واللام كصمحمح او اللام
فقط كجلباب او العين فقط ولا فاصل كسلس او ثم فاصل زايد كعثول
وكل هذا صحيح وما تكررت فيه الفا فقط كسندس وفرفق فكلامه
شامل لثمان مسايل خمسة صحيحة وثلاثة غير صحيحة ويجاب
عن الاخير بانه لم ينبه عليه لما استقر من ان اقل الاصول ثلاثة الثاني قال
الشاطبي قوله والحلف مجرور عطفا على تاصيل قوله بغير مين قال
الشاطبي ليت شعري من ذكر به احدا حتى قال بغير مين لكن في المبين
راجع للقضية الكلية باللام اي هذه كلية صادقة لا كادنية فلا
يخرج عنها شيء من جزييا تها بخلاف سايرالزوايد الانية فلا يعترض بنحو
ايان مما تنازع الاصالة فيه حرفان لان اقل الاصول غير محقق ن
قوله ان لم يقعا كما مثل في بوبو وعوعا يعني ان شرط زيادتهما
ان لا تكون الكلمة مبنية من حرفين بالتضعيف لانك لو حكمت بزيادة
الاول من المعتلين لزم في وعوع ووحوح زيادة الواو اولا ولزم
ايضا في جميع الباب الحمل على باب سلس وان حكمت بزيادة الثاني
لزم في بلبل الحكم بانه فعيل وهو معدوم وبليل موضع دون بدر
من يزيد وان حكمت بزيادة اول الصحيحين لزم باب دون او بزيادة
ثانيهما لزم باب قلق وباب فلقاء اكثر من باب سلس وقلق ومن باب
دون فكان الحكم به اولى ولو حكم بزيادة حرفين لقصت الكلمة عن اقل
الاصول وبقي شرط ثالث لزيادة الياء والواو وهو ان لا تتصدر الياء
على اكثر من ثلاثة اصول في غير مضارع وان لا تتصدر الواو مطلقا فخرج
يستعور وورنتل وفي الخضارم في باب الحمل على احسن الاقبحين

ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا ويجاب بانه مثال لما عمل على حذف مضاف اى كحاصل جمع بينها اى الحاصل به اى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك بينها ومونيابيف فقد مثل بمنهايف قوله وافتح ورد الهمزا الخ قال الاسنوى بهذا تقييد ما اطلقه من الحكم فى الهمز المبدل مما بعد الف مفاعل فى النوعين المذكورين اعنى ما استحق الهمز لكونه ثالثا لبيين اكتفاء مفاعل وقال ان ال للعهد اى ذينك النوعين انتهى قال الشهاب رحمه الله وفى قوله تقييد ما اطلقه الخ بحثا لان الحكم الذى اطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان الابدال همزه ثابت فى هذه الصور ايضا غير انه بين هنا زيادة اعمال وحاصله انه بين هنا ان الهمزة المبدلة لا يتبع اذا كانت اللام معتلة بل تفتح وتقلب يا الان يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار ما الحكم ورد واما تخصيصه بفتح التقييد لانه بين هنا ان ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير لان الهمزة تنبدل ياء انتهى واشار فى التوضيح لما ان هذا اشارة الى عكس ما تقدم وهو ابدال الواو والياء من الهمزة وقال فى الحواشى انما فتحوا اللام لكونها من جهات كونها جمعا وكون الجمع هذا الجمع الخاص وكون اللام معتلة بعد كسرة يا همزة انتهى وشمل قوله فيما اعل لاما ما لامه همزة لان الناظم ادرج الهمزة هنا فى حروف العلة حسبما حمل السر الكلام عليه وما لامه يا وما لامه واو ولم يسلم فى الواحد وقوله وبه مثل مراوة جعل واوا اى مثلها مما هو مجموع على مفاعل اذا كانت لامه واوا ولم تقلب فى الواحد بل سلمت فيه وقد شرح هذا المقام فى التوضيح بما هو غاية المرام فلا تطيل به لكن هنا شئ لا بأس بإيراده وهو انه ربما اثرت الكسرة يا خالصا شديدا كما فى قوله حتى ازيرها المنايا وقول بعضهم اللهم اغفر خطاياه وذكر فى الخصائص بعد ان قرر ان نحو مراوة تزد همزة واقال نا ما قوله

مولى حلفت لاموالى فزارة ... ولكن لظينا يحلبون الاتاويا

جمع اتاوه والقياس اتاوا كمراوة ومراو اوعلاوه وعلاو اعنى انه كانت تفسد قافيته فلما احتاج الى اقرار الكسرة تضح بعدها

الياء التى يروى كما سمعها من العوامى التى هى الروابى والاداتيا ولم يستجز ان يقر الهمزة العارضة فى الجمع اذا كانت عادتها ان تقل اذا كانت اللام معتلة فراى ابدال همزة اتاو واوا وليزول لفظ الهمزة التى من عادتها فى هذا الموضع ان تقل ولا تصح لما ذكرنا قوله وهمز اول الخ هذه مسألة اختصت بها الواو وقلبها فيها همزة وكان الاولى تقديمها على قوله وافتح ورد الهمزا الا لانها من تعلقات المسايل المتقدمة لانها خامسة تلك المسايل الاربع لكن اختصت بها الواو ونبه اشارة الى ذلك فى التوضيح وحاصلها انه اذا اجتمع فى كلمة واوان يجب ابدال الثانية بالهمزة فى صورتين الاولى اذا كانت الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الاوى اثنى الاول اوى والاصل اووى والثانية ان تكون مدة اصلية نحو الاوى اثنى الاول اسلما ووى بواوين اولاهما مضمومة والثانية عين ساكنة والما وجب الابدال حينيذ كراهة ما لا يكون فى اول الكلمة من التضعيف الا نادرا كدن ولا يجب فى اربع صور الاولى ان تكون الثانية مدة بدلا من الف فاعل نحو ووى فى الاسد الثانية مدة بدلا من الف همزة كالوولى مخفف الولى بواو مضمومة فهمزة وهى اثنى الاول افعل تفضيل من والى الثالثة ان تكون عارضة كان تبنى من الوعد مثال فوعل فتقول ووعد ثم نزده بالما للرسيم فاعله فالثانية مدة عارضة كان تبنى من الوعد مثال فوعل لعروض الضمة قبلها والعارضة غير اصلية الرابعة ان تكون زايدة كان تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز واوجب بعضهم الابدال فى الرابعة فان قلت التضعيف موجود فى الصور الثلاث فهلا قيس ما علل به وجوب الابدال فى الصورتين السابقتين وجوبه فيها قلت هو عارض فيها فلا يعتبر واعلم ان كلام الناظم يوهم قصر المستثنى على ما مدته زايدة بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زايدة يجب فيه الابدال وليس كذلك ويمكن حمل كلامه على التعميم بان يراد بشبه وذى الاسد ما يكون الثانية فيه مدة غير اصلية ويوهم ان المستثنى ممتنع

اعترض ابن الحاجب قول النحاة انه يجب قلب الهمزة الثانية واوا
اذا لم تكن مدي ولا ما قبلها مكسورا بانهم التزموا حذف الهمزة الثانية
من نحو اكرم واصله اأكرم قال الحاربردي ويمكن ان يجاب عنه
بان مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في اويدم واوادم لكن الاستعمال
بخلاف القياس قوله ويا اقلب الخ اعلم ان احرف العلة الالف والياء
والواو ينقلب كل منهما عن الاخر فتنقلب الالف ياء في مسألتين اشار
اليهما بقوله ويا اقلب الفا لما قوله او ياء تصغير وتقلب الواو ياء في عشر
مسايل ذكر الناظم منها تسعة فاشار بقوله ذا افعلا لما قوله والواو
لاما بعد فتح يا انقلبا لما اربع مسايل وذكر الباقي مفرقا كما ستراه ان
والمسألة العاشرة ان تلي كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات
بخلاف صوان واجلواذ وتبدل الواو من الالف في مسألة واحدة اشار
اليها بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف وتبدل الواو من الياء
في اربع مسايل ذكر منها الناظم ثلاثة الاولى في قوله ويا كوفتى فحذ
بدا لها اعترف والثانية في قوله وواو انهم الضم الخ والثالثة في قوله
اول الفصل من لام فعلى البيت والمسألة الرابعة المسألة التي ذكر
فيها وجهين بقوله وان يكن عينا لفعل وصفا لان كلامه فيها مخالف
لكلام النحويين هذا احد بيتي اجمالي قصد ثانيه ربط اطراف الكلام
وسيأتي مفصله قوله بواو ذا افعلا اي بقلب الواو ياء اذا عرض
قبلها كسرة كريح لان اصله رمتو لارضا او ياء التصغير كجري اصله
جريو واعلم ان هذه ليست بمقصودة للناظم لان قلب الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المطرقة
فلا تعد مسألة مستقلة من مسايل قلب الواو ياء فسقط قول الشهاب
عدم الاختصاص لا يمنع كونه مقصودا الا ان ارادته صحيحة وعدم
اختصاص الحكم بالمطرقة لا يضر فتدبر قوله في اخر لانها في مظنة
السكون للوقف نهي في حكم الساكنة المنكسر ما قبلها وهي تقلب ياء
قال ابن هشام وكذا الوزالت الكسرة من اللفظ وقد كانت كقوله

بين الرماكة الذين ضلقوا ان دعيوا اليها اجابوا

وما

وما يدل على ان الواو في الاخر اذا انكسر ما قبلها تعامل معاملة الساكنة
انها لا تتاثر بالكسرة وهي غير طرف كصوج الا اذا كان مع الكسرة ما
يعضدها كحياض وسياط مما اشار اليه الناظم بقوله وجمع ذي عين
الخ لان وجود الالف بغير بهما من الياء تنبيه يوخذ مما
تقرر في تعليل قوله في اخر التنبيه بما قلب الواو ياء نحو ميزان
التي هي المسألة العاشرة التي تركها الناظم بالاولى لانها اذا ابدلت
لما يعرض لها السكون فما الظن بملازمة السكون فاندفع ما قيل
ان الخلاصة تحتاج الى بيت من الدرة وهو قوله

والواو ان يسكن وقبله انكسر • فاقلبه يا نحو ميزان اشتهر

فان زالت العلة وجعت نحو موازين واما ارياح فشاذ والكثير
ارواح قوله او قبلتا التانيث لا يختص بالواو وتجد كثيرة كما يوهمه
كلام الاشموني بل يشمل الواو وقبل يا التصغير كجريبه اصله جريبو ن
قوله به مصدر المعتل عينا اي في مصدر الفعل فكان الاحسن
ان يقول المعل لان لاو ذ يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف
علة فهو معتل وان لم يعل قوله والفعل منه صحيح اشارة الى
شرط قلب الواو ياء في مصدر الفعل المذكور وهو ان يكون بعد العين
الف قوله وجمع ذي عين الخ اي بشرط ان يكون الجمع صحيح اللام
كما في التسهيل فخرج نحو رواء في جمع ريان واصله رويان لانه لما اعتلت
اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان وقوله وجمع بالنصب
مفعول لاحكم اي واما جمع كما قبل وربك فكبر وقوله او سكن اي بشرط
ان يكون بعد الواو في هذه الالف كما اشار اليه بقوله وصححوا فعلة
لان وجود الالف يغرب الواو من الياء فيقوى تسلط الكسرة عليها
وقوله بدا الاعلال يوخذ منه ان العين المذكورة واو وان قبلها
كسرة لان الاعلال المشار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسرة
قوله وصححوا فعلة اي جمعا لعدم وجود الالف وقد جعل
في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت
الواو في واحدة ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا

اعتلت عين واحدهما او يكون قوله وصحوا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصان
بما سكنت العين في واحده كذا في المرادي وفيه ان تمثيل الناظم
للفعل بقوله كالحيز يقتضي انه غير مخصوص بما سكنت العين في واحده
لانه مما اعلت العين في واحده الا ان يجعل نظيرا او مثالا لما مثل
بالمعتل لان المراد باعل الوجوب واعلم ان ما افتضاه قوله والاعلال
اولى من ان التصحيح مطرد مخالف لما في التسهيل من انه شاذ وقال
ابو العباس الفيلالي لا نلزم المخالفة فقد يكون حقه الاعلال
من جهة القياس وموجبه الاستعمال كثير التصحيح وان فعله انما خالفت
فعلا لوجوب تصحيحها بخلافه لان الواو بعدت فيهما عن الطرف بسبب
ها التانيث قوله والواو لاما الخ اذا وقعت الواو طرفا
رابعة فصاعدا كما يوخذ من التمثيل بجعله قيدا بعد فتح قلبت ياء لان
ما هي فيه حينئذ لا يعد مرفوعا يستحق الاعلال فيحمل عليه ويستصحب
هذا الاعلال مع ها التانيث نحو المغاطاة وعلامة التثنية كما نبه
عليه بالمثال وقال الشاطبي انما قال لاما ولم يقل طرفا ليبتنا ولكل
محتوم بزيادة غير معتد بها وقال انه نبه بهذين على ان الواو
لا فرق بين كونها رابعة او لا وهذا مذهب المحققين انه لا اعتداد بحرف
المضارعة قال ولذا استشكل تقييده في التسهيل بكونها رابعة
قوله ووجب ابدال واو همدا فسيم قوله ويا اقلب الفا كسرا
تلا فكان الاحسن ان يذكرها جانبه قوله وياكموقن اي كيا موقن
الاصلية في كونها ساكنة معتدة فتخرج نحو هيام وعيل ويقيد بشرط
ثالث وهو ان لا تكون في جمع فان الذي يجعل حينئذ الحركة نحو بيض
ورابع وهو ان لا يكون عينا لفعل صفة فان هذه لا يجب فيها اعلال
الحرف بل يجوز نحو رجل اخير وامراة خيرى وخورى وكذا ضيقي
وصوبة وقد اشار لما مثلة الجمع بقوله ويكسر المضموم والي
مثلة الصفة اثر الفعل وكان حقه ان يذكره لها جانب مسالة
الجمع تنبيهان الاول لا فرق في قلب الياء واوا عند
استيفاء الشروط بين ان تكون فا الكلمة نحو موقن او عينها كما اذا

بنية

بنيت من البياض مثل يرد وفيه خلاف فذهب س والخليل ابدال
الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب
الياء واوا وتخصيص الناظم بالجمع في قوله ويكسر المضموم في جمع ظاهر
في موافقته واستدل للاخفش بامور منها ان المفرد لا يقاس على
الجمع لانه يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواو بين الظرفين
يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات والاصل عتوو بوا و بين فاستثقل
اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التا فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها
والكسرة قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء الاولى واوا وكسرت العين انتباعا لما بعدها ولا يقلبان
في المفرد نحو عتو مصدر عتى قال الله تعالى وعتوا عتوا كبيرا كذا في
المرادي وغيره والمراد انه لا يجب قلبهما في المفرد لما سيأتي عند قول الناظم
كذاك ذا وجهين جا المقول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن
انه يعل الاعلال ومثلوه بعتي عتيا ومنه قوله تعالما ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولا يخفى ان العتي في هذه الاية بمعنى
التكبر كالاية الاولى وقضية كلام المصباح ان عتيا مصدر عتى بمعنى
اسن وان مصدر عتى بمعنى تكبر عتو فقط وربما اوهم ذلك قول
التوضيح وقد يقال نحو عتى الشيخ عتيا ولذا قال شارحه اذا كبر الثاني
فقصد بقوله اذا الها اعترف نقويته نفسه فيما افتضاه اجتهاده من
موافقة الاخفش ومخالفة الجماعة قوله وواوا اثر الضم الخ جعل
الاشموني هذا البيت اشارة لها لثلاث مسايل تقلب فيها الواو
ياء وقياسها اسلفه في قول الناظم بواو ذا افعلانه اجرا وقبل تا التانيث
او زيادتي فعلان من جعل ذلك مسالة واحدة ان يجعل ما هنا مسالة
واحدة ايضا وقوله لام فعل اي بحا نعل بضم العين نفسها ومثلوا
مستفادا من كون الكلام في واو بعد الضم قال ابو حيان ولو سكنت
فعل تخفيفا لم تزل الواو لان التخفيف عارض لا يعتد به قوله
كذا اذا اكسبعان صيره قال ابن هشام الصواب فتح نون سبعان
لغة سراجي المشتى سمي به محمى سلمان ولو كسرت النون لزم كذا

اذ اكتسبعين ولم يجز حينئذ كونها مثنوية لانها نون التثنية قوله
وان يكن عينا الخ قال ابن هشام كلام س يخالف لهذا الكلام وهو
نص لا يحتمل التاويل وحاصله ما انا اذكره وشارحه اعلم ان فعلى
على ثلاثة اقسام اسم محض ووصف محض ووصف مشبه للاسم
والكلام في الثلاثة فيما عينه يا فاما ما هو اسم محض فيجب قلب
يائه واوا كالطوبى اسم للجنة والوصف المشبه بالاسم لحكمه حكم
الاسم وذلك نحو انثى الاكبس والاطيب وهو الكويس والطويل اما كون
ذلك صفة فواضح واما كونه شبيها بالاسم فلان استعماله صفة
موقوف على ادخال ال عليه او اضافته وذكر الاضافة من جهتي واما
س فلم يذكر الا ال فلما ان كان مخالفا للصفات من جهة انه لا يجري
على الموصوف المونث واما يمتنع الوصف به في بعض الاحيان وذلك
اذا كان الموصوف نكرة التحق بالاسماء واما ما هو وصف محض فيجب
قلب يائه كسرة نحو امراة خيلي ونسمة صيري قال س لهذا يعل
كما يعل به ضرب يجيء لثقله كما ان الجمع تثقيل واما الغشم فقيل فانه
وان كان ثقيلا ولكنه اشبه الخفيف قال س وبذلك على ان خيلي
وصيري فيما انه يكون فيها صفة انتهى وقد تلخص ان المعرف جعل الوصف
نوعا وجعله س نوعين وانه جوز قلب الواو وقلب الضمة وس اوجب
قلب الواو وفيما اشبه الاسم وقلب الضمة فيما لم يشبهه تنبيه
قال الشاطبي اعقل الناظم بما يقلب فيه الواو ياء باب اجوادل
وليس كذا يعالجه الطبيب انتهى قال ابن عازم ومما يعالج به انه لو ح
له بقوله كالمصطفى والمرتجى ولم يذكر واوا كما فعل في الافعال وبقوله
ويائي على الثاني بيا فدل على انه اذا ادي لهذا المهجور فقاس رفض
وذلك مستلزم لقلب الواو يا

فصل

قوله من لام فعلى اى بفتح الفا قوله اسما خرجت الصفة
فان الثاني تسلم فيها خوصة يا وخرجا فرقا بين الاسم والصفة من غير
سبب لفظي واوثر الاسم بالاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل
قوله الى الواو تبدل يا واما اذا كانت لام فعلى واوا فانها تسلم
في الاسم

في الاسم والصفة فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة
قوله غالبا قال السم احترازا من قولهم للرايحة ريا ولولد البقرة
الوحشية طفيا ولكان بعينه سعيا قال ابن هشام انشد ابو علي في باب
فعلى التي لا يكون مونثا افعل

والانعام وحفانه وطفيا من اللهق الناشط

مسندة لانه علم ان فعلى قد يجيء اسما لا مصدرا وكذا رواه القالي عن الاصمعي
طفيا بالضم وقال ابو سعيد لم اسمع طفيا الا في بيت ذا في الشعر قال
القالي وفي نادرة علي ابن دريد بروايته لا اصمع بالفتح والنعام جمع نعامة
للذكر والانثى وحفانه ريشه لحقيقتهما عند طيرانه اي صوتها وقيل
ولده وولد الابل ايضا وقيل صغير النعام والابل لانها تخف بابوبها
اي تطيف بها والحفان يكون ايضا الخدم لانهم يحفون بين يجذبونه
واللهق الابيض والناشط الذي يخرج من بلد لبلد لغربته وقيل بهذا
البيت تقبيح جنادبه وكذا صياح المساسيمة الواسط قوله
قال ابن يسعون وكان صواب الرواية ورال النعام اي فرخها ولكن
الرواة صحفوه ورال صغاره ورواه بعضهم كذلك والافاب
موضع للاستثنا هنا ولك ان تقول الا بمعنى لكن كقوله الا كنايرة
الذي ضيعتم فهو استثنا منقطع قال ابن عصفور هذا غلط لانه
لابد ان يكون قبله استثنا حتى يعطف عليه قال ابن يسعون والخبر
محذوف اي ولكن النعام وما عطف عليه راتعات بهذا الفقر قال
ابن عصفور وهذا خطا رده الفارسي في البغداديات بقوله ذي الرمة

عشية مالي حيلة غير انني بعد الحصى والخط في الارض مولع

ولا يصح ان يقدر هنا خبرا ذ ليس له ما يرفعه قال ابن عصفور وعندي
ان ان شرطية وحذف فعل الشرط وان لا يصح جنادبه كان الذي يصيح
من شدة الحر النعام وحفانه وحذف الجواب ايضا ونظيره ان خيرا
فخير قوله بالعكس حالا مرفعلى وصفا اي بضم الفا واراد بالعكس
ان فعلى المذكورة اذا كانت لاما يا سلمت في الاسم نحو الفتيا والصفة
نحو القصيا تنبيه الاضح فلم يفرقوا في فعلى هذه بين الاسم والصفة

كما لم يغيروا فواعل فعلي بالفتح بين ذوات الواو وان كانت واو اسلمت في
الاسم نحو خزوي اسم موضع وقلبت ياء الصفة نحو الدنيا والعليا
فاما العلياية قوله

الا ماهية بالعلياية هيت * ولو لاحب اسلمك ما اتيت
الا يا بيت اسلمك اوعدو * كاني كلدنهم حنيت

فقال الخليل انما قالوا العليا لانه لا مذكر له فرقا فرقا بين ما له مذكر
له وما لا مذكر وروده القرا بالحلواء واللاواء قال وانما بنوها على
قولهم علية وردوه ابن عصفور بالعشوا والحذاميع انهم لا يقولون الا
عشا وحذا يعني لم يقولوا فيهما فعل وقال الفارسي انما هو ابدال شاذ
كما قالوا دامية دهياء والقياس دموآء لانه من الدمو قال

بينا الفتى يسبغ لامنيه * اذ عرضت داهية دهيه

وبيت الكتاب صنعة احذف خبره اي بالعليا بيت اخر ادعه واتيك
حماية اسلمك او يكون بالعليا الخبر ولا يكون بالعليا حالا وبيت الثاني
بدلا من الاول قال ابو علي لانه لا يقال يا زيد ولو لا عمرو لاكرمتك
قال ابن عصفور ومن روى فتلة اوملك ان رشدت وان غويت جاز
لك على قوله ان يكون بالعليا حالا من المنادى تنبيه
ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه اهل التصريف فانهم يقولون
ان فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى
شاذا قال الشاطبي والقطع بانه حرف لاجماعهم او يحتمل ذلك النظر
من جهات واما قول ابن جني لبيد اجماع النحاة حجة اذ لم يرد في قران ولا
سنة انهم لا يجمعون على خطا كما جا النص من قوله رسول الله صلى الله
عليه وسلم امتي لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه
اللغة فكل من كشف له عن علة صحيحة وطريق نهج كان خليلا نفسه وابا
عمرو وغيره نحو قول مزرد ونسبيله فيه سبيل التظاهر وبعض
الجوارح والشيعة بل تقطع ان الاجماع في كل فن حجة شرعية انتهى

فصل

قوله من واو ويا اشار بذلك الى ان الواو
قد تسبق تارة بحرف علة مصدر طوى واليا قد تسبق اخرى كسيد

وقال

وقال ابن هشام في الحواشي حكى لي بعض الفضلا قال حضرت بعض المدرسين
يتكلم على ابيات الكريم فقال الحي ما دنه حيو فقلت له اذا كانت الواو والياء
عينا ولاما فما يكون المقدم الواو كطويت وشويت قال يرد حيوان
قال قلت اجابوا بان اصله حييان قال كيف يبدلون الاخف الاثقل
فاجبت بان المثلين اثقل ثم قال بعد ذلك وزنه فعل حيي فقلت
لو كان كذلك اعتلت العين بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقال
انما يلزمنا لو قررنا الحركة ولكنا ادغمنا فاجبت بان القاعدة انه اذا
اجتمع ما يقتضي الادغام وما يقتضي القلب قدم اعتبار موجب القلب
انتهى ولا يشكل على قوله اذا اجتمعت الواو واليا فما يكون المقدم الواو
سيد لان كلامه في واو يا عينا ولاما واليا في سيد زائدة
وقوله بعد ذلك قدم موجب القلب موافق لما اوردناه على كلام التوضيح
في آية فتدبر قوله ومن عروض عريا المفهوم من تقدير الشرح
ان ضير عريا عايد للسكون المفهوم من يسكن والانفصال المفهوم
من انفصلا ويجوز ان يكون عايد اللواو واليا وعروضها في مثل ان كنتم
للرويا تعبرون فان اصله الرويا بالهمز فخفف بالواو قالوا واو
عارضة لكن لم يذكر حينئذ قيد السكون من كونه غير عارض ويكن
ان يقال لم يحتج لذلك لان المتبادر من سكن دون يسكن بالتشديد
السكون الاصلي قوله فيما الواو اقلبن من امثلة ذلك سيد وميت
فان وزنهما عند البصريين فيعل وقال الكوفيون انه فيعل بالفتح
لانا لم نجد في الكلام فعلا بالكسر ووجدنا فيعلا بالفتح ولكنه لما
عرى القلب والادغام غير من الفتح للكسر لان التغيير باس بالتغيير
واعترض بانه لا داعي لهذا التغيير ولهذا لم تغير الكسرة فتحة
بدليل قولهم هيبان وبيجان وقال ابن هشام في الحواشي سوال لم
حكوا في سيد واخواته فيعل دون فعيل مع انهما مفقودان وان
هذا الاعلال لا يشترط له تقدم الياء على الواو والجواب
ان الذي قالوه اولا لانه قد جا في الصحيح نحو اكضيم وخيقق وميرن
ولا فرق بينه وبين فيعل الا الكسر والفتح واما فيعل فلم يات لا بالفتح

ولاما لكسر قالت ثلثة وهذا وافقتم الكوفيين في قولهم انه
فيعل لانه حمل على بيت منشر قلت لانه يلزمهم اعلال نحو
طويل وعثير اوترجيح احد المثلين فان قلت لم جوابتا
وميتا واختلف في المحذوف فقيل الزايدة فورنة فعل وقيل الاصلية
فورنة فيعل فجوز والنطق بالاصل والتخفيف ولم يجيز والي بعد النطق
بالاصل لانه مكرم والجواب ان هذا مغالطة في السؤال
لان الاصل في سيد لم ينطق به ولا هو اسيود واجاب
ابن ابا زيان تخفيف سيد على سبيل المبالغة في التخفيف والاقفد
حمل المراد بالادغام ويرد لو نطقوا به بالواو لم يحمل تخفيف
الهمزة وبان الاعلال اثقل من الاسم ومن امثلة ذلك ايام واصله
ايوام وكينونة وورنها فيعلولة والاصل كيونونة فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء صارت مشددة الثاني واوجبوا تخفيف
فيعلولة وجوزوا تخفيف فيعل للطول في فيعلولة واما ميسة
بالكفيوبة فانه من ادغام الياء في الياء واصله ايضا فيعلولة تعيبونة
بياءين بياين الاولى زايدة والثانية عين فادغم ثم شدد وخالف
الكوفيون في كينونة ايضا فقالوا الاصل عيبونة بالضم ثم قلبت
الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف
لطول البنا قالوا وزن الان فعلولة وفي الاصل فعلولة كعصفورة ثم
فعلوا مثل ذلك في ذي الواو حملا له على ذي الياء لانه الاكثر فيه ولنا
ان المعتل قد يجمع باوزان ليست لغيره من ذلك فعلة كفتاة وفعلولة
وفيعل الا ان هذين في معتل اللام تنبيه لوجوب
الابدال المذكور شروط اخر ذكرها الشارحون والسعد في شرح تصريف
العزي منها ان لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل فنحو جدول واسود
للحية يجوز في تصغيره الاعلال نحو جديل واسيد وهو القياس ان
والتصحيح نحو جدير واسيود اما اسود صفة فتقول فيه اسيد
لا غير لانه لم يجمع على اساود وقال ابن هشام رحمه الله في الحواشي
لا يصح ان نقل اجازة التصحيح في تصحيح جدول وتشور واسود تصحيحا

ويقتصر

ويقتصر على ذلك ليلا يرد تصغير مقام فان الاعلال فيه واجب مع قولهم
مقاوم وكذا يقوم علما مع انك تقول تقام في تسميته بل يدل ذلك مع
ظهورها حركة في المفرد وقولنا في المفرد تخرج نحو عجوز وتقول وعجوز
اوها بالاعلال لان واوه لا تظهر في الجمع بل تشرقال ابن جني قال لي
ابو علي مما اعان على جواز جديول واسيود ان معنا ما جدول وصعفر
والواو فيه بين بين وقال ايضا لا يصح الاستدلال لجواز الاعلال
في اسود صفة اذا صغر بقوله

اسيد ذو خريطة نهارا من التلفيظ فرد العام

لان اسيد هذا علم لا صفة نص عليه في الخصايص فقال ونقل من الصفة
مصغرا فصار ذلك فيه لازما كما ان عيبنة وقتيبة كذلك فلو سميت
رجلا بمسند ثم صغرته لم تحقف التا انتهى وقد يقال لو جاز الادغام
في الصفة ما صح النقل مستدل وهذا توجيه صحيح قوله من واو او يا
الخ هذا اشارة الى ان الواو والياء الف ويشترط في ذلك احد
عشر شرطا كما اشار الى اجلها الناظم وبسط الكلام على ذلك في الشروح
وقال ابن هشام في الحواشي تقلب الواو والياء الفين بشروط منها
ما هو في الحرف وما هو في صيغته وما هو في قبله وما هو في بعده
وما هو في الكلمة اما الذي في الحرف فثلاثة امور احدها ان يكون
متاصلا فخرج نحو سرية في سرو والثاني ان لا يليه ما يستحق الاعلال
فخرج الاعلال من معتل هوى وبنوى وشوى وطوى والثالث ان لا
يكون عينا لمزيد في آخره ما يصح الاسم فخرج نحو حيدى وصوري
واما الذي في صيغته فامران احدهما الحركة فخرج القول والبيع فاما
قول بعضهم في يوجل يا جل وفي اولاد اد وفي صومة وتوبة صامه
وتابه وفي دويبة دابة فشاذ والثاني ان اصلها فخرجت العارضة
وهي نوعان حركة التقا الساكنين نحو لو استطعنا واحشوا سه وحركة
النقل نحو خيل ونوم ونحو رعوي فان الاصل رعوى كاحمر نقلت
الادغام بتحريك المثل الاول بالفتح كما في حي فانقلبت الواو والثانية
الفا وسلمت الواو الاولى لعروض حركتها وليلا يتوالى اعلالان بهذا ان

معنيان منتاسبان وقال بعض الطلبة ولو بنيت من الرامي مثل
قطر شم رحمته بعد التسمية به ونوين المحذوف قلت يارمي بالاسكان
فاذا نقلت اليه حركة همزة بعده قلت يارمي افبل الاعلال لو من الحركة
واراد ان يمثل لمسالة العروض بالنسبة للام ولم يقنع بالتمثيل بارعو
لانه راى ان ذلك مستفاد من قوله ان اللام يكيف اعلالها بساكن
سوالف ومن قوله وان الحرفين ذا الاعلال استحق فقلت له من اين
لك جواز النقل والحالة هذه فان ذلك اعني تنية المحذوف نحو وقد
يزاد شرط ثالث وهو ان لايكون حالة نحل الوسط بعد ما كانت مصدرة
نحو ابين فانهم يصححونه نظرا الان الاصل بيين واخص من هذا ان تقول
ان تكون في موضع لو وقفت فيه لصحت وفي هذا الضابط تنبيه
على علة التصحيح واما الذي فيها فنحله فامر ان احدهما الفتح فخرج
نحو هما مر وحول والثاني الاتصال فخرج نحو ضرب واعد واخرج
باسر واما الذي فيما بعده فامر واحد وهو الحركة ان كانت الواو
عينا نحو طويل وخورنق والحركة او السكون الذي ليس الفا ولا ياء
مشددة ان كانت لاما ويتبغي ان يستثنى من هذا باب اقامة
واستقامة اذ الاصل اقوام واستقوام فاعتلت العين مع سكون
الثاني واما الذي في الكلمة فثلاثة امور احدها ان لايكون على افتعل
الدال على معنى التفاعل والعين واو نحو اجتوروا والثاني ان لايكون على
فعل الذي وصفه على افعل كعور وحول وعيد والثالث ان لاتكون
مصدرا لهذا الفعل كالعور والحول والعيد **تنبيهات**
الاول قوله اصل قال الشهاب بفتح الهمزة وضم الصاد كذا وجد
بخط ابن النحاس انتهى وضبطه ابن هشام في اصل نسخته بضم الهمزة
وكسر الصاد وفي الهامش كذا وجد بخط ابن النحاس وقوله ثابت
بخط ابن هشام في شرحه قوله اصل بفتحتين وهو الناس بضم الهمزة وكسر
الصاد على البناء لما لم يسم فاعله وفيه نظر لان هذا الفعل لا يبنى
فلا يبنى للمفعول ولا معنى لقولك اجعله مبنيا للمصدر والتقدير اصل
هو اي اصل وجد بخط ابن النحاس اصل بفتح الهمزة وضم الصاد وهو

القياس

القياس الا انه يضعف من حيث التقفية بينه وبين منفصل وهو
جابر ومن احسن ما جاء فيه قول امرئ القيس

كان المدام وصوب الغمام ورنج الخزامى ونشر القطر
يفل به بردانيا بها اذا غرد الطير المستحر

انتهى وهذا الذي اشار اليه اخرا هو الذي عنده علما القوافي سناد
التوجيه الثاني قال الشهاب قوله بعد فتح يفيد اشتراط ان لايفصل
بينهما وبين الفتحة فاصل بنا على ما قدمناه من البعد بتة في مثل
هذا المقام وقوله منفصل يفيد اشتراط كونها في كلمة بنا على ان المطلق
ينصرف الى المفرد الكامل والاتصال الكامل ما كان في كلمة واشتراط
اصالة الاتصال بنا على ما ذكرناه ويجوز ان يكون اشتراط عدم الفصل
مستفادا من قوله منفصل الثالث قال ابن هشام هذا ضرب
من الاعلال معاير لما قبله وكان ينبغي ان يذكر في فصل على حدته
وكذا افعل في التسهيل والكافية **قوله** او بالتشديد فيهما قد
الف او نون توكيد نحو لتسعين ولتحسبن ولم يذكر هذه المسالة
هنا لانها قد علمت في باب نون التوكيد **تنبيه** قال ابن هشام
ما اشكل قول عمرو بن كلثوم منيا كما لاملك مفتوحا فصح الواو وكان
حقه ان يقلبها الفا ثم يحذفها للساكنين واجيب عنه
بانه على تقدير النسب والاصل مفتول ثم حذفت الياء بعد ما صحت
الواو كما حذفوها في الاشعريين والاشجعيين وضعف هذا بان هذا
السبب من قبيل النسب اللفظي كما في احمري واشقري لان المفهم صفة
على مفعل كالموها وانما لحقته يا النسب لتاكيد معنى الوصف فلم يكن
المعنى على ارادتها بعد الحذف حتى يصح بخلاف النسب المعنوي وزعم
الجوهري ان مفتوبا منسوب الى مفتى مصدر فتوت فتوا ومفتى
كما يقال غزوت غزوا ومغزى واو كان يا وه للنسب الصحيح كما ذكر
كان النسبة تصحيحه كونه في معنى ما يصح فيه وهو مفتوون
انتهى ابن يسعون قال ابو الفتح اصله مفتويون فجعل علم الجمع معاقبا
لتالي الاضافة فصح اللام معه كما يصح معهما وعلى هذا الوجه

www.alukah.net

اعتمد الجرمي وقال اظنه ابن يسعون في تصحيح هذه الواو وجهان
احدهما ان يكون بني مفتوحين على الجمع كما بني مدر وان على
التثنية ولم تقع الواو طرفا فيلزمها التغيير كما ان واو المدرويين
والسقاوة كذلك لبعده من الطرف والاخر ان يكون على ما قال س
انه جاء على الاصل المرفوض نحو استحوذ كما قالوا مقاتوة في تكسيره ومن
قال انه على التعذر عن الف مفتي كماة وواو ملهوب ومن
قال بنيت الكلمة على الجمع او جاء على الاصل المرفوض قالوا واصل لابد
قوله وصح عين فعل قال ابن هشام حقه ان يقول ذا افعلا ليلا يوهم
ارادة نحو باب وناب ودار وليس كذلك ولذا كان احسن مما هنا
قوله في الكافية

* وصححوا العين التي من فعلا ان يترن فاعله بافعلا *
* وهكذا مصدره ومابنى * منه كمال عين ومعتن *

انتهى ويجاب بان قول الناظم ذا افعل يرجع لفعل وفعل قال
الشاطبي واراد ذا افعل من باب انار سوله ربك قوله وان بين
تفاعل اي يظهر معنى تفاعل في الكلام حذف مضاف قوله والعين
واوا مالو كانت العين ياء فيجب الاعلال وان دل على التفاعل نحو
امتاروا وابتاعوا واستافوا اي تفاوروا بالسيوف بمعنى تمايزوا
وتبايعوا وتسايفوا لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق
بالاعلال منها وقال ابن هشام ذكر في الخصائص انه قال في كتابه
في اشعار الهذليين في لفظة انه انما لم تقل العين فيها تسايع انها عجاوزت
افتعل لكون عينها ياء وبين الالف والياء شدة تقارب وتلك اللفظة
هي استاف قال واما الان فاني اقول العلة مستمرة يعني في ذوات
الواو وذوات الياء وان استافوا ليس معناه تسايفوا بل تناولوا
السيوف كقولك استشفوا سيوفهم واستخطوها اي تناولوها وجردوها
ثم يعلم انهم تفاوروا مما دل عليه قوله استافوا فكانه من باب ذكر
السبب واما تفسير اهل اللغة استاف القوم بمعنى تسايفوا فتفسير
على المعنى على عادتهم قوله سلمت ولم تقل فاك الشاطبي لما كان قوله

سلمت

سلمت حيث الجواز رفعه بقوله ولم تقل فتكون السلامة واجبة
قوله وان لحرفين قال ابن هشام اعلم ان يكون الحرفان واوين
نحو اخوى اصله اخوو لانه من الخوة او ياءين نحو الحياء اصله الحيي بدليل
حييان والحيا العيث اووا وياكسوى وفي شرح الكافية بعد ان ذكر اخوى
قال ومعناه انه اذا لم يقلبا ليلا يلتقي الفان فتحذف احداهما ثم تحذف
الاخرى لالتقاء الساكنين الالف والتنوين فينبغي اسم منكر على حرف واحد
وذلك ممتنع وما افضى الى ممتنع ممتنع قلت اخوى مما لا ينصرف
فلا تنوين فيه ثم الفعل اصلية التصريف ولا تنوين فلم امتنع ذلك
فيه تنبيه اقتضى قولهم وان لحرفين الخ انهم لا يوالون بين
اعلالين فانه قلت فكيف والواو بينهما في نحو الما والشاء
وترى والاصل سوه وشوه وترى قلت قال في شرح الكافية
ان قولهم الاعلالين احجاف فينبغي ان يجتنب على الاطلاق فاستقر
اجتنابه اذا كان الاعلال مستقلا واعتقروا بهما اذا اختلفا كما انتهى
وفيه يجاب بان تلك الالفاظ شاذة عن القياس قوله
وعكس قد يجئ كفاجيء قال ابن هشام في التوضيح وهو اسهل الوجوه
في اية ثم قال ومن قال اصلها ابية كنبقة يلزمه تقدير الاعلال على
الادغام والمعروف العكس انتهى وفيه ان هذا لا ريب في الوجه
الذي قال انه اسهل مع ان فيه اعلال الاول وهو خلاف الاحق ثم
ان الاعلال مقدم على الادغام في باب قوى ونحوه فتدبر قوله
اخره مضروب على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم
مرفوع زيد قوله وقبل يا اقلب سيما الخ قال في رصف المباني
انما ابدلت النون في عليم بذات الصد ولكونها بعيدة من الباقي المخرج
فلم يكتفهم ادغامها فابدلوها الى حرف لا يدغم فيها مراعاة لها وتقريبا
منها في المخرج اذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتي الضرب
من التخفيف فاذا ابدلوا سيما لذلك فلا يسوغ ادغامها في الباء لذهاب
الغنة ولكن تكون ظاهرة سيما خالصة فيها غنة لانها اخت النون فيها
ولذلك حضت بالبدل منها فينبغي ان يلفظ بها ساكنة وحدها ولا يدغم

www.alukah.net

من اظهار الجمهور في البائع ذلك اذ هي حرف مجهور وانما بنيت على هذا الا
رايت بعض مشايخي القراءة والعلم يقيد ما مد فخمة في الباء ولا يبيح لها
غنة وهو خطأ لما ذكرته لك فتفهمه قوله لكن بنت اينجا قال المراد
اي من وقعك فالفته عن بالك واطرحه وقال الشاطبي اي من بث
اسرارك فانبذه ولا تفضحه فالتا على الاول مشتاة وعلى الثاني مثلثة
والاول خلاف مكارم ابن بالك فان مكارم الاخلاق ان تصل من قطعك

فصل

قوله لساكن صح انقل التحريك من ذي
لين للاستثقال فان قلت لم استثقلت الضمة والكسرة على
الواو والياء في يقوم ويبيع حتى نقلت منهما ولم يستثقلا في غزو
وظبي والجامع ان حرف العلة ساكن ما قبله فالجواب بالفرق
من ثلاثة اوجه الاول ان حركة الاعراب مستثقلة لان رتبة الثاني
انها دالة على معنى الثالث انها واقعة في الاسم وهو خفيف فان قلت
قد نقلوا في نحاف والفتحة لا تستثقل فالجواب انهم حملوه على اختها
وهي مستثقلة لما ذكرنا من ثقل اللزوم والفعل ويؤيد ذلك استثقال
الفتحة في معدي كرب دون الفتحة في قاض تنبيهان الاول
الحق الناظم ذا اللين على حرف العلة المتحرك وهو الحلاق اخذ الذي
او باعتبار انه يختلف بذلك في بعض الاحوال ونظير ذلك ما صرح به
اهل المنطق من كفاية صدق عنوان المحمول على الموضوع في بعض
الاحوال وان كل انسان مستيقظ فضمنه صادقة الثاني اذا نقلت
حركة العين الى الساكن قبلها وكانت العين مجانسة للحركة لم تغير
باكثر من تسكينها بعد النقل وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا
للحركة كما في الاشموني قال الشهاب ويرد على قوله لم تغير باكثر من
تسكينها الا المقتضر اخر كا لساكنين هما لا يقال لا يلزم في الامر انه
ماخوذ من المضارع المجزوم ولا يأتي فيه لانا نقول اما اولا فلا يتعين
حينئذ للتمثيل به واما ثانيا فالصحيح ان الامر من المصدر بلا
واسطة قوله ما لم يكن فعل فيجب استثنى في التسهيل ان يكون
موافقا لفعل بمعنى افعل نحو عور فان مضارع عور مذا يعور غير معل

قار

قال المرادي واستغنى عنه بقوله وصح عين فعل وفعلا قال
الشاطبي لا يقال هذا ولكن لما كان بمعنى افعل ح بقوله كابيض
قوله او اسوى اقول لا يدخله النقل للهلا الى اعلا لان قال
ابو حيان كما صح لهذه العلة هو كذلك اسوى قال الشاطبي
فالاصل ان يقال اعوى كاقام لكن منع اعلال اللام قوله يلام
علا قال الشاطبي انما قال ذلك لان اللام خلق خصوصا فعل فيخرج استهوى
ونحوه قوله ومثل فعل الخ يقول لا يختص هذا الاعلال بالفعل بل
قد يقع في الاسم وذلك في ثلاثة ابواب احدها ما وافق المضارع
في وزنه وخالفه في زيادته او بالعكس والمراد بالوزن صورة الوزن
لانهم مثلوا ما وافق الوزن بقام وهو سوا كان من اقام او من قام
ليبيض وزنه ووزن الفعل حقيقة اذ وزنه مفعلا او مفعل ووزن الفعل
ووزن الفعل بفعل يا ليا والتا وضم العين او كسرها او فتحها وان
اعتبرت فعله فهو بضم العين لاغير الثاني ما كان مصدرا لافعلا او
استفعل المعتلي العينين الثالث ما كان اسم مفعول لفعل ثلاثي معتل
العين فهذه الانواع الثلاثة تنقل حركة عينها الى فائها قوله
ومفعل صح كالمفعال يعني ان مفعالا لما كان مباينا للفعل اي غير مشابه
له لا في وزنه ولا في بنائه استصحب له التصحيح كسوال ومكيال وحمل
عليه مفعل لمشابهته له في المعنى لمفعول ومفوال ومخيط ومخياط وهذا
بناء على قول الناظم ان حوقا مخيط ان يجعل لان زيادته خاصة بالاسماء
وهو مشبه لمفعل بكسر حرف المضارعة في لغة قوم واعترض بانه لو
صح ما قاله للزم ان لا يعل مثال يخلي بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
لانه مشبه لمخيط في وزنه وزيادته وما اشبهه فيهما يجب
فتحه كما مر ثم ان لا يلزم الاعلال في جميع اللغات بل في لغة من يكسر
وحينئذ فلا حاجة في تعليل تصحيح مخيط الى الحمل لانه مباين للفعل
في وزنه لان المعتبر الوزن في اللغة المشهورة ولا حاجة ايضا في ذلك
لما ذكر ان مفعولا من مخياط فتدبر قوله والف الافعال الخ
قال الشاطبي ليس بتكرار لما مع ما في باب المصادر لاختلاف القصدين

قوله وما الافعال من النقل الخ قال الشاطبي خصصه بالافعال بقوله من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التا وقال ابن هشام يقتضي عليه من العمل ان يقول وان كان بالياي العين وفتحت عينه الابدال بابدال الضمة كسرة نحو مبيع واما الاخفش فانه لما نقل الضمة وقبلها كسرة وحذف الياء للساكنين على مذهبه وفتحت الواو بعد كسرة فانقلبت ياء ميزان ووزنه عنده مفعل لا مفعل وتظهر فايدة الخلاف في نحو مسوف عند الاخفش كمقرو عند س كخب ويوضح ذلك ان الهمزة المتحركة اذا كان قبلها واو زايدة لغير الحاق قلبت الهمزة من جنسها وادغمت فيها وان كانت الواو غير زايدة نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت

قوله وندر تصحيح ذي الواو ولامها اثقل عليهم من الماات ومنها يقرون الما فكرهوا اجتماعهما مع الضمة قوله وصح المفعول من نحو عدا قال ابن هشام ان اخذ قوله عدا بمعنى فعل الواوي اللام فيكون سكت عن المفعول من محور ضوي وهو فعل الواوي فظاهر سكوته انه لا يعل والواقع بخلافه بل اعلاله واجب الا فيما شذ فلا يقاس عليه وان اخذ قوله عدا بمعنى فعل وفعل الواوي اللام اعني ان يوخذ من خصوصية اللام دون المثال فشذ في فعل الواوي بدايه وقوله في الاعلال ان لم تختر الاجود فلا بد من زيادة قوله بعد في الكافية كمثل معدى ومن من فعلا كرضي الاعلال فيه وفضلا

تنبيه اختلف في علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول كعدى على زيد وقيل تشبيها بباب اذل واجرى كما بين في الشروح ولما الاول ذهب الناظم تبعا للفرا واعترض بوجود الاعلال في المصدر كعتى عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول ويجاب بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة في المصدر شيا اخر ولان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول حملا عليه ومصدر الفاعل طردا لباب المصدر

قوله كذاك ذا وجهين غير سيد بدل الجمع يجب فيه الاعلال الا في خمسة الفاظ سادت ابواخو بهو نحو بجو والمفرد يجيء فيه التصحيح لخفته الا في لفظتين سمع فيهما الوجهان فتا نسيا وعنا عنيا فاحسن مما هنا قوله في الكافية

كذاك

كذاك ذا وجهين ما المفعول من ذي الواو لاما جمعا او فردا بعن

ويجيء الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح وبما اقتفي

وقوله لاما حال من الواو وجمعا حال من ذي الاول حال من المضاف والثاني حال من المضاف اليه

تتميمان الاول في الخصايص باب ملاطفة الصيغة لا تقول في اجر قلبت الواو بالان بعد استكراه الحرف على نفسه بتحمل فاو تماما كما استعمل اللطيفة في ذلك فقالوا بدلت الضمة كسرة فانكسر ما قبل الواو وهي لام فقلبت ياء وكذا تقول في جمع دلو وحقو اصلهما دلو وحقو ولما فتح طريقان ان شيئا شيئتا واو فعول المدغمة بضمة عين افعل في ادل واحق قابدلنا ها باكما ابدلنا تلك الضمة كسرة ثم اعلا اعلال ستبد ثم اتبعنا حركة الاول وان شيئا بدانا بد لو نابدلنا واوه لضعفها بالطرف وبقلبها ياء فصار دلو وحقو ثم اعللنا اعلال سيد ثم اتبعنا لتصحيح الثاني من ذلك قام وباع يقولون ابدلت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وهو لعمري كذلك الا ان لهم نقلت واحدا منهما حتى سكناه استثقالا لحركته ثم قلبنا لتحريكهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الان والا لو رمت قلبهما سخرتيت اجتمعنا عليك بحركتها فغرنا عليك الثاني قال في الكافية بعد البيتين المتقدمين

افعوله كذا وافعول وبما يعل فعول كعفو سلما

وقال في شرحها يقال لما يمخض به اجوه واجية وبما من حموت بمعنى طمنت ولما يلي الي والعوول يسمع في فعول كعدو الا التصحيح لانه لو اعل التبس ثم قال

وكل ذي الاوزان ان ضاهى قوى لم يبتجر تصحيحه ولا نوى

وقال في شرحه يقال قويت عليه فهو مقوى عليه والاصل مقوو فابدلت الثالثة فرارا من اجتماع ثلاث واوات اولها مضموم ثم قلبت الثانية لسبقها ساكنة بالضم وعنت الباء الاولى في الثانية وكسر ما قبلهما واذا كان هذا العمل مختارا في مفعول رضي ان عينه غير واو فليكن هنا واجبا لزيادة الثقل بكون العين واوا ولو بني من القوة فعول او فعول او افعول لزم ان يفعل به ما فعل بقوي لان المحذور

في مقوى محذوفة في هذه الامثلة قوله وشاع نحو نيم في نوم ليس
على اطلاقه بل بشرط ان لا يكون لامه معتلة ليلا يتوالى اعلالان
نحو المتساوي والسواو احب للتصحيح قوله ونحو نام شذوذه
هي لبعد العين من الطرف بالالف فصل قوله
ذو اللين بكا لا ينشار او واوا كا لا يتقاد والالتفاف من اليسر والوعد
والوصف وظاهر عبارته ان التاء تبدل من الواو وقال بعضهم
انما تبدل من الياء لان الواو تقلب بالانكسار ما قبلها مدا في نحو ايتاء
قال ثم حمل الباقي عليه لان الاعتبار بالاصول واما الالف فلا مدخل
لها في ذلك لانها لا تكون فا ولا عينا ولا ما طرين الاصالة وان كانت
تكون بدلا عن الاخيرين قوله فاما في انتعال ابدلا قال ابن غازي
تقدم لابي اسحق يعني الشاطبي ان ما لم يضف من اسما هذه الحروف سوى
يحاحد شربت ماء وفيه اجحاف بالكلمة وكتب شيخنا الاستاد يعني ابا عبد
الله الصغير على هذا المحل الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف وسائمتي بخوه وقد علمت ما في طه ونحوه من الفواتح
وشذ في ذي الميم قال ابن هشام والبغداديون يقيسونه فيجرون
انزر ومنزر وحكوا المثل بالتاء من الامانة وانه لمن الاصل وقال العارف
هو خطا في الرواية فانه سمعت فاما سمعت من قوم غير فصحا لا يوخذ بلغتهم
ولم يحكه سيبويه ولا الائمة المنتقدون العارفون بالصنعة انتهى وهذا عذره
في جعله انزر مخرجا وفي رده على الجوهري في قوله ان اتخذ من
الاخذ ومرشي يتعلق بذلك في الكشاف اتخذ من تخذ كاتبع من تبع
وليس من الاخذ في شيء قوله رد اثر مطبق لتعسر النطق بعد
حروف الاطباق واختيرت التاء لقربها من التاء مخرجا قال الشاطبي قال
سيبويه حروف الاطباق لها موضعان من اللسان وبعضهم ان الطاء لها موضع
الدال وموضع اخر وهو المسمى بالاطباق وهو فصل صوت الطاء عن الدال
ولذلك قال سيبويه لولا الاطباق لصارت الطاء الا وخرجت الضاد
من الكلام لانه ليس من موضعها غيرها قوله دالا الخ يعني ان تا
افتعل تبقى دالا في هذه المواضع الثلاثة وهي اذا كان فا افتعل دالا

او ذالا في المواضع الاربعة المتوافقة في الجهر لان التاء مفتوحة مستقلة

فصل هذا الفصل معقود لبيان الفتيا بالحذف
وهو ثلاثة انواع حذف فا الفعل وحذف الحرف المزايد وحذف عين
الفعل فاشار الى الاول بقوله فا امر الخ والى الثاني بقوله وحذف همز
الموالي الثالث بقوله ظلت الخ قوله من كوعد اي مما كان فعلا
للياء او الواو الفا مفتوح العين كذا في التوضيح قال الشهاب ولم يذكر
ممتاز قوله مفتوح ولم يقيد العزي بذلك بل قال اما الواو وتحذف
من الفعل المضارع الذي على يفعل ومن مصدره الذي على فعله ويسلم
في سائر مضارعيه تقول وعد يعد عدة ثم قال وكذا ومق يمق مقة
قال السعد وهذا من باب حسب وسئله في شرح التسهيل للدماميني
اقول مراد الموضح الاحتراز عن وجه يوجه والعزي استثنى عن
ذلك بتقييده المضارع بكونه على يفعل قال ابن هشام في الحواشي
ولم يحذف في وضو يوضو كما لم يستثقلوا اعتق وان استثقلوا نحو
ويل وذلك انه لا يستثقلون الخروج من واو لها ضم لتناسبهما
ويستثقلون في يوعد الخروج من واو لها كسر وقال واصل الحذف
مع يا المضارعة للثقل الحاصل حينئذ بكون الواو وقد اكتنفها ثقيلا
يا وكسرة واعترض باوعد يوعد واجيب بانها وقعت
بين كسرة وهمزة لان الاصل ياوعد وبانهم كرهوا توليا حذفين
وبان الواو قويت بوقوعها بعد حركة تجانسها وزعم الكوفيون
انهم الما حذفوا في وعد بعد دون وجل يوجل فرقا بين المتعدي
والقاصر ورد بانهم حذفوا وكف البيت يكف ووخذ البعير يجد
ووقذت الناريقد وويل المطريبل وقال ايضا فان قلت
فالمال يوجل قلت الفتح فان قلت فالمال يهب
قلت نابيه عن الكسرة بدليل ان الماضي فعل فان قلت
فقولهم وسع يسع ووحايطا الفتحة فيه متاصلة بدليل ان الماضي
على فعل فالمال حذفوا ان فتحته غير نابية عن كسرة قلنا
انه قدر من باب حسب يحسب فجاء الفتحة نابية عن الكسرة

جامعة الملك سعود
قسم الوثائق

www.alukah.net

فان قلت ـــ فقوله في باب تعدي الفعل ولزومه كعجبت ان يدوا
حذفت فيه الواو و ـــ شرة قلت ـــ الاصل يدیوا فلما حذفت
الیاء ضمت الدال لتدل عليها فقبلت الواو والجمع بقوا الحذف لئلا توهم
واو الجماعة وعروض زوال الكسرة لانها انما زالت للاسناد للواو و
وذلك عارض فان قلت ـــ فقوله ندع الهوا يعم لا يجدن غليلا
الضمة فيه عارضة وقد حذفوا قلنا لا تاني لهذه الكلمة فهذا
موطن الفت فيه الكسرة قوله اسمنزع في مضارع يحتمل ان يكون
منه بوثقين في قوله ومما لیاث كما يوثقين بنا على انه على لغة
من قال اثقيت القدر فوزنه يوثعلن ويدل عليه قول بعضهم ثقيت
القدر فاسقط الهمزة فدل على زيادتها واثقيته عندهم لا افعولة
مثل اكرومة وكان القياس ثغويه ولكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وابدلت الضمة كسرة لتصح الياء واما من قال اثقت القدر اي اصلحت بعدها
الالف فاثقيه فعليه ووزن يوثقين يفعلين فليس مما نحن فيه . ن
قوله وبنيتي مستضف اي اسم الفاعل والمفعول وفيه استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه اذ المتضف حقيقة فيمن قام به الوصف وهو الفاعل
مجاز في غيره قال الشاطبي ولما كان المفعول شاملا لسائر المفاعيل
تناول اسما الزمان والمكان والمصدر قوله في ظللت قال ابن
هشام اي وكونه بالنسبة الى الفعل والضمير فالفعل شرطه فعل
وكون عينه ولامه من واد واحد والضمير شرطه ان يكون مرفوعا متحركا
والدليل على ذلك ان قوله في ظللت لا يصح حمله على نقسطللت لان النحوي
انما يتكلم في القواعد لا لافراد انتهى وقال الشاطبي ليس بهذا قاصرا
على ظللت وانما قصد به التمثيل فوله في كينة المخلف اتى كذلك وقد احرز
سنة اوصاف فعلا صحيحا مكسور العين مبنيا للفاعل ساكن الاخر
ماضيها قوله وقرن في اقررن ان تقل يجيء على علمته يقرن في يقررن
فالجواب ان الامر والمضارع سواء استقر ذلك فحكمها واحد قوله
وقرن نقلا قال ابن هشام الظاهر انه خاص به وفي المحكم قوله تقاب
وقرن و قرن هو كقوله ظلن وظلن تقرن على اقررن كظلن على ظللت

الادغام

الادغام

اي اللايق بالتصريف ومواد غام المثلين قوله ـــ بشرط ان الاول ان كان
ساكنا فالادغام واجب في كلمة وفي كلمتين نحو امرب بكرا وان كان الثاني
ساكنا واريد التخفيف حذف الاول نحو علما ومن ذلك ظلت واحست
وكذا اذا سكن ما قبل الاول صحيحا او لم يقبل التحريك نحو استطاعوا فانك
تحذف التا فتقول اسطاعوا لان هذه السين لم تتحرك في دنت وقالوا ايمن
بالعنبر وبعضهم قال انشاع فهذا اما حذف الطا او ابدالها تا بعد حذف
التا لتوافق السين في الهمس كما ابدلت الدال من التا في ازدان لتوافق ما قبلها
في الجهر وهذا واضح واما المحذوف فيكون الحادث قد حذف الحرف الاصيل للتخفيف
واعلم ان لوجوب الادغام شروطا احد عشر اشار الناظم منها الى عشرة
واسقط واحدا وهو ان لا يتغير المثلان قال ابن غازي وكان يمكنه ادراجه
في الشطر الرابع فيقال ودون وجس واخصص له والكلام عليها
مستوفى في الشرح لكن ذكر ابن هشام رحمه الله في الحواشي لها ضابطا
حصرا فقال منها للمدغم ثلاثة عدم التصدر فنحو دن لا يدغم واما
تكلم فمن باب الجايز وعدم وجوب تحركه فنحو جس لا يدغم وعدم
سكون ما قبله فنحو اقتتل واستزاد يدغم جوازا ومنها للمدغم فيه ثلاثة
التحرك فخرج اشدد ولم يشد فمن باب الجايز وعلى الممتنع واللزوم فخرج
نحو حيي وعيي وعدم عروض الحركة احترازا من اخصص له ولها ان
يكونا مثلين وفي كلمة وللكلمة ان لا تكون ذات الحاف ولا ذات وزن من
اوزان ثلاثة ولا اسما على افعل قوله في كلمة فان كانا في كلمتين
كان الادغام جايزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابنه
وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا
الادغام لا يجوز عند جمهور البصريين كما في التسهيل قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وهذا الموضع مما اضطربوا فيه المحققون لان النحويين
مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرين على انه يصح فيتيسر الفرق
بينهما قال وقد جمع الشاطبي بان العرب اذا دوا الاخفا وسموه ادغاما

لغزيه منه واما النحويون الادغام المحض قال وبهذا الجواب وان
كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان الغزا استقرأ من الادغام
بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يقرأ به في نحو
الخلد جزا ثم قال والاولى الرد على النحويين وليس قولهم حجة الا عند
الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين ثم لو قدر ان ليس منهم نحوي
فهم ناقلون لهذه اللغة عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة
ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم لو سلم ان مثل ذلك ليس
بمتواتر فالقراء اكثر واعدل فالرجوع اليهم اولى قوله وحيي اذكل
قال ابن عادي لو قال

وما الى كتجلى واستتر وحيي اذكل وادغم دون حذر

لزال الوهم اختصار حيي بالوجهين دون باءه لكن سبيله سبيل
كتبته وخلته كما تقدم اواخر الباب مثله انتهى وقال ابن هشام ليس
المراد خصوصية الفعل الماضي بل ولا الفعل البتة قال في شرح
العاقبة ما معناه ولا فرق ان يكونا مضارعتين نحو حيي او قبل الف
ممدودة نحو احيياء او الف ونون نحو ان نبني من حبيت مثل
مفعلان محييان وقال ايضا لم تقل الباء الاولى بقلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وكذا موي وغوي في احدى اللغتين انتهى وعلل السعد
في شرح العزي عدم اعلال العين بعدم لزوم ان يقال في المضارع
يراي كما خاف بيا مضمومة وبهم رفضوا ذلك وقال في حيي انه لم يعل
لما تقدم قوله كذاك نحو تجلى قال ابن هشام اعلم ان الادغام
يحدث ستة اثار تحريك الساكن واسكان المتحرك والتشديد والابدال
واجتلاب همزة الوصل وحذفها ويجتمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
وخمسة ولا يجتمع الستة فاجتماع الاثنين نحو شد وثلاثة نحو يرد
وخمسة نحو حصموا في اختصموا الابدل التاصادا واسكنت ونقلت
حركتها الى الخاء وشددت وحذفت همزة الوصل ومثال ما اجتلب
فيه همزة الوصل وحذفها ويجتمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
وخمسة ولا يجتمع الستة سبعتها وقال ايضا في الممتنع ان كان

اول

اول المثلين اول كلمة والثاني زائد المريد غم نحو بيتذكر لانه يخفف
بحذف الثاني ولا التباس وان كان الثاني اصليا ان شئت ادغمت
وذلك بتسكين الاول ويحتاج حينئذ الى همزة الوصل وذلك نحو
تتابع واتابع وانما لم يجز الادغام في تتذكر لما ذكرنا من انه قد امكن
تخفيفه بالحذف فكان ادغامه من الادغام المحوج الى اجتلاب همزة الوصل
وايضا فان همزة الوصل لا تكون في اول الفعل المضارع وتكون في
اول الماضي قوله كتبين العين تخفيف التاين تارة بادغام الاولى
نحو ولا تبرجن ولا تيمموا في قراءة البزي وتارة باد غام الاولى في الثانية
نحو تظاهرون وتذكرون وتارة بالحذف ومثل مولاولى اوللثانية
خلاف قوله نحو حللت ما حللته قال الشاطبي دخل في حللت كل ضمير
فيه تا واما حللن فلا مشاركة لانا قوله وفك افعل اشترك فعلا
التعجب في وجوب الفصح ان كانا معتلي العين نحو ما اقوله واقول به
وافترقا في مسألة الادغام ان كانت العين واللام من واد واحد
فافعل به غم ولا بد نحو ما اعزه واعزز به ولهذا قال
الناظم في تلك المسألة ما لم يكن فعل تعجب وقال في هذه وفك افعل
قوله والتزام الادغام ايضا في علم انما التزم فيها لانها عند
الحجازيين اسم فعل وهم يدغمون في المضارع المجزوم والامر في الاسم
احد واما التميميون فانه وان كان عندهم فعلا ولكنهم يظهرون
في الفعل فهذا ايضا قاعدتهم وهذا اولى من تعليلهم بالتركيب وانظر
هل يشكل على دعوى التزام الادغام قولهم هلمين بالفك
عنيت قال الشاطبي الافصح بناءها للمفعول قوله نظما تمييز
الفاعل وحاله قوله احيج من الكافية الخلاصة ربما يتوهم
انه اراد بهذا انها اكثر مسايل من الكافية وليس كذلك لانه
مكابرة في الحس والذي يظهر ان احيج فعل ماض وفيه ضمير
يعود على ما في قوله وما يجمعه عنيت فذكل والخلاصة مفعول
به وقوله من الكافية حال منه والمعنى ان ما يجمعه عنيت جمع
خلاصة ما في الكافية فليس المراد بالخلاصة اسم هذا النظم

نسخة الألوكة
www.alukah.net

بل احسن مليء الشي قوله فاحمد الله مصليا الخ لما افتتح
كتابه بالحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى الدوام به اراد ان يختم الكتاب بذلك فحسن به ذلك
ا.ه حسن الخاتمة. حسن الله لنا الختام ولطف بنا على الدوام وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الكرام
ما دام الضوء والظلام ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وحسبنا الله ونعم الوكيل
سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام
على المرسلين
والحمد لله
الخ

